تقرير التنمية البشرية 2009

التغلب على الحواجز:
قابلية التنقل البشري والتنمية

حقوق النسخ @ 2009
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1UN Plaza, New York, NY 10017, USA

كافة الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المطبوع، أو حفظه في نظام استرجاعي، أو نقله، بأية صورة أو أية وسيلة، سواء كانت هذه الصورة أو الوسيلة إلكترونية أو آلية أو عن طريق النسخ الضوئي أو ما شابه ذلك، دون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرير التنمية البشرية 2009

الطبعة العربية: ISBN 9775981085
البيئة المدارية
خاضع للعربية
574,52623
البيئة، علم
رقم إيداع 14287

نُشر لأول مرة في عام 2009
لدى مركز معلومات قراء الشرق الأوسط(ميريك)
2 شارع بهجت علي، أبراج المصري (د)
الزمالك، القاهرة، جمهورية مصر العربية
طُبع التقرير على ورق مدوّر باستخدام أحبار مستمدة من مصادر نباتية

الترجمة والتحرير: أمل الترزي
التصميم والتنسيق: سبيدلاين (Speedline)

للاطلاع على قائمة بأي خطأ أو إغفال تم أثناء الطباعة، رجاء زيارة موقعنا: http://hdr.undp.org

فريق إعداد تقرير التنمية البشرية لعام 2009

المدير
جني كلوجمان

فريق البحث
بقيادة فرانسيسكو ر. رودريجيز. ويتألف من: جينيت أزكونا. وماثيو كامينز. وريكاردو فوينتيس نييفا. ومامايه جبريتساديك. وواي ها. وماريكه كليمانس. وإيمانويل لوتوزيه. وروشني منون. ودانييل أورتيجا. وإيزابيل ميدالو بيريرا. ومارك برسور. وسيسيليا أوجاز (نائب المدير حتى تشرين الأول/أكتوبر 2008).

فريق الإحصاءات
بقيادة أليسون كنيدي. ويتألف من: ليليانا كارفاخال. وإيمي جاي. وشريازي جا. وبابا سيك. وأندرو ثورنتن.

فريق تقرير التنمية البشرية الوطني وشبكة العمل
إيفا جيسبرسن (نائب مدير مكتب تقرير التنمية البشرية). وماري آن موانجي. وباولا باليانى. وتيموثي سكوت.

فريق التعميم والاتصال
بقيادة ماريسول ساجينيس. ويتألف من: وين بولت. وجون إيف هاميل. وميليسا هرناندس. وبيدرو مانويل مورينو. ويولاندا بولو.

فريق الإنتاج والترجمة والميزانية والعمليات والإدارة
كارلوتا آيبللو (منسق الإنتاج). وسارانتويا ميند (مدير العمليات). وفي خواريس شاناهان. وأوسكار برنال.

تمهيد

ليس نادرًا أن تلقى الهجرة دعاية إعلامية سيئة؛ فالنماذج النمطية السلبية التي تصور المهاجرين على أنهم «يسرقون وظائفنا» أو «يستجدون من مولي الضرائب» تزخر بها قطاعات من الإعلام والرأي العام، خاصةً في أوقات الركود. وللبعض الآخر، قد تستحضر كلمة «مهاجر» صورًا لأناس في أكثر أحوالهم ضعفًا. يأبى تقرير التنمية البشرية لهذا العام، « التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية »، قبول هذه الصور النمطية، ويسعى إلى توسيع نطاق التصورات المعنية بالهجرة وإعادة توازنها بحيث تعكس الواقع الذي يتسم بقدر أكبر من التعقيد والتنوع.

يقدم هذا التقرير أفكارًا جديدةً ومثيرةً في تطبيق منهج إنمائي بشري على دراسة الهجرة. ويتناول أمورًا، مثل: من هم المهاجرين؟ ومن أين يأتون؟ وإلى أين يذهبون؟ ولماذا يتحركون؟ كما ينظر إلى الآثار المتعددة التي تخلفها الهجرة على كافة الأطراف التي تتأثر بها - ليس أولئك الذي يتحركون فحسب، بل أيضًا الذين يبقون.

وهكذا، تُلقي نتائج هذا التقرير بضياء جديدة على بعض التصورات الخاطئة الشائعة. على سبيل المثال، لا تمثل الهجرة من البلدان الآخذة في النمو إلى البلدان المتقدمة إلا نسبة ضئيلة من التحرك البشري. فالهجرة بين البلدان ذات الاقتصاديات الآخذة في النمو هي الأكثر شيوعًا. بل إن معظم المهاجرين لا يرحلون إلى الخارج البتة، ولكنهم يتحركون داخل حدود بلادهم.

ثم إن المهاجرين الذين لا تندرج النسبة الغالبة منهم في فئة الضحايا، كثيرًا ما يبلون بلاء حسنًا، سواء قبل مغادرتهم لوطنهم الأصلي أو حين وصولهم إلى وطنهم الجديد. وتتسم النتائج في معظم مناحي التنمية البشرية بالإيجابية، ليس على مستوى الدخل فحسب، وإنما أيضًا على مستويي التعليم والصحة - بل إن بعضها يرقى إلى درجة جد عالية، فالأشخاص الوافدون من الأماكن الأفقر يجنون أعلى المكاسب من ورائها.

وباستعراض مؤلفات مطوّلة، خلص التقرير إلى أن المخاوف بشأن المهاجرين وما قد يتسببون فيه من استيلاء على الوظائف، أو تراجع مستويات أجور السكان المحليين، أو تمثيل عبء غير مرغوب فيه على الخدمات المحلية، أو فرض تكلفة على مولي الضرائب، هي أمور تشوبها المغالاة عامةً؛ فحينما تتكامل مهارات المهاجرين مع تلك التي يمتلكها السكان المحليون، يستفيد كلا الطرفين. وقد تستفيد كذلك المجتمعات في مجملها على مدار سنوات طويلة - بدءًا بالنهوض بمستويات الابتكار الفني، وانتهاءً بزيادة التنوع في أصناف الطعام التي يُسهم المهاجرون في جلبها معهم.

ويشير التقرير إلى أن رد فعل السياسات حيال الهجرة قد يعتريه نقص هنا وهناك؛ فالكثير من الحكومات تقيم نظمًا تزداد قمعًا أمام الدخول إلى بلادها، وتغض الطرف عن الانتهاكات التي يقترفها أصحاب العمل في مجالي الصحة والأمان، أو لا تتمكن من الأخذ بزمام الأمور لتثقيف عموم الناس بشأن الفوائد التي تأتي بها الهجرة الوافدة.

وعند فحص السياسات بغية توسيع رقعة الحريات للناس عوضًا عن التحكم في التحرك البشري أو تقييده، يقترح هذا التقرير مجموعة جريئة من الإصلاحات: فهو يؤكد على أن هذه التغيرات التي تحدثها الإصلاحات، حينما تكون مصاغة خصيصًا لتتحدد بسياق كل بلد، قد توسّع من نطاق إسهامات التنقل البشري، التي هي بالفعل ذات بال، للتنمية البشرية.

وتتمركز الإصلاحات الرئيسية المقترحة حول ستة مجالات، لكل مجال إسهاماته الهامة والمكّملة من أجل تحقيق التنمية البشرية: فتح قنوات الدخول القائمة لكي يستطيع المزيد من العمال الهجرة، وكفالة الحقوق الأساسية للمهاجرين، وخفض تكاليف عملية الهجرة، وإيجاد حلول تعود بالنفع على مجتمعات المنشأ والمهاجرين التي تستقبلهم على حد سواء، وتيسير الحركة للناس داخل حدود بلادهم، وإدراج الهجرة في القنوات الرئيسية التي تضم الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

ومن ناحية أخرى، يؤكد التقرير على أنه رغم ما يتضح للوهلة الأولى من جدوى أكبر لهذه الإصلاحات، فهي تقتضي شجاعة سياسية. علاوة على ذلك، قد تقف الحدود حائلا دون تمكين الحكومات من إدخال التغييرات الفورية في الوقت الذي يواصل الركود حصاره.

تمهيد

هذه هي أول مرة، باعتباري مديرًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتب فيها مقدمة تقرير التنمية البشرية الذي يعد، مثله في ذلك مثل كافة تقارير التنمية البشرية، دراسة مستقلة ترمي إلى تنشيط الحوار والنقاش بشأن قضية هامة؛ ومن ثم، فهو لا يمثل بيانًا لأي من السياسات الخاصة بالأمم المتحدة أو ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي الوقت ذاته، يأمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال إلقاء الضوء على التنقل البشري بوصفه مكونًا جوهريًا من مكونات جدول أعمال التنمية البشرية، أن تضيف الرؤى المتعمقة التالية قيمةً للحوار المستمر بشأن الهجرة، وأن تشكل أداة تأثير في العمل الذي ينجزه الممارسون الإنمائيون وصانعو السياسات في جميع أنحاء العالم.

هيلين كلارك
مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لا تعكس التحليلات والتوصيات المعنية بالسياسات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أعضاء المجلس التنفيذي له، أو آراء الدول الأعضاء التابعة له.

والتقرير مطبوعة مستقلة، فُوِّض بإعداده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أنه ثمرة للجهود التعاونية التي بذلها فريق من الاستشاريين المرموقين وفريق تقرير التنمية البشرية.

قادت جني كلوجمان Jeni Klugman، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية، الفريق وما بذله من جهد.

كلمة شكر

جاء هذا التقرير ثمرة جهود، وإسهامات، ودعم، جاد بها الكثير من الأشخاص والمنظمات. بدايةً، أتوجه بالشكر إلى كمال درويش الذي منحني فرصة الاضطلاع بمهمة جسيمة، وهي منصب مدير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أتوجه بالشكر إلى المدير الجديد للبرنامج، هيلين كلارك، على ما قدمته من مشورة ودعم. وقد كان الرجوع إلى مكتب تقرير التنمية البشرية، بعد مضي عشرين سنة من النمو والنجاح، تجربة باعثة على الرضا التام. وأود أن أخص أسرتي، إيما وجوش وبيلي، بالشكر؛ لصبرهم عليّ ودعمهم لي طوال هذه الفترة. لقد كان ما بذله فريق التقرير، الذي سبق ذكر أسمائه، من تفانٍ وعمل مضنٍ، أمرًا غاية في الأهمية. ومن بين أولئك الذين قدموا المشورة والاقتراحات الإستراتيجية الهامة التي كان لها دور حيوي خاصةً في إعداد التقرير، أوليفر بلاكويل، ومارتن بيل، وستيفن كاسيلز، وجوزيف شامي، وصمويل كوريتز، ومايكل كليمنس، وساجون كوماندر، وساكيكو فوكودا بار، وهاين دي هاس، وفرانك لازكو، ولورين لانداو، وماجولا لوثريا، وجريجوري مانياتيس، وفيليب مارتن، ودوجلاس ماسي، وسارازواتي منون، وفرانسيس ستيوارت، ومايكل والتون، وكيفين واتكنز.

وفوضنا بإجراء الدراسات الداعمة لهذا التقرير بشأن قضايا متعلقة بموضوعات محددة، ونُشرت على الموقع الإلكتروني في الجزء الخاص بسلسلة أوراق البحوث الإنمائية البشرية، التي انطلقت في نيسان/أبريل 2009، والواردة في قائمة الببليوغرافيا. وبالمثل، جاءت سلسلة من 27 حلقة دراسية انعقدت في الفترة ما بين آب/أغسطس 2008 ونيسان/أبريل 2009 لتقدم عنصرًا محفّزًا هامًا لتفكيرنا وصياغة الأفكار، ونود أن نشكر مجددًا أولئك الذين أشركونا في أبحاثهم ورؤاهم المتعمقة. كما نود أن نخص بالشكر والتقدير خبراء البلدان الذي شاركوا في تقييم السياسات المعنية بالهجرة.

واستُمدَّت البيانات والإحصاءات المستخدمة في هذا التقرير من معين هائل من قواعد البيانات التابعة لمنظمات أخرى سمحت لنا أن ننهل منها، مثل: مؤسسة تنمية الأنديز، ومركز البحوث الإنمائية بشأن الهجرة، وجامعة ساسكس، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعهد الدولي للهجرة بجامعة أكسفورد، والاتحاد البرلماني الدولي، ومركز رصد النازحين داخليًا، وإدارة الإحصاءات وبرنامج الهجرة الدولية التابع لمنظمة العمل الدولية، ودراسة لوكسمبورج عن الدخل، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واليونيسف، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وشعبة الإحصاء وشعبة الإسكان، ومعهد اليونسكو للإحصاء، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقسم المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، والأنروا، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

وقد استفاد التقرير استفادة عظيمة مما قدمه فريق استشاري أكاديمي من مشورة وتوجيه. وتألف الفريق من: ماروجا عزيز، وريتشارد بلاك، وكارولاين بريتل، وستيفن كاسلز، وسايمون كوماندر، وجيف كريسب، وبريا ديشنجكار، وكاي فاخ، وإليزابيث فيريس، وبيل فريليك، وسيرجيي جورييف، وجوردن هانسن، وريكاردو هاوسمان، وميكيلي كلاين-سولومون، وكيشوري محبوباني، وآندرو نورمان مولد، وكاثلين نيولاند، وبو نياركو، وخوسيه أنطونيو أوكامبو، وجوستاف رانيس، وبونافونتور روتينوا، وخافيير سانتيسو، وموريس شيف، وفرانسيس ستيوارت، وإليزابيث توماس-هوب، وجيفري ويليامسون، ونجايري وودس، وهانيا زلوتنيك.

ومنذ البداية، تطلبت العملية القيام بمجموعة من المشاورات المتبادلة التي كانت تهدف إلى تعزيز خبرة الباحثين والحقوقيين بالمجتمع المدني، والممارسين الإنمائيين، وصانعي السياسات، من جميع أطراف الكرة الأرضية. وتضمن هذا 11 اجتماعًا غير رسمي لتبادل المشورة مع أصحاب المصلحة في الفترة مابين آب/أغسطس 2008 ونيسان/أبريل 2009، في نيروبي، ونيودلهي، وعمّان، وبراتيسلافا، ومانيلا، وسيدني، وداكار، وريو دي جانيرو، وجينيف، وتورينو، وجوهانسبورج، حيث اشترك ما يقرب من 300 خبيرٍ وممارسٍ مجتمعين. وجدير بالذكر أن الدعم الذي قدمته المكاتب الوطنية والإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء المحليون، كان حيويًا من أجل تمكين هذه المشاورات. واستضاف شركاء رئيسيون عدة احتفاليات، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد السياسات المعنية بالهجرة. كما انعقدت لقاءات لمشاورات أكاديمية في واشنطن العاصمة، وبرينستون، واشترك العاملون في مكتب تقرير الأمم المتحدة الإنمائي في مختلف المجالات الإقليمية والعالمية، بما فيها المنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية في مانيلا، والاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية في أثينا. والعديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية التي نظمتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (مثل: منظمة العمل الدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث)، والجامعات، وفرق التفكير، والمنظمات غير الحكومية. وقدم المشاركون في سلسلة النقاشات لشبكة التنمية البشرية مجموعة واسعة النطاق من الرؤى المتعمّقة، والملاحظات، بشأن الروابط بين الهجرة والتنمية البشرية. وللاستزادة بتفاصيل عن خطوات العملية، رجاء الاطلاع على http://hdr.undp.org/ar/nhdr.

كلمة شكر

وقدمت مجموعة من القراء لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتألف من ممثلين من كافة المكاتب الإقليمية والسياسية، العديد من الإسهامات والاقتراحات المفيدة بشأن المذكرة الخاصة بمفهوم التقرير ومسوّدته، كما اشترك فيها زملاء آخرون بتقديم الإسهامات والمشورة. ونود أن نخص بالشكر أمات السوسوا، وكارولاينا أزيفيدو، ووبارابا باروجي، وتوني بيسليمي، وكيم بولدوك، ووينيفريد بيانييما، وأجاي تشيبر، وصمويل كوريتز، وبيدرو كونسيسياو، وأوا دابو، وجورجينا فيكيتي، وبريا جاجراج، وإنريكي جانوزا، وتيجينييوورك جيتو، وريبيكا جرينسبان، وسلطان هاجييف، ومنى همام، وميتي بلوك هانسن، وماري هيوزبي، وسليم جاهان، وبروس جينكز، وأرون كاشياب، وأولاف كيورين، وبول لاد، ولويس فليبي لوبيز-كالفا، وتاني موخوباداهياي، وب. مورالي، وثيودور مورفي، وميخايل بيلاه، وأمين شرقاوي، وكوري أودوفيك، ومراد وهبة، وكيتلين فيسن، وذلك لما قدموه من تعليقات مفيدة.

وقدم فريق من جرين إينك، بقيادة سايمون تشارتر، خدمات التحرير. أما التصميم، فقد قام به زاجو، وصمم جووبينج هوانج بعض الخرائط. واستفاد إنتاج التقرير وترجمته وتوزيعه وترويجه من مساعدة مكتب الاتصالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولاسيما مورين لينش. كما راجع أعمال الترجمة لوق جريجوار،ومادي موسى، وأولادزمير شرباو، وأوسكار يونفسكي. وقدم كل من مارجريت تشي وسليمان الرفاعي العاملين بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروع دعمًا إداريًا وخدمات تنظيمية حيوية.

وكذلك استفاد التقرير من العمل الذي تفانى في القيام به عدد من العاملين قيد التدريب، وهم: شريا باسو، وفانيسا أليسيا تشي، ودلفين دي كينا، وربيكا لي فونك، وكلوبي يوك تينج هيونج، وعابد رضا خان، وألستير ماكاي، وجريس باركر، وكلير بوتر، وليمون ب. رودريجيز، ونيكولاس روي، وكرستينا شابيرو، وديفيد ستابز.

وأخيرًا، نقدم شكرنا لجميع أولئك الذي اشتركوا في توجيه جهودنا، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، فيما نقر بتحملنا كامل المسؤولية عن أية أخطاء أو سهو ارتكبناه.

جيني كلوجمان
مدير
تقرير التنمية البشرية لعام 2009

المختصرات

CEDAW	الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)
CMW	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
CRC	اتفاقية حقوق الطفل
ECD	تنمية الطفولة المبكرة
ECLAC	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EIU	وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية
EU	الاتحاد الأوروبي
GATS	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
HDI	دليل التنمية البشرية
HDRO	تقرير التنمية البشرية
HDRO	مكتب تقرير التنمية البشرية
HDRO	مكتب تقرير التنمية البشرية
ILO	منظمة العمل الدولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
MERCOSUR	السوق المشترك لبلدان المخروط الجنوبي
MIPEX	مؤشر سياسة التكامل للمهاجرين
NGO	منظمة غير حكومية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PRS	إستراتيجية الحد من الفقر
PRSP	ورقة إستراتيجية الحد من الفقر
TMBs	هيئات رصد المعاهدات
UNDESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)
USSR	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية
WHO	منظمة الصحة العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

قائمة المحتويات

تمهيد v
كلمة شكر vii
المختصرات ix

نظرة عامة

كيف يتحرك الناس وما السبب 1
الحواجز التي تعترض الطريق 2
الحالة المعنية بالانتقال 3
المقترح الذي بين أيديكم 3
دفع المسيرة إلى الأمام 5

الفصل الأول:

الحرية والتحرك: كيف يمكن للانتقال أن يعزز التنمية البشرية 9
1.1 الانتقال ضرورة 9
1.2 الاختيار والسياق: فهم السبب وراء تحرك الناس 11
1.3 التنمية والحرية والتنقل البشري 14
1.4 ما نطرحه على طاولة النقاش 16

الفصل الثاني:

تحرك الأشخاص: من يتحرك؟ وإلى أين؟ ومتى؟ وما الأسباب؟ 21
2.1 التحرك البشري اليوم 21
2.2 النظر إلى الماضي 28
2.2.1 النظرة طويلة الأمد 28
2.2.2 القرن العشرين 30
2.3 السياسات والتحرك 33
2.4 التطلع إلى المستقبل: الأزمة وما وراءها 40
2.4.1 الأزمة الاقتصادية وتوقعات الانتعاش 41
2.4.2 الاتجاهات الديمغرافية 43
2.4.3 العوامل البيئية 45
2.5 النتائج 46

الفصل الثالث:

التغير الذي يطرأ على حال المتحركين 49
3.1 الدخول وسبل العيش 49
3.1.1 آثار التحرك على إجمالي الدخل 50
3.1.2 التكاليف المالية للتحرك 53
3.2 الصحة 55
3.3 التعليم 57
3.4 التمكين والحقوق المدنية والمشاركة 60
3.5 تفهم عواقب الحركات السلبية 62
3.5.1 عندما يكون انعدام الأمن محركًا للهجرة 62
3.5.2 النزوح المستحث بالتنمية 64
3.5.3 الاتجار في البشر 65
3.6 الآثار الكلية 67
3.7 الخلاصة 68

الفصل الرابع:

الآثار على بلدان المنشأ والمقصد 71
4.1 الآثار في أماكن المنشأ 71
4.1.1 الآثار على مستوى الأسرة المعيشية 71
4.1.2 الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع والوطن 76
4.1.3 الآثار الاجتماعية والثقافية 79
4.1.4 قابلية التحرك والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية 82
4.2 الآثار في أماكن المقصد 83
4.2.1 مجموع الآثار الاقتصادية 84
4.2.2 آثار سوق العمل 85
4.2.3 سرعة إضفاء الطابع الحضري 86
4.2.4 الآثار المالية 87
4.2.5 التصورات وبواعث القلق المتعلقة بالهجرة 89
4.3 الخلاصة 92

الفصل الخامس:

السياسات التي تشارك في تعزيز نتائج التنمية البشرية 95
5.1 الحزمة الأساسية 96
5.1.1 تحرير القنوات النظامية وتبسيطها 96
5.1.2 كفالة الحقوق الأساسية للمهاجرين 99
5.1.3 الحد من تكاليف العملية المرتبطة بالهجرة 102
5.1.4 النهوض بمستوى النتائج التي تعود على المهاجرين وعلى مجتمعات بلدان المقصد 104
5.1.5 التمكين من فوائد التنقل الداخلي 106
5.1.6 جعل قابلية التحرك جزءًا لا يتجزأ من الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية 108
5.2 الجدوى السياسية من الإصلاح 112
5.3 الخلاصة

ملحوظات 113
ببليوغرافيا 119

مرفق الإحصاءات

الجداول 143
دليل القارئ 203
ملحوظة فنية 208
تعريف المصطلحات والمؤشرات الإحصائية 209
تصنيف البلدان 213

المحتويات

المربعات

1.1 تقدير أثر التحرك 12
1.2 كيف يؤثر التحرك على قياس التقدم 14
1.3 المصطلحات الأساسية المستخدمة في هذا التقرير 15
1.4 كيف ينظر الفقراء للهجرة؟ 16
2.1 إحصاء المهاجرين غير النظاميين 23
2.2 الحركة المُستحثة بالصراع والاتجار في البشر 26
2.3 اتجاهات الهجرة في الاتحاد السوفيتي سابقًا 31
2.4 الحوكمة العالمية المعنية بقابلية التحرك 39
3.1 السياسات والنتائج المقترنة بالهجرة الداخلية 52
3.2 المهاجرون الأطفال المستقلون 59
3.3 الجيل القادم 60
3.4 آليات الإنفاذ في ماليزيا 62
4.1 كيف تستطيع الهواتف الخلوية الحد من تكاليف التحويلات النقدية: دراسة حالة من كينيا 74
4.2 أزمة عام 2009 والتحويلات المالية 75
4.3 آثار تدفق المهارات على التنمية البشرية 77
4.4 قابلية التحرُك والتوقعات الإنمائية للدول الصغيرة 80
4.5 قابلية التحرُك والتنمية البشرية: بعض المناظير للبلدان الآخذة في النمو 82
5.1 فتح قنوات نظامية - السويد ونيوزلندا 97
5.2 تجربة منح الوضع النظامي 98
5.3 الحد من الأوراق الإدارية: تحدٍ تواجهه الحكومات والشركاء 103
5.4 الاعتراف بالمؤهلات 105
5.5 عندما يهاجر الأشخاص ذوو المهارات: بعض الخيارات المتعلقة بالسياسات 109

الأشكال

2.1 يزداد تحرك الكثير من الناس داخل حدود بلدانهم أكثر من عبرها : معدلات التحرك الداخلي والهجرة النازحة، 2002-2000 22
2.2 يحقق الناس الأفقر حالا أكبر قدر من المكاسب نتيجة التحرك ... التباينات في دليل التنمية البشرية بين بلدان المقصد والمنشأ للفترة ما بين 2000 و2002 23
2.3 ... ولكنهم الفئة الأقل تحركًا: معدلات الهجرة النازحة حسب دليل التنمية البشرية والدخل 25
2.4 تأتي حصة متزايدة من المهاجرين من البلدان الآخذة في النمو : حصة المهاجرين من البلدان الآخذة في النمو في مجموعة منتقاة من البلدان المتقدمة 32
2.5 مصادر واتجاهات الهجرة من البلدان الآخذة في النمو: المهاجرون بوصفهم حصة من إجمالي السكان في مجموعة منتقاة من البلدان، في الفترة ما بين 1960 و2000 33
2.6 لم ترتفع معدلات الهجرة الداخلية إلا ارتفاعًا طفيفًا: الاتجاهات في مدى كثافة الهجرة الداخلية المرتبطة بعمر الفرد في مجموعة منتقاة من البلدان، في الفترة ما بين 1960 و2000 34
2.7 اتسعت أحجام التفاوت في الدخل العالمي: الاتجاهات الفعلية حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، 2007-1960 35
2.8 رحّب بالمهارات العالية، واستخدم المهارات المتدنية بالتناوب: الانفتاح على الهجرة الوافدة القانونية في البلدان المتقدمة في مقابل الانفتاح عليها في البلدان الآخذة في النمو، 2009 36
2.9 تتباين ممارسات التنفيذ: أشكال التدخل والإجراءات فيما يتعلق بالمهاجرين غير النظاميين، 2009 37
2.10 تبين الأدلة عبر البلدان صغر حجم تأييد فرضية «الأعداد في مقابل الحقوق»: العلاقات المتبادلة بين إمكانية الدخول وشكل المعاملة» 38
2.11 البطالة في ازدياد في بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين: معدلات البطالة في مجموعة منتقاة من بلدان المقصد، 2010-2007 41
2.12 المهاجرون القائمون في الأماكن الأكثر تضررًا من الركود: أماكن المهاجرين ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة، 2009 42
2.13 سوف تزداد أعداد السكان من الفئة العاملة في الأقاليم الآخذة في النمو: توقعات أعداد السكان من الفئة العاملة حسب كل إقليم، 2010-2050 44
3.1 يحقق المتحركون مستويات دخل أعلى مما يحققه الباقون: الدخل السنوي للمهاجرين في بلدان المقصد التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في بلدان المنشأ، حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المنشأ 50
3.2 مكاسب ضخمة في الرواتب للمهاجرين ذوي المهارات العالية: أحجام التفاوت في متوسط الدخول للمهنيين في مجموعة منتقاة من البلدان الثنائية للمقارنة، 2006-2002 50
3.3 مكاسب ضخمة في الأجور للمتحركين الداخليين في بوليفيا، خاصةً الذين حصلوا على مستوى تعليمي أقل: نسبة الأجور في بلدان المقصد لبلدان المنشأ التي يحصل عليها المهاجرون الداخليون في بوليفيا، 2000 51
3.4 يزداد الفقر بين أطفال المهاجرين، ولكن قد تساعد التحويلات المالية الاجتماعية: آثار التحويلات على فقر الأطفال في مجموعة منتقاة من البلدان، 2001-1999 53
3.5 غالبًا ما تكون تكاليف التحرك عالية: تكاليف الوسطاء في مجموعة منتقاة من القنوات في مقابل الدخل للفرد الواحد، 2008-2006 54
3.6 قد تزداد تكاليف التحرك أضعاف الدخول الشهرية المتوقعة: تكاليف التحرك في مقابل الراتب المتوقع للعمال الإندونيسيين ذوي المهارات المتدنية في مجموعة منتقاة من بلدان المقصد، 2008 54
3.7 يحظى أطفال المتحركين بفرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة: معدل الوفيات بين الأطفال في بلدان المنشأ في مقابل بلدان المقصد، حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المنشأ، التعداد السكاني لعام 2000 أو أحدث جولة استقصاء. 55
3.8 غالبًا ما يفتقر المهاجرون المؤقتون وغير النظاميين إلى إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية: إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية حسب وضع المهاجر في البلدان المتقدمة في مقابل وضعه في البلدان الآخذة في النمو، 2009 57
3.9 المكاسب المحققة في مجال التعليم المدرسي هي الأعلى للمهاجرين من بلدان ذات دليل تنمية بشرية منخفض: مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في بلدان المنشأ في مقابل نسبتها في بلدان المقصد، حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المنشأ، التعداد السكاني لعام 2000 أو أحدث جولة استقصاء. 58
3.10 يحظى المهاجرون بإمكانية أفضل للوصول إلى التعليم في البلدان المتقدمة: إمكانية الوصول إلى التعليم المدرسي العام حسب وضع المهاجر في البلدان المتقدمة في مقابل وضعه في البلدان الآخذة في النمو، 2009 58
3.11 تقتصر حقوق التصويت عامةً على المواطنين: حقوق التصويت في الانتخابات المحلية حسب وضع المهاجر في البلدان المتقدمة في مقابل وضعه في البلدان الآخذة في النمو، 2009 61
3.12 غالبًا ما تفوق معدلات الالتحاق بالمدارس بين اللاجئين معدلاتها لدى المجتمعات المضيفة في البلدان الآخذة في النمو: إجمالي نسب الالتحاق في المرحلة الابتدائية - اللاجئون وسكان المجتمعات المضيفة وبلدان المنشأ الرئيسية، 2007 64

المحتويات

3.13 مكاسب إنمائية بشرية ضخمة للمتحركين الداخليين: نسبة دليل التنمية البشرية المقدرة للمهاجرين وغير المهاجرين في مجموعة منتقاة من البلدان الآخذة في النمو، 2005-1995 67
3.14 درجة الشعور بالسعادة بين المهاجرين تعادل درجتها بين السكان المولودين محليًا: ما ورد شخصيًا من الشعور بالسعادة بين المهاجرين والسكان المولودين محليًا حول العالم، 2006-2005 68
4.1 يتوقع أن يؤثر الركود العالمي على تدفقات التحويلات المالية: الاتجاهات المتوقعة في تدفقات التحويلات المالية من الأقاليم الآخذة في النمو، 2011-2006 75
4.2 تتشابه حصص العاملين ذوي المهارات الذين يتحركون عبر الدول وداخلها: عدد السكان وحصة العاملين ذوي المهارات الذي يهاجرون داخليًا ودوليًا 78
4.3 دعم الهجرة الوافدة متوقف على توافر فرص العمل: المواقف تجاه الهجرة النازحة ومدى توافر فرص العمل، 2006-2005 90
4.4 عندما تكون الوظائف محدودة، يفضل الناس السكان المولودين محليًا: الرأي العام حول أفضليات الوظائف حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المقصد، 2006-2005 91
4.5 يقدّر الكثير من الناس التنوع العرقي: وجهات نظر شعبية حول قيم التنوع العرقي حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المقصد، 2006-2005 92
5.1 التصديق على معاهدة حقوق المهاجرين محدود: التصديق على مجموعة منتقاة من الاتفاقات حسب فئة دليل التنمية البشرية في 2009 100
5.2 دعم فرص الإقامة الدائمة: أشكال التفضيل للهجرة المؤقتة في مقابل الهجرة الدائمة، 2008 110

الخرائط

1.1 الحدود ضرورية: دليل التنمية البشرية في أمكان بالولايات المتحدة والحدود المكسيكية، 2000 10
1.2 يتحرك المهاجرون إلى أماكن تحظى بفرص أعظم: التنمية البشرية وتدفقات الهجرة ما بين المقاطعات في الصين، 2000-1995 11
2.1 تحدث معظم التحركات داخل الأقاليم: منشأ المهاجرين الدوليين ومقصدهم، في عام 2000 24
3.1 الصراع باعتباره محركًا للتحرك في أفريقيا: الصراع وعدم الاستقرار والتحرك السكاني في أفريقيا 63
4.1 تتدفق التحويلات المالية في المقام الأول من الأقاليم المتقدمة إلى الأقاليم الآخذة في النمو: تدفقات التحويلات المالية الدولية، 2007-2006 73

الجداول

2.1 خمسة عقود من الاستقرار الكامل، مع بعض التغيرات الإقليمية: التوزيع الإقليمي للمهاجرين الدوليين، 2010-1960 30
2.2 صانعو السياسات يقولون إنهم يحاولون صون مستويات الهجرة الوافدة القائمة: الآراء والسياسات إزاء الهجرة الوافدة حسب فئة دليل التنمية البشرية، 2007 34
2.3 يقيد ما يزيد على ثلث البلدان الحق في التحرك تقييدا هائلا: القيود الواقعة على التحرك الداخلي والهجرة النازحة حسب فئة دليل التنمية البشرية 40
2.4 ارتفاع معدلات الإعالة في البلدان المتقدمة وثباتها في البلدان الآخذة في النمو: تنبؤات نسب الإعالة في البلدان المتقدمة في مقابل نسبتها في البلدان الآخذة في النمو، 2050-2010 45
4.1 تعترف إستراتيجيات الحد من الفقر بالآثار المتعددة للهجرة: تدابير السياسات الموجهة نحو الهجرة الدولية في إستراتيجيات الحد من الفقر، 2008-2000 83

جداول المرفقات الإحصائية

(أ) التحرك البشري: صور سريعة واتجاهات 143
(ب) المهاجرون النازحون الدوليون حسب مكان الإقامة 147
(ج) التعليم والعمالة للمهاجرين الدوليين في البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (من سن 15 عامًا فما فوق) 151
(د) التحرك المستحث بالصراع وانعدام الأمن 155
(هـ) التدفقات المالية الدولية: التحويلات والمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر 159
(و) مجموعة منتقاة من الاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان والهجرة (حسب سنة التصديق عليها) 163
(ز) اتجاهات دليل التنمية البشرية 167
(ح) دليل ومكونات التنمية البشرية لعام 2007 171
(ط1-) الفقر البشري وفقر الدخل 176
(ط2-) الفقر البشري وفقر الدخل: بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 180
(ي) دليل التنمية المرتبطة بالنوع ومكوناته 181
(ك) مقياس التمكين الجنساني ومكوناته 186
(ل) الاتجاهات الديمغرافية 191
(م) الاقتصاد وعدم المساواة 195
(ن) الصحة والتعليم 199

نظرة عامة

انظر إلى خوان Juan الذي وُلد في أسرة فقيرة في الريف المكسيكي، وكافحت أسرته لكي تسدد نفقات رعايته الصحية وتعليمه. وحينما بلغ سن الثانية عشرة، تخلف عن الانتظام بالمدرسة لكي يسهم في إعانة أسرته. وبعد مرور ست سنوات، لحق خوان بعمه في كندا سعيًا للحصول على أجور أعلى وفرص أفضل.

وجدير بالذكر أن العمر المتوقع للفرد في كندا يتجاوز خمسة أضعافه في المكسيك، والدخول تصل إلى ثلاثة أضعاف نظيرتها في المكسيك. ووقع الاختيار على خوان للعمل مؤقتًا في كندا؛ فحصل على حق الإقامة، وأصبح مع مرور الوقت واحدًا من أصحاب المشروعات، وتوظّف شركته الكنديين من المواليد الأصليين. وما هذه إلا حالة واحدة من بين حالات لملايين الأشخاص الذين يجدون فرصًا وحريات جديدة من خلال الهجرة؛ مما يعود عليهم بالنفع وكذلك على مناطق المنشأ والمقصد.

وانظر الآن إلى باجياواتي Bhagyawati، وهي عضو ينتمي لطبقة من الطبقات الاجتماعية الدنيا، حيث تعيش في منطقة أندرا براديش الريفية بالهند. وفي كل عام، تسافر إلى مدينة بنغالور مع أطفالها للعمل في مواقع إنشائية لمدة ستة أشهر، محققة دخلاً يصل في اليوم الواحد إلى 60 روبية (1.20 دولار أمريكي). وفي الوقت الذي تغيب فيه عن البيت، لا يتابع أطفالها الدراسة حيث تبعد مدرستهم عن الموقع الإنشائي مسافة جد طويلة، كما أنهم لا يعرفون اللغة المحلية. وليس لباجياواتي Bhagyawati الحق في الحصول على الدعم الغذائي أو الرعاية الصحية، وكذلك ليس لها الحق في التصويت لأنها تعيش خارج المقاطعة المسجلة بها. ومن هنا، ليس لديها إلا خيارات قليلة لتحسين مستوى معيشتها، مثلها في ذلك مثل ملايين المهاجرين الداخليين الآخرين، اللهم إلا التحرك إلى مدينة أخرى بحثًا عن فرص أفضل.

ويشوب عالمنا قدر كبير من عدم المساواة. ولا تزال التباينات الضخمة في التنمية البشرية عبر البلدان وداخلها تمثل أحد الموضوعات التي يتواتر تناولها في تقرير التنمية البشرية منذ بداية إصداره في عام 1990. ولأول مرة في تقرير هذا العام، نبحث موضوع الهجرة؛ فقد يكون التحرك لأناس كثيرين في البلدان الآخذة في النمو بعيدًا عن بلدتهم أو قريتهم حيث موطنهم الأصلي هو أفضل الخيارات - بل أحيانًا الخيار الأوحد - لتحسين فرصهم في الحياة. وقد يؤثر التنقل البشري تأثيرًا شديد الفاعلية في رفع مستوى دخل الشخص وفرصه الصحية والتعليمية، بيد أن للتنقل قيمة تتجاوز هذه الأمور؛ فقدرة المرء على تقرير مكان عيشه تعد عنصرًا رئيسًا من عناصر الحرية البشرية.

وعندما يتحرك الأشخاص، يبدءون في رحلة يصاحبها بريق الأمل وتحفّها ظلمة عدم اليقين، سواء كانت داخل الحدود الدولية أو عبرها. ويتحرك معظم الناس سعيًا للحصول على فرص أفضل، آملين في دمج مواهبهم الشخصية مع الموارد التي يوفرها بلد المقصد، بغية جلب المنفعة لأنفسهم ولأفراد أسرتهم الأقربين الذين غالبًا ما يصطحبونهم أو يلحقون بهم. فإذا أبلوا بلاءً حسنًا، قد تعود مبادرتهم وجهودهم المبذولة أيضًا بالنفع على هؤلاء الأفراد الذين تركوهم، وكذلك على المجتمع الذي يصبح وطنهم الجديد. ومع ذلك لا ينال الجميع التوفيق؛ فقد يصيب المهاجرين الذين يتركون أصدقاءهم وأسرتهم إحساس بالوحدة، أو قد يعتريهم شعور بأنهم غير مرغوب فيهم وسط أشخاص يشعرون بالخوف أو الحنق حيال الوافدين الجدد، أو قد يفقدون وظائفهم، أو قد يقعون فريسة المرض؛ ومن ثم لا يتمكنون من الوصول إلى الخدمات التي توفر لهم الدعم اللازم من أجل تحقيق الرخاء.

ومن هنا، يبحث تقرير التنمية البشرية لعام 2009 كيف يمكن لسياسات أفضل، موجهة نحو التنقل البشري، أن تعزز التنمية البشرية. وهو يعرض الحالة المعنية على الحكومات بغية الحد من القيود التي تعوق التحرك داخل حدود الدول وخارجها، من أجل توسيع دائرة الاختيارات والحريات البشرية. كما يؤكد على اتخاذ تدابير عملية يمكنها تحسين فرص النجاح عند الوصول إلى بلد المقصد؛ مما يجلب بدوره منافع عظيمة لمجتمعات المقصد وأماكن المنشأ على حد سواء.

كيف يتحرك الناس وما السبب

تبدأ عادةً المناقشات حول الهجرة من منظور التدفقات التي تتحرك من البلدان الآخذة في النمو إلى البلدان الغنية، في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا. ومع ذلك، لا تقع معظم التحركات في العالم بين البلدان الآخذة في النمو والبلدان المتقدمة، بل لا تقع بين البلدان. فالسواد الأعظم من الناس يتحركون داخل بلادهم نفسها. واستخدامًا لتعريف متحفظ، نقدّر أن قرابة740 مليون شخص هم مهاجرون داخليون، وهو ما يعادل نحو أربعة أضعاف عدد الأشخاص الذي يتحركون دوليًا.

يجني معظم المهاجرين، الداخليين والدوليين، مكاسب في صورة دخول أعلى، وإمكانية أفضل للحصول على التعليم والصحة، وفرص أحسن لأطفالهم

ومن بين الناس الذين تحركوا عبر الحدود الوطنية، تحرك ما يزيد قليلاً عن ثلثهم من بلد آخذ في النمو إلى بلد متقدم، أي ما يقل عن 70 مليون شخص. ويتحرك معظم المهاجرين الدوليين في العالم، البالغ عددهم 200 مليون شخص، من بلد آخذ في النمو إلى آخر مثله، أو ما بين البلدان المتقدمة.

ويجني معظم المهاجرين، الداخليين والدوليين، مكاسب في صورة دخول أعلى، وإمكانية أفضل للحصول على التعليم والصحة، وفرص أحسن لأطفالهم. وتفيد الدراسات الاستقصائية بأن معظم المهاجرين سعداء في بلد المقصد، رغم مجموعة التكيفات والعقبات التي تتبع عادةً التحرك. وما إن استقرت أوضاعهم، كثيرًا ما ينضم المهاجرون للاتحادات المهنية أو الجماعات الدينية أو غيرها من الجماعات، بأعداد تفوق على الأرجح أعداد المقيمين المحليين. ومع ذلك، تتم المقايضات وتوزّع المكاسب التي تتأتى من الانتقال توزيعًا غير متساوٍ.

ويواجه الأشخاص النازحون، نتيجة لانعدام الأمن والصراعات، تحديات خاصة؛ إذ يقدر عدد اللاجئين الذين يعيشون خارج بلد المواطنة بما يعادل 14 مليونًا، بما يمثل نسبة 5% من المهاجرين في العالم. ويمكث معظمهم على مقربة من البلد الذي فروا منه، حيث يعيشون عادةً في مخيمات، إلى أن تسمح لهم الأوضاع في أوطانهم بالعودة. غير أن ما يقارب نصف مليون لاجئ يرحلون كل عام إلى البلدان المتقدمة طلبًا لحق اللجوء السياسي. وجدير بالذكر أن عدداً أكبر كثيرًا، يقارب 26 مليونًا، ينزحون داخليًا؛ فلم يعبروا أية حدود، بيد أنهم قد يواجهون صعوبات خاصة بعيدًا عن مسقط رأسهم، في بلد يمزقه الصراع أو أعلّته طامة الكوارث الطبيعية. ويتألف فريق آخر من الأشخاص المعرضين للخطر- في المقام الأول - من النساء الشابات اللاتي يقعن ضحايا الاتجار بالبشر، إذ يخدعن كثيرًا بالوعود بحياة أفضل، فلا تكون حركتهن بمحض إرادتهن وإنما كرهًا، بل في بعض الأحيان مقترنة بالعنف والإيذاء الجنسي.

وعلى أية حال، يتحرك الناس عامةً وفق إرادتهم الحرة إلى أماكن أفضل، فيتوجه ما يربو على ثلاثة أرباع المهاجرين الدوليين إلى بلد يتمتع بدليل تنمية بشرية أعلى من نظيره في بلد المنشأ، بيد أنهم مكبّلون بقيود صارمة، بسبب السياسات التي تفرض الحواجز على الدخول، وبسبب الموارد المتاحة لهم التي تمكنهم من التحرك؛ ومن ثم، الأشخاص الذي يأتون من البلدان الفقيرة هم أيضًا الأقل قدرة على التنقل: على سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة الأفارقة الذين تحركوا إلى أوروبا 1%؛ إذ يشير التاريخ والأدلة المعاصرة إلى أن التنمية والهجرة تتماشيان جنبًا إلى جنب: يقل متوسط معدل الهجرة النازحة إلى بلد دليل التنمية البشرية فيه منخفض عن 1%، مقارنةً بنسبة تفوق 5% من البلدان التي تحظى بمستويات مرتفعة من التنمية البشرية.

الحواجز التي تعترض التحرك

ظلت حصة المهاجرين الدوليين من سكان العالم مستقرة على نحو ملحوظ، إذ قاربت نسبتها 3% طوال الخمسين سنة الماضية، رغم العوامل التي قد يتوقع أن ترفع معدل التدفقات. وأدت الاتجاهات الديمغرافية، من نسبة سكان طاعنة في السن في البلدان المتقدمة، وأخرى تزخر بالشباب اليافعين في البلدان الآخذة في النمو، فضلا عن فرص العمل المتنامية، مقترنةً بأسعار أزهد في وسائل الاتصال والنقل، إلى زيادة «الطلب» على الهجرة. ومع ذلك، ازداد عدد هؤلاء الراغبين في الهجرة الذين واصلوا وقوفهم أمام الحواجز التي تفرضها الحكومات على التحرك. وعلى مدار القرن المنصرم، تضاعف عدد الدول ذات السيادة المستقلة إلى ما يقارب أربعة أضعاف عددها الأصلي ليصل إلى 200 دولة؛ مما نتج عنه زيادة في عدد الحدود اللازم عبورها، فيما واصلت التغييرات التي طرأت على السياسات تحديدها لنطاق الهجرة، حتى وإن انخفضت الحواجز القائمة أمام التبادل التجاري.

وترتفع هذه الحواجز التي تعوق الانتقال، خاصةً في وجه الأشخاص ذوي المهارات المتدنية، على الرغم من الطلب على عمالتهم في العديد من البلدان الغنية؛ فالسياسات تفضل عامةً قبول الأشخاص الذين حظوا بمستويات تعليمية أفضل، على سبيل المثال، يُسمح للطلاب بالبقاء بعد تخرجهم ويُدعى المهنيون للاستقرار مع عائلاتهم. بيد أن الحكومات يغلب على موقفها قدر أكبر من التردد إزاء المهاجرين ذوي المهارات المتدنية الذين لا يلقى وضعهم وطريقة معاملتهم قدرًا مرضيًا. ففي الكثير من البلدان، يشغل هؤلاء المهاجرون وظائف في قطاعات الزراعة والإنشاءات والتصنيع والخدمات. ومع ذلك؛ كثيرًا ما تحاول الحكومات استخدام أشخاص ذوي مستويات تعليمية أقل بالتناوب: فريق يدخل البلاد، وآخر يخرج منها، وكأنما تعامل العمال المؤقتين وغير النظاميين أحيانًا كالمياه المتدفقة من الصنبور، تفتحها وتغلقها متى شاءت. ويقدّر عدد الأشخاص الذين يعيشون ويعملون بالخارج اليوم بدون وضع نظامي 50 مليونًا. وتتساهل بعض البلدان في وفود أعداد غفيرة من العمال غير المصرّح لهم بالعمل، مثل الولايات المتحدة وتايلاند؛ مما قد يتيح الفرصة لهؤلاء الأفراد للحصول على وظائف مجزية أكثر من تلك القائمة في أوطانهم، وعلى الرغم من أنهم غالبًا ما يؤدون العمل ذاته ويدفعون الضرائب نفسها، مثلهم في ذلك مثل المقيمين المحليين، فإنهم قد يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية ويواجهون مخاطرة ترحيلهم من البلاد. وأقرت بعض الحكومات، مثل إيطاليا وإسبانيا، بمدى إسهام المهاجرين غير المهرة في مجتمعيهما؛ وعليه نُظّمت أوضاع عملهم، فيما وضعت بلدان أخرى، مثل كندا ونيوزيلندا، برامج موسمية جيدة للمهاجرين في قطاعات مثل قطاع الزراعة.

وفي الوقت الذي يتسع المجال لتوافق الآراء حول القيمة التي تمثلها هجرة المهارات إلى بلدان المقصد، تثير سياسات الحكومات إزاء العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية جدلا كبيرًا. والسبب وراء ذلك هو التصور الشائع بأنه على الرغم من أن المهاجرين قد يشغلون وظائف خالية، فإنهم أيضًا قد ينحون العمال المحليين جانبًا، بل قد يتسببون في انخفاض مستويات الأجور. كما تنطوي بعض المخاوف الأخرى من تدفقات المهاجرين على ازدياد مخاطر وقوع الجريمة، والأعباء الإضافية على الخدمات المحلية، والخوف من فقدان تلاحم النسيج الاجتماعي والثقافي. ولكن هذه المخاوف غالبًا ما تشوبها المغالاة. فعلى الرغم من أن البحوث وجدت أن الهجرة، في بعض الظروف، قد تترك آثارًا سلبية على العمال المقيمين ممن يتمتعون بمهارات مماثلة بالمقارنة، تشير مجموعة من الأدلة إلى أن هذه الآثار عادةً ما تكون صغيرة الحجم، بل قد تكون في بعض السياقات غائبة تمامًا.

الحالة المعنية بالانتقال

يؤكد هذا التقرير على أن المهاجرين يعززون من حجم الناتج الاقتصادي، بأقل التكلفة أو بلا تكلفة يتحملها السكان المحليون؛ ففي حقيقة الأمر، قد يكون مدى الآثار الإيجابية أعم عند السماح مثلا بتوافر المهاجرين العاملين في مجال رعاية الطفل، إذ تعود على الأمهات المقيمات اللاتي يعملن خارج المنزل. وبما أن المهاجرين يكتسبون المعلومات ومهارات اللغة اللازمة للترقي في سلم الدخل الوظيفي، يتكامل الكثير منهم على نحو طبيعي؛ مما يجعل المخاوف حول عدم اندماج الأجانب - كالتي تردد صداها في بواكير القرن العشرين في أمريكا حول الأيرلنديين على سبيل المثال، تبدو غير مسوغة مثلها مثل ما يتعلق بالوافدين اليوم. وفي المقابل، تشهد الحقيقة أيضًا بأن المهاجرين يعانون من عيوب الأنظمة؛ مما يصعّب عليهم إمكانية الوصول، على قدم المساواة مع السكان المحليين، إلى الخدمات المحلية أو يجعلها مستحيلة. وتشتد حدة هذه المشكلات خاصةً أمام العمال المؤقتين وغير النظاميين.

وفي بلدان المنشأ التي يتدفق منها المهاجرون، يمكن إدراك آثار التحرك في شكل مستويات أعلى من الدخول والاستهلاك، وتعليم أفضل، وصحة أحسن، فضلا عن نطاق أشمل للمستويين الثقافي والاجتماعي. ففي العموم، يجلب التحرك المنافع، وعلى نحو أكثر مباشرةً، في شكل التحويلات المالية التي تُرسل لأعضاء الأسرة المقرّبين. غير أن هذه المنافع تعم كذلك على نطاق أوسع، إذ يولّد إنفاق هذه التحويلات المالية فرص عمل للعمال المحليين، ذلك بالإضافة إلى التغيرات السلوكية التي تستجيب للأفكار الواردة من الخارج، لاسيما المرأة، التي قد تتحرر من أدوارها التقليدية.

وتتوقف طبيعة هذه الآثار ومداها على نوعية الأشخاص الذين يتحركون، وكيف يرحلون إلى الخارج، وما إذا ظلوا متواصلين مع جذورهم من خلال التدفقات النقدية والمعرفة والأفكار. ونظرًا لقدوم أعداد غفيرة من المهاجرين من أماكن محلية معينة - مثل كيرالا في الهند أو مقاطعة فوجيان بالصين - فعادةً ما تفوق آثار هذا التحرك على مستوى المجتمع المحلي نظيرته على المستوى الوطني. وعلى أي حال، قد يُحدث تدفق الأفكار - على المدى الأبعد - نتيجة للتحرك البشري، آثارًا أشمل وأعم على الأعراف الاجتماعية والهياكل الطبقية عبر بلد بأكمله. وأحيانًا يُنظر إلى تدفق المهارات إلى الخارج لما لها من عواقب سلبية، لاسيما على توفير الخدمات، مثل التعليم أو الرعاية الصحية. ومع ذلك، حتى وإن كان هذا هو الحال، فيكون الرد الأمثل هو وضع السياسات التي تعالج المشكلات الهيكلية الأساسية، مثل: تدني مستوى الأجور، وعدم كفاية التمويل، وضعف المؤسسات. ويسيء الكثير من الناس فهم السبب الأساسي وراء فقدان العمالة الماهرة بإلقاء اللوم على الهجرة. كما أنه من المرجح أن يؤدي تقييد قدرة هؤلاء العمال على التحرك إلى نتائج عكسية، ناهيك عن حقيقة أن هذه القيود تحرمهم من التمتع بحقهم الإنساني الأساسي لمغادرة بلادهم بحثًا عن آفاق جديدة.

ومع ذلك، حتى وإن حظيت الهجرة الدولية بإدارة راشدة، فهي لا ترقى إلى مستوى إستراتيجية وطنية للتنمية البشرية. فباستثناء بعض الحالات القليلة (في المقام الأول، في دول الجزر الصغيرة حيث تتحرك نسبة تفوق 40% من السكان إلى الخارج)، ليس من المرجح أن تشكل الهجرة النازحة التوقعات الإنمائية لأمة بأكملها؛ إذ إن الهجرة في أحسن الأحوال هي السبيل المكمّل للجهود المحلية والوطنية الأكثر حجمًا، التي ترمي إلى تقليص الفقر والنهوض بالتنمية البشرية. وتبقى هذه الجهود محورية دائمًا أبدًا.

ووقت كتابة هذا التقرير، كان العالم يمر بأشد أزماته الاقتصادية منذ نصف قرن مضى، إذ يؤثر انحسار الاقتصاديات وتسريح العمالة على ملايين العمال، بما فيهم المهاجرين. ونعتقد أن التراجع الاقتصادي الحالي يجب التعامل معه باعتباره فرصة مواتية لإعداد صفقة جديدة للمهاجرين، تجلب المنفعة على العمال في أوطانهم وخارجها، فيما تقف حائلا أمام رد الفعل الحمائي. ومع الانتعاش، سوف يظهر على السطح مجددًا العديد من الاتجاهات الأساسية المماثلة التي ظلت تدفع بالتحرك إلى الأمام خلال نصف القرن الماضي، جاذبةً عددًا أكبر من الأشخاص للتحرك. ومن هنا، يعد اتخاذ الحكومات التدابير اللازمة تحسبًا لهذه الحالات أحدَ الأمور الحيوية.

المقترح الذي نقدمه بين يديكم

يمكن تحقيق مكاسب هائلة للتنمية البشرية بخفض الحواجز القائمة أمام التحرك، وتحسين سياسات معاملة المتحركين. وثمة حاجة إلى رؤية جريئة لتحقيق

يمكن تحقيق مكاسب هائلة للتنمية البشرية بخفض الحواجز القائمة أمام التحرك، وتحسين سياسات معاملة المتحركين

يتناول مقترحنا أهم بعدين على قائمة جدول أعمال الانتقال، واللذين يمنحان المجال لسياسات أفضل: أعداد القبول وطريقة المعاملة

وزيادة هذه المكاسب. ولذا؛ يعرض هذا التقرير حالة معنية بمجموعة شاملة من الإصلاحات التي يمكنها توفير فوائد عظيمة للمهاجرين والمجتمعات والبلدان.

ويتناول مقترحنا أهم بعدين على قائمة جدول أعمال الانتقال، واللذين يمنحان المجال لسياسات أفضل: أعداد القبول وطريقة المعاملة. وتقتضي الإصلاحات المبينة في حزمتنا الأساسية المقترحة مقايضات متوسطة وطويلة الأجل، إذ وهي لا تتوجه بالخطاب إلى حكومات المقصد فحسب، بل أيضًا إلى حكومات المنشأ، وجهات فاعلة أخرى - لاسيما القطاع الخاص والاتحادات المهنية والمنظمات غير الحكومية - وأخيرًا، لأفراد المهاجرين أنفسهم. وعلى الرغم من أن صانعي السياسات يواجهون تحديات مشتركة، فمما لا شك فيه أن عليهم وضع سياسات مختلفة للهجرة وتنفيذها في بلدانهم المعنية، وفقًا للظروف الوطنية والمحلية، هذا على الرغم من بروز بعض الممارسات الجيدة التي يمكن تطبيقها على نطاق أوسع.

ونلقي الضوء على ستة توجيهات رئيسية للإصلاح، يمكن انتهاجها كل على حده، غير أنها يمكن أن تعظم من حجم الآثار الإيجابية التي تعود على التنمية البشرية إذا استُخدمت معًا في نهج متكامل؛ وهي: فتح قنوات الدخول القائمة لكي يستطيع المزيد من العمال الهجرة إلى الخارج، وكفالة الحقوق الأساسية للمهاجرين، وتقليل حجم التكاليف المقترنة بعملية الهجرة، وإيجاد حلول تعود بالنفع على المهاجرين ومجتمعات المقصد التي تستقبلهم على حد سواء، وجعل التحرك أيسر على الأشخاص داخل بلدانهم الخاصة، وتعميم الهجرة في إستراتيجيات التنمية الوطنية، وهي جميعها أمور تقوم بإسهامات هامة وتكميلية للتنمية البشرية.

وتبرز الحزمة الأساسية طريقين لفتح قنوات الدخول النظامية القائمة:

- نوصي بتوسيع الخطط المتعلقة بالعمل الموسمي الحقيقي في قطاعات مثل قطاعي الزراعة والسياحة. وقد أثبتت هذه الخطط بالفعل نجاحها في بلدان مختلفة. وتشير الممارسة الجيدة إلى أن هذا التدخل يجب أن يتضمن مشاركة النقابات المهنية وأصحاب العمل، بالإضافة إلى حكومات بلدان المنشأ والمقصد، لاسيما في وضع ضمانات للحصول على الأجور الأساسية وتطبيقها، وإرساء معايير الصحة والأمان، وتوفير الزيارات الدورية، كما هو الحال في نيوزيلندا على سبيل المثال.
- ونقترح كذلك زيادة عدد التأشيرات الممنوحة للأشخاص ذوي المهارات المتدنية، وذلك بناءً على الطلب المحلي. وتشير التجربة إلى أن الممارسات الجيدة تتضمن في هذا السياق: ضمان تمتع المهاجرين الوافدين بحق تغيير جهات العمل (وهو ما يُعرف بقابلية تحويل صاحب العمل)، وبحق طلب مد إقامتهم، وتوضيح الطرق الممكنة للإقامة الدائمة في المستقبل، وتوفير الشروط التي تيسر العودة في أي وقت إلى بلادهم أثناء فترة الإقامة الممنوحة، والسماح بتحويل فوائد التأمين الاجتماعي المتراكمة. كما انتهجتها السويد في الإصلاحات التي أدخلتها في الآونة الخيرة.

ومن جهة أخرى، يجب أن تقرر بلدان المقصد عدد الوافدين المطلوبين من خلال عمليات سياسية تسمح بطرح النقاش العام وموازنة المصالح المختلفة. كما يجب أن ترتكز آليات الشفافية في تحديد عدد الوافدين على حجم الطلب لدى أصحاب العمل، بالإضافة إلى تخصيص الحصص لمواكبة التغير في الظروف الاقتصادية.

وفي مكان المقصد، كثيرًا ما يعامل المهاجرون الوافدون بطرق تنتهك حقوقهم الإنسانية الأساسية. وحتى إن لم تصدق الحكومات على المعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية العمال المهاجرين، فعليها أن تكفل للمهاجرين الحصول على حقوقهم الكاملة في مكان العمل - على سبيل المثال، الحق في الحصول على أجر متساوٍ نظير أداء نفس العمل، والعمل في ظل ظروف ملائمة، وكذلك تأسيس المنظمات الجماعية. وعلى الحكومات سرعة التصرف للقضاء على التمييز، كما تستطيع الحكومات، في أماكن المنشأ والمقصد كليهما، التعاون بغية تيسير عملية الاعتراف بأوراق الاعتماد الممنوحة في الخارج.

ومن ناحية أخرى، أدى الركود الحالي إلى إضعاف وضع المهاجرين على وجه الخصوص، فشددت بعض الحكومات في بلدان المقصد على تنفيذ القوانين بطرق مخالفة لحقوق المهاجرين؛ ويُعتبر توفير الوقت اللازم للمهاجرين المسرّحين للبحث عن رب عمل آخر (أو على الأقل الوقت اللازم للانتهاء من أعمالهم قبل المغادرة)، والإعلان عن فرص عمل بما في ذلك بلدان المنشأ، من بين التدابير التي يمكنها تخفيف التكاليف الباهظة للركود الذي أثقل كاهل المهاجرين الحاليين والمرتقبين على حد سواء.

وفي شأن التحرك الدولي، غالبًا ما تكون تكاليف عملية الحصول على الأوراق اللازمة واستيفاء المتطلبات الإدارية لعبور الحدود الوطنية مرتفعة، ويتبعه رد فعل عكسي (أعلى نسبيًا في حالة الأشخاص غير المهرة وهؤلاء الذين يعملون بموجب عقود قصيرة الأجل)، كما أنه قد يُحدث الأثر غير المنشود، وهو تشجيع التحرك غير النظامي وعمليات تهريب البشر.تكاليف عملية الحصول على الأوراق اللازمة واستيفاء المتطلبات الإدارية لعبور الحدود الوطنية مرتفعة، ويتبعه رد فعل عكسي (أعلى نسبيًا في حالة الأشخاص غير المهرة وهؤلاء الذين يعملون بموجب عقود قصيرة الأجل)، كما أنه قد

يُحدث الأثر غير المنشود، وهو تشجيع التحرك غير النظامي وعمليات تهريب البشر.

وتتجاوز تكاليف استخراج جواز السفر في بلد واحد من عشر بلدان نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد؛ ومما لا يثير الدهشة أن هذه التكاليف ترتبط ارتباطًا عكسيًا بمعدلات الهجرة النازحة. وتستطيع حكومات المنشأ تبسيط الإجراءات وتقليل تكاليف الوثائق، فيما يمكن للجانبين العمل معاً بغية تحسين خدمات الوساطة وتنظيمها.

وثمة أمر محوري آخر، ألا وهو ضمان تحقيق الاستقرار الملائم للمهاجرين الأفراد عند وصولهم. بل يجب أيضًا ألا تشعر المجتمعات التي ينضمون إليها بعبء أُلقي على كاهلها ظلمًا بسبب المطالب الإضافية التي يفرضونها على الخدمات الأساسية. وإذا شكلت هذه المهمة تحديات للسلطات المحلية، قد تتطلب توفير تحويلات مالية إضافية. فقد يؤدي ضمان المساواة لأطفال المهاجرين في الحصول على التعليم - وحيثما اقتضى الأمر - على الدعم اللازم لكي يلحقوا بأقرانهم ويندمجوا في المجتمع، إلى تحسين فرص نجاحهم وتجنب تكوين طبقة اجتماعية دنيا في المستقبل. كما أن التدريب على تعلم اللغة هو أمر رئيسي، ليس للأطفال في المدارس فحسب، بل أيضًا للبالغين، من خلال مكان العمل والجهود الخاصة التي تهدف إلى الوصول إلى المرأة التي لا تعمل خارج منزلها. وفي بعض الحالات، يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود الناشطة من أجل القضاء على التمييز ومعالجة التوترات الاجتماعية، وحيث الضرورة تقتضي، من أجل منع وقوع العنف ضد المهاجرين الوافدين. ويحفل المجتمع المدني والحكومات بمجموعة كبيرة من التجارب الإيجابية في محاربة التمييز، مثلا من خلال حملات رفع مستوى الوعي.

ورغم زوال معظم الأنظمة المخططة مركزيًا حول العالم، ثمة عدد غير متوقع - ما يقارب الثلث - من الحكومات التي تواصل وضع حواجز فعلية أمام التحرك الداخلي. وعادةً تأخذ القيود على التحرك الداخلي شكل تقليص حجم الخدمات المقدمة والاستحقاقات لهؤلاء الذين لم يسجلوا في المنطقة المحلية؛ مما يشكل تمييزًا ضد المهاجرين الداخليين، كما هو الحال القائم في الصين. ولذا، فإن إحدى التوصيات التي يتضمنها التقرير هي كفالة الإنصاف في توفير الخدمات للمهاجرين الداخليين. كما أن المساواة في المعاملة هو أمر هام للعمال المؤقتين والموسميين ولأسرهم، وللمناطق التي يذهبون للعمل فيها. وكذلك لضمان توفير خدمات لائقة في وطنهم الأصلي، كي لا يُجبروا على التحرك من أجل الوصول إلى المدارس والرعاية الصحية.

وعلى الرغم من أن الهجرة ليست بديلا للجهود الإنمائية في نطاقها الأعم، فقد تمثل إستراتيجية حيوية للأسر المعيشية والعائلات التي تبحث عن تنوع سبل معيشتها وتحسينها، خاصةً في البلدان الآخذة في النمو. وعلى الحكومات الاعتراف بهذه الإمكانية، ودمج الهجرة لتتكامل مع جوانب أخرى من السياسات الإنمائية الوطنية. والنقطة الحيوية التي تبرزها التجربة هي أهمية الأوضاع الاقتصادية الوطنية وقوة مؤسسات القطاع العام في التمكين من جني الفوائد الأكبر حجمًا التي يحققها الانتقال.

دفع المسيرة إلى الأمام

سوف يتطلب دفع جدول الأعمال هذا إلى الأمام وجود قيادة قوية ومستنيرة، مقترنة بالمزيد من التصميم لبذل الجهود الرامية لإشراك عموم الناس ورفع مستوى وعيهم حول الحقائق المتعلقة بالهجرة.

وعلى بلدان المنشأ أن تنظر على نحو منتظم في صورة الهجرة وفوائدها، والتكاليف والمخاطر التي قد تشكل أساسًا أفضل لدمج التحرك في الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وليست الهجرة النازحة بديلا لدفع عجلة الجهود الإنمائية في الوطن الأم، غير أن قابلية التحرك قد تيسر الوصول إلى الأفكار والمعرفة والموارد التي قد تكمّل مسيرة التقدم، بل في بعض الأحيان تعزز خطاها.

أما بلدان المقصد، فتتوقف «الطريقة والوقت» لإدخال الإصلاحات على إلقاء نظرة واقعية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار الرأي العام والمعوقات السياسية القائمة على المستويين المحلي والوطني.

وقد يؤدي التعاون الدولي، خاصةً من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية، إلى إدارة أرشد للهجرة، وتحسين مستوى الحماية الممنوحة لحقوق المهاجرين، وتعزيز الإسهامات التي يقدمها المهاجرون لبلدان المنشأ والمقصد على السواء. وتخصص بعض الأقاليم مناطق للتحرك الحر، بغية تعزيز تجارة تحظى بقدر أكبر من الحرية، فيما تعزز من الفوائد التي تقدمها الهجرة، في بلدان مثل غرب أفريقيا والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية. ومن هنا، قد تقدم أسواق العمل التي أقيمت في هذه المناطق فوائد عظيمة للمهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم.

وتتوجه النداءات لبناء نظام عالمي جديد يهدف إلى تحسين إدارة الهجرة، إذ يشترك ما يزيد على 150 بلدًا في المنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وتعد الحكومات التي تواجه تحديات مشتركة ردودًا مشتركة، وهو ما يشكل اتجاهًا لاحظنا ظهوره أثناء إعداد هذا التقرير.

التغلب على الحواجز يركز على التنمية البشرية تركيزًا شديدًا في جدول أعمال صانعي السياسات الذين يسعون إلى الوصول إلى النتائج النافعة المستخلصة من أنماط للتحرك البشري تزداد تعقيدًا في جميع أنحاء العالم.

على الرغم من أن الهجرة ليست بديلا للجهود الإنمائية في نطاقها الأعم، فقد تمثل إستراتيجية حيوية للأسر المعيشية والعائلات التي تبحث عن تنوع سبل معيشتها وتحسينها

الحرية والتحرك:
كيف يمكن للانتقال أن يعزز التنمية البشرية

يتصف توزيع الفرص في العالم بقدر كبير من عدم المساواة، وهو المحرك الرئيسي للتنمية البشرية؛ مما يوحي ضمنًا بأن للتحرك إمكانيات هائلة تُسهم في الارتقاء بالتنمية البشرية. ومع ذلك، ليس التحرك مجرد تعبير عن اختيار – فغالبًا ما يتحرك الناس في ظل معوقات قد تكون بالغة الشدة، فيما توزع المكاسب التي يجنونها من التحرك توزيعًا غير متساوٍ. وتقر رؤيتنا للتنمية، باعتبارها رؤية تنهض بحرية الأشخاص لكي يعيشوا الحياة التي يختارونها، بأن الانتقال يعد مكونًا رئيسيًا لضمان هذه الحرية. ولكن التحرك يتطلب عمل المقايضات من أجل المتحركين والباقين، وفهم تلك المقايضات وتحليلها هي من الأمور الأساسية لصياغة السياسات الملائمة.

الحرية والتحرك: كيف يمكن للانتقال أن يعزز التنمية البشرية

يعبر كل عام ما يزيد على خمسة ملايين شخص الحدود الدولية للذهاب والعيش في بلد من البلدان المتقدمة[1]، غير أن عدد الأشخاص الذين يتحركون إلى دولة آخذة في النمو أو داخل بلادهم أكبر كثيرًا من التقديرات التي يصعب الحصول عليها بدقة[2]. وحتى أعداد الأشخاص الأكبر حجمًا في أماكن المقصد والمنشأ على السواء تتأثر بتحرك الآخرين من خلال تدفقات النقود والمعرفة والأفكار.

وغالبًا ما تتطلب رحلة الانتقال من الأشخاص الذين يتحركون بذل التضحيات وتحمل مخاطر عدم اليقين. ويمتد نطاق التكاليف الممكنة بمجموعة تبدأ بالتكلفة العاطفية من فراق الأسرة والأصدقاء، وتنتهي بتكاليف باهظة للرسوم النقدية؛ وقد تتضمن مخاطر العمل تكلفة جسدية، نتيجة شغل وظائف خطرة، بل في بعض الحالات، مثل محاولات العبور غير الشرعي للحدود، يواجه المتحركون خطر الموت. ومع ذلك، فملايين الأشخاص مستعدون لتحمل هذه التكاليف أو مواجهة هذه المخاطر من أجل تحسين مستويات معيشتهم ومعيشة أسرهم.

إن فرص المرء في عيش حياة مديدة وصحية، والحصول على التعليم والرعاية الصحية والسلع الأساسية، والتمتع بالحريات السياسية، والاحتماء من العنف، جميعها عناصر تتأثر تأثرًا شديدًا بالمكان الذي يعيش فيه. فقد يتوقع شخص ما، وُلد في تايلاند، أن يعيش سبع سنوات أكثر من قرينه الذي وُلد في ميانمار المجاورة[3]، وأن يقضي ثلاثة أضعاف سنوات التعليم التي يقضيها جاره، وأن ينفق ويدخر ثمانية أضعاف ما قد ينفقه ويدخره هذا الجار. ومن ثم؛ تشكل هذه التباينات في الفرص المتاحة للمرء ضغوطًا هائلة من أجل التحرك.

1.1 الانتقال ضرورة

انظر، على سبيل المثال، طريقة توزيع نتائج التنمية البشرية في مناطق حدود وطنية متقاربة؛ فتقارن الخريطة (1.1) مستويات التنمية البشرية على كلا الجانبين للولايات المتحدة والمكسيك حيث يفصل بينهما الحد الوطني لكل بلد. ولغرض توضيح هذا الأمر، نستخدم دليل التنمية البشرية - وهو مقياس موجز للتنمية يُستخدم طوال هذا التقرير لترتيب البلدان ومقارنتها. ويمثل الخط البارز العلاقة الوثيقة بين الجانب الذي تقع فيه حدود أحد الأماكن ودليل تنميته البشرية؛ فيفوق أدنى دليل للتنمية البشرية في مقاطعة على حدود ولاية من الولايات المتحدة (مقاطعة ستار بتكساس) أعلى دليل للتنمية البشرية على الجانب المكسيكي (بلدية مكسيكالي، باها كاليفورنيا)[4]. ويشير هذا الرسم إلى أن التحرك عبر الحدود الوطنية قد يوسّع على نحو هائل دائرة الفرص المتاحة لتحسين مستوى خير المواطنين.

على الجانب الآخر، انظر إلى اتجاه التحركات البشرية حينما تُرفع القيود عن الانتقال؛ ففي الفترة ما بين عامي 1984 و1995، حررت جمهورية الصين الشعبية تدريجيًا نظامها الصارم المتعلق بالقيود الداخلية متيحة للأشخاص التحرك من منطقة إلى أخرى؛ فتواترت التدفقات الضخمة، إلى حد كبير، في اتجاه المناطق التي تتمتع بمستويات مرتفعة من التنمية البشرية، وفي هذه الحالة، تشير الرسوم البيانية مجددًا إلى أن فرص تحسين مستوى خير السكان هو أحد العوامل المحركة الرئيسية (الخريطة 1.2)[5].

وتستند هذه العلامات المكانية على دقة أعلى في الأبحاث التي قدّرت الأثر الذي يحدثه المرء نتيجة تغيير محل إقامته على مستوى خيره. وهذه المقارنات صعبة في حد ذاتها، فالأشخاص الذين يتحركون غالبًا ما يتسمون بخصائص مختلفة ويعيشون في ظروف مختلفة عن هؤلاء الذين لا يتحركون (المربع 1.1). ومع ذلك، أكدت الدراسات الأكاديمية الأخيرة، التي توخت الحرص في حل هذه العلاقات المركبة، على توليد مكاسب جد كبيرة نتيجة عبور الحدود الدولية. فعلى سبيل المثال، الأفراد الذين لم يحصلوا إلا على مستويات متواضعة من التعليم الرسمي الذين يتحركون من بلد ينتمي إلى البلدان الآخذة في النمو إلى الولايات المتحدة، يمكنهم كسب دخل سنوي يقارب 10,000 من الدولارات الأمريكية - وهو تقريبًا ضعف متوسط مستوى الدخل للفرد الواحد في بلد آخذ في النمو[6]. ووجدت الأبحاث الداعمة لهذا التقرير التي أجرتها جهات مفوضة، أن الأسرة التي تهاجر من نيكاراغوا إلى كوستاريكا ترفع من احتمالات إلحاق طفلها في المدارس الابتدائية بنسبة 22%.[7]

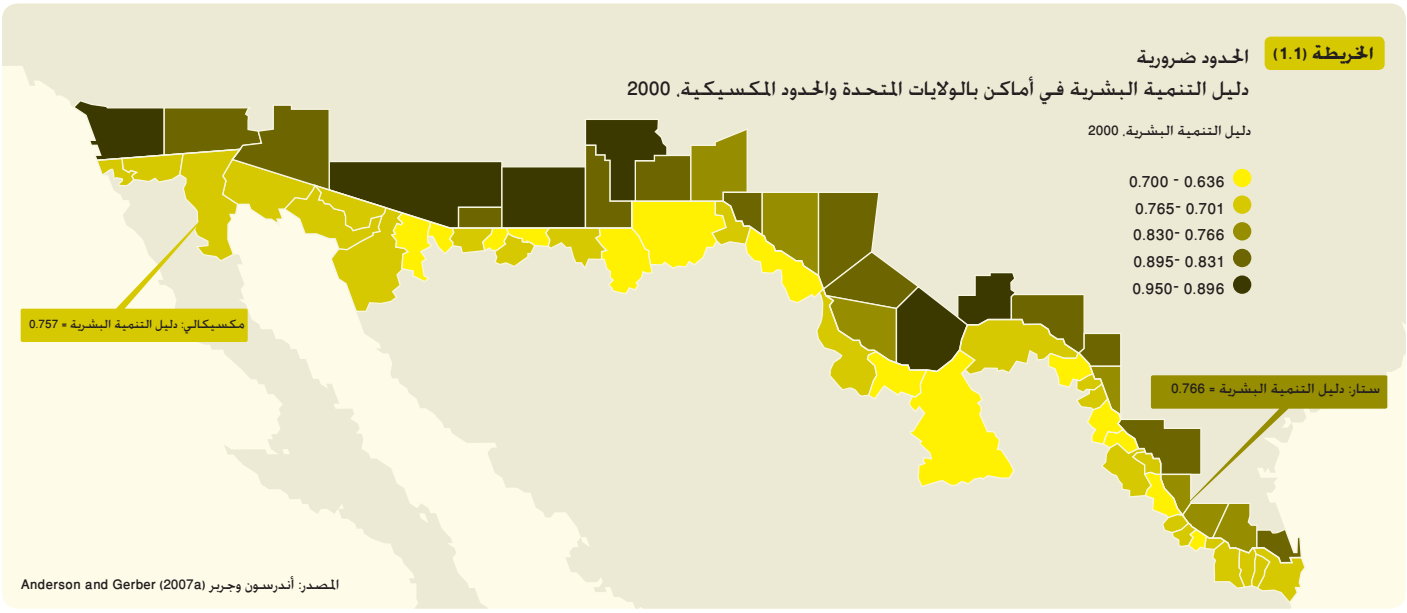

ولا تقدم هذه التباينات شرحًا لجميع التحركات، إذ يتم جزء هام منها باعتباره رد فعل لصراع مسلح، ويهاجر بعض الأشخاص تجنبًا للاضطهاد السياسي الذي تمارسه الدول المستبدة. وقد يوفر التحرك فرصًا للأشخاص بغية الهروب من حصار الأدوار التقليدية التي يتوقع أن يقوموا بها في مجتمعاتهم في بلد المنشأ. وكثيرًا ما يتحرك الشباب بحثًا عن التعليم وعن آفاق أوسع، عاقدين النية على العودة إلى أوطانهم في وقت من الأوقات في المستقبل. وكما سنناقش بمزيد من التفصيل في القسم التالي، تؤدي العديد من المحركات الدافعة للتحرك، والمعوقات التي تواجهه، إلى تفسير التباين الشاسع في الدوافع والتجارب بين المتحركين. ومع ذلك، تتواتر كثيرًا الموضوعات المتعلقة بالفرص والتطلعات.

لا يفضي التحرك دائمًا إلى نتائج أفضل للتنمية البشرية. وإحدى النقاط التي نؤكد عليها طوال هذا التقرير هي أن أشكال عدم المساواة المتباينة تباينًا شاسعًا، لا تميّز خصائص حرية التحرك فحسب، بل أيضًا توزيع المكاسب الناجمة عنها. فعندما يهاجر الأشخاص الأفقر، يقومون بذلك في ظل أوضاع تعرضهم للمخاطر وتعكس محدودية مواردهم واختياراتهم. وقد تكون المعلومات الأولية المتاحة لهم محدودة أو مضللة. فتتعرض المهاجرات العاملات في المنازل للأذى في الكثير من المدن والبلدان حول العالم - من واشنطن ولندن إلى سنغافورة ودول مجلس التعاون الخليجي GCC. ووجدت الأبحاث الأخيرة التي أُجريت في الدول العربية أن أوضاع العمل المؤذية، والقائمة على الاستغلال، ترتبط أحيانًا بالأعمال المنزلية، وقد يؤدي الافتقار للآليات التصحيحية إلى حصر النساء المهاجرات في حلقة مفرغة من الفاقة والتعرض لفيروس نقص المناعة البشرية[8]. كما وجدت الدراسة ذاتها أن بلدان عديدة تجري اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية HIV على المهاجرين، فترحّل من تجدهم حاملين للفيروس HIV؛ وفي المقابل، يدير عدد قليل من بلدان المنشأ برامج لإعادة اندماج المهاجرين الذي أُجبروا على العودة نتيجة للإصابة بالفيروس HIV.[9]

وما التحرك عبر الحدود الوطنية إلا فصل من فصول القصة؛ فالتحرك داخل الحدود الوطنية يشكل فعليًا حجمًا أكبر، ويمثل إمكانية أضخم في تعزيز التنمية البشرية. ويعزى هذا جزئيًا إلى تكلفة الانتقال إلى بلد آخر؛ فالتحرك إلى الخارج لا يتطلب تكاليف نقدية باهظة لسداد الرسوم واستعدادات السفر فحسب (وهي غالبًا ما تكون ذات عواقب سلبية - انظر إلى الفصل الثالث)، بل أيضًا العيش في ثقافة جد مختلفة، ومغادرة الشبكة الاجتماعية بما بها من أصدقاء وعلاقات؛ مما يفرض أعباء نفسية ثقيلة - هذا إن أمكن تقدير حجمها. وقد أدى رفع الحواجز التي كانت منيعة من قبل أمام التحرك الداخلي في عدد من البلدان (في الصين، على سبيل المثال لا الحصر) إلى جلب المنفعة للكثير من السكان الأكثر فقراً في العالم - وهو أثر يعود على التنمية البشرية قد لا نتمكن من الاستفادة منه إذا انتهجنا أسلوبًا إقصائيًا بالتركيز على الهجرة الدولية.

وتؤدي بنا الإمكانيات المتاحة لتعزيز الانتقال الوطني والدولي، الذي يهدف إلى رفع مستوى الخير، إلى توقع مدى أهمية النقطة المحورية لصانعي السياسات والباحثين في مجال التنمية.

بيد أن هذا ليس هو الحال. إذ تقلص المؤلفات الأكاديمية التي تتناول آثار الهجرة بالبحث بشأن التجارة الدولية وسياسات الاقتصاد الكلي. وما هما إلا مثلان من جملة أمثلة[10]. وفي الوقت الذي يتباهى فيه المجتمع الدولي بوضع البنية المؤسسية التي تحكم العلاقات التجارية والمالية بين البلدان. تظل حوكمة الانتقال متصفة بأنها لا صلة لها بالنظام (مع ضرورة استثناء اللاجئين)[11]. ويعد هذا التقرير جزءًا من الجهود المتواصلة الرامية إلى إصلاح هذا الخلل. وتعزيزًا للعمل الذي أنجزته المنظمات مؤخرًا. مثل: المنظمة الدولية للهجرة IOM. ومنظمة العمل الدولية ILO. والبنك الدولي World Bank. والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR. وللمناقشات التي أُثيرت في هذه المجالات. مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. نؤكد على أن الهجرة تستحق قدرًا أكبر من اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني[12]. ولا ينحصر السبب في المكاسب الهائلة المحتمل أن تعود على العالم بأكمله من تعزيز للتنمية. وإنما أيضًا في المخاطر الضخمة التي يواجهها الكثير من الأشخاص الذين يتحركون - وهي مخاطر قد يمكن إزاحتها جزئيًا بوضع سياسات أفضل.

1.2 الاختيار والسياق: فهم السبب وراء تحرك الناس

ثمة تباين ضخم في الظروف المحيطة بالتحرك البشري. فقد هاجر إلى الخارج آلاف السكان من ولاية تشين نازحين إلى ماليزيا في السنوات الأخيرة. فرارًا من وطأة الاضطهاد الذي تمارسه عليهم قوات الأمن في ميانمار. بيد أنهم يعيشون في خوف دائم من أن تكتشفهم القوات شبه العسكرية المدنية[13].

ويعتقد أن ما يزيد على 3,000 شخص ماتوا غرقًا في الفترة ما بين عامي 1997 و2005 في مضيق جبل

الخريطة (1.2) يتحرك المهاجرون إلى أماكن تحظى بفرص أعظم

التنمية البشرية وتدفقات الهجرة ما بين المقاطعات في الصين. 1995-2000

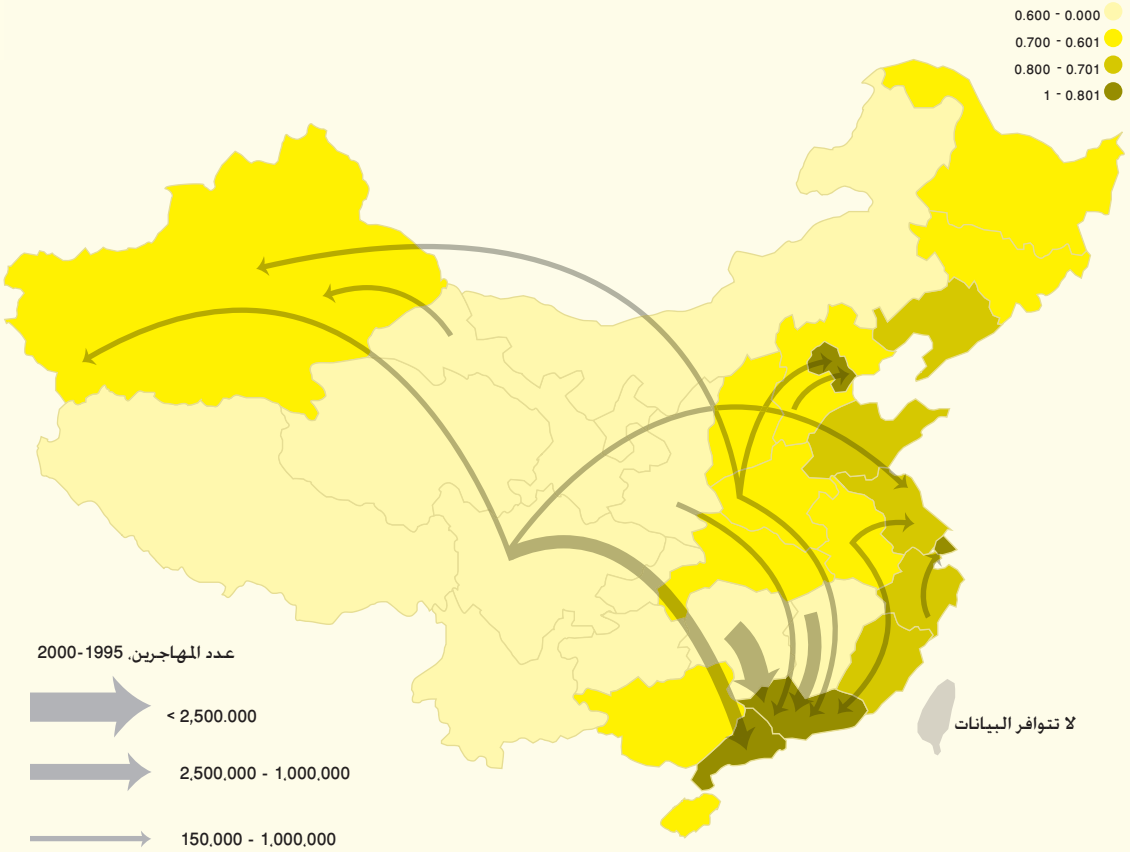

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UN (20008a) وHe (2004)

مربع 1.1 **تقدير أثر التحرك**

تؤثر الاعتبارات المنهجية الرئيسية في طريقة قياس عوائد التحرك على كل من الأفراد والآثار التي تعود على الأماكن، وقد ورد الحديث عنها في المؤلفات المكثفة المعنية بالمهجرة. ويقتضي الحصول على مقياس دقيق للآثار إجراء مقارنة بين مستوى خير شخص ما في حالة هجرته، ومستواه في حالة بقائه في مكانه الأصلي. ويبقى مقياس الحالة الثانية غير معروف ولا يعكس الحقيقة، وقد لا يمثله وضع المقيمين من غير المهاجرين تمثيلا صحيحًا. وكثيرًا ما يكون هؤلاء الذين يتحركون دوليًا متمتعين بقدر أفضل من التعليم ومستويات من الدخل المبدئي أعلى من هؤلاء الذين لا يملكون هذه الأمور؛ ومن ثم تصبح إمكانيات تحسين وضعهم في الخارج أفضل ممن بقى في مكان الأصل. وثمة أدلة تبين أن هذه الظاهرة - المعروفة نظريًا "بانتقائية المهاجر"- حاضرة أيضًا في الهجرة الداخلية (انظر إلى الفصل الثاني). وقد تكون المقارنات بين مجموعات لها خصائص متماثلة وقابلة للملاحظة (النوع الاجتماعي، والتعليم، والخبرة، وما إلى ذلك) أكثر دقة، غير أنها لا تزال تغفل خصائص بالغة الأهمية، مثل مواقف الأشخاص تجاه المخاطر.

وهناك قائمة من المشكلات المنهجية الأخرى، فصعوبات تحديد الأسباب تشوّش على تقديرات أثر التحويلات المالية على استهلاك الأسرة المعيشية. كما أن فهم كيف تؤثر الهجرة على أسواق العمل في مكان المقصد هو إشكالية أخرى. وقد حاولت معظم الدراسات النظر إلى الأثر الواقع على الأجور على المستوى الإقليمي أو على مجموعة معينة من المهارات. وقد تبقى هذه الأمور خاضعة للتحيز الانتقائي المرتبط باختيارات الفرد للمكان، والقضية الرئيسية، التي تناولها الفصل الرابع، هي ما إذا حلت مهارات المهاجرين محل نظيرتها لدى السكان المحليين، أو كمّلتها؛ ويقتضي تحديد هذه المسألة وضع مقاييس دقيقة لهذه المهارات.

ويسعى نهج من النُهُج، والذي يتزايد شعبيته، إلى استغلال الطابع شبه العشوائي أو التلفيق العشوائي في تقدير الآثار. وعلى سبيل المثال، خصصت "فئة المهاجرين المسموح لها بالدخول إلى نيوزيلندا من منطقة المحيط الهادئ" مجموعة من التأشيرات على نحو عشوائي، متيحة لأثر الهجرة أن يقيّم بمقارنة الفائزين بالقرعة مع مقدمي طلب الحصول على التأشيرة الذين أخفقوا.

بالإضافة إلى ذلك، هناك بعد زمني هام، إذ تتطلب الهجرة تكاليف مدفوعة مقدمًا وقد تستغرق المكاسب وقتًا للتحقق. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما تتحسن العوائد في سوق العمل تحسنًا ملحوظًا مع الوقت، مع تعلّم المهارات المحددة ببلد معين والاعتراف بها. كما يشكل قرار المهاجر للعودة تعقيدًا إضافيًا؛ مما يؤثر في الفترة التي يجب خلالها قياس الآثار.

وأخيرًا، كما ناقشنا بمزيد من التفصيل في الفصل التالي، يواجه تحليل الهجرة معوقات ضخمة متعلقة بالبيانات، فحتى في حالة البلدان الغنية، غالبًا ما يصعب عمل مقارنات لأسباب جد أساسية، مثل الاختلافات في تعريف المهاجرين.

المصدر: كليمنس ومونتنيجرو وبريتشت Clemens, Montenegro and Pritchett (2008) ماكينزي وجيبسون وستيلمان McKenzie, Gibson and Stillman (2006)

طارق بينما كانوا يحاولون الدخول غير الشرعي إلى أوروبا على مراكب بدائية الصنع[14]. وتقابل هذه التجارب تلك التي عاشها آلاف التونغيين الفقراء الذين فازوا بالقرعة للاستقرار في نيوزيلندا، أو مئات الآلاف من البولنديين الذين تحركوا للحصول على فرص عمل بأجور أفضل في المملكة المتحدة، في ظل نظام حرية الانتقال الذي وفره الاتحاد الأوروبي في عام 2004.

ويتناول تقريرنا أنواعاً مختلفة من التحرك، بما فيها الداخلية والدولية، والمؤقتة والدائمة، وتلك المستحثة بالصراع. وقد يثير التساؤل عن مدى الفائدة من تغطية شبكة عريضة من هذه الحالات: ألسنا بصدد الحديث عن ظاهرة متفاوتة، تقترن بها مجموعة كبيرة من الأسباب والنتائج غير المتشابهة في أصل طبيعتها؟ ألن يتحقق مقصدنا على نحو أفضل إذا حددنا التركيز على نوع واحد من الهجرة، ودرسنا تفصيلا أسبابها ونتائجها وتبعاتها؟

لا نعتقد ذلك. فعلى الرغم من أن الأنواع العامة للتحرك البشرية تختلف اختلافًا هائلاً فيما يتعلق بمحركاتها ونتائجها، فإن هذا ينطبق حقيقةً على حالات أكثر تحديدًا داخل كل نوع. ولنأخذ مثالا واحدًا. تغطي هجرة العمالة الدولية حالات تتراوح بدءًا بالعمال الطاجيكيين في قطاع الإنشاء بالاتحاد الروسي، الذين أجبروا على الهجرة بسبب الأوضاع الاقتصادية القاسية في بلد يعيش أغلب سكانه على دخل يقل عن دولارين في اليوم، وانتهاءً بمهندسي الحاسوب في شرق آسيا الذين يرتفع الطلب عليهم ويوظّفون في شركات، مثل: موتورولا ومايكروسوفت.

وكثيرًا ما تعاني النُهُج التقليدية للهجرة من التقسيم إلى فئات، فتشيع أشكال من التمييز بين المهاجرين وفقًا لما إذا كان التحرك مصنّفًا تحت فئة التحرك الجبري أو الطوعي، الداخلي أو الدولي، المؤقت أو الدائم، الاقتصادي أو غير الاقتصادي. ويمكن للفئات التي كان الغرض الأصلي منها وضع أشكال تمييز قانونية بقصد التحكم في أعداد الدخول وطريقة المعاملة أن ينتهي بها الأمر أن تؤدي دورًا مهيمنًا على إطار التفكير المفاهيمي والسياسي. وطوال العقد المنصرم، بدأ العلماء وصانعو السياسات يتساءلون عن أشكال التمييز هذه، وثمة اعتراف متنامٍ بأن تكاثرها يُظلم مسيرة العمليات التي يرتكز عليها قرار التحرك أكثر مما يضيئها، فضلا عن إمكانية وقوع آثار ضارة على صناعة السياسات[15].

وفي كافة حالات التحرك البشري تقريبًا، يمكننا رؤية التفاعل بين قوتين أساسيتين، حيث تتفاوت درجات تأثيرهما.

فمن جانب، لدينا أفراد وأسر وأحيانًا مجتمعات، تقرر التحرك بمحض إرادتها من أجل إحداث تغيير جذري في ظروفها. وفي الحقيقة، حتى عندما يُجبر الناس على التحرك بسبب أوضاع قهرية، تقوم

اختياراتهم في أغلب الأحيان بدور حيوي. وعلى سبيل المثال، تشير الأبحاث التي أُجريت على اللاجئين الأنغوليين الذين استقروا في شمال زامبيا إلى أن الكثير منهم كانوا مدفوعين بنفس التطلعات التي تجبر هؤلاء الذين شاع تصنيفهم بأنهم مهاجرين اقتصاديين[16]. وبالمثل، يذهب الأفغانيون الفارّون من الصراع إلى باكستان أو إيران عن طريق نفس شبكات الطرق والتجارة القائمة منذ عقود مضت، لأغراض هجرة العمالة الموسمية[17].

ومن جهة أخرى، قلما تخلو الاختيارات من المعوقات، بل إنها مستحيلة. وهذا الأمر بديهي لهؤلاء الذين يتحركون هروبًا من الاضطهاد السياسي أو الحرمان الاقتصادي، غير أنه أيضًا أمر حيوي لفهم القرارات التي يتخذها هؤلاء الذين يتحركون في ظل عوامل أقل قهرًا. فتؤدي العوامل الرئيسية المرتبطة بالهيكل الاقتصادي والمجتمع، والمحددة بسياق ولكنها تتغير مع الوقت، إلى صياغة قرارات التحرك والبقاء على حد سواء. وهذا التفاعل الديناميكي بين قرارات الأفراد والسياق الاجتماعي الاقتصادي الذي تُتخذ هذه القرارات في إطاره، ويشار إليه أحيانًا في أسلوب التعبير الاجتماعي بأنه "تفاعل بين البيئة والعوامل المؤثرة" - هو أمر حيوي لفهم ما يشكل السلوك الإنساني. ويتناول الفصل الثاني تطور العوامل الهيكلية الرئيسية على مدار الوقت.

ولتنظر إلى حالة عشرات الآلاف من المهاجرين الإندونيسيين الوافدين إلى ماليزيا كل سنة. والدافع وراء هذه التدفقات هو - إلى حد كبير - التفاوت الشاسع في الدخول بين هذين البلدين، مع أن درجة التحرك واصلت أيضًا ارتفاعها منذ ثمانينيات القرن الماضي. في حين أن التفاوت في الدخول بين البلدين استمر في الاتساع والانحسار طوال نفس الفترة[18]. ومن الواضح أن عمليات اجتماعية اقتصادية أوسع نطاقًا أسهمت جزئيًا في هذا الدور. وقد ولّدت مرحلة التصنيع التي شهدتها ماليزيا في الفترة ما بين السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تحركًا ضخمًا حينما انتقل الماليزيون من الريف إلى المدن؛ مما خلق ندرة حادة في العمالة في القطاع الزراعي، في وقت كانت تولد فيه الأنشطة الزراعية الموجهة لأغراض تجارية، فضلا عن النمو السكاني السريع، فائضًا من العمالة الزراعية في إندونيسيا. وما من شك أن حقيقة انتماء أغلب الإندونيسيين إلى خلفيات عرقية ولغوية ودينية مماثلة لتلك التي ينتمي إليها الماليزيون، يسّرت من التدفقات[19].

وأدى الاعتراف بدور العوامل الهيكلية، في تحديد التحرك البشري، إلى إحداث أثر عميق على الدراسات المعنية بالهجرة. وفي الوقت الذي ركزت المحاولات المبكرة لتحديد المفاهيم المتعلقة بتدفقات الهجرة على الاختلافات في مستويات المعيشة، تنامى في السنوات الأخيرة الإدراك بأن هذه الاختلافات لا تفسر أنماط التحرك إلا تفسيرًا جزئيًا[20]. وبالتحديد، إذا استجاب التحرك للتفاوت في الدخول فحسب، فسيصعب تفسير الأسباب وراء اختيار الكثير من المهاجرين الناجحين للعودة إلى بلدهم الأصلي بعد عدة سنوات أمضوها في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الاختلافات في الدخول هي العامل المحض لتحديد الهجرة، فقد نتوقع رؤية تحركات كبيرة من البلدان الفقيرة إلى الأخرى الغنية، وتحركات ضئيلة بين البلدان الغنية، إلا أنه ما من نمط من هذه الأنماط ينطبق على الواقع العملي (الفصل الثاني).

وأدت هذه الأنماط الملحوظة إلى الوصول إلى عدة عناصر للبحث، إذ أقر بعض العلماء أن التركيز على الفرد يصرف الانتباه عما يعتبر في العادة قرارًا أسريًا، وبالتأكيد إستراتيجية (كما هو الحال عندما يتحرك بعض أعضاء الأسرة ويبقى البعض الآخر في بلد الأصل)[21]. كما ازداد وضوح ضرورة الابتعاد عن فرضية مثالية الأسواق التنافسية، ولاسيما فيما يتعلق بالأسواق الائتمانية في البلدان الآخذة في النمو. فهي بعيدة كل البعد عن المثالية، فيما تعتمد الأسر المعيشية كثيرًا على هذه القطاعات المتقلبة، مثل القطاع الزراعي، ويتيح إرسال عضو من أعضاء الأسرة إلى مكان آخر بتنويع أشكال المخاطر التي قد تتأتى من النتائج السيئة في بلد الأصل[22]. ويشدد باحثون آخرون على طريقة التصنيف الغالبة للخصائص الهيكلية والاتجاهات بعيدة المدى، في كل من مكان المنشأ والمقصد، بأنها عوامل "شد وجذب" - وما تشكله من سياق يحدث في إطاره التحرك. وعلى سبيل المثال، قد ينتج عن التحرك زيادة التركيز في ملكية الأصول، مثل الأرض؛ مما يجعل من الصعب على الأشخاص الاستمرار باستخدام صيغهم التقليدية للإنتاج[23]. كما أُقر أن الفرص المتاحة للمهاجرين تعوقها حواجز الدخول، كما ناقشناه في الفصلين الثاني والثالث، وبالطريقة التي تعمل بها أسواق العمل، كما أوضحتها الأدلة المعتبرة بأن كل المهاجرين، الدوليين والداخليين، يوجهون للعمل في وظائف ذات وضع أدنى وبأجور أسوأ.

والأمر الأهم هو أن النظريات التي تركز على العوامل الاقتصادية الصرفة لا تتمكن من تحديد الإطار الاجتماعي الأوسع الذي تُتخذ القرارات داخله. فعلى سبيل المثال، من الشائع أن يبحث الشباب من بين الطبقة الاجتماعية الدنيا "كولاس" في ولاية جوجارات المركزية في الهند عن وظائف في المصانع خارج قريتهم من أجل التحرر من التبعية التي تفرضها العلاقات بين الطبقات الاجتماعية.

ويحدث هذا رغم حقيقة أن أجور المصانع ليست أعلى، بل في بعض الحالات أقل مما قد يكسبونه في عمل يوم بالزراعة في مسقط رأسهم[24]. ومن ثم، قد يشكل الفرار من الهرم الاجتماعي التقليدي عاملا هامًا محفّزًا على الهجرة (الفصل الثالث).

لا تتمكن النظريات التي تركز على العوامل الاقتصادية الصرفة من تحديد الإطار الاجتماعي الأوسع الذي تُتخذ القرارات داخله

بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين التحرك والاقتصاديات بعيدة كل البعد عن كونها أحادية الاتجاه. فقد ينتج عن حركات الأشخاص الواسعة النطاق تبعات اقتصادية عميقة على أماكن المنشأ والمقصد. كما سنتناول بالحديث تفصيلا في الفصل الرابع، بل حتى طريقة تفكيرنا في المفاهيم الاقتصادية الأساسية تتأثر بتحرك الأشخاص. هذا ما توضحه القضايا التي طُرحت لقياس الدخول والنمو الاقتصادي للفرد الواحد (المربع 1.2).

1.3 التنمية والحرية والتنقل البشري

تبدأ محاولتنا لفهم التبعات التي يأتي بها التنقل البشرية على التنمية البشرية بفكرة مركزية يدور حولها هذا التقرير. وهذا هو مفهوم التنمية البشرية بوصفه توسيع نطاق حريات الأشخاص لعيش الحياة كما يختارونها. وظل هذا المفهوم، الذي ألهمه العمل الريادي الذي قدمه الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن Amartya Sen، وقيادة محبوب الحق الذي يُعرف أيضًا "بمنهج القدرات" لتركيزه على الحريات التي تهدف إلى تشكيل "أفراد حيا وتعمل"، المحور الرئيسي لتفكيرنا منذ أول تقرير للتنمية البشرية لعام 1990، وهو مفهوم ذو صلة دائمة بصياغة السياسات الفاعلة التي تهدف إلى مكافحة الفاقة والحرمان[25]. وأثبت منهج القدرات قوته في إعادة تشكيل تفكيرنا بشأن موضوعات متنوعة، مثل: النوع الاجتماعي والأمن البشري والتغير المناخي.

ويؤدي توسيع نطاق الحريات والقدرات البشرية، باعتبارها عدسة نطل من خلالها، إلى تبعات هائلة على كيفية تفكيرنا في التحرك البشري، إذ إننا حتى قبل أن نبدأ في طرح السؤال عما إذا كان لحرية التحرك آثار ضخمة على الدخول أو التعليم أو الصحة مثلا، نقر بأن التحرك هو أحد الأفعال الأساسية التي يستطيع الأفراد اختيارها من أجل تحقيق خططهم في الحياة. وبعبارة أخرى، تمثل القدرة على التحرك بعدًا من أبعاد الحرية التي تعد جزءًا من التنمية - له قيمة متأصلة فضلا عن قيمته المحتملة المؤثرة.

والفكرة التي تنوه بأن قدرة المرء على تغيير مكان إقامته تمثل مكونًا أساسيًا من مكونات الحرية البشرية، يمكن أن نتتبع مسارها لدى السلف من الفلاسفة الكلاسيكيين متمثلة في عدة تقاليد فكرية. فقد كتب كونفوشيوس Confucius أن: "تتحقق الحكومات

مربع 2.1 كيف يؤثر التحرك على قياس التقدم

تعتمد محاولات قياس مستوى التنمية لبلد من البلدان على مؤشرات مختلفة مصممة لتحديد متوسط مستوى خير الفرد. وفيما يستخدم النهج التقليدي دخل الفرد الواحد باعتباره بديلا للتنمية الاقتصادية، أدخل هذا التقرير مقياسًا أكثر شمولا: دليل التنمية البشرية HDI، بيد أن كلا النهجين مبنيان على فكرة تقييم مستوى خير هؤلاء الأشخاص المقيمين في منطقة معيّنة.

وحسبما أشار مؤخرًا الباحثون في مركز التنمية العالمية وجامعة هارفارد، هذه النُهُج لقياس التنمية تعطي أولوية للمكان الجغرافي على الأشخاص في تقييم مدى تقدم مجتمع من المجتمعات. وهكذا، إذا تحرك شخص من فيجي إلى نيوزيلندا وتحسن مستوى معيشته نتيجة لذلك، لا تعتبر المقاييس التقليدية للتنمية التحسن زيادةً في تنمية فيجي، بل سيدخل مستوى الخير العائد على ذلك الشخص في حساب مؤشر نيوزيلندا.

وفي البحوث الداعمة لهذا التقرير تناولنا هذه المشكلة باقتراح وضع مقياس بديل للتنمية البشرية، ونشير إليه باعتباره التنمية البشرية للأشخاص (مقابل التنمية البشرية للبلدان)، حيث يحدد هذا المقياس مستوى التنمية البشرية لكافة الأشخاص المولودين في بلد معين. فعلى سبيل المثال، بدلا من قياس معدل مستوى التنمية البشرية للأشخاص الذي يعيشون في الفلبين، نقيس متوسط مستوى التنمية البشرية لجميع الأفراد الذين وُلدوا في الفلبين، بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه الآن. ولهذا المقياس الجديد أثر هائل على فهم مستوى الخير العائد على الإنسان. ففي 31 بلدًا من المائة التي تمكّنا من حساب هذا المقياس فيها، يفوق دليل التنمية البشرية لشعوبها دليل بلدانهم بنسبة 01% على أقل تقدير؛ وفي تسع مجموعات إضافية للأعداد السكانية يتراوح الاختلاف ما بين 5 و10 بالمائة. وللأحد عشر بلدًا من التسعين مجموعة سكانية التي يمكننا حساب الاتجاهات لها مع مرور الوقت، يختلف مدى التغيير في دليل التنمية البشرية أثناء الفترة بين 0991 و0002 بما يزيد على 5 نقاط مئوية عن متوسط التغيير لبلدانهم. مثال على ذلك، ارتفع دليل التنمية البشرية للأوغنديين بما يقارب ثلاثة أضعاف نسبته عن دليل التنمية البشرية لأوغندا.

وفي طيات هذا التقرير، سنواصل اتباع النهج التقليدي لأسباب متعلقة بالتحليل، وقابلية التحكم فيه، ومقارنته مع المؤلفات القائمة. كما أننا ننظر إلى هذين المقياسين باعتبارهما مكملين وليس بديلين: مقياس يحدد مستويات المعيشة للناس الذين يعيشون في مكان معين، والآخر يحدد مستويات المعيشة للناس المولودين في مكان معين. فعلى سبيل المثال، عندما نحلل التنمية البشرية بوصفها سببًا للتحرك البشري، كما جرى العمل في معظم طيات هذا التقرير، فإن مقياس البلد سيكون أكثر ملائمة لأنه سيكون بمثابة مؤشر لمدى اختلاف مستويات المعيشة عبر أماكن مختلفة. ومع ذلك، لاستيفاء أغراض تقييم مدى نجاح السياسات والمؤسسات المختلفة في تحقيق الخير لأعضاء المجتمع، هناك ما يؤيد اتباعنا لهذا المقياس الجديد.

المصدر: كليمنس ومونتنيجرو وبريتشت Clemens, Montenegro and Pritchett (2008) ماكينزي وجيبسون وستيلمان McKenzie, Gibson and Stillman (2006)

الراشدة عندما تشعر رعيتها المقرّبة بالسعادة وينجذب هؤلاء البعيدون قربًا منها"[26]. فيما أكد سقراط على أن "من لا يحبنا أو يحب مدينتنا، ويرغب في الهجرة إلى مستوطنة أو أي مدينة أخرى، يجوز له أن يذهب أنّى شاء، محتفظًا بملكيته"[27]. وفي عام 1215، كفل ميثاق إنجلترا الأعظم للحريات (الماجنا كارتا) Magna Carta حرية "الخروج من مملكتنا والعودة في أمان وأمن، برًا أو بحرًا". أما في العصر الحديث، أكدت الفيلسوفة الأمريكية مارثا نوسباوم Martha Nussbaum على أن الانتقال هو مكون من مكونات المجموعات التي تشكل القدرات الوظيفية الإنسانية الأساسية التي يمكن استخدامها لتقييم مدى فاعلية الحرية التي يملكها الأفراد في تحقيق خططهم في الحياة[28].

وعلى أي حال، يزخر التاريخ بالتجارب التي مرت بها المجتمعات وشددت في تحديد حركة التنمية البشرية بفرض القيود على التحرك. وبُني الإقطاع والعبودية كلاهما بفرض القيود الجسدية على التحرك. كما اعتمدت عدة أنظمة قهرية في القرن العشرين على التحكم في التحرك الداخلي، بما في ذلك "قوانين تحرك الأفارقة السود" في ظل الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ونظام تسجيل وثائق السفر في روسيا *Propiska*. وأسهم التوقف التام الذي تلا هذه القيود إلى توسعات جذرية في الحريات التي يتمتع بها شعوب هذه البلدان.

ويسعى تقريرنا لتحديد ودراسة المجموعة الكاملة للأوضاع التي تؤثر في قرار الأفراد أو الأسر أو المجتمعات بالبقاء أو التحرك. وتتضمن هذه الأوضاع موارد الأشخاص أو استحقاقاتهم، فضلا عن الطريقة التي تحدد بها المعوقات المختلفة - بما في ذلك تلك المرتبطة بالسياسات والأسواق والثقافة والقيم - إذا ما كان التحرك خيارًا لهم أم لا. وتمثل قدرة الأشخاص على اختيار المكان الذي يسمونه موطنهم بعدًا من أبعاد الحرية البشرية التي نشير إليها باعتبارها التنقل البشري، وهو ما يعرّفه المربع 3.1، علاوة على مصطلحات أساسية أخرى مستخدمة في هذا التقرير.

ويحتل التمييز بين الحريات والأفعال مكانًا مركزيًا فيما يتعلق بمنهج القدرات. وبالإشارة إلى القدرة على تقرير أين يعيش المرء، فضلا عن فعل التحرك ذاته، نقر بأهمية الأوضاع التي يتمكن في ظلها الأشخاص، أو لا يتمكنون، من اختيار مكان إقامتهم. ويركز تحليل الهجرة المبالغ في نمطه التقليدي على دراسة أثر التحرك على خير البشر. وعلى أي حال، لا يقتصر اهتمامنا على التحرك في حد ذاته، وإنما نهتم أيضًا بالحرية التي يستخدمها الأشخاص في تقرير التحرك من عدمه. وعلى هذا، قابلية التحرك هي شكل من أشكال الحرية - أما التحرك فهو ممارسة تلك الحرية[29].

ونفهم التنقل البشري بوصفه حرية إيجابية وليس مجرد حرية سلبية. وبعبارة أخرى، غياب القيود الرسمية على تحرك الأشخاص عبر الحدود وداخلها، لا يمنح في حد ذاته الأشخاص حرية التحرك إذا افتقروا للموارد الاقتصادية، والأمن، والشبكات اللازمة للتمتع بحياة لائقة في وطنهم الجديد. أو إذا وقفت المعوقات غير الرسمية، مثل التمييز، حائلا منيعًا أمام فرص التحرك الناجح.

ولنوضح تبعات هذا المنهج ببضعة أمثلة. ففي حالة الاتجار بالبشر، يقترن التحرك بأشكال من الاستغلال الذي يتسم بالوحشية والمهانة. والاتجار بحكم طبيعته هو مثال للتحرك التي تُصبح فيها الحريات مقيّدة بواسطة القوة أو الخداع أو الإكراه، أو كل هذه الأمور مجتمعة. ومن الشائع ألا يملك الفرد المتاجر فيه حرية اختيار إلغاء رحلته أو البحث عن وظيفة بديلة ما إن وصل إلى بلد المقصد، أو العودة إلى

مربع 3.1 المصطلحات الأساسية المستخدمة في التقرير

دليل التنمية البشرية *IDH*: هو دليل مركب يقيس متوسط الإنجاز في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية، وهي: حياة مديدة وصحية، إمكانية الحصول على المعرفة، مستوى معيشة لائق.

متقدمة/آخذة في النمو: نطلق على البلدان التي حققت دليل تنمية بشرية HDI قيمته 9.0 فما فوق "متقدمة"، وتلك التي لم تصل إليه " آخذة في النمو". دليل تنمية بشرية منخفض/متوسط/مرتفع/مرتفع جدًا: تصنيف البلدان بناءً على قيمة دليل التنمية البشرية وفقًا لأحدث البيانات المتاحة. ويتراوح الدليل المنخفض ما بين 0 و0.499، والمتوسط ما بين 0.500 و0.799، والمرتفع ما بين 0.800 و0.899، والمرتفع جدًا 0.900 فما فوق.

الهجرة الداخلية: تشير إلى التحرك البشري داخل حدود بلدٍ ما، وتُقاس عادةً عبر حدود الإقليم أو المقاطعة أو البلدية، مما يؤدي إلى تغيير محل الإقامة المعتاد.

الهجرة الدولية: تشير إلى التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة.

المهاجر: هو الفرد الذي غيّر محل إقامته المعتاد، إما بالعبور لأحد الحدود الدولية أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل بلد المنشأ الذي ينتمي إليه. والمهاجر النازح يُنظر إليه باعتباره مهاجرًا من منظور بلد المنشأ، فيما يُنظر إلى المهاجر الوافد بوصفه مهاجرًا في بلد المقصد. وعلى الرغم من أن مصطلح "المهاجر" (مقابل "المهاجر الوافد") ظل مقتصرًا على تعريف الهجرة المؤقتة، لا ننتهج مثل هذا التمييز في هذا التقرير.

التنقل البشري: قابلية الأفراد أو العائلات أو جماعات من الأشخاص على اختيار مكان إقامتهم.

التحرك البشري: الفعل الذي يقوم به شخص ويترتب عليه تغيير مكان إقامته.

الوطن. فالشخص المتاجر فيه يتحرك جسديًا، غير أنه يعمل ذلك نتيجة لقيد فُرض على حريته أمام تقرير أين يعيش؛ ومن ثم، فهو أقل- وليس أكثر- قابلية للتحرك، من منظور القدرات.

وعلى الجانب الآخر، انظر إلى حالة شخص ما توجّب عليه التحرك بسبب التهديد بالاضطهاد السياسي أو بسبب أوضاع بيئية مهينة. وفي هذه الحالات، جعلت الظروف الخارجية بقاءه في موطنه أمرًا أصعب بل قد يكون مستحيلا، فهي تقيّد مساحة اختياراته وتحد من حريته في اختيار أين يعيش. وثمة احتمال كبير بأن تقترن الحركة المستحثة بمزيد من التدهور في أوضاع معيشته، بيد أن هذا لا يعني أن التحرك هو السبب وراء ذلك التدهور، ففي الواقع، قد تكون النتائج أسوأ إذا لم يتمكن من التحرك.

وإن كان الأمر حائًا على النظر في التمييز بين قابلية التحرك والتحرك تمييزًا أكاديميًا إلى حد ما، يجب أن ننتهز هذه الفرصة للتأكيد على أن حرية اختيار مكان العيش يفرض حضوره بوصفه أحد الموضوعات الهامة للبحث، من أجل اكتشاف ما الذي يفكر فيه الفقراء حول الهجرة (المربع 1.4). ففي نهاية المطاف، ما يهم أكثر هو آراؤهم وليست آراء الخبراء، فهم الذين يتعين عليهم اتخاذ القرار الصعب بالمخاطرة بالتحرك أم لا.

4.1 ما نطرحه على طاولة النقاش

إن وضع الأشخاص وحريتهم في صميم التنمية له تبعات على دراسة التحرك البشرية. وفي المقام الأول، يتطلب منا فهم الأسباب التي تجعل الأشخاص أقل، أو أكثر، قابلية للتحرك.

ويُعنى هذا التفكير بالسبب وراء اختيارهم للتحرك، وبالمعوقات التي تشجعهم أو تثنيهم عن الأخذ بذلك الاختيار. وفي الفصل الثاني، ننظر إلى كل من الاختيارات والمعوقات بدراسة النماذج الكلية للتحرك البشري عبر المكان والزمان. ونجد أن هذه الأنماط متسقة اتساقًا واسع النطاق مع فكرة أن الأشخاص يتحركون لتعزيز فرصهم، بيد أن تحركهم مقيد قيدًا وثيق الصلة بالسياسات - في مكانهم في بلدان الأصل والمقصد كليهما - وبالموارد الموجودة تحت تصرفهم. وبما أن اختلاف الأشخاص يواجهه اختلاف المعوقات، فالنتيجة النهائية هي عملية تتصف بقدر هائل من عدم المساواة في فرص التحرك والعودة.

وفي الفصل الثالث، نبحث كيف تتفاعل هذه الأشكال لعدم المساواة مع السياسات. هذا في الوقت الذي نجد قيمة معتبرة ومتأصلة للانتقال. كما أكدنا عليه في هذا الفصل التمهيدي، إلا أن قيمته المؤثرة التي تهدف إلى النهوض بأبعاد أخرى من أبعاد التنمية البشرية قد تشكل أيضًا أهمية بالغة. ولكن رغم أن

مربع 4.1 كيف ينظر الفقراء للهجرة؟

ازداد في السنوات الأخيرة الاهتمام باستخدام أساليب نوعية لفهم كيف ينظر الناس الذين يعيشون في دائرة الفقر إلى حالهم. كما دلت عليه الدراسة الرائدة التي أجراها البنك الدولي «أصوات الفقراء»، ونشرها في عام 2000. وعند إعدادنا للتقرير الحالي، فوّضنا بإجراء بحث للتحقيق في النتائج المتصلة بتقييمات المشاركة في الفقر - وهي دراسات واسعة النطاق تدمج أساليب البحث النوعية والكمية لدراسة الفقر من وجهة نظر الفقراء. وما أظهرته الدراسة هو أن التحرك عادةً ما يصفه الفقراء بأنه ضرورة - أي أنه جزء من إستراتيجيات مواجهة تنتهجها العائلات التي تمر بتجربة شديدة القسوة - وكذلك على أنه فرصة - أي وسيلة لتوسيع سبل العيش لأسرة من الأسر المعيشية، والقابلية لجمع الأصول. ففي النيجر، أشار ثلثا المجيبين عن الأسئلة إلى أنهم تركوا بيوتهم من أجل التغلب على مشكلة الافتقار للمأكل أو الملبس أو الدخل، وبحثوا عن سبل معيشة في أماكن أخرى. وأفادت بعض الأسر المعيشية بأن بعض الأعضاء غادروا بحثًا عن عمل بأجر، لاسيما للحد من الضغوط المتعلقة بتضاؤل توريد الطعام في أوقات الندرة. وفي قريتي بان نا بيينج وبان كاو باد بتايلاند، وصف المشاركون الهجرة على أنها إحدى الطرق التي تستطيع استخدامها أسرة من الأسر في التعزيز من وضعها الاجتماعي الاقتصادي. ولهذه المجتمعات، مكّنت التحويلات المالية الواردة من الخارج هؤلاء الباقين في بلد الأصل من الاستثمار في تجارة صيد السمك ومن ثم توسيع مكانة الأسرة ونفوذها.

وتناولت مجموعات المناقشة الحديث مع الفقراء عن الهجرة الداخلية الموسمية التي كانت أحد الأنواع الأكثر شيوعًا. وعندما تطرق الحديث إلى الهجرة الدولية، وُصفت بأنها للمقتدرين. فعلى سبيل المثال، قال المشاركون في دراسة عن جامايكا أن المقتدرين، خلافًا عن الفقراء، يتمتعون بالنفوذ بفضل اتصالاتهم التي تساعدهم في الحصول على التأشيرات اللازمة للسفر والعمل بالخارج. وبالمثل، وصف المشاركون من مونسيرات كيف أن الأشخاص الذين حصلوا على مستوى تعليم أفضل والمقتدرين ماليًا تمكّنوا من مغادرة البلاد بعد الانفجار البركاني الذي وقع في عام 1995، فيما بقى الأشخاص الأقل قدرة مالية رغم حجم الدمار الذي حل بالبلاد.

وتعطي لنا «تقييمات المشاركة في الفقر» صورة جيدة عن نظرة الفقراء للتحرك، غير أنها قد لا تكون مفيدة من حيث المعلومات التي توفرها عن كيفية نجاح الآخرين في الخروج من دائرة الفقر، إذ إن هذه التقييمات مقتصرة بحكم إعدادها على الأشخاص الذين ظلوا فقراء. وتبحث دراسة أحدث مما سبق ذكرها، أجراها البنك الدولي في الآونة الأخيرة على 15 بلدًا، السبل المتاحة للخروج من دائرة الفقر. وجاء في هذه الدراسات الحديث عن قابلية التحرك للتطور باعتباره موضوعًا مشتركًا في المحادثات المعنية بالحرية. وفي المغرب، أعربت النساء الشابات عن مدى إحباطهن من القيود التقليدية التي تحد من قدرة المرأة على السفر بدون صحبة أحد الذكور لها، أو حتى قدرتها على البحث عن وظيفة خارج البيت. ووصف الرجال القدرة على الهجرة باعتبارها شكلا من أشكال الحرية والمسؤولية في آن واحد، فحرية التحرك يتبعها مسؤولية إرسال التحويلات.

المصادر: أزكونا (2009) Azcona، ونارايان وبريتشيت وكابور (2009) Narayan, Pritchett and Kapoor، والبنك الدولي (2000) و(2009)، ووكالة المعونة الدولية (2004) Action Aid International.

بإمكان الأشخاص التوسع في مساحة حرياتهم، وهم يتوسعون فيها بالتحرك. فالمدى الذي يمكّنهم من ذلك يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الأوضاع التي يتحركون في ظلها. وفي الفصل الثالث، ننظر إلى نتائج الهجرة من مختلف أبعاد التنمية البشرية، بما فيها الدخول والسبل المعيشية والصحة والتعليم والتمكين. كما نستعرض الحالات التي يعاني الأشخاص فيها من حالات التدهور في مستوى خيرهم أثناء التحرك - عندما تكون مثلا حركة مستحثة بالاتجار في البشر أو الصراع - ونؤكد على أن هذه الحالات يمكن تتبعها في الغالب لنجد السبب وراءها المعوقات على حرية الأفراد في اختيار أين يعيشون.

والنقطة الرئيسية التي تبرز في الفصل الثالث هي أن التحرك البشري يمكن ربطه بالمقايضات - فقد يكسب الأشخاص في بعض أبعاد الحرية ويخسرون في البعض الآخر. فعلى سبيل المثال، يقبل ملايين العمال الوافدين من آسيا والشرق الأوسط، ويعملون في دول مجلس التعاون الخليجي، القيود الصارمة التي تُفرض على حقوقهم، شرطًا لحصولهم على تصريح بالعمل، إذ يكسبون أجورًا أعلى مما يكسبونها في وطنهم، ولكنهم لا يستطيعون العيش مع عائلاتهم، أو الحصول على إقامة دائمة، أو تغيير أصحاب عملهم. حتى أن الكثير منهم لا يستطيع مغادرة البلاد إذ تصادر وثائق سفرهم عند دخولهم. ومن ناحية أخرى، يقتضي قرار التحرك للكثير من الناس حول العالم ترك أطفالهم في أوطانهم. وفي الهند، يُقصى في الواقع العمال الموسميون من التصويت في الانتخابات حينما تُجرى في فترات الذروة للحركات الداخلية[30]. وكثيرًا ما يُحرم الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في وضع غير نظامي من طائفة كاملة من الاستحقاقات والخدمات الأساسية؛ مما يترتب عليه أن يعيشوا في خوف مستمر من القبض عليهم وترحيلهم. وتقتضي آثار التحرك إجراء تحليل منظّم لهذه الأبعاد المتعددة للتنمية البشرية بغية الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة هذه المقايضات ومداها، فضلا عن تبعات السياسات ذات الصلة.

وتتعقد المقايضات أكثر عندما يكون للمتحركين أثر في خير الباقين. فلطالما ظل التصور بأن الهجرة تولد الخسائر لهؤلاء المقيمين في بلدان المقصد، مصدرًا لمناظرات عديدة يتجاذب أطرافها صانعو السياسات والأكاديميون. ويركز الفصل الرابع على هذه المناظرات. وتشير الأدلة التي نقدمها إشارة قوية إلى أن المخاوف حول الآثار السلبية للتحرك على الباقين (في بلدي المنشأ والمقصد كليهما) هي كثيرًا مبالغ فيها، بيد أن هذه المشاعر الداعية للقلق حقيقية ولها تبعات هائلة على صياغة السياسات.

وإذا تقيد التحرك بالسياسات والموارد، في الوقت الذي يرفع تعزيز القدرة على التحرك من مستوى خير المتحركين على نحو ملحوظ، ويُحدث كذلك أثرًا إيجابيًا في كثير من الأحيان على الباقين كذلك، فكيف تصاغ السياسات الموجهة للتحرك البشري؟ في الفصل الخامس، نؤكد أن هذه السياسات يجب أن تختلف تمامًا عن شكلها الذي نراها عليه اليوم، ولاسيما أنه يجب إعادة صياغتها لكي تفتح آفاقًا لمزيد من فرص التحرك أمام العمال ذوي المهارات المتدنية، ولتحسين معاملة المتحركين في أماكنهم في بلدان المقصد.

ونحن لا ندعو إلى تحرير شامل للانتقال الدولي، هذا لأننا نقر بأن للأشخاص في أماكن المقصد الحق في تشكيل مجتمعاتهم، وأن الحدود هي طريقة يستخدمها الأشخاص لتحديد مجال التزاماتهم تجاه من يرونهم أعضاء مجتمعهم. ولكننا نعتقد كذلك أن الأشخاص تجمعهم أواصر واحدة بطرق شتى، وأن التزاماتهم الأخلاقية تجاه بعضهم البعض قد تطبق على مستويات مختلفة. وهذا في المقام الأول لأن الأفراد لا ينتمون لمجتمع أو جماعة واحدة فحسب، فبدلاً من تعريفهم تعريفًا منفردًا أو وحيدًا بديانتهم أو عنصرهم أو عرقهم أو نوعهم الاجتماعي، يشترك الأفراد في رؤية أنفسهم من خلال أطياف متعددة من مجموعة محددات للهوية. وكما عبر عنه أمارتيا سن Amartya Sen تعبيرًا قويًا: "ليس عامل الهوتو من مدينة كيغالي هو من الهوتو فحسب، بل أيضًا كيغاليًا ورواندياً وأفريقيًا، وعاملا وإنسانًا"[31].

وتتشابك مسؤوليات توزيع العدالة وبطبيعة الحال تتقاطع على الحدود الوطنية؛ ومن ثم لا تتناقض فكرة أن المجتمعات يجوز لها تشكيل مؤسساتها - مع الأخذ في الاعتبار الغرض الأساسي، وهو مجرد توليد الدخول بين أعضائها - وفكرة أن أعضاء نفس المجتمع يتشاركون في الالتزام بخلق عالم يتسم بالعدل، مع أقرانهم من البشر الموجودين خارج ذلك المجتمع وكذلك من أجلهم. وتتحدد هذه الالتزامات بطرق عديدة، على سبيل المثال لا الحصر: بناء المؤسسات الخيرية والجمعيات، وتوفير المعونة الإنمائية، والمساعدة في بناء مؤسسات وطنية، وإصلاح المؤسسات الدولية بغية جعلها أكثر استجابة لاحتياجات البلدان الفقيرة. ومع ذلك، تشير تحليلاتنا التي تقدم توصياتنا في الفصل الخامس إلى أن الحد من القيود على دخول الأشخاص - لاسيما العمال ذوي المهارات المتدنية وعائلاتهم - إلى بلدان تتمتع بأوضاع أفضل، سواء كانت متقدمة أو آخذة في النمو، هي إحدى الطرق الفاعلة نسبيًا للقيام بهذه الالتزامات.

وجدير بالذكر أن التوصيات المتعلقة بالسياسات التي وضعناها في تقريرنا ليست قائمة فقط على رأينا فيما يجب أن يكون عليه العالم، بل إننا نعترف أن صياغة السياسات إزاء التحرك البشري ينبغي أن تتنافس مع ما قد يبدو أحيانًا معارضة سياسية رائعة تناهض ازدياد الانفتاح. وعلى أي حال، مع الأخذ في

في الوقت الذي نجد قيمة معتبرة ومتأصلة للانتقال، إلا أن قيمته المؤثرة التي تهدف إلى النهوض بأبعاد أخرى من أبعاد التنمية البشرية قد تشكل أيضًا أهمية بالغة.

نرى أن قابلية التحرك أمر حيوي للتنمية البشرية، والتحرك تعبير طبيعي عن رغبة الأشخاص في اختيار أين وكيف يعيشون

الاعتبار قضايا تتصل بالجدوى السياسية، نؤكد على أن صياغة برنامج للتحرير من القيود على نحو صحيح - يهدف إلى الاستجابة لاحتياجات سوق العمل في أماكن المقصد فيما يعالج أيضًا قضايا الإنصاف وعدم التمييز - قد يولّد مساندة هائلة بين الناخبين والجماعات المعنية.

وتعزز تحليلاتنا الإسهامات المتصلة بالتفكير في شأن التنمية البشرية التي طالما تحققت منذ أن قُدم المفهوم في عام 1990، إذ يخصص فصلاً كاملاً لإضفاء الصبغة الحضرية والتنمية البشرية، باستعراض تجارب السياسات التي فشلت في الحد من الهجرة الداخلية، ويخلص إلى أن: "طالما بقت التباينات بين مناطق الريف والحضر، سيتحرك الأشخاص للاستفادة من مدارس وخدمات اجتماعية أفضل، وفرص دخل أعلى، ووسائل ترفيه ثقافية، وصيغ معيشة جديدة، وابتكارات تقنية، وروابط مع العالم"[32]. ومثل جميع تقارير التنمية البشرية، يبدأ هذا التقرير بملاحظة أن توزيع الفرص في عالمنا يشوبه قدر كبير من عدم المساواة، ونمضي في تركيزنا على أن هذه الحقيقة لها تبعات كبرى على فهمنا لسبب تحرك الأشخاص وكيفيته، وكيف يجب أن نعيد تشكيل سياساتنا إزاء التحرك البشري. ويوجه نقدنا للسياسات القائمة إزاء الهجرة إلى الطريقة التي تعزز بها تلك الأشكال من عدم المساواة. وكما ألمحنا في تقرير التنمية البشرية لعام 1997، السبب تحديدًا هو أن: "تطبّق مبادئ الأسواق العالمية الحرة تطبيقًا انتقائيًا"، وأن: "لا تضاهي الحرية الممنوحة للسوق العالمي للعمالة غير الماهرة تلك الممنوحة لسوق التصدير أو سوق رأس المال للبلدان الصناعية"[33]. ونقطة تأكيدنا هي كيف تعزز الهجرة التنوع الثقافي وتُثري حياة الأشخاص، بانتقال المهارات والعمالة والأفكار، بالتركيز على تحليل تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الذي تناول دور الحرية الثقافية في تنوع العالم اليوم[34].

وفي الوقت ذاته، يتطور جدول أعمال التنمية البشرية، إذ من الطبيعي لمعالجة موضوعات بعينها أن تتغير مع الوقت. ويعترض هذا التقرير بقوة على الرأي الذي يتبناه بعض صانعي السياسات، وتردده بعض التقارير السابقة أحيانًا - بأن تحرك الأشخاص يجب النظر إليه باعتباره مشكلة تقتضي إجراءً تصحيحيًا[35]. وفي المقابل، نرى أن قابلية التحرك أمر حيوي للتنمية البشرية، والتحرك تعبير طبيعي عن رغبة الأشخاص في اختيار أين وكيف يعيشون.

ورغم أن إمكانية زيادة القابلية على التحرك من أجل رفع مستوى خير ملايين الأشخاص هي الموضوع الرئيسي لهذا التقرير، فمن المهم التشديد من البداية على أن تعزيز القدرة على التحرك ما هي إلا مكون واحد من مكونات إستراتجية ترمي إلى النهوض بمستوى التنمية البشرية. ولا نجادل بأنها يجب أن تحتل مركزًا محوريًا، أو أنها يجب أن تتساوى مكانتها في هرم القدرات، لنقل، مع تلك المعنية بكفاية التغذية أو المأوى. كما أننا لا نؤمن بأن الانتقال يمثل بديلا لإستراتيجيات التنمية الوطنية الموجهة نحو الاستثمار في الأشخاص، وخلق أوضاع تحقق لهم الازدهار في موطنهم. وحقيقي أن إمكانية الانتقال لتحسين مستوى الخير للجماعات المحرومة محدودة، لأن هذه الجماعات غالبًا ما تكون الأقل قدرة على التحرك. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التنقل البشري ليس العلاج الشافي لهذه المشكلات، فإن آثاره الإيجابية واسعة النطاق تدل على أنها يجب أن تشكل أحد المكونات الهامة لأية إستراتيجية بغية تحقيق تحسينات مستدامة في التنمية البشرية في جميع أرجاء العالم.

تحرك الأشخاص:
من يتحرك؟ وإلى أين؟
ومتى؟ وما الأسباب؟

يبحث هذا الفصل في تحرك البشر في شتى أرجاء العالم وعلى مدار الزمان. وتتسق أنماط هذا التحرك مع فكرة أن الأشخاص يتحركون بحثاً عن فرص أفضل، غير أن تحركهم أيضًا تعوقه حواجز منيعة، وأهمها سياسات بلدان المنشأ والمقصِد فضلا عن الافتقار إلى الموارد. وعموماً، ارتفعت نسبة الأشخاص المتوجهين إلى البلدان المتقدمة ارتفاعًا ملحوظًا في الخمسين عامًا الماضية، وهو اتجاه مرتبط بتزايد أحجام التفاوت في الفرص. وعلى الرغم من احتمال تباطؤ تلك التدفقات البشرية مؤقتًا خلال الأزمة الاقتصادية الحالية فإن الاتجاهات الهيكلية الأساسية سوف تستمر ما إن استأنف النمو حركته، كما أنه من المحتمل أن يتولد عن تلك الاتجاهات ضغوط إضافية على التحرك خلال العقود القادمة.

تحرك الأشخاص: من يتحرك؟ وإلى أين؟ ومتى؟ وما الأسباب؟

الهدف من هذا الفصل هو تحديد الخصائص المتعلقة بالتحرك البشري عموماً؛ وذلك من أجل تقديم نظرة عامة على من يتحرك؟ وكيف؟ ولماذا؟ وإلى أين؟ ومتى؟ وتبدو الصورة معقدة. لذا؛ فمن المحتم أن تفشل تغطيتنا العامة في تحديد السمات الخاصة لذلك. إلا أن أوجه الشبه والخصائص المشتركة الظاهرة إنما تلفت الأنظار وتساعدنا في فهم القوى التي تُشكل ملامح الهجرة وتعوق حركتها.

بادئ ذي بدء، سنبحث في الخصائص الرئيسية للتحرك من حيث مقداره وتكوينه واتجاهاته. وينظر القسمان (2.1) و(2.2) في مواطن الشبه أو الاختلاف بين تحرك اليوم وتحرك الماضي. كما يشير إلى أن التحرك يتشكل على نطاق كبير بسبب المعوقات التي تفرضها السياسات، وهو الأمر الذي سنتناوله بالتفصيل في القسم الثالث (2.3). أما في القسم الأخير (2.4) فسننظر إلى المستقبل ونحاول فهم تطور التحرك على الأمدين المتوسط والطويل، وذلك بمجرد انتهاء الأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام 2008.

2.1 التحرُّك البشري اليوم

غالباً ما تبدأ المناقشات المتعلقة بالهجرة بوصفٍ للتدفقات ما بين البلدان الآخذة في النمو والمتقدمة، أو ما يُطلق عليه أحياناً بالتدفقات "من الجنوب إلى الشمال"، وهو تعبير غير محدد وغير دقيق. إلا أن معظم التحرُّكات في العالم لا تتخذ سبيلها بين البلدان الآخذة في النمو والمتقدمة، ولا حتى بين بلد وآخر، حيث إن الغالبية العظمى للأشخاص يتحركون داخل حدود بلادهم.

ويكمن أحد الأسباب وراء القصور المعرفي لهذا الواقع الأساسي في المحدودية البالغة للبيانات المتعلقة بالتحرك البشري؛ وعليه سعت البحوث الداعمة لهذا التقرير، والتي أُجريت خصيصًا من أجله، إلى التغلب على هذه الفجوة المعرفية من خلال استخدام الإحصاءات الوطنية لحساب أعداد المهاجرين الداخليين باستخدام أساس ثابت مُكون من 24 بلدًا تغطي نسبة 57% من تعداد سكان العالم (الشكل 2.1)[1]. حتى مع تعريف متحفظ للهجرة الداخلية، التي لا تحسب التحرُّك إلا في إطار حدود المناطق الكبرى، يبلغ عدد الأشخاص الذين يتحركون داخلياً في العينة التي أجريناها ستة أضعاف عدد المهاجرين النازحين.[2] وباستخدام الأنماط الإقليمية الموجودة في هذه البيانات، توصلنا إلى تقدير عدد المهاجرين داخلياً على مستوى العالم بحوالي 740 مليون شخص، أي ما يعادل أربعة أضعاف المتحركين بين بلد وآخر.

وبالمقارنة، يبدو الرقم الحالي للمهاجرين الدوليين صغيراً (وهو 214 مليون أو 3.1% من نسبة سكان العالم)، وبالطبع يتسبب عدد من القضايا المنهجية والقابلة للمقارنة في مشكلات عند وضع هذا التقدير العالمي [3]، غير أنه تتوفرأسباب وجيهة للاعتقاد بأن الترتيب حسب الحجم هنا صحيح. ويتناول المربع 2.1 أحد مصادر القلق التي يتواتر التعبير عنها والمعنية بالبيانات الدولية المتعلقة بالهجرة، ألا وهو المدى الذي تحدد في إطاره الهجرة غير المنتظمة، كما يتناوله القسم التالي.

حتى وإن انحصر اهتمامنا على التحرُّكات الدولية؛ فإن الجزء الأكبر منها لا يجري بين البلدان ذات المستويات شديدة التباين في التنمية، إذ إن نسبة 37% فقط من الهجرة في العالم هي من البلدان الآخذة في النمو إلى البلدان المتقدمة. وتتخذ الهجرة سبيلها في معظم الأحيان ضمن بلدان تقع في نفس الفئة للتنمية البشرية، فحوالي 60% من المهاجرين يتحركون سواء بين البلدان الآخذة في النمو أو بين البلدان المتقدمة (أما النسبة المتبقية - أي 3% - فإنها تتحرك من البلدان المتقدمة إلى البلدان الآخذة في النمو). [4]

وتقوم هذه المقارنة على ما هو حتماً نوع من التمييز الجبري بين البلدان التي بلغت مستويات مرتفعة من التنمية، وغيرها ممن لم تصل إلى هذا المستوى، وعلى هذا صنفنا البلدان التي بلغ دليل التنمية البشرية HDI الخاص بها 0.9، أو يزيد عنه (من 0 إلى 1)، على أنها بلدان متقدمة، وتلك البلدان التي لم تحقق هذه النسبة، على أنها بلدان آخذة في النمو (انظر المربع 1.3). ونستخدم هذا التحديد خلال هذا التقرير بدون أي نية للحكم على مزايا أي نظام اقتصادي أو سياسي معين، أو للسعي من أجل إخفاء التفاعلات المعقدة التي تُسهم في النهوض بمستوى الخير للبشر واستدامته.

الشكل (2.1) يزداد حَرَك الكثير من الناس داخل حدود بلدانهم أكثر من عبرها
معدلات التحرك الداخلي والهجرة النازحة، 2002-2000

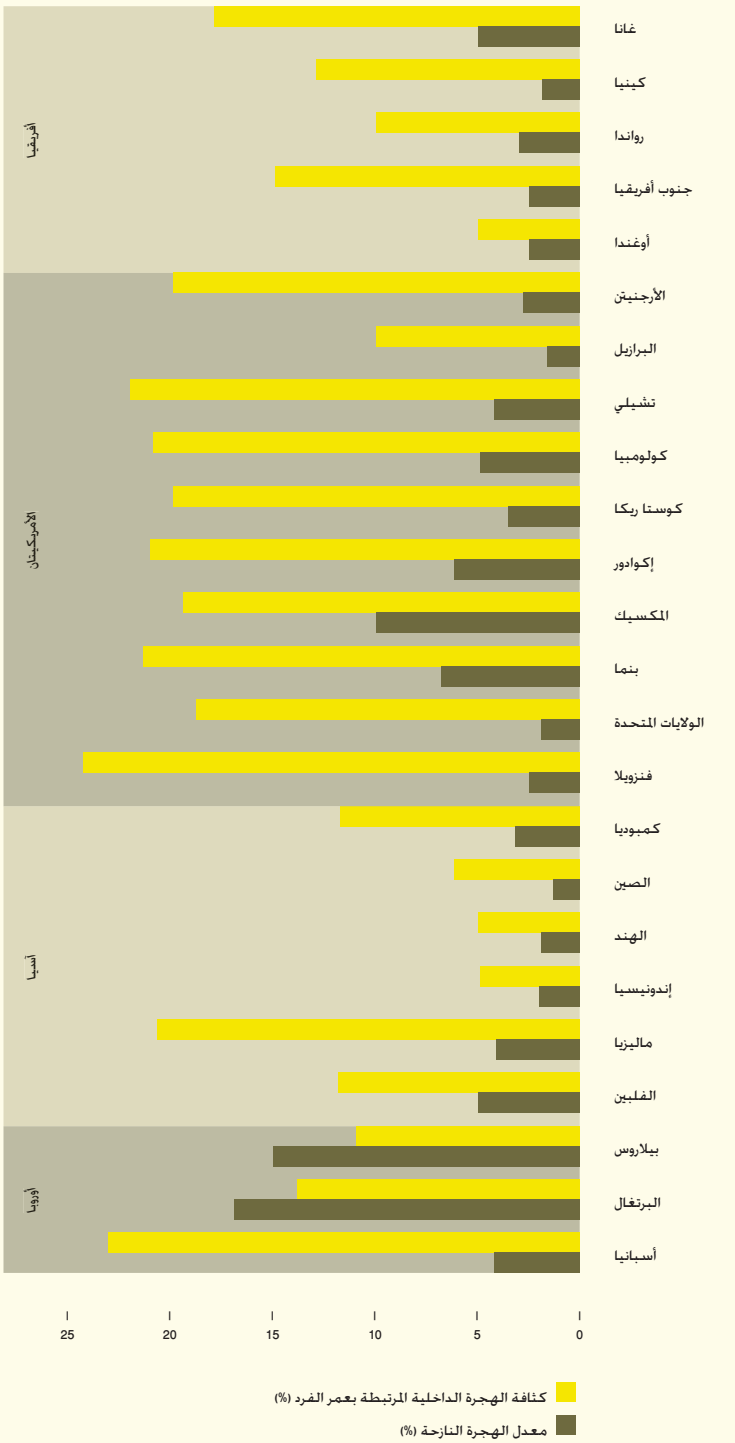

المصدر: بيل ومهيدين (2009) Bell and Muhiddin وتقديرات فريق تقرير التنمية البشرية المستمدة من قاعدة بيانات مركز البحوث الإثنية المعنية بالهجرة (2007) DRC

ملحوظة: جميع بيانات الهجرة النازحة مستمدة من قاعدة بيانات مركزالبحوث الإثنية المعنية بالهجرة (2007) DRC، وتغطي الفترة ما بين عامي 2000 و2002. معدلات الهجرة الداخلية مبنية على بيانات الإحصاء السكاني من عام 2000 إلى عام 2002، فيما عدا بلاروس (1999)، وكمبوديا (1998)، وكولمبيا (2005)، وكينيا (1999)، والفلبين (1990).

وتعرض قائمة البلدان والأقاليم المصنفة بأنها من البلدان المتقدمة الكثير من البلدان التي تندرج عادةً في مثل هذه القائمة (كافة البلدان الأوروبية الغربية وأستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة). لكنها تتضمن أيضًا عدة بلدان لا يتواتر تصنيفها تحت فئة البلدان المتقدمة (هونغ كونغ [الصين] وجمهورية كوريا وسنغافورة من شرق آسيا، والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة من منطقة الخليج العربي). بيد أنه معظم اقتصادات أوروبا الشرقية باستثناء الجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفينيا لا تتصدر قائمة تصنيف دليل التنمية البشرية HDI (انظر الجدول الإحصائي ح).

وأحد الأسباب الواضحة لعدم ازدياد التحُركات من البلدان الآخذة في النمو إلى البلدان المتقدمة هو أن التحرُك أمر مُكلِف، والتحرُك لمسافات طويلة أمر أكثر تكلفة عنه للرحلات القصيرة. ولا ينتج الإنفاق المرتفع الناجم عن التحرُك الدولي بسبب تكاليف الانتقال فحسب، ولكن أيضًا بسبب القيود القائمة على السياسات المتعلقة بعبور الحدود الدولية، والتي لا يستطيع التغلب عليها إلا من لديه موارد كافية، أو يمتلك المهارات التي يحتاج إليها البلد الجديد المضيف، أو يكون على استعداد للمرور بمخاطر كبيرة. وينتقل حوالي نصف مجموع المهاجرين دولياً داخل حدود إقليمهم، وحوالي 40% منهم ينتقلون إلى بلدان مجاورة، غير أن سبب القرب بين بلدان الأصل والمقصِد ليس سببًا جغرافيًا فحسب؛ إذ يتحرك 6 من كل 10 مهاجرين إلى بلد يكون فيه الدين السائد هو نفس دين بلدهم الأصلي، كما يتحرك 4 من كل 10 مهاجرين إلى بلد حيث تكون اللغة السائدة هي نفس لغتهم.[5]

ويُعرَض نمط هذه التحرُكات بين الأقاليم وداخلها في الخريطة 2.1، حيث تظهر الأحجام المُطلقة في مدى سُمك الأسهم، ويتمثل حجم كل إقليم وفقاً لنسبة السكان، ويشير لون كل بلد إلى فئة دليل التنمية البشرية HDI، وهنا تسود التحرُكات داخل الأقاليم. وثمة مثال صارخ على ذلك، هو ما تمثله الهجرة الآسيوية الداخلية من 20% تقريبًا من إجمالي الهجرة الدولية، بل تتعدى هذه النسبة إجمالي التحرُكات التي تصل إلى أوروبا من كافة الأقاليم الأخرى.

وحقيقة أن التدفقات من البلدان الآخذة في النمو إلى البلدان المتقدمة لا تمثل إلا الحد الأدنى من التحرك الدولي لا تعني أن الاختلافات في مستويات المعيشة لا تشكل أهمية.

على العكس، فإن ثلاثة أرباع المتحركين دوليًا ينتقلون إلى بلد يتمتع بدليل تنمية بشرية HDI أكبر من بلدانهم، وتتعدى هذه النسبة 80% ممن ينتمون للبلدان الآخذة في النمو. وعلى الرغم من ذلك فإن البلدان التي يقصدونها غالباً ما لا تكون من البلدان المتقدمة، بل من

المربع 2.1 إحصاء المهاجرين غير النظاميين

تصدُر التقديرات الشاملة الوحيدة لأعداد الاشخاص الذين ولدوا في الخارج في العالم عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA)، وتُغطي هذه التقديرات نحو 150 من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة (UN). وتعتمد هذه التقديرات، في المقام الأول، على التعدادات الوطنية، التي تحاول حصر عدد الأشخاص الذين يقيمون في بلد مُعين في لحظة مُعينة، حيث يُعرَّف المُقيم بأنه شخص "لديه مكان يعيش فيه حيث يقضي عادةً الفترة اليومية المُخصصة للراحة." وبعبارة أخرى، تسعى التعدادات الوطنية إلى إحصاء جميع المُقيمين بغض النظر عما إذا كانوا نظاميين أو غير نظاميين.

ومع ذلك، هناك أسباب وجيهة للتشكك في أن تعداد السكان يُحصى عددًا أقل من العدد الفعلي للمهاجرين غير النظاميين،الذين قد يتجنبوا مقابلات هيئات التعداد خوفًا من أنها تشارك المعلومات مع غيرها من السلطات الحكومية. وقد يُخفي أصحاب المنازل حقيقة أن لديهم وحدات غير شرعية مستأجرة للمهاجرين غير النظاميين. ويمكن أن يكون المهاجرون أيضًا أكثر قدرة على التحرك، وبالتالي من الصعب إحصاء أعدادهم.

واستعانت الدراسات بمجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية والديمغرافية لتقييم حجم تقليص الأعداد من الأعداد الفعلية. ففي الولايات المتحدة، وضع مركز بيو الإسباني Pew Hispanic Center مجموعة من الافتراضات المتسقة مع التعداد القائم على الدراسات والبيانات الديمغرافية التاريخية المستمدة من المكسيك، التي تُقدر حجم تقليص الأعداد بما يقرب من 12 في المائة تقريبًا. بينما يُقدر باحثون آخرون معدلات التغطية لحجم تقليص الأعداد في لوس أنجلوس خلال التعداد السكاني لعام 2000 بنسبة15-10 في المائة. وهكذا يبدو أن الإحصاء الرسمي في الولايات المتحدة ينقصه 1.5-1 مليون من المهاجرين غير النظاميين ، أو 0.5 في المائة من سكان البلاد.

أُجريت دراسات قليلة حول تقليص الأعداد الفعلية للمهاجرين فى البلدان الآخذة في النمو. ويتمثل استثناء واحد في الأرجنتين، حيث كشفت دراسة حديثة أن التقدير البخس لحصيلة المهاجرين يعادل 1.3 في المائة من مجموع السكان. وفي بلدان أخرى آخذة في النمو، يمكن أن تكون معدلات تقليص الأعداد الفعلية أكبر من ذلك بكثير. فتقديرات عدد المهاجرين غير النظاميين لعدد من البلدان- بما فيها الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وتايلاند- تتراوح بين 25 إلى 55 في المائة من السكان. ومع ذلك، هناك شك كبير بشأن العدد الحقيقي. ووفقًا للخبراء فى مجال الهجرة الذين استقصاهم الفريق القائم على تقرير التنمية البشرية، قُدرت الهجرة غير النظامية بمتوسط يبلغ حوالي ثلث مجموع الهجرة بالنسبة للبلدان الآخذة في النمو. ويُمكن الحصول على الحد الأعلى لعدد المهاجرين الذى حُذِف من الإحصاءات الدولية بافتراض أن ما من أحد من هؤلاء المهاجرين لم يُدرج فى تعداد البلاد(أي عدد أقل بنسبة 100 في المائة)، في هذه الحالة، سيكون التقدير البخس الوارد في الإحصاءات العالمية للبلدان الآخذة في النمو نحو 30 مليون مهاجر.

المصدر: الأمم المتحدة (1998) UN، باسيل وكوهين (2008) Passel and Cohn، مارسيلي وأوغ (2002) Marcelli and Ong، كوميلاتو لاتيس، وليفيت (2003) Comelatto, Lattes, and Levit، انظر أندرينكو وجيوريف (2005) Andrienko and Guriev عن الاتحاد الروسي ، سابيتس- هويلر (2009) Sabates-Wheeler عن جنوب أفريقيا، مارتن (2009b) Martin عن تايلاند.

البلدان الآخذة في النمو والتي تتمتع بمستويات معيشة أعلى أو بوظائف أكثر أو بكليهما.

وقد يكون الاختلاف جوهرياً، وذلك ما بين التنمية البشرية في بلدان الأصل والمقصد. ويوضح الشكل 2.2 هذا الاختلاف المُخطط في الرسم مقابل دليل التنمية البشرية HDI الخاص ببلد الأصل، وهو الحجم الذي نُطلِق عليه اسمًا له معنى فضفاض "مكاسب" التنمية البشرية الناجّة عن الهجرة. [6] وإذا كان المهاجرين هم في المتوسط عبارة عن من يهاجرون إلى بلدان بها نفس مستوى التنمية البشرية لبلدانهم الأصل، فإن هذا الحجم سيمثل صفرًا. وفي المقابل، يكون الاختلاف إيجابياً وكبيراً عموماً في كافة البلدان، إلا في البلدان الأكثر تقدمًا. وحقيقة أن متوسط المكاسب ينخفض، كلما ارتفعت التنمية البشرية، تبين أن الأشخاص من البلدان الأكثر فقرًا هم في المتوسط الذين يحققون الفوز الأكبر من التحرك عبر الحدود.

أكدت دراسات منظّمة تنظيمًا أفضل على أن المُتحركين من البلدان ذات دليل تنمية بشرية HDI منخفض هم من يتمتعون بأكبر قدر من المكاسب الناجّة عن التحرُك دولياً. وقارنت البحوث المفوض بإجرائها، والداعمة لهذا التقرير، بين دليل التنمية البشرية HDI في بلد الأصل وبلد المقصد؛ وخلصت إلى أن الاختلافات النسبية والمُطلقة - على السواء - ترتبط ارتباطًا عكسيًا بدليل التنمية البشرية HDI في بلد الأصل. [7]

الشكل (2.2) يحقق الناس الأفقر حالا أكبر قدر من المكاسب نتيجة التحرك ...

التباينات في دليل التنمية البشرية بين بلدان المقصد والمنشأ للفترة ما بين 2000-2002

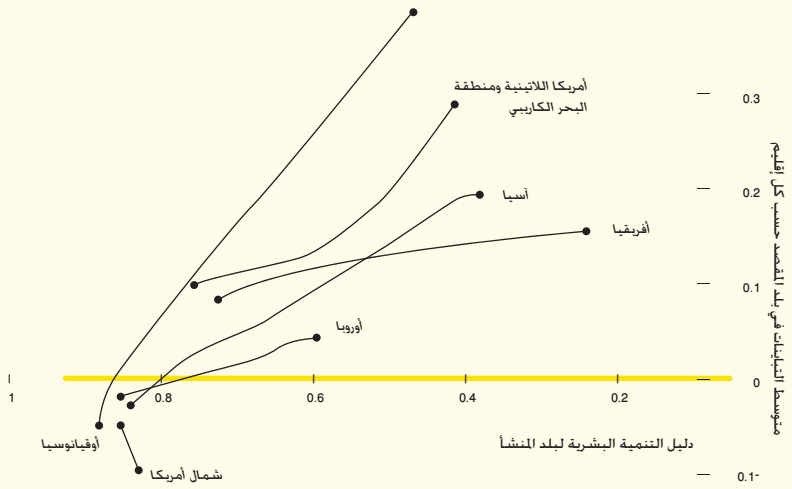

المصدر: تقديرات فريق إعداد تقرير التنمية البشرية المستمدة من قاعدة بيانات مركز البحوث الإيمائية بشأن الهجرة (2007) DRC 2007

ملحوظة: قدّرت المتوسطات باستخدام معدلات ارتداد الكثافة السكانية الجوهرية

الخريطة (2.1) تحدث معظم أشكال الحركة داخل الأقاليم

المهاجرون الدوليون في أماكن المنشأ والمقصد، قرابة 2000

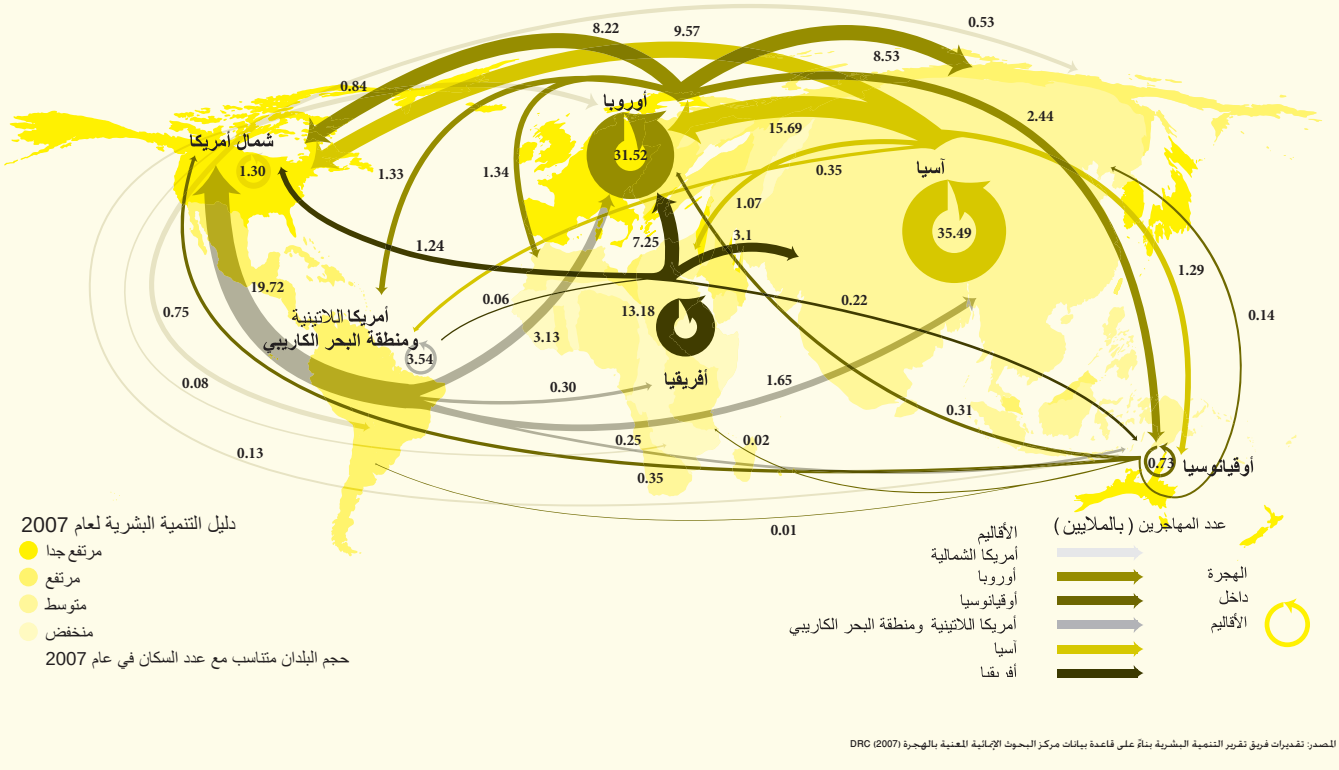

المصدر: تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية بناءً على قاعدة بيانات مركز البحوث الإنمائية المعنية بالهجرة DRC (2007)

فالمهاجرون من البلدان ذات دليل تنمية بشرية منخفض HDI يتمتعون بأكبر قدر من المكاسب. وشهدوا فعليًا في المتوسط زيادة في الدخل بلغت 15 ضعفاً (وصلت إلى 15,000 دولار سنويًا)، وضِعف واحد في معدل الالتحاق بالتعليم (من 47% إلى 95%). وكذلك شهدوا انخفاضًا بمعدل 16 ضعفاً لوفيات الأطفال (من 112 إلى 7 حالات وفاة لكل 1,000 مولود حي). وباستخدام الاستقصاءات القابلة للمقارنة في عدد من البلدان الآخذة في النمو، وجدت الدراسة أيضًا أن الانتقاء الشخصي، أي اتجاه من يتحركون بحثًا عن حياة أفضل وتعليم أفضل، لم يمثل إلا جزءًا من هذه المكاسب. فضلاً عن ذلك، جاء تحليل تدفقات الهجرة الثنائية عبر البلدان، والذي خضع للإعداد باعتباره بحثاً داعماً لهذا التقرير، ليؤكد على الأثر الإيجابي لكافة مكونات التنمية البشرية في بلد المقصد على الهجرة النازحة، ذلك فيما خلُصت النتائج إلى أن الاختلافات في الدخول كان لها قوة تفسيرية أكبر.[8] ويتناول الفصل التالي هذه الأنماط تناولا تفصيليًا.

في المقابل، بالرغم من أن الأشخاص الذين يتحركون من البلدان الفقيرة هم الأكثر استفادة من هذا التحرك فإنهم الأقل قابلية للتحرك. مثال على ذلك: على الرغم من ارتفاع مستوى الاهتمام بالهجرة النازحة من أفريقيا إلى أوروبا، فإن 3% فقط من الأفارقة يعيشون في بلد غير بلدهم الأصل، وأقل من 1% من الأفارقة يعيشون في أوروبا. وقد لاحظ عدة علماء أنه إذا ربطنا معدلات الهجرة بمستويات التنمية، فإن العلاقة ستكون أشبه "بمرتَفَع في خط بياني"، حيث تكون معدلات الهجرة النازحة أكثر انخفاضًا في البلدان الفقيرة والغنية، عنها في البلدان التي تكون مستويات التنمية فيها متوسطة.[9] ويتضح ذلك في الشكل 2.3 الذي يشير إلى أن متوسط معدل الهجرة في البلدان ذات المستوى المنخفض للتنمية البشرية لا يبلغ إلا حوالي ثلث المعدل في البلدان ذات المستوى المرتفع للتنمية البشرية.[10] وعندما نحصر المقارنة في الهجرة الخارجية إلى البلدان المتقدمة، تتسم العلاقة بقوة أكبر، إذ إن متوسط معدل الهجرة النازحة بين البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة يقل عن 1% مقارنة بنسبة 5% بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. علاوة على ذلك، أكد تحليل تدفقات الهجرة الثنائية، الذي أُعد باعتباره بحثاً داعماً لهذا التقرير، على أن هذا النمط صحيح، حتى مع مراقبة خصائص بلدان الأصل والمقصد، على سبيل المثال: توقعات عمر الفرد، وسنوات التعليم المدرسي، والهيكل الديمغرافي.[11]

كما ظهر دليل على أن الفقر يمثل عائقًا أمام الهجرة النازحة وذلك في تحليل مستوى الأسر المعيشية. فعلى

سبيل المثال، في دراسة للأسر المعيشية المكسيكية، اتضح زيادة احتمالية الهجرة سعيًا للوصول إلى مستويات أعلى من الدخول، وذلك للأسر المعيشية التي ينخفض دخلها السنوي عن 15.000 دولار (انظر الشكل 2.3 الجزء ب). وخلصت إحدى الدراسات المفوض بإجرائها إلى أنه أثناء موسم موجًا (وهو موسم النمو في بنغلاديش)، عندما تصل موارد الأشخاص النقدية إلى أدنى مستوياتها، فإن الحافز للحصول العشوائي على النقد يزيد من احتمال الهجرة زيادة ملحوظة.[12] جاء أثر ذلك عظيمًا. فإعطاء المهاجرين النازحين مبلغ يساوي أجر أسبوع في بلد المقصد زاد من النزعة الطبيعية إلى الهجرة من 14% إلى 40%، وقد ألقت هذه النتائج بظلال قوية من الشكوك على فكرة أن التنمية في بلدان الأصل سوف تخفّض من تدفقات الهجرة، وهي الفكرة التي غالبًا ما تنتشر في الأوساط السياسية.

ورغم تحسُّن مستوى معيشة الكثير من الأُسر المهاجرة نتيجةً للتحرك، فإن هذا ليس الحال دائمًا. وكما تناول الفصل الثالث بالنقاش، غالبًا ما يصاحب التحرك نتائج سلبية، وذلك عندما يتم في ضوء ظروف تقيّد الاختيار. كما لا تمثل الهجرة المستحثة بالصراع والاجتار في البشر جزءاً كبيراً من إجمالي التحرك البشري، ولكنها تؤثر في الكثير من الأشخاص الأكثر فقرًا في العالم؛ ومن ثم فهي مصدر خاص من مصادر القلق (المربع 2.2).

وثمة حقيقة رئيسية أخرى تتعلق بأنماط الهجرة الخارجية؛ وهي علاقتها العكسية مع حجم سكان البلد. حيث يبلغ متوسط معدل الهجرة النازحة 18.4%، وهي نسبة ترتفع ارتفاعا هائلا عن المتوسط العالمي البالغ 3%، وذلك بالنسبة لعدد 48 دولة يقل عدد سكانها عن 1.5 مليون نسمة. ومن ضمن هذه البلدان بلد واحد يعد دليل التنمية البشرية HDI الخاص به منخفضًا، و21 بلداً يأتي دليلها متوسطاً، و12 مرتفعاً، و11 مرتفعاً للغاية. وتجدُر الإشارة هنا إلى أن البلدان الثلاثة عشر التي تتصدر قائمة الهجرة في العالم هي دويلات، حيث تبلغ معدلات الهجرة النازحة في أنتيغوا وبربودا وغرينادا وسانت كيتس ونيفس ما يزيد على40%، والعلاقة بسيطة بين الحجم ومعدلات الهجرة النازحة حيث تبلغ 0.61. وفي الكثير من الحالات يكون بُعد المكان هو السبب وراء انتقال الأشخاص من مواليد الدول الصغيرة سعيًا للاستفادة من الفرص في أماكن أخرى، وهو السبب نفسه الذي يدفع إلى الهجرة من الريف إلى الحضر داخل البلد الواحد. ويؤكد التحليل العكسي الشامل عبر البلدان أن أثر حجم السكان على الهجرة النازحة أكبر في البلدان البعيدة عن الأسواق العالمية، فكلما زاد بُعد البلد الصغير قرر الأشخاص الرحيل.[13] ويتناول المربع 4.4 تبعات هذه الأنماط.

ومن ناحية أخرى، تشير مجموعة الحقائق التي خضعت لتوها للاستقصاء إلى المكان الذي يتجه المهاجرون إليه ومن أين يأتون، ولكنها لا تشير إلى من هم المتحركون. وعلى الرغم من أن المحدودية الشديدة للبيانات تحول دون عرض صورة شاملة للمهاجرين، فإن البيانات القائمة تكشف النقاب عن بعض الأنماط المثيرة للاهتمام.

وتبلغ نسبة المهاجرين الدوليين من النساء النصف تقريبًا (48%)، ولطالما ظلت هذه النسبة ثابتة خلال خمسة العقود المنصرمة، إذ استقرت عند 47% في عام 1960. ويتناقض هذا النمط مع ما كان في القرن التاسع عشر عندما كانت غالبية المهاجرين من الرجال.[14] لكن على الرغم من الإشارات الحديثة إلى "إضفاء طابع أنثوي" على الهجرة، يبدو أن التوازن العددي قد تحقق على نطاق واسع في النوع الاجتماعي منذ وقت قليل مضى، بيد أن حجم الاستقرار الكُلي يخبئ بعض الاتجاهات على المستوى الإقليمي. وفي الوقت الذي زادت فيه حصة المرأة في الاتحاد الأوروبي زيادة طفيفة - من 48% إلى 52% - انخفضت حصتها في آسيا من 47% إلى 45%.

وبالطبع قد تنطوي الحصص المتساوية نسبيًا للنوع الاجتماعي، من إجمالي عدد السكان المهاجرين، على

الشكل (2.3) ... ولكنهم الفئة الأقل تحركًا

معدلات الهجرة النازحة حسب دليل التنمية البشرية والدخل

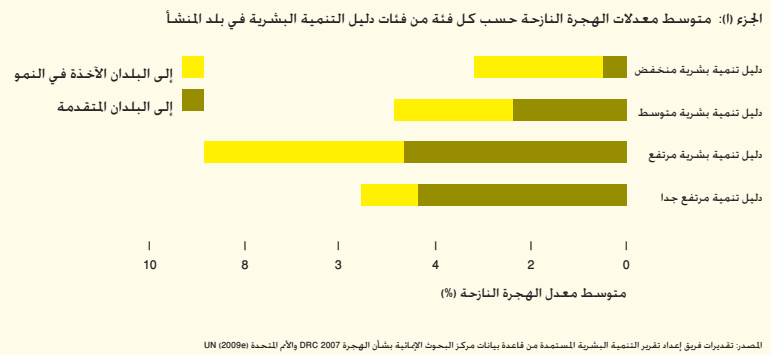

المصدر: تقديرات فريق إعداد تقرير التنمية البشرية المستمدة من قاعدة بيانات مركز البحوث الإيطالية بشأن الهجرة DRC 2007 والأمم المتحدة UN (2009e)

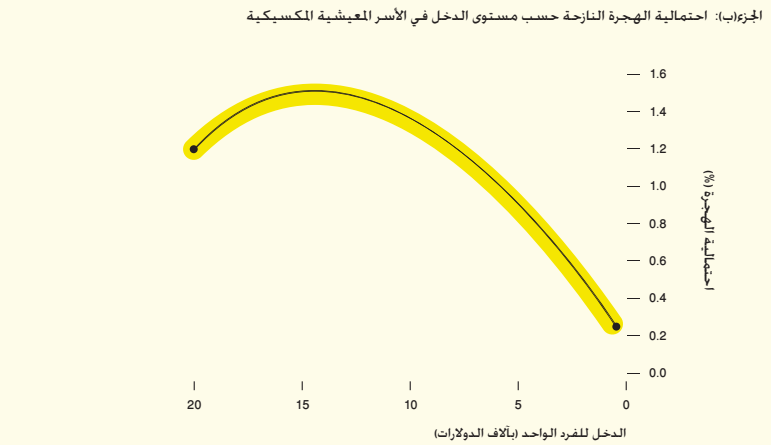

المصدر: ميتزا وبيدرتزيني Meza and Pederzini (2006)

اختلافات شديدة في ظروف الانتقال والفرص المتوفرة.[15] وفي الوقت ذاته، عارض عدد متزايد من المؤلفات الآراء التقليدية المتعلقة بدور المرأة باعتبارها تابعاً في القرارت المرتبطة بالهجرة.[16] مثال على ذلك: وجدت دراسة نوعية فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذها أزواج من بيرو ممن انتقلوا إلى الأرجنتين أن الكثير من النساء انتقلن أولاً وحدهن وذلك لأنهن استطعن الحصول على وظائف أسرع من أزواجهن الذين لحقوا بهن بعد ذلك بصحبة الأولاد.[17]

كما تشير البيانات إلى تدفقات كبيرة ومؤقتة من الناس. فيمثل المهاجرون المؤقتون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ما يزيد على ثلث نسبة أعداد الوصول في العام. وفيما يرحل معظمهم بعد مرور فترة قصيرة، يتجه البعض الآخر نحو عمل الترتيبات اللازمة لإقامة أكثر دوامًا. ويمثل عدد الأشخاص ممن يدخلون بتأشيرات مؤقتة، في وقت محدد من الأوقات، كماً أصغر مما تشير إليه إجمالي التدفقات. وبالفعل، فإن 83% من السكان المولودين في بلدان أجنبية، والموجودين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، عاشوا في تلك البلدان لفترة لا تقل عن خمس سنوات.[18] ويأتي تقريبًا كافة المهاجرين المؤقتين لأسباب تتعلق بالعمل، وبعضهم يمرون بترتيبات "دائرية" حيث يدخلون إلى بلد المقصد ويرحلون منه على نحو متكرر؛ وذلك للقيام بأعمال موسمية أو مؤقتة مع احتفاظهم فعليًا بمكانين للإقامة.[19]

ومن جهة أخرى، يجب عدم المبالغة في التأكيد على التمايز بين فئات المهاجرين؛ فالكثير منهم ينتقلون ما بين هذه الفئات وتلك. وإنه لمن الممكن فهم نظام الهجرة في العديد من البلدان فهمًا جيدًا من خلال تشبيه الهجرة بالمنزل متعدد الأبواب. فيستطيع المهاجرون دخول المنزل من الباب الأمامي (المستوطنون الدائمون)، أو من الباب الجانبي (الزائرون والعاملون المؤقتون)، أو الباب الخلفي (المهاجرون غير النظاميين). بيد أنه بمجرد دخول الشخص إلى البلد، غالبًا ما تندمج كل هذه القنوات. فعندما يصير الزائرون المؤقتون مهاجرين وافدين أو عندما ينجرفون إلى وضع غير مُصرح به، عندئذٍ يحصل من هم في وضع غير نظامي على تصريح بالإقامة، ويقرر من هم في وضع دائم العودة.

هذا التشبيه المشار إليه أعلاه له فائدة في فهم الهجرة غير النظامية تحديدًا؛ فالبقاء لفترة أطول من المسموح بها يعتبر قناة هامة يصبح من خلالها وضع المهاجرين غير نظامي خصوصًا في البلدان المتقدمة. وفي الواقع، يعد الاختلاف بين الوضع النظامي وغير النظامي أقل وضوحًا عما هو مُفترض في الغالب. مثال على ذلك: من الشائع أن يدخل الأشخاص بلداً ما دخولاً قانونيًا، ثم يعملون على الرغم من افتقارهم لترخيص بذلك.[20] وفي بعض الدول الجزيرية، مثل: أستراليا واليابان، يعتبر البقاء لفترة أطول من المسموح بها القناة الوحيدة تقريبًا للدخول غير النظامي، حتى في العديد من البلدان الأوروبية، تبلغ نسبة البقاء لفترة أطول من المسموح بها حوالي ثلثي حجم الهجرة غير المُصرح لها. أما في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يكون الأشخاص ذوو الإقامة غير النظامية أو وضع العمل غير النظامي هم من العاملين ذوي المستويات المنخفضة من التعليم الرسمي.[21] وتصل أفضل التقديرات لعدد المهاجرين غير النظاميين في الولايات المتحدة إلى نسبة تقارب 4%

من إجمالي عدد السكان، أو 30% من إجمالي عدد المهاجرين.[22] كما قدر مشروع لبحث حديث، أُجرى بتمويل من المفوضية الأوروبية، نسبة المهاجرين غير النظاميين في عام 2005 لتتراوح ما بين 6% إلى 15% من إجمالي حصيلة المهاجرين، أو ما يعادل 1% من سكان الاتحاد الأوروبي.[23] والجدير بالذكر أن بعضاً من هؤلاء

المربع 2.2 *Conflict-induced movement and trafficking*

من بين جميع فئات المهاجرين قد يُعاني الأشخاص المتضررون من الصراع وانعدام الأمن بعضًا من أسوأ نتائج التنمية البشرية. وعدد الأشخاص الذين انتقلوا نتيجة الصراعات عددٌ ملحوظٌ: ففى بداية عام 2008، كان هناك نحو 14 مليون لاجئ تحت ولاية إما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR)، أو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (الأنروا- UNRWA)، أى ما يُمثل نحو 7 في المائة من كل الهجرة الدولية. والغالبية العظمى من اللاجئين ينشئون فى البلدان الأفقر فى العالم وينتقلون إليها؛ ففى آسيا وأفريقيا يُمثل اللاجئون على التوالي مجموع 18 و 13 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين.

بل ازداد عدد الأفراد النازحين بسبب العنف والصراع الذين انتقلوا إلى أماكن أخرى داخل حدود بلادهم. ومن المُقدر أنه في عام 2009، سيبلغ عدد النازحين داخليًا نحو 26 مليون نسمة، منهم 4.9 مليون في السودان، و 2.8 مليون في العراق و 1.4 مليون في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

ومن الأصعب التأكد من حجم الاتجار فى البشر. ففي الواقع، لا تتوفر تقديرات دقيقة لحصيلة وتدفقات الأشخاص الذين تعرضوا للاتجار. ومن بين أسباب ذلك، حقيقة أن البيانات المعنية بالاتجار عادةً ما تختلط مع بيانات عن الأشكال الأخرى من الهجرة غير الشرعية أو استغلال المهاجرين، والتحديات الكامنة في التمييز بين ما هو طوعي وما هو قسري، وطبيعة الاتجار فى البشر بصفتها نشاطًا سريًا وإجراميًا. وشككت البلدان المعنية فى الكثير من الأرقام التى رُصدت، وهناك فجوة كبيرة بين الأعداد التى قدرت والحالات التي تم تحديدها.

المصادر: مركز رصد النازحين داخليًا (IDMC (2009b، كارلينج Carling (2006)، كاتنيك ، بيلزر ودانيلوفا- ترينور Kutnick, Belser, and Danailova-Trainor (2007)، دى هاس De Haas (2007)، ولازكو Lazcko (2009).

المهاجرين تتناولهم التقديرات الرسمية؛ غير أن الكثيرين منهم لا تتناولهم هذه التقديرات (المربع 2.1).

يعد التمثيل المبالغ فيه للأشخاص ذوي المهارات، من الفئة العمرية العاملة ضمن مجموع المهاجرين، جانبًا واحدًا من انتقائية المهاجرين؛ فلا يتمتع المهاجرون بقدرة أعلى على كسب الدخول عن غير المهاجرين فحسب، ولكنهم غالبًا ما يكونون أيضًا أكثر صحة وإنتاجية من سُكان بلد المقصد من الحاصلين على مؤهلات تعليمية مماثلة. وغالبًا ما تعكس انتقائية المهاجرين أثر العوائق الاقتصادية أو الجغرافية أو السياسة المفروضة، وهو الأمر الذي يضفي المزيد من الصعوبة على حَرَك الأشخاص الأقل مهارة، ويتجلى هذا فيما يتعلق بالتعليم الرسمي. فعلى سبيل المثال، يمثل خريجو مرحلة التعليم العالي 35% من المهاجرين من الفئة العمرية العاملة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فيما يمثلون 6% فقط من السكان من الفئة العمرية العاملة في بلدان أخرى غير تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.[24] وغالبًا ما يكون المهاجرون من البلدان الآخذة في النمو إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من الفئة العمرية العاملة، مثال على ذلك: ما يزيد على 80% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يندرجون تحت هذه المجموعة.[25]

ما الذي نعرفه عن انتقائية المهاجرين في البلدان الآخذة في النمو؟ عندما تتسم عملية الهجرة بالمزيد من الانتقائية، فإن الأفراد من الفئة العمرية العاملة (الذين يتمتعون بقدرة أكبرعلى كسب الرزق من هؤلاء الواقعين خارج نطاق القوى العاملة) يمثلون نسبة كبيرة من المتحركين. وباستخدام بيانات الإحصاء السكاني، أجرينا مقارنة بين الفئات العمرية للمهاجرين والأشخاص في بلدانهم الأصل، وذلك في عدد 21 بلداً آخذاً في النمو و30 بلداً متقدماً، وينتج عن ذلك اختلاف ملحوظ بين الفئة العمرية للمهاجرين في البلدان المتقدمة وتلك الخاصة ببلدانهم الأصلية، حيث بلغت نسبة المهاجرين في البلدان المتقدمة من الفئة العمرية العاملة 71% مقابل 63% من نسبة السكان في بلدانهم الأصلية، وعلى الجانب الآخر يعتبر الاختلاف غير ذي اعتبار في البلدان الآخذة في النمو (حيث بلغ 63% مقابل 62%).

ويقدم أحد الأدلة الجديدة المعنية بالهجرة الداخلية صورة أكثر تعقيدًا لانتقائية المهاجرين، مثال على ذلك؛ في كينيا، خلُص بحث أُجري بتفويض إلى وجود علاقة إيجابية بين مقاييس رأس المال البشري والهجرة،[26] وهي العلاقة التي غالبًا ما تتقلص مع وفود المجموعات المتتابعة للمهاجرين مع مرور الوقت،[27] كما أنها النتيجة التي تتسق وتنمية الشبكات الاجتماعية وغيرها من الشبكات الأخرى التي تيسر من التحرك، بمعنى آخر، قد يقرر الأشخاص الأكثر فقرًا المخاطرة بالهجرة عند سماعهم لأخبار نجاح الآخرين، بل يصيرون على ثقة كبرى بأنهم سيحصلون على الدعم الذي يحتاجون إليه لكي يحققوا النجاح لأنفسهم. كما قدم بحث آخر، على غرار البحث الأول، نماذج للتعليم خاصة بالمهاجرين الداخليين عبر 34 بلداً آخذاً في النمو، وأوضح أن المهاجرين هم الأكثر احتمالاً لاستكمال مرحلة التعليم الثانوي عن غير المهاجرين، لينعكس بذلك كل من عامل الانتقائية والنتائج الأفضل بين أطفال المهاجرين (الفصل الثالث).[28]

ما الذي نعرفه أيضًا عن العلاقة بين الهجرة الداخلية والدولية؟ قد تكون الهجرة الداخلية - لاسيما الهجرة من الريف إلى الحضر - بمثابة خطوة أولى نحو الهجرة الدولية، وذلك كما خلصت إليه بعض الدراسات في المكسيك وتايلاند وتركيا، ولكن هذا الاستنتاج بعيد كل البُعد عن النمط العالمي.[29] عِوضًا عن ذلك، قد تدعم الهجرة النازحة الهجرة الداخلية في بلد الأصل، ففي ألبانيا، مع بداية تسعينيات القرن الماضي، ولّدت تدفقات الهجرة إلى اليونان التحويلات المالية التي ساعدت في تمويل الهجرة الداخلية للمراكز الحضرية. أما في الهند، فقد ترك المتحركون الدوليون من ولاية كيرالا مناصب شاغرة في أماكنهم في بلدان الأصل، كما حفّزت تحويلاتهم المالية من إحداث طفرة في مجال الإنشاء والتي جذبت المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة من المناطق المحيطة.[30]

وقد تفضي المقارنات بين الهجرة الداخلية والدولية إلى رؤى نافذة حول أسباب التحرك البشري وتبعاته. على سبيل المثال؛ حللت البحوث الداعمة لهذا التقرير العلاقة بين حجم موطن الأصل (بقياسه وفقًا لعدد سكانه) وتدفقات العمالة الماهرة، وعليه؛ خلص البحث إلى أن الأنماط قد تشابهت على نحو كبير بين البلدان المختلفة وكذلك داخلها. وتزيد تحديدًا معدلات الهجرة النازحة من العمالة الماهرة في الأماكن الصغيرة عن الأماكن الكبيرة، كما هو الحال في زيادتها في البلدان الصغيرة عن البلدان الكبيرة.[31] وتعكس هذه الأنماط أهمية التفاعل البشري في دفع التحرك، حيث إن التحرك داخل البلدان وبين بعضها البعض يدفعه في الغالب البحث عن فرص أفضل، وفي الكثير من الحالات، وتحديدًا تلك المتعلقة بالعمالة الماهرة، تكون الفرص أعظم في الأماكن التي يوجد فيها أشخاص آخرون لهم مهارات تكميلية. ومثل ذلك أحد أسباب انجذاب الأشخاص إلى المراكز الحضرية، وكثرة تحرُك المحترفين ذوي المهارات العالية إلى المدن والأماكن حيث تكون مهنهم مستقرة بالفعل.[32]

ورغم قدرتنا على وضع الأُطُر العريضة للتحرك، فإن ما نعرفه يبدو ضئيلاً مقارنةً بما لا نعرفه، ولسوء الحظ تظل البيانات المتعلقة بالهجرة ضعيفة، ومن الأيسر

إن التحرك داخل البلدان وبين بعضها البعض يدفعه في الغالب البحث عن فرص أفضل

لسوء الحظ، تظل البيانات المتعلقة بالهجرة ضعيفة. ومن الأيسر لصانعي السياسات حساب التحُركات الدولية للأحذية والهواتف النقالة عنها للممرضات وعمال البناء

لصانعي السياسات حساب التحُركات الدولية للأحذية والهواتف النقالة عنها للممرضات وعمال البناء؛ فإن غالبية المعلومات المتوفرة لدينا تعتمد على الإحصاءات السكانية التي لا توفر تسلسلاً زمنياً لتدفقات الهجرة، الذي قد يُمكّن من إدراك الاتجاهات المختلفة. كما أنها لا توفر البيانات الرئيسية لتقييم أثر الهجرة، مثل الدخل، وغيره من الخصائص الأخرى للمهاجرين التي تتوفر عند وقت الدخول. ومن الممكن لسِجلات السكان أن تأتي بهذا التسلسل الزمني، غير أن بلدان قليلة للغاية يتوفر لديها سِجلات تتمتع بهذه القدرة. ويطلب عمومًا صانعو السياسات معلومات حول أعداد المهاجرين المقبولة وفقًا لنوع الهجرة (مثال: عمال متعاقدون أو متدربون، أو من أعضاء الأسرة، أو المهنيون ذوي المهارات الخاصة، أو ما شابه ذلك). ومن ثم؛ فإن البيانات الإدارية التي تعكس عدد تأشيرات الدخول والتصاريح الممنوحة لأنواع مختلفة من المهاجرين تعتبر ذات أهمية بالغة. ولكن ما من مصادر لهذه البيانات تستطيع الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالأثر الاجتماعي أو الاقتصادي المرتبط بالهجرة الدولية.

ومن جانب آخر، جرت خلال الأعوام الماضية بعض التحديثات، إذ جمَّعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها من الوكالات الأخرى، الإحصاءات السكانية وقواعد البيانات الإدارية ونشرتها، وهي التي تلقي بضوء جديد على بعض جوانب التدفقات العالمية للأشخاص. إلا أن البيانات العامة مازالت غير قادرة على الإجابة عن أسئلة رئيسية، مثل: كم عدد المغاربة الذين تركوا فرنسا العام الماضي؟ ما هي وظائف الأمريكيين اللاتينيين ممن حصلوا على الإقامة بالولايات المتحدة في عام 2004؟ كيف تغير عدد الزمبابويين المتجهين إلى جنوب أفريقيا خلال الأعوام الأخيرة؟ كم يبلغ عدد الهجرة العائدة أو الهجرة الدائرية على مستوى العالم، وما هي خصائص هؤلاء المهاجرين؟ فيما يتعلق بالجزء الأكبر منها، تظل البيانات المعنية بالهجرة غير مترابطة وغير قابلة للمقارنة ومن الصعب الوصول إليها، أما البيانات المتعلقة بالتجارة والاستثمار فإنها أكثر تفصيلاً؛ وبالتالي فإن الكثير من جوانب التحرك البشري تظل، ببساطة، غير واضحة لصانعي السياسات.

على الرغم من صعوبة التغلُب على بعض القيود المتعلقة بالبيانات، ومنها مشكلة التقدير الدقيق لعدد المهاجرين غير النظاميين، فإن غيرها من القيود يجب أن تكون قابلة للتغلب عليها. وتتمثل الخطوة المنطقية الأولى في التأكد من أن مكاتب الإحصائيات الوطنية تتبع التوجيهات الإرشادية الدولية، على سبيل المثال: أن يحتوي كل إحصاء سكاني على أسئلة جوهرية تتعلق بالهجرة.[33] ومن الممكن التوسع البسيط في الاستقصاءات القائمة أو تجميع البيانات الإدارية القائمة، وكذلك نشرها بغية زيادة المعلومات العامة بشأن عمليات الهجرة. كما أن إضافة أسئلة حول بلد الميلاد أو بلد الإقامة السابقة إلى الإحصاء السكاني الوطني قد تمثل وسيلة منخفضة التكلفة للعديد من البلدان. علاوة على ذلك، من الممكن النشر العام لبيانات القوى العاملة القائمة ومنها بلد الميلاد. وذلك كما تقوم به بالفعل كل من البرازيل وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى. فضلاً عن وضع أسئلة موحّدة حول الهجرة في استقصاءات الأسر المعيشية في البلدان التي تنامت فيها أهمية الهجرة. وتستحق هذه التطورات انتباه الحكومة وكذلك زيادة المساعدة الإنمائية لها.

2.2 النظر إلى الماضي

نحن الآن بصدد النظر في دور التحرك البشري في تشكيل تاريخ العالم، وللقيام بذلك نركز على أوجه الاختلاف والشبه بين التحركات السابقة وتحركات اليوم. ويكشف ذلك عن دور الهجرة في التحول الهيكلي للمجتمعات ولاسيما القوى المحركة للهجرة والقيود التي تعوقها. ثم سنتناول بمزيد من التفصيل تطور التحركات الداخلية والدولية خلال القرن العشرين، مع التركيز على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى ذلك، يعتبر تحليل الاتجاهات خلال الخمسين عاماً الماضية هوالسبيل إلى فهم العناصر المتسببة في التغيرات الحديثة في أنماط الهجرة، وإلى إدراك كيف نستطيع توقع استمرار تطور هذه الأنماط في المستقبل.

2.2.1 النظرة طويلة المدى

على الرغم من التصور السائد بأن الهجرة الدولية ترتبط بظهور العولمة والتجارة في نهاية القرن العشرين، فإن التحركات واسعة النطاق وبعيدة المسافات كانت سائدة في الماضي. إذ انتقل أثناء ذروة الحكم الأيبيري في الأمريكتين ما يزيد على نصف مليون إسباني وبرتغالي وحوالي 700,000 مواطن بريطاني إلى المستعمرات الواقعة في الأمريكتين في ذلك الوقت.[34] ومن خلال الاستخدام الوحشي للقوة خضع عدد يتراوح بين 11 و12 مليون أفريقي للعبودية عبر المحيط الأطلنطي، في الفترة ما بين القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر. وفي الفترة بين عامي 1842 و1900، سافر 2.3 مليون صيني و1.3 مليون هندي، بوصفهم عمالاً متعاقدين إلى جنوب شرق آسيا وأفريقيا وشمال أمريكا.[35] ومع نهاية القرن التاسع عشر، وصلت نسبة المقيمين من مواليد البلدان الأجنبية إلى معدل أكبر مما هو عليه اليوم.[36]

ورجوعًا لما كان قائمًا من قبل، يتضح لنا أن التحرك البشري طالما كان ظاهرة منتشرة على مر التاريخ وموجودة تقريبًا في كل مجتمع يتوفر فيه دليل تاريخي أو أثري.

قامت حَرَكات السكان بدور حيوي في التحول الهيكلي للاقتصادات على مر التاريخ

وقد دعمت اختبارات الحامض النووي DNA الأدلة السابق ذكرها عن وجود حفريات تشير إلى أن كافة البشر انحدروا من أسلاف مشتركين من أفريقيا الاستوائية، ممن عبروا البحر الأحمر إلى جنوب شبه الجزيرة العربية منذ حوالي 50,000 عام مضت.[37] وفي الوقت الذي أدت فيه المواجهات بين المجتمعات المختلفة إلى نشوب النزاعات، ثمة ما يسجّل التعايش السلمي للمهاجرين الوافدين في أراضٍ أجنبية. على سبيل المثال؛ يتناول أحد الألواح البابلية القديمة، التي يرجع تاريخها إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، مجتمعاً من المهاجرين من مدينة أوروك ممن هربوا من بيوتهم عندما تعرضت مدينتهم لإحدى الغارات، وفي منازلهم الجديدة واجهوا بعض المقاومة بسبب ممارساتهم الثقافية، حيث سُمح لكهنتهم بالعيش في الضواحي نفسها التي تُعبد فيها الآلهة المحلية.[38] وهنا تظهر فكرة وجوب التعامل مع المهاجرين وفقًا لمعايير الاحترام الأساسية المشار إليها في العديد من النصوص الدينية القديمة. فينص العهد القديم، مثلاً، على أنه "ينبغي معاملة الغريب الذي يعيش بينكم وكأنه منكم" وينص القرآن الكريم على أنه يجب على المؤمنين الانتقال عند تعُرض دينهم للخطر، وأن يوفروا الأمان لغير المسلمين حتى وإن كانوا في صراع معهم.[39] وقامت حَرَكات السكان بدور حيوي في التحول الهيكلي للاقتصادات على مر التاريخ. ومن ثم؛ أسهمت إسهامًا كبيرًا في التنمية. فتشير الأدلة الوراثية والأثرية من العصر الحجري الحديث (9500 - 3500 قبل الميلاد) إلى انتشار الممارسات الزراعية وذلك مع اتساع رُقعة المجتمعات بعد سيطرتها على أساليب الزراعة.[40] كما ولّدت الثورة الصناعية البريطانية النمو الحضري السريع الذي أشعل فتيلها، وكانت مدفوعة في المقام الأول بالتحرُك من الريف.[41] ومما تجدر الإشارة إليه أن حصة سكان الريف انخفضت انخفاضًا ملحوظًا في كافة الاقتصادات التي أصبحت متقدمة، لتهبط في الولايات المتحدة من 79% في عام 1820 إلى أقل من 4% في عام 1980، بل أسرع من ذلك في جمهورية كوريا، حيث انخفضت النسبة من 63% في عام 1963 إلى 7% في عام 2008.[42]

ومن جانب آخر، تعد إحدى الحقب المثيرة للاهتمام، من منظور التحليل الذي أجريناه، التدفقات الكبرى من أوروبا إلى العالم الجديد أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ فبحلول عام 1900 وصل عدد المُتحركين من أوروبا سنويًا ما يزيد على مليون شخص مدفوعين بالبحث عن أوضاع أفضل في مواجهة الجوع والفقر في موطنهم. ووفقًا للمقاييس المعاصرة فإن حجم هذه التدفقات هائل، ففي ذروته في القرن التاسع عشر وصل عدد المهاجرين النازحين على مدار عِقد من الزمان إلى 14% من نسبة السكان الأيرلنديين، وواحد من كل عشرة نرويجيين، وكذلك 7% من نسبة السكان في السويد والمملكة المتحدة. وفي المقابل، يبلغ عدد المهاجرين النازحين وفقاً لعمر الفرد من البلدان الآخذة في النمو اليوم أقل من 3% من إجمالي سكان هذه البلدان، وهذه الحقبة من التاريخ حركتها جزئيًا تكاليف السفر المنخفضة، إذ إنه بين أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر وأواخر خمسينيات القرن نفسه، انخفضت تكلفة السفر الفعلية من بريطانيا إلى نيويورك بنسبة 77%.[43] كما كان هناك عوامل محدِدة أخرى في بعض الحالات المعينة، مثل مجاعة البطاطس في أيرلندا. بالإضافة إلى ذلك، كان للتحركات السكانية هذه آثار كبيرة على كل من بلدان المصدر والمقصد، حيث انتقل العمال من الأقاليم منخفضة الأجور والزاخرة بالعمالة إلى الأقاليم مرتفعة الأجور حيث تندر فيها العمالة. وعلي ذلك، نشأ تقارب اقتصادي ملحوظ، حيث ارتفعت الأجور الحقيقية في السويد من 24% إلى 58% عن مثيلتها بالولايات المتحدة، وذلك بين خمسينيات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، بينما خلال الفترة نفسها ارتفعت الأجور الأيرلندية من 61% إلى 92% عن مثيلتها في بريطانيا العظمى. ووفقًا للمؤرخين الاقتصاديين، فإن أكثر من ثلثي معدل التقارب الواقع في الأجور بين البلدان، الذي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر، من الممكن إرجاعه إلى أثر الهجرة في تعادل الأجور.[44]

كما مثلت كل من التحويلات المالية والهجرة العائدة أهمية بالغة في الماضي. فكانت التحويلات المالية تتم عبر وسائل نقل البريد القديمة، ومن خلال الحوالات والأوراق النقدية الصادرة عن مصارف المهاجرين والشركات التجارية وخدمات البريد، ثم من خلال الاتصال البرقي بعد عام 1900. وبلغ تقدير متوسط ما يحوله المهاجر البريطاني بالولايات المتحدة لوطنه في عام 1910 ما يعادل خُمس دخله. كما أن حوالي ربع الهجرة الأوروبية إلى الولايات المتحدة في هذا الوقت كانت تموّل من خلال التحويلات المالية لمن هاجروا إليها بالفعل.[45] أما الهجرة العائدة، فكانت غالبًا هي العُرف السائد، إذ بلغت المعدلات التقديرية للعودة من الولايات المتحدة نسبة مرتفعة، تتراوح بين 69% لكل من بلغاريا وصربيا والجبل الأسود، و58% لإيطاليا.[46] وفي الأرجنتين غالبًا ما كانوا يطلقون على المهاجرين الإيطاليين اسم golondrinas "طائر السنونو" بسبب ميلهم إلى العودة، حتى كتب عنهم مراقب معاصر قائلاً "الشخص الإيطالي في الأرجنتين ليس بمستعمر وليس لديه منزل ولن يستطيع الإعالة ... فهدفه الوحيد هو تحقيق ادخار متواضع."[47] وكان وضع السياسات بمثابة أداة تمكينية لهذه التحرُكات السكانية؛ فهي لم تسمح بالهجرة فحسب، وإنما في الكثير من الحالات شجعتها تشجيعًا فاعلا.

وينطبق هذا على بلدان الأصل، التي غالبًا ما قدمت الدعم للسفر من أجل الحد من الضغوط التي تواجهها، كما هو الحال في حكومات المقصد، التي دعت الأشخاص

للمجيء من أجل تعزيز المستوطنات، والاستفادة من الموارد الطبيعية. مثال على ذلك: في ثمانينيات القرن التاسع عشر، حصل حوالي نصف المهاجرين إلى الأرجنتين على دعم للسفر، بينما صدر قانون في البرازيل في عام 1850 يخصص أرضاً للمهاجرين مجانًا.[48] وعلى نحو أعم، خلّف غياب الآليات علاماته مع نهاية القرن التاسع عشر، وهي آليات تهدف إلى السيطرة على التدفقات الدولية للأشخاص التي ظهرت تباعًا. فحتى تمرير التشريع التقييدي في عام 1924، على سبيل المثال، لم يظهر حتى طلب واحد لتأشيرة بالدخول، من أجل الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة، وفي عام 1905، 1% فقط من المليون شخص الذين سافروا عابرين الأطلنطي لجزيرة إيليس حصل طلبهم بدخول البلاد على الرفض.[49]

وتكمن إحدى الخصائص المميزة لفترتي ما قبل الحرب العالمية الأولى واليوم في مواقف حكومات المقصد. ففي الوقت الذي قد ترتفع فيه مشاعر مناهِضة للمهاجرين؛ مما يدفع غالبًا إلى إقامة الحواجز أمام بعض أشكال التحرُّكات، ساد رأي بين الحكومات بأن التحرك أمر متوقع ومفيد في نهاية الأمر، لكل من مجتمعات الأصل والمقصد.[50]

هذا ما يتجلى بوضوح أكثر في المجتمعات التي يسود فيها التعصب ضد الأقليات، إذ يعتبر أمرًا مقبولاً اجتماعيًا على نطاق أكبر مما هو عليه الوضع اليوم.[51] فضلاً عن ذلك، إنها لتذكِرة مفيدة بأن الحواجز أمام الهجرة، التي تضعها الكثير من البلدان المتقدمة والآخذة في النمو اليوم، هي واقع أقل ثباتًا عما كان متوقعاً في بداية الأمر.

2.2.2 القرن العشرون

ما كان لتوافق الآراء المؤيد للهجرة أن يدوم؛ فمع نهاية القرن التاسع عشر أدخلت الكثير من البلدان قيوداً على الدخول إليها. وتفاوتت الأسباب ما بين استنفاد الأراضي غير المأهولة، والضغوط على سوق العمل، والشعور العام. وفي بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل، ظهر تحول السياسات من خلال الانتهاء التدريجي من توفير الدعم. أما بالنسبة لأستراليا والولايات المتحدة، فظهر من خلال إقامة الحواجز أمام الدخول.[52] وعلى الرغم من إدخال هذه القيود، فإن التقديرات الصادرة منذ بداية القرن العشرين تدل على أن حصة المهاجرين الدوليين ضمن سكان العالم تتشابه مع نسبتها اليوم، هذا إن لم تكن أكبر منها. ويثير هذا الأمر الدهشة نظرًا لارتفاع تكاليف الانتقال نسبيًا في ذاك الوقت.[53]

لم يكن هناك أي شيء، من بعيد أو قريب، في مجال سياسة الهجرة يشبه التحرير متعدد الأطراف في التجارة في السلع وانتقال رأس المال، وهي الأمور التي ميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.[54] فقد أبرمت بعض البلدان اتفاقيات ثنائية أو إقليمية للاستجابة إلى أشكال معينة من النقص في العمالة، على سبيل المثال: برنامج الولايات المتحدة بشأن عمالة المزارع المكسيكية (Bracero) في عام 1942، وهو برنامج رعى 4.6 مليون عقد عمل في الولايات المتحدة لفترة تزيد على 22 عاماً.[55] وكذلك اتفاقية المساعدة في عبور الحدود بين المملكة المتحدة وأستراليا في عام 1947، أو التكالب على اتفاقيات تحرك العمالة الأوروبية وبرامج العاملين الزائرين.[56] ولكن مع حلول سبعينيات القرن الماضي كانت قد خفت حدة الحماس المرتبط ببرامج العاملين الزائرين، كما أنهت الولايات المتحدة برنامج العمالة المكسيكي Bracero في عام 1964، وتوقفت معظم بلدان أوروبا الغربية، التي اعتمدت بقوة على برامج العاملين الزائرين، عن التوظيف خلال الهزة التي شهدها قطاع البترول في سبعينيات القرن الماضي.[57]

يتوافق هذا الافتقار للتحرير مع الاستقرار الملحوظ في الحصة العالمية للمهاجرين. وكما هو موضح في الجدول 2.1، ارتفعت هذه الحصة ارتفاعاً طفيفاً من 2.7% إلى 2.8%، بين عامي 1960 و2010 (باستثناء تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي سابقًا وذلك لأسباب تتعلق بالمقارنة - انظر في الأسفل).

غير أن البيانات تكشف عن تحول ملحوظ في أماكن المقصد. فقد زادت الحصة في البلدان المتقدمة أكثر من الضِعف، أي من 5% إلى ما يزيد على 12%.[58] بل ظهرت زيادة أكبر، من 5% إلى 39% من نسبة السكان في بلدان

الجدول (2.1) خمسة عقود من الاستقرار الكامل، مع بعض التغيرات الإقليمية
التوزيع الإقليمي للمهاجرين الدوليين، 2010-1960

	1960			2010		
	إجمالي المهاجرين (بالملايين)	حصة المهاجرين بالعالم	حصة السكان	إجمالي المهاجرين (بالملايين)	حصة المهاجرين بالعالم	حصة السكان
العالم (فيما عدا الاتحاد السوفيتي وتشكوسلوفاكيا سابقًا)	74.1		2.7%	188.0		2.8%
حسب كل منطقة						
أفريقيا	9.2	12.4%	3.2%	19.3	10.2%	1.9%
أمريكا الشمالية	13.6	18.4%	6.7%	50.0	26.6%	14.2%
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.2	8.3%	2.8%	7.5	4.0%	1.3%
آسيا	28.5	38.4%	1.7%	55.6	29.6%	1.4%
دول مجلس التعاون الخليجي	0.2	0.3%	4.6%	15.1	8.0%	38.6%
أوروبا	14.5	19.6%	3.5%	49.6	26.4%	9.7%
أوقيانوسيا	2.1	2.9%	13.5%	6.0	3.2%	16.8%
حسب فئة التنمية البشرية						
دليل تنمية بشرية مرتفع جدا	31.1	41.9%	4.6%	119.9	63.8%	12.1%
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	27.4	37.0%	4.2%	104.6	55.6%	10.9%
دليل تنمية بشرية مرتفع	10.6	14.2%	3.2%	23.2	12.3%	3.0%
دليل تنمية بشرية متوسط	28.2	38.1%	1.7%	35.9	19.1%	0.8%
دليل تنمية بشرية منخفض	4.3	5.8%	3.8%	8.8	4.7%	2.1%

المصدر: تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية المبنية على الأمم المتحدة UN (2009d)
ملحوظة: تستبعد التقديرات الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا سابقًا

مجلس التعاون الخليجي GCC، التي شهدت نمواً سريعاً يحركه البترول. إلا أنه في سائر أرجاء العالم ظلت نسبة الأشخاص من مواليد البلدان الأجنبية ثابتة أو تراجعت. ويظهر هذا الانخفاض أكثر وضوحًا في أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث تراجعت الهجرة الدولية إلى أقل من النصف، بالإضافة إلى انخفاض معدلاتها في أفريقيا وسائر أنحاء آسيا.

وجدير بالذكر التنويه بنقطة تحذيرية هامة، ألا وهي أن تلك الاتجاهات تستثني مجموعتين من البلدان، إذ إنه من الصعب وضع تسلسل زمني قابل للمقارنة بشأن المهاجرين الدوليين، وتلك البلدان هي الدول التابعة للاتحاد السوفيتي سابقًا، والدولتين المكونتين لتشيكوسلوفاكيا سابقًا. فاستقلال هذه البلدان الجديدة تولد عنه زيادة مصطنعة في عدد المهاجرين، التي يجب ألا تفسّر على أنها زيادة حقيقية في انتشار التحرك الدولي (المربع 2.3).[59]

من أين يأتي المهاجرون الحاليون إلى البلدان المتقدمة؟ ليس لدينا صورة كاملة عن التدفقات الثنائية التي حدثت مع مرور الوقت، ولكن الشكل 2.4 يعرض تطور حصة الأشخاص من البلدان الآخذة في النمو في ثمانية اقتصادات متقدمة، التي تتمتع بمعلومات قابلة للمقارنة. وفي كافة الحالات، ما عدا حالة واحدة (المملكة المتحدة)، حدثت زيادة تفوق الرقم الفردي في حصة المهاجرين من البلدان الآخذة في النمو.[60] كما أن في العديد من البلدان الأوروبية، كانت الزيادة التي شهدها المهاجرون مدفوعة من بلدان أوروبا الشرقية المصنفة على أنها بلدان آخذة في النمو، وفقًا لدليل التنمية البشرية الخاص بها. مثال على ذلك: خلال ستينيات القرن الماضي، لم يأت إلا 18% من مهاجري البلدان الآخذة في النمو الوافدين إلى ألمانيا من أوروبا الشرقية، وبعد مرور 40 عاماً وصلت هذه النسبة إلى 53%.

في البلدان الآخذة في النمو، تعد الصورة أكثر امتزاجًا على الرغم من محدودية البيانات؛ فإننا نستطيع مقارنة مصدر المهاجرين اليوم ولعدة عقود مضت، في عدد قليل من البلدان، لنكشف بذلك عن بعض التناقضات المثيرة للاهتمام (الشكل 2.5). ففي الأرجنتين والبرازيل، كان الانخفاض في حصة الأشخاص من مواليد البلدان الأجنبية مدفوعًا بالتراجع في نسبة القادمين من البلدان الأفقر في أوروبا، حيث إنها شهدت نمواً ملحوظاً في فترة ما بعد الحرب، بينما شاب الركود الكثير من أنحاء أمريكا اللاتينية.

في المقابل، جاء الارتفاع في معدل الهجرة الوافدة بكوستاريكا مدفوعاً بالتدفقات الكبرى للمهاجرين النيكاراغويين، أما في مالي، فيعكس الانخفاض هبوطًا ملحوظًا في نسبة الهجرة الوافدة من بوركينا فاسو وغينيا وموريتانيا.

المربع 2.3 اتجاهات الهجرة فى الاتحاد السوفيتي سابقًا

عند انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، أصبح 28 مليون نسمة من المهاجرين الدوليين بين عشيةٍ وضُحاها- حتى وإن لم يتحركوا قيد أنملة. ويرجع ذلك إلى تعريف الإحصاءات للمُهاجرين الدوليين بأنهم أشخاص يعيشون خارج البلدان التي ولدوا فيها. هؤلاء الناس قد انتقلوا داخل الاتحاد السوفيتي قبل عام 1991 والآن صُنِفوا على أنهم ولدوا فى بلد أجنبي، دون أن يفطنوا إلى أنهم أصبحوا الآن "مهاجرين من الناحية الإحصائية".

وعلى مستوى من المستويات، فإن إعادة التصنيف أمر منطقي. فكانت امرأة روسية تعيش في مينسك في البلاد التى وُلدت بها في عام 1990، وبحلول نهاية عام 1991، أصبحت نظريًا أجنبية. ولكن تفسير الزيادة الناجمة في عدد المهاجرين بوصفها زيادة في التحرك الدولي، كما فعل بعض الكتاب، هو تفسير خاطئ. لذلك استبعدناهم، بالإضافة إلى المهاجرين في تشيكوسلوفاكيا سابقًا، من حساب الاتجاهات في الجدول 2.1.

هل تزايد التحرك البشري في الاتحاد السوفيتي سابقًا منذ عام 1991؟ من جهة، أدى تخفيف ضوابط نظام تسجيل وثائق السفر في روسيا "بروبيسكا" إلى زيادة التنقل البشري. ومن جهة أخرى، ربما أدت إقامة الحدود الوطنية إلى الحد من نطاق التحرك. إلا أن الصورة أكثر تعقيدًا بسبب حقيقة أن الكثير من التحركات بعد عام 1991 كانت للعودة إلى منطقة المنشأ: على سبيل المثال، أشخاص من أصل روسي يعودون من آسيا الوسطى.

وأية محاولة لفهم الاتجاهات في الاتحاد السوفيتي سابقًا، يجب أن تستخدم كيانات إقليمية قابلة للمقارنة. وثمة طريقة لتحقيق ذلك: ألا وهى الوضع فى الاعتبار الهجرة بين الجمهوريات قبل الانفصال وبعده. طبقًا لهذا النهج، فإن أي شخص تنقل بين جمهوريتين من شأنهما أن تُصبحا فيما بعد دولتين مستقلتين، سوف ينظر إليه بصفته مهاجرًا دوليًا. وهكذا فإن لاتفيًا في سانت بطرسبرغ سيُصنف على أنه مهاجر دولي قبل وبعد عام 1991.

في البحث الداعم لهذا التقرير، استُخدمت بيانات التعداد السوفيتية لبناء مثل هذا التسلسل. حسب هذا التعريف، فإن نسبة الأشخاص الذين ولدوا خارج جمهوريات الاتحاد السوفيتي قد ارتفعت قليلاً من 10 في المائة في عام 1959 إلى 10.6 في المائة في عام 1989. وبعد عام 1990، كانت هناك اتجاهات متضادة في مختلف الدول. ففي روسيا، التي أصبحت بمثابة مركزٍ جاذبٍ في المنطقة ، زادت أعداد المهاجرين من 7.8 إلى 9.3 في المائة من السكان. وبالنسبة لأوكرانيا ودول البلطيق الثلاث، انخفضت حصص المهاجرين، بسبب رحيل أعداد كبيرة من الأشخاص الذين ولدوا في الخارج. وفي جميع الدول الأخرى التابعة للاتحاد السوفيتي سابقًا، انخفضت الأعداد المؤكدة للمهاجرين حتى عام 2000 وفى معظم الحالات، انخفضت كذلك حصة المهاجرين من السكان.وهكذا، في حين أن 30.3 مليون شخص مولود فى بلد أجنبي يعيشون في أراضي الاتحاد السوفيتي في وقت تفككه، انخفض العدد الكلي إلى 27.4 مليون نسمة في عام 2000 وإلى 26.5 مليون نسمة في عام 2005، فقد اختار الكثيرون العودة إلى ديارهم فى فترة ما بعد الاتحاد السوفيتى .

المصدر: هيلينياك (2009) *Heleniak*، الأمم المتحدة (2002) *UN*، زلوتنك (1998) *Zlotnik*، وإيفاخنيوك (2009) *Ivakhnyuk*.

الشكل (2.4) تأتي حصة متزايدة من المهاجرين من البلدان الآخذة في النمو
حصة المهاجرين من البلدان الآخذة في النمو في مجموعة منتقاة من البلدان المتقدمة

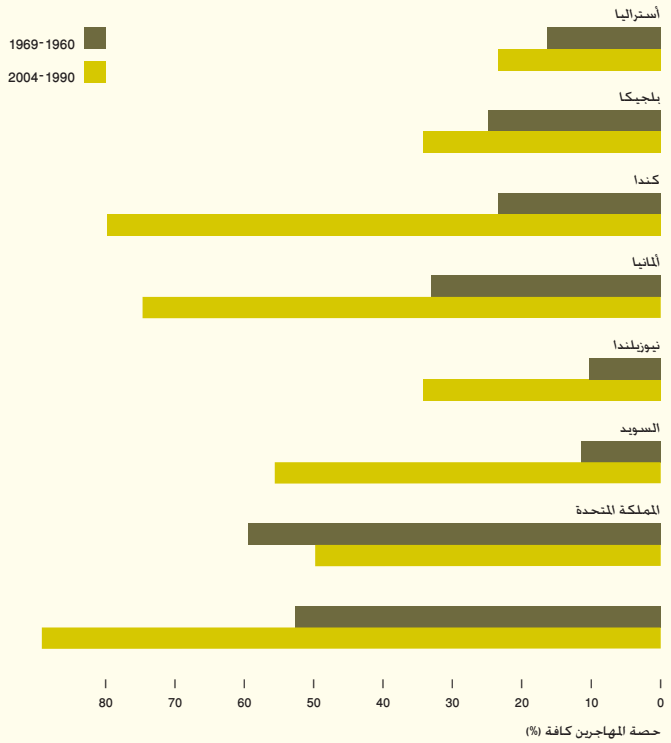

المصدر: تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية بناءً على الأمم المتحدة UN (2006a)

شهدت الكثير من البلدان زيادات في الهجرة الداخلية، كما هو موضح في الشكل 2.6، بيد أن هذا الاتجاه بعيد تمام البُعد عن المألوف. فبالنسبة للبلدان الثمانية عشر التي تتوفر لدينا معلومات بشأنها والقابلة للمقارنة مع مرور الوقت، يظهر اتجاه متزايد في 11 بلداً منها، فيما لا يتحدد اتجاه واضح لأربعة منها، ويشهد اثنان من البلدان المتقدمة انخفاضًا. ويبلغ متوسط معدل الزيادة لهذه المجموعة من البلدان حوالي 7% على مدار عِقد من الزمان، غير أن البحث الذي أجريناه خلُص إلى أن حصة المهاجرين في الفترة الأخيرة (ويعرّفون بأنهم الذين تحركوا بين الأقاليم خلال الخمس سنوات الماضية) لم تزد في معظم البلدان التي جاءت في العينة؛ مما يشير إلى إمكانية استقرار أنماط الهجرة الداخلية.

ومن المتوقع حدوث ثبات في تدفقات الهجرة الداخلية، أو حتى هبوط في معدلاتها، وذلك في البلدان المتقدمة أو ذات دليل تنمية بشرية مرتفع، حيث ارتبطت تدفقات الماضي بسرعة إضفاء الطابع الحضري التي تراجعت الآن. غير أن في العديد من البلدان الآخذة في النمو، لم تتباطأ عملية إضفاء الصبغة الحضرية، بل من المتوقع لها الاستمرار. وفي الواقع، تشير تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA إلى أن حصة الحضر من سكان العالم سوف تتضاعف تقريبًا بحلول عام 2050، وسوف تزيد من 40% لما يزيد على 60% في أفريقيا. ودفع الطابع الحضري النمو الطبيعي للسكان في المناطق الحضرية جزئيًا، هذا مع تزامن الهجرة من المناطق الريفية والخارج. ورغم صعوبة التحديد الدقيق لإسهامات هذه المصادر المختلفة، فمن الواضح أن الهجرة تعتبر عاملاً هاماً في العديد من البلدان.[61]

من الممكن ربط عملية إضفاء الطابع الحضري بالتحديات الرئيسية التي يواجهها سكان المدن والهيئات الحكومية المسؤولة عن التخطيط العمراني وتوفير الخدمات. وأكثر هذه التحديات وضوحًا هي توقع أن يعيش ملياري شخص، أي 40% من سكان الحضر، في مناطق عشوائية بحلول عام 2030.[62] وكما هو معروف، فإن الأوضاع المعيشية غالبًا ما تكون غاية في الفقر بالمناطق العشوائية ، مع إمكانية غير ملائمة للوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي ، فضلاً عن الملكية غير المستقرة للأراضي. وكما سنتناول بالنقاش في الفصلين الرابع والخامس، فمن المهم أن تخضع السلطات المحلية الحضرية لمساءلة السكان في هذه المناطق، وأن تحصل على تمويل ملائم حتى يتسنى لها التعامل مع مثل هذه التحديات؛ وذلك بما أن التخطيط المحلي والبرامج المحلية تستطيع أن تؤدي دورًا محوريًا في تحسين تلك الأوضاع.

وإيجازًا لما تقدم، ظل التركيز المتنامي للمهاجرين في البلدان المتقدمة يميّز الفترة منذ 1960، مقابل خلفية من الاستقرار الكلي في الهجرة برمتها. كيف نفسر هذه الأنماط؟ يوضح بحثنا أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية، ألا وهي: اتجاهات الدخول وتكاليف السكان والنقل، وهي العوامل التي كثيرًا ما رفعت معدل التحرك، والتي واجهت على الفور معوقات ملحوظة متنامية، وهي: ازدياد الحواجز القانونية والإدارية.

وبعد التباين في الدخول عبر الأقاليم المختلفة، بالإضافة إلى الزيادة العامة في الدخول في معظم أنحاء العالم، جزءًا رئيسيًا من تفسير أنماط التحرك. ويوضح تدرّج التفاوت في الدخول تباينًا ملحوظًا بين معظم الأقاليم الآخذة في النمو والمتقدمة، حتى وإن شهدت منطقتا المحيط الهادئ بشرق آسيا وجنوب آسيا تقاربًا طفيفًا (الشكل 2.7 الجزء أ).[63]

وتُمثل الصين استثناءً للنمط العام المفتقر إلى التقارب، مع ارتفاع الدخل القومي للفرد من 3% إلى 14% لمتوسط البلدان المتقدمة بين عامي 1960 و2007.[64] وعمومًا، تشير البيانات إلى أن حوافز الدخل التي دفعت للانتقال من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية قد زادت زيادة كبيرة.[65]

ونتج عن محاولات تفسير هذا التباعد كم كبير من المؤلفات. فقد خضعت للبحث جميع الموضوعات المتعلقة بالاختلافات في تراكم العمالة ورأس المال، والتغير التقني، والسياسات والمؤسسات.[66] ومهما كانت القوى الدافعة الأخيرة، شكّل التفاوت في معدلات نمو السكان أحد العوامل الأساسية المساهمة في ذلك. ، وكما هو معلوم في الفترة من عام 1960 وحتى عام 2010، تحول التكوين الديمغرافي المكاني لسكان العالم. فمن بين 2.8 مليار شخص إضافي من الفئة العمرية العاملة في العالم، كانت النسبة 9 من 10 أشخاص من البلدان الآخذة في النمو. وبسبب الوفرة الشديدة في العمالة في البلدان الآخذة في النمو، تفاوتت الأجور تفاوتًا هائلاً، مما يعني أن التحرك إلى البلدان المتقدمة أصبح أكثر جذبًا؛ ومن ثم تحولت أنماط التحرك، رغم زيادة الحواجز الكبيرة أمام الدخول، وهو الأمر الذي سنراه فيما بعد. وفي الوقت ذاته، شهد متوسط مستويات الدخل في العالم كله ارتفاعًا، كما هو موضح في الجزء ب من الشكل 2.7 (حتى وإن شهدت بعض الأقاليم الآخذة في النمو فترات من التراجع). وبما أن الفقر هو أحد المعوقات أمام التحرك، فإن متوسط الدخول الأعلى جعلت التحرك لمسافات طويلة أكثر جدوى، أي كلما زادت مستويات الدخول، صعد في البلدان الأفقر "مرتَفَع الخط البياني للهجرة"، لترتفع بذلك نسبة المهاجرين المحتملين للبلدان المتقدمة.

أدت أيضًا معدلات الانخفاض الحديثة في تكاليف النقل والاتصالات إلى زيادة عملية التحرك. فقد هبط السعر الفعلي للسفر جوًا بنسبة ثلاثة أخماس في الفترة ما بين عامي 1970 و2000، في الوقت الذي انخفضت فيه تكلفة الاتصالات بشدة.[67] فقد انخفضت التكلفة الفعلية لمكالمة هاتفية مدتها 3 دقائق من أستراليا إلى المملكة المتحدة من حوالي 350 دولارًا أمريكيًا في عام 1926 إلى 0.65 دولار أمريكي في عام 2000، ومع ظهور المكالمات عبر شبكة المعلومات الدولية، انخفضت التكلفة الآن إلى صفر.[68] وعلى ذلك، يسّرت هذه الاتجاهات للأشخاص، أكثر من أي وقت مضى، عملية الذهاب إلى أماكن أكثر بُعدًا والاستقرار فيها.

ومع أخذ تلك المحركات في الاعتبار، كان من المتوقع رؤية نمو ملحوظ في الهجرة الدولية خلال العقود الأخيرة؛ غير أن هذه الإمكانية قيّدتها زيادة الحواجز التي تفرضها السياسات على التحرك، خصوصًا فيما يتعلق بدخول الأشخاص ذوي المهارات المنخفضة. أما الآن، فنتوجه إلى دراسة أكثر عمقًا للدور الذي تؤديه هذه الحواجز في تشكيل تحرك اليوم وتقييده.

2.3 السياسات والتحرك

منذ ظهور الدول الحديثة في القرن السابع عشر والنظام القانوني الدولي يقوم على مبدأين ألا وهما: السيادة وسلامة الأراضي. وفي إطار هذا النظام الذي يتضمن سلسلة من الأعراف والقيود التي يفرضها القانون الدولي، تراقب الحكومات حدود بلدانها وتفرض حقها في حظر الدخول. ويناقش هذا الجزء الأساليب المختلفة التي تحدد سياسة الحكومة من خلالها العدد المسموح به للأشخاص، ومن أين يأتي هؤلاء الأشخاص، وما هو الوضع الممنوح لهم.

وفي حين تتوفر ثروة من التحليل النوعي للسياسات على مستوى البلدان، خصوصًا بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن القيود الصارمة المتعلقة بالبيانات تقف حجر عثرة أمام مقارنة السياسات عبر البلدان. ويعتبر القياس أمرًا صعبًا بطبيعته؛ وذلك لأن القواعد تتخذ أشكالاً عديدة وتخضع للتطبيق بأساليب مختلفة ودرجات متفاوتة، وتأتي النتائج في شكل عام غير قابلة للحصر كمًا. وبما يتناقض مع معظم جوانب السياسات

الشكل (2.5) مصادر واتجاهات الهجرة من البلدان الآخذة في النمو
المهاجرون بوصفهم حصة من إجمالي السكان في مجموعة منتقاة من البلدان، في الفترة ما بين 1960 و2000

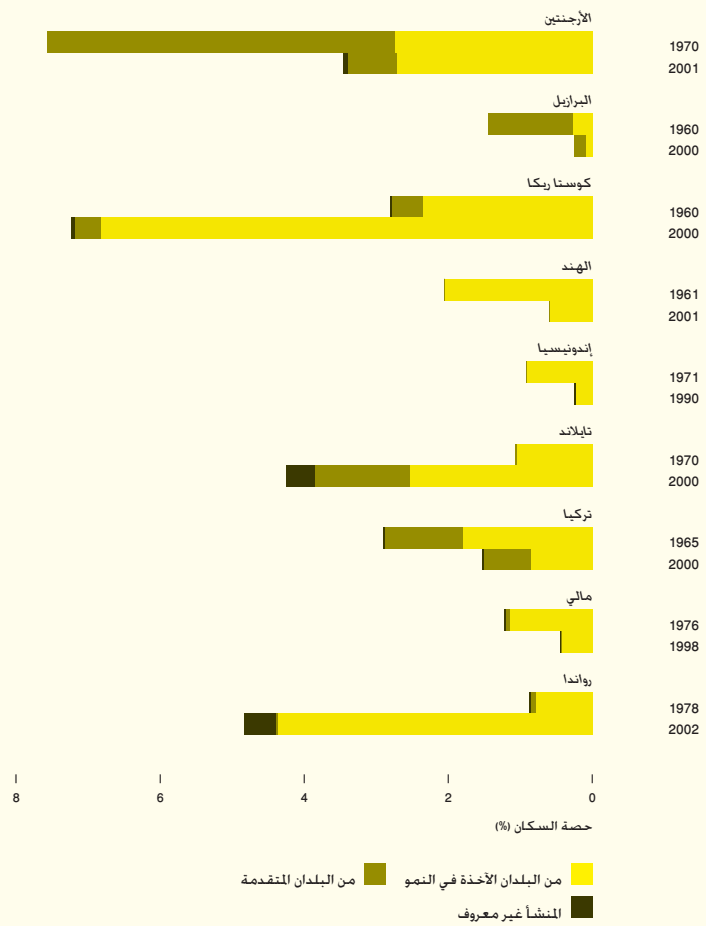

المصدر: تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية بناءً على البيانات الواردة عن مركز مينسوتا للسكان (2008) والإحصاء السكاني للسنوات المشار إليها

الشكل (2.6) لم ترتفع معدلات الهجرة الداخلية إلا ارتفاعًا طفيفًا

الاتجاهات في مدى كثافة الهجرة الداخلية المرتبطة بعمر الفرد في مجموعة منتقاة من البلدان، في الفترة ما بين 1960 و2000

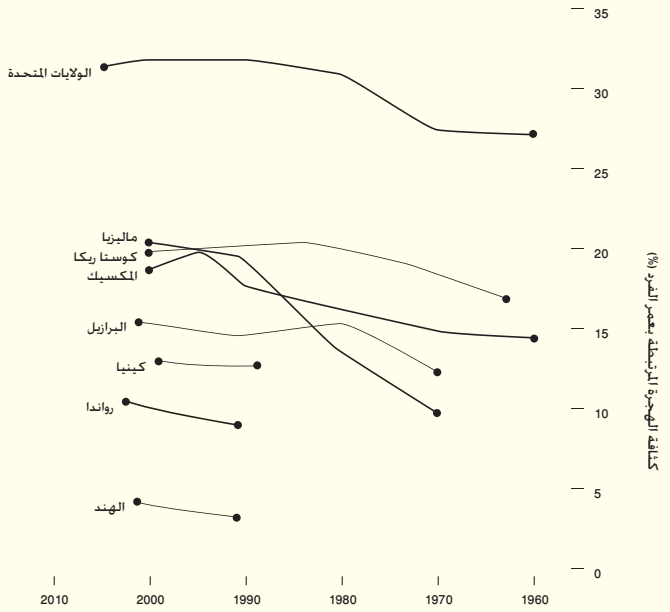

المصدر: بيل ومهيدين (Bell and Muhidin (2009

الجدول (2.2) صانعو السياسات يقولون إنهم يحاولون صون مستويات الهجرة الوافدة القائمة

الآراء والسياسات إزاء الهجرة الوافدة حسب فئة دليل التنمية البشرية، 2007

فئات دليل التنمية البشرية	نظرة الحكومات بشأن الهجرة الوافدة				السياسات بشأن الهجرة الوافدة				
	مرتفعة جدا	مقبولة	منخفضة جد	الإجمالي	مستويات أقل	ثبات المستويات	ارتفاع المستويات	لايوجد تدخل	الإجمالي
دليل تنمية بشرية مرتفع جدا									
عدد البلدان	7	26	6	39	7	24	7	1	39
النسبة المئوية (%)	18	67	15	100	18	62	18	3	100
دليل تنمية بشرية مرتفع									
عدد البلدان	6	40	1	47	9	37	1	0	47
النسبة المئوية (%)	13	85	2	100	19	79	2	0	100
دليل تنمية بشرية متوسط									
عدد البلدان	17	62	4	83	18	47	3	15	83
النسبة المئوية (%)	20	75	5	100	22	57	4	18	100
دليل تنمية بشرية منخفض									
عدد البلدان	4	22	0	26	4	6	0	16	26
النسبة المئوية (%)	15	85	0	100	15	23	0	62	100
TOTAL									
عدد البلدان	34	150	11	195	38	114	11	32	195
النسبة المئوية (%)	17	77	6	100	19	58	6	16	100

المصدر: الأمم المتحدة (UN (2008b

الاقتصادية على سبيل المثال؛ لا تقيس المكاتب الإحصائية الوطنية آثار سياسة الهجرة بأساليب تتسق وسائر البلدان. والجدير بالذكر أن معظم المقاييس المستخدمة في هذا التقرير أعدتها هيئات البحوث الدولية والمنظمات غير الحكومية، وليست هيئات وطنية تابعة للقطاع العام.

واستُمد المقياس الذي يغطي العدد الأكبر من البلدان والمدة الزمنية الأطول من استقصاء دوري لصانعي السياسات أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA، حيث تسجل الحكومات آرائها واستجاباتها المتعلقة بالهجرة. ويغطي هذا الاستقصاء 195 بلدًا، ويعكس آراء صانعي السياسات المعنية بمستوى الهجرة، سواء كانت سياساتهم تتجه نحو خفض المستويات المستقبلية أو الحفاظ عليها أو رفعها. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يعتبر بمثابة تقييم ذاتي، يشير إلى نوايا رسمية وليست ممارسات، فإن بعض الأنماط الهامة قد ظهرت بالفعل (الجدول 2.2). ففي عام 2007، رأت حوالي 78% من الحكومات المشاركة مستويات الهجرة الوافدة الحالية على أنها باعثة على الرضا، فيما رأت نسبة 17% أنها مرتفعة للغاية، ورأت 5% أنها منخفضة للغاية. كما ظهرت صورة مشابهة عندما واجهت الحكومات طلب وصف سياساتها. وفي المسألتين، تبدو حكومات البلدان المتقدمة أكثر تقييدًا من البلدان الآخذة في النمو.

تدل هذه الأنماط على وجود فجوة ملحوظة بين السياسات، التي يبدو أن عموم الناس في معظم البلدان يفضلونها، أي المزيد من القيود على الهجرة الوافدة وبين السياسات الفعلية، التي تسمح فعليًا بأعداد هائلة من الهجرة الوافدة.[69] وعلى الرغم من أن التفسيرات المتعلقة بهذه الفجوة تعتبر معقدة، فمن المحتمل أن تكون بعض العوامل مؤثرة.

أولا: ليست المعارضة التي تواجهها الهجرة الوافدة أحادية الجانب كما تبدو لأول وهلة. فغالبًا ما يكون للناخبين آراء متضاربة. وكما سنشير فيما بعد، في الكثير من البلدان تختلط مصادر القلق المتعلقة بالآثار السلبية على الوظائف، أو على مولي الضرائب، مع الاعتراف بأن تقبُل الآخرين والتنوع العرقي هما بمثابة قيمتان إيجابيتان. ثانيًا: من الممكن للمجموعات المنظمة، مثل: النقابات العمالية، وجمعيات أصحاب الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، أن يكون لها تأثير هام في صياغة السياسات العامة، وفي الكثير من الحالات لا تدعو هذه المجموعات لفرض قيود صارمة على الهجرة الوافدة.

ثالثًا: تسمح الكثير من الحكومات ضمنيًا بالهجرة غير النظامية مفترضة أن صانعي السياسات على دراية بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة المرتبطة بمكافحة هذه الظاهرة. ففي الولايات المتحدة مثلاً، ليس مطلوبًا من أصحاب العمل أن يتأكدوا من صحة وثائق

الهجرة. ولكن يتعين عليهم استقطاع ضرائب الرواتب الاحادية من رواتب المهاجرين. وبالتالي من خلال هذه الآلية، يدفع المهاجرون غير الشرعيين العاملون حوالي 7 مليار دولار أمريكي سنويًا لخزانة الولايات المتحدة.[70]

ولأغراض هذا التقرير؛ سعينا لمعالجة الفجوات المعرفية بالعمل مع خبراء الهجرة الوطنية والمنظمة الدولية للهجرة IOM لإجراء تقييم للسياسات المعنية بالهجرة في 28 بلدًا.[71] وتكمن القيمة المضافة الرئيسية من هذا التمرين في تغطية البلدان الآخذة في النمو (وهي تمثل نصف العينة)، التي كانت عادةً تُستثنى من هذه التقييمات في الماضي، بالإضافة إلى المعلومات الثرية التي جمعناها حول جوانب، مثل: الأنظمة المعنية بأعداد الدخول وطريقة المعاملة والاستحقاقات والتطبيق.

وتكشف المقارنة بين أنظمة سياسات الهجرة في البلدان المتقدمة والآخذة في النمو عن أوجه تستوقف الانتباه من الاختلاف والتشابه. كما تظهر بعض القيود الملحوظة (والمنتقدة) في البلدان المتقدمة، في الكثير من البلدان الآخذة في النمو (الشكل 2.8). فالأنظمة في كلا المجموعتين تنحاز إلى عمالة المهارات العالية، حيث كانت نسبة 92% في البلدان الآخذة في النمو، وكافة البلدان المتقدمة، في العينة التي تناولناها، منفتحة أمام المهاجرين المؤقتين ذوي المهارات. أما بالنسبة للهجرة الدائمة للمهارات، فكان الرقمان على التوالي هما 62% و93%. وفي عينة البلدان التي تناولناها كانت نسبة 38% من البلدان الآخذة في النمو ونصف البلدان المتقدمة مُغلقة أمام الهجرة الدائمة للعمالة غير الماهرة.[72]

ومن جهة أخرى، ظلت الأنظمة المؤقتة تُستخدم لوقت طويل، وتوفر معظم البلدان هذه التصاريح المؤقتة. وتنص هذه البرامج على قواعد تتعلق بدخول العمالة الأجنبية، وإقامتها، وتوظيفها، ارتباطًا بمدة زمنية معينة. وتمنح تأشيرة دخول الولايات المتحدة H1B مثلاً حق الدخول المؤقت للعمالة ذات المهارة العالية لمدة تصل إلى ست سنوات، فيما توفر تأشيرة الدخول H2B للعمالة الموسمية ذات المهارات المنخفضة مدة تصل إلى ثلاث سنوات. وعلى نحو مشابه، يتوفر في السياسة المعنية بالهجرة في سنغافورة تصريح عمل للمهنيين ذوي المهارات، وتصاريح عمل، أو R-Pass، للعمالة غير الماهرة أو ذات المهارات المنخفضة.[73] من بين البلدان الخاضعة لتقييم السياسات، جاءت البلدان الآخذة في النمو أكثر احتمالاً في أن تتوفر لديها أنظمة مؤقتة للعاملين ذوي المهارات المنخفضة.

كما تختلف على نطاق واسع القواعد المعنية بالتغييرات في وضع تأشيرة الدخول وجمع شمل الأسرة بين البلدان.[74]

وتُقدم بعض الخطط المؤقتة وسيلة للحصول على الإقامة طويلة الأجل أو حتى الدائمة. كما تسمح للعمال الأجانب بجلب من يُعيلون. ومثال على ذلك: تأشيرات H2B التي تمنحها الولايات المتحدة، على الرغم من انخفاض الحد الأقصى لها سنوياً. وعدم أحقية الأفراد المُعالين في الحصول على عمل. بينما

الشكل (2.7) اتسعت أحجام التفاوت في الدخل العالمي
الاتجاهات الفعلية حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، 1960-2007

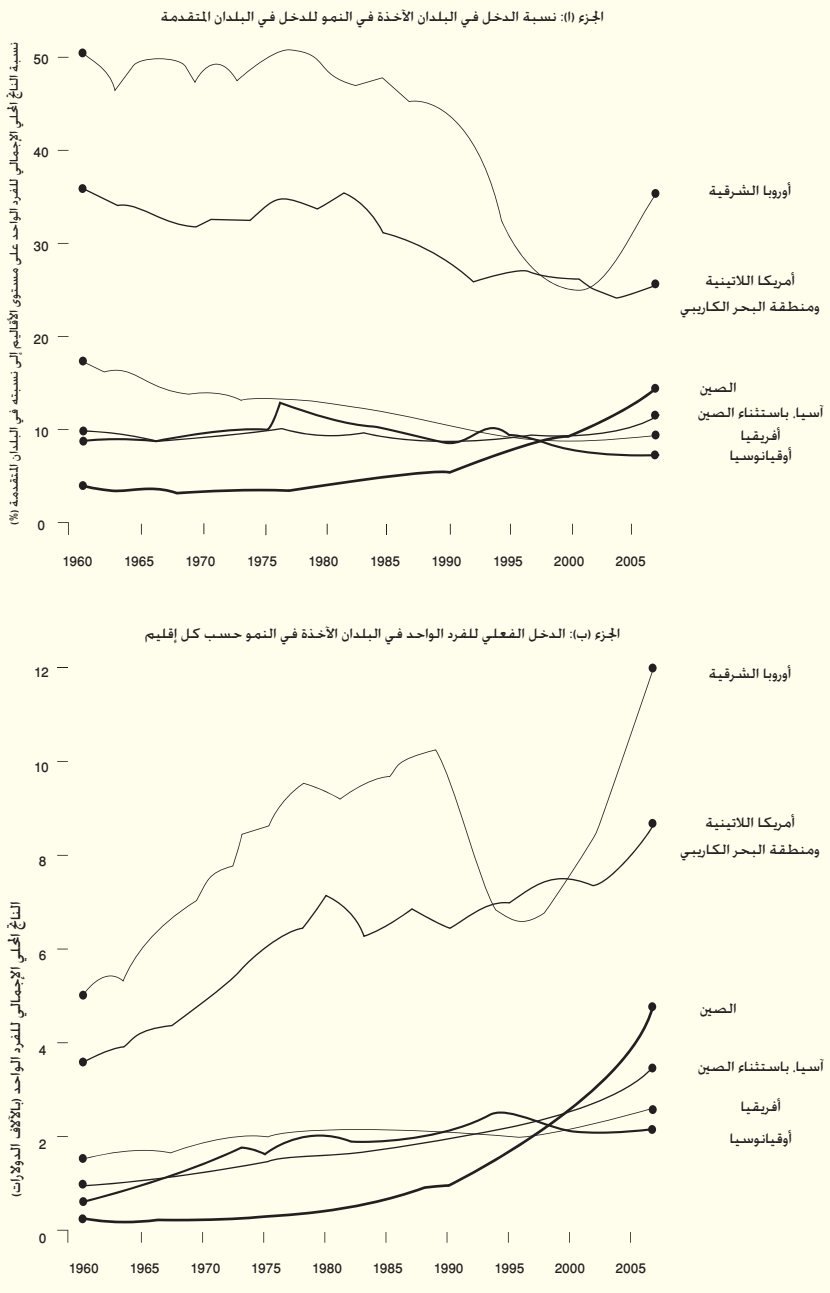

المصدر: تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية بناءً على البيانات الواردة من البنك الدولي (2009b)، وهستون وسامرز وأتن Heston, Summers and Aten (2006).

الشكل (2.8) رحّب بالمهارات العالية، واستخدم المهارات المتدنية بالتناوب
الانفتاح على الهجرة الوافدة القانونية في البلدان المتقدمة في مقابل الانفتاح عليها في البلدان الآخذة في النمو، 2009

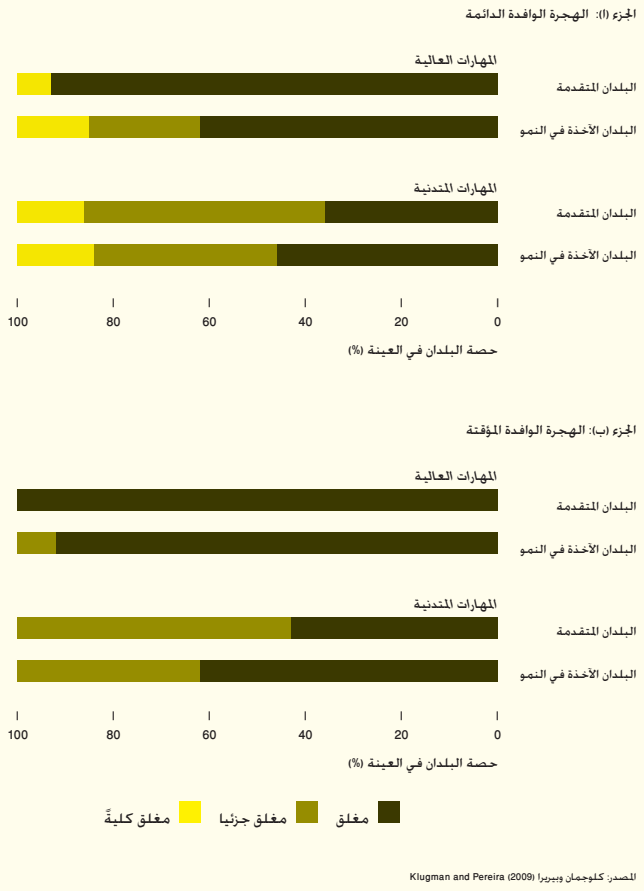

المصدر: كلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira (2009)

تحظُر حكومات أخرى صراحةً تغيير وضع التأشيرة وجمع شمل الأسرة، أو تفرض قيودًا صارمة عليهما.

وتعتبر البرامج المعنية بالعامل المؤقت أو الكفالة (تعنى حرفيًا باللغة العربية 'الضمان والرعاية' 75) في دول مجلس التعاون الخليجي حالة خاصة. ففي إطار هذه البرامج، يحصُل العمال المهاجرون الأجانب على تأشيرة دخول وتصريح إقامة فقط إذا كان يرعاهم أحد مواطني البلد المضيف. فيعد الكفيل، أو صاحب العمل الراعي، هو المسؤول ماديًا وقانونيًا عن العامل، ويُوقّع على وثيقة من وزارة العمل لهذا الغرض[76]. وإذا ثَبُت أن العامل قد أخل بالعقد، يتعين عليه مغادرة البلاد فورًا وعلى نفقته الخاصة. وتفرض برامج الكفالة قيودًا على مستويات عديدة، بما فيها القيود على حق إعادة جمع شمل الأسرة. وتُوثّق انتهاكات حقوق الإنسان- بما في ذلك عدم دفع الأجور، والاستغلال الجنسي لعمالة المنازل - توثيقًا جيدًا، وخاصةً بين الحصة المتزايدة للمهاجرين التي ظهرت في شبه القارة الهندية.[77]

وفي السنوات الأخيرة، اتخذت بعض البلدان في المنطقة خطوات معتدلة نحو إصلاح أنظمة الهجرة الوافدة. فقد مررت المملكة العربية السعودية مؤخرًا مجموعة من اللوائح لتيسير تحويل العمال الموظفين لدى الشركات القائمة على تقديم الخدمات (مثل الصيانة) إلى الإدارات الحكومية.[78] كما نُفذت مبادرات أخرى لرصد أوضاع المعيشة والعمل للمهاجرين الأجانب. وفي الإمارات العربية المتحدة، أدخلت وزارة العمل خطًا هاتفيًا ساخنًا لتلقي الشكاوى من الجمهور. وفي عام 2007، قامت السلطات بتفتيش 122,000 منشأة، مما أدى إلى فرض عقوبات على ما يقرب من 9.000 انتهاك لحقوق العمال والتشريعات المعنية بأوضاع العمل. بيد أن مقترحات الإصلاح الأكثر طموحاً، مثل مقترح البحرين في أوائل عام 2009 لإلغاء نظام الكفالة كما ورد في التقارير، قد تعثرت في مواجهة المعارضة السياسية المكثفة من جانب المصالح التجارية.[79]

وفي بعض البلدان المتقدمة- بما فيها أستراليا وكندا ونيوزيلندا، فإن أفضلية العمال ذوي المهارات العالية تُطبق من خلال نظام تسجيل النقاط. وتأخذ صيغ هذا النظام في الاعتبار خصائص، مثل: التعليم، والوظيفة، والكفاءة اللغوية والعمر. وهذا يُضفي قدرًا من الموضوعية على ما يبدو في بعض الأحيان عملية انتقاء تقديرية، على الرغم من أن بلدان أخرى جذبت أعدادًا كبيرة من الخريجين دون استخدام نظام تسجيل النقاط.[80]

وجدير بالذكر أن نظام تسجيل النقاط غير شائع في البلدان الآخذة في النمو؛ فالقيود الرسمية المفروضة على عملية دخول البلاد تشمل عدة شروط، مثل: عرض العمل السابق، وفي بعض الحالات، الحصص. ولعل أحد الجوانب التي يبدو أن البلدان الآخذة في النمو تفرض عليها قيودًا نسبيًا هو طلب إعادة جمع شمل الأسرة. فما يقرب من نصف عدد البلدان الآخذة في النمو في عينة البحث، لم تسمح لأفراد أسر المهاجرين المؤقتين الوافدين إلى البلد بالدخول والعمل بها - في مقابل ثلث البلدان المتقدمة.

وتُمثل الهجرة لإعادة جمع شمل الأسرة وللزواج حصة كبيرة من التدفقات الواردة إلى جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

والواقع أن بعض البلدان تهيمن عليها تدفقات تتصل بروابط أسرية، كما هو الحال في فرنسا والولايات المتحدة، حيث تمثل هذه 60% و 70 % من التدفقات إليهما سنويًا على التوالي. وفي حين أنه من المألوف التمييز بين إعادة جمع شمل الأسرة وهجرة اليد العاملة، فمن المهم أن نلاحظ أن أُسر المهاجرين في كثير من الأحيان، لديها ترخيص للعمل أو يمكنها الحصول عليه.

وبالطبع، فإن السياسة المُعلنة قد تختلف عما يحدث عمليًا، حيث توجد تباينات ملحوظة في إنفاذ قوانين الهجرة بين البلدان (الشكل 2.9). ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كشفت الأبحاث عن أن إنفاذ إجراءات ضبط الحدود تتغير حسب الدورة الاقتصادية، فتزيد أثناء فترات الركود وتقل خلال فترات النمو.[81] وفي جنوب أفريقيا، زادت عمليات الترحيل لأكثر من الضعف بين عامي 2002 و2006 دون تغيير في التشريعات، حيث أصبحت قوات الشرطة تشارك بفاعلية أكثر في إنفاذ القانون.[82] وكشف تقييم السياسات عن أدلة على أن البلدان الآخذة في النمو غالبًا ما تنفذ نظم الهجرة الوافدة على نحو أقل صرامة، مما قد يعكس مستوى أدنى من القدرة المؤسسية. ففي البلدان الآخذة في النمو، يقل احتمال فرض قوانين الدخول على الحدود، أو جمع معلومات حول قانونية الوضع (الشكل 2.9). وحتى بعد اكتشاف هذا الأمر، فإن البلدان الآخذة في النمو، حسبما ذُكر، من المرجح ألا تفعل شيئًا، أو ببساطة تفرض غرامات على المهاجرين غير النظاميين، في حين أنه في البلدان المتقدمة يكون الاحتمال الأكبر احتجازهم أو ترحيلهم. وفي بعض البلدان، تُقيِّم المحاكم الموضوعات المعنية بوحدة الأسرة وقوة علاقات المهاجر الوافد ببلد ما أثناء إجراءات الترحيل[83]. ويرد المزيد من المناقشة لدور الإنفاذ في سياسات الهجرة الوافدة في الفصل الخامس.

ولعل أحد الأسئلة التي تنبثق عن هذه القواعد المعنية بأعداد الدخول للبلاد وطريقة معاملة المهاجرين، والذي يمكن بحثه بإستخدام بيانات شاملة عبر البلدان، هو ما إذا كانت هناك مقايضة "بين أعداد المهاجرين وحقوقهم". فمن المحتمل أن تفتح البلدان حدودها أمام أعدادٍ أكبر من المهاجرين الوافدين، فقط إذا أصبحت إمكانية الحصول على بعض الحقوق الأساسية مُقننة في إطار محدود. هذا يمكن أن ينشأ، على سبيل المثال، إذا نُظر إلى الهجرة الوافدة على أنها أصبحت مكلفة للغاية، وهكذا لا يدعمها الناخبون أو صانعو السياسات.[84] وتُتيح لنا البيانات المعنية بطريقة معاملة المهاجرين الوافدين الفرصة للدراسة التجريبية لهذه المسألة. كما وضعت وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية(EIU) دليل القدرة على الدخول إلى 61 بلدًا (34 بلدًا متقدمًا، و27 بلدًا آخذاً في النمو) يُلخص السياسات الرسمية من حيث سهولة التوظيف، وشروط الحصول على ترخيص، وسهولة إعادة جمع شمل الأسر وبرامج التكامل الرسمي للمهاجرين.

ويفحص مؤشر سياسة التكامل للمهاجرين (MIPEX) السياسات المعنية بإدماج المهاجرين في ستة من مجالات السياسة (الإقامة طويلة الأجل، وجمع شمل الأسرة، والمواطنة، والمشاركة السياسية، وتدابير مكافحة التمييز والوصول إلى سوق العمل).

الشكل (2.9) تباين ممارسات التنفيذ

أشكال التدخل والإجراءات فيما يتعلق بالمهاجرين غير النظاميين، 2009

المصدر: Klugman and Pereira (2009)

ويُشير تحليلنا إلى عدم وجود علاقة مُنظّمة بين التدابير المختلفة المعنية بالحقوق وأعداد المهاجرين (الشكل 2.10). وتعكس في الأساس المقارنة مع دليل وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية (EIU) (جزء أ)، الذي به عينة أوسع نطاقًا على البلدان المتقدمة والبلدان الآخذة في النمو، غياب العلاقة بين عدد المهاجرين وإمكانية حصولهم على الحقوق الأساسية؛ مما يشير إلى أن مختلف الأنظمة التي تحكم هذه الإمكانية تتوافق مع ارتفاع وانخفاض أعداد المهاجرين. ويُتيح لنا حصر التحليل على عينة لعدد أقل من البلدان التي يشملها مؤشر سياسة التكامل للمهاجرين (MIPEX) الاستفادة من بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، التي تميز حصة المهاجرين الوافدين من البلدان الآخذة في النمو ذوى المستويات المنخفضة من التعليم الرسمي.

مرة أخرى، لا نجد أي ارتباط جوهري (جزء ب)؛ على سبيل المثال، بلدان، مثل: بولندا وأيرلندا لديها حصة

الشكل (2.10) تبين الأدلة عبر البلدان صغر حجم تأييد فرضية «الأعداد في مقابل الحقوق» العلاقات المتبادلة بين إمكانية الدخول وشكل المعاملة»

الجزء (أ): المهاجرون المولودون في الخارج ونقاط مدى إمكانية الدخول وفقًا لوحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية EIU لعام 2008

الجزء (ب): المهاجرون المولودون في الخارج ذوو المهارات المتدنية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والنقاط الكلية لمؤشر سياسة التكامل للمهاجرين MIPEX

المصدر: الأمم المتحدة UN (2009d)، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية EIU (2008)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2009a)، ومجموعة السياسات المعنية بالهجرة، والمجلس البريطاني (2007).

منخفضة جدًا من العمال ذوي المهارات المتدنية من البلدان الآخذة في النمو. بيد أن تسجيلها للدرجات ضعيفًا طبقًا لمؤشر سياسة التكامل للمهاجرين (MIPEX). وقد وجدنا كذلك أن البلدان التي شهدت زيادات في حصص المهاجرين مع مرور الوقت، لم تُقلص الحقوق والاستحقاقات المقدمة إليهم.[85] على سبيل المثال، بين عامي 1980 و2005 زادت حصة المهاجرين الوافدين في إسبانيا من 2 إلى 11 في المائة. وخلال نفس الفترة توسعت الحكومة الإسبانية في توفير الرعاية الصحية الطارئة وغير الطارئة للمهاجرين غير النظاميين.[86]

واُكتُشفت نتائج مماثلة في تقييمنا للسياسات؛ مما أجاز لنا التمييز بين المكونات المختلفة لسياسات الهجرة. في الواقع، إذا كان هناك ما يدل على وجود علاقة، فهي غالبًا تعكس ما اقترحته فرضية "عدد المهاجرين مقابل الحقوق". وما تكشفه البيانات بوجه عام، من خلال العديد من المقاييس، هو أن البلدان الآخذة في النمو لديها متوسط أدنى لحصص العمال المولودين في بلد أجنبي وحماية أدنى لحقوق المهاجرين. أما البلدان المتقدمة التي لديها أعداد أكبر من المهاجرين، غالبًا ما يكون لديها قواعد تنص على معاملة أفضل للمهاجرين. فعلى سبيل المثال، سجلت الهند في تقييمنا أدنى الدرجات فيما يختص بتقديم الاستحقاقات وتوفير الخدمات للمهاجرين الدوليين، ولكن لديها حصة مهاجرين وافدين أقل من 1 في المائة من السكان، بينما سجلت البرتغال أعلى درجة رغم وجود حصة مهاجرين وافدين بلغت 7 في المائة.

لا تُحدد السياسات المعنية بالهجرة على الصعيد الوطني فحسب. فالاتفاقات التي تجاوز حدود الولاية الوطنية، والتي يمكن أن تكون ثنائية أو إقليمية في طبيعتها، قد يكون لها آثارٌ كبيرة على تدفقات الهجرة. فقد وضعت اتحادات سياسية عديدة، مثل: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، والاتحاد الأوروبي والسوق المشترك لبلدان المخروط الجنوبي (MERCOSUR) الاتفاقات الإقليمية. في حين يُعد الإتفاق المعني بترتيبات السفر بين أستراليا ونيوزيلند مثالاً جيدًا على الاتفاق الثنائي. كان لهذه الاتفاقات آثارٌ كبيرة على تدفقات الهجرة بين البلدان الموقعة عليها. وهي على الأرجح تسمح بحرية التحرك عندما تتمتع الدول الأعضاء المشاركة بأوضاع اقتصادية مشابهة. وعندما تكون هناك دوافع سياسية قوية أو دوافع أخرى لتحقيق تكامل اجتماعي اقتصادي. وفيما يتعلق بالبلدان المُدرجة في تقييمنا للسياسات، انعقدت حوالي نصف اتفاقات الانتقال الخاصة بين بلدان متقدمة وبين بلدان متقدمة أخرى، في حين أن أكثر من ثلثي تلك الاتفاقات كانت لبلدان آخذة في النمو مع بلدان أخرى مماثلة لها.

المربع 2.4 الحوكمة العالمية المعنية بقابلية التحرك

بعيدًا عن وجود اتفاقية راسخة معنية باللاجئين، فإن قابلية التحرك الدولي تفتقر إلى نظام مُلزم متعدد الأطراف. ومنذ زمن طويل، أبرمت منظمة العمل الدولية (ILO) اتفاقات معنية بحقوق العمال المهاجرين، بيد أن إقبال الدول على المشاركة فيها كان ضعيفًا جدًا(الفصل الخامس).وقد توسعت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) فى عملها بما يتعدى الدور التاريخي في عمليات إعادة توطين اللاجئين بعد الحرب، إلى مُهمة أكثر عمومية لتحسين إدارة الهجرة، وعملت على زيادة أعداد الدول الأعضاء، ولكنها خارج منظومة الأمم المتحدة، ولا تزال إلى حد كبير موجهة نحو توفير الخدمات للدول الأعضاء حسب كل مشروع. في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) التى أقرتها منظمة التجارة العالمية (WTO)، نحو 100 من الدول الأعضاء قد التزمت بالقبول المؤقت للرعايا الأجانب الذين يقدمون الخدمات، ولكن هذا ينطوى فى معظمه على تأشيرات زيارة عمل لمدة 90 يومًا وعمليات الانتقال بين الشركات التي تشمل المهنيين ذوي المهارات العالية.

ويعزو غياب تعاون متعدد الأطراف، فيما يختص بالهجرة، إلى عدة عوامل ذات صلة؛ خلافًا للمفاوضات التجارية، حيث تتفاوض البلدان بشأن التخفيف المتبادل للعوائق أمام صادرات بعضها البعض، فإن البلدان الآخذة في النمو في وضع تفاوضي أضعف فيما يختص بالهجرة. ويذهب معظم المهاجرين من البلدان المتقدمة الى بلدان أخرى متقدمة، لذلك ليس هناك الكثير من الضغوط التى تمارسها حكومات البلدان المتقدمة لفتح قنوات للدخول إلى البلدان الآخذة في النمو. وعدم التكافؤ هذا، فضلاً عن الحساسية السياسية لمسألة الهجرة في معظم بلدان المفصد المتقدمة، أدى إلى غياب القيادة من جانب هذه الدول في المفاوضات الدولية. كما اتسمت المناقشات الدولية بانعدام التعاون بين البلدان المُرسلة. وهذه العقبات حتى الآن تُقاوم الجهود الجهيدة التى تبذلها المنظمات الدولية، وعدد قليل من الحكومات، لتعزيز التعاون والوفاء بالالتزامات الدولية.

ويجري حاليًا النقاش في جولة الدوحة حول تحقيق المزيد من التحرير للمفاوضات التجارية، والتي بدأت عام 2000 ولكنها توقفت منذ ذلك الحين لفترة طويلة. وتعد الالتزامات القائمة بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) محدودة، إشارةً إلى العمال ذوي المهارات العالية في المقام الأول. كما تستثني الاتفاقية "التدابير التي تؤثر على الأشخاص الطبيعيين الذين يسعون إلى الوصول إلى سوق العمل في بلد آخر [أو] التدابير المتعلقة بالمواطنة، أو الإقامة، أو العمل على أساس دائم". ولا تنطبق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) على الهجرة الدائمة؛ فمعظم البلدان أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) تحدد إقامة مقدمي الخدمات في بلادهم لفترة لا تقل عن خمس سنوات.

وخلال فاعليات جولة الدوحة أصبح من الواضح أن البلدان الآخذة في النمو ترغب في تحرير تحرُك الأشخاص الطبيعيين ، فيما تُفضل البلدان الصناعية التجارة في الخدمات. ويُمكن القول أن أهمية الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) بالنسبة لهجرة اليد العاملة لا تكمُن في الحجم الصغير نسبيًا فى سُبل الانتقال الإضافية الميسّرة حتى الآن، بل في إيجاد إطار مؤسسي للمفاوضات المقبلة. ومع ذلك، يُمكن إحراز تقدمٍ أفضل إذا ما تبنت منظمة التجارة العالمية (WTO) نهجًا أكثر شمولاً يكون فيه الأشخاص هم محور الاهتمام، مما قد يسمح بمزيد من مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين، ويرتبط ارتباطًا أوثق بالنظم القانونية القائمة لحماية حقوق الإنسان.

المصدر: كاسيلس وميلر (1993) *Castles and Miller*، نيومير (2006) *Neumayer*، ليل- أركاس (2007) *Leal-Arcas*، تشارنوفيتز (2003) *Charnovitz*، صفحة 243، ماتو وأولارييجا (2004) *Mattoo and Olarreaga*، ماتسوشيتا وسكوينبوم ومافرويديس (2006) *Matsushita, Schoenbaum, and Mavroidis*، سولومون (2009) *Solomon* و أوبيسكين (2009) *Opeskin*.

وهناك أمثلة على أن حق الانتقال يمنح فقط لبعض العمال، مثل ذوى المهارات الأعلى. على سبيل المثال، نظام الهجرة في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) لا يشمل سوى مواطني كندا والمكسيك والولايات المتحدة، والحاصلين على درجة البكالوريوس وعلى عرض وظيفة في بلد عضو آخر. يقدم المربع 2.4 نظرة عامة موجزة على الاتفاقات متعددة الأطراف المعنية بالتحرك البشري.

ومع ذلك، يمكن أن يكون هناك اختلافات كبيرة بين ما ورد فى هذه الاتفاقات والممارسة الفعلية، لا سيما في البلدان التي تتسم بضعف سيادة القانون. على سبيل المثال، على الرغم من وجود الأحكام المعنية بالحقوق الشاملة فى الدخول، والإقامة، والاستقرار، المنصوص عليها في اتفاق الجماعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا (ECOWAS) الذي وُقع في عام 1975 (الذى كان من المقرر تنفيذه على ثلاث مراحل خلال فترة 15 عامًا)، لم يُنفذ سوى المرحلة الأولى من البروتوكول الخاص بالقضاء على الحاجة للحصول على تأشيرات دخول للإقامة لمدة تصل إلى 90 يومًا. وتتراوح الأسباب وراء البُطء في التنفيذ، بدءًا بالتضارب بين البروتوكول والقوانين الوطنية والأنظمة والممارسات، وانتهاءً إلى النزاعات الحدودية والحروب واسعة النطاق، التي كثيرًا ما أسفرت عن طرد المواطنين الأجانب.[87]

كما نجد أيضًا القيود المفروضة على حرية التحرك البشري داخل البلدان وكذلك عند الخروج منها. وأحد مصادر البيانات عن هذه القيود هي "منظمة فريدوم هاوس الأهلية"، التي جمعت المعلومات عن القيود الرسمية وغير الرسمية المفروضة على السفر الخارجي والداخلي باعتباره مكونًا من مكونات تقييم المنظمة حول حالة الحريات في العالم.[88] وكانت النتائج لافتة، ولا سيما بالنظر إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يضمن حق الفرد في التنقل بحرية داخل بلده والخروج منه والعودة إليه مرة أخرى؛ فنجد أكثر من ثلث البلدان في العالم تفرض قيودًا على هذه الحريات (الجدول2.3).

تُفرض القيود الرسمية على التحرك الداخلي في كثير من البلدان التي لديها إرث تاريخي للتخطيط المركزي، بما فيها روسيا البيضاء والصين ومنغوليا وروسيا وفيتنام.[89] وهذه القيود مُكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً ومن الصعب الإبقاء عليها، كما هو الحال مع الحواجز غير الرسمية، وإن كانت بدرجة أقل.

الجدول (2.3) يقيد ما يزيد على ثلث البلدان الحق في التحرك تقييدا هائلا
القيود الواقعة على التحرك الداخلي والهجرة النازحة حسب فئة دليل التنمية البشرية

فئات دليل التنمية البشرية	القيود على قابلية التحرك لعام 2008					
	الأعلى تقييدا	1	2	3	الأقل تقييدا	الإجمالي
دليل تنمية بشرية مرتفع جدا						
البلدان	0	3	1	3	31	38
النسبة المئوية (٪)	0	8	3	8	81	100
دليل تنمية بشرية مرتفع						
البلدان	2	4	4	10	27	47
النسبة المئوية (٪)	4	9	9	21	57	100
دليل تنمية بشرية متوسط						
البلدان	2	13	24	27	16	82
النسبة المئوية (٪)	2	16	29	33	20	100
دليل تنمية بشرية منخفض						
البلدان	2	5	13	5	0	25
النسبة المئوية (٪)	8	20	52	20	0	100
الإجمالي						
البلدان	6	25	42	45	74	192
النسبة المئوية (٪)	3	13	22	23	39	100

المصدر: فريدوم هاوس (Freedom House (2009

وعلى الرغم من أن العديد من الناس في هذه البلدان قادرون على السفر بلا وثائق صحيحة، فإنهم يكتشفون في وقت لاحق أنهم لا يستطيعون الحصول على الخدمات وفرص العمل بدونها. وفي عدة بلدان، يمثل الفساد عائقًا رئيسيًا للتحرك الداخلي. فنقاط التفتيش على الطرق المحلية، حيث تُفرض الرشاوى، أماكنها مألوفة ومعروفة في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فعلى سبيل المثال، في كوت ديفوار، الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الشمالية التي تسيطر عليها جماعات المتمردين يتعرضون على نحو تعاودي للمضايقات ويُجبرون على دفع 60-40 دولارًا أمريكيًا عند محاولة السفر إلى الجنوب حيث المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.[90] وأفادت التقارير أيضاً عدة أمثلة على الفساد من ميانمار، وروسيا، وفيتنام، حيث يُشترط دفع الرشاوى لإجراء تغييرات في مكان الإقامة. وفي عدة بلدان في جنوب آسيا، يواجه المهاجرون ساكنو البقع العشوائية في المناطق الحضرية تهديدات مستمرة بإنهاء التخليصات الورقية، والطرد ومطالبة المسؤولين الحكوميين لهم بدفع الإتاوات.[91] ومن العوائق التي تحول دون حرية التحرك الداخلي، الأنظمة والإجراءات الإدارية التي تستثني المهاجرين من الوصول إلى الخدمات العامة والحقوق القانونية التي تُمنح للسكان المحليين (الفصل الثالث).

ويُمكن للبلدان أن تحد من خروج المواطنين من أراضيها عن طريق وسائل عدة، بدءًا بالحظر الرسمي وانتهاءً للحواجز العملية عن طريق فرض الرسوم والشروط الإدارية. كما يُمكن لرسوم استخراج جواز السفر الباهظة أن تجعل مغادرة الشخص الفقير للبلاد من خلال القنوات العادية أمراً شبه مستحيل؛ فقد كشفت دراسة حديثة النقاب عن 14 بلدًا تفرض رسومًا لاستخراج جوازات السفر تتجاوز 10 في المائة من دخل الفرد السنوي.[92] وفي كثير من البلدان، يؤدى الفساد غالبًا إلى تفاقم مشكلة متاهة الإجراءات والنُظم، مما يتسبب فى التأخير المفرط ومضاعفة تكاليف مغادرة البلاد. على سبيل المثال، يتوجب على المهاجرين الإندونيسين النازحين زيارة العديد من المكاتب الحكومية من أجل الحصول على الأوراق اللازمة للرحيل. وليس من المستغرب أن هذه القيود المفروضة على الخروج ترتبط ارتباطًا سلبيًا بمعدلات الهجرة النازحة.[93]

ومن ناحية أخرى، يفرض عدد قليل جدًا من البلدان قيودًا رسمية على الخروج من أراضيها. وتُطبق هذه القيود بصرامة في كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهى مُطبَّقة أيضًا في الصين، وإريتريا، وميانمار، وأوكرانيا، وأوزبكستان.[94] فعلى سبيل المثال، تطلب إريتريا تأشيرات خروج للمواطنين والرعايا الأجانب، وحسبما ورد فى التقارير، رفضت منح تأشيرات خروج أبناء الذين (يعيشون فى الخارج) ولم يدفعوا 2 في المائة ضريبة على الدخل الأجنبي.[95] و يقيّد عشرون من البلدان خروج المرأة- ومنها ميانمار، والمملكة العربية السعودية وسوازيلند- في حين تفرض ثمانية بلدان أخرى قيودًا مُحددة للفئة العُمرية، ومرتبطة بسفر المواطنين في سن الخدمة العسكرية.[96]

2.4 التطلع إلى المستقبل : الأزمة وما وراءها

مستقبل الاقتصاد العالمي هو الشغل الشاغل لصانعي السياسات. ومثل أي شخص آخر، لا نملك قراءة الغيب، ولكننا نستطيع دراسة التأثيرات وتبعاتها على الأزمة الحالية أساسًا لتحديد الاتجاهات المحتملة للعقود القادمة. فمن المتوقع أن تستمر الاتجاهات الديموغرافية تحديدًا في المساهمة بدور مهم في تشكيل الضغوط التى تُمارس على التحرك بين المناطق، كما شهدنا على مدى نصف القرن الماضي. ولكن ظواهر جديدة مثل تغير المناخ، من المرجح أيضًا أن تحدث أثارًا أصعب بكثير من أن نتنبأ بها.

2.4.1 الأزمة الاقتصادية وتوقعات الانتعاش

يعانى الكثير من الناس حاليًا من آثار أسوأ حالة للكساد الاقتصادي شهدها تاريخ ما بعد الحرب. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في العالم بما يقرب من 1 في المائة في عام

2009 ، في أول انكماش للناتج العالمي في 60 عامًا. [97] إلا أن الانكماش الذى شهدته البلدان المتقدمة هذا العام هو أكبر من ذلك بكثير، إذ يقترب من 4 في المائة. ولكن التفاؤل المبدئي بأن الاقتصادات الناشئة قد تكون قادرة على ' الانفصال ' عن الأزمة المالية قد ضعُف بسبب الأدلة المتزايدة على أن تلك الاقتصادات هى أيضًا قد تضررت أو ستتضرر على نحو جسيم. وقد تعرضت البلدان الآسيوية إلى انهيار الطلب على الصادرات، بينما أثر الارتفاع فى تكلفة الائتمان الخارجي بالسلب على أوروبا الوسطى والشرقية. كما تصارع البلدان الأفريقية في مواجهة انهيار أسعار السلع الأساسية، ونضوب سيولة رأس المال، وانخفاض حاد في التحويلات المالية وعدم اليقين بشأن مستقبل تدفقات المعونة الإنمائية، مما يُسفر عن انغماس بعض أكبر الاقتصادات الناشئة، مثل البرازيل وروسيا، في تحرك النمو السلبي، في حين أن البعض الآخر، ولا سيما الصين والهند، ستشهد حالة من التباطؤ الشديد. [98]

حالات الركود الطبيعية ليس لها تأثيرٌ كبيرٌ على الاتجاهات الاقتصادية طويلة المدى. [99] ولكن، من الواضح الآن أن هذا بعيد كل البعد عن الركود العادي. وعلى هذا الأساس، من المحتمل أن تكون الآثار طويلة الأجل، وربما دائمة، على الدخل وفرص العمل، [100] والتي يرجح أن تواجهها البلدان الآخذة في النمو والمتقدمة بنسب متفاوتة. على سبيل المثال، حالة الركود التي فجرها الاحتياطي الاتحادي عندما رفع سعر الفائدة في عام 1980 استمرت لمدة 3 سنوات فقط في الولايات المتحدة، إلا أن أزمة الديون التي تلت ذلك، نتج عنها فترة من الركود أصبحت تُعرف باسم 'العقد الضائع' في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، إذ تدهورت معدلات التبادل التجاري للبلدان في هذه المناطق بما يقرب من 25 و 37 في المائة على التوالي. كما انخفضت أسعار السلع على نحو كبير من مستويات الذروة التي بلغتها في عام 2008، ومن المحتمل أن تتكرر نفس الحالة في هذه المرة.

وسرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة وظائف (الشكل 2.11)؛ فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليصل إلى 8.4 في المائة في عام 2009. [101] وقد تجاوزت الولايات المتحدة هذه النسبة بالفعل، والتى بحلول أيار/مايو 2009 فقدت ما يقرب من ستة ملايين وظيفة منذ كانون الأول/ديسمبر 2007 ، مع ارتفاع مجموع عدد العاطلين إلى 14.5 مليون عاطل. [102] وفي إسبانيا، قفز معدل البطالة ليصل إلى 15 في المائة بحلول نيسان/أبريل عام 2009 وتجاوزت 28 في المائة بين المهاجرين. [103]

أما الأماكن الأكثر تضرُرًا بالأزمة حتى الآن فهي تلك التي يعيش فيها معظم المهاجرين- الاقتصادات الأكثر تقدمًا. حيث يُشير الارتباط السلبي بين أعداد المهاجرين الوافدين والنمو الاقتصادي إلى أنه من المُرجح أن يتضرر المهاجرون تضررًا كبيرًا ليس فقط في بلدان منظمة التعاون والتنمية، ولكن أيضا في منطقة الخليج وشرق آسيا وجنوب أفريقيا (الشكل 2.12). [104]

تعد أزمة الوظائف بصفة عامة أخبارًا سيئة للمهاجرين. فكما تميل الاقتصادات إلى طلب الناس من الخارج عندما تواجه نقصًا في العمالة، فهى تنزع إلى الاستغناء عن المهاجرين أولاً خلال فترات الركود الاقتصادي. ويعود ذلك جزئيًا، إلى أن المهاجرين في المتوسط تصاحبهم تلك الصورة النمطية للعمال الذين هم الأكثر عُرضة للتضرر في حالات الركود- أي أنهم أصغر سنًا، ولديهم مستوى أقل من التعليم الرسمي والخبرة العملية، وكثيرًا ما يعملون بوصفهم عمالة مؤقتة ويتركزون في القطاعات الدورية. [105] وحتى بمراقبة التعليم والنوع الاجتماعي، يُشير تحليل القوة العاملة في ألمانيا والمملكة المتحدة إلى أن المهاجرين هم أكثر احتمالا لفقدان فرص العمل أثناء فترة الانكماش الاقتصادي مقارنةً بغير المهاجرين. [106] وباستخدام التقارير ربع السنوية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، والبيانات المعنية بمعدلات البطالة من 14 بلدًا أوروبيًا في الفترة بين عامي 1998 و 2008، وجدنا أنه في البلدان التى تعرضت لفترة ركود اقتصادي غالبًا ما ازدادت معدلات البطالة للمهاجرين أسرع عنها فى المجموعات الأخرى.

الشكل (2.11) البطالة في ازدياد في بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين

معدلات البطالة في مجموعة منتقاة من بلدان المقصد، 2007-2010

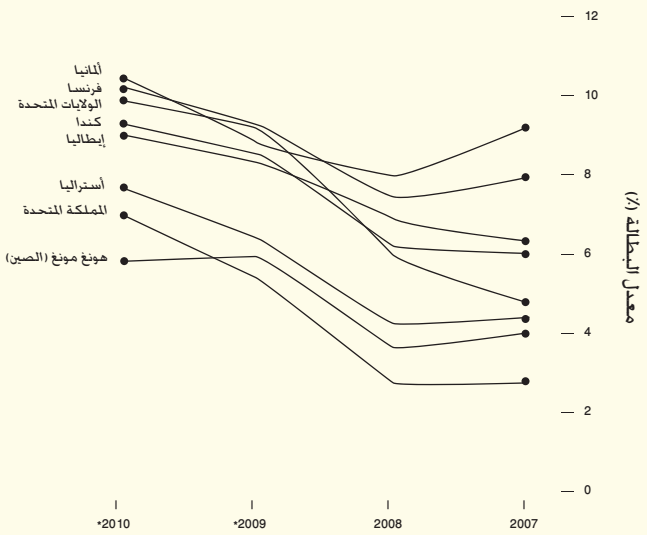

* التنبؤات

المصدر: كونسنسوس إيكونوميكس Consensus Economics (2009a,b)

الشكل (2.12) المهاجرون القائمون في الأماكن الأكثر تضررًا من الركود
أماكن المهاجرين ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة، 2009

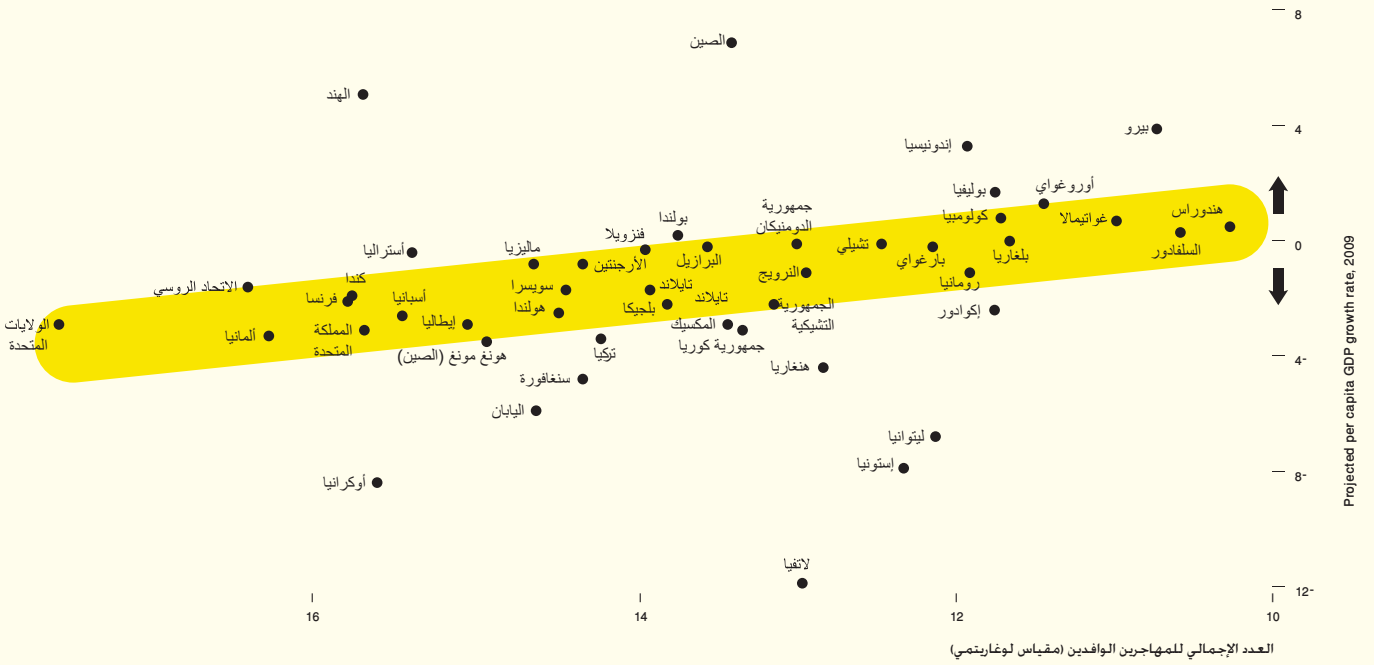

المصدر: تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية بناءً على البيانات الواردة عن كونسنسوس إيكونوميكس Consensus Economics (2009a,b,c,d)، والأمم المتحدة UN (2009d)

وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتركز المهاجرون في القطاعات التي تتسم بتردد عالٍ من الحركة الدائرية التي تعرضت لأكبر الخسائر في الوظائف - بما فيها قطاعات التصنيع والإنشاء والتمويل والعقارات والفنادق والمطاعم- وهي القطاعات التي توظف ما يزيد عن 40 ٪ من المهاجرين الوافدين في كل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع.[107] ومن الأرجح أن يكون لانخفاض التحويلات المالية من المهاجرين آثار سلبية على أفراد الأسرة في بلدان المنشأ، كما نطرحه بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع.

تتدخل عدة عوامل في تحديد الكيفية التي تؤثر بها- وستؤثر بها- الأزمة على حَرَك الأشخاص. وتشمل هذه العوامل التوقعات المباشرة في الداخل والخارج، والمخاطر المحتملة للهجرة، والبقاء أو العودة، وزيادة العوائق التي من المحتمل أن تنشأ. فقد أدخلت عدة بلدان مقصد كبرى نظام الحوافز للحث على العودة (مكافآت، وتذاكر سفر، والمبلغ الإجمالي لاستحقاقات التأمين الاجتماعي)، كما عملت على زيادة القيود المفروضة على الدخول والإقامة. ولا تشجع بعض الحكومات التوظيف الخارجي وتُحد من عدد مكاتب استخراج التأشيرات، وخاصة بالنسبة للعمال ذوي المهارات المتدنية، بل أيضًا بالنسبة للعمال ذوى المهارات العالية. وتُعتبر هذه التدابير في بعض الحالات استجابة قصيرة الأجل للظروف، وقد اشتملت على تعديلات هامشية بدلاً من الحظر الفوري (مثل خطط أستراليا لخفض النسبة السنوية المُتحصلة من المهاجرين ذوى المهارة بنسبة 14 في المائة).[108] ولكن هناك لهجة شعبية مستخدمة في العديد من الإعلانات والأحكام؛ فعلى سبيل المثال، فإن الحزمة الاقتصادية التنشيطية للولايات المتحدة تحَصُر استخدام العمالة الحاصلة على تأشيرة H1B بين الشركات التي تتلقى أموالاً من برنامج غوث الأصول المتعثرة،[109] وجمهورية كوريا توقفت عن إصدار تأشيرات دخول جديدة من خلال نظام تصاريح العمل، كما ألغت ماليزيا ما يزيد على 55,000 تأشيرة دخول لبنغلاديش من أجل زيادة فرص العمل للسكان المحليين.[110]

وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى انخفاض التدفقات إلى البلدان المتقدمة خلال عام 2008، في فترة تعاظُم الأزمة. ففي المملكة المتحدة، انخفضت نسبة طلبات الأشخاص المولودين في بلد أجنبي للحصول على بطاقات التأمين الوطنية بنسبة 25 في المائة.[111]

كما تُظهر البيانات المستمدة من العمليات الاستقصائية لمكتب الإحصاء السكاني الأمريكي انخفاضًا بنسبة 25 بالمائة في تدفق المهاجرين المكسيكيين إلى الولايات المتحدة في السنة المنتهية في آب/أغسطس 2008. [112] ومن الممكن توقع استمرار هذه الاتجاهات في عامي 2009 و 2010، إذ إن الأثر الكامل للأزمة يؤثر في ارتفاع نسبة البطالة المحلية. وهناك من الأسباب ما يدعو للشك، ومع ذلك، ستظهر تلك التدفقات الكبيرة العائدة. وكما تبين من التجربة الأوروبية لبرامج العاملين الزائرين في السبعينيات، فإن حجم التدفقات العائدة تتأثر بتوقعات إعادة الدخول إلى البلد المضيف، وسخاء نظام الرعاية فيه، واحتياجات أفراد الأسرة وشروط العودة إلى الوطن - وكلها أمور غالبًا ما تشجع المهاجرين على البقاء، والخروج سالمين من هذا الركود.

لم يتضح بعد إن كان لهذه الازمة تأثيرات هيكلية كبيرة على أنماط الهجرة أم لا؟ وتُشير الأدلة المستمدة من فترات الركود السابقة إلى أن النتائج قد تفاوتت. وقد أوضح الاستعراض التاريخي للعديد من البلدان- الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة- أن في الفترة ما بين عامي 1850 و 1920، أدى الانخفاض في الأجور المحلية إلى تشديد القيود على الهجرة الوافدة. [113] ويقول عدة علماء أن أزمة النفط عام 1973 ، التي كانت نذيرًا لفترة طويلة من الركود الاقتصادي، والبطالة الهيكلية، كان لها تأثيرٌ على نماذج الهجرة، وانخفاض الطلب على العمال غير المهرة في أوروبا، في الوقت الذي برز فيه الشرق الأوسط الأكثر ثراءً باعتباره مركزًا جديدًا يقصده المهاجرون. [114] وخلال فترة الثمانينيات، أدى انهيار نظام إحلال الواردات المكسيكية إلى بداية عصر الهجرة الجماعية الى الولايات المتحدة، التى عمل على تعجيلها دون قصد إصلاح نظام الهجرة الوافدة فى الولايات المتحدة فى عام 1986. [115] وفي المقابل، لا تتوفر الكثير من الأدلة على أن الأزمة المالية في شرق آسيا في أواخر فترة التسعينيات كان لها تأثير دائم على تدفقات الهجرة الدولية. [116]

في هذه المرحلة، من المستحيل التنبؤ بنوع التغيرات الهيكلية التي ستنشأ نتيجة الأزمة الحالية، وبحجمها. ويؤكد بعض المعلقين أن أصل الأزمة وتركّزها الشديد في بعض القطاعات في البلدان المتقدمة قد يعزز موقف البلدان الآخذة في النمو، لا سيما في آسيا، بل قد تؤدي إلى تكوين مختلف جذريًا للاقتصاد العالمي. [117] ومع ذلك، هناك أيضًا أسباب لتوقع انتعاش الاتجاهات الاقتصادية والهيكلية التى سادت فيما قبل بمجرد استئناف تحرك النمو الاقتصادي. ومن المؤكد أن العمليات الأعمق وطويلة الأمد، مثل الاتجاهات الديموغرافية، ستستمر بغض النظر عن الاتجاه الذي يتخذه الركود.

2.4.2 الاتجاهات الديمغرافية

تُشير التنبؤات الحالية إلى أن عدد سكان العالم سيرتفع بمقدار الثلث على مدى العقود الأربعة المقبلة. وسيكون أغلب هذا النمو فى البلدان الآخذة في النمو. ومن المتوقع أن يتقلص عدد السكان في بلد من كل خمسة بلدان- بما فيها ألمانيا واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي- فيما سيتجاوز ضعفي عدد السكان بلد من كل ستة بلدان- جميعها من البلدان الآخذة في النمو وجميعها، ماعدا ثلاثة منها، في أفريقيا- في غضون السنوات الأربعين القادمة. ولولا الهجرة، لارتفع عدد سكان البلدان المتقدمة إلى الذروة في عام 2020 وانخفض بنسبة 7 في المائة في العقود الثلاثة التالية. ومن المُرجح أن يستمر الاتجاه السائد على مدى نصف القرن الماضي- وهو الانخفاض في حصة السكان الذين يعيشون في أوروبا وزيادتها في أفريقيا. [118]

يمثل التقدم فى سن السكان ظاهرة واسعة الانتشار. وبحلول عام 2050 من المتوقع أن يكون فى العالم كله، وفي كل قارة، باستثناء أفريقيا، عددٌ أكبر من كبار السن (لا يقل عن 60 سنة من العمر) مقارنةً بالأطفال (دون 15 سنة). وهذه نتيجة طبيعية للانخفاض في معدلات الوفيات، وإلى حد ما الانخفاض الأبطأ في معدل المواليد في معظم البلدان الآخذة في النمو، وهى ظاهرة معروفة باسم 'التحول الديمغرافي'. وبحلول عام 2050، سيكون متوسط العمر في البلدان الآخذة في النمو 38 عامًا، مقابل 45 سنة في البلدان المتقدمة. وحتى فارق السبع سنوات هذا سيكون له تأثيرٌ ملحوظٌ. ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان من الفئة العمرية العاملة إلى 1.1 مليار بحلول عام 2050، في حين سينخفض عدد السكان من الفئة العمرية العاملة في البلدان المتقدمة انخفاضًا طفيفاً حتى مع افتراض استمرار تدفقات الهجرة الحالية. وعلى مدار السنوات الخمس عشرة المقبلة، ستزداد أعداد المشاركين الجدد فى القوة العاملة في البلدان الآخذة في النمو لتتجاوز العدد الإجمالي للسكان من الفئة العمرية العاملة الذين يعيشون حاليًا في البلدان المتقدمة (الشكل 2.13). وكما كان الحال في الماضي، ستفرض هذه الاتجاهات الضغوط على الأجور وترفع الحوافز للتحرك بين الموظفين المحتمل استخدامهم في البلدان الفقيرة- وللبحث عن عمال من الخارج بين أصحاب العمل في البلدان الغنية.

تؤثر هذه العملية على نسبة الإعالة- أي نسبة كبار السن والشباب إلى نسبتها للسكان من الفئة العمرية العاملة (الجدول 2.4). فمقابل كل 100 شخص من الفئة العمرية العاملة في البلدان المتقدمة، هناك حاليًا 49 من الذين ليسوا فى سن العمل، وما يقرب من نصفهم من الأطفال أو المسنين.

تُشير التنبؤات الحالية إلى أن عدد سكان العالم سيرتفع بمقدار الثلث على مدى العقود الأربعة المقبلة

وفي المقابل، نجد هذه النسبة في البلدان الآخذة في النمو أعلى من ذلك، فبلغت 53 من كل 100، ولكن ثلاثة أرباع هذه النسبة من الأطفال. وخلال السنوات الأربعين القادمة، وعند إدراك تأثير انخفاض معدلات المواليد ونسبة الأطفال عند بلوغهم سن العمل، ستظل نسبة الإعالة ثابتة تقريبًا في البلدان الآخذة في النمو، حيث ستصل إلى 55 فقط بحلول عام 2050. ومع ذلك، فإن نسبة المسنين سترتفع ارتفاعا ملحوظًا في البلدان المتقدمة، بحيث يكون عندئذ 71 من غير الفئة العمرية العاملة مقابل كل 100 شخص فى سن العمل، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة اليوم. وستزداد نسب الإعالة بسرعة أكبر حتى دون إدراج مستويات الهجرة الوافدة المعتدلة في هذه الحالات؛ فإذا أصبحت البلدان المتقدمة مغلقة تمامًا أمام الهجرة الوافدة الجديدة، سترتفع النسبة إلى 78 بحلول عام 2050.

وكما هو معروف جيدًا، تزيد هذه الحالة من صعوبة التزام البلدان المتقدمة بدفع تكاليف رعاية الأطفال والمسنين. فالتعليم ونُظم الرعاية الصحية المُمَولة من القطاع العام تُسدد تكاليفها من الضرائب المفروضة على السكان العاملين، بحيث إنه كلما تقلص نصيب مولي الضرائب المحتملين، زادت صعوبة الحفاظ على مستويات الإنفاق.

وتعمل هذه الاتجاهات الديمغرافية من أجل تخفيف العوائق التي تحول دون دخول المهاجرين. ومع ذلك، فإننا لا نعني بأن الهجرة هي الحل الوحيد الممكن لمواجهة تلك التحديات. فزيادة ندرة اليد العاملة قد تؤدي إلى تحول نحو التخصص في مجال الصناعات القائمة على التقنية المتقدمة ورأس المال المكثف، كما يُمكن الاستعانة بالابتكارات التقنية في الخدمات التي اعتمدت عادةً على كثافة اليد العاملة، مثل رعاية المسنين. كما يُمكن معالجة مسألة استدامة نُظم المعاشات والرعاية، على الأقل جزئيًا، من خلال رفع سن التقاعد واشتراكات التأمين الاجتماعي.[119] وستزداد نسب الإعالة عاجلاً أو آجلاً في جميع البلدان التي تشهد عمليات التحول الديمغرافي- بل سيتقدم المهاجرون أنفسهم في السن. ومع ذلك ، فإن وفرة العمالة المتزايدة من البلدان الآخذة في النمو تُشير إلى أننا بصدد الدخول فى المرحلة التي تتميز بأن الهجرة المتزايدة إلى البلدان المتقدمة لن تقتصر فائدتها على المهاجرين وعائلاتهم فحسب، بل ستتعاظم فوائدها بالنسبة لسكان بلدان المقصد.

الشكل (2.13) سوف تزداد أعداد السكان من الفئة العاملة في الأقاليم الآخذة في النمو
توقعات أعداد السكان من الفئة العاملة حسب كل إقليم، 2050-2010

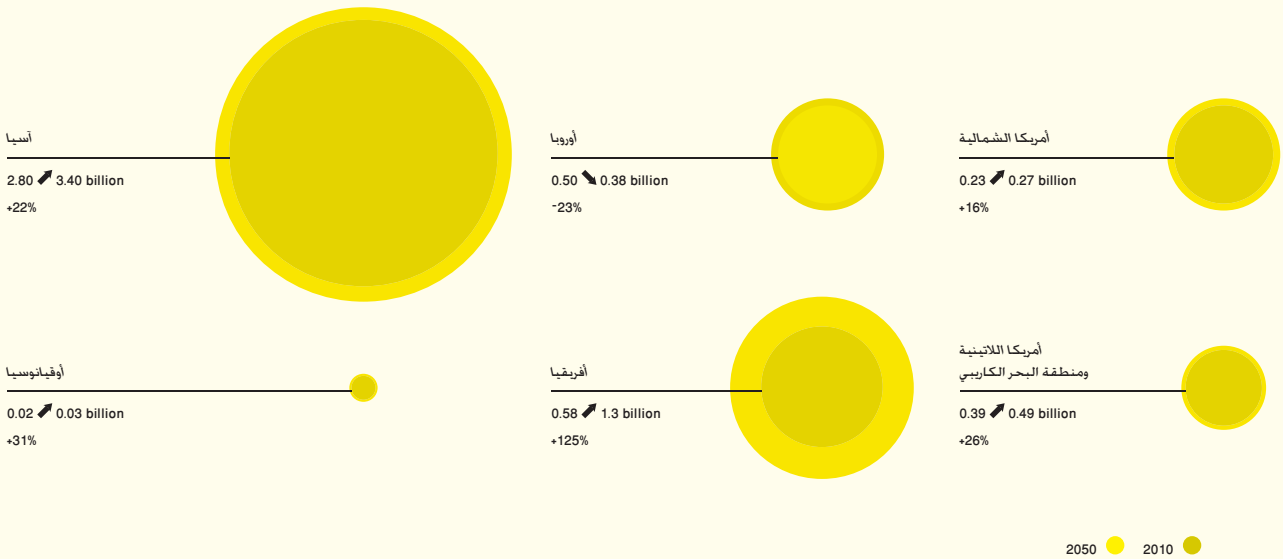

المصدر: حسابات فريق تقرير التنمية البشرية بناءً على بيانات الأمم المتحدة UN (2009e)

2.4.3 العوامل البيئية

قد تكون البيئة محركًا رئيسيًا للتحرك البشري، فلطالما ارتبطت الظروف البيئية ارتباطًا وثيقًا بتحركات الناس والمجتمعات على مر التاريخ الإنساني، بدايةً من الرعاة الرُحل، الذين يتابعون ظروف الرعي المواتية التي تنشأ بعد هطول الأمطار، إلى النازحين بسبب الكوارث الطبيعية، مثل: كارثة تسونامي في المحيط الهندي وإعصار كاترينا. ويتوقع البعض الآن أن استمرار ارتفاع درجة حرارة الأرض سوف ينتج عنه تغيرات سكانية واسعة النطاق.

ومن المُتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الضغوط البيئية القائمة بالفعل في الأراضي الهامشية، وازدياد تكرر المخاطر الطبيعية. ومن المُرجح أن ترتبط انبعاثات غازات الدفيئة المستمرة بالتغيرات في أنماط سقوط الأمطار، والتصحر، وزيادة العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر، وهي الظواهر التي لها تبعات على التحرك البشري.[120] فتغير أنماط سقوط الأمطار، على سبيل المثال، سوف يؤثر على توافر المياه، وبالتالي على إنتاج الأغذية؛ مما قد يرفع من أسعار المواد الغذائية ومخاطر المجاعة.

وتُشير التقديرات الحالية إلى أن العديد من المناطق الآخذة في النمو سوف تتأثر تأثرًا شديدًا من جراء تغير المناخ، على الرغم من أن مجال هذه التقديرات لا يزال واسعًا جدًا، والتنبؤات تخضع لقدر كبير من عدم اليقين. فعلى أحد النقيضين، بحلول عام 2020، من المتوقع أن ينخفض المحصول من الزراعة المطرية في جنوب أفريقيا إلى النصف بسبب الجفاف.[121] وعلى المدى المتوسط، بينما تنهار ضفتا المياه الجليدية، من المُتوقع أن تتضاءل تدفقات الأنهار مما يؤثر بشدة في الزراعة القائمة على الري، وخاصة حول الكتل الصخرية الكبيرة، مثل جبال الهيمالايا.

ويؤثر الارتفاع في مستوى سطح البحر تأثيراً أكثر مباشرة على الناس في المناطق الساحلية. وتشير إحدى الحالات إلى أن 145 مليون شخص مُعرضون للخطر في الوقت الحالي بسبب متر واحد، وثلاثة أرباع هؤلاء يعيشون في شرق وجنوب آسيا.[122] وفي بعض الحالات، سيترتب على ارتفاع مستوى سطح البحر نقل مجتمعات بأسرها. فحكومة جزر المالديف، على سبيل المثال، تبحث اقتراح شراء أراضٍ في بلدان أخرى باعتبارها ملاذًا آمنًا، نظرًا لاحتمال غرق مجموعة الجزيرات.[123]

كما عُرضت بعض التقديرات لأعداد الناس الذين سيجبرون على التحرك نتيجة لتغير المناخ، وتتراوح هذه الأعداد بين 200 مليون ومليار شخص.[124] وللأسف، هذه الأرقام يدعمها نسبة ضئيلة من العلم البحت. أما الجزء الأكبر منها، فيُمثل عدد الأشخاص المُعرضين لخطر الظواهر المناخية الكبرى، ولا تأخذ في الاعتبار تدابير التكيف التي قد يضطلع بها الأفراد والمجتمعات والحكومات.[125] وهكذا من الصعب معرفة ما إذا كانت هذه التقديرات التقريبية تُيسر المناقشات العامة المُسببة أم تُعرقلها.

وبعتمد جزئيًا تأثير تغير المناخ على التجمعات البشرية على كيفية حدوث التغيير- سواء كان في شكل أحداث مُنفصلة أو عملية متواصلة. وكثيرا ما تأتي الأحداث المنفصلة مباغتة وضخمة، مما يُجبر الناس على التحرك بسرعة لأماكن أكثر أمنًا. ومن جهة أخرى، ترتبط العمليات المتواصلة بالتغيرات بطيئة الظهور مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، أو تملح الأراضي الزراعية أو تآكُلها وتفاقم ندرة المياه. وفي كثير من الحالات، يدفع التغير المتواصل المجتمعات إلى وضع إستراتيجيات مواءمة، ومنها الهجرة- سواء كانت دائمة أو موسمية- التي تُعتبر مكونًا واحدًا فقط. وفي ظل هذه الظروف، يأخذ التحرك عادةً شكل التنوع في دخل الأسرة المعيشية، مع رحيل بعض أفراد الأسرة وبقاء البعض الآخر.[126] وقد لوحظ هذا النموذج، على سبيل المثال، بين الأُسر المعيشية الإثيوبية التي تعرضت لنوبات جفاف شديدة ومتكررة.[127]

ونظرًا لعدم اليقين بشأن ما إذا كان تغير المناخ يحدث من خلال عملية متواصلة أو أحداث منفصلة، فإنه من الصعب التنبؤ بمدى ونوع المواءمة والتحرك الناجَين عن التغيُر. وعلاوة على ذلك، فإن العوامل البيئية ليست هي الوحيدة الذي تُحدد التحرك ولكنها تتفاعل مع فرص سُبل العيش واستجابات السياسات العامة. وفي كثير من الأحيان لا تؤدي الكوارث الطبيعية إلى هجرة الفئات الأضعف إلى الخارج؛ لأن الفئة الأفقر عادة ما تفتقر إلى وسائل للتحرك، كما تُزيد الكوارث الطبيعية من ضعف قدرتهم على القيام بذلك.

وقد أظهرت دراسات تجريبية في المكسيك، أن آثار التغيرات في سقوط الأمطار على أنماط الهجرة تُحددها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقدرة على تمويل

الجدول (2.4) ارتفاع معدلات الإعالة في البلدان المتقدمة وثباتها في البلدان الآخذة في النمو
تنبؤات نسب الإعالة في البلدان المتقدمة في مقابل نسبتها في البلدان الآخذة في النمو، 2010-2050

السنوات	البلدان المتقدمة		البلدان الآخذة في النمو	
	الحالة الافتراضية الأساسية	حالة انعدام الهجرة	الحالة الافتراضية الأساسية	حالة انعدام الهجرة
2010	49	50	53	53
2020	55	56	52	52
2030	62	65	52	52
2040	68	74	53	53
2050	71	78	55	54

المصدر: الأمم المتحدة UN (2009e)

يعكس التحرك، إلى حد كبير، حاجة الناس إلى تحسين سبل عيشهم، هذا التحرك مُقيّد بسبب العوائق السياسية والاقتصادية

تكاليف التحرك.[128] واكتشفت الأبحاث الداعمة لهذا التقرير التي أُجريت حول أنماط الهجرة في نيكاراغوا خلال إعصار ميتش، أنه في الأسر الريفية في الخُمسين السفليين من شريحة الثروة، كان احتمال الهجرة أقل من الأسر الأخرى في أعقاب إعصار ميتش.[129]

والأهم من ذلك، أن ما سيحدث في المستقبل يتأثر بالأسلوب الذي نتبعه في استهلاك مواردنا الطبيعية اليوم واستخدامها. هذه هي الرسالة الرئيسية لتقرير التنمية البشرية لعام 2007/2008 محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم : لا يُمكن تجنب المخاطر الكارثية للأجيال المقبلة ما لم يبدأ المجتمع الدولي في العمل الآن. فارتفاع الطلب على زيادة الطاقة في البلدان الآخذة في النمو، حيث لا يزال كثير من الناس لا يحصلون على الكهرباء، يمكن مواجهته بينما نعمل على خفض إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما أن الاستعانة بالتقنية الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة والقائمة بالفعل في البلدان المتقدمة بحاجة إلى أن تتوسع في البلدان الآخذة في النمو، في الوقت الذي نبتكر فيه الجيل المقبل من التقنية الأكثر كفاءة. ونمكّن البلدان الآخذة في النمو من التقدم بخطوات واسعة نحو هذه الحلول الأفضل. وفي الوقت ذاته، فإن استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة بحاجة إلى الترشيد. وتشتمل خيارات السياسات التي تهدف إلى تشجيع التحول إلى مزيج من الطاقة ذات معدلات ثاني أكسيد الكربون المنخفضة، على حوافز قائمة على أساس السوق، ومعايير جديدة للانبعاثات، والبحث لاستحداث التقنية جديدة وتعاون دولي أفضل.[130]

2.5 النتائج

انبثقت ثلاث نتائج رئيسية من تحليل هذا الفصل للاتجاهات العالمية للتحرك البشري. أولاً، يعكس التحرك، إلى حد كبير، حاجة الناس إلى تحسين سبل عيشهم. ثانيًا، هذا التحرك مُقيّد بسبب العوائق السياسية والاقتصادية، التي هي أكثر صعوبة في التغلب عليها في حالة الفقراء، بمقارنتها النسبية مع الأثرياء. وثالثًا، سيتعاظم الضغط من أجل زيادة التدفقات في العقود المقبلة في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية والديمغرافية المتباينة.

وفي النهاية، تعتمد كيفية تأثير هذه العوامل الهيكلية على تدفق الناس في المستقبل، إلى حد بعيد، على الموقف الذي يتخذه صانعو السياسات، ولا سيما في البلدان المضيفة. وفي الوقت الحاضر، يواجه صانعو السياسات في البلدان التي لديها أعدادٌ كبيرة من المهاجرين ضغوطًا متضاربة: مستويات كبيرة من المقاومة ضد زيادة الهجرة الوافدة في أوساط الرأي العام من ناحية، والأسباب الاقتصادية والاجتماعية السليمة لتخفيف العوائق التي تحول دون الدخول من ناحية أخرى.

كيف لنا أن نتوقع أن تتطور السياسات في العقود القليلة القادمة؟ هل ستتطور على نحو يُمكننا من خلاله تحقيق المكاسب المحتملة من الانتقال، أم سيكون للضغوط الشعبية اليد العُليا؟ هل سترفع الأزمة الاقتصادية الحواجز الحمائية أمام الهجرة الوافدة، أم أنها بمثابة فرصة لإعادة التفكير في دور التحرك في تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي؟ يُقدم التاريخ والتجارب المعاصرة أمثلة مُتضاربة على ذلك. فالندرة الشديدة في اليد العاملة جعلت الأمريكتين مفتوحتين تمامًا أمام الهجرة خلال القرن التاسع عشر، وسمحت بتحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة على الرغم من انتشار ظواهر، مثل التعصب وكراهية الأجانب. وهذا يماثل في بعض النواحي الوضع في دول مجلس التعاون الخليجي اليوم. ومع ذلك ، يزداد النزوع إلى إلقاء اللوم على الغرباء بسبب عِلل المجتمع خلال فترات الركود الاقتصادي. وقد تتنبأ الحوادث التي وقعت مؤخرًا في مجموعة من البلدان- من روسيا إلى جنوب أفريقيا إلى المملكة المتحدة- بتزايُد التطرف وإغلاق الطرق أمام الناس القادمين من الخارج.[131]

غير أن أيًا من هذه النتائج لا يمكن تحديدها سلفًا. فقد حُدث القيادة والعمل على تغيير طبيعة النقاش العام فرقًا حاسمًا. فتغير المواقف تجاه المهاجرين الداخليين في الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير يقدم لنا مثالاً مُقنعًا. كما أن نتيجة لنوبة جفاف شديد تعرضت لها منطقة الغرب الأوسط في جنوبي البلاد، هاجر ما يقدر بنحو 2.5 مليون شخص إلى مناطق زراعية جديدة خلال فترة الثلاثينيات، وهناك واجهوا مقاومة شرسة من بعض السكان الذين رأوا في هؤلاء المهاجرين تهديدًا لوظائفهم وسُبل عيشهم. وقد كان في هذا السياق، حيث كتب جون شتاينبيك رواية عناقيد الغضب، وهي واحدة من أقوى لوائح الاتهام بسوء معاملة المهاجرين الداخليين والتعصُب التي طُرحت على الإطلاق. وقد أثارت رواية شتاينبيك نقاشًا وطنيًا، مما دفع الكونجرس إلى إجراء تحقيق حول محنة العمال المهاجرين، وأدى هذا النقاش في نهاية الأمر إلى صدور القرار التاريخي للمحكمة العُليا في عام 1941 والذي ينُص على أن الولايات لا يحق لها التدخل في حرية تحرك الأشخاص داخل الولايات المتحدة.[132]

التغير الذي يطرأ على حال المتحركين

3

يمكن للمتحركين حصد مكاسب هائلة من وراء استغلال الفرص المتاحة في الأماكن الأفضل حالا؛ تلك الفرص التي تتحدد حسب الموارد الأساسية للمتحركين، وهي: المهارات، والأموال، وشبكة العلاقات، والتي في الوقت ذاته تتقيد بالحواجز. وتعد السياسات والقوانين المؤثرة في قرارات التحرك من الأمور ذات الصلة الوثيقة بعملية التحرك وبنتائجه. وبصفة عامة، تقيد الحواجز اختيارات الأشخاص وتقلل من مكاسب التحرك، خاصة فيما يتعلق بذوي المهارات المتدنية.

التغير الذي يطرأ على حال المتحركين

إن التوقعات بالنجاح في الحصول على مستوى أفضل من فرص العمل، والتعليم والحقوق المدنية والسياسية، والأمن، والرعاية الصحية هي ما يدفع الناس إلى التحرك. والحقيقة أن غالبية المتحركين ينتهي بهم الأمر إلى حال أفضل، وربما أفضل بكثير مما كانوا عليه قبل تحركهم. وأكبر المكاسب تتحقق، عادة للأشخاص المتحركين من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، غير أن هذا النوع من التحرك لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي تدفقات الهجرة، وهناك من الأدلة بأن تحرك الأشخاص إلى البلدان الآخذة في النمو أو الناشئة، فضلا عن التحرك داخل البلد الواحد، يحقق أيضا مكاسب لهؤلاء المتحركين.

ومع ذلك، لا يحقق التحرك، بالضرورة، آثارا إيجابية مباشرة على خير الجميع. فالتحرك تحفه المخاطر؛ نظرا للنتائج غير المؤكدة والآثار التي تحددها عدة عوامل مرتبطة بسياق كل حالة. وتؤثر كذلك الجوانب المختلفة لعملية الانتقال داخليا وخارجيا - ومن بينها الأسباب المباشرة للتحرك، وموارد وقدرات الأشخاص اللازمة في بداية التحرك - تأثيرا بالغا في نتائجه. فالأشخاص الذين أجبرتهم الظروف على الفرار وترك ديارهم وممتلكاتهم غالبا ما يبدءون هذه العملية بموارد شحيحة وحريات مقيدة. وبالمثل، قد لا يدرك الأشخاص، الذين يتحركون بسبب مرور بلادهم بأزمة اقتصادية، أو جفاف، أو غيرها من أسباب الوقوع في دائرة الفقر المدقع، نوع القدرات التي سيكتسبونها؛ فهم لا يرون سبيلا أمامهم سوى الرحيل. حتى المهاجرين الذين ينتهي بهم المطاف إلى حال أفضل بعد التحرك، يكتنف بداية رحلتهم -في العادة- الكثير من الغموض والقدرات المحدودة للغاية.

لذلك؛ نجد أن نتائج التحرك على التنمية البشرية تتأثر تأثرا عميقا بالأوضاع التي يتحرك في ظلها الناس؛ فهذه الأوضاع هي التي تحدد نوعية الموارد والقدرات اللازمة لإنجاح التحرك. فمن يتوجه إلى السفارة للحصول على تأشيرة دراسة في بلد كالمملكة المتحدة، على سبيل المثال، ويبتاع تذكرة طيران، يصل إلى بلد المقصد في حال أفضل كثيرا ممن سافر عن طريق الاتجار في البشر -حيث يصل بلا أوراق أو أموال، مكبلا بقيود السخرة. وتعد المسافة المقطوعة (الجغرافية والثقافية والاجتماعية) من العوامل المهمة كذلك؛ فعدم القدرة على التحدث بلغة البلد الذي يقصده المتحرك له أثر مباشر في الحد من مستوى معرفته ومهاراته.

ويبحث هذا الفصل في آثار التحرك على من يرحل، وسبب تباين توزيع المكاسب، وبفوز البعض وخسارة البعض الآخر، وربما تحدث بعض المقايضات، مثل فقدان بعض الحقوق المدنية، حتى وإن كانت الدخول أعلى. كما يجب وضع تكاليف التحرك في الحسبان. ومن ثم، نستعرض الدلائل على هذه الآثار بدورها، بغية تسليط الضوء على النتائج الأساسية لمجموعة كبيرة من المؤلفات والتجارب.

ويتناول الفصل الرابع كيفية تأثير التحرك على الأشخاص المستقرين في أماكن المنشأ والمقصد. فمما لا شك فيه أن مجالات التركيز الواضحة ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا - فعلى سبيل المثال، يشرك - غالبا - المهاجرون الناجحون أبناء وطنهم، الذين لم يرحلوا عنه، في نجاحاتهم، في الوقت نفسه، تؤثر ردود أفعال السياسات في أماكن المقصد فيما يؤول إليه حال المقيمين والمتحركين على حد سواء. كما تتداخل الآثار القائمة في بلد المنشأ والبلد المضيف، وعادة ما يكون الانتقال الاجتماعي الاقتصادي في البلد المضيف والقدرة على الارتقاء على أرض الوطن وجهين لعملة واحدة.

3.1 الدخول وسبل العيش

من الأهمية بمكان أن نذكر من البداية أن تقدير حجم آثار الهجرة محفوف بالصعوبات، كما رأينا في المربع 1.1، والمشكلة الأساسية في ذلك تكمن في اختلاف المتحركين عن غير المتحركين في خصائصهم الأساسية. لذلك؛ تأتي المقارنات المباشرة مضللة، كما يمثل تحديد العلاقات غير السببية إشكالية.

ومع ذلك، نعتمد على أثرى الدخل والاستهلاك - لأن قياس حجمها هو الأكثر يسرا. لذلك سنبدأ بهذين البعدين، ثم نعود لاستعراض تكاليف التحرك، والتي يتعين طرحها من الفوائد الإجمالية.

الشكل (3.1) يحقق المتحركون مستويات دخل أعلى مما يحققه الباقون

الدخل السنوي للمهاجرين في بلدان المقصد التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في بلدان المنشأ، حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المنشأ

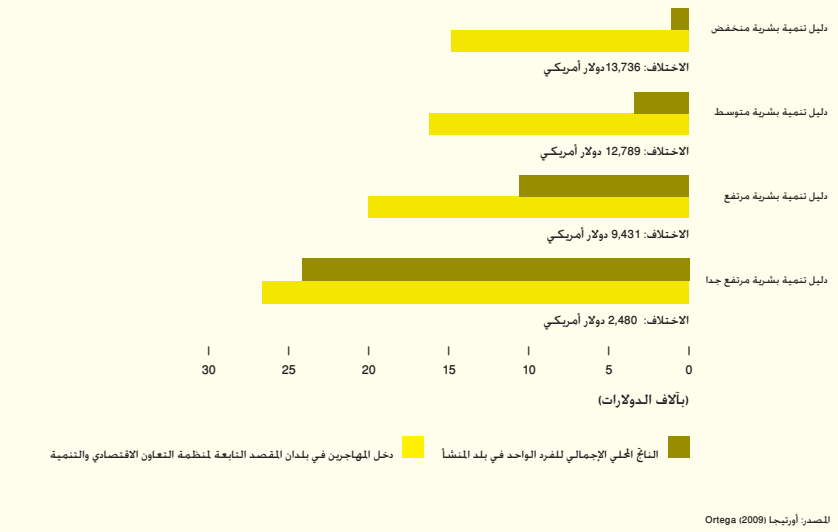

المصدر: أورتيجا Ortega (2009)

الشكل (3.2) مكاسب ضخمة في الرواتب للمهاجرين ذوي المهارات العالية

أحجام التفاوت في متوسط الدخول للمهنيين في مجموعة منتقاة من البلدان الثنائية للمقارنة، 2002-2006

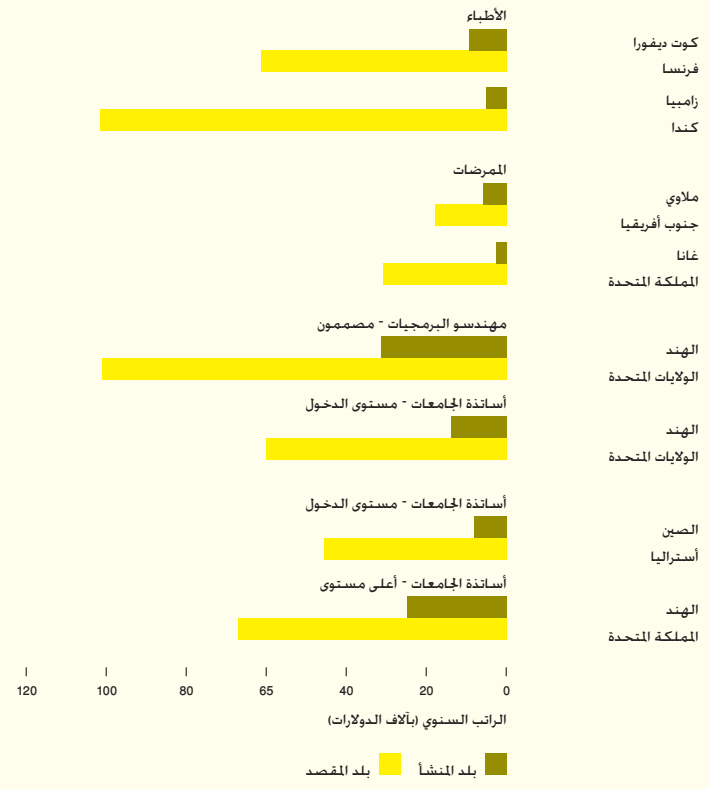

المصدر: كليمنس Clemens (2009b)

3.1.1 آثار التحرك على إجمالي الدخل

دائما ما تشير الدلائل إشارة منتظمة إلى مكاسب هائلة للغاية في متوسط الدخول التي يحققها المتحركون. فقد كشف البحث الذي أجري بتفويض، عن وجود اختلافات كبيرة في الدخول بين المتحركين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبين المقيمين فيها، وجاء التباين الأكبر وسط المتحركين من البلدان التي يسجل دليل تنميتها البشرية رقما متدنيا (انظر الشكل 3.1). فالعمال المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية يتقاضون أربعة أضعاف ما كانوا سيتقاضونه في بلدان منشئهم الآخذة في النمو[1]، بينما زاد صافي الأجر الحقيقي لسكان جزر المحيط الهادئ بنيوزيلندا ثلاثة أضعاف[2]. وتشير الدلائل في مجموعة من البلدان إلى ارتفاع معدلات الدخول، مع الوقت، باكتساب المهارات اللغوية التي تؤدي إلى اندماج أفضل في سوق العمل[3].

ولا تقتصر المكاسب على الأشخاص المتحركين إلى بلدان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فحسب. فالمهاجرون التايلنديون في هونغ كونغ (الصين) وإقليم تايوان (التابع للإدارة الصينية)، على سبيل المثال - يتقاضون أربعة أضعاف ما كانوا سيتقاضونه باعتبارهم عمالة متدنية المهارة في بلادهم[4]. وفي طاجيكستان، عندما كان متوسط الدخل الشهري 9 دولارات فقط، كانت الدخول الموسمية في روسيا وقدرها 500-700 دولار، تكفي لتغطية النفقات السنوية لأسرة معيشية كاملة في العاصمة دوشانبي[5]. ومع ذلك، لا نجد أن متوسط هذه المكاسب موزعا توزيعا متكافئا، علما بأنه لم تخصم تكاليف التحرك من القيمة الإجمالية لها.

قد تكون المكاسب كبيرة للعمالة ذات المهارة العالية والمتدنية على حد سواء. ففي أواخر التسعينيات، كانت أجور مهندسي الحاسوب في الهند أقل من نظرائهم في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 30%. ومن ثم، حصد هؤلاء المهندسون مكاسب هائلة بالانتقال إلى هذه الدولة[6]. ويبين الشكل 3.2 الفجوة في الأجور - والتي تم تعديلها بمقاوم القوة الشرائية - بين المهنيين ذوي المهارات العالية في بلدان مختارة من بين بلدان المنشأ والمقصد. فالطبيبات اللاتي يعملن في كوت ديفوار قد تزيد دخولهن الحقيقية ستة أضعاف بالعمل في فرنسا. وبخلاف الرواتب، تدفع التوقعات بفرص النجاح في تأمين مستقبل أفضل للأبناء، ومستويات أعلى من الأمن وأوضاع العمل، بالعديد من الناس على التحرك[7].

غالبا ما يتمكن المهاجرون الداخليون كذلك من الحصول على فرص أفضل للدخل، وعلى تنويع مصادر عيشهم. فقد كشف البحث الذي أجري بتفويض، عن أن المهاجرين الداخليين في بوليفيا حصلوا على مكاسب

حقيقية في الدخل، تبلغ أربعة أضعاف، وذلك بشأن العاملين ذوي مستويات التعليم المنخفضة المتحركين من الريف إلى المدن (الشكل 3.3).

كما وجدنا أن 13 من بين 16 بلدا، يتقاضى فيها المهاجرون الداخليون رواتب أعلى مقارنة بغير المهاجرين[8]. وفي البرازيل وبنما، كشفت سلسلة من الدراسات التي أجريت بشأن التعليم، عن حصول مجموعات السكان الأصليين المتحركين على دخل أعلى[9]. وهناك عديد من الدراسات التي أجريت على عدد من البلدان تشير إلى استفادة الكثير من الأسر المعيشية من الهجرة الداخلية التي تنشلهم من الفقر، كما سنتعرض إلى ذلك بمزيد من البحث في الفصل القادم.

وفي البلدان الآخذة في النمو، تؤثر طريقة تقسيم سوق العمل. وقد يعزى الأمر أحيانا إلى القيود الإدارية، كما هو الحال بالنسبة لنظام الهوكو في الصين (المربع 3.1)، ونظام الهوكاو (hukou) في فيتنام. وعلى الرغم من ذلك، ينتشر التقسيم انتشارا واسعا في مناطق أخرى، مثل: جنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بسبب عقبات، وإن لم يفرضها القانون، فإنها شديدة التأصل في العادات الاجتماعية والثقافية[10]. فعلى سبيل المثال، يسيطر المهاجرون من الريف إلى الحضر في الهند على الوظائف في القطاعات مثل: الإنشاء، وصناعة الآجر، والمنسوجات والتعدين، وهي قطاعات تتطلب العمل الجسدي الشاق وظروف بيئية قاسية للعمل والمعيشة. أما في منغوليا، يعمل المهاجرون من الريف إلى الحضر في الأعمال غير الرسمية، التي تكون مؤقتة وشاقة ولا تحظى بحماية قانونية[11]. وفي آسيا كثيرا ما يشغل المهاجرون ذوو المهارات المتدنية، المنتقلون حديثا من الريف، أدنى الطبقات الاجتماعية والوظيفية في مجتمع الحضر، بل يعاملون باعتبارهم غرباء.

كما رأينا في الفصل الثاني، يعيش معظم المتحركين من البلدان التي يسجل دليل تنميتها البشرية رقما متدنيا، ويعلمون في بلدان ذات دليل تنمية بشرية متدن أو متوسط. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الحواجز على الدخول التي تفرضها هذه البلدان تكون في العادة أقل من غيرها، مع انخفاض تكاليف التحرك. وفي الوقت نفسه تكون الأوضاع أشق مقارنة بالبلدان الغنية، حيث يواجه المتحركون مخاطر مثل الاستغلال والطرد.

وغالبا ما تتركز فرص العمل المتاحة للنساء المهاجرات من البلدان الآخذة في النمو في أنشطة الرعاية والأعمال المنزلية مدفوعة الأجر، وأعمال القطاع غير الرسمي[12]. لكن هذه النوعية من النساء قد تجد نفسها مقيدة داخل أرض أجنبية. فعلى سبيل المثال، تبين أن الشركات التي يملكها الأسبان من أمريكا اللاتينية في مدينة نيويورك تعطي أجورا متدنية، واستحقاقات قليلة، وفرص عمل محدودة لنساء دومينيكا وكولومبيا، مما يزيد من سوء حالتهن

الشكل (3.3) مكاسب ضخمة في الأجور للمتحركين الداخليين في بوليفيا، خاصة الذين حصلوا على مستوى تعليمي أقل

نسبة الأجور في بلدان المقصد لبلدان المنشأ التي يحصل عليها المهاجرون الداخليون في بوليفيا، 2000

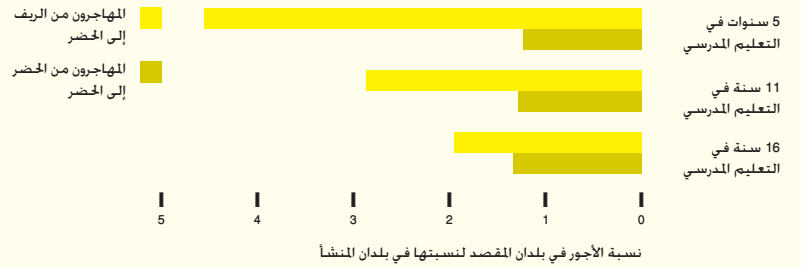

المصدر: مولينا ويانيز Molina and Yañez (2009)

الاجتماعية[13]. كما رُصدت النتائج نفسها في شأن المهاجرات الصينيات العاملات[14].

وتعمل معظم نساء بيرو وباراغواي (69 و 58% على التوالي) في الأرجنتين في قطاع الخدمات الشخصية، بصورة غير رسمية، نظير أجور منخفضة[15]. وتزداد الصعوبات عندما تحرم النساء المهاجرات من نظم الحماية الطبيعية الممنوحة كما هو الحال بالنسبة للعاملات بالمنازل في دول مجلس التعاون الخليجي GCC16. ورغم أن هذه الممارسات آخذة في التغير في بعض البلدان (مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، يحظر على المهاجرين الانضمام إلى النقابات المحلية، وحتى عندما يسمح بذلك، قد يواجهون بالعداء والمقاومة من العمال الآخرين[17]. ورغم الخدمات والحماية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية إلى المهاجرين، تظل التغطية التي يقدمونها محدودة.

ومن العقبات الكبرى التي يواجهها المهاجرون، في بعض الأحيان، التمييز الذي تجري ممارسته في سوق العمل. ويتضح ذلك في انخفاض معدلات الرد على التوظيف عند الرد على طلبات العمل، إذا بدا اسم العائلة للمتقدم للتوظيف أجنبيا[18]. ورغم ذلك تكون الصورة غالباً أكثر تعقيدا؛ فقد تؤثر عوامل أخرى، مثل: العرق والنوع والوضع القانوني. ففي المملكة المتحدة، كشفت بعض الدراسات عن حالات تمييز في تعيين المهاجرين، من حيث معدلات التوظيف والأجور المنخفضة، فيما كشفت دراسات أخرى أن العاملين من أصول صينية وهندية وأيرلندية يتمتعون بظروف عمل، في أقل تقدير، تضاهي الظروف المتاحة للرعايا البيض البريطانيين[19]. ويكشف تحليلنا للاستقصاء الاجتماعي الأوروبي لعام 2006، النقاب عن أن الغالبية العظمى للمهاجرين في هذا الإقليم (أكثر من 75%) لم يشيروا إلى ما يفيد بتعرضهم للتمييز. ورغم ذلك، ففي العينة التي ضمت قطاعا أكبر من البلدان، أعدتها استقصاءات

المربع 3.1 الصين: السياسات والنتائج المقترنة بالهجرة الداخلية

نظام الصين لتسجيل الإقامة المصمم ليحاكي نظام "بروبيسكا" *propiska* السوفيتي، بل له جذور تعود إلى التاريخ القديم، ويقوم على وجود ترخيص (هوكو *hukou*)، الذي يلزم استخراجه للحصول على حق الدخول إلى المزارع في المناطق الزراعية، والانتفاع بالإعانات الاجتماعية والخدمات العامة في المناطق الحضرية. وحتى منتصف الثمانينيات، كان النظام يُطبق بصرامة، وكان التحرك بدون الـ هوكو ممنوعا. ومنذ ذلك الحين، حررت الصين التحرك، لكنها ظلت رسميا تطبق نظام الـ هوكو.

وكما هو الحال في جوانب أخرى للإصلاح، اختارت الصين أسلوبا تدريجيا وجزئيا، بدأ تطبيقه في أواسط الثمانينيات. فقد سمحت للأشخاص بالعمل خارج محال إقامتهم، دون الحصول على ترخيص هوكو، ولكنها لم تسمح لهم بالانتفاع بالإعانات الاجتماعية، أو الخدمات العامة، أو الوظائف بالقطاعات الرسمية. وصُمم نظام للهجرة ذو شريحتين، مشابه لنظام تسجيل النقاط المعمول به في بعض البلدان المتقدمة: يُسمح للحاصلين على مستوى عال من التعليم بإجراء تغييرات في محال إقامتهم، فيما لا يسمح للمهاجرين الريفيين ذوي المستوى الأقل من التعليم إلا بإقامة مؤقتة. وكثير من حكومات المدن منحت ترخيص هوكو "ذا الخاتم الأزرق للمهاجرين الأغنياء الذين تمكنوا من تحقيق استثمارات كبيرة.

وتشير الأدلة التي بين أيدينا إلى أن مكاسب التنمية البشرية التي حققها المهاجرون الداخليون، هم وأسرهم قد قيدها استمرار تطبيق نظام الهوكو، إضافة إلى الأبعاد المبينة أدناه.

مكاسب الدخل: في عام 2004، حقق المهاجرون من الريف إلى الحضر، في المتوسط، مكاسب شهرية قيمتها 780 رنيمنبي (94 دولار أمريكي)، أي ثلاثة أضعاف متوسط دخل المزارع بالريف. لكن التقسيم الذي ولده نظام الهوكو أدى إلى تحرك المهاجرين المؤقتين إلى الوظائف منخفضة الأجر نسبيا، ليصل معدل الفقر بينهم إلى ضعف معدل الفقر بين سكان الحضر الخاضعين لهذا النظام.

أوضاع العمل: غالبا ما يعمل المهاجرون ذوو المهارات المتدنية في الوظائف غير الرسمية التي تمنح استحقاقات وحماية غير كافية. فوفقا لاستقصاء أُجري في ثلاثة أقاليم، تبين أن نسبة عدد ساعات عمل المهاجرين أطول 50% من ساعات عمل المحليين. وتبين أيضا أن تعيين هذا النوع من العمالة يتم دون عقد مكتوب، كما لا يتمتع سوى 1 من بين كل 10 أشخاص بالتأمين الاجتماعي والصحي الممنوح لكبار السن.

مقارنة بمتوسط تغطية يربو على 70% في الصين كلها. أما مخاطر العمل فهي مرتفعة - ففي عام 2005، بلغت نسبة المهاجرين ضحايا الحوادث 75% من بين 11,000 حالة وفاة، وذلك بسبب عملهم في قطاعي التعدين والإنشاء، حيث سمعة أوضاع العمل فيهما سيئة.

إمكانية الوصول إلى الخدمات: يدفع الأطفال الذين يتحركون في ظل وضع مؤقت رسوما إضافية، كما يُحرَمون من دخول المدارس الراقية. ويقدّر عدد يقارب 20-14 مليون طفل مهاجر غير قادرين على الالتحاق بأي مدارس من أي نوع. كما أن معدلات تسرب الأطفال المهاجرين من المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية تزيد عن 9%، مقارنة بنسبة المحليين التي تكاد تؤول إلى الصفر. أما إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية فهي محدودة. حتى في شنغهاي، وهي واحدة من أفضل المدن التي تقدم الخدمات الاجتماعية للمهاجرين، لم يحصل سوى ثلثي الأطفال المهاجرين في عام 2004 على لفاح، مقارنة بالمعدلات الشاملة للأطفال المحليين. حتى إن المهاجرين يضطرون إلى قصد المناطق الريفية عندما يصابون بأمراض طلبا للعلاج، وذلك بسبب تكاليف الرعاية الصحية في الحضر.

المشاركة: يظل معظم المهاجرين مهمشين في أماكن المقصد بسبب العوائق المؤسسية، فلا يتاح لهم سوى قنوات محدودة للتعبير عن مصالحهم وحماية حقوقهم في أماكن العمل. وحوالي 8 من بين كل 10 أشخاص لا ينتمون إلى نقابة مهنية، أو اتحاد لتمثيل العاملين، أو لجان عمل إشرافية، أو أي منظمات عمل أخرى، مقارنة بخُمس السكان المولودين محليا. ومن بين معوقات المشاركة بُعد المسافة. ففي استقصاء للمهاجرين أُجري في ووهان سيتي، تبين أن 20% فقط من المهاجرين هم من صوتوا في انتخابات القرية الأخيرة. ويرجع السبب أساسا في ذلك إلى المسافة الكبيرة بين أماكن إقامتهم ومراكز الاقتراع.

ومازالت المناقشات جارية بشأن إصلاح نظام الهوكو، حتى إن بعض الحكومات الإقليمية واصلت تحرير نظمها. كما أسهمت الإصلاحات التشريعية التي تمت في 1997 في تحسين حقوق كافة العاملين - ومن بينهم المهاجرين - على نحو ملحوظ. علاوة على ذلك، أُعلن في 2008 عن التدابير التي أعدتها الحكومة لمنح العمال المهاجرين معاشات قابلة للتحويل. وهناك دلائل أخرى على التغيير، كما في دونجوان، وجوانجدونج، حيث يشار حديثا إلى المهاجرين هناك بعبارة "المقيمين الجدد"، كما أُعيد تسمية "مكتب إدارة شؤون المهاجرين وأماكن الإقامة والتأجير"، إلى "مكتب خدمة المقيمين".

المصدر: أفيناريوس (2007) Avenarius، وجايج (2006) Gaige، وشان، وليو، وياغ (1999) Chan, Liu and Yang، وفان (2002) Fan، ومينج وزاغ (2001) Meng and Zhang، وكاي وداو وواغ (2009) Cai, Du, and Wang، وهيوغ (2006) Huang، وها وبي وزاغ (2009b) Ha, Yi, and Zhang، وفاغ وواغ (2008) Fang and Wang، وميتشيل (2009) Mitchell.

القيم العالمية (World Values Survey)، كان هناك تأييد واسع بين الأشخاص المولودين محليا لاقتراح بأنه: «يجب أن يعطي صاحب العمل الأولوية لسكان البلاد الأصليين عند ندرة الوظائف»، هذا رغم وجود فروق هائلة بين البلدان (انظر القسم 4.2.5).

وثمة مشكلة أخرى تواجه المهاجرين عند وصولهم وهي عدم الاعتراف بمهاراتهم ومؤهلاتهم[20]. وإذا ما اقترن ذلك بحاجز اللغة، وغيره من الحواجز الاجتماعية الأخرى، فهذا يعني أن هؤلاء المهاجرين سيحصلون في الغالب على رواتب أدنى كثيرا من تلك الممنوحة للمقيمين المحليين الذين يمتلكون المؤهلات ذاتها[21]. فعلى سبيل المثال، تتسم غالبا الشركات التي تعمل في قسم مجال تقنية المعلومات بمرونة أكثر، بشأن مستندات المؤهلات، في حين أن مؤسسات القطاع العام تكون أكثر تحفظا.

كما أن عجز المهاجرين الجدد الوافدين عن الاستفادة الكاملة من مهاراتهم قد يتسبب في تحملهم تكاليف باهظة: فهناك إحصائية أعدها مؤخرا معهد سياسات الهجرة كشفت عن أن نحو 20% من المهاجرين خريجي الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية عانوا من البطالة أو العمل في وظائف متدنية، في حين قدرت كندا، رغم تطبيق نظام تسجيل النقاط، حجم الخسائر الاقتصادية من جراء هذه المشكلة بنحو 1.7 مليار دولار أمريكي سنويا[22]. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومة الكندية برامج للإسراع من إجراءات الاعتراف بمستندات المؤهلات الممنوحة من الخارج.

ولا تتوقف الدخول على تلك التي يوفرها سوق العمل فحسب. ففي البلدان التي بها نظم مستقرة للرفاهة الاجتماعية، تؤدي التحويلات المالية الاجتماعية

دورا هاما في تقليص معدلات الفقر بين الفئات المحرومة من خلال إعانات البطالة، والمساعدات الاجتماعية، ومعاشات التقاعد. ولا تستفيد عائلات المهاجرين من هذه الخدمات الاجتماعية، إلا إذا كان تصميم النظام وقواعده يسمحان بذلك.

وهناك فروق واضحة بين البلدان في مدى سخاء هذا النوع من البرامج، حيث يكون نطاقها أكثر تحديدا في البلدان الآخذة في النمو، نظرا لتقيدها بمعوقات متعلقة بموازنتها المالية. ولن تتأثر مسألة المساواة في إمكانية الوصول لهذه الخدمات الاجتماعية في البلدان الآخذة في النمو، حيث لا تتمتع معظم هذه البلدان ببرامج شاملة في الأساس. وبالتالي: لن يكون التركيز هنا سوى على البلدان المتقدمة.

ومن خلال تقييمنا للسياسات، وجدنا أن معظم البلدان المتقدمة التي شملتها العينة تمنح المهاجرين الدائمين إعانات بطالة وبدلات للأسرة؛ ومع ذلك، تقل احتمالات عدم حصول المهاجرين المؤقتين على المساعدات. وفرضت بعض البلدان، مثل: استراليا ونيوزلندا، فترات انتظار قبل تمكن المهاجر من الاستفادة بأي إعانات. وسعيا لتجنب الاتكال على هذه النظم الاجتماعية، تطلب بلدان، مثل: فرنسا وألمانيا، أن يثبت في طلبات إعادة جمع شمل الأسرة وجود دخل ثابت وكاف لمقدم الطلب، من أجل إعالة جميع أفراد الأسرة دون الاعتماد على إعانات الدولة.

وتسمح دراسة لكسمبرغ عن الدخل، وكذا الاستقصاء الأوروبي لأوضاع الدخل والمعيشة بتقدير آثار التحويلات الاجتماعية على الفقر المنتشر بين العائلات التي تعول أطفالا[23]. وكما يتضح من الدراسة، فإن أسر المهاجرين هي، على الأرجح، الأكثر معاناة من الفقر في الثمانية عشر بلدا التي أجريت عليها العينة مقارنة بالأسر المولودة محليا. وبناءً على مستوى الدخول في سوق العمل قبل احتساب التحويلات المالية الاجتماعية، تزيد معدلات الفقر بين الأطفال على 50 و 40% بين أسر المهاجرين في فرنسا والمملكة المتحدة على التوالي. لذلك، يعد أثر إعادة توزيع الدخل عن طريق نظم الرفاهة الاجتماعية في هذه البلدان بالغ الأهمية، حيث تغطي التحويلات أكثر من نصف هذه المعدلات، لتشمل أطفال كل من المهاجرين والمولودين محليا (انظر الشكل 3.4)[24]. وعلى النقيض، يكاد يكون أثر التحويلات المالية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية في تقليص مستويات الفقر لدى الأسر المحلية وأسر المهاجرين لا يذكر، نظرا لضآلة حجم التحويلات في مجملها. وفي الوقت ذاته، من الملاحظ أن معدلات فقر الدخل في سوق العمل في أستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية أقل بكثير منها في فرنسا والمملكة المتحدة؛ مما يشير إلى الأداء الأفضل لأسر المهاجرين في سوق العمل في تلك البلدان.

3.1.2 التكاليف المالية للتحرك

بطبيعة الحال، لا تدخل المكاسب الإجمالية للدخل، المشار إليها في المؤلفات، في حساب التكاليف المالية للتحرك. وتأتي هذه التكاليف من مصادر مختلفة، بما فيها رسوم اعتماد المستندات وإنهاء الإجراءات الورقية.

الشكل (3.4) يزداد الفقر بين أطفال المهاجرين، ولكن قد تساعد التحويلات المالية الاجتماعية

آثار التحويلات على فقر الأطفال في مجموعة منتقاة من البلدان، 2001-1999

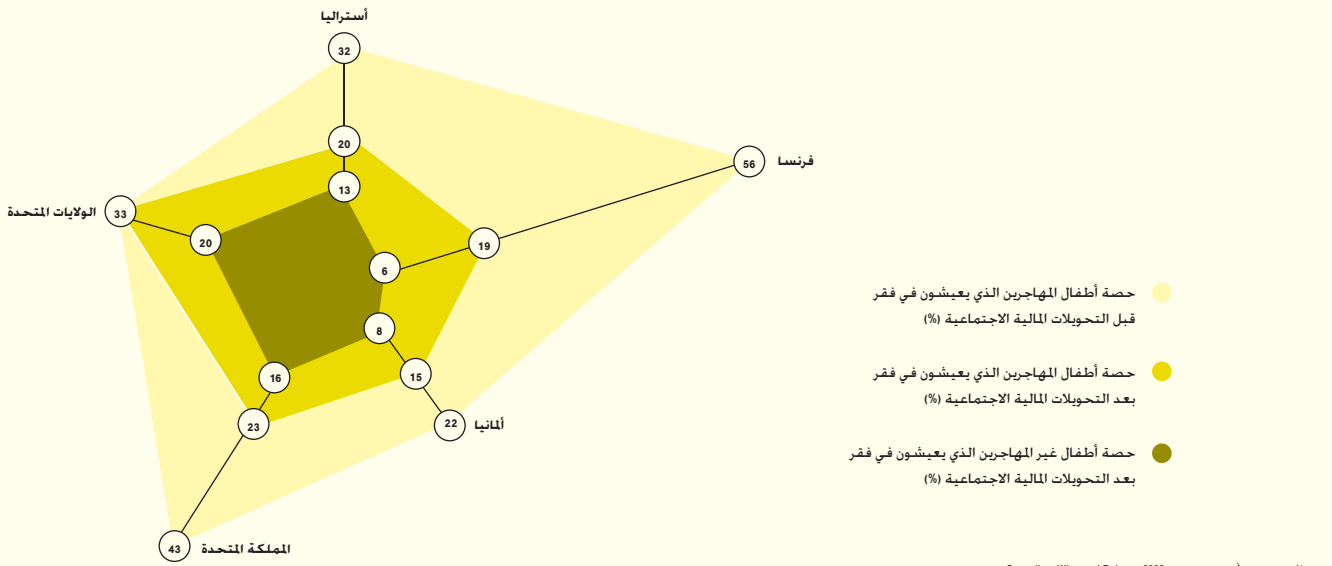

المصدر: سميدنغ، وينج وروبسون (Smeeding, Wing and Robson (2008

الشكل (3.5) غالبًا ما تكون تكاليف التحرك عالية

تكاليف الوسطاء في مجموعة منتقاة من القنوات في مقابل الدخل للفرد الواحد، 2006-2008

المصدر: بنغلاديش إلى المملكة السعودية، مالك (2008)، والصين إلى أستراليا، زيبوو Zhiwu (2009)، وكولومبيا إلى أسبانيا، مجموعة التنقل البشري Grupo de Investigacion en Movilidad Humana (2009)، والفلبين إلى سنغافورة، TWC (2006)، فييت نام إلى اليابان، فان تانه van Thanh (2008).

الشكل (3.6) قد تزداد تكاليف التحرك أضعاف الدخول الشهرية المتوقعة

تكاليف التحرك في مقابل الراتب المتوقع للعمال الإندونيسيين ذوي المهارات المتدنية في مجموعة منتقاة من بلدان المقصد، 2008

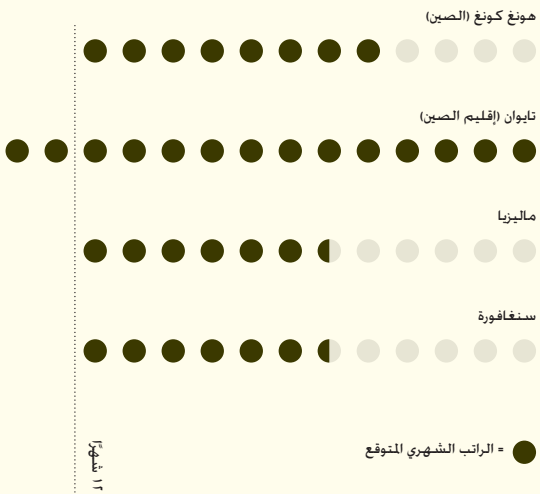

المصدر: معهد الحقوق التابع للمجلس الاجتماعي والاقتصادي (ECOSOC) 2008

وأتعاب خدمات الوسطاء، ونفقات السفر، وفي بعض الأحيان الرشاوى. وتبدو هذه التكاليف ارتدادية. فالرسوم التي يسددها العاملون ذوو المهارات المتدنية غالبا ما تكون أعلى مقارنة بأجورهم المتوقعة بالخارج، خاصة هؤلاء الذين يعملون بموجب عقود مؤقتة[25].

وقد تكون التكاليف باهظة للمهاجرين الذين لا يملكون المستندات الأساسية. وحول العالم، يقدر عدد الأطفال الذين ينتمون في العادة إلى أسر شديدة الفقر، وليس لديهم شهادات ميلاد بـ48 مليون طفل. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الرسوم اللازمة للحصول على هذه المستندات، إضافة إلى عوامل أخرى ذات صلة، مثل بعد المسافة عن مراكز التسجيل[26].

وقد تؤدي إجراءات التقديم المطولة، في بعض البلدان، ودفع الرشاوى عن بعض الخدمات التعاودية، إلى ارتفاع تكلفة التقدم للحصول على السجلات الهامة ومستندات السفر الأساسية[27]. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتوقع المتقدمون للحصول على وثيقة سفر سداد ما قيمته 500 دولار (أي 70% من متوسط الدخل السنوي)، في صورة رشاوى[28]. ومن بين البلدان التي وردت في التقرير وبها حجم محدود من البيروقراطية والفساد فيما يتعلق بإصدار مستندات السفر، أذربيجان والهند وأوزبكستان[29].

ويؤدي الوسطاء، أو "السماسرة" كما يسميهم البعض، دورا محددا في سوق العمل العالمي. فهم يساعدون على سد الفجوات المعلوماتية ويلبون المتطلبات الإدارية (مثل توفير عرض عمل قبل التقدم بطلب للحصول على تأشيرة سفر)، بل يقرضون الأموال في بعض الأحيان لتغطية تكاليف الانتقال المدفوعة مقدما. ويتوفر حاليا عدد هائل من هذه الوكالات: فهناك ما يقرب من 1,500 وكالة توظيف مرخصة في الفلبين وحدها، فيما يوجد بما يقرب من 2,000 وكالة في الهند[30]. أما عن تكلفة خدمات هذه الوكالات، فيبدو أنها تتباين تباينا ضخما، لكنها تفوق في الغالب دخل الفرد في موطنه الأم (أنظر الشكل 3.5).

يبين نموذج إندونيسيا كيف أن تكاليف التحرك تختلف باختلاف بلد المقصد. فالهجرة إلى بلدان، مثل: ماليزيا وسنغافورة، تكلف المهاجر ما يعادل ستة أشهرمن الراتب المتوقع، في حين أن السفر إلى تايوان يكلفه أجر سنة كاملة (انظر الشكل 3.6). أما السقف القانوني للرسوم التي تفرضها جهات التوظيف فعادة ما يتم تجاهله، إذ يدفع المهاجرون ما يزيد عن ذلك على نحو تعاودي[31]. ويتحدد أجر خدمات الوسطاء في المقام الأول بناءً على الفرق بين الأجور داخل الوطن والأجور المتوقعة في الخارج. ولأن الوظائف المتاحة قليلة نسبيا، يستطيع الوسطاء فرض رسوم إضافية، نظرا لوضعهم الذي يسمح لهم بتحديد هذه الوظائف. وهناك بعض الحالات التي يتعرض فيها

الشكل (3.7) يحظى أطفال المتحركين بفرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة

معدل الوفيات بين الأطفال في بلدان المنشأ في مقابل بلدان المقصد، حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المنشأ، التعداد السكاني لعام 2000 أو أحدث جولة استقصاء

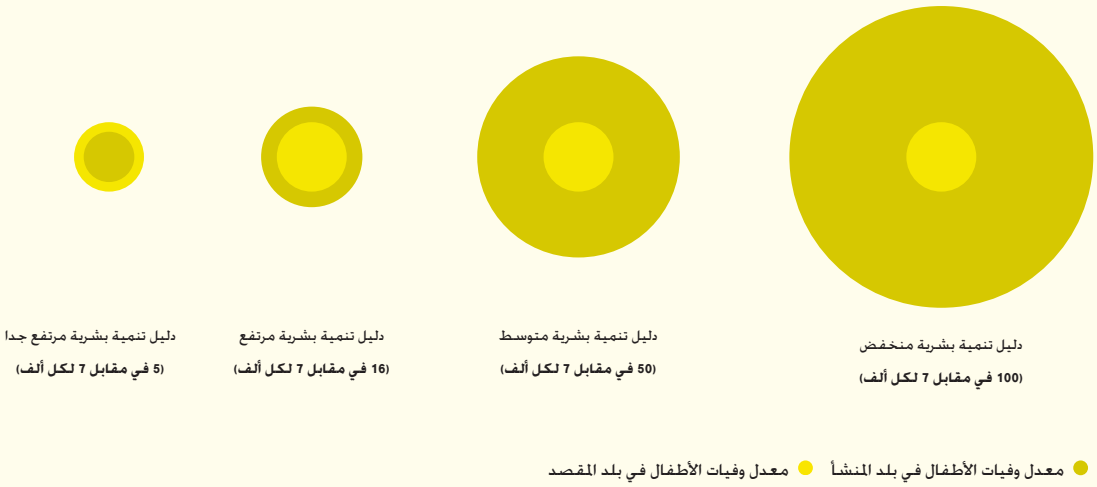

المصدر: أورتيجا Ortega (2009)

المتحركون المرتقبون إلى الغش والاستغلال، عندما يجدون أنفسهم - بعد سداد رسوم توظيف باهظة - بلا عقد عمل في بلد المقصد أو بعقد عمل أدخلت عليه تغييرات من طرف واحد، أو عندما يواجهون انتهاكات صارخة تطول سلامتهم الشخصية وأوضاع عملهم[32]. ويؤكد بعض المهاجرين تعرضهم لسوء المعاملة، أو مصادرة وثيقة سفرهم، أو حرمانهم من الحصول على الرعاية الصحية[33].

وقد تشجع اللوائح المطولة والرسوم المفروضة على نهج الطرق غير النظامية. فأصحاب العمل الروس على سبيل المثال، يشكون بصفة مستمرة من طول الإجراءات الإدارية، لاستخراج ترخيص العمل لتوظيف العاملين الأجانب، وفسادها؛ مما يدفعهم إلى التهرب. وبالتالي تترسخ ممارسات التوظيف غير النظامية.[34] وفي سنغافورة، يتعين على أصحاب العمل الذي يوظفون عمالا ذوي مهارات متدنية الالتزام بسداد رسوم معينة، تخصم فيما بعد من أجور هؤلاء العمال[35]. وبموجب الاتفاقات المبرمة بين تايلاند وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تبلغ رسوم التوظيف ما يعادل راتب 4 أو 5 أشهر عمل، بينما يبلغ متوسط الوقت اللازم لإجراءات السفر 4 أشهر، مع احتجاز 15% من الرواتب لحين عودة المهاجر إلى الوطن. وعلى العكس من ذلك، ذكر البعض أن المهربين يحصلون على ما يوازي راتب شهر واحد لترتيب السفر. وفي ظل هذا التباين في التكاليف، لا غرو أن نجد المسجلين لا يزيدون عن 26% من نسبة العمال المهاجرين في تايلاند عام 362006.

3.2 الصحة

يستعرض هذا الجزء آثار التحرك على أولئك المتحركين. فمن بين الدوافع الرئيسية للتحرك، الحصول على خدمات أفضل، بما في ذلك الرعاية الصحية. وقد ذكر بعض أوائل خريجي المدارس الثانوية بتونغا وبابوا غينيا أمورا، مثل "الرعاية الصحية" و"تعليم الأبناء"، أكثر مما ذكروا الرواتب، باعتبارها أسبابا للهجرة. كما ترددت بنفس القدر تقريبا أمور، مثل "السلامة والأمن"[37]. غير أن العلاقة بين الهجرة والصحة علاقة معقدة؛ فصحة المهاجرين تعتمد على تاريخهم الشخصي قبل التحرك، وعملية التحرك ذاتها، وظروف مثل إعادة التوطين. وفي العادة، تقوم حكومات المقصد بتمحيص الطلبات المقدمة للحصول على تأشيرة عمل، حتى لا يقبل في الغالب سوى الأصحاء[38]. بيد أن المهاجرين غير النظاميين قد يكون لهم متطلبات صحية معينة لا يتم التطرق إليها.

وقد يزيد التحرك إلى البلدان المتقدمة من فرص الاستفادة من الخدمات الصحية والأخصائيين، إضافة إلى العوامل المعززة للصحة، مثل: توافر المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والتبريد السليم للأطعمة، ومعلومات صحية أفضل، وأخيرا وليس آخرا، دخول أعلى. وتشير الدلائل إلى أن عائلات المهاجرين لديها عدد أبناء أقل وأكثر صحة، مقارنة بحالهم لو لم يكونوا قد تحركوا[39]. وقد كشف بحث أجري مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية -مستخدما البيانات ثنائية البعد التي تابعت الأفراد ذاتهم خلال مدة زمنية معينة- عن تحسن النتائج الصحية للمهاجرين تحسنا ملحوظا خلال السنة الأولى من الهجرة الوافدة[40].

توضع الحواجز أمام الوصول إلى الخدمات الصحية لأسباب مالية، فضلا عن الاختلافات في الوضع الاجتماعي واللغة والثقافة

أما البحث الذي أجري بتفويض، فقد كشف عن تراجع في معدل وفيات الأطفال بنحو 16 ضعفا (من 112 إلى 7 وفيات لكل 1,000 مولود حي)، بالنسبة للمتحركين من البلدان التي يسجل دليل تنميتها البشرية رقما متدنيا (انظر الشكل 3.7) . ولا شك أن هذه المكاسب يفسرها جزئيا الانتقاء الذاتي[41]. غير أن كبر حجم هذه التباينات يشير إلى شدة صعوبة تحقق نتائج مماثلة في الوطن الأم.

وللمقارنة، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2006، بلغ معدل وفيات الأطفال لدى الأسر التي تنتمي إلى أغنى شريحة في بوركينا فاسو ما يقرب من 150 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي.

ليس من المستغرب، في ظل الأوضاع المتدهورة للخدمات الصحية، والمياه، والصرف الصحي، في المناطق الريفية، أن تشير الدراسات إلى زيادة فرص المهاجرين النازحين إلى المراكز الحضرية في البقاء على قيد الحياة، زيادة ملحوظة، مقارنة بالمقيمين في الريف[42]. وقد اقترن حجم هذا الأثر بمدة البقاء، الذي اقترن بدوره بالأجور العالية ومستوى أفضل من المعرفة والممارسات. وأحيانا يستفيد المهاجرون من خدمات الرعاية الصحية أكثر من المحليين الذين يقطنون المناطق الحضرية، مما يشير إلى أن توافر هذه الخدمات كان من أحد أهم دوافع تحركهم من البداية. ورغم ذلك، تتباين النتائج الصحية المتعلقة بإضفاء الطابع الحضاري. فقد كشفت دراسة أجريت على نطاق واسع عن أن النتائج المتعلقة بالمهاجرين الداخليين كانت أسوأ من نتائج سكان الحضر الأصليين، نظرا لانتماء هؤلاء المهاجرين إلى الفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا. كما خلص البحث الذي أجري بتفويض، إلى عدم زيادة متوسط العمر المتوقع للمهاجرين مقارنة بغير المهاجرين سوى في نصف البلدان التي أجري عليها البحث[43].

وكشفت دراسات مفصلة أجريت في عدد من البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن أن ميزة تحسن صحة المهاجرين في بداية تحركهم غالبا ما تتلاشى مع الوقت[44]. ويعزو البعض السبب في ذلك إلى تبني سلوكيات صحية وأنماط حياة أسوأ، إضافة إلى تعرض بعض المهاجرين إلى ظروف سيئة من عمل وبيئة وسكن، وهو ما يميز المجموعات ذات الدخول المنخفضة في البلدان الصناعية. وما يؤثر أيضا على الصحة، الانفصال عن الأسرة، وفقدان العلاقات الاجتماعية، ومواجهة المجهول فيما يتعلق بالأمان الوظيفي وأوضاع المعيشة. وقد ذكر المهاجرون في عدة دراسات تعرضهم لحجم أكبر من الضغوط العصبية، والقلق، والإحباط، مقارنة بما يعانيه المقيمون[45]، وهي النتائج التي ارتبطت بظروف المهاجرين الاقتصادية الأسوأ، وحواجز اللغة، ووضعهم غير النظامي، وحداثة وصولهم. وعلى العكس، أثبتت بعض الدراسات الآثار الإيجابية للهجرة على الصحة العقلية، عند ارتباطها بتوفر فرص اقتصادية أفضل[46].

وقد تزيد أوضاع السكن السيئة والوظائف غير الآمنة من معدل الحوادث، وتعرض صحة المهاجرين للخطر بل قد تكون أسوأ في حالة المهاجرين غير النظاميين[47]، وهناك ممارسات موثقة توثيقا جيدا تعكس عدم المساواة الواقعة بين فئات المهاجرين الضعيفة وسكان البلد المضيف في البلدان المتقدمة، من حيث الرعاية الصحية والوضع الاجتماعي[48]. وتتأثر أيضا صحة الأطفال المهاجرين بطبيعة العمل التي قد تكون خطرة أو مؤذية أو كليهما معا[49]. ففي الهند على سبيل المثال، يعمل عدد كبير من المهاجرين الداخليين في أعمال الإنشاء والبناء الخطرة، فيما تعرض ظروف العمل في مجال صناعة الجلود العمال -وأغلبهم من المهاجرين- إلى مشكلات في الجهاز التنفسي، والأمراض الجلدية[50]. ومع ذلك تعد هذه الوظائف ذات أجر مجز مقارنة بما كان متاحا في موطنهم، وهو ما تدل عليه المقابلات التي أجريت في ريف بيهار بمدى ارتفاع حجم الطلب على هذا النوع من الوظائف[51].

وبالطبع، لا يحظى كافة أنواع المهاجرين بنفس إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية[52]. فغالبا ما يتمتع المهاجرون الدائمون بخدمات صحية أكبر من المهاجرين المؤقتين، في حين تقيد الخدمات الصحية المتاحة للمهاجرين غير النظاميين تقييدا كبيرا (انظر الشكل 3.8). كما أن التحرك أحيانا يحرم المهاجرين الداخليين من الوصول إلى الخدمات الصحية، إذا كان استحقاقهم لهذه الخدمات يرتبط بمحل الإقامة المسجل، كما هو الحال في الصين. وعلى النقيض، غالبا ما يتمتع المهاجرون الدائمون، خاصة ذوي المهارات العالية، بحجم كبير من الرعاية الصحية، في حين تتيح بعض البلدان، كالبرتغال وأسبانيا، الرعاية الصحية لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني. وفي الإمارات العربية المتحدة، تختلف التغطية حسب كل إمارة، بيد أن إمارتي أبو ظبي ودبي لديهما نظام تأمين صحي إجباري، يلزم صاحب العمل بالمساهمة فيه نيابة عن عامليه. وفي كندا يغطي التأمين الصحي الوطني كافة المقيمين، على أن تحدد سلطات كل مقاطعة مدى أهلية الأشخاص لهذا التأمين.

توضع الحواجز في الواقع العملي أمام الوصول إلى الخدمات الصحية لأسباب مالية، فضلا عن الاختلافات في الوضع الاجتماعي واللغة والثقافة[53]، خاصة للمهاجرين غير النظاميين. وهناك بلدان مثل: فرنسا وألمانيا والسويد، تحمل مواطنيها "مسئولية الإبلاغ عن" أي علاج يقدم لمهاجر غير نظامي. وهذا الأمر قد يخلق حالة من انعدام الثقة بين مقدمي الخدمات والمرضى، وبالتالي يجعل المهاجرين يحجمون عن طلب الرعاية[54]. وفي دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، إذا اكتشفت

حالة حمل لمهاجرة غير متزوجة، ترحل على الفور[55].

وفي بلدان المقصد الأقل ثراءً، هناك جدل أثار التوترات، بين مثالية فكرة منح الرعاية الصحية للمهاجرين غير النظاميين وواقع الموارد المحدودة. وفي جنوب إفريقيا، ذكر العديد من غير المواطنين عدم حصولهم على علاج ضد الفيروسات الرجعية المقاومة لمتلازمة نقص المناعة المكتسبة AIDS، حيث حرمهم الجهات الصحية هذا النوع من العلاج، لكونهم "أجانب" أو لعدم حملهم بطاقة الهوية القومية[56]. ولما كانت جنوب إفريقيا أحد البلدان التي لديها أعلى معدلات انتشار لفيروس نقص المناعة البشرية HIV في العالم، أضف إلى ذلك محدودية إمكانات علاج الفيروسات الرجعية، رغم ما أحرز من تحسن، فمن غير المستغرب ألا تكون الأولوية للمهاجرين غير النظاميين.

ومع ذلك، مازال هناك مزيد من الأمثلة الإيجابية في أجزاء أخرى من العالم. ففي تايلاند، توفر الحكومة العلاج ضد الفيروسات الرجعية للمهاجرين من كمبوديا وميانمار، بفضل مساعدة الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسبة AIDS، والدرن، والملاريا. كما تمنح تايلاند مهاجريها إمكانية الحصول على تأمين صحي. وهناك جهود تبذل حاليا للوصول إلى المهاجرين غير النظاميين.

3.3 التعليم

يضيف التعليم قيمة حقيقية للفرد ويحقق له مكاسب أساسية، مثل القدرة على الكسب والمشاركة الاجتماعية. فالتعليم يسلح المرء بالمهارات اللغوية والفنية والاجتماعية التي تسهل اندماجه الاقتصادي والاجتماعي، ويولد المكاسب في الدخل بين الأجيال المتعاقبة. ومن المرجح أن يعزز التحرك من فرص الوصول إلى مستوى تعليمي أفضل، خاصة بين الأطفال. والحقيقة أن العديد من الأسر تتحرك واضعة نصب أعينها هدفا محددا: وهو إلحاق أبنائها بمدارس أفضل وأكثر تقدما أو أحد الأمرين. وفي الكثير من المناطق الريفية في البلدان الآخذة في النمو، لا يتوفر إلا التعليم الأساسي وبمستوى جودة متدن مقارنة بالمناطق الحضرية، وهو ما يضيف دافعا آخر للهجرة من الريف إلى الحضر[57]. وحاليا، يشهد العالم تزايدا في الطلب على الهجرة الدولية لأغراض تعليمية - وهو ما يعرف بـ «هجرة المدارس»[58].

وفي هذا القسم، نستعرض الأدلة المتعلقة بمستويات إتمام المراحل التعليمية في أماكن المنشأ والمقصد، ومدى إمكانية التحاق الأطفال المهاجرين بالمدارس الحكومية، ومستوى أدائهم مقارنة بالأطفال المولودين محليا.

وقد تتغير أشكال الالتحاق بالمدارس عند انتقال الأسر، لعدد من الأسباب، من بينها الدخول العالية.

الشكل (3.8) غالبًا ما يفتقر المهاجرون المؤقتون وغير النظاميين إلى إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية

إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية حسب وضع المهاجر في البلدان المتقدمة في مقابل وضعه في البلدان الآخذة في النمو، 2009

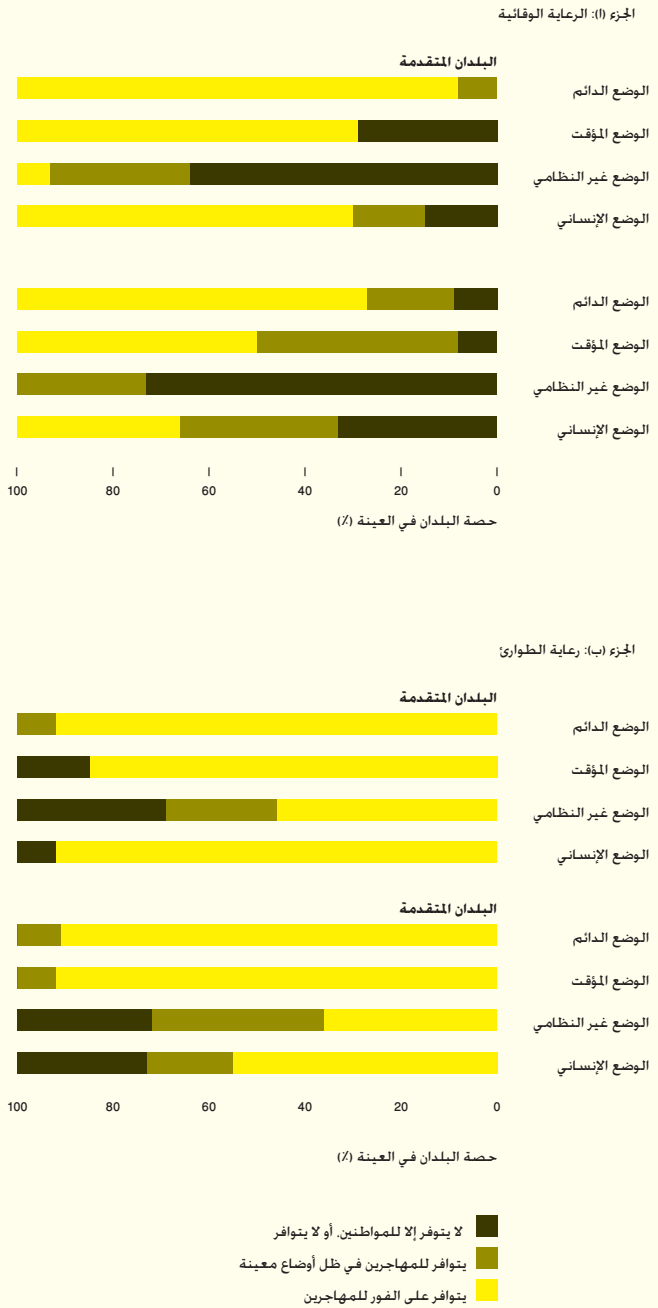

المصدر: كلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira (2009)

الشكل (3.9) المكاسب المحققة في مجال التعليم المدرسي هي الأعلى للمهاجرين من بلدان ذات دليل تنمية بشرية منخفض

مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في بلدان المنشأ في مقابل نسبتها في بلدان المقصد، حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المنشأ، التعداد السكاني لعام 2000 أو أحدث جولة استقصاء.

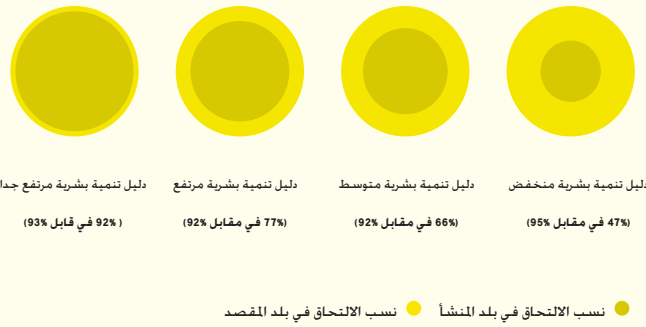

المصدر: أورتيجا Ortega (2009)
ملحوظة: يتضمن مجموع الالتحاق الإجمالي التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

الشكل (3.10) يحظى المهاجرون بإمكانية أفضل للوصول إلى التعليم في البلدان المتقدمة

إمكانية الوصول إلى التعليم المدرسي العام حسب وضع المهاجر في البلدان المتقدمة في مقابل وضعه في البلدان الآخذة في النمو، 2009

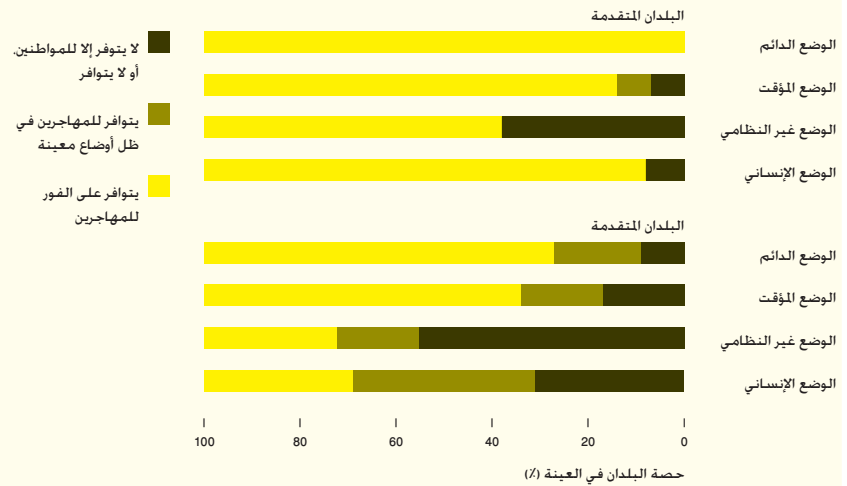

المصدر: كلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira (2009)

ومع ذلك، هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية مثل: توفر المدرسين والمدارس وجودة البنية التحتية، وتكاليف الانتقال. وإذا أردنا قياس المكاسب التعليمية، فلا شك أن نقطة البداية ستكون مقارنة معدلات الالتحاق التي تقدم صورة صادمة لحجم مزايا التحرك (انظر الشكل 3.9)، حيث نجد حجم الاختلافات التقريبية هي الأكبر في حالة الأطفال الوافدين من البلدان التي يسجل دليل تنميتها البشرية رقما متدنيا. ورغم ذلك، قد تكون النتائج مبالغا فيها نتيجة للانتقاء الإيجابي، كما أن مجرد الالتحاق لا يضمن على الإطلاق حصول الطفل على تعليم عالي الجودة، أو الخروج بنتائج إيجابية من العملية التعليمية[59].

لا يستطيع أحد أن يغفل أهمية التنشيط المبكر للنواحي البدنية والمعرفية والعاطفية لدى الأطفال، إضافة إلى برامج تنمية الطفولة المبكرة (ECD60). فقد أظهر أحد البحوث التي أجريت في ألمانيا أن برامج تنمية الطفولة المبكرة (ECD) يمكن أن تجعل أبناء المهاجرين ندا لأبناء البلد الذين يشتركون معهم في خلفية اجتماعية واقتصادية واحدة[61]. كما تقل احتمالات إلحاق الأطفال بالبرامج الرسمية لتنمية الطفولة المبكرة، رغم السعي الدائم والنشط للسلطات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى الأطفال المهاجرين، وذلك بسبب المعايير التقليدية، والحواجز الثقافية واللغوية، وأحيانا الوضع القانوني غير المحدد[62]. تعتبر تايلاند من بين البلدان الآخذة في النمو التي تسعى إلى أن تغطي برامجها غير الرسمية الخاصة بتنمية الطفولة المبكرة المهاجرين على مناطقها الحدودية في الشمال. وتعتمد بعض البلدان الأخرى ترتيبات مماثلة، مثل البرامج المعتمدة في جمهورية الدومينيكان التي تخدم أطفال الهايتيين.

وقد لا يتمكن الأطفال في بعض البلدان من الالتحاق بالمدارس الحكومية، أو قد يطلب من أولياء أمورهم دفع رسوم أعلى. وقد كشف تقييمنا للسياسات أن معظم البلدان المتقدمة غالبا ما تتيح التعليم لجميع أنواع المهاجرين، سواء الدائمين، أو المؤقتين، أو غير النظاميين، أو المهاجرين لأسباب إنسانية (انظر الشكل 3.10). ومع ذلك، ثلث البلدان المتقدمة بالعينة، بما فيها السويد وسنغافورة[63]، لا تسمح للأطفال المهاجرين غير النظاميين بالالتحاق بالمدارس في حين أن النتيجة كانت أكبر في البلدان الآخذة في النمو، ومنها مصر والهند، حيث بلغت النسبة نصف العينة. وفي حالات بعينها، كما في الإمارات العربية المتحدة، لا تتاح الخدمات التعليمية للأطفال المهاجرين غير النظاميين. وفي بلجيكا، يمنح التعليم مجانا ويعتبر حقا لكل شخص، بيد أنه غير إلزامي في شأن الأطفال المهاجرين غير النظاميين. وفي بولندا، يعتبر التعليم للأطفال بين 6 إلى 18 سنة حق من الحقوق بل إلزامي، غير أن الأطفال ذوي الوضع غير النظامي لا ينطبق عليهم ذلك، لأسباب تمويلية، وهو ما يجعل بعض المدارس تحجم عن قبول هؤلاء الأطفال[64].

قد يؤدي الفقر والتمييز (الرسمي وغير الرسمي) إلى الحرمان من الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ وحتى

إن كان من حق الأطفال غير النظاميين الالتحاق بالمدارس الحكومية، تظل هناك عوائق أمام التحاقهم. وفي عدة بلدان، مثل: فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية يثنى المهاجر، عن حصوله على التعليم خوفه من الإبلاغ عن وضعه غير النظامي[65]. وفي جنوب أفريقيا حوالي ثلث الأطفال في سن المدارس من غير المواطنين، غير ملتحقين بمدارس، لعدة أسباب منها: عدم القدرة على سداد الرسوم، والمواصلات، والزي الرسمي، والكتب، إضافة إلى الإقصاء الذي يمارسه بعض إداري المدرسة، في حين أن المقيدين بالمدارس يشيرون إشارة منتظمة إلى تعرضهم لتعليقات تنم عن كراهية الأجانب من المدرسين أو التلاميذ[66].

ولعل أصعب التحديات تواجه فئتين من المهاجرين: الأطفال الذين يهاجرون بمفردهم، الذين غالبا ما يكون وضعهم غير نظامي (أنظر المربع 3.2)، والأطفال الذين يهاجرون مع أهليهم داخل البلدان الآخذة في النمو وفيما بينها، بصورة مؤقتة. وفي الأغلب، لا تتمكن الفئة الأولى من الوصول إلى المؤسسات التعليمية على الإطلاق، بسبب عوامل، مثل: العزلة الاجتماعية والثقافية، وطبيعة العمل الشاقة والخطرة، والفقر المدقع، والأوضاع الصحية السيئة، وحواجز اللغة[67]. أما النوع الآخر، فهناك دراسات نوعية أجريت في فيتنام وباكستان، خلصت إلى أن الهجرة الموسمية تقطع العملية التعليمية[68]. فعلى سبيل المثال، تهاجر أقلية راك لي في فيتنام بأبنائها إلى مناطق جبلية معزولة أثناء موسم الحصاد، مما يحرم الأطفال من متابعة الدراسة خلال هذه الفترة[69].

رغم أن التحرك يتيح لأطفال المهاجرين فرصة الالتحاق بمدارس أفضل مقارنة بما كان سيوفر لهم في بلد منشئهم، لا يجتاز جميع هؤلاء الأطفال الاختبارات المدرسية بنفس درجة كفاءة نظرائهم المولودين محليا. وقد عبر عن ذلك برنامج التقييم الدولي للطلاب الذي أجري في 21 دولة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و12 دولة أخرى غير تابعة للمنظمة[70]. فقد كشف البرنامج أن أداء الطلبة المهاجرين في مادة العلوم غالبا ما كان أسوأ من نظرائهم المولودين محليا. بيد أن الأداء جاء متكافئا بين الطلبة المولودين في بلد أجنبي ونظرائهم المواطنين في كل من أستراليا وأيرلندا ونيوزيلندا وإسرائيل وماكاو (الصين) والاتحاد الروسي وصربيا. كما أن أداء الطلبة الذين ينتمون لبلد المنشأ ذاته جاء مختلفا عبر البلدان وإن كانت متجاورة. فعلى سبيل المثال، يؤدي الطلبة المهاجرون من تركيا أداءً أفضل في مادة الرياضيات في سويسرا، مقارنة بأدائهم في ألمانيا[71]. وعلى نحو عام، يؤدي أبناء المهاجرين من الأجيال التالية المولودين في بلد المقصد أداء أفضل، مع بعض الاستثناءات في بلدان، مثل: الدانمرك وألمانيا وهولندا.

ويرجع جزئيا عدم استفادة أبناء المهاجرين في بعض الأحيان من الخدمات التعليمية إلى المستوى التعليمي المنخفض للأبوين وإلى دخولهم المنخفضة. فالأطفال الذين لم يكمل آباؤهم المرحلة الثانوية - كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين الذين يعملون في المنازل بفرنسا وألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية عادة لا يقضون سوى سنوات قليلة في التعليم. ورغم أن عددا كبيرا من أسر المهاجرين يعيشون بعيدا عن أقربائهم وشبكاتهم الاجتماعية، كشفت إحدى الدراسات أن أغلب أطفال المهاجرين في ثمانية بلدان متقدمة ينشئون مع كلٍ من الأب والأم، مقارنة بالأطفال المحليين[72]. وهذه الدراسة تناقض ما كتب في بعض المؤلفات من أن أطفال المهاجرين كثيرا ما يحرمون من أحد الأبوين.

وفي البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، عادة ما يحظى الطلبة المهاجرون، في مدارس تلك البلدان، بمدرسين وموارد تعليمية ذات جودة مماثلة لما يحصل عليه الطلبة المولودون محليا، رغم وجود بعض الاستثناءات، بما فيها الدانمرك واليونان وهولندا والبرتغال. وفي بعض الأحيان، تكون جودة التعليم التي يحصل عليها أبناء المهاجرين أقل من المعايير الوطنية. لكن السبب يعود في الأغلب إلى مستويات الدخل المحلي أكثر من وضع المهاجر تحديدا. وتشير الدراسات بشأن الفصل في المدارس بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ضعف درجات أبناء المهاجرين،

المربع 3.2 المهاجرون الأطفال المستقلون

عادة ما يصور كل من الاتجار وطلب اللجوء السياسي على أنهما يمثلان أغلب أشكال التحرك المستقل للأطفال. ومع ذلك، تؤكد الدلائل، خلال فترات ممتدة مدى سعي الأطفال إلى التحرك بحثا عن فرص عمل أو تعليم. وتحاول اتفاقية حقوق الطفل (Convention on the Rights of the Child) أن تحمل الآخرين على التعامل مع الأطفال، باعتبارهم باستحقاق، وكلاء وصانعي سياسات ومبادرين وفاعلين اجتماعيين. وعلى الرغم من ذلك، لم تُعنَ المؤلفات وردود الأفعال، إلى حد كبير، تجاه سياسات انتقال الأطفال سوى برفاهة الأطفال وحمايتهم من الضرر، متجاهلة سياسات الدمج، والتيسير، وعدم التمييز.

أما عن باقي أنواع التحرك، يرتبط أثر هجرة الأطفال المستقلين بالسياق. فقد كشفت بعض الدراسات وجود صلة هامة بين عدم متابعة الدراسة وبين النزوع إلى الهجرة من أجل العمل بين أطفال القرى، فيما رأى البعض الآخر أن الهجرة ترتبط ارتباطا إيجابيا بالتعليم. وتظهر دراسة حديثة تستعين ببيانات الإحصاء السكاني في كل من الأرجنتين، وشيلي، وجنوب أفريقيا أن المهاجرين الأطفال المستقلين لديهم أشكال أسوأ للإيواء في بلد المقصد، فيما يتمتع المهاجرون الأطفال المعالون بنفس أشكال الإيواء المتاحة لغير المهاجرين. ويعمل ما يزيد على خُمس المهاجرين الدوليين المستقلين من الأطفال في الفئة العمرية من 15 إلى 17 عاما في هذه البلدان، مقارنة بنسبة أقل من 4% عن الأطفال المعالين من غير المهاجرين. ورغم أن الكثيرين يعيشون مع أقربائهم أو أصحاب العمل، تظل مسألتا المأوى والأمن مصدرين للقلق. وقد يكون الأطفال أقل قدرة على تغيير وظائفهم مقارنة بالكبار، لأنه من الأصعب حصولهم على المستندات حتى وإن كانوا مؤهلين، وقد يكونون الأكثر عرضة لعنف أصحاب الأعمال، أو للمواجهات مع الشرطة، كما قد يكونون فريسة أسهل لأطماع أصحاب الأعمال وغيرهم.

المصدر: بابا Bhabha (٢٠٠٨)، وياكوب Yaqub (٢٠٠٩).

المربع 3.3 الجيل القادم

يحدو الأشخاص الذين يتحركون نحو توقعات النجاح الأمل في توفير حياة أفضل لأبنائهم. وبالفعل، يمكن أن يصبح أبناء المهاجرين مجموعة سكانية رئيسية تستحق عناية صانعي السياسات ومتخذي القرار. ففي بروكسل، على سبيل المثال، يمثل هؤلاء الأطفال 40% من التعداد السكاني في العمر المدرسي، بينما نسبتهم في نيويورك هي 50%، وفي لوس أنجلوس تكاد تبلغ الثلثين.

وليس ثمة شك في أن تلقي تعليم جيد أمر أساسي من أجل الحصول على فرص نجاح أفضل. وتُشير الدلائل إلى أن أبناء المهاجرين يؤدون على نحو أفضل من آبائهم، لكنهم لا يلحقون تماما بالأطفال الذين لم يخوضوا تجربة الهجرة، حتى بعد استيعاب السمات الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، هناك استثناءات. كما في أستراليا وكندا، حيث الأداء المدرسي يُعتبر قريبا من أداء الطلبة المواطنين أو ربما يفوقه. وتعكس البلدان ذات الأنظمة التعليمية التي ترصد الأداء الدراسي في سكن مبكرة، مثل ألمانيا وهولندا، الهوة الأكبر فيما يتعلق بالأداء الدراسي.

أما عن كيفية أداء أبناء المهاجرين داخل سوق العمل، فالأمر يختلف بحسب البلد والجماعة. فالنتائج الحديثة تشير إلى أنهم يحظون بمعدلات توظيف عالية مقارنة بالمهاجرين من نفس الفئة العمرية، لكنهم يكونون أقل حظا مقارنة بمن لم يخوضوا تجربة الهجرة. وفي بعض البلدان الأوروبية، تعتبر معدلات بطالة الشباب بين أبناء المهاجرين هي الأسوأ. وقد يرجع السبب في هذه التباينات إلى الإمكانية المحدودة لهذه الفئة من الوصول إلى الشبكات غير الرسمية وتعرضها للتمييز (سواء القائم على المنشأ أو على الطبقة).

ويواجه بعض أبناء المهاجرين صورا من العنصرية، ترتبط عادة بفرص العمل المحدودة. وتحذر بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية من خطر "الاستيعاب المقسّم"، مما يعني حصر العلاقات أبناء المهاجرين الوافدين وشبكاتهم وطموحاتهم على مجموعاتهم العرقية. غير أنها رجحت أن هذا الاستيعاب يختلف حسب المجموعات. وقد كشفت الدراسات أن المهاجرين المكسيكيين، المراهقين والمراهقات، أكثر عرضة للتسرب من التعليم، أو السجن، أو الحمل. وتشير الدراسات ذاتها إلى أن الموارد الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين الأسري والمجتمعي، يمكن أن تتغلب على هذه المخاطر، وتتجنب زيادة أعداد الشباب اليائس المنتمي إلى الطبقة الدنيا.

المصدر: كرول (2007) Crul، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2007) OECD، وكاسلز وميلر (1993) Castles and Miller، وبورتس وزو (2009) Portes and Zhou.

عند التحاقهم بمدارس الأقليات في المناطق العشوائية بالمدن[73]. كما أكدت دراسات أجرتها كل من هولندا والسويد أن بؤر تجميع أبناء المهاجرين وفصلهم عن باقي الأطفال أمر يضر بأدائهم المدرسي[74]. وحتى إن لم يحرم هؤلاء المهاجرين من المواد التعليمية، فقد يحتاجون إلى خدمات خاصة، مثل التدريس باللغة المحلية.

وجزء من اهتمامنا بالعملية التعليمية يرجع إلى إدراكنا لقيمتها في تحسين فرص النجاح للأجيال القادمة. وقد سقنا بعض الأدلة التي تبرهن على مدى أهمية هذا الأمر في المربع 3.3.

3.4 التمكين والحقوق المدنية والمشاركة

لا يؤدي التحرك إلى تحسين مستوى الخير للمهاجر فحسب، وإنما يمنحه أيضا أبعادا في شخصيته، مثل القوة التفاوضية واحترام الذات والكرامة. كما يمكن أن يعزز التحرك التمكين، الذي يعرف بأنه حرية التصرف سعيا لتحقيق الأهداف الشخصية والخير[75]. غير أن هناك أهمية كبرى لاستقبال البلد المضيف، خاصة إذا كان المهاجرون يواجهون العداء الذي قد يتحول إلى عنف.

وهناك عدد واسع من القدرات التي تُعنى بها التنمية البشرية، بما فيها الحريات الاجتماعية التي لا يمكن ممارستها بمنأى عن الضمانات السياسية والمدنية. وهذه الأمور تمثل جزءا من بُعد «الحرية» والتي أطلق عليها بعض الفلاسفة «الأسس الاجتماعية لاحترام الذات[76]»، وبالتالي لها تماما نفس أهمية المكاسب في الدخل، بل ترتبط بهذه المكاسب. غير أنها تظل مقيدة بالحواجز الاجتماعية والطبقية والعنصرية المترسخة. وفي الكثير من البلدان، يُتخذ موقف سلبي من الهجرة؛ مما قد يضعف من إحساس المهاجر بكرامته واحترامه لذاته. وهذا الأمر ليس بالظاهرة الجديدة: ففي القرن التاسع عشر، عانى الأيرلنديون من هذا التحيز في المملكة المتحدة، وهو ما حدث للصينيين في أستراليا.

ومن مزايا التحرك إعطاء النساء الريفيات الاستقلالية، ومن ثم التمكين الذي يحدث عند هجرة النساء من الريف إلى الحضر، وانفصالهن عن باقي أفراد أسرهن وأصدقائهن، ليحصلن على عمل مدفوع الأجر خارج المنزل[77]. وقد أظهرت بعض الدراسات النوعية التي أجريت في الإكوادور والمكسيك وتايلاند تلك الآثار. فبالنسبة للنساء اللاتي تناولتهن هذه الدراسات، كان خيار العودة إلى حياة الريف القديمة خيارا غير وارد[78]. وقد لُوحظ زيادة مشاركة النساء التركيات المهاجرات في سوق العمل واستقلاليتهن[79]. ولم يكن السعي لكسر قيود الأعراف والتقاليد عند الهجرة مطلبا نسائيا فحسب، بل إن شباب المهاجرين من الرجال كان لديهم الرغبة نفسها في تحدي هياكل السلطة الأبوية داخل الأسرة[80].

لكن هذه النتائج الإيجابية لا تتحقق دائما؛ فهناك بعض المجتمعات المهاجرة تقع في دائرة الجمود لتمسكها بالممارسات الثقافية والاجتماعية التي كانت تسود في بلد المنشأ وقت الهجرة، حتى وإن كان التغيير قد طال بلدانهم منذ هجرتهم[81]، أو قد تؤصل مجتمعات المهاجرين بعض الأفكار والممارسات المتطرفة المحافظة،

باعتبارها طريقة لعزل نفسها عن البلد المضيف، مما يؤدي إلى الاغتراب، بل أحيانا إلى التطرف.

وهناك ديناميكية معقدة بين التقاليد الثقافية والمجتمعية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسات العامة؛ فقد كشف تحليل أُجري على 10 بلدان بأمريكا اللاتينية استمرار معاناة المهاجرين الداخليين من السكان الأصليين من التمييز في المناطق الحضرية، رغم اكتسابهم إمكانيات أفضل للوصول إلى الخدمات عنها في المناطق الريفية[82]. كما أظهرت دراسة أخرى أن النساء البوليفيات العاملات في الأرجنتين تعرضن للتمييز، حيث لم يتح لهن سوى فرص عمل محدودة، انحصر معظمها في الوظائف الاجتماعية المتدنية[83].

ومن العناصر التي تعزز التمكين، المشاركة والانخراط في العمل المدني. ويُرجح تحليلنا المعتمد على استقصاءات القيم العالمية أن الأشخاص، الذين يرتبطون بخلفية من خلفيات الهجرة، عادة ما يشاركون في عدد من الجمعيات المدنية. أما الأشخاص الذين لم يكن لهم أب أو أم مهاجران، فهناك احتمال أكبر لأن يثقوا وينضموا إلى مجموعة من المنظمات، قد تكون رياضية أو ترفيهية أو فنية أو مهنية. ويشير البحث أيضا إلى أن فرص المشاركة السياسية تزداد مع زيادة إمكانية التحدث بلغة البلد المضيف، واعتمادا على مدة الإقامة، والتعليم في بلد المقصد، ووجود شبكات اجتماعية وصلات بسوق العمل، بتراجع الحواجز المؤسسية أمام حق التسجيل والتصويت[84].

وتعد العوامل المؤسسية من العوامل المهمة كذلك، خاصة الحقوق المدنية والانتخابية؛ فقد تبين من تقييمنا للسياسات أن التصويت في الانتخابات القومية كان مقيدا تقييدا كبيرا أمام المواطنين، رغم سماح عدة بلدان متقدمة للأجانب بالتصويت في انتخاباتها المحلية (انظر الشكل 3.11). ومؤشر سياسة التكامل للمهاجرين MIPEX، الذي يقَيِّم حجم فرص المهاجرين في المشاركة في الحياة العامة، فيما يتعلق بالمشاركة في الاتحادات الجماعية والتصويت والترشح في الانتخابات المحلية والدعم المقدم من جمعيات المهاجرين، كشف أن سياسات غرب أوروبا تؤيد المشاركة في حين أن سياسات وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا كانت أقل تأييدا. وفي السويد تسمح الحكومة لأي مقيم في البلاد، بصفة قانونية، وأمضى مدة ثلاث سنوات بها، بالتصويت في الانتخابات الإقليمية والمحلية، والترشح في الانتخابات المحلية. كما أن الأجانب في أسبانيا يمكنهم التصويت في الانتخابات المحلية، ماداموا مسجلين، باعتبارهم مقيمين، لدى السلطات المحلية التابعين لها.

من ضمن أسباب الهجرة لدى العديد من الناس الرغبة في الحصول على درجة أعلى من الأمن المادي والشخصي، والانتقال إلى أماكن تتمتع بوضع أفضل لسيادة القانون ومساءلة الحكومة. وهذا بالطبع هو حال العديد من اللاجئين الفارين من الصراعات، حتى وإن ظل موقفهم القانوني ضعيفا وهم يطلبون حق اللجوء السياسي. ويُظهر تحليلنا للعوامل المحددة للتدفقات بين مجموعة من بلدان المنشأ والمقصد أن مستوى الديمقراطية الذي يوفره أي بلد له أثر إيجابي وقوي، على حجم تدفقات المهاجرين[85].

ومع ذلك، حتى البلدان ذات القوانين الجيدة تخضع للاختبار، عندما يكون إنفاذ قانون الهجرة يقع ضمن أعباء العمل التعاودي للشرطة. وكما رأينا في الفصل الثاني، تختلف البلدان في ممارساتها في تنفيذ القانون. ففي بعض البلدان، قد يعتبر البعض أن المهاجرين غير النظاميين هدف سهل للمسئولين الفاسدين. ففي جنوب أفريقيا، كثيرا ما يلجأ ضباط الشرطة الذين يسعون للحصول على رشاوى إلى تدمير المستندات أو رفض الاعتراف بها من أجل تبرير عمليات القبض[86]. وقد ذكر المهاجرون المنغوليون في الجمهورية التشيكية أنهم يدفعون الغرامات أثناء غارات الشرطة، بغض النظر عما إذا كانت هذه الغارات قانونية أم لا[87]. وفي ماليزيا، يتعرض المهاجرون في بعض الأحيان إلى آليات إنفاذ غير رسمية، مما حدا بالبعض إلى رفع شكاوى بالتعرض للإيذاء (انظر المربع 3.4).

كما سنرى في الفصل الرابع، عادة ما يراود الناس، في أماكن المقصد مخاوف بشأن الآثار الاقتصادية والأمنية والثقافية للهجرة الوافدة. وفي بعض الحالات، يعاني البعض من الشعور بكراهية الأجانب. وهذا

الشكل (3.11) تقتصر حقوق التصويت عامةً على المواطنين

حقوق التصويت في الانتخابات المحلية حسب وضع المهاجر في البلدان المتقدمة في مقابل وضعه في البلدان الآخذة في النمو، 2009

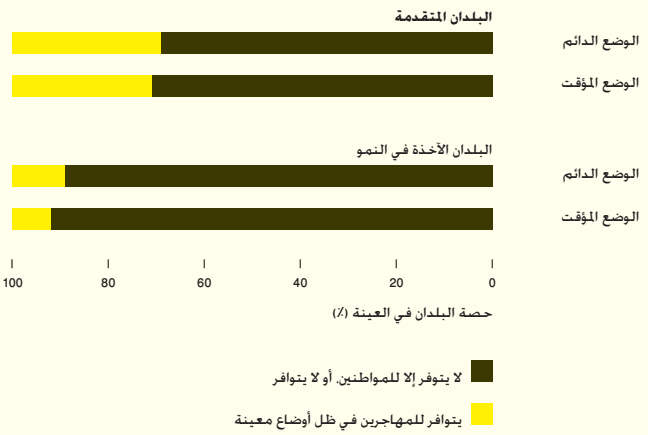

المصدر: كلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira (2009)

المربع 3.4 آليات الإنفاذ في ماليزيا

استطاعت ماليزيا، باعتبارها واحدة من أقوى الاقتصادات في جنوب شرق آسيا، اجتذاب العديد من العاملين المهاجرين (بلغت نسبتهم رسميا حوالي 7% من التعداد السكاني في عام 2005). وفي نهاية عام 2008، بلغ حجم العمالة الماليزية 12 مليون عامل تقريبا، أي حوالي 44% من السبعة والعشرين مليون مقيم، شملت هذه العمالة حوالي 2.1 مليون مهاجر شرعي من بنغلاديش، وإندونيسيا، وغيرهما من البلدان الآسيوية. كما اتجهت الحكومة الماليزية إلى التسامح مع الهجرة غير المصرح بها، رغم أن الإجراءات التنظيمية كانت تقترن في بعض الأحيان بحظر دخول أعداد جديدة، مع تشديد الحكومة على إنفاذ هذه الإجراءات.

ومنذ عام 1972، تؤدي رابطة متطوعي ماليزيا (Ikatan Relawan Rakyat or RELA) دورا في إنفاذ القوانين، ومن بينها قوانين الهجرة الوافدة. فقد سُمح لمتطوعي RELA، وعددهم حوالي 500.000، الدخول إلى أماكن العمل والمنازل دون تصريح، وحمل الأسلحة النارية، والقيام بعمليات الضبط بعد الحصول على إذن من قادة RELA. ويرى بعض النشطاء المؤيدين للمهاجرين أن متطوعي RELA أصبحوا مثل جماعات المراقبة المدنية، التي تلفق الأدلة لتبرير القبض على المهاجرين، واستخدام القوة المفرطة أثناء تنفيذ مهام الحفاظ على الأمن والنظام. وقد أعلنت الحكومة مؤخرا عزمها على الحد من حوادث إساءة استغلال السلطة، وتنظر حاليا في سبل تحسين أداء RELA، عن طريق تدريب أعضائها.

المصدر: كراش وراماشاندران (2009) Crush and Ramachandran، وفيجاياني (2008) Vijayani، ومركز البحوث الإيمائية المعني بشؤون الهجرة (2007) Migration DRC.

يظهر عندما يثير المتطرفون مشاعر الخوف وعدم الأمان.

فعلى سبيل المثال: قد يندلع العنف تجاه المهاجرين - كما حدث في ماليزيا وجنوب أفريقيا عام 2008 وأيرلندا الشمالية عام 2009، حيث عانى الأفراد والمجتمعات من التبعات السلبية لهذا العنف[88]. وتشير التجربة إلى أن أعمال العنف هذه تحدث في العادة عندما يسمح الفراغ السياسي بأن يقوم اللاعبون المحليون، ممن تجردوا من مبادئهم الأخلاقية، باستغلال التوترات الاجتماعية الكامنة[89].

ومما يثير الدهشة، أنه على الرغم من أن عدم التسامح كثيرا ما يولّد شعورا بالممانعة لإقامة العلاقات الاجتماعية، تشير بعض الدلائل إلى أن العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين المهاجرين والمقيمين يمكن أن تزيد من مستويات التسامح لصالح جماعات المهاجرين، فضلا عن الانحياز القائم[90]. كذلك، من البديهي أن يؤدي السياسيون المعتدلون، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية دورا في صياغة وتوفير السياسات والخدمات التي تسهل اندماج المهاجرين، وأن تحول دون تصعيد التوترات. لكن الاكتفاء بصياغة النصوص القانونية دون وجود قيادة ومساءلة ونقاش واع مع الشعوب لن يجدي نفعا (الفصل الخامس).

3.5 تفهم عواقب المحركات السلبية

بعض الأشخاص يتحركون لأن الحظ حالفهم، إما بالفوز بالقرعة أو بتلقي عرض بالمساعدة من صديق أو قريب، لبدء حياة جديدة في المدينة. لكن الكثير منهم يهاجر نتيجة للظروف الصعبة التي يمر بها - كالانهيار الاقتصادي، وفقدان الاستقرار السياسي في زمبابوي، واندلاع الحرب في السودان، ووقوع الكوارث الطبيعية في تسونامي بآسيا. لكن التحرك في مثل هذه الظروف قد يعرض الأشخاص للخطر، أو يزيد من درجة تعرضهم له، ويستنفد قدراتهم. ومما لا شك فيه أن الهجرة في حد ذاتها لا تكون في هذه الحالات هي السبب في تدهور النتائج وإنما تكون المحركات الأساسية هي السبب. ويستعرض هذا القسم النتائج المصاحبة للمحركات الثلاثة العامة للهجرة وهي: الصراعات، والنزوح المستحث بالتنمية، والاتجار في البشر.

3.5.1 عندما يكون انعدام الأمن محركا للهجرة

لا شك أن الأشخاص الفارين من عدم الأمن والعنف المتفشي ببلدانهم، عادة ما يرون انهيارا كاملا في نتائج تنميتهم البشرية. لكن الهجرة تحميهم من الضرر الأكبر الذي كان سينتظرهم إذا بقوا في أماكنهم. فهناك عدة أشكال من الحماية متاحة للاجئين السياسيين، خاصة من تغطيهم الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام 1951 - وهي الاتفاقية التي تحدد المعايير التي تمنح على أساسها البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية الأفراد حق اللجوء السياسي وتبين حقوقهم ذات الصلة - في ظل تفويض المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وأتاحت هذه الحماية فرصة التحرك إلى ظروف بيئية جديدة يتوفر بها الأمن والأمان لملايين من الناس.

وحديثا، يزداد اقتران الصراعات بتحركات السكان الواسعة، وهذا يشمل النزوح المقصود للمدنيين، بوصفه سلاحا للحرب[91]. وقد يتمكن البعض من الفرار إلى أماكن بعيدة في أمريكا الشمالية، وغرب أوروبا، وأستراليا. لكن الأغلبية تنزح داخل بلد المنشأ أو بالقرب منه. وحتى إن كانت المخيمات لا تأوي سوى ثلث العدد النازح بسبب الصراعات[92]، أصبح استيطانهم لهذه المخيمات يجسد نكبة للأشخاص قاطني المناطق الفقيرة والمتأثرة بالصراعات. ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك، دارفور في السودان، حيث فر الأهالي من قراهم في أعقاب الهجمات التي دمرت ماشيتهم ومحاصيلهم وآبارهم ومنازلهم، ليلحقوا بمن كانوا بالفعل أكبر تعداد سكاني نازح على مستوى العالم، بعد الحرب الممتدة التي دارت في جنوب السودان.

وعندما يفر الفقراء والمعدمون من مناطق الصراع، فلا شك أنهم يعرضون أنفسهم لمخاطر شديدة. فالصراعات إما تقوض كافة أشكال رأس المال أو تدمرها، وتقطع الناس عن مصادر رزقهم القائمة، وخدماتهم، وشبكاتهم الاجتماعية، وتزيد من مدى ضعفهم. وصحيح أن النازحين، بفرارهم، ربما يكونون قد نجوا من التهديدات الجسدية الأكثر مباشرة، لكنهم مازالوا يواجهون عددا من التحديات القوية.

ومن أهم المشكلات التي تجابههم: المخاوف الأمنية والعداء الداخلي، خاصة داخل المخيمات وحولها[93]. وفي الحروب المدنية، قد يواجه الأشخاص النازحون داخليا بعض المضايقات من الحكومة والعداء من الأشخاص المحليين.

وعلى الرغم من ذلك، علينا أن نتذكر هنا أن الصراعات وانعدام الأمن لا يمثلان دافعا سوى لحصة صغيرة من حركة الهجرة - أي حوالي واحد على عشرة من التحرك الدولي، وحوالي واحد على عشرين من التحرك الداخلي. وهناك تباينات بحسب المنطقة: فقد كان التأثير في أفريقيا على نطاق أكثر اتساعا، حيث بلغت نسبة النازحين بسبب الصراعات الدائرة داخل القارة حوالي 13% من إجمالي النازحين للخارج. وتظهر الخريطة رقم 3.1 موقع الصراعات وأكبر التدفقات النازحة داخل أفريقيا وعبر حدودها. ورغم أن الخريطة ترسم صورة قاتمة، نشدد هنا على أن الغالبية العظمى من الهجرة في أفريقيا غير مستحثة بالصراع وأن معظم الأفارقة يتحركون لذات الأسباب التي تدفع غيرهم إلي الحركة[94].

بخلاف استمرار انعدام الأمن، يعد السعي وراء كسب دخل لائق هو التحدي الوحيد الأكبر أمام النازحين، خاصةً عندما يكون هؤلاء النازحون لا يملكون مستندات هوية[95]. فبناء على بعض دراسات الحالات التي أجريت بتفويض[96]، كانت أوغندا هي البلد الوحيد من بين ستة بلدان الذي يمنح لاجئيه السياسيين حق التحرك بحرية، وقبول العمل، وحيازة الأراضي. ففي حين كانت نسبة العاملين ممن هم في سن العمل بمخيمات أوغندا حوالي 44%، كانت النسبة العاملة في خمسة بلدان أخرى مجتمعة لا تزيد عن 15%. وحتى إن سُمح للنازحين بالعمل، تظل الفرص الحقيقية المتاحة نادرةً.

أما عن نتائج التنمية البشرية لمن هاجروا بسبب انعدام الأمن، فقد جاءت شديدة التباين. ورغم أن المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة بشأن النزوح داخليا قد أدت إلى رفع مستوى الوعي، لا يستفيد النازحون داخليا - 80% منهم من النساء والأطفال - من نفس الحقوق القانونية مثل تلك الممنوحة للاجئين[97]. وعلى نحو تقريبي، تلقى العدد المقدّر بنصف الستة والعشرين مليون نازح داخلي على مستوى العالم بعض الدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وغيرها من المنظمات. لكن مسألة السيادة عادة ما تثار بوصفها مبررا لتقييد جهود المساعدات الدولية. ففي عام 2007، عانى أكثر من 500,000 شخص من جراء الأزمات في كل من السودان وميانمار وزمبابوي، حيث لم يصل لهؤلاء الأشخاص أي مساعدات إنسانية[98]. وفي الحالات الأقل قسوة، يعد سوء التغذية، وعدم توفر المياه النظيفة والرعاية الصحية، علاوة على نقص الأوراق القانونية وحقوق الملكية، من أسباب النزوح داخليا. لذلك، بذلت

الخريطة (3.1) الصراع باعتباره محركًا للتحرك في أفريقيا

الصراع وعدم الاستقرار والتحرك السكاني في أفريقيا

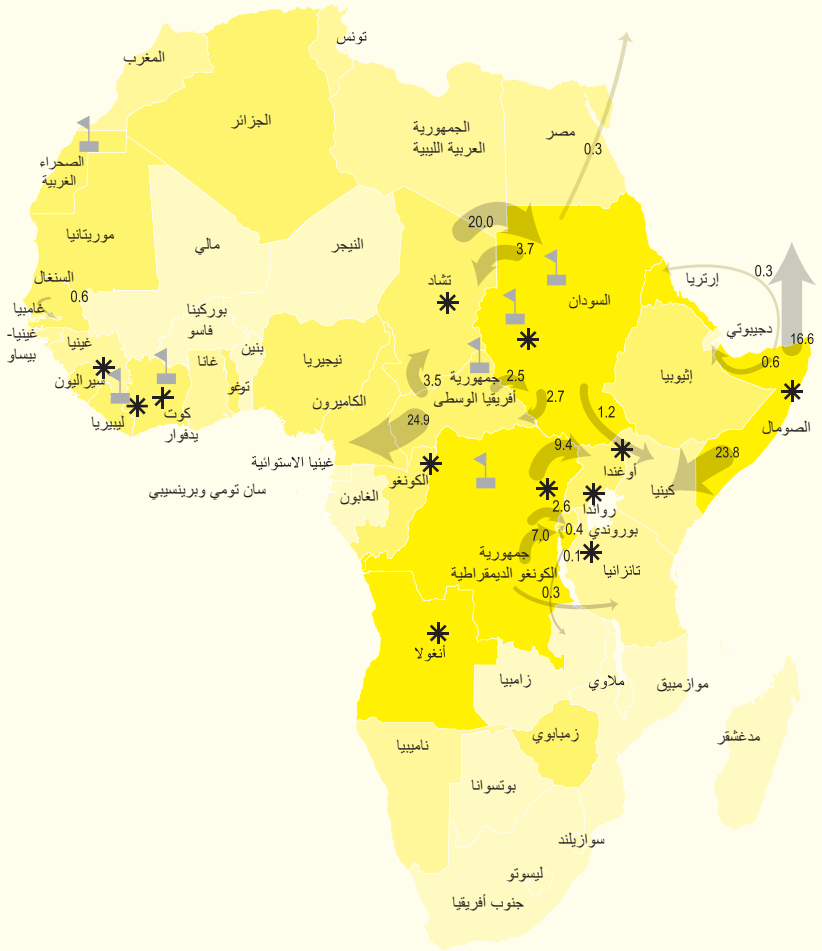

مناطق صراع حديثة

استمرار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام (بالآلاف)

تدفقات اللاجئين في عام 2007 (بالآلاف) 23.8

عدد اللاجئين (في نهاية 2008)

- 0–1,000
- 1,000–10,000
- 10,000–100,000
- 100,000–523,032

الأشخاص النازحين داخليًا (في نهاية 2008)

بوروندي	100,000
جمهورية أفريقيا الوسطى	108,000
تشاد	180,000
الكونغو	حتى 7,800
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,400,000
كوت ديفوار	مالا يقل عن 621,000
إثيوبيا	200,000–300,000
كينيا	300,000–600,000
ليبيريا	غير محدد
رواندا	غير محدد
السنغال	10,000–70,000
الصومال	1,300,000
السودان	4,900,000
أوغندا	869,000
زمبابوي	570,000–1,000,000

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) 2008، ومركز رصد النازحين داخليًا (IDMC) 2008.

ملحوظة: توضح الخريطة تدفقات اللاجئين بناءً على بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتغفل عن تدفقات هامة مرتبطة بعدم الاستقرار، كما هو حال الزمبابويين الفارين إلى جنوب أفريقيا مثلا.

بعض الحكومات جهودا متضافرة لتعزيز حقوق السكان النازحين داخليا، وتحسين أوضاعهم المعيشية[99].

ويختلف أيضا موقف اللاجئين الدوليين، لكنه قد يصبح هشا، خاصة في حالات الصراع الممتد، كما هو الحال في فلسطين. وتمثل هذه الحالات حوالي نصف مجموع اللاجئين. ويؤكد التحليل الذي أُجري بتفويض، الضعف العام لنتائج التنمية البشرية، مع وجود بعض التباين فيما بين الجماعات والبلدان؛ فحوادث العنف القائمة على الجنس، وعلى أساس النوع تسجل نسبا مرتفعة. ومن المفارقات الغريبة أن ثمة ما يفيد بأن بعض النساء، كما هو الحال في بوروندي وسريلانكا، أصبحن أكثر تمكينا، لتوليهن أدوارا اجتماعية جديدة بوصفهن حاميات ومعيلات لأسرهن[100].

وأحيانا تسجل مؤشرات الصحة والتعليم داخل مخيمات اللاجئين أرقاما عالية، مقارنة بالسكان المحليين في المناطق المحيطة. كما كشفت دراستنا أن حصة المواليد الذين حظوا برعاية طبية ماهرة داخل المخيمات التي شملها الاستقصاء في نيبال وتنزانيا وأوغندا، كانت أعلى من حصة المواليد لسكان هذه البلدان كلهم، بنسبة ملحوظة. وبالمثل، جاءت مؤشرات التعليم - مثل إجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي ونسب الطلبة إلى المدرسين - أفضل بين اللاجئين بالمخيمات منها بين التعداد السكاني بوجه عام (انظر الشكل 3.12).

الشكل (3.12) غالبًا ما تفوق معدلات الالتحاق بالمدارس بين اللاجئين معدلاتها لدى المجتمعات المضيفة في البلدان الآخذة في النمو

إجمالي نسب الالتحاق في المرحلة الابتدائية – اللاجئون وسكان المجتمعات المضيفة وبلدان المنشأ الرئيسية، 2007

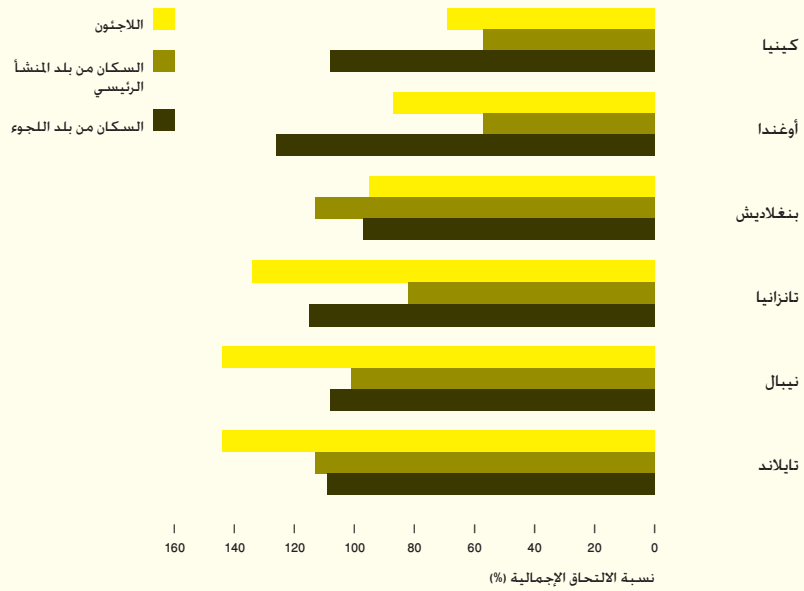

المصدر: دي براون (2009) de Bruijn، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (2008)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (2008b).

وهذه الأنماط تعكس آثار المساعدات الإنسانية داخل المخيمات، وأوضاع التنمية البشرية المتواضعة بشكل عام، والمؤشرات السائدة في البلدان المضيفة للحصيلة الأكبر من اللاجئين.

كما أسلفنا، لا ينتهي الحال بمعظم اللاجئين والنازحين داخليا داخل مخيمات على الدوام، أو لفترات ممتدة. فعلى سبيل المثال، لا يقيم في المخيمات التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأنروا - (UNRWA) سوى أقل من ثلث الفلسطينيين اللاجئين[101]. وفي المتوسط، يبدو أن هؤلاء الذين ينتقلون إلى المراكز الحضرية هم من الشباب الأصغر سنا والأوفر حظا من الناحية التعليمية، وربما يتمتعون بنتائج تنمية بشرية أفضل مقارنة بمن يعيشون بالمخيمات. وهناك آخرون، غالبا الأفضل حالا، يتمكنون من الفرار إلى بلدان أبعد وأكثر غنىً، خاصة في ظل بعض البرامج الحكومية الخاصة.

ولا يحصل سوى الأقلية من طالبي اللجوء السياسي على وضع لاجئ أو على إقامة. أما من يُرفض طلبه، فيصبح موقفه غير مستقر[102]. وتعتمد تجربة هؤلاء اللاجئين على سياسات بلد المقصد. فقد كشف التقييم الذي أجريناه للسياسات أن البلدان المتقدمة تسمح للمهاجرين إليها لأسباب إنسانية بالاستفادة من خدمات الطوارئ، مع فرض بعض القيود على الخدمات الوقائية، بل أوضحت أن البلدان الآخذة في النمو، في عينة البحث، خدماتها الصحية العامة أكثر تقييدا (الشكل 3.8).

وقد ثبت أن التوصل إلى حلول ناجحة طويلة المدى لهذه المشكلة، في صورة عودة مستدامة أو تكامل محلي ناجح، أمر يشكل تحديا كبيرا. ففي عام 2007، عاد حوالي 2.7 مليون نازح داخليا و 700,000 لاجئ، أي ما يمثل 5 و10 بالمائة من المجموعتين على التوالي، إلى مناطق منشئهم[103]. ولعل القضية الفلسطينية تجسد، أكثر من غيرها، الصعوبات التي واجهها اللاجئون بسبب استمرار الصراع، وانتشار حالة انعدام الأمن، وغياب الفرص الاقتصادية محليا[104].

وفي بعض الحالات، تحقق الاندماج التدريبي داخل المجتمعات المحلية، أحيانا عن طريق الحصول على الجنسية، وذلك في عدد من البلدان الآخذة في النمو والمتقدمة، رغم ضعف نسب اللاجئين الذين تمكنوا من الاندماج، خاصة داخل سوق العمل[105].

3.5.2 النزوح المستحث بالتنمية

وقد تصبح النتائج سلبية أيضا عندما ينزح الناس بسبب المشروعات الإنمائية.

ومن أشهر الأمثلة على ذلك، النزوح الذي يتم عند بناء السدود الضخمة لتوفير المياه للمناطق الحضرية، أو لتوليد الكهرباء، أو شق القنوات من أجل الري. ومن

الأسباب الرئيسية الأخرى، التوسع الزراعي، كما هو الحال عند فقدان رعاة الماشية مراعيهم التقليدية حول الأنهار، بسبب استثمار هذه الأراضي في زراعة المحاصيل التي تدر عائدا مجزيا. كما يمكن أيضا لمشروعات البنية التحتية، مثل: الطرق أو السكك الحديدية أو المطارات، وكذلك قطاعات الطاقة، مثل: التعدين، ومصانع الطاقة، والتنقيب عن البترول واستخراجه، سببا في تشريد الأشخاص. وقد ينزح الناس عند إدارة الغابات والمحميات الطبيعية بنظام مركزي عوضا عن إدارة المجتمعات المحلية.

وبصفة عامة، تؤدي هذه الأنواع من الاستثمارات إلى زيادة معظم الفرص المتاحة المتمثلة في توفير التكنولوجيا التي تدر عائدا أكبر، وخلق علاقات بالأسواق، وإمكانية الوصول إلى الطاقة والمياه، وما إلى ذلك.[106] ولكن يجب الانتباه هنا إلى طبيعة توصيل هذه الاستثمارات وكيفيتها. ففي التسعينيات، كان هناك تخوف من الآثار السلبية التي قد تطول الأقليات من جراء هذه التدخلات، مما أدى إلى انتقادها، استنادا إلى مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية[107]. ومن أبرز هذه الانتقادات: "إن الفقر وعدم التمكين أصبحا القاعدة وليس الاستثناء، للأشخاص النازحين حول العالم"[108]، كما جاء على لسان اللجنة العالمية للسدود، وأن هذه الآثار كانت الأسوأ على نزوح السكان الأصليين والقبائل، بسبب المشروعات الكبرى.

ومن الآثار التي لوحظت في مجتمعات السكان الأصليين خسارة الأصول، والبطالة، والاستدانة، والجوع، وعدم الاندماج الثقافي. وهناك العديد من هذه الأمثلة الموثقة توثيقا جيدا، في أماكن أخرى[109]. وحسب تقديرات المعهد الاجتماعي الهندي، يقدّر عدد الأشخاص النازحين بسبب التنمية 21 مليون شخص في الهند، ينتمي العديد منهم إلى القبائل والطبقات الاجتماعية المنغلقة على نفسها. وفي البرازيل، أدى إنشاء سد توكوروي إلى نزوح نحو 25,000 - 30,000 شخص، وتغيير أسلوب الحياة وسبل المعيشة على نحو جذري للسكان الأصليين في باراكانا، وأوسيورينى، وباكتيجي. ويتسبب التخطيط الضعيف لإعادة التوطين في تمزيق المجتمع وإجبار النازحين على الانتقال أكثر من مرة إلى مناطق تفتقر، عادة، إلى البنية التحتية الأساسية، لتلبية احتياجات أعداد المهاجرين الآخذة في النمو (التي تنجذب إلى هذه المناطق للعمل في أعمال الإنشاء) وكذا النازحين بسبب المشروعات[110].

وسبق تناول هذه النقطة في المبادئ الإرشادية بشأن النزوح الداخلي المذكورة أعلاه. وتنص هذه المبادئ على ضرورة قيام السلطات المعنية، خلال مرحلة التخطيط، بدراسة كافة الخيارات القابلة للتطبيق تجنبا لنزوح الأشخاص من جديد. لكن، إن تعذر تجنب النزوح، فمن حق السلطات المعنية الدفاع عن موقفها، بعد توضيح الفائدة من ذلك لمواطنيها. والأفضل هنا الاستعانة بتأييد أصحاب المصلحة ومشاركتهم، كما يجب، إن أمكن، النص في الاتفاقات على شروط التعويض، وإدراج الآليات اللازمة لحل النزاعات. وفي جميع الأحوال، يجب ألا يكون النزوح سببا في تعريض الأرواح للخطر، أو فقدان كرامة الأفراد أو حريتهم أو أمنهم. كما يجب أن يوفر الاحتياجات الأساسية للنازحين، كالإيواء، والسلامة، والتغذية والصحة. ويجب إيلاء الاهتمام تحديدا لحماية السكان الأصليين، والأقليات، وصغار الملاك ورعاة الماشية.

وهذه المبادئ يمكن أن تقدم صورة لمخططي التنمية عن حجم المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية التي يمكن أن تخلقها المشروعات الإنمائية الكبيرة، بل الصغيرة أيضا. وقد كان لتضمين مثل هذا التحليل في العمليات التخطيطية أثر كبير، كما حدث مع بعض أكبر مصادر تمويل المشروعات الإنمائية ومنها البنك الدولي، من خلال "سياسة إعادة التوطين الإلزامية" الخاصة به. كما منحت هذه السياسات المتضررين حقوق التظلم من خلال هيئات التفتيش وغيرها من الآليات. وقد حققت نُهُج من هذه الأنواع نتائج إنمائية بشرية إيجابية للأغلبية، بينما يساعد على تخفيف المخاطر التي تتحملها الأقلية النازحة، رغم بقاء التحديات في نطاق كبير منها.

3.5.3 الاتجار في البشر

تكون الصور التي تصاحب عمليات الاتجار في البشر، في أغلبها، مروعة، وكثيرا ما يركز على ما يصاحب الاتجار من عمليات استغلال جنسي، وجريمة منظمة، وإيذاء عنيف، واستغلال اقتصادي. والاتجار في البشر لا يؤثر سلبا على الأفراد فحسب، إنما يمس كرامة مجموعات بأسرها. وعلى الرغم من ذلك، فحتى الآن لم يوفر التركيز المتزايد على هذه الظاهرة صورة موثوق بها ويمكن البناء عليها لتحديد حجم أو مدى أهمية هذه الظاهرة في حفز التحرك داخل وعبر الحدود (انظر الفصل الثاني).

لكن المشكلة الأكبر في الاتجار تكمن في تقييده لحرية البشر، وانتهاكه لحقوق الإنسان الأساسية.

وقد تقوم بعض البلدان، عند ضبط شبكات الاتجار، بتجريد المتورطين من مستندات سفرهم وعزلهم، حتى يصعب هربهم، إن لم يصبح مستحيلا. وينتهي حال الكثيرين بالتورط في الديون داخل أماكن مليئة بالحواجز اللغوية والاجتماعية والمادية، مما يصيبهم باليأس من طلب المساعدة. علاوة على ذلك، قد يمانع بعضهم في الكشف عن هويته، تجنبا للعقوبات الجنائية والملاحقات القانونية. أما الأشخاص الذين هُرِّبوا لتقديم خدمات جنسية، فيتعرضون في كثير من الأحيان للإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية HIV وغيره من الأمراض التي تنتقل جنسيا[112].

المشكلة الأكبر في الاتجار تكمن في تقييده لحرية البشر، وانتهاكه لحقوق الإنسان الأساسية

محاربة الاتجار قد تكون أكثر فعالية، من خلال توفير فرص عمل ومستوى وعي أفضل داخل بلدان المنشأ- فالقدرة على قول "لا" للاتجار هي أفضل وسيلة للحماية

وتعد البيانات أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون تقييم حجم آثار الاتجار. وتضم قاعدة بيانات نموذج مكافحة الاتجار التابع للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، بيانات خاصة بحوالي 14,000 حالة لا تمثل عينة، والأمر ذاته ينطبق على قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC)[113]. وتشير الصورة التي ترسمها هذه البيانات، إضافة إلى الدراسات والتقارير القائمة، إلى أن معظم الأشخاص الذين يتعرضون للاتجار هم من الشابات اللاتي ينتمين إلى أقليات عرقية. وهذا ما تؤكده بعض المصادر الأخرى، كالدراسة التي أجريت في جنوب شرق أوروبا، والتي كشفت أن صغار السن والأقليات العرقية بالمناطق الريفية في أعقاب الصراعات هم أكثر الفئات عرضة للاتجار، وأنهم غالبا ما يتعرضون لدرجات شديدة من الإقصاء وعدم التمكين داخل سوق العمل[114]. ومع ذلك، قد تكون هذه الصورة غير موضوعية، فالشباب الذكور، في كثير من الأحيان، أقل استعدادا للإبلاغ عن حالتهم، خشية عدم منحهم وضع قانوني باعتبارهم ضحايا. وإضافة إلى الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، يؤدي العنف والاستغلال داخل الوطن أو داخل المجتمع المحلي إلى زيادة حجم الاتجار، كما يؤدي التصديق المبالغ في سذاجته بوعود بوظائف عالية الأجر بالخارج إلى نفس النتيجة.

ويعد الاستغلال الجنسي أكثر صور الاتجار انتشارا (حوالي 80% من الحالات المسجلة بقاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ويليه الاستغلال الاقتصادي الذي يشمل باقي النسبة. وقد ذكر بعض ممن تعرضوا للاتجار من النساء والرجال والأطفال، للأغراض المذكورة ولغيرها من الأغراض الاستغلالية الأخرى، تعرضهم لأعمال السخرة، والاسترقاق المنزلي، والزواج القسري، وسرقة الأعضاء، والتسول، والتبني غير القانوني، والسخرة.

وإضافة إلى افتقار الضحايا إلى أي ممتلكات أو نفوذ، قد ترتبط جزئيا النتائج السلبية للاتجار على التنمية البشرية بالإطار القانوني لبلدان المقصد. فالضوابط المقيدة للهجرة الوافدة تعني بقاء الكثير من الفئات المهمشة في البلاد بلا صفة نظامية، وبالتالي حرمانها من أي فرص بسوق العمل الرسمي، وحرمانها من أشكال الحماية التي تقدمها الدولة لمواطنيها وللعمال المهاجرين المصرح لهم[115]. وعلى نحو أعم، ليس من شك أن محاربة الاتجار قد تكون أكثر فعالية، من خلال توفير فرص عمل ومستوى وعي أفضل داخل بلدان المنشأ- فالقدرة على قول "لا" للاتجار هي أفضل وسيلة للحماية.

وما يضفي مزيدا من التعقيد على حقوق الأشخاص الذين يتعرضون للاتجار، صعوبة تمييز الاتجار عن غيره من أنواع الاستغلال الأخرى، فضلا عن تحديات تعريف الممارسات الاستغلالية. وقد تظهر المشكلات المعنية بإنفاذ القانون. وأحيانًا يفسر الاتجار على نحو واسع لينطبق على كافة النساء المهاجرات اللائي يمارسن العمل الجنسي. وقد يستغل ذلك لتبرير مضايقتهن وترحيلهن، ما قد يجعلهن أكثر عرضة للاستغلال. وبمجرد تحديدهن، يرحلن في معظم الحالات أو يُحلن إلى برامج مساعدة، شريطة تعاونهن مع آليات إنفاذ القانون.

وقد انتشرت مؤخرًا المبادرات الداعية لمواجهة الاتجار في البشر. كما اتخذت أشكال للتدخل؛ للحد من مدى التعرض لمخاطر الاتجار في مجتمعات الأصل، مثال على ذلك، حملات التوعية والمشروعات التي توفر سبل العيش. كما قدمت برامج المساعدة بعض الاستشارات، والمساعدات القانونية، والدعم لمن يريد العودة وإعادة الاندماج في المجتمع. وقد آتت بعض هذه البرامج أُكلها، حيث استخدمت في ذلك أساليب الترفيه والقصص الشخصية، بوصفها أدوات للتوعية المجتمعية في إثيوبيا ومالي، أو حملات الاتصال المكثفة من باب إلى باب، كما حدث في جمهورية الكونغو.[116] وعلى الرغم من ذلك، أدت بعض المبادرات الأخرى إلى نتائج عكسية، بل أحيانا إلى نتائج كارثية، مثل الأشكال الضارة التي تحد من حقوق المرأة. ففي نيبال، على سبيل المثال، أثنت الرسائل الوقائية الفتيات والنساء عن ترك قراهن، بينما وصمت حملات التوعية ضد مرض فيروس نقص المناعة البشرية العائدين.[117] ومما لاشك فيه أن مبادرات مكافحة الاتجار في البشر تخلق تحديات صعبة وشديدة التعقيد؛ مما يحتم علينا التعامل معها بحذر.

والخطوط الفاصلة بين المتاجرين في البشر من ناحية، والمهربين وجهات التوظيف من ناحية أخرى، أحيانًا تكون غير واضحة. فعلى سبيل المثال، قامت مكاتب التوظيف بتوسيع نشاطها ليضم عددًا من الوكلاء غير الرسميين من الباطن. وهنا، قد تغيب المحاسبة وتزيد التكاليف بسبب دخول هؤلاء الوكلاء من الباطن، الذين يعملون تحت مظلة جهات التوظيف الشرعية. كما أن مخاطر الاعتقال والترحيل عالية. وفي بعض الحالات، تشتمل تكاليف التهريب على الرشاوى التي تدفع لمسؤولي الحدود الفاسدين، ومقابل تلفيق المستندات الوهمية.[118]

3.6 الآثار الكلية

قمنا بدراسة الآثار التقديرية للهجرة على الدخول، والصحة، والتعليم، وجوانب أخرى، مثل التمكين والوكالة - وبحثنا في النتائج السلبية التي قد تقع عندما يتحرك الأشخاص وهم رهن التهديد. وتعد دراسة الاختلافات في دليل التنمية البشرية إحدى الطرائق السهلة لتحديد التغيرات في مجملها.

وقد كشف بحثنا الداعم لهذا التقرير عن تباينات ضخمة للمتوسط بين دليل التنمية البشرية الخاص بالمهاجرين والخاص بغير المهاجرين، وذلك على صعيد التحرك الداخلي وعبر الحدود. فوجدنا أن دليل التنمية البشرية الخاص بالمهاجرين إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يزيد، في المتوسط، حوالي 24% عن دليل التنمية البشرية الخاصة بالأفراد الذين ظلوا في بلدان منشئهم[119]. لكن المكاسب ظلت كبيرة، ليس فقط لمن هاجروا إلى البلدان المتقدمة، حيث كشف البحث عن وجود اختلافات كبيرة بين المهاجرين الداخليين وغير المهاجرين[120]. ويبين الشكل 3.13 ارتفاع دليل التنمية البشرية - في 14 بلدا من بين 16 بلدا يغطيها هذا التحليل - فيما يتعلق بالمهاجرين الداخليين مقارنة بغير المهاجرين.

في بعض الحالات، تكون الاختلافات جوهرية. ففي غينيا، على سبيل المثال، يُسجل دليل التنمية البشرية فارقا قدره 23% بين المهاجرين داخليا وغير المهاجرين لصالح الفئة الأولى، مع تراجع واحد بالمائة فقط بالنسبة للمهاجرين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وإذا اعتُبر هؤلاء مهاجري بلد مستقل فسيتقدمون على غيرهم من غير المهاجرين بحوالي 25 درجة أعلى، في ترتيب دليل التنمية البشرية العالمي.

وهناك استثناءان أساسيان للنمط الكلي لتحسين مستوى الخير عن طريق التحرك الداخلي؛ في غواتيمالا وزامبيا، حيث يبدو أداء المهاجرين الداخليين أداءً سيئا، مقارنة بغير المهاجرين. وهاتان الحالتان تسلطان الضوء على المخاطر التي تصاحب الهجرة. ففي غواتيمالا، نزح معظم المهاجرين بسبب اندلاع العنف والحرب الأهلية في الثمانينيات من القرن الماضي وأوائل التسعينيات، في حين عانى مهاجروا زامبيا الفقر الحاد في المناطق الحضرية، عقب الصدمات الاقتصادية المتلاحقة التي عصفت بالبلاد خلال العشرين سنة الماضية. وفي حالات قليلة أخرى - كما في بوليفيا وبيرو، تبدو نتيجة التنمية البشرية في مجملها هامشية رغم المكاسب الضخمة في الدخل، وهو ما يشير إلى ضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات بوصفه سببا في تراجع مستوى الخير. ومع ذلك، فهذه الحالات الاستثنائية تؤكد على الاعتقاد السائد بنجاح المتحركين.

هذه النتائج الخاصة بالمهاجرين الدوليين يدعم صحتها شعور المهاجر ذاته بمستوى الخير المتحقق له (انظر الشكل 3.14). ففي عام 2005، حللنا بيانات 52 بلدا ووجدنا أن مستويات السعادة والصحة، كما عكستها العينة، متساوية إلى حد كبير بين المهاجرين وغير المهاجرين: فقد شعر 84% من المهاجرين بالسعادة (مقارنة بنسبة 83% من غير المهاجرين)، في حين شعر 72% أن صحتهم جيدة أو جيدة جدا (مقارنة بنسبة 70% من غير المهاجرين). ولم يذكر سوى 9% «عدم

الشكل (3.13) مكاسب إنمائية بشرية ضخمة للمتحركين الداخليين

نسبة دليل التنمية البشرية المقدرة للمهاجرين وغير المهاجرين في مجموعة منتقاة من البلدان الآخذة في النمو،2005-1995

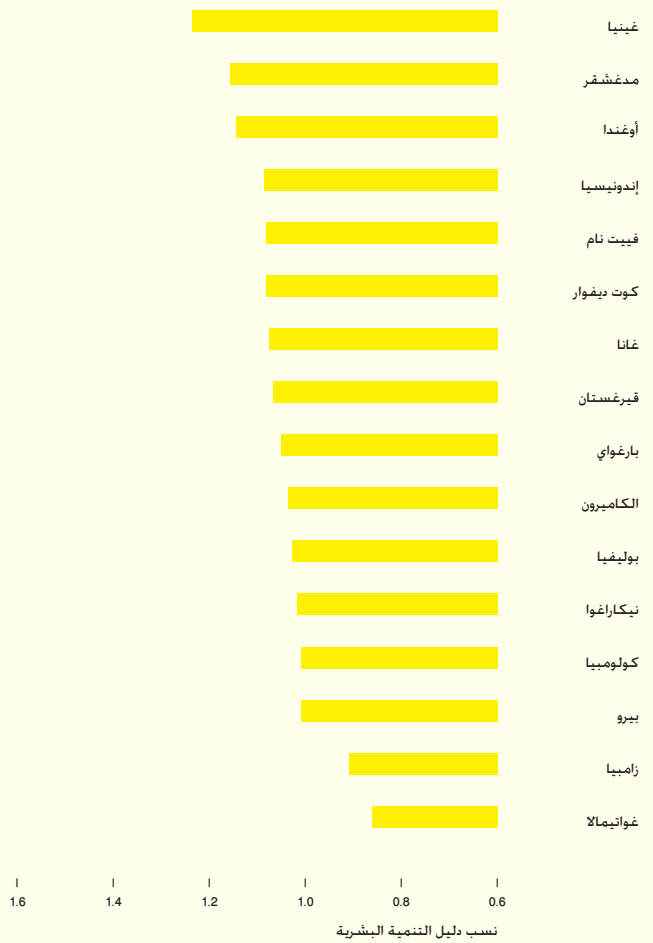

المصدر: هارتجن وكلاسن (2009) Harttgen and Klassen

رضائهم» عن حياتهم (مقارنة بنسبة 11% من غير المهاجرين). أما النسبة الأكبر التي شعرت بأنها سعيدة أو سعيدة للغاية، فكانت للمهاجرين بالبلدان المتقدمة. كما شعرت نسبة مماثلة من العينة المولودة في بلد أجنبي والمولودة محليا - أكثر من 70% - بأنها تتمتع «بالحرية وحق تقرير حياتها»[121].

3.7 الخلاصة

هناك صعوبة في مجرد تلخيص الآثار المعقدة المقترنة بالتحرك. ولكن الكم الهائل من النتائج المعروضة في هذا الفصل يؤكد على دور التحرك في توسيع دائرة الحريات الإنسانية المذكورة في الفصل الأول. فقد رأينا

أن الأشخاص الذين يتحركون يعززون، بوجه عام، فرصهم في بعض الجوانب على الأقل، مع إمكانية تحقيق مكاسب هائلة. ومع ذلك، رأينا أن هذه المكاسب تحد منها السياسات، سواء في مكان المنشأ أو في مكان المقصد، بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه الأفراد وأسرهم. ولما كان الأشخاص المختلفون يواجهون فرصا ومعوقات مختلفة، لاحظنا وجود أشكال ضخمة من عدم المساواة في عوائد التحرك. والحالات التي واجه فيها الأشخاص انتكاسات تصيب صالحهم، سواء خلال عملية التحرك أو بعدها - مثل الصراعات والانجار في البشر والكوارث الطبيعية، وما شابه - كانت كلها حالات تقترن بمعوقات تمنع هؤلاء الأشخاص من اختيار مكان حياتهم اختيارا حرا.

ومن النقاط الرئيسية التي ظهرت في هذه الدراسة أن التحرك البشري قد يقترن في بعض الأحيان بمقايضات معينة. فقد يربح الأشخاص في بعض أبعاد الحرية، فيما يخسرون في أبعاد أخرى. بيد أن الخسائر يمكن التخفيف منها، بل استبدالها، عن طريق سياسات أفضل، كما سنبين في الفصل الأخير.

الشكل (3.14) درجة الشعور بالسعادة بين المهاجرين تعادل درجتها بين السكان المولودين محليًا

ما ورد شخصيًا من الشعور بالسعادة بين المهاجرين والسكان المولودين محليًا حول العالم، 2005-2006

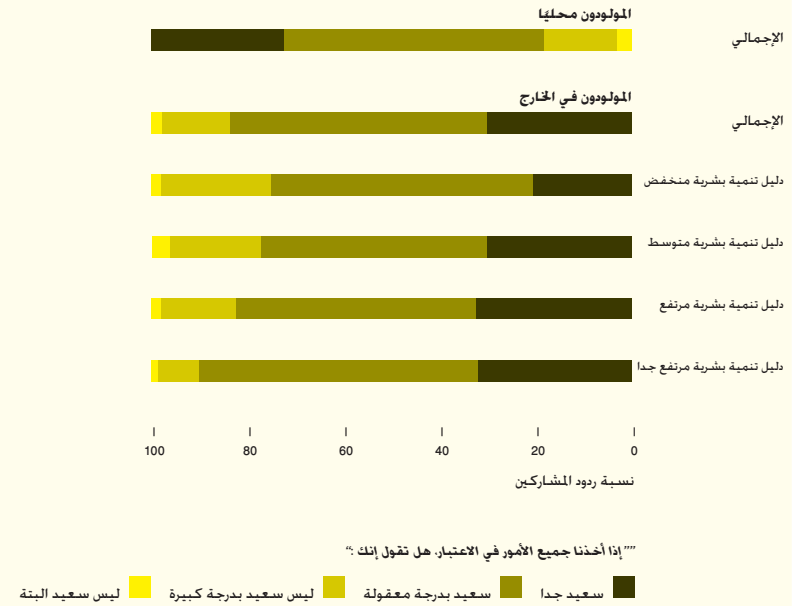

المصدر: تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية بناءً على استقصاءات القيم العالمية WVS (2006)

الآثار في بلدان المنشأ والمقصد

4

لاتقتصر آثار الحركة على الذين يتحركون فحسب، بل تتعدد وتمتد إلى أشخاص آخرين؛ مما يشكل تأثيراتها الإجمالية على نحو حاسم . ويبحث هذا الفصل في الآثار في بلد المنشأ وفي البلد المضيف، مؤكدا في الوقت ذاته على ترابطهما؛ فالأسر التي لديها أفراد تحركوا إلى أماكن أخرى داخل البلاد، أو خارجها، غالبًا ما تجني مكاسب مباشرة. ومع ذلك، قد تتحصل على فوائد أوسع نطاقا، دون إغفال بواعث القلق الناجمة عن خسارة المجتمع برحيل أحد أفراده. وفيما يتعلق بالآثار على أماكن المقصد، كثيرا ما يعتقد الناس أنها آثار سلبية - لأنهم يخشون أن يشغل الوافدون الجدد الوظائف، ويضيفون أعباءً على الخدمات العامة، ويتسببون في خلق التوترات الاجتماعية، بل في زيادة معدلات الجريمة. وتُشير الأدلة إلى أن بواعث القلق الشعبية هذه مُبالغ فيها، وغالبًا لا أساس لها من الصحة. ومع ذلك، تؤخذ التصورات في الاعتبار- وهى تُبرر إجراء بحث دقيق للمساعدة في صياغة مناقشة السياسات.

الآثار في بلدان المنشأ والمقصد

من بين الأشخاص الذين لايتحركون ولكن يمكن أن يتأثروا بالحركة، أسر المتحركين والمجتمعات في أماكن المنشأ والمقصد. والآثار المتعددة لهذه الحركة في هذه الأماكن المختلفة لها أهمية كبيرة في تشكيل آثارالتنمية البشرية الشاملة للحركة؛ ويتناول هذا الفصل كل أثر على حده.

في أماكن المنشأ، يمكن ملاحظة الآثار على معدلات الدخل والاستهلاك، والتعليم والصحة، والعمليات الثقافية والاجتماعية الأشمل. ومعظم هذه الآثار إيجابية، ولكن بواعث القلق من خسارة المجتمعات عندما يتحرك الأشخاص بحاجة إلى البحث. ويُشير استعراضنا للدلائل إلى أن الآثار مُعقدة، ومُحددة حسب السياق، وخاضعة للتغيير مع مرور الوقت. وتعتمد طبيعة الآثار ومداها على من يتحرك من الأشخاص، وكيف يرحلون إلى الخارج، ونزعتهم لأن يظلوا على اتصال بوطنهم، والتي قد تنعكس في تدفق الأموال، والمعرفة والأفكار، وفي نيتهم المعلنة بشأن العودة في وقت ما في المستقبل. ولأن المهاجرين غالبًا ما يأتون بأعداد كبيرة من أماكن مُحددة - على سبيل المثال، ولاية كيرالا في الهند ومقاطعة فوجيان في الصين - قد تكون الآثار على المجتمعات المحلية أكثر وضوحًا من الآثار الوطنية. ومع ذلك، فقد يكون لتدفق الأفكار أيضًا آثار بعيدة المدى على المعايير الاجتماعية والهياكل الطبقية، والتي تتمدد لتصل إلى المجتمع الأوسع نطاقًا على المدى الأبعد. ويُنظر إلى بعض هذه الآثار عادةً باعتبارها آثارًا سلبية، ولكن المنظور الأشمل يشير إلى أنه من الملائم وضع رؤية أكثر تحديدًا. على وضوء ذلك، فإننا نفحص أيضًا إلى أي مدى تعكس خطط التنمية الوطنية، مثل إستراتيجيات الحد من الفقر (PRSs)، الجهود التي تبذلها البلدان الآخذة في النمو لتعزيز المكاسب التي تتحقق من قابلية التحرُك وتشكلها.

وتوجّه اهتمام الكثير من المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام إلى آثار المهاجرين على أماكن المقصد. والاعتقاد الأوسع انتشارًا هو أن هذه الآثار سلبية- إذ يُنظر إلى الوافدين الجدد باعتبارهم «يأخذون وظائفنا» إذا كانوا يعملون، ويعيشون على حساب ممولي الضرائب بالمطالبة بفوائد الرفاهة إذا لم يكونوا يعملون، ويُضيفون عبئًا غير مرغوب فيه على الخدمات العامة في مجالات، مثل: الصحة والتعليم، ويتسببون في خلق توترات اجتماعية مع السكان المحليين، أو غيرهم من الجماعات الأخرى من المهاجرين الوافدين، بل يتسببون في تفاقم السلوك الإجرامي. وبالبحث في المؤلفات التجريبية الواسعة حول هذه القضايا، تبين أن هذه المخاوف مُبالغ فيها، وغالبًا لا أساس لها من الصحة. ومع ذلك، فإن هذه التصورات مُهمة لأنها تؤثر في المناخ السياسي الذي تتخذ فيه قرارات السياسات المعنية بدخول المهاجرين ومعاملتهم- وقد تُزكي المخاوف من حدة العداء تجاه المهاجرين على نطاق أوسع، وتسمح للمتطرفين السياسيين بالوصول إلى السلطة. وبالفعل، تُشير الأدلة التاريخية والمعاصرة إلى أن فترات الركود الاقتصادي هي تلك التي ظهر فيها هذا العداء على السطح. وينتهي هذا الفصل بتناول قضية «الرأي العام» الشائكة، والتي تفرض قيودًا على خيارات السياسات العامة التي نبحثها في الفصل الأخير.

4.1 الآثار في أماكن المنشأ

عادةً ما تتحرك حصة صغيرة فقط من مجموع سكان بلد المنشأ. أما الاستثناءات- البلدان ذات الحصص الكبيرة في الخارج - غالبًا ما تكون دولا صغيرة، ومنها دول منطقة بحر الكاريبي، مثل: أنتيغوا وبربودا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفيس. في هذه الحالات، قد تتجاوز الحصة نسبة 40%. وكلما ارتفعت الحصة، زاد احتمال أن يكون أثرها على الناس المُقيمين أكثر انتشارًا وعمقًا. وفي حين تُركز المناقشة أدناه على البلدان الآخذة في النمو، فمن المهم أن نضع في الاعتبار، وكما هو مبين في الفصل الثاني، أن معدلات الهجرة النازحة للبلدان ذات دليل تنمية بشرية منخفض هي الأقل عبر بكافة مجموعات البلدان.

وبشكل عام، تعد الآثار الأكبر حجمًا في أماكن المنشأ هي التي تشعر بها الأسر المعيشية التي يغيب عنها أحد الأفراد المهاجرين. ومع ذلك، قد يتأثر المجتمع والمنطقة بل الدولة بأسرها. وسننظر الآن في كل هذه الآثار واحدًا تلو الآخر.

4.1.1 الآثار على مستوى الأسرة المعيشية

في كثير من البلدان الآخذة في النمو، الحركة هي إستراتيجية تنتهجها الأسرة المعيشية ليس بهدف تحسين فرص النجاح للمُتحرك فحسب، ولكن لتلك العائلة الكبيرة أيضًا.

على الرغم من هذه المكافآت المالية، عادةً ما يكون قرار الانفصال قرارًا مؤلمًا يتكبد المتحرك ومن يتركهم، على حد سواء، تكاليفه العاطفية الباهظة

في مقابل تأييد الحركة، قد تتوقع الأسرة الحصول على تحويلات مالية عند استقرار المُهاجر- هذه التحويلات عادةً ما تتجاوز كثيرا النفقات الأولية، أو ما قد يأمل المتحرك أن يجنيه في مكان المنشأ، وهي بدورها قد تُستخدم في تمويل استثمارات كبرى، وكذلك في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة.

وعلى الرغم من هذه المكافآت المالية، عادةً ما يكون قرار الانفصال قرارًا مؤلمًا يتكبد المتحرك ومن يتركهم، على حد سواء، تكاليفه العاطفية الباهظة، كما يُعبر عنه في كلمات الشاعرة الفلبينية نادين ساريل:

أحباؤك عبر ذلك المحيط
سيجلسون لتناول الإفطار جاهدين ألا يحدقوا
حيث كنت تجلس على الطاولة
الوجبات مُقسمة الآن على خمسة
بدلاً من ستة، فلا طعام لمكان خلا من أصحابه[1]

وحقيقة أن الكثير من الآباء، والأزواج، والشركاء، على استعداد لدفع هذا الثمن، يُعطي فكرة عن تصورهم لحجم المكافآت التي قد تعود عليهم.

والتحويلات المالية لها أهمية حيوية في تحسين سبل العيش للملايين من الأشخاص في البلدان الآخذة في النمو. وقد أكدت العديد من الدراسات التجريبية على المساهمة الإيجابية للتحويلات الدولية من أجل رفاهة الأسرة المعيشية، والتغذية، والطعام، والصحة، والأوضاع المعيشية في أماكن المنشأ.[2] وهذه المساهمة أُدركت الآن ومُعترف بها تمامًا في ما كُتب حول الهجرة، وتتجلى في تزايد دقة البيانات عن التحويلات المالية الدولية التي نشرها البنك الدولي وجهات أخرى، كما هي مُوضحة في الخريطة 4.1. حتى أولئك الذين دفعهم الصراع إلى الحركة، قد يصبحون مُرسلين لتحويلات مالية صافية، كما هو موضح في مواضع مختلفة عبر التاريخ: في البوسنة والهرسك، وغينيا بيساو، ونيكاراغوا، وطاجيكستان، وأوغندا، حيث ساعدت التحويلات المالية مجتمعات بأكملها على البقاء على قيد الحياة بعد تضررها من الحروب.[3]

في بعض قنوات الهجرة الدولية، انخفضت تكاليف تحويل الأموال، غالبًا، مع مرور الوقت، إلى جانب منح مزايا واضحة لأولئك المُرسِلين للتحويلات والمستفيدين منها.[4] كما شهدت الابتكارات الحديثة انخفاضا في التكاليف على الصعيد الوطني، كما هو الحال في كينيا والمُشار إليها في المربع 4.1. ومع انخفاض تكاليف تحويل الأموال، أصبح لدى الأسر - التي اعتمدت من قبل على الأقارب والأصدقاء المقربين، أو التي لجأت إلى سُبلٍ غير رسمية، مثل سائق الحافلة المحلية لتحويل الأموال - خيارات لإرسال الأموال عن طريق المصارف، وشركات تحويل الأموال، وحتى من خلال الهواتف الخلوية.

هناك وظيفة هامة من وظائف التحويلات المالية؛ هي تنويع مصادر الدخل، والتخفيف من حدة الانتكاسات التي قد تتعرض لها العائلات، مثل: المرض، أو الصدمات الأكبر الناجمة عن الركود الاقتصادي، أو النزاعات السياسية، أو التقلبات المناخية.[5] وخلصت الدراسات في بلدان متنوعة، مثل: بوتسوانا والسلفادور وجامايكا والفلبين، إلى أن المهاجرين يستجيبون للصدمات المناخية بزيادة تحويلاتهم المالية، على الرغم من أنه من الصعب تحديد ما إذا كان هذا بمثابة تأمين فعّال. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك: الإعصار جيني الذي ضرب هايتي في عام 2004، وكارثة تسونامي في عام 2004 في إندونيسيا وسري لانكا، والزلزال الذي وقع في عام 2005 في باكستان.[6] وفي عينة أخذت من البلدان الفقيرة، وُجد أن زيادة التحويلات المالية تُعوض نحو20% من الأضرار التي ألحقها الإعصار،[7] في حين أنها في الفلبين تُعادل ما يقرب من 60% من الانخفاض في الإيرادات نتيجة لصدمات هطول الأمطار.[8]وفي السلفادور، تسبب الانهيار المحاصيل الناجم عن صدمات الطقس في تراجع احتمالية إرسال الأسر للمهاجرين إلى الولايات المتحدة بنسبة 24%.[9]

يمكن أن يقدم المهاجرون هذا النوع من الحماية إذا كانت دخولهم كبيرة بما يكفي، ولا تتعارض مع احتياجات أسرهم. ويتوقف هذا على طبيعة نطاق الصدمة ومداه، وكذلك على مكان المُهاجر. على سبيل المثال، قد لا توفر التحويلات المالية التأمين ضد الكثير من آثار الركود الاقتصادي العالمي الحالي. فالعمال المهاجرون- في كل مكان تقريبًا- يُعانون من تخفيض النفقات، في حين أن أسرهم في أشد الحاجة إلى الدعم (مربع 4.2) . ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى البلدان الآخذة في النمو من 308 مليار دولار أمريكي في عام 2008 إلى 293 مليار دولار أمريكي في عام 2009.[10]

ورغم كبر الحجم الإجمالي للتحويلات، فإن أثره المباشر في الحد من الفقر يتوقف على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للذين تحركوا. وداخل منطقة أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، خلصت دراسة حديثة أُجريت في كل من المكسيك وباراغواي، إلى أن الأسر التي تستفيد من التحويلات المالية تأتي في المقام الأول في أدنى مستويات توزيع الدخول والتعليم، في حين أن النمط المقابل لذلك هو ما اكتُشف في بيرو ونيكاراغوا.[11] غير أنه في الأعم، تُبين القيود التي تفرضها محدودية الفرص المتاحة لذوي المهارات المتدنية للانتقال عبر الحدود، أن التحويلات المالية غالبًا لاتتدفق مباشرة إلى الأسر الأفقر،[12] ولا إلى البلدان الأفقر.[13] ولنأخذ الصين، على سبيل المثال: لأن المهاجرين عمومًا لا ينحدرون من الأسر المعيشية الأفقر، فإن أثر الفقر الإجمالي للهجرة الداخلية محدود (يقدر بنحو1%)، وإن كانت هذه النسبة لا تزال تعادل ما يقرب من اثني عشر مليون شخص أقل.[14]

الخريطة (4.1) تدفق التحويلات المالية في المقام الأول من الأقاليم المتقدمة إلى الأقاليم الآخذة في النمو
تدفقات التحويلات المالية الدولية، 2007-2006

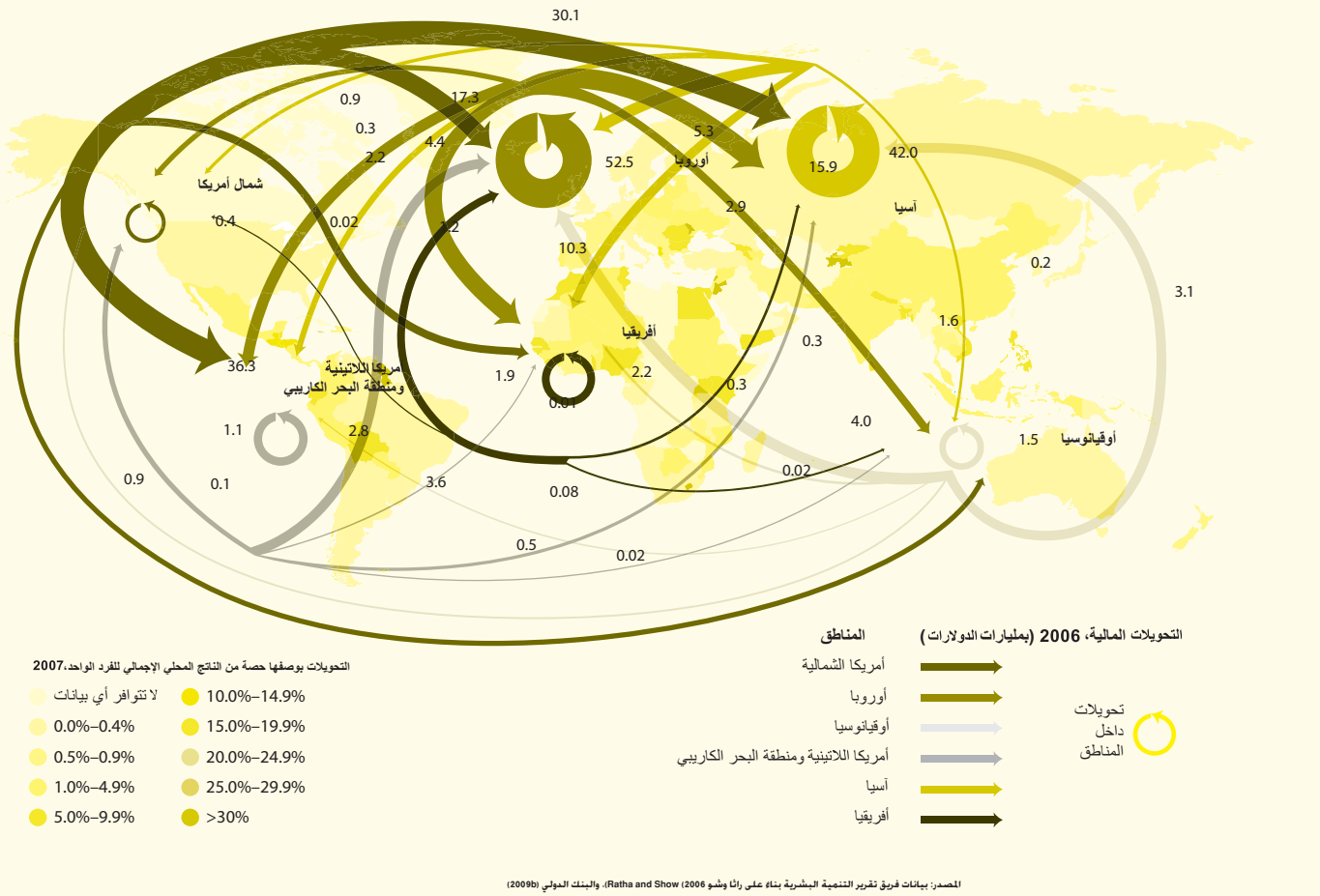

المصدر: بيانات فريق تقرير التنمية البشرية بناء على رانا وشو (Ratha and Show 2006)، والبنك الدولي (2009b)

وفي الوقت نفسه، ينحدر بعض المهاجرين من أسر معيشية فقيرة، وتتدفق أحيانًا التحويلات المالية الكبيرة لغير أفراد الأسرة؛ مما يسمح بتوسيع نطاق الفوائد- كما اكتُشف في فيجي وجامايكا، على سبيل المثال.[15]

أما آثار الهجرة الداخلية على الحد من الفقر، التي أثبتتها الدراسات التي أجريت على مجموعة متنوعة من الحالات الوطنية، قد تكون أكثر أهمية. في ولاية أندرا براديش ومادهيا براديش في الهند، انخفضت معدلات الفقر في الأسر المعيشية التي بها مهاجر بمقدار النصف تقريبًا بين الأعوام 2002/2001 و2007/2006.[16] كما عُثر على نتائج مماثلة في بنغلاديش.[17] كذلك رُصدت مكاسب كبيرة من بيانات ثنائية البُعد، نتيجة تتبُّع أحوال الأفراد على مدار فترة زمنية، في بمنطقة كاغيرا في من تنزانيا في الفترة بين عامي 1991 و 2004.[18] وقد فحصت الأبحاث التي أجريت خصيصًا لهذا التقرير باستخدام البيانات ثنائية البعد ومراقبة التحيز الانتقائي، حالتي إندونيسيا في الفترة بين عامي 1994 و 2000 والمكسيك في الفترة بين عامي 2003 و 2005. ففي إندونيسيا، حيث ما يقرب من نصف الأسر المعيشية لديها مهاجر داخلي، كانت معدلات الفقر لغير المهاجرين مستقرة في الفترة (التي شملت الأزمة المالية في شرق آسيا)، ثم انخفضت انخفاضا طفيفًا من 40% إلى 39% ، ولكنها تراجعت تراجعًا حادًا بالنسبة للمهاجرين من 34% إلى 19%. وفي المكسيك، حيث حوالي 9% من الأسر المعيشية لديها مهاجر داخلي، ارتفعت معدلات الفقر ارتفاعا حادًا من 25% إلى 31% لغير المهاجرين للفترة (التي شملت الركود في العام 2002/2001)، ولكن بنسبة طفيفة من 29% إلى 30%، للمهاجرين. في كلا البلدين، في البداية شكلت الأسر المعيشية التي لديها مهاجر أقل من نصف الخُمسين العلويين من شريحة الثروة، ولكن مع مرور الوقت، ارتفعت هذه الحصة إلى ما يقرب من الثلثين.[19]

المربع 4.1 كيف تستطيع الهواتف الخلوية الحد من تكاليف التحويلات النقدية: دراسة حالة من كينيا

تظل تكاليف تلقّي الأموال باهظة للغاية للكثير من الأشخاص بالمناطق الريفية النائية في البلدان الآخذة في النمو. فعادة ما يقطع المتلقون مسافات طويلة وصولا لعاصمة إقليمية أو وطنية، حتى يستلموا النقود، أو قد تُسلم النقود باليد من خلال وسيط قد يحصل على هامش كبير من المبلغ المُرسل.

وقد أدى الانتشار السريع لتكنولوجيا الهاتف الخلوي، على مدار العقد الفائت، إلى تصميم أنظمة مُبتكرة لتحويل النقود في العديد من البلدان؛ في كينيا مثلا؛ شكلت شركة سفاريكوم Safaricom، وهي شركة رائدة في مجال الهاتف الخلوي، فريقًا مع بعض الجهات المانحة للبدء في نظام تجريبي أدى تباعًا إلى إطلاق نظام M-PESA في عام 2007 (و معناه "المعاملات النقدية عبر الهاتف الخلوي"). من خلال هذا النظام، يستطيع أي شخص لديه هاتف خلوي إيداع النقود في حساب، وإرسالها إلى مستخدم آخر للهاتف الخلوي، وذلك من خلال وكلاء M-PESA الموزعين في أرجاء شتى من البلد.

وتوصل استقصاء حديث للمستخدمين بكينيا أنه في خلال عامين فقط، انتشر نظام M-PESA انتشارًا سريعًا، فيستخدمه الآن قرابة ستة ملايين شخص، أو ما يساوي 17% من إجمالي السكان، حيث تصل نسبة مستخدمي الهاتف الخلوي 26% ، وهي النسبة التي تدعمها شبكة تضم ما يزيد على 7.500 وكيل. من الممكن أن تجري التحويلات، فقط بالضغط على بعض الأزرار، وبتكلفة أقل من دولار واحد، وذلك مثلا من مدينة ميناء مومباسا إلى مدينة كيسومو الواقعة على شاطئ بحيرة فكتوريا، أو من نيروبي في الجنوب إلى مارسابيت في الشمال، وهي مسافات تقطعها الحافلة في مدة يومين. وبحلول منتصف عام 2008، بلغ حجم الأموال المُرسلة حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك في أغلبه في شكل عدد كبير من المعاملات المالية الصغيرة نسبيًا.

المصدر: جاك وسوري (Jack and Suri 2009)

ويعد النوع الاجتماعي أحد أبعاد الحركة ذات التأثير على تدفقات التحويلات المالية؛ فالدلائل تشير إلى أن المرأة غالبًا ما تُرسِل النسبة الأكبر من دخلها إلى المنزل، بانتظام أكبر، على الرغم من أن انخفاض أجر المرأة غالبًا ما يعني أن المبالغ المطلقة أصغر.[20]

وهناك أيضًا البعد الزمني لهذه التدفقات؛ فمع مرور الوقت، قد تؤدي الآثار المتراكمة الناجمة عن التحويلات المالية إلى اتساع نطاق آثار الفقر وعدم المساواة اتساعًا كبيرًا.[21] وقد يستفيد الفقراء عندما تُنفق التحويلات في السبل التي تُولد العمالة المحلية، مثل بناء المنازل، أو عند تأسيس الأعمال التجارية أو التوسع فيها.[22] وخلُصت بعض الدراسات إلى أن المستفيدين من التحويلات يُظهرون روح مبادرة أكبر لإقامة الأعمال وارتفاع الميل الهامشي للاستثمار أكثر مما عليه الحال في الأسر المعيشية بلا مهاجر.[23] وقد تستغرق الآثار الإيجابية للاستثمار عقودًا لتتحقق على أرض الواقع، غير أنها مُعقدة وبعيدة كل البعد عن أن تكون ذاتية الحركة؛ فالفارق الزمني قد يؤدي إلى التأخر في إرسال التحويلات المالية حالما يتأقلم المهاجرون في أوطانهم الجديدة، أو قد تمنع الأوضاع السياسية والاقتصادية في أماكن المنشأ- مثل سوء المناخ العام للاستثمار- عمليات التحويل أو تثني عنها.[24] وأخيرًا، قد تخلق التحويلات المالية أيضًا مخزونًا لرأس المال لتمويل المزيد من عمليات الهجرة، وبعد سنوات من رحيل أول فرد في العائلة.

ويقلل بعض المُعلقين من أهمية التحويلات المالية؛ لأنها تُنفق جزئيًا على الاستهلاك، وهذا التقييم خاطئ لسببين عامين: الأول: أنه قد يكون للاستهلاك قيمة متأصلة، وكثيرًا ما تكون آثاره طويلة الأجل وشبيهة بآثار الاستثمار، وخاصة في المجتمعات الفقيرة حيث تُعزز التحسينات في مجال التغذية، وغيرها من المواد الاستهلاكية الأساسية، من رأس المال البشري تعزيزًا فاعلاً، وبالتالي تعزز من مستوى الدخول في المستقبل.[25] وبالمثل، فإن الإنفاق على التعليم، في كثير من الأحيان، هو الأولوية بالنسبة للأسر التي تتلقى التحويلات المالية، لأنه يزيد من القدرة على الكسب في الجيل المُقبل. والثاني: أن معظم أنواع الإنفاق، وخاصة على السلع والخدمات التي تتطلب كثافة اليد العاملة، مثل الإسكان وغيرها من أعمال الإنشاء، سيعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي، وربما يكون له آثار مضاعفة،[26] وكلها إيجابية.

ويبدو أن أسر المهاجرين ترسل أطفالها إلى المدارس، على الأرجح، باستخدام الأموال النقدية من التحويلات؛ لدفع الرسوم والتكاليف الأخرى، وهذا يُقلل من عمالة الأطفال، الذين متى التحقوا بالمدارس يُكملون دراستهم على الأرجح؛ فأفضل توقعات النجاح المرتبطة بالهجرة تؤثر على المعايير والمُحفزات الاجتماعية.[27] وفي غواتيمالا، ترتبط الهجرة الداخلية والدولية بارتفاع في النفقات التعليمية (45% و48% على التوالي)، ولا سيما في المستويات الأعلى من التعليم.[28] وفي المناطق الريفية في باكستان، قد تكون الهجرة المؤقتة مرتبطة بزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وانخفاض معدلات التسرب منها، والتي تتجاوز 40%، بمعدل أكبر للإناث عن الذكور.[29] وفي بحثنا، الذي أجريناه بتفويض، وجدنا نتائج مماثلة في المكسيك، حيث الأطفال في الأسر المعيشية التي تضم مهاجرًا داخليًا لديهم نسبة احتمال أعلى بنحو 30% إلى 45% للالتحاق بالصف المناسب لأعمارهم.[30]

ويُمكن أن تعزز توقعات النجاح الناشئ عن الحركة من مُحفزات الاستثمار في مجال التعليم،[31] وهو ما أُشير إليه من الناحية النظرية، وظهر في الممارسة العملية في بعض البلدان؛ فالهجرة النازحة للفيجيين إلى الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في أستراليا،

على سبيل المثال، شجعت على السعي إلى مواصلة التعليم العالي في فيجي.

وهذا الأثر بالغ العمق؛ فقد هاجر ما يقرب من ثلث عدد سكان فيجي، من ذوي الأصول الهندية، في العقود الثلاثة الماضية، ويمثِّل العمال ذوو المهارات الغالبية بين المهاجرين. فقد تزايد العدد المطلق للعمال أصحاب المهارات في فيجي، من ذوي الأصول الهندية تزايدًا كبيرًا.[32] وهناك عدد من الحكومات، ومنها حكومة الفلبين، عمدت إلى تشجيع العمل في الخارج جزئيًا بتيسير توليد المهارات في الوطن الأم.[33]

ومن ناحية أخرى، فإن آثار توقعات النجاح الناشئ عن الهجرة على محفزات التعليم يُشكِلها السياق والتوقعات نفسها. ففي المكسيك، على سبيل المثال، حيث تسود الهجرة غير النظامية- لذوى المهارات المتدنية في الأغلب، تجد الأولاد أكثر عرضة للتسرب من الدراسة للإمساك بهذا الخيار.[34] وفي دراستنا، التي أجريت بتفويض على بيانات التعداد الصيني على مستوى المقاطعات، تبين أن الاستثمار في مجال التعليم في مجتمعات المصدر الريفية قد استجاب إلى المهارات اللازمة لشغل فرص العمل خارج المقاطعة. وهكذا، حين حصل المهاجرون الداخليون على التعليم الثانوي، تشجَّع الأطفال المقيمون في المجتمع على استكمال مستويات أعلى من التعليم، بينما في المقاطعات التي حصل مهاجروها على تعليم متوسط فقط، ارتبط ذلك بانخفاض معدلات إتمام المرحلة الثانوية.[35]

قد تتأثر النتائج الصحية للأشخاص الذين لم يتحركوا بسبب الهجرة، من خلال تأثيراتها على التغذية، والأوضاع المعيشية، وارتفاع الدخول، ونقل المعرفة والممارسات. وهناك أدلة على أن ارتفاع الدخول ومستوى أفضل من المعرفة الصحية المرتبطة بالهجرة لها أثر إيجابي على معدلات الوفيات من الرضع والأطفال.[36] ومع ذلك، وُجد في المكسيك على الأقل، أن النتائج الصحية على المدى الطويل يمكن أن تتأثر سلبًا؛ لأن مستويات الرعاية الصحية الوقائية (مثل الرضاعة الطبيعية واللقاحات) تراجعت بسبب هجرة أحد الوالدين على الأقل.[37] وقد يترافق هذا مع زيادة عبء العمل، أو انخفاض مستويات المعرفة المرتبطة بالأُسر التي يُعيلها والد واحد، أو الأسر التي لديها عدد أقل من البالغين، أو كليهما. علاوة على ذلك، عند الإصابة بأمراض مُعدية في أماكن المقصد، قد تنطوي العودة على مخاطر صحية كبيرة للأسر في الوطن الأم؛ فمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية، وغيرها من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، قد ترتفع على وجه الخصوص.[38]

وبمقايضة المكاسب المحتملة في الاستهلاك، والتعليم، والصحة، قد يتأثر الأطفال في الوطن الأم، عاطفيًا، تأثرًا سلبيًا من جراء عملية الهجرة؛ فواحدة من كل خمس أمهات باراغوايات مُقيمات في الأرجنتين، على سبيل المثال، لديها أطفال صغار في باراغواي.[39]

وقد وجدت الدراسات المعنية بالبحث في الآثار المحتملة أن هذا يعتمد على سن الطفل عندما يحدث

المربع 4.2 أزمة عام 2009 والتحويلات المالية

انكمشت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان الآخذة في النمو بسبب الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٩، التي بدأت في بلدان رئيسية من بلدان المقصد. ثم إنطلقت الآن لتأخذ طابعًا عالميًا. ويتوفر بالفعل دليل على الانخفاض الملحوظ في التدفقات إلى البلدان المعتمدة اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية، وتشمل فيما تشمل: بنغلادش ومصر والسلفادور والفلبين.

تتفاوت البلدان والأقاليم في تعرُضها للأزمة، من خلال الآثار المتعلقة بالتحويلات المالية بها. ومن المتوقع للتحويلات المالية لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أن تعاني من أكبر معدل للانخفاض، بشكل نسبي ومطلق في الوقت ذاته، ليعكس ذلك، جزئيًا، تغير اتجاه التوسع السريع الذي تلا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والطفرة الاقتصادية التي شهدها الاتحاد الروسي. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع للتدفقات في كل من مولدافيا وطاجيكستان، حيث تُمثل حصص التحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي النسبة الأكبر على مستوى العالم (45% و38% على التوالي)، أن تنخفض بنسبة 10% في عام 2009. وتواجه السلفادور قدرًا كبيرًا من الانخفاض في التحويلات المالية، والبالغة ما يزيد على 18% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتأتي حوالي ثلاثة أرباع التحويلات المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الولايات المتحدة وأوروبا، وهي المناطق التي تأثرت تأثرًا شديدًا بهذا الركود الاقتصادي (الفصل الثاني). ويظل الوضع قيد الانتظار للتحقق مما إذا كانت هذه المصادر أكثر قدرة على استعادة وضعها من قدرة تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الخاصة، أو أقل منها.

المصدر: راثا وموهابترا (2009b) *Ratha and Mohapatra* ووحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية

الشكل (4.1) يتوقع أن يؤثر الركود العالمي على تدفقات التحويلات المالية

الاتجاهات المتوقعة في تدفقات التحويلات المالية من الأقاليم الآخذة في النمو.
2006-2011

* تقديرات ** تنبؤات

المصدر: راثا وموهابترا (2009b) Ratha and Mohapatra، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية (EIU 2009)

ملحوظة: هذه التجميعات الإقليمية تتضمن جميع البلدان الآخذة في النمو وفقًا لتصنيف المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
وللاطلاع على القائمة الكاملة للبلدان في كل إقليم، رجاء الرجوع إلى «تصنيف البلدان» في المرفق الإحصائي.

إن آثار تدفقات ذوى المهارات أقل ضررًا لمجتمعات الأصل عما يُفترض في الغالب

الانفصال بالهجرة (في السنوات الأولى من الحياة قد يكون الأثر أكبر)، كما يعتمد على مدى دراية البالغين الذين يرعون الطفل ومواقفهم، وكذلك على ما إذا كان الانفصال دائمًا أم مؤقتًا.[40] وقد خفف دخول وسائل الاتصال الرخيصة والسهلة، عن طريق الهاتف الخلوي وبرنامج سكايب على سبيل المثال، من وطأة الانفصال بين أفراد الأسرة، وساعدت كثيرًا في الحفاظ على الروابط والعلاقات في السنوات الأخيرة.

وقد تؤثر الحركة على علاقات النوع الاجتماعي في الوطن الأم:[41] فعندما تتحرك المرأة، قد تتغير الأدوار التقليدية، وخصوصًا تلك المتعلقة برعاية الأطفال وكبار السن.[42] وعندما يهاجر الرجال، قد تُمكّن المرأة الريفية بسبب غيابهم؛ فالدراسات الميدانية التي أجريت في الإكوادور، وغانا، والهند، ومدغشقر، ومولدوفا، خلُصت جميعها إلى أنه في ظل هجرة الذكور، زادت المرأة الريفية من مشاركتها في صنع القرار.[43] وقد تتسرب إلى مكان المنشأ الأعراف المعتمدة في منزل المُهاجر الجديد، مثل ارتفاع سن الزواج، وانخفاض معدل الخصوبة، وزيادة التوقعات التعليمية بالنسبة للفتيات، والمشاركة في القوة العاملة. وقد تتزايد عملية الانتشار هذه في الحالات التي تكون فيها الفجوة الاجتماعية والثقافية بين البلدان المرسلة والمستقبلة كبيرة،[44] وهذا ما أكدته النتائج الأخيرة المعنية بنقل الأعراف المرتبطة بالخصوبة من المهاجرين إلى الدائرة الكبيرة من الأسرة والأصدقاء في أماكن المنشأ: انخفاض أعداد الأطفال على الصعيد الوطني، أصبح هو العُرف السائد في المكانين.[45]

وبوجه عام، ورغم ذلك، جاءت الأدلة حول الآثار الخاصة بالأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي مختلطة، على سبيل المثال، تظل حياة زوجات المهاجرين في البيت مقتصرة إلى حد كبير على تدبير شؤون المنزل، وتربية الأطفال، والعمل الزراعي، وقد يتغير الوضع قليلاً- غير أن أعباء العمل تزداد. وقد يكون كسب السلطة مؤقتًا في حالة ما استأنف المهاجرون الذكور دورهم بوصفهم أرباب الأسر عند العودة. كما أفادت التقارير الواردة عن ألبانيا وبوركينا فاسو، على سبيل المثال.[46]

وقد يمتد انتقال الأعراف إلى المشاركة في الشؤون المدنية؛ حيث وجدت الدراسات الحديثة في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية، أن الأفراد الذين يتمتعون بصلات أكبر بشبكات المهاجرين الدوليين يُشاركون بقدر أكبر في شؤون المجتمع المحلي، وأنهم أكثر دعمًا لمبادئ الديمقراطية، وأيضًا، أكثر نقدًا للأداء الديمقراطي في بلادهم.[47]

4.1.2 الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع والوطن

بعيدًا عن آثار الحركة المباشرة على أسر المهاجرين، قد يكون لها آثار أوسع نطاقًا؛ فعمليات التغيير الاجتماعية والثقافية التي تحركها الهجرة قد يكون لها آثار ملحوظة على إقامة الأعمال، وأعراف المجتمع والتحولات السياسية- تلك الآثار التي كثيرًا ما يتأثر بها جيل بعد جيل، على سبيل المثال، كينيا، بل في الواقع معظم بلدان قارة أفريقيا، قد تتأثر في الحاضر والمستقبل بقرار اتخذه باراك أوباما الأب قبل خمسة عقود، بالدراسة في الولايات المتحدة؛ معظم هذه الآثار إيجابية للغاية؛ بيد أن أحد بواعث القلق التي بحاجة إلى المعالجة هو تدفق المهارات من المجتمعات الأصل إلى الخارج.

وطالما ترددت المخاوف من تضرر اقتصاد بلدان المنشأ نتيجة لقابلية تحرُك ذوى المهارات، وإن كان الجدل قد أصبح أكثر وضوحًا في السنوات الأخيرة.[48] تُثار بواعث القلق بانتظام في مجموعة من الدول الصغيرة والبلدان الأفقر، بل تمتد لتشمل بلدان، مثل أستراليا، حيث يذهب الكثير من الخريجين إلى الخارج. وانبثق عن هذه المسألة، على مدى العقود القليلة الماضية، مجموعة من المقترحات، التي استُعرضت في الفصل الخامس. ولكن النقطة الهامة هي أن قابلية التحرُك أمر طبيعي ومنتشر، حتى في المجتمعات المزدهرة (الفصل الثاني). والأشخاص ذوي المهارات، شأنهم في ذلك شأن الآخرين، يتحركون استجابةً لنقص مُتوقع للفرص في الوطن الأم، أو لوجود فرص أفضل في أماكن أخرى لأنفسهم ولأطفالهم على حد سواء، أو كلا الأمرين. ومن غير المُرجح أن تكون محاولات تقييد هذه الحركات فاعلة دون معالجة الأسباب الهيكلية الأساسية. وهناك أيضًا أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن آثار تدفقات ذوى المهارات أقل ضررًا لمجتمعات الأصل عما يُفترض، كما هو مبين في المربع 4.3.

لطالما كان أحد بواعث القلق التقليدية هو أن رحيل الشباب الأصحاء يؤدي إلى نقصٍ في العمالة وانخفاض معدلات الإنتاج، وخاصّة في مجال الزراعة.[49] ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، واجهت المجتمعات نقصًا في العمالة في أعمال المزارع التعاونية؛ [50] ومع ذلك، في كثير من البلدان الآخذة في النمو، قد تكون حركة اليد العاملة من الزراعة إلى المناطق الحضرية جزءًا هامًا في التحول الهيكلي. وبقدر ما يُحد النقص، في رأس المال، وليس في اليد العاملة، من النمو في معظم البلدان الآخذة في النمو، قد تصبح التحويلات المالية مصدرًا مهمًا لتمويل الاستثمار في المناطق الريفية.

قد تكون الهجرة مُحركًا قويًا للتقارب في معدلات الأجور والدخول بين أماكن المصدر والمقصد؛ وهذا لأنه كلما زادت قابلية التحرُك بين المنطقتين، أصبحت أسواق العمل فيهما أكثر تكاملاً ويُصبح من الصعب استدامة الفروق الكبيرة في الأجور.

وثمة أدلة تاريخية، استُعرضت في الفصل الثاني، على أن تعزيز القابلية على التحرك يرتبط بالحد من التفاوت في الأجور بين البلدان، وعدم المساواة داخل البلدان قد يتبع نمطًا يأخذ في الاتساع مع مرور الوقت: التقدم المُحرز في بعض المناطق يخلق الثروة، وبالتالي يزيد من عدم المساواة؛ مما يُشجع على الهجرة، التي مع

المربع 4.3 آثار تدفق المهارات على التنمية البشرية

جذبت الهجرة النازحة للأشخاص الحاصلين على شهادات جامعية، الكثير من الانتباه العام والأكاديمي - ويرجع ذلك إلى الندرة الحادة في المهارات بالعديد من البلدان الفقيرة. ويشير الدليل إلى أن التحسين من أوضاع العمل المحلية، حتى يبدو البقاء في الوطن الأم أكثر جاذبية، هو بمثابة الإستراتيجية الأكثر فاعلية عن فرض القيود على المغادرة.

ومن المهم الاعتراف بأن مستوى الجودة بالغ التدني في توفير الخدمات الأساسية في بعض البلدان الفقيرة ليس من الممكن إرجاع سببه إلى الهجرة النازحة للعمالة المهنية. ويؤكد التحليل المنظّم، الذي جرى لقاعدة بيانات جديدة تتعلق بالهجرة النازحة للعاملين في قطاع الصحة من أفريقيا، أن المستويات المنخفضة للعاملين بالصحة، والأوضاع المتدنية للصحة العامة، هي مشكلات كبرى، ولكنها غالبًا ما تعكس عوامل أخرى لا ترتبط بالحركة الدولية للعاملين المهنيين بمجال الصحة، ألا وهي: الحوافز الضعيفة، والموارد غير الملائمة، والقدرة الإدارية المحدودة. وهكذا تُصور الهجرة بدقة بالغة على أنها عَرض للأنظمة الصحية الفاشلة وليست سببًا لها.

كما يجب ألا يُبالغ في تقدير التكلفة الاجتماعية المقترنة بالهجرة النازحة للعمالة الماهرة. فعندما تكون بطالة الخريجين مرتفعة، كما هو الحال غالبًا في البلدان الفقيرة، قد تكون تكلفة فرصة الرحيل ليست بالضخمة. وإذا ما رحل من المجتمع عامل مرتفع الإنتاجية لكنه متواضع الأجر؛ فإنه سيعاني من خسارة ملحوظة، بينما إذا رحل عامل يتساوى معه في المهارات ولكنه غير مُنتج، عندها بالكاد يتأثر المجتمع برحيله. فعلى سبيل المثال؛ غالبا ما يتغيب المدرسون عن العمل، ولذا فإن الآثار المباشرة لرحيلهم لن تكون كبيرة. وفي حين أن هذا يجب ألا يضعف من قوة الدافع لمعالجة الكفاءة المنعدمة والهدر لهذه المصادر الأساسية، فحقيقة أن العاملين قد لا يكونوا حاليا في خدمة مجتمعاتهم هي نقطة لا تخل بالأماني التي يدور حولها النقاش بشأن تدفق المهارات.

وغالبًا ما يأتي الأشخاص ذوو المهارات العالية من الخارج بالفوائد إلى بلدانهم الأصلية، مثلهم مثل غيرهم من المهاجرين، من خلال التحويلات المالية وتطوير الشبكات. وكما هو موضح في الشكل 3.2، قد يكون المكسب المطلق في الدخول الناجمة عن الهجرة ضخمًا، حتى إذا حُول جزء صغير من الفرق، فقد تكون الفوائد التي تعود على البلد الأصل هائلة. أشارت بعض الأبحاث إلى أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد آخذ في النمو إنما ترتبط إيجابيًا بعدد خريجي هذا البلد الموجودين في البلد المستثمر؛ فيما خلصت دراسات أخرى إلى أنه كلما زاد عدد المهاجرين النازحين ذوي المهارات من بلد ما، وعاشوا في بلد آخر، زادت التجارة بين هذين البلدين.

وأخيرًا وليس آخرًا، تعود أعداد كبيرة من المهاجرين النازحين من ذوي المهارات، فقد أوضح تقدير حديث أن حوالي النصف يرجعون إلى بلدانهم، عادة، بعد مرور حوالي خمس سنوات. كما أكدت مؤلفات حديثة على الأهمية المتزايدة للحركة الدائرية مع تنامي الشبكات العابرة للبلدان

المصدر: كليمنس (Clemens 2009b) وبانيرجي ودافلو (Banerjee and Duflo 2006) وجافوركسيك وأوزدين وسباترينو ونيجو (Javorcik, Ozden, Spatareanu, and Neagu 2006) وروش (Rauch 1999) وفيلبيرماير وتوبال (Felbermayr and Toubal 2008) وفيندلي ولويل (Findlay and Lowell 2001) وسكيلدون (Skeldon 2005).

مرور الوقت قد تؤدي بدورها إلى الحد من عدم المساواة. وقد ربطت الدراسات بين ازدياد انتقال اليد العاملة الداخلية والحد من التفاوت في الدخول بين المناطق المختلفة في البرازيل، والهند، وإندونيسيا والمكسيك.[51]

والمثير للاهتمام، أن معدلات الهجرة النازحة للعمال ذوى المهارات العالية تزيد بين النساء عنها بين الرجال في معظم البلدان الآخذة في النمو.[52] فمن المرجح أن تصل نسبة النساء الحاصلات على درجات من التعليم العالي إلى ما لا يقل عن نسبة 40% مقارنة بالرجال الخريجين، وأن تهاجر إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من مجموعة واسعة من البلدان منها: أفغانستان، وكرواتيا، وغانا، وغواتيمالا، وملاوي، وبابوا غينيا الجديدة، وتوغو، وأوغندا، وزامبيا. وفي حين أن هذا قد يعكس عوامل مختلفة، فإن العوائق الهيكلية أو الثقافية أو كليهما، والتي تحول دون الإنجاز المهني في الوطن الأم، تبدو أنها التفسير الأكثر ترجيحًا لهذا الأمر.[53]

وتخدُث حركة الأشخاص ذوي المهارات ليس فقط عبر الحدود، وإنما أيضًا داخلها، حيث يتحرك الناس نحو الفرص الأفضل. وهذا مُوضح في الشكل 4.2، حيث تقوم مقارنة بين الحركة داخل البرازيل، وكينيا، والفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية، ومعدلات الحركة الدولية. والنتائج التي تسترعى الانتباه هي أننا وجدنا أنماطًا شديدة الشبه لهجرة العمال ذوى المهارات داخل وعبر حدود الدول. وعلى وجه التحديد، ميل نسبة أعلى من العمال ذوى المهارات للهجرة النازحة من الدول الصغيرة، يتكرر بنفس الوتيرة المرتفعة للهجرة من المحليات الصغيرة؛ مما يُشير إلى أن خيارات السياسات التي بُحثت خلال المناقشات المعنية بالتنمية المحلية- مثل زيادة الحوافز وتحسين أوضاع العمل- قد تكون أيضًا ذات صلة بصنع السياسات المعنية بالهجرة النازحة للمهنيين ذوى المهارات إلى الخارج.

على نطاق أشمل، تبدو الآثار الاقتصادية للهجرة على الصعيد الوطني في بلدان المنشأ مُعقدة، وفي معظم الأحيان، يصعُب قياسها؛ وقد تنشأ الشبكات التي تُيسر نشر المعرفة، والابتكار، والمواقف، ومن ثم تعزيز التنمية على المديين المتوسط والبعيد. وتشير مجموعة من الأدلة، التي يُتندر بها، إلى أن المهاجرين يدعمون الأنشطة الإنتاجية في بلدان المنشأ، من خلال نقل التقنية ، وإعادة المهارات المُصقلة في الخارج إلى الوطن الأم والتعرض لممارسات أفضل في العمل والتنظيم.[54]

فقد استمرت الحكومة الصينية في علاقاتها مع الصينيين الدارسين في الخارج للعمل على تعزيز التفوق الأكاديمي في جامعاتها. وبالمثل، في الهند ساهم شباب الخريجين في دفع عجلة الازدهار في التقنية المتقدمة في أوائل الألفية الثانية- ‹خبراء الأرجونوتس› Argonauts- الذين أضافوا لوظائفهم الأفكار والخبرات والأموال التي تراكمت لديهم في الولايات المتحدة

والأماكن الأخرى.[55] وقد تغير نموذج صناعة البرمجيات بأكمله. فزادت الشركات من الاستعانة بالعمالة الخارجية في الإنتاج من الهند، أو أسست مقراتها هناك. ففي هذه الحالة، جلبت هجرة ذوي المهارات آثار خارجية وديناميكية، والتي تعود بالفائدة على العمال والصناعة في مكان المنشأ على حد سواء.

قد تنتشر الصناعات الجديدة، من خلال الشبكات الدولية للمهنيين ذوي المهارات، انتشارًا سريعًا ولايُمكن التنبؤ بمداه. كما يُمكنه إيجاد منافذ، حتى وسط المستويات المنخفضة الأخرى للتنمية الشاملة، ويعتمد اعتمادًا أساسيًا على انفتاح قطاع الأعمال والبيئة السياسية في الوطن الأم. ويبدو أن بلدان، مثل جمهورية إيران الإسلامية، وفيتنام، والاتحاد الروسي، التي تتسم بنُظم أكثر انغلاقًا، قد استفادت بقدر أقل في مجال إقامة الأعمال التي تعتمد على التقنية المتقدمة، من خلال عمالها ذوي المهارات في الخارج، مقارنةً بالهند وإسرائيل على سبيل المثال.[56]

وتركزت معظم الدراسات الكُلية الكمية حول الآثار على الصعيد الوطني تركيزًا أكثر تحديدًا على حجم التحويلات المالية ومدى مساهمتها. ففي عام 2007، بلغ حجم التحويلات المُسجلة رسميًا إلى البلدان الآخذة في النمو نحو أربعة أمثال حجم إجمالي المعونة الإنمائية الرسمية.[57] وعند هذا الحجم، من المُرجح أن يكون للتحويلات المالية إسهامات كبيرة في عائدات الصرف الأجنبي المرتبطة بمصادر أخرى في كل بلد على حده. ففي السنغال، على سبيل المثال، بلغت التحويلات المالية في عام 2007 اثنتا عشرة مرة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتُمثل التحويلات المالية حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي GDP في مجموعة من الدول الصغيرة والفقيرة، مع تصدُر طاجيكستان للقائمة بنسبة 45%. وفيما يتعلق بجميع البلدان الكبرى، البالغ عددها عشرون بلدًا، والتي تتصدر قائمة البلدان المستقبلة للتحويلات المالية، تجاوزت الحصة 9% في عام 2007، فيما تجاوزت التحويلات المالية العائدات المولّدة من صادرات السلع الأساسية في أكثر من عشرين بلدًا من البلدان الآخذة في النمو.

ومع ذلك، ينبغي ربط شرطين أساسيين بهذه النتائج. أولاً: أن الكم الأكبر من هذه التدفقات لا يصل إلى أشد البلدان فقرًا؛ فمن بين تدفقات التحويلات المالية الوافدة المقدرة في عام 2007، كان أقل من 1% منها من نصيب البلدان في فئة البلدان ذات مؤشر تنمية بشرية منخفض.

ولذا، تبلغ التحويلات المالية نحو 15% لهذه المجموعة من المعونة الإنمائية الرسمية فقط. وعلى النقيض من ذلك، في أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي، ارتفعت التحويلات المالية في عام 2007 لتصل إلى نحو 60% من مجموع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة. ثانيًا: تُشير الدراسات، التي سعت إلى تعقب آثار التحويلات المالية على النمو طويل الأجل للبلد المتلقي، إلى أن هذه الآثار عادة ما تكون صغيرة، على الرغم من تفاوت النتائج.[58] ويُستمد هذا جزئيا من حقيقة أن الأثر الإنمائي

الشكل (4.2) تشابه حصص العاملين ذوي المهارات الذين يتحركون عبر الدول وداخلها

عدد السكان وحصة العاملين ذوي المهارات الذي يهاجرون داخليًا ودوليًا

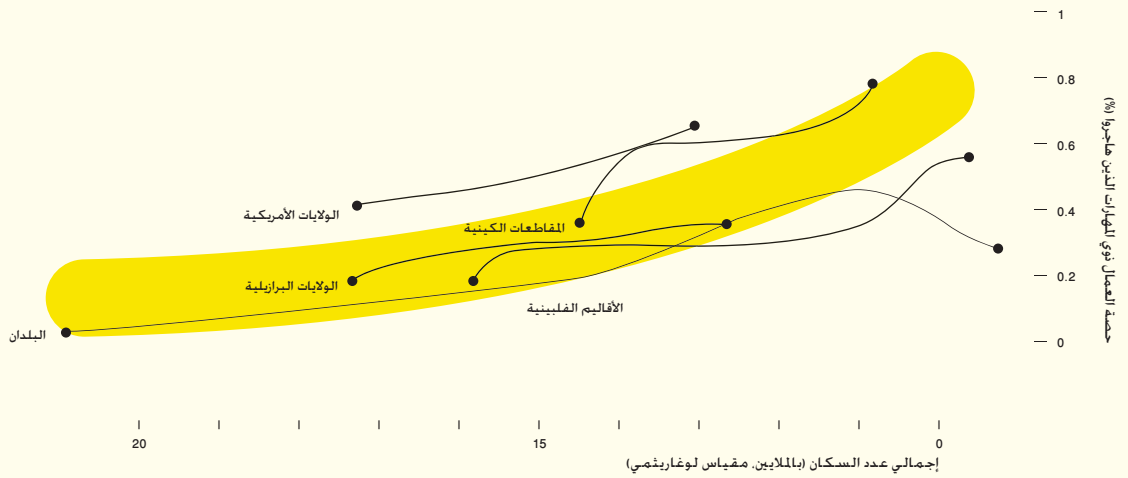

المصدر: كليمنس (2009b)

ملحوظة: قدمت الحصص باستخدام معدلات ارتداد الكثافة السكانية الجوهرية

للتحويلات المالية يعتمد على الهياكل المؤسسية المحلية في نهاية المطاف.[59]

وقد أُعرب عن بواعث القلق من أن تخلق التحويلات المالية نوعًا من «لعنة وفرة الموارد»، التي قد تُساهم في ارتفاع غير مرغوب فيه في قيمة العملة؛ مما قد يعوق القدرة التنافسية. وهنا مرة أخرى، اختلطت الأدلة بالرغم من ذلك.[60] علاوة على ذلك، فإن التحويلات المالية تذهب إلى الأفراد والأسر، وبالتالي فهي توزع على نطاق أوسع مما عليه الفوائد من الموارد الطبيعية، والتي لا تتدفق إلا للحكومات وحفنة من الشركات، وبالتالي غالبًا ما تؤدي إلى تفاقم الفساد. ولعل إحدى السمات الإيجابية للاقتصاد الكلي للتحويلات المالية هي أنها غالبًا ما تكون أقل تقلُبًا من أي من المعونة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كانت لا تزال خاضعة للتقلبات الدورية، كما شوهد في عام 2009 (المربع 4.2)[61]

ولا تبدو عامةً «التنمية الناجمة عن التحويلات المالية» بمثابة إستراتيجية نمو قوية، مثل تدفق المعونات الأجنبية؛ فلا يمكن للتحويلات المالية وحدها إزالة المعوقات الهيكلية للنمو الاقتصادي، والتغيير الاجتماعي، والحوكمة الأفضل، التي تتسم بها كثير من البلدان ذات مستويات التنمية البشرية المنخفضة. ومع ذلك، بالنسبة لبعض الدول الصغيرة، تحديدًا تلك التي تواجه تحديات إضافية تتعلق بالعزلة، قد تكون قابلية التحرُك جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية شاملة فاعلة للتنمية البشرية (المربع 4.4).

4.1.3 الآثار الاجتماعية والثقافية

قد يكون لقابلية التحرُك تبعات عميقة على التسلسلات الهرمية الاجتماعية والطبقية والعِرقية، في مجتمعات الأصل إذا ما استطاعت المجموعات ذات الوضع الأدنى الوصول إلى قنوات تؤدي لمستويات أعلى كثيرا للدخول. ويتضح ذلك في حالات مايا في غواتيمالا[62]، والحراتين، وهي مجموعة تتكون أساسًا من مزارعين سود يعملون بنظام العمولة في المغرب.[63] وهذه هي التغييرات التي نرحب بها، والتي يمكنها أن تُوقف الأشكال التقليدية، الشبيهة بالطبقية، لموروث عدم المساواة القائم على أمور، مثل: القرابة، ولون الجلد، والجماعة العِرقية أو الدين، التي ترتبط بعدم المساواة في الحصول على الأراضي، والموارد الأخرى.

وتُعرَف الأفكار، والممارسات، والهويات، ورأس المال الاجتماعي، التي تتدفق إلى الأسر ومجتمعات الأصل في بلدان المنشأ، باسم: التحويلات المالية الاجتماعية.[64] وهذه التحويلات الاجتماعية قد تظهر من خلال الزيارات وعن طريق وسائل الاتصال سريعة التطور. وتوضح حالة قرية ميرافلوريس الدومينيكية، حيث أرسلت ثلثي الأسر أفرادها إلى بوسطن في التسعينيات، الآثار على ديناميكيات النوع الاجتماعي. فأدوار المرأة، تغيرت، ليس فقط في بوسطن حيث خرجت للعمل، ولكن أيضًا في الجمهورية الدومينيكية، حيث تتمتع المرأة بقدر أكبر من المساواة في توزيع المهام المنزلية، وزيادة التمكين بصفة عامة. مثال آخر يأتي من الباكستانيين في المركز الإسلامي في نيو إنجلاند بالولايات المتحدة، حيث تُصلى المرأة وتُدير أعمال المسجد جنبًا إلى جنب مع الرجل. ووصلت أنباء عن هذه التغيرات إلى كراتشي في باكستان، حيث لا تزال بعض النساء يفضلن النهج التقليدية، ولكن البعض الآخر يحاول أن يخلق مساحات جديدة ليمكن للنساء الصلاة والدراسة معًا. والصحة هي مجال آخر تؤثر فيه التحولات الاجتماعية؛ فنتيجة للتعرض إلى التجارب في الخارج، قد يجلب المهاجرون الزائرون، أو العائدون معهم إلى ديارهم، ممارسات، مثل: شرب المياه المأمونة، أو إبقاء الحيوانات بعيدة عن أماكن السكن، أو الزيارات التعاودية السنوية للفحص الطبي.

غير أن الآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة ليست دائما إيجابية؛ فثمة مثال مضاد على ذلك، وهو ترحيل الشباب من الولايات المتحدة للعودة إلى أمريكا الوسطى، التي كانت تشبه تصدير العصابات وثقافاتها.[65] وعلى الرغم من أن البيانات والتحليلات المُفصلة ليست متاحة، كشف تقرير إقليمي حديث أن التمييز بين العصابات التي تنشأ داخل المجتمع (باندلياس) Pandillias، وتلك التي صُدِّرت من الولايات المتحدة (عصابات الماراس) Maras ليس واضحًا دائمًا.[66] وفي كلتا الحالتين، تدعو الحاجة إلى إطلاق برامج تستهدف المجتمعات والأفراد المعرضين للخطر؛ بهدف منع الشباب والتصدي لعنف العصابات، إلى جانب التعاون بين الحكومات والمزيد من الدعم والتمويل للبرامج المعنية بإعادة التكامل.[67]

وفيما يتعلق بكثير من الشباب في جميع أنحاء العالم، يُعتبر قضاء الوقت في الخارج جزءًا طبيعيًا من خبرة الحياة، والهجرة تُمثل الانتقال إلى مرحلة سن الرشد. وقد خلُصت الدراسات الميدانية في الأردن، وباكستان، وتايلاند، وفيتنام، إلى أن الهجرة تعتبر وسيلة لتعزيز المكانة الاجتماعية للأسرة في المجتمع المحلي. ومن ثم؛ ليس من المُستغرب أن تتزايد احتمالية هجرة أولئك الذين على صلة بأشخاص بالفعل في الخارج.

وتنشأ أحيانًا 'ثقافة الهجرة' حينما ترتبط الهجرة الدولية بتحقيق نجاح شخصي واجتماعي ومادي، في حين أن البقاء في المنزل يرتبط بصفعات قوية من الفشل.[68] ومع نمو الشبكة الاجتماعية، تَرسُخ هذه الثقافة أكثر، وتُصبح الهجرة هي العُرف السائد، وتحديدًا بين الشباب والقادرين. وقد لوحظ ذلك في الحالات التي حدثت فيها هجرة خارجية على نطاق واسع، مثل الفلبين، وكذلك في غرب وجنوب أفريقيا.

تُعرَف الأفكار، والممارسات، والهويات، ورأس المال الاجتماعي، التي تتدفق إلى الأسر ومجتمعات الأصل في بلدان المنشأ، باسم: التحويلات المالية الاجتماعية

المربع 4.4 قابلية التحرّك والتوقعات الإنمائية للدول الصغيرة

كما هو مشار إليه في الفصل الثاني، من المثير للدهشة أن البلدان التي بها أكبر معدلات من الهجرة النازحة هي دول صغيرة، وهي المعدلات التي غالبًا ما تتزامن مع تدني مستوى التنمية. وبالنسبة للبلدان الصغيرة والأفقر، من ضمن عيوب صِغر الحجم الاعتماد البالغ على سلعة واحدة، أو قطاع واحد، والتعرُّض لخطر الهزات الخارجية. فضلا عن ذلك، لا تستطيع البلدان الصغيرة الاستفادة من وفرة اقتصاديات الحجم، ومن توفير البضائع المحلية، بل غالبًا ما تواجه ارتفاعًا في تكاليف الإنتاج وأسعار المستهلك. أما في حالة الدول الجزيرية، يعتبر البُعد عاملا إضافيًا، ويرفع من تكاليف النقل، واستهلاك الوقت، ويجعل من الصعب المنافسة مع الأسواق الخارجية؛ وبالتالي فإن تلك عوامل جميعها تُشجع على الهجرة إلى الخارج.

وتعتبر الفوائد المالية المرتبطة بالهجرة كبيرة نسبيًا من منظور الدول الصغيرة. ففي عام 2007 بلغ متوسط التحويلات المالية 233 دولارًا أمريكيًا للفرد، مقارنة بمتوسط بلد آخذ في النمو، والبالغ 52 دولارًا أمريكيًا. سُجلت أعلى تدفقات سنوية، وفقًا للناتج المحلي الإجمالي، في منطقة البحر الكاريبي مع تحويلات مالية تُقدر بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن معظم الدول الصغيرة لا تقع بين البلدان ذات الحصص الأعلى للتحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فهي لا تتعرض، على وجه الخصوص، إلى هزات تتصل بهذا المصدر. في الوقت ذاته، تتعدى فوائد الهجرة إلى البلدان الصغيرة القيمة النقدية للتحويلات المالية بكثير. فالتحرُّك يتيح الفرص أمام إقامة روابط للعمل قد تعزز من التكامل مع المراكز الاقتصادية. وقد تكون أيضًا هجرة العمالة المؤقتة سبيلا للتوازن بين الاحتياجات الاقتصادية لكل من طرفي المقصد والأصل، والمتعلقة بتوفير فرص عمل للعاملين ذوي المهارات المنخفضة، والتمكين من فوائد أكبر في الوطن الأم، من خلال عودة المهارات والأفكار الخاصة بالأعمال التجارية. وبقدر تداخل صِغر الحجم مع مستوى الضعف، وفي بعض البلدان مع انعدام الاستقرار، قد تكون الهجرة بمثابة صمام الأمان للتخفيف من خطر الصراع، وكذلك بمثابة إستراتيجية قائمة على التنوع على الأمد الأطول.

وأدخلت بعض الدول الصغيرة الهجرة النازحة في الإستراتيجيات الإنمائية؛ وذلك في المقام الأول للتعامل مع التحدي المتعلق بخلق فرص عمل. وأوضح استعراضنا، المفوض بإجرائه، لإستراتيجيات الحد من الفقر PRS أن الكثير من الدول الصغيرة (بوتان وكاب فيردي ودومينيكا وغينيا بيساو وساو تومي وبرينسيبي وتيمور ليشتي) تشير إلى عناصر إيجابية للهجرة الدولية، فيما يتعلق بأثرها على التنمية، أو الحد من الفقر، أو كليهما. كان من بين أهداف ورقة إستراتيجية الحد من الفقر في تيمور ليشتي لعام 2003 (PRSP)وضع خطة لسفر ألف عامل إلى الخارج سنويًا، ذلك بينما تشير دول أخرى إلى الهجرة النازحة باعتبارها مشكلة فقط (مثل: جيبوتي وغامبيا وغويانا وملديف).

فيرى البعض جوانب سلبية، مثل: التعرُّض لتراجع حجم التحويلات المالية (مثل كاب فيردي)، وزيادة عدم المساواة (مثل بوتان). أما فيما يتعلق بإستراتيجية الحد من الفقر الخاصة بدومينيكا، فإنها ترى أن الهجرة النازحة سبب للفقر، وفي الوقت ذاته، عامل مساهم في الحد منه.

وتستطيع الدول الصغيرة أن تجعل من الهجرة عنصرًا إستراتيجيًا في المجهودات الإنمائية بطرق عدة، بعضها في شكل مشاركة في الاتفاقات الإقليمية، وتركز بعض البلدان على العمالة المؤقتة في الخارج، بينما يؤكد البعض الآخر على خلق المهارات - وذلك أحيانًا بالتنسيق مع جيرانها. وقد شجعت موريشيوس بفاعلية العمالة المؤقتة بالخارج باعتبارها وسيلة لاكتساب المهارات ورأس المال الذي يستطيع المهاجرون استخدامه لإقامة أعمالهم التجارية عند عودتهم. وبدعم الجهات المانحة، وضعت الحكومة برنامجًا يوفر الدعم الفني والمالي للمهاجرين العائدين؛ فيما تركز «رؤية التنمية في ليسوتو حتى عام 2020» على توليد فرص عمل في الوطن الأم من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع الاعتراف بدور العمل في الخارج، خصوصًا في دولة جنوب أفريقيا المجاورة، حيث تحدد إستراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها تدابير إصلاحية تتضمن إضفاء الطابع الآلي واللامركزي على خدمات الهجرة الوافدة، وإقامة مقر جامع يُعنى بتنفيذ فعال لتصاريح الهجرة الوافدة وتصاريح العمل، ولاسيما اتخاذ التدابير لمكافحة الفساد في وزارة الهجرة. تستطيع الإستراتيجيات الإنمائية اتخاذ تدابير أوسع نطاقًا للتعامل مع تحديات بُعد المكان. ففي بلدان جنوب المحيط الهادئ، على سبيل المثال، يسرت الجامعات الإقليمية ومراكز التدريب المهني من قابلية التحرُّك، كما دخلت العديد من الدول في اتفاقيات خاصة بالهجرة مع جيرانها.

وتتشابه صور المهاجرين النازحين من الدول الصغيرة مع المهاجرين عمومًا؛ فهم يكونون أفضل، على مستوى المهارات والموارد، ممن بقوا. على سبيل المثال؛ في موريشيوس يبلغ إجمالي معدل الهجرة النازحة 12.5%، ولكن حوالي 49% منهم من الخريجين. لكن بوجه عام ما من اختلاف واضح في العرض الصافي للمهارات، والمقاس بعدد الأطباء لكل 10.000 نسمة، ما بين الدول الصغيرة والكبيرة. أما فيما يتعلق بالمتوسطات البسيطة، فإن عدد الأطباء في واقع الأمر أكبر في الدول الصغيرة وهو 23 طبيبًا لكل 10.000 نسمة مقارنة بعدد 20 طبيبًا لكل 10.000 نسمة، في المتوسط، لكافة البلدان.

المصدر: لوثريا (Luthria 2009) ووينترز ومارتن (Winters and Martin 2004) وبلاك وسورد (Black and Sward 2009) وسيووروثون (Seewooruthun 2008) وحكومة ليسوتو (2004) ووينترز ووالمسلي ووانغ وجرينبيرج (Winters, Walmsley, Wang, and Grynberg 2003) وأمين ومانو (Amin and Mattoo 2005) وكوتل (Koettl 2006) وبريتشيت (Pritchett 2006).

وقد بينت دراسة أُجريت في نيجيريا أن اثنين من كل خمسة طلاب دون سن التخرج، كانا أكثر اهتمامًا بمغادرة نيجيريا، باعتبار ذلك وسيلة للتمتع بمكانة اجتماعية بدلاً من البحث عن عمل مُربح في الوطن الأم.[69] ويمكن أن نشهد ذلك أيضًا فيما يخص الهجرة الداخلية: تُشير دراسة حديثة من إثيوبيا إلى أن التحول في التفضيلات والتطلعات نتيجة للتعليم قد يدفع الناس للهجرة من المناطق الريفية، بغض النظر عن المكاسب المحتملة التي قد تتحقق من الهجرة.[70] وقد تكتسب الثقافة قوة دفع خاصة بها للاستمرار الذاتي، كما يتضح في حالة الأيرلنديين، الذين استمروا في الهجرة في ذروة الرواج الاقتصادي «طفرة النمر الكلتي» [أسوةً بالنمر الآسيوي].

وفي غرب أفريقيا، تكون الهجرة، في كثير من الأحيان، ليست مجرد وسيلة للتحرُّك الاقتصادي، وإنما تعتبر أيضًا عملية ينتقل الصبي خلالها إلى مرحلة البلوغ.[71] وبالنسبة لبعض الفئات في مالي وموريتانيا والسنغال، الهجرة هي طقوس العبور من مرحلة إلى أخرى: فمن خلال المعرفة والخبرة المكتسبة من السفر يتحول شباب المراهقين الذكور إلى رجال.[72] وفي قرية السونينك في كوندا بمالي، تُميز قابلية التحرُّك الذكور عن الإناث.[73] فالذكورة تتطلب حرية التحرُّك، في حين أن

المرأة في القرية، إلى حد كبير، عالقة داخل الأسرة المعيشية. ويعتبر الرجال، الذين لا يهاجرون ويظلون معتمدين اقتصاديًا على أقاربهم، شبابًا غير ناضج، وتستخدم النساء مصطلح ازدرائي عند الإشارة إليهم وهو تينس *tenes* ، الذي يعنى 'عالق مثل الغراء'. وفي مالي، المصطلح الفرنسي العامي لوصف الهجرة هو aller en aventure، ويعنى حرفيًا، الذهاب في مغامرة. وبالنسبة للسونينك، الذهاب في مغامرة «en aventure» يعنى «خطوة على طريق سن الرشد». وإن أثر الهجرة على توزيع الدخل وعدم المساواة الاجتماعية، هو في المقام الأول وظيفة انتقائية - أي، مَنْ مِنْ الناس يتحرك (انظر الفصل الثاني).[74] وبصفة عامة، غالبًا ما تُنفق التدفقات النقدية المرتبطة بالهجرة الدولية من أجل الوصول إلى أحوال أفضل، في حين، على الأقل في الأجل الطويل، تكون غالبًا التحويلات المالية من المهاجرين الداخليين موجهة أكثر لتحقيق المساواة[75]. وُجِد هذا النوع من الأنماط في المكسيك وتايلاند، على سبيل المثال.[76] وقد خلُص أيضًا البحث الذي أجريناه، بموجب تفويض، على الصين إلى أن عدم المساواة يزداد مبدئيًا مع التحويلات الداخلية، ثم ينخفض.[77]

وإذا كان الأشخاص الأفضل حالاً هم غالبًا من يهاجرون، تكون الاستجابة الملائمة لذلك إذن هي ضمان الحصول على الخدمات الأساسية والفرص في الوطن الأم، فضلاً عن تيسير قابلية حَرَك الفقراء. وكما أشرنا إلى ذلك في الفصل الخامس، يجب ألا يتحرك الفقراء لكي يتمكنوا من إرسال أطفالهم لمدارس لائقة؛ بل يجب أن تتوفر لهم الخيارات في الوطن الأم، إلى جانب إمكانية التحرُّك.

وظهرت التحويلات الجماعية التي تُرسل عن طريق جمعيات في مسقط الرأس، وغيرها من جماعات المجتمع المحلي في العقود الأخيرة،[78] وتتخذ عادةً شكل مشروعات البنية التحتية الأساسية، مثل: بناء الطرق والجسور، وتركيب نُظم مياه الشرب والصرف الصحي، وحفر الآبار، ومد خطوط الكهرباء والهاتف، وغيرها من المنافع العامة، مثل: ترميم كنيسة محلية، أو ملعب لكرة القدم. وقد يكون تمويل هذه المشروعات في بعض الأحيان تمويلاً مشتركًا- أشهر الأمثلة هو برنامج *Tres Por Uno* في المكسيك، والذي يهدف إلى زيادة التحويلات الجماعية عن طريق طمأنة جمعيات المهاجرين بأن، مقابل كل بيسو تستثمره الجمعيات في مشروعات التنمية المحلية، ستضع الحكومات الاتحادية والبلدية والمحلية، 3 بيسو. وتظل المبالغ المُحولة، باعتبارها تحويلات مالية جماعية، جزءًا ضئيلاً من تلك التي تُرسل على نحو فردي إلى الأسر، وبالتالي يجب عدم المبالغة في توقع الآثار الإنمائية المحتملة لتلك البرامج.[79] على سبيل المثال، قُدر أنه منذ عام 1990، تبرع الفلبينيون في الولايات المتحدة بمبلغ 44 مليون دولارٍ أمريكيٍ في شكل مساعدات مالية ومادية للمؤسسات الخيرية في الفلبين، وهو مبلغ يُعادل 0.04% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007[80].

ويمكن أن تُؤثر قابلية التحرُّك على الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدان المنشأ- بمعنى أوسع: قد يصبح المهاجرون وأبناؤهم، عند عودتهم، مشاركين مشاركة مباشرة في الأنشطة المدنية والسياسية. وبدلا من ذلك، قد تؤثر الاستثمارات في قطاع الأعمال، وزيارات العودة المتكررة، أو المبادرات الجماعية أو كلاهما، على أنماط مشاركة الآخرين في الوطن الأم. على سبيل المثال، في لبنان، تشكلت قوى سياسية جديدة، ولا سيما بعد إبرام وثيقة الاتفاق الوطني- اتفاق الطائف في عام 1989، عندما استخدم المهاجرون العائدون الثروة التي جنوها في الخارج للمشاركة في الميدان السياسي.[81]

تتراكم الأدلة على أن المهاجرين النازحين قد دفعوا إلى تعزيز المؤسسات السياسية في بلدانهم الأم. وقد تبين أن التقدم في الإصلاح الديمقراطي أسرع في البلدان الآخذة في النمو التي أرسلت عددًا أكبر من الطلاب إلى جامعات في بلدان ديمقراطية.[82] وتبين أن المعرفة، والتوقعات التي جلبتها مجموعة من المغاربة العائدين من فرنسا إلى الوطن الأم، قد شكلت عمل الحكومة في مجال استثمارات البنية التحتية الأساسية في المنطقة حيث مسقط رأسهم.[83] ولكن، إذا كانت الهجرة النازحة بمثابة صمام الأمان فقط للتنفيس عن الضغط السياسي، فإن محفزات النخبة السياسية المستقرة لتحقيق الإصلاح قد تتقلص.[84]

وكما يُثري المهاجرون النسيج الاجتماعي في أوطان الإقامة، يمكنهم أن يُصبحوا كذلك بمثابة عناصر فاعلة للتغيير السياسي والاجتماعي إذا ما عادوا بالقيم الجديدة والتوقعات والأفكار التي شكلتها خبراتهم في الخارج. وقد اتخذ هذا أحيانا شكل الدعم للحروب الأهلية، كما هو الحال في الشتات في سري لانكا، ولكن في معظم الحالات تكون المشاركة بناءة على نحو أكثر.[85]

وهناك أمثلة معاصرة بارزة، ومنها إيلين جونسون سيرليف Ellen Johnson-Sirleaf، رئيسة ليبيريا، وهي أول امرأة تترأس دولة في أفريقيا، وبواكيم كيسانو Joacquim Chissano، الرئيس السابق لموزمبيق، و هو حاليًا سياسي مخضرم يتمتع بالاحترام. ومع إدراك المزايا المحتملة لإشراك الشتات، بدأت بعض الحكومات في التواصل معهم على نحو ناشط.[86] على سبيل المثال، وسع المغرب وتركيا دائرة الحقوق السياسية والاقتصادية لتشمل المهاجرين النازحين، كما سمحت بالحصول على المواطنة المزدوجة.[87] غير أنه، سواء كانت سياسات المشاركة هذه لصالح غير المهاجرين أو كانت ببساطة مجرد دعم لنخبة خارج البلاد، فهي لا تزال مسألة غير محسومة. وعن طريق تحسين مناخ

تتراكم الأدلة على أن المهاجرين النازحين قد دفعوا إلى تعزيز المؤسسات السياسية في بلدانهم الأم

المربع 4.5 قابلية التحرك والتنمية البشرية: بعض المناظير للبلدان الآخذة في النمو

ركزت عدة تقارير وطنية للتنمية البشرية NHDRs، صادرة حديثًا، بما فيها تقارير كل من ألبانيا والسلفادور والمكسيك، على تبعات التنمية على الانتقال. وفي بلدان أخرى، أخذت التقارير الوطنية للتنمية البشرية في الاعتبار كيفية تأثير قابلية التحرُك على جوانب منتقاة للتنمية، على سبيل المثال: دور المجتمع المدني (في مصر)، والتنمية الريفية (في أوغندا)، والنمو الاقتصادي (في مولدوفا)، والتلاحم الاجتماعي (في ساحل العاج) وعدم المساواة (في الصين).

ويعرِّف التقرير الوطني للتنمية البشرية في المكسيك عدم المساواة باعتبارها أقوى المحددات المتعلقة بتدفقات الهجرة، كما يحدد الحركة بوصفها عاملا يُعدّل من مدى توفر الفرص للآخرين بما فيهم المقيمين. واستنادا على استقصاء العمل الوطني، تبين أن المهاجر المكسيكي المتوسط يتمتع بمستوى من التعليم المدرسي أعلى بقليل من المتوسط، وكذا بمستويات متوسطة من الدخول، ولكنه يأتي من أحد البلديات المُهمشة؛ مما يشير إلى اقتران مجموعة أساسية من القدرات بالافتقار إلى الفرص التي تُعتبر العوامل المحركة الرئيسية. فوجد التقرير أن آثار التنمية البشرية الكلية للهجرة في المكسيك معقدة ومشروطة بسمات المجموعات المختلفة والموارد الخاصة بها؛ مثلا، على الرغم من أن الهجرة تحد غالبا من عدم المساواة في التعليم، خصوصًا بالنسبة للفتيات، فقد تثبط أيضا من عمليات الاستثمار في التعليم العالي بالمجتمعات التي ينزح معظم المهاجرين إلى الخارج بحثا عن الأعمال منخفضة المهارات.

وتأتي رؤى مختلفة من السلفادور، حيث يمثل المهاجرون نسبة 14% من السكان ويتضح أثر الهجرة أكثر على المستوى الكلي. ويبدو أن سرعة الوتيرة الحديثة التي شهدتها الهجرة قد ساهمت في انتقال البلاد إلى اقتصاد الخدمات التي اعتمدت بشدة على التحويلات المالية ومجموعات من الأعمال التجارية الصغيرة المتخصصة في تقديم السلع والخدمات، للمهاجرين وأُسرهم، بما فيها المنتجات ووسائل الاتصال المرتبطة بالوطن. ويشير التقرير إلى أن الهجرة تسمح لبعض الأشخاص الفقراء نسبيًا بالترقي درجة أعلى في قابليتهم على التحرك، وذلك من خلال الروابط التي تصِلهم بالاقتصاد العالمي.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP (2000; 2004Aa; 2005a,b; 2006a; 2007c,e; 2008c

الاستثمار جذبت موريشيوس (وهي تحتل حاليًا المرتبة الأولى في أفريقيا طِبقًا لدليل البنك الدولي لإقامة الأعمال) المهاجرين للعودة مرة أخرى إليها؛ أنماط مماثلة كانت في الهند وتركيا، من بين بلدان أخرى.

4.1.4 قابلية التحرُك والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية

حتى تاريخنا هذا، لم تعترف في الغالب الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية وإستراتيجيات الحد من الفقر في البلدان الآخذة في النمو بالإمكانات المرتبطة بقابلية التحرُك، ولم تعمل على إدراج ديناميكياتها في عمليات التخطيط والرصد. ويرجع هذا جزئيًا إلى مجموعة أخرى من الأولويات المُلحة التي تواجه هذه البلدان، بدءًا من تحسين أنظمة تقديم الخدمات، ومرورًا ببناء البنية التحتية الأساسية، وانتهاءً بتعزيز النمو على مستوى القاعدة العريضة.

ويُمكن استنباط وجهات النظر، على مستوى البلد الواحد، المرتبطة بالصلات بين قابلية التحرُك والتنمية، من تقارير التنمية البشرية الوطنية. وأبرز النقاط موجزة في المربع 4.5.

للحصول على نظرة متعمقة في العلاقة بين الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية والهجرة في عينة أكبر من البلدان، فوضنا بإجراء دراسة لاستعراض الدور الذي تقوم به الهجرة في الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر PRSs. وهذه الإستراتيجيات هي بيانات عن الأهداف والسياسات الإنمائية، أعدتها البلدان الفقيرة التي غالبًا ما تُهمَل رؤاها في المناقشات المعنية بالهجرة. وهي إستراتجيات مهمة لأنها تنطوي أيضًا على مساهمات من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، أو على إقامة الشَراكات معها، وذلك من أجل أن تقوم هذه الإستراتيجيات على التقييمات الكمية وتقييمات المشاركة في الفقر، وتسهم في فهم أولويات الحكومة.[88] كما أنها مهمة لأن الشركاء الدوليين قد التزموا بموازاة مساعداتهم مع هذه الإستراتيجيات الوطنية، نظرًا لأهمية الملكية القُطرية في مجال التنمية.

وحتى الآن، ربما تكون إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs في بنغلاديش هي الأشمل في معالجة مسألة الهجرة وروابطها الإنمائية. كذلك تعكس أحدث إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs لألبانيا، وقيرغيزستان، وسري لانكا، تركيزًا أكبر على القضايا المتصلة بالهجرة. كما تُدرك العديد من البلدان الأفريقية دور التحويلات المالية، ومزايا العودة والهجرة الدائرية للمغتربين ذوى المهارات، وقيمة نقل المعرفة من هؤلاء الأشخاص. وهناك عدة إستراتيجيات تهدف إلى جذب أعضاء الشتات الأثرياء نحو الاستثمار.

كما استند تحليل أسبق حول معاملة الهجرة الدولية في إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs في جزء منه على عدد مرات ذِكر كلمة ‹الهجرة›[89]، ورغم بساطته، فإن هذا المؤشر غير مجدٍ بالمرة. إلا أنه من اللافت للنظر عدم وجود ارتباط كبير، في إستراتيجيات الحد من الفقر، بين عدد مرات الإشارة إلى الهجرة، وبين مختلف التدابير المرتبطة بأهميتها الممكنة في مجال التنمية الوطنية، مثل: حصة السكان الذين يعيشون في الخارج، وحجم التحويلات المالية، ومعدل إضفاء الطابع الحضري.[90]

ووضعت إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs مجموعة

واسعة من المبادرات السياسية المتعلقة بالهجرة، على الرغم من أن هذه غالبًا لا تعتمد صراحة على تحليل مسبق. ففي كثير من الحالات، يكون الوضع المعرفي حول العلاقة بين المبادرة المقترحة والأثر الإنمائي المتوقع ضعيفا؛ مما يؤكد على أهمية تطوير البيانات والتحليلات.

وبشكل عام، يبدو أن إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs تعترف بمدى تعقيد الهجرة الدولية، وتقر بكل من مزاياها - أي فرص التنمية والحد من الفقر - وآثارها السلبية المحتملة. ويميل البعض إلى التأكيد على الجانب الإيجابي- على سبيل المثال، تعبر أحدث إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs في إثيوبيا، ونيبال، والسنغال وأوزبكستان، عن الهجرة النازحة باعتبارها فرصة، دون الإشارة إلى الجوانب السلبية المحتملة. وتؤكد أحدث الإستراتيجيات على دور التحويلات المالية، ومنها إستراتيجيات بنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليبيريا، وباكستان، وتيمور الشرقية، وأوزبكستان.

وتُحدد عدة إستراتيجيات السياسات المعنية بالهجرة؛ فنستطيع أن نميز بين السياسات التي توصف وصفًا عامًا بأنها 'استباقية أو تيسيرية'، وتلك التي ترتكز على«التنظيم أو الرقابة»(الجدول 4.1). وتظهر في كثير من الأحيان مكافحة الاتجار في البشر، ومنع الهجرة غير النظامية، وتحديث وتعزيز خدمات الهجرة الوافدة والجمارك. ومن المدهش أن بعض هذه السياسات تحاكي تلك التي تُروج لها حكومات الدول الغنية.

وإيجازا لما تقدم، على الرغم من أن إطار إستراتيجية الحد من الفقر PRS لم يكن معدًا على النحو الملائم لمعالجة السياسات المعنية بالهجرة دون غيرها، فإنه قد يشكل أداة مفيدة لدمج قضايا الهجرة والتنمية. ومن أجل وضع هذا البعد بأسلوب ملائم في إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية، يجب القيام باستثمارات في مجال البيانات والتحليلات وفي مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة. ويتناول الفصل الخامس الحديث باستفاضة عن هذه التحديات.

4.2 الآثار على أماكن المقصد

غالبا ما تُسهب المناقشات حول الهجرة في الحديث عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية على بلدان المقصد الغنية. وقد عمد هذا التقرير إلى السعي لتصحيح هذا الخلل؛ عن طريق البدء بالمهاجرين وأسرهم، ثم التركيز على الأماكن التي جاءوا منها. بيد أن ذلك لا يعني أن الآثار على الأشخاص في مجتمعات المقصد غير مهمة.

ففي كثير من البلدان المتقدمة، ارتفعت النسبة المئوية للمهاجرين من إجمالي عدد السكان سريعًا على مدار السنوات الخمسين الماضية. ومن المقدر الآن أن تصل النسب إلى أرقام زوجية في أكثر من اثني عشر بلدًا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.[91]

وكما أُلمح إليه في الفصل الثاني، تبين بالتفصيل في جدول الإحصاءات (أ)، أن أعلى الحصص في أوقيانوسيا (16%)- التي تضم أستراليا ونيوزيلندا، بينما تبلغ حصة أمريكا الشمالية (13%)، أما أوروبا فحصتها (8%). وتتراوح الحصص ما بين 1% و2% فقط في المناطق الثلاث الرئيسية الآخذة في النمو في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد سُجلت أعلى حصص للمهاجرين على مستوى البلدان في دول مجلس التعاون الخليجي، وجنوب شرق آسيا، بما فيها 63% في قطر، و56% في الإمارات العربية المتحدة، و47% في الكويت و40% في هونغ كونغ (الصين). وتُعتبر الآثار الحقيقية والمتصورة للهجرة الوافدة ذات أهمية بالغة، ولا تقل عنها أهمية، حقيقة أن هذه التصورات تُشكل المناخ السياسي الذي تُناقش وتُحدد فيه عمليات الإصلاح السياسي.

ونبدأ في هذا الجزء باستعراض الآثار الاقتصادية للهجرة الوافدة بوجه عام، ثم نولي تركيزًا أكثر تحديدًا على سوق العمل والآثار المالية. ولكل أثرٍ من هذه الآثار ثمة قضايا هامة بشأن أشكال التوزيع- في حين أن هناك مكاسب إجمالية، وهذه لا تُوزع بالتساوي.

4.2.1 مجموع الآثار الاقتصادية

لطالما دار النقاش حول أثر الهجرة على مجموع معدلات النمو في بلدان المقصد، بيد أنه من الصعب القياس الدقيق لمثل هذا الأثر. والمتطلبات المتعلقة بالبيانات والتعقيدات المنهجية، بما فيها الحاجة إلى تفنيد الآثار المباشرة وغير المباشرة وتحديد توقيتاتها، جميعها تُمثل تحدياتٍ (انظر المربع 1.1).

وتتنبأ النظرية الاقتصادية بضرورة توفّر مجموعة هامة من المكاسب الناجمة عن الحركة، تعود على كل من المتحركين وبلدان المقصد. وعلى غرار التجارة

الجدول (4.1) تعترف إستراتيجيات الحد من الفقر بالآثار المتعددة للهجرة

تدابير السياسات الموجهة نحو الهجرة الدولية في إستراتيجيات الحد من الفقر، 2000-2008

تفاعلي/تيسيري	عدد البلدان	تفاعلي/تيسيري	عدد البلدان	تنظيم/رقابة	عدد البلدان
تصدير العمالة	10	تيسير التحويلات المالية	9	مكافحة الاتجار بالبشر	19
تشجيع هجرة الإناث	1	تشجيع القنوات القانونية للتحويلات المالية	3	تحديث الجمارك	18
تعزيز قابلية التنقل بين الطلاب	3	إشراك جماعات الشتات	17	تعزيز الرقابة على الحدود	17
توقيع الاتفاقات الثنائية	9	تعزيز الاستثمار بين جماعات الشتات	8	مكافحة الهجرة غير الشرعية	12
النهوض بأوضاع العمالة في الخارج	6	استيراد المهارات	4	تعزيز عودة اللاجئين	10
التدريب قبل الرحيل	6	المشاركة في البرامج التعاونية الإقليمية	8	معاملة «هجرة العقول»	9
إعداد خدمات قنصلية	3	تعزيز المزيد من البحوث وأعمال الرصد	8	دعم العودة	7
تنظيم قطاع التوظيف	2	بناء قدرة مؤسسية	5	توقيع الاتفاقات لإعادة الدخول	2
تيسير قابلية تحويل المعاشات	2	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين المهاجرين	7		
تعزيز دمج اللاجئين	7	إعادة دمج ضحايا الاتجار بالبشر	5		

المصدر: تم تعديله من بلاك وسبورد Black and Sword (2009)
ملحوظة: روجعت 84 إستراتيجية من إستراتيجيات الحد من الفقر

من الممكن أن يوفر المهاجرون المزيد من المزايا الاقتصادية، ومنها معدلات أعلى من الابتكار

الدولية، يُعزى ذلك إلى أن الهجرة تسمح للأشخاص بالتخصص والاستفادة من نقاط القوة النسبية لهم. ويرجع النصيب الأكبر من المكاسب إلى الأفراد من المُتحركين. ولكن بعض هذه المكاسب تذهب إلى المقيمين في مكان المقصد. وكذا لمن هم في مكان الأصل؛ وذلك عبر التدفقات المالية وغيرها من التدفقات الأخرى. وفي الأبحاث الداعمة لهذا التقرير - التي أُجريت بتفويض- أشارت التقديرات المُستخدَمة في نموذج التوازن العام، والمعني بالاقتصاد العالمي، إلى أن بلدان المقصد ستحصل على خُمس المكاسب، من زيادة قدرها 5% في عدد المهاجرين في البلدان المتقدمة، وهي النسبة التي تصل إلى 190 مليار دولار أمريكي.[92]

واستكمالا لاستعراضنا للدراسات الجارية على مستوى البلدان، فوضنا بإجراء بحث لوضع مجموعة جديدة من البيانات تتعلق بتدفقات الهجرة وحصيلتها، بما في ذلك بيانات سنوية بشأن طبيعة العمل، وساعات العمل، وتراكم رأس المال، والتغييرات الطارئة على قوانين الهجرة الوافدة، في أربعة عشر بلدًا من بلدان المقصد التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وأربعة وسبعين بلدًا من بلدان الأصل، وذلك في كل عام على مدار الفترة ما بين عامي 1980 و2005.[93] وأوضح بحثنا أن الهجرة الوافدة تزيد من نسبة العمل، مع انعدام الدليل على وجود تضييق على السكان المحليين؛ وكذلك الاستجابة النشِطة للاستثمار. تدُل هذه النتائج على أن النمو السكاني الناتج عن الهجرة يُزيد من نسبة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد الواحد على المدى القصير، بنسبة واحد إلى واحد (بمعنى أن زيادة 1% من السكان بسبب الهجرة يقابلها زيادة 1% في الناتج المحلي الإجمالي). وتعتبر هذه النتيجة منطقية بما أنه، في معظم الأمثلة، تكون تدفقات الهجرة ما هي إلا جزءًا من نقطة مئوية من القوى العاملة بالبلد المستقبل. علاوة على ذلك، تكون هذه التدفقات قابلة إلى حد كبير للتوقع، مما يعني ضمناً أن التكيف التام مع مستويات الاستثمار للفرد الواحد يعتبر أمرًا معقولا، حتى وإن كان على المدى القصير.

وظهرت على مستوى البلد الواحد، على الأقل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، نتائج مشابهة، تتمثل في زيادة الهجرة، لها آثار متعادلة أو إيجابية طفيفة على معدل دخل الفرد. على سبيل المثال؛ تشير نماذج المحاكاة، التي تلت انضمام عدد من البلدان إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004، إلى أن مستويات الإنتاج بالمملكة المتحدة وأيرلندا، التي سمحت بتدفقات وافدة واسعة النطاق من الدول الأعضاء الجدد من أوروبا الشرقية، سوف تُمثل زيادة بنسبة تتراوح بين 0.5% و1.5% بعد مرور حوالي عَقد من الزمن.[94] وفي البلدان التي يمثل المهاجرون فيها حصة أكبر كثيرًا من السكان والقوى العاملة - مثل دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) - من المتوقع أن تكون الإسهامات المُجمعة على مستوى القطاعات في الاقتصاد أكبر هي الأخرى، ولكن لسوء الحظ لا يتوفر التحليل التجريبي التفصيلي في هذا الصدد.

كما أنه من الممكن أن يوفر المهاجرون المزيد من المزايا الاقتصادية، ومنها معدلات أعلى من الابتكار. والجدير بالذكر أنه من الممكن إرجاع المكاسب الإنتاجية، في العديد من أماكن المقصد، إلى الإسهامات التي يقدمها الطلاب والعلماء الأجانب للقاعدة المعرفية. وتشير البيانات، الصادرة عن الولايات المتحدة، أنه أثناء الفترة ما بين عامي 1950 و2000، عزز المهاجرون ذوو المهارات العالية من الابتكارات، إذ حققت نسبة الارتفاع، البالغة 1.3% في حصة خريجي الجامعات من المهاجرين، زيادة في عدد براءات الاختراعات الصادرة للفرد بنسبة هائلة بلغت 15%، مع إسهامات ملحوظة لخريجي مجالات العلوم والهندسة، وذلك بدون أدنى أثر سلبي على النشاط الابتكاري للسكان المحليين.[95]

وتتنافس البلدان صراحة في مجال المواهب على المستوى العالمي، ومن ثم؛ تتفاوت حصة الخريجين بين المهاجرين.[96] وطالما استطاعت الولايات المتحدة، على وجه التحديد، أن تجذب مواهب المهاجرين من خلال جودة جامعاتها، والبنية التحتية لبحوثها، ومزايا قواعدها الداعمة المرتبطة ببراءات الاختراع.[97] أما في أيرلندا والمملكة المتحدة، فتتعدى حصة المهاجرين الحاصلين على تعليمٍ عالٍ نسبة 30%، فيما تقل في النمسا وإيطاليا وبولنداً عن 15%.[98] وأبلت البلدان، التي توفر أنظمة دخول أكثر مرونة، وفرصًا طويلة المدى تبشر بوعود أكثر، بلاءً حسنًا في جذب الأشخاص ذوي المهارات، بينما كان للقيود المفروضة على مدة الإقامة، والشروط المتعلقة بتأشيرة الدخول، وبتطور المستقبل المهني - كما هو الحال في ألمانيا على سبيل المثال- وضع استيعابي محدود؛ مما أدى إلى إجراء مناقشات حول ما يُعرف بالبطاقة الزرقاء أو تصريح العمل الممتد ليشمل دول الاتحاد الأوروبي، وهي الفكرة التي حصلت على دعم أولي من البرلمان الأوروبي وموافقة المجلس الأوروبي.[99]

تتمتع كل من سنغافورة، وهونغ كونغ (الصين) بسياسات ترحب صراحةً بالمهنيين الأجانب من ذوي المهارات العالية، وتتراوح هذه السياسات بين السماح للمهاجرين الوافدين بأن يأتوا بأُسرِهم، من خلال تيسير الإقامة الدائمة بعد مرور فترات انتظار محددة (عامين بالنسبة لسنغافورة وسبعة أعوام لهونغ كونغ [الصين])، وخيار الحصول على جنسية البلد.[100]

ومن الممكن وضع برامج لجذب العمالة الماهرة باستخدام نهج عام قائم على النقاط، وهو النهج الذي يرتبط باختبارات سوق العمل، أو متطلبات صاحب العمل، أو الأمرين معًا (الفصل الثاني)، إلا أنه من الصعب تطبيق نهج تخطيط مركزي يُعنى

«بالقوة العاملة»، خصوصًا في مواجهة التغييرات الهيكلية والهِزات الاقتصادية. وطالما استخدمت حكومات المقصد الخطط القائمة على النقاط، التي تتمتع بالبساطة، لصالح المهاجرين ذوي المهارات العالية، أو لجذب العمالة للوظائف التي يعاني سوق العمل الوطني عجزًا فيها، كما هو الحال في برنامج هجرة العمالة الماهرة الخاص بأستراليا.

تستطيع الهجرة تحفيز التوظيف والأعمال المحلية، غير أن آثار هذا الوضع قد تتحدد بالسياق الموجودة فيه. ويؤثر المهاجرون أيضًا على مستوى طلب المستهلك وتركيبته، على سبيل المثال، قد يفضل المهاجر السلع التي تتصل بالوطن، ولاسيما السلع والخدمات المحلية المتوفرة، والقريبة إلى منزله وعمله. وجدت دراستنا - التي أُجريت بتفويض، والخاصة بهذه الآثار - في كاليفورنيا، دليلا يشير إلى الارتباط الإيجابي بين تدفق المهاجرين الوافدين خلال العَقد الأخير السابق للقرن الحادي والعشرين في أماكن معينة (وهي الأماكن المنتقاة لتحديد المجموع المحتمل من العملاء لشركات مختلفة)، وبين ارتفاع معدل نمو العمل في بعض القطاعات، خصوصًا في قطاع الخدمات التعليمية. أما فيما يتعلق بأثر ذلك على تركيبة الطلب فقد جاء مُختلطًا، إذ ارتبطت حصة أكبر من المهاجرين بالقليل من الشركات الصغيرة، وبمَحَال مستقلة للبيع بالتجزئة، وارتبطت، في الوقت نفسه، بالمزيد من بائعي التجزئة الكِبار ممن يقدمون التخفيضات على بضائعهم. في الوقت ذاته، وكما هو متوقع، وجدت الدراسة ارتباط زيادة الهجرة بزيادة التنوع العِرقي للمطاعم.[101]

4.2.2 آثار سوق العمل

يدور الجدل حول آثار الهجرة على العمل والأجور في بلد المقصد، خصوصًا لهؤلاء الحاصلين على مستويات منخفضة من التعليم الرسمي. وتبين استطلاعات الرأي العام ظهور بواعث قلق ملحوظة تتعلق بخفض الهجرة لمعدلات الأجور.[102] وقد جرى نقاش أكاديمي قوي حول هذا الموضوع، على نحو ملحوظ، في الولايات المتحدة. بيد أنه من المثير للدهشة أن معظم الدراسات التجريبية التي جرت في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خرجت باستنتاجات مماثلة، ألا وهي أن الأثر الإجمالي للهجرة الوافدة على أجور العمال المحليين قد يكون إيجابيًا أو سلبيًا، ولكنه إلى حد ما أثر صغير على الأمدين القصير والطويل.[103] وفي أوروبا، وجدت كل من الدراسات المتعددة البلدان، والأحادية البلدان، أنه ما من أثر للهجرة على متوسط أجور الأشخاص المحليين، وإذا وجد فهو أثر طفيف.[104]

في نفس الوقت، ينبغي الاعتراف بأن استجابة معدلات الأجور للهجرة الوافدة لا يرجّح أنها موزعة توزيعًا متساويًا بين العمال كافة، وسوف يتضح ذلك أكثر عندما يتنافس المواليد محليًا مع المهاجرين الوافدين. وأوضح النقاش الدائر أن الأمر لا يتعلق بعدد المهاجرين فحسب، ولكن أيضًا بمزيج من مهاراتهم، فنوع المهارات التي يأتي بها المهاجرون تؤثر أحيانا، بطرق عديدة، على الأجور الممنوحة، وفرص العمل المتاحة لشرائح مختلفة من السكان المحليين. وإذا ما تكاملت مهارات العمال المهاجرين مع مهارات العمال من المواليد محليًا؛ عندئذ سيستفيد الفريقان.[105] أما إذا تماثلت المهارات تمامًا؛ ففي هذه الحالة، ستحتدم المنافسة لتؤدي إلى إمكانية تعرُض العمال من المواليد المحليين للخسارة. لكن هذا الاستنتاج ليس محتومًا: فأحيانًا تختلط النتائج في ظل وجود بعض الرابحين والخاسرين في كلا المجموعتين. وتقييم هذه الآثار يثير الإشكاليات، وذلك لصعوبة قياس الدرجة التي تتكامل فيها مهارات المجموعات المختلفة، أو تستبدل مكان بعضها البعض، عبر الحدود الدولية تحديدًا.[106]

مثال يسترعى الانتباه على القدرة التكميلية هو كيفية استطاعة المهاجرين تسهيل مشاركة أعلى للمواليد محليًا من الإناث في القوى العاملة.[107] فإن توفر الرعاية منخفضة التكلفة للأطفال من شأنه أن يحرر الأمهات الشابات ليمكنهن من الخروج وإيجاد عمل. وتتوافق الآراء في المؤلفات، الصادرة في هذا الصدد، حول هجرة العمالة منخفضة المهارات عمومًا، ومدى تكميلها للعمالة المحلية في أوروبا.[108] قد يظهر ذلك جزئيًا لأن المهاجرين يتمتعون بقابلية أكبر على الحركة من العمال من المواليد محليًا، ومثال على ذلك إيطاليا.[109] والأكثر أهمية من ذلك، أن المهاجرين غالبًا ما يكونون على استعداد لقبول العمل الذي لم يعد لدى المحليين الاستعداد للقيام به، مثل رعاية الأطفال، والاعتناء بالمسنين (وهو نوع من العمل مطلوب بكثرة في المجتمعات التي بها نسبة كبيرة من كبار السن)، فضلا عن الأعمال المنزلية، وأعمال المطاعم والفنادق، وغيرها من الأعمال في مجال الضيافة.

وكما لوحظ، ثمة متوسط تأثير محدود على الأجر قد يخفي التباين الهام بين أنواع العمال المحليين.

وهنا تجدُر الإشارة إلى وجود مؤلفات تجريبية هائلة حول أثر الهجرة الوافدة على توزيع الأجور في البلدان المتقدمة. ففي الولايات المتحدة، تتراوح تقديرات الأثر على أجور العمالة غير الماهرة بين 9-% و0.6+%.[110] ولايزال المحليون من الحاصلين على مستويات منخفضة من التعليم المدرسي الرسمي يتمتعون بمميزات عن المهاجرين، ليس فقط بسبب اللغة، ولكن أيضًا بسبب المعرفة بالمؤسسات والشبكات والتقنيات المحلية، وهي الأمور التي تُمكنهم من التخصص في المهام التكميلية التي يتقاضون عنها أجورًا أفضل.[111]

وتتسق قابلية الاستبدال المنقوصة، ما بين المهاجرين والعمالة المحلية، مع الدليل الحديث الذي يشير إلى أن

يستطيع المهاجرون تسهيل مشاركة أعلى للمواليد محليًا من الإناث في القوى العاملة

من المهم تناول العوامل القانونية والمؤسسية، وما يتعلق بصياغتها وتطبيقها

العمال الذين يتأثرون تأثرا أكبر بدخول المهاجرين الجدد هم العمال من المهاجرين السابقين، فإنهم يتلقون النصيب الأكبر من الصفعات عند حدوث تعديل في سوق العمل، بما أن القادمين الجدد أول من يتنافسون معهم. ففي المملكة المتحدة مثلا، قد يكون السبب وراء زيادة اختلاف الأجور بين المحليين والمهاجرين بنسبة وصلت إلى 6%، هو المنافسة الضارية التي ظهرت بين المهاجرين مع بواكير القرن الحادي والعشرين.[112]

وفي الوقت الذي يكون فيه الدليل المتعلق بآثار العمل أقل شمولا، تتشابه في إطاره الأنماط. فلم تُقِم التحقيقات التفصيلية علاقة مُنظّمة بين الهجرة الوافدة والبطالة، ويُعزى ذلك، جزئيا، لتقسيم سوق العمل حيث يقبل المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة بالأعمال الأقل جذبًا للمحليين؛ مما يُمكِّن المجموعة الأخيرة من الانتقال إلى قطاعات وفرص عمل أخرى. فضلا عن ذلك، لم ينجم عن التدفقات الوافدة الهائلة في أيرلندا والمملكة المتحدة، والمرتبطة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أي تنحية للعمالة المحلية، أو زيادة في معدلات البطالة. ومن ثم تدعم التجارب الحديثة في أوروبا فكرة أن العمالة المهاجرة لا تشكل أثرًا كبيرًا على عمل المحليين. وخلُصت دراسة أوروبية إلى أن زيادة تُقدر بعشرة بالمائة في حصة المهاجرين، من إجمالي فرص العمل، من شأنها أن تقلل من فرص عمل المقيمين بنسبة تتراوح بين 0.2% و0.7%.[113]

ويجب تفسير هذه النتائج ذات الطابع الاقتصادي الإحصائي في ضوء الدليل المتوفر حول عيوب سوق العمل ذات الصلة بالمهاجرين، التي استعرضها الفصل الثالث. وهنا من المهم تناول العوامل القانونية والمؤسسية، وما يتعلق بصياغتها وتطبيقها. وإذا ما وقعت العمالة المهاجرة ضمن إطار الترتيبات الرسمية التي تحمي الأجور وأوضاع العمل؛ فسوف يلي ذلك تباعًا منافسة غير عادلة مع العمالة من المواليد المحليين. ومن الممكن أيضًا توقع نتيجة مشابهة، في الحالات التي يُستثنى فيها الأشخاص من النقابات أو حيث يكون تطبيق اللوائح ضعيفًا. وحتى في البلدان المتمتعة بأسواق عمل تخضع للوائح مُنظمة تنظيما جيدًا، غالبًا ما «لا يخضع للمراقبة» العمال بلا وضع نظامي - ويتضح ذلك في حادثة غرق جامعي الحلزونيات البحرية من الصينيين في خليج موركامب بالمملكة المتحدة، وهي حالة شهيرة تنُم عن مدى الافتقار إلى تطبيق معايير الصحة والسلامة. كما وجد بحث بريطاني حديث أن المزيد من الاتجاهات الهيكلية العامة، ولاسيما الاستخدام المتزايد لعقود الوكالات المعنية بالعمالة (المؤقتة)، والمرتبطة بحقوق أقل للعاملين، إنما تُمثل عوامل هامة تُشكل حجم رواتب العمال المهاجرين وأوضاع عملهم. والجدير بالذكر، أن ثمة دليلا مُتسع النطاق يشير إلى انخفاض الأجور - عن الحد الأدنى القانوني - وخصوصًا بين المهاجرين الأصغر سنًا.[114]

من النادر توفر دليل تجريبي على آثار الهجرة الوافدة على سوق العمل، ذلك ما بين الاقتصادات الناشئة والآخذة في النمو. وفي دراسة حديثة لتايلاند، تناولت ما إذا كانت الأماكن التي يتركز فيها أعداد أكبر من المهاجرين هي الأقل أجورًا، وجدت أن زيادة قدرها 10% من المهاجرين قللت من أجور المحليين التايلانديين بنسبة تصل إلى 0.2%، ولكنها لم تحد من فرص العمل، أو من الهجرة الداخلية.[115] وفي دراسات تحاكي تلك التي جرت على هونغ كونغ (الصين)، تبين أنه حتى مع الزيادات الكبرى في نسبة المهاجرين الوافدين الجدد (زيادة بنسبة 40%) سوف تقل الرواتب بنسبة لا تزيد عن 1%.[116] وإذا لم يستطع المهاجرون إيجاد وظائف إلا في سوق العمل غير الرسمي؛ فإن وصولهم سيكون له بالضرورة أثر أكبر على المحليين ممن يعملون في هذا السوق. وفي العديد من البلدان الآخذة في النمو يكون العمل غير الرسمي واسع الانتشار وبالتالي من المُرجح أن ينضم المهاجرون إلى جزء كبير قائم بالفعل في السوق.

4.2.3 سرعة إضفاء الطابع الحضري

قد يفرض النمو الحضري السريع، الذي قد يرجع جزئيًا إلى الهجرة الداخلية، تحديات عِظام. فحين ينجذب الأشخاص إلى الفرص الأفضل المتوفرة في المُدن، قد تقع الخدمات ووسائل الترفيه المحلية، في واقع الأمر، تحت وطأة الضغط الشديد. ومن الممكن رؤية ذلك في مُدن كبيرة، مثل كالكتا ولاجوس، وكذلك المدن متوسطة الحجم ذات الكثافة العددية الضخمة من كولومبو... إلى غواياكيل... إلى نيروبي. وينتهي الحال بالكثير من القادمين الجدد وأُسرِهم، في البلدان الآخذة في النمو، في الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية، التي تقع في المعتاد على أطراف المدن الكبيرة. وغالبًا ما يواجه المقيمون في هذه المناطق التكاليف المرتفعة للخدمات، كما أنهم قد يتعرضون لمخاطر، مثل: الفيضانات، والانهيارات الأرضية، ناهيك عن مناوشات السلطات، وكذا العنف، أو السرقة، أو الابتزاز على يد المجرمين.

عندما يدفع الانخفاض في مستويات المعيشة، وتؤدي ضعف الخدمات الداعمة في أماكن الأصل إلى الحركة، فإن معدل الهجرة إلى المراكز الحضرية من الممكن أن يتعدى معدل الطلب على العمالة ومستوى الخدمات المتوفرة بهذه الأماكن.[117] وفي ظل هذه الظروف، تتجسد النتيجة في قدر كبير من البطالة والعمالة غير الكافية على المستوى الهيكلي. علاوة على ذلك، حيثما تكون السلطات المحلية غير مستعدة الاستعداد الملائم للتعامل مع النمو السكاني، بل تواجه معوقات مؤسسية ومالية ضخمة، تكون النتيجة المحتملة هي الزيادة السريعة في تفاوت مستويات الدخول، ومستوى خير البشر، وتقسيم المدينة إلى مناطق تكون الحياة

فيها مزدهرة وآمنة، نسبيًا، وتتمتع بخدمات جيدة، ومناطق أخرى «محظور دخولها» حيث تنهار الأوضاع المعيشية. وفي المقابل، عندما ينجذب الأشخاص إلى المدن بسبب فرص العمل، فمن المحتمل أن يجنوا الفوائد الصافية حيث إن تركيز الأفكار والمواهب ورأس المال، جميعها أمور تؤدي إلى آثار إيجابية على الغير، وهو الوضع الذي شهدته، على سبيل المثال، جمهورية كوريا.[118]

وهذه الحالات المتناقضة تلقي بالضوء على أهمية الحوكمة الحضرية الجيدة، التي يمكن تعريفها على أنها مجموع الطرائق الكثيرة التي يخطط بها الأفراد والمؤسسات - العامة والخاصة - حياة المدينة ويديرونها بها. ومن بين الجوانب الأكثر أهمية والمتعلقة بالحوكمة الحضرية الخاصة بالمهاجرين، الموارد المالية المناسبة التي يتعين غالبًا أن تولدها الضرائب المحلية، وسياسات التسعير المُنصفة، للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية، وتقديم الخدمات إلى المناطق التي يعيش فيها المهاجرون، والتنظيم المنصف للقطاع غير الرسمي، وبسط الخدمات التعليمية لمجموعات المهاجرين ودعمها (مثل فصول اللغة)، فضلا عن قضية المساءلة من خلال بعض الآليات - كالتمثيل في السلطات المحلية، ونشر معايير الأداء الخاصة بالخدمات الأساسية والمراجعة المستقلة المنتظمة للحسابات البلدية ونشرها.

ومن جهة أخرى، يوفر البحث الميداني نظرة فاحصة في كيفية تعامل سلطات المدن مع تدفقات الأشخاص، وكذا التحديات الأعم المتعلقة بالفقر في الحضر. وتشير النتائج إلى أن كل من اللامركزية، وإضفاء الطابع الديمقراطي، هي أمور قد تسمح للفقراء بالمزيد من الفرص؛ كي يستطيعوا تحقيق مكاسب متزايدة وجمعها، وذلك على الأقل في مجال لتوفير البنية التحتية.[119] إن مسألة أن يكون لك رأي، وأن تجعل الآخرين ينصتون إلى هذا الرأي، وهو أمر قد أثبت فاعليته فيما يخص حماية الفقراء من أسوأ التجاوزات للحوكمة السيئة، خصوصًا الممارسات المرتبطة بالمناوشات، والقضاء على التُجار غير الرسميين.[120] وتتردد أراء واضحة لأمارتيا سين Amartya Sen تتعلق بالآثار الإيجابية للعمليات الديمقراطية وحرية الصحافة.[121]

لكن من الواضح أن بعض الحكومات البلدية قد سيطرت على الأمر سيطرة مطلقة؛ مما أثار تداعيات سلبية على المهاجرين، مثال على ذلك: كشف استعراض - أُجري بتفويض من أجل هذا التقرير - لتجارب ذات طابع حضري في آسيا - أن عددًا من الحكومات مازالت تتبع السياسات الرامية إلى الإبطاء من سرعة الهجرة الداخلية. كما اتضح أن عدة بلدان قد أزالت المناطق العشوائية بالقوة لتدفع الفقراء إلى الأراضي المحيطة بتلك المناطق العشوائية، والخالية من الخدمات.[122] ففي مدينة دكا ببنغلادش أزالت السلطات حوالي تسعة وعشرين منطقة عشوائية، كانت مأوى لحوالي 60,000 شخص، وذلك في أوائل عام 2007. أما في مدينة جاكرتا بإندونيسيا فتتطلب سياسة «المدينة المغلقة» من المهاجرين تقديم دليل على العمل والسكن؛ مما يجعل من الصعب عليهم الحصول على صفة قانونية للبقاء، في الوقت الذي صدر فيه قانون في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2007 يجعل من الإقامة في الأماكن العشوائية الواقعة على ضفاف النهر والطرق السريعة أمراً غير قانوني. وقد يؤدي أحيانًا هذا النوع من التدخلات إلى حالة من القلاقل، كما هو الحال، على سبيل المثال، في بنغلادش بعد عمليات الإخلاء التي تمت في منطقة أجرجون وغيرها من الأماكن الأخرى.[123] ويبدو أن عمليات الإخلاء الجماعي تحدث أكثر في ظل ضعف الديمقراطية والمساءلة، كما حدث على سبيل المثال عند إخلاء الأحياء الفقيرة حول مدينة هراري في زمبابوي أثناء مظاهرات عام 2005.

والنقطة الأخيرة هي أن في أوروبا والولايات المتحدة وكذلك جنوب أفريقيا على سبيل المثال، ثمة تصورات شعبية بين السكان المحليين تربط بين المهاجرين وارتفاع الأسعار في بعض الأسواق الخاصة، مثل سوق استئجار المنازل. وعلى حد علمنا، فما من دراسات توصلت إلى وجود مثل هذا الأثر.

4.2.4 الآثار المالية

ثمة قياس شائع لأثر الهجرة، على الرغم من أنه ليس بالضرورة ما يعكس الآثار الاقتصادية والاجتماعية الفعلية للهجرة، وهو فهم التغييرات التي تحدثها الهجرة للوضع المالي الخاص بالحكومة.[124] وغالبًا ما يتشارك الأشخاص من جميع الأطياف السياسية، في بواعث القلق المتعلقة بأثر الهجرة على حالة الرفاهة، ويشير تحليلنا للاستقصاء الاجتماعي الأوروبي لعام 2002 إلى أن حوالي 50% من سكان المنطقة ينتابهم القلق مما يمثله المهاجرون من عبءٍ مالي خالص، مع ظهور الجزء الأكبر من هذا القلق بين الفئة الأقل تعليمًا أو الأكبر سنًا أو العاطلين أو كل تلك الفئات مجتمعة. ويحتدم القلق في جمهورية التشيك، واليونان، والمجر، وأيرلندا، فيما يقل كثيرًا في إيطاليا ولكسمبرغ، والبرتغال، والسويد. وينتاب بعض الأشخاص القلق بشأن زيادة التكاليف والبعض الآخر بشأن الاستدامة في مواجهة ضعف التلاحم الاجتماعي. وسعت بعض الحكومات للتعامل مع تلك الأمور المثيرة للقلق من خلال تحديد فترات انتظار أمام المهاجرين حتى يصيروا مؤهلين لتلقّي فوائد الرفاهة، كما هو الحال في أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، على سبيل المثال.

هل يتلقى المهاجرون «أكثر مما يعطون» أم العكس صحيح؟ إنها لقضية مثيرة للجدل، بل قضية نعتقد

غالبًا ما يتشارك الأشخاص، من جميع الأطياف السياسية، في بواعث القلق المتعلقة بأثر الهجرة على حالة الرفاهة

المهاجر الذي يذهب طفله إلى مدرسة حكومية قد يقوم أيضًا بخدمات لرعاية الأطفال، ميسّرًا بذلك دخول امرأة ذات مهارات عالية إلى القوى العاملة، وكلاهما - المهاجر والمرأة - من مولي الضرائب

بأنها حشدت انتباهًا غير مبرر. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقدير حجم استخدام المهاجرين للخدمات العامة أمر محفوف بصعوبات في القياس، فيما يضيف احتساب التعويضات المتمثلة في مساهمات المهاجرين الضريبية جانبًا آخرًا من التعقيد. فالمهاجر الذي يذهب طفله إلى مدرسة حكومية قد يقوم أيضًا بخدمات لرعاية الأطفال، ميسّرًا بذلك دخول امرأة عالية المهارات إلى القوى العاملة، وكلاهما - أي المهاجر والمرأة - من مولي الضرائب.

وفي الواقع العملي، هناك اختلاف كبير بين البلدان في نسبة فوائد الرفاهة وسخائها، أضف إلى ذلك أهلية المهاجرين لتلقيها. وتوصلت دراسات، جرت في الولايات المتحدة، التي لديها مستويات منخفضة من المزايا مع أنها بلد ثرية، إلى مجموعة من التقديرات، غير أن الصورة العامة متسقة؛ فغالبا ما يولّد الجيل الأول من المهاجرين تكاليف مالية خالصة، فيما تعمل الأجيال التالية على إنتاج فوائض مالية[125] كبرى. في الوقت ذاته، قد لا تتماشى الضرائب التي يدفعها المهاجرون مع مستويات الخدمات التي توفرها الحكومة لهم، وخاصة حيث يكون العدد المحسوب للمهاجرين أقل من العدد الفعلي؛ وحيثما تجري التحويلات المالية للسلطات المحلية على أساس الفرد الواحد، أو على أساس الاحتياجات، قد تكون المحليات - التي تواجه الأعباء الأكبر في تقديم الخدمات الأساسية للمهاجرين - مفتقرة أيضًا إلى الموارد الكافية للقيام بتلك الأمور.

وتتحمل الحكومة المحلية - في العادة - حصة كبيرة من إجمالي إنفاق الحكومة، وغالبًا ما يقع على كاهلها عبء تمويل الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الخاصة بالمهاجرين. فوفقًا لصندوق النقد الدولي،[126] تتراوح حصة إنفاق السلطات شبه الوطنية في البلدان المتقدمة ما بين 63% في الدانمرك ، و6% في اليونان، وتُمثل هذه الحصة أهمية ملحوظة في عدد من بلدان المقصد الرئيسية الأخرى، منها الاتحاد الروسي (51%)، وجنوب أفريقيا (47%)، ولكن هناك استثناءات، مثل تايلاند، التي تنخفض حصتها لما يقل عن 15%. من ثم؛ بناءً على هيكل المالية العامة ، قد يفرض المهاجرون تكاليف مالية صافية على جهاز من أجهزة الحكومة، في الوقت الذي يساهموا مساهمة خالصة في العائد الإجمالي العام. مثال على ذلك؛ قد تتركز تكاليف توفير الخدمات التعليمية والصحية - التي قد تتضمن بعض البرامج الخاصة، مثل دورات تعليم اللغة - على السلطات المحلية، ذلك فيما تتلقى الحكومة المركزية الضرائب على الدخل.

ويبدو أن القلق المتعلق بالأمور المالية، في الولايات المتحدة، يؤثر على الخيارات التفضيلية لسياسات الهجرة الوافدة للمجموعات المختلفة؛ فقد وجدت إحدى الدراسات أن المحليين يفضلون الحد من تدفقات الهجرة النازحة، ذلك إذا كانوا يعيشون في ولايات بها مجموعات كبرى من المهاجرين، حيث تتوفر للمهاجرين فوائد رفاهة سخية.[127] وينتشر هذا الرأي أعلى انتشار بين المحليين ممن لديهم إمكانية أعلى لتوليد الدخل، والذين يكونون، غالبا، ضمن شرائح ضريبية أعلى؛ وجاءت نتائج مماثلة باستخدام عينة أجريت على ما يزيد عن عشرين بلدًا في أوروبا.[128]

يرتبط المهاجرون ذوو المهارات المنخفضة، واللاجئون، ومن يدخلون بموجب برامج إعادة جمع شمل الأسرة، في البلدان ذات الأنظمة الضريبية التصاعدية وفوائد الرفاهة، بتكاليف مالية صافية أعلى. ويبدو المهاجرون في بعض البلدان الأوروبية، بعدما يصبحون جزءا من خصائصها الديمغرافية، أكثر اعتمادًا على برامج الرفاهة من المحليين، ولكن هذا ليس بالطبع الحال في جميع البلدان.[129] ومن الممكن هنا إرجاع الاختلاف على الأقل جزئيًا إلى السخاء النسبي لأنظمة الرفاهة.

وخلال فترة الكساد، التي شهدها عام 2009/2008، قد يُتوقع أن تفرض الزيادة في معدلات البطالة بين أعداد المهاجرين تكاليف إضافية على نظم المالية العامة، غير أن درجة حدوث ذلك عمليًا يظل أمرًا يجب التحقق منه. وستكون العوامل المُحدِدة لذلك في كل بلد هي حصة المهاجرين من العاطلين، وهيكل إعانة البطالة، خصوصًا القواعد المتعلقة بمدى أهلية المهاجر لهذه الإعانات؛ حتى في البلدان ذات أنظمة الرفاهة المتقدمة جدا، قد يكون حصول المهاجرين على الإعانات محدودًا. وتنبّأت دراسة حديثة جرت بين بلدان أوروبية، أنه من المحتمل أن تواجه كل من إستونيا، وفرنسا، ولاتفيا، عبئًا أكبر في المالية العامة نتيجة لتكاليف رفاهة المهاجرين أثناء الكساد الذي يشهده عام 2009، ذلك في الوقت الذي قد تُسجل فيه كل من النمسا، وفنلندا، وألمانيا، وأيرلندا، وأسبانيا، ارتفاعات ملحوظة، ولكن بدرجة أقل.[130] وفي العديد من البلدان الآخذة في النمو، لا تظهر بالطبع قضية التكاليف المالية المتزايدة أثناء فترة الكساد؛ وذلك لأن مزايا الرفاهة ببساطة لا تتوفر لأي شخص كان.

وأحيانًا يشاد بالهجرة باعتبارها حلا للأزمة المالية التي تلوح في الأفق، والمرتبطة بالزيادة السريعة في عدد السكان المسنين في العديد من البلدان المتقدمة (الفصل الثاني)، وهذا ما قد يتطلب من المهاجرين أن يكونوا مساهمين خالصين في النظام المالي قصير الأمد إلى المتوسط، كما تحتاج أيضًا تكاليف الأمد الأطول - عندما يتقاعد المهاجرون - إلى أن تؤخذ في الاعتبار. كلا الأمرين ينطويان على الحاجة إما إلى التوسع المستمر في الهجرة الوافدة، أو - بواقعية أكثر - رفع حجم مساهمات التأمين الاجتماعي وذلك من العدد الزائد في المهاجرين الوافدين العاملين، وفي الوقت نفسه، إدخال التغييرات الهيكلية على تصميم أنظمة التأمين الاجتماعي والتقاعد.

إن الآثار المالية الصافية للهجرة الوافدة ليست كبيرة، سواء كانت آثارًا إيجابية أم سلبية. ومع تجميع الآثار المتنوعة ذات الصلة بالناتج المحلي الإجمالي، تحدد معظم تقديرات الولايات المتحدة وأوروبا الأثر المالي الصافي للهجرة بحوالي ± 1% من الناتج المحلي الإجمالي.[131] فعلى سبيل المثال، الرقم الذي سجلته الولايات المتحدة هو ± 0.65% من الناتج المحلي الإجمالي،[132] فيما تشير هذه التقديرات إلى أن التداعيات المالية المتعلقة بالهجرة يجب أن تُمثِل عاملا هامًا في صياغة السياسات.

وتفرض بعض حكومات المقصد رسومًا إضافية على المهاجرين بحجة أن الأفراد، ممن يتلقون مميزات تفوق الخدمات التي يتمتع بها مولو الضرائب من المحليين، يجب أن تكون مساهمتهم هي الأخرى أكبر. في عام 1995، أدخلت كندا رسم الحق في الإقامة، الذي يعادل 838 دولار أمريكي، وهو مبلغ يُدفع قبل إصدار تأشيرة الدخول (ولكن من الممكن استرداد هذا المبلغ إذا حصل طلب العميل على الرفض، أو إذا اختار عدم الاستمرار في الإجراءات). وقد سعت عدة تعديلات، أُدخلت مع مرور الوقت، إلى التخفيف من الآثار السلبية لفرض هذا الرسم، وذلك من خلال توفير خيار الاقتراض، والمرونة في توقيت الدفع، وإلغاء الرسوم بالنسبة للاجئين، والأشخاص الخاضعين للحماية، والأطفال المُعالين - ثم تلا ذلك خفض الرسم المشار إليه إلى النصف في عام 2006. وعلاوة على الرسم المفروض تُدفع مصروفات إدارية تبلغ 430 دولارًا أمريكيًا للكبار (و86 دولارًا أمريكيًا للمُعالين). بيد أنه في الحالة الكندية، وغيرها من الحالات المماثلة، ما من صلة مباشرة بين العوائد الناجمة عن هذا الرسم، وبين التمويل الخاص ببرامج التكامل. كما أدخلت المملكة المتحدة، مؤخرًا، رسم النزول إلى أرض البلد، وهو رسم أقرب إلى الرمزي، إذ يبلغ 50 جنيهًا إسترلينيًا (أي ما يعادل 93 دولارًا أمريكيًا). ويبدو من هذين المثالين أنهما يتجهان نحو تهدئة مخاوف عموم الناس أكثر منه جمع العوائد لتغطية التكاليف المالية.

4.2.5 التصورات وبواعث القلق المتعلقة بالهجرة

تُعتبر الهجرة قضية مثيرة للجدل في العديد من البلدان. فمجرد وجود وافدين جدد من خلفيات مختلفة قد يثير التحديات، خصوصًا في المجتمعات التي كانت بحُكم تقاليدها متجانسة. وعمومًا من الممكن التمييز بين ثلاثة أنواع مترابطة من مصادر القلق وهي الأمور المتعلقة بالأمن والجريمة، والعوامل الاجتماعية الاقتصادية، والعوامل الثقافية.[133] ونُنهي هذا الفصل بتناول جميع هذه الجوانب الثلاثة، كل بدوره.

بعد عمليات الهجوم، التي تعرضت لها الولايات المتحدة في عام 2001، تصدرت بواعث القلق الأمنية قائمة جدول الأعمال السياسي. وكانت القضية الرئيسية هي الربط، سواء كان حقيقيًا أو متخيلا، بين الأجانب وانعدام الانتماء، والتهديد بخطر الإرهاب، وهذه المخاوف ليست بجديدة، فقد أضفت سمات الكثير من الأمثلة التاريخية المتعلقة بالشعور المعادي للهجرة الوافدة، وتشمل الأمثلة، فيما تشمل، المجموعة العِرقية الصينية في إندونيسيا، التي اشتُبه في تدميرها للوضع السياسي بالدولة لصالح الصين الشيوعية خلال ستينيات القرن المنصرم، وكذلك مجموعات السكان العِرقية الروسية في دول البلطيق، التي اشتُبه في تقويضها للاستقلال الذي حصلت عليه تلك الدول مؤخرًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي. ويخفُت طبيعيًا هذا القلق نوعًا ما بمرور الوقت، وذلك فقط حتى يطفو إلى السطح مرة أخرى في أشكال جديدة خلال أوقات عدم الاستقرار والتغيرات السياسية.

وتنبُع المخاوف الأمنية كذلك من الصلات المتصور وجودها بين الهجرة الوافدة والجريمة، التي غالبًا ما يشار إليها في المناقشات العامة حول الهجرة. فوجدنا أن ما يزيد على 70% من المشاركين في الاستقصاء الاجتماعي الأوروبي لعام 2002 يعتقدون بأن المهاجرين الوافدين يُزيدون من مشاكل الجريمة في البلاد، مع ارتفاع هذه النسبة إلى 85% في ألمانيا وجمهورية التشيك والنرويج. وكما وضحه فيلم الأب الروحي The Godfather، طالما نشرت وسائل الإعلام العامة صورًا نمطية تربط المهاجرين الوافدين بالجريمة، والتي غالبًا ما تصور مجموعات مختلفة من المهاجرين الوافدين وهي ترتكب أعمال العنف، بما فيها المافياmafia الإيطالية، والترياد triads الصينية، وعصابات أمريكا الوسطى، مثل مارا سلفاتروتشا Mara Salvatrucha السلفادورية.

لكن البيانات لا تؤكد هذه الأنماط، بل على العكس، تكشف البيانات عن اختلاف ملحوظ في معدلات الجريمة المتصلة بالهجرة الوافدة بين البلدان. فتشير البيانات الصادرة عن الإحصاء السكاني الأمريكي لعام 2000، أن لكل مجموعة عرقية، معدلات السجن بين الشباب من الرجال هي الأقل بين المهاجرين الوافدين، حتى بين من هم أقل تعليمًا. وفي عام 2000، بلغ معدل المسجونين من المواليد محليًا بين الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و39 عامًا (وهم من يمثلون الغالبية العظمى ممن في السجون) في المتوسط 3.5%، أي بزيادة أكثر من خمسة أضعاف عن نسبة 0.7% من معدل مواليد البلدان الأجنبية.[134] والجدير بالذكر أن دراسات سابقة للولايات المتحدة قد خلصت إلى نتائج مشابهة.[135]

بيد أن الصورة في أوروبا أكثر تباينًا، حيث توضح البيانات الصادرة عن مجلس أوروبا، حول خمسة وعشرين بلدًا، أنه في المتوسط يبلغ عدد الأشخاص قيد السجون من مواليد البلدان أجنبية أكثر من ضِعف المواليد محليًا، فيما أثبتت دراسة جرت على ستة بلدان

إن الآثار المالية الصافية للهجرة الوافدة ليست كبيرة، سواء كانت آثارًا إيجابية أم سلبية

الشكل (4.3) دعم الهجرة الوافدة متوقف على توافر فرص العمل

المواقف تجاه الهجرة النازحة ومدى توافر فرص العمل، 2006-2005

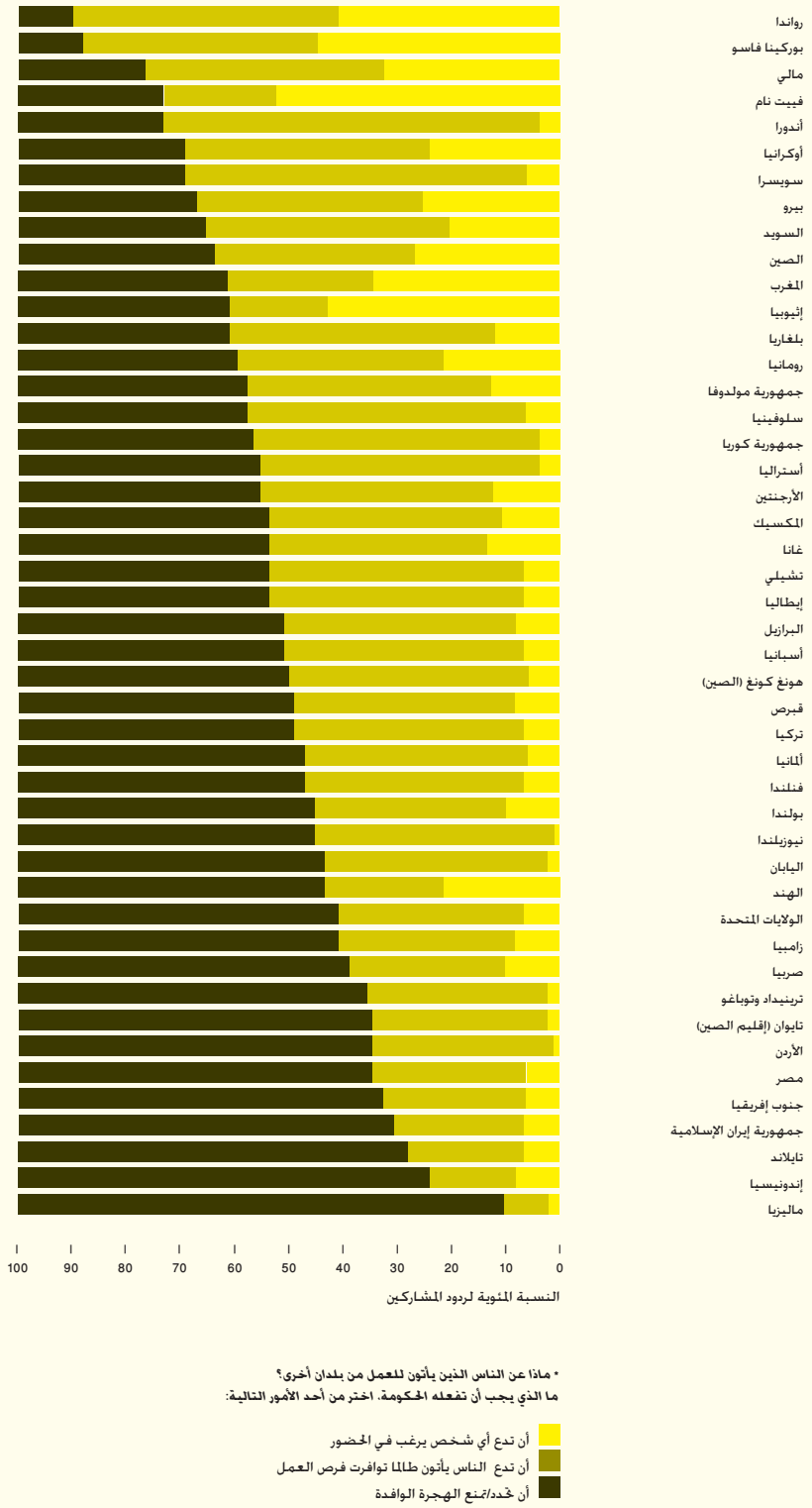

المصدر: كليمانس وكلوجمان Kleemans and Klugman (2009)

أوروبية أن معدلات الجريمة في النمسا، وألمانيا، ولكسمبرغ، والنرويج، وأسبانيا، أكثر ما بين الأجانب، ولكن هذا ليس الوضع في اليونان، على سبيل المثال.[136]

وخضعت المخاوف من أن المهاجرين سوف ينالون من الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأشخاص المحليين للاختبار العملي، وكما اتضح بالفعل، فإن الآثار قد تكون إيجابية لبعض الأفراد والمجموعات بينما تكون سلبية لآخرين، ولكنها قلما تكون بالغة الضخامة. غير أن الكساد الاقتصادي لعام 2009/2008 يمثل صدمة حادة للعديد من العاملين في بلدان المقصد (وغيرها من البلدان)، بل قد تكون الأسوأ منذ فترة الكساد العظيم التي شهدتها ثلاثينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من أنه ما من إشارات مؤكدة على أن هذه الهزة تسببت فيها العمالة المهاجرة، فإنها أشعلت لهيب الخطب الرنانة المعادية للهجرة الوافدة، في الوقت الذي يبحث العمال المحليين فيه عن طرق يحافظون بها على وظائفهم. وتجدُر الإشارة هنا إلى الضغوط الهائلة التي تقع الحكومات تحت وطأتها، وتفشل، غالبًا، في الصمود أمامها. وتتغير الآراء حتى في الحالات التي رحب فيها عموم الناس ترحيبًا كبيرًا بالهجرة، مثال على ذلك؛ وقوف المملكة المتحدة في وجه القادمين من أوروبا الشرقية، بالرغم من التجارب الناجحة للتدفقات واسعة النطاق أثناء فترة الانتعاش الطويلة.[137]

وتخضع آراء الأشخاص المتعلقة بالهجرة لمدى توفر العمل. ففي غالبية البلدان الاثنين والخمسين، التي غطاها استقصاء القيم العالمية الأخير، أيد غالبية المشاركين القيود المتعلقة بالهجرة الوافدة، فيما أكد الكثيرون على أن هذه القيود يجب ربطها بوضوح بمدى توفر العمل (الشكل 4.3).[138] وتشير التوقعات الديمغرافية والاقتصادية المعروضة في الفصل الثاني أنه، بخلاف الكساد الحالي، سوف يتمخض عن السمات الهيكلية إعادة ظهور للوظائف الشاغرة، ومن ثم ظهور فرص جديدة أمام المهاجرين.

حتى في الأوقات الطبيعية يشعر الكثيرون بأنه يجب إعطاء الأفضلية للأشخاص من المواليد محليًا (الشكل 4.4). فوجد تحليلنا الخاص بمعدل الارتداد أن هذا الرأي ساد أكثر بين من هم أكبر سنًا، وأقل دخلا، ويحيون في مدن صغيرة ولا يتمتعون بأي خلفية تتصل بالهجرة. غير أن الأمر المثير للدهشة هو أن الأشخاص، في البلدان حيث كانت حصيلة المهاجرين مرتفعة نسبيًا، كانوا أكثر ميلا لتفضيل المساواة في المعاملة مع المهاجرين.

قد تعزز أحيانًا مصادر القلق الاقتصادية والأمنية من بعضها البعض، فيما يبدو حلقة مُفرغة. قد يلجأ المهاجرون المهمشون - بسبب الوضع المؤقت أو غير النظامي أو المستويات المرتفعة للبطالة مثلا - إلى سلوك إجرامي أو معادٍ للمجتمع، مؤكدين بذلك

المخاوف الأمنية للمحليين. وإذا ما نجم عن ذلك المزيد من التمييز ضدهم في سوق العمل، وفي تشكيل السياسات، قد يدير هؤلاء المهاجرون ظهورهم لهذا المجتمع الجديد راجعين إلى مجتمعهم القديم، مع احتمال تشكيلهم لعصابات أو منظمات معادية للمجتمع، والتي من شأنها أن تهدد أمن السكان المحليين. ولُوحِظ هذا النوع من المرض الاجتماعي ما بين بعض الشباب المغاربة في فرنسا، وبعض مجموعات من أمريكا الوسطى في الولايات المتحدة.

وعندما تؤدي عيوب سوق العمل إلى الإقصاء الاجتماعي، قد يلي ذلك تداعيات سريعة على التواصل الاجتماعي؛ فقد أُلقي بحث أخير أُجري في سبعة بلدان متقدمة الضوء على الحواجز المرتبطة بممارسات إضفاء الطابع الاجتماعي، التي يواجهها الأطفال في أُسر المهاجرين الوافدين.[139] وغالبًا ما تتركز مثلا هذه الأُسر في أماكن معينة، مثل محليات حضرية محددة لذوي الدخول المنخفضة. وهذا إنما يدعم الفصل التعليمي والاجتماعي والاقتصادي، حيث تَحُد الإقامة في أحياء معزولة من الاتصال بالأشخاص من المواليد محليًا، وهو الفصل الذي يعززه الحضور المدرسي المنفصل فعليًا. وأشارت دراسة فوضنا بإجرائها، حول المهاجرين الوافدين من ذوي الهوية الأمريكية اللاتينية بالولايات المتحدة، إلى أن سياسات الهجرة التقييّدية، وزيادة الرأي العام المُعادي بمرور الوقت، فضلا عن النتائج المختلطة للتنمية البشرية، جميعها أمور أثرت على إحساس الأشخاص بذاتهم. وأشارت الدراسة، بناء على إجراء مقابلات مع المهاجرين الوافدين وأطفالهم من بلدان أمريكا اللاتينية، إلى أن هؤلاء المهاجرين يتمتعون بتجارب لها تأثير هام يشكل روح التضامن بين المجموعة، وفي الوقت نفسه تُعزز رفض الهوية الأمريكية، وهي التجارب المرتبطة بوقائع سوق العمل خلال فترة تتزايد فيها عدم المساواة.[140]

كما عبرت مصادر القلق أيضًا عن الآثار الممكنة للهجرة الوافدة على المناخ السياسي.[141] لكن، في معظم البلدان، يكون الحجم النسبي لأعداد السكان من المهاجرين أصغر من أن يكون له أثر مباشر على سياسات الانتخابات الوطنية، لاسيما أن المهاجرين يأتون من خلفيات متنوعة؛ ومن ثم، سيكون لهم آراء سياسية متنوعة هي الأخرى. وعلى أي حال فإنه من غير المسموح للمهاجرين، عمومًا، بالتصويت في الانتخابات الوطنية، ولكن قد يكون لتفضيلهم أهمية أعظم في الانتخابات المحلية، حيث يزداد منح حق التصويت للجيل الأول من المهاجرين شيوعا.[142] ومع مرور الوقت، حينما يتعمق الاستيعاب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تقل قابلية التنبؤ بمدى تأثير المهاجرين على أنماط التصويت.[143]

وأخيرًا وليس آخرًا، يستطيع المهاجرون، بأعداد

الشكل (4.4) عندما تكون الوظائف محدودة، يفضل الناس السكان المولودين محليًا

الرأي العام حول أفضليات الوظائف حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المقصد، 2006-2005

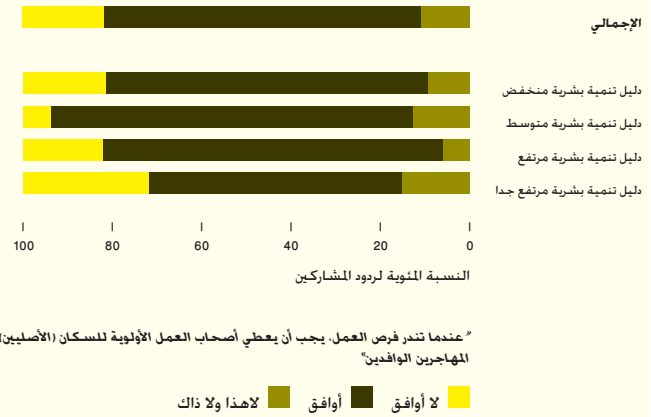

المصدر: كليمانس وكلوجمان Kleemans and Klugman (2009)

وافية، التأثير على التنوع العِرقي والثقافي للمجتمع، وبالمعنى الحرفي: تغيير شكل المجتمع. وكما أوضح التاريخ: كان المهاجرون هم من اكتشفوا عدة بلدان مزدهرة ازدهارًا كبيرًا في يومنا هذا. فقد استمرت أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، في الترحيب بتدفقات وافدة كبيرة على مدار الزمن، في دفعات متتالية من بلدان أصل مختلفة، بل حققت هذه البلدان، عمومًا، نجاحًا كبيرًا في استيعاب المهاجرين، وإعطائهم إحساسًا عامًا بالانتماء إلى الوطن الجديد، بالرغم من اختلافاتهم الثقافية.[144] وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للبلدان ذات التاريخ الطويل من الاستقلال الباعث على الفخر، فضلا عن الإحساس القوي بالهوية الوطنية، قد يفرض وصول القادمين الجدد عليها المزيد من التحديات.

وبطبيعة الحال، تكون بعض الخصائص الثقافية أكثر يُسرًا لأن يتبناها المحليون عن غيرها، مثلا: تُرحب الكثير من المجتمعات بالأكلات الجديدة (وتكون على الأرجح الأكثر مقاومة للأكلات الجديدة هي الأكلات الفرنسية والإيطالية التي تعتقد أن لديها أسرار الطبخ). تؤكد هذه الفكرة على نظرية بول كروجمان Paul Krugman بأن تجربة التنوع ودمجها بوفرة اقتصاديات الحجم هو عامل يفسر أنماط التجارة الدولية أكثر من أي عامل آخر، بيد أن البعض يجد صعوبة أكبر في فتح الأبواب أمام عادات دينية واجتماعية جديدة، مثل: ارتداء المرأة لغطاء الرأس، ودفع المهور عند الزواج.

في الوقت الذي قد تظهر فيه بعض القضايا المعينة، يشير الدليل إلى أن الأشخاص عمومًا أكثر

تسامحا تجاه الأقليات، ويتمتعون بنظرة إيجابية تجاه التنوع العِرقي (الشكل 4.5)، غير أن الأشخاص الحاصلين على مستويات تعليمية أقل، وهؤلاء الأكبر سنًا، والعاطلين عن العمل والذين لاعلاقة لهم بأي خلفية متصلة بالهجرة، هم الأقل احتمالا لأن يقدروا للتنوع العِرقي.[145] في الوقت ذاته، ما يزيد على 75% من المشاركين باستقصاء القيم العالمية لعام 2006/2005 لم يعارضوا وجود المهاجرين جيرانًا لهم، وهذه المواقف تشير إلى فرص واضحة لبناء قاعدة عريضة من التوافق في الآراء حول أفضل أشكال معاملة المهاجرين، وهو الخيار السياسي الذي نبحثه في الفصل التالي.

قد تظهر ردود فعل سلبية تنطوي على شعور بعدم الأمان عندما ينظر إلى مجتمعات المهاجرين على أنها تُمثل معايير وهياكل بديلة ومنافِسة، تُهدد ضمنًا الثقافة المحلية. ويرتبط ذلك بالرأي القائل بأن الهويات العِرقية تتنافس مع بعضها البعض، وتتفاوت تفاوتًا ملحوظًا في التزامها تجاه الدولة الوطن، وهو الأمر الذي ينطوي على ما يشبه المباراة التي تنتهي بالتعادل دون إحراز أهداف، بين الاعتراف بالتنوع من جهة، والرغبة في توحيد الدولة من جهة أخرى.

مع ذلك، قد يحصل الأفراد، بل يحصلون بالفعل، على هويات متعددة تُكمل بعضها بعضًا فيما يخص العِرق واللغة والدين والعنصر وحتى المواطنة (الفصل الأول)؛ وعليه، عندما يتكامل المهاجرون بشكل أكثر شمولا وانتشارًا مع موطن الإقامة، والذي يصير بدوره أكثر تنوعًا، يكون أمامهم فرص أفضل لتقييمهم بأنهم يُضيفون ثراءً للمجتمع ويقدمون سمات ثقافية تكميلية.

الشكل (4.5) يقدّر الكثير من الناس التنوع العرقي
وجهات نظر شعبية حول قيم التنوع العرقي حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المقصد، 2006-2005

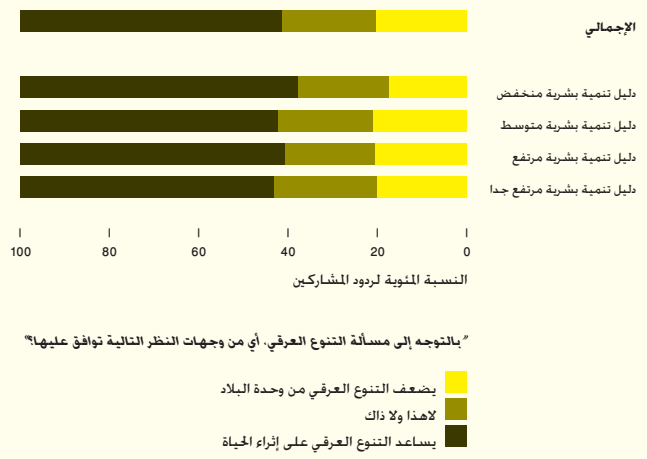

المصدر: كليمانس وكلوجمان Kleemans and Klugman (2009)

4.3 الخلاصة

بحث هذا الفصل في آثار الانتقال على هؤلاء الذين لا يتحركون. وقد بدأنا بأماكن الأصل وركزنا على البلدان الآخذة في النمو (بالرغم من أن أعلى المعدلات الإقليمية للهجرة إلى الخارج، إلى حد بعيد، تقع في أوروبا، فيما تقع المعدلات الأقل في أفريقيا). وتظهر الآثار الأعظم على مستوى الأسرة المعيشية، أي لمن لهم أعضاء من الأسرة تحركوا بالفعل، وهو الوضع الإيجابي، إلى حد كبير، بالنسبة للدخول، والاستهلاك، والتعليم، والصحة. لكن آثار الفقر محدودة؛ ويرجع ذلك إلى أن من يتحركون هم في الأساس ليسوا الأفقر؛ ومن الممكن أيضًا ملاحظة آثار مجتمعية ووطنية أوسع نطاقًا، على الرغم من أن هذه الأنماط تكون في الغالب مُعقدة، ومحددة بسياق، وخاضعة للتغيير مع مرور الوقت.

وفي ظل الكساد العالمي الذي يشهده عام 2009/2008، يعتبر تقييم أثر الهجرة في المجتمعات والبلدان المضيفة أمرًا ذا أهمية خاصة. والجدير بالذكر أنه ما من دليل على آثار سلبية ملحوظة، على المستوى الاقتصادي، أو المالي، أو يتعلق بسوق العمل، بل على العكس، يتوفر الدليل على مكاسب في مناحٍ مختلفة، مثل التنوع الاجتماعي والقدرة على الابتكار؛ ومن ثم، فإن المخاوف المرتبطة بالمهاجرين مبالغ فيها.

وتشير هذه النتائج، جنبًا إلى جنب مع نتائج الفصل السابق، إلى مدى إمكانية إقامة دوائر فاعلة من خلال التدابير المعنية بالسياسات، التي تعزز من فوائد الانتقال وتوسع من نطاقها؛ مما سيزيد من إسهامات المهاجرين، الاقتصادية والاجتماعية، في كل من مجتمعات وبلدان المقصد والأصل.

وتؤدي السياسات العامة، التي يواجهها الأشخاص عند تحرُكهم، دورًا كبيرًا في تشكيل مستقبلهم. وعليه؛ فإن الصياغة الجيدة لهذه السياسات تصب في مصالح المهاجرين أنفسهم، والمجتمعات التي يتركونها والأشخاص الآخرين المقيمين في موطن إقامتهم. هذا هو الموضوع الذي نتطرق إليه في الفصل الأخير من هذا التقرير.

السياسات التي تشارك في تعزيز نتائج التنمية البشرية

5

يعرض هذا الفصل الأخير مقترحات بشأن الإصلاحات التي سوف تتيح للانتقال الإسهام في تعزيز أشمل لحريات الأشخاص. ففي الوقت الحاضر، لا يحظى الكثير من الأشخاص الذين يتحركون، في أفضل الأحوال، إلا بحقوق عارضة، ويواجهون مستقبلا ذا آفاق مظلمة. وإن معالجة التباين في السياسات، من تقييد على الدخول من جانب، وطلب مرتفع على العمال ذوي المهارات المتدنية من الجانب الآخر، باتت أمرًا واجبًا. ومن هنا، نقترح حزمة رئيسية من الإصلاحات التي سوف تنهض بمستوى النتائج على مستوى الأفراد المتحركين، وأسرهم، ومجتمعاتهم الأصل، والأماكن المضيفة. وتعتمد صياغة هذه الإصلاحات، وتوقيتها، ومدى قبولها، على تقويم واقعي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الاعتراف بأهمية الرأي العام، وبدور المعوقات السياسية.

السياسات التي تشارك في تعزيز نتائج التنمية البشرية

أوضحت التحليلات السابقة أن المكاسب الكبرى التي تعود على التنمية البشرية سوف تتولد من تطوير السياسات الموجهة نحو المتحركين. وهذه السياسات سوف تعود بالنفع على الجماعات التي تتأثر بالهجرة كافة. ولذلك، ثمة ضرورة لرؤية جريئة من أجل بلوغ هذه المكاسب - رؤية تحتضن الإصلاح لما فيه من فوائد عظيمة، فيما تقر بوجود التحديات والمعوقات الأساسية.

كما أننا أوضحنا أن سياسات الدخول، التي سادت في كثير من بلدان المقصد طوال العقود الأخيرة، يمكن وصفها بأنها تتسم، إلى حد كبير، بالإنكار والمماطلة من جهة، وبتشديد ضوابط الرقابة على الحدود، وعلى الإقامة غير الشرعية من جهة أخرى؛ مما أدى إلى ازدياد أحوال الأشخاص الذين لايتمتعون بوضع قانوني سوءًا، وخاصةً أثناء أزمة الركود، وأفضى إلى حالة مشوبة بعدم اليقين والإحباط على مستوى القاعدة الأكبر من السكان.

ومن المتوقع أن تستمر العوامل ذاتها المحركة للهجرة في العقود القادمة، بما فيها من فرص متباينة وحركات انتقال ديمغرافية سريعة. وتعني الأنماط الديمغرافية غير المتكافئة أن تسعة أعشار معدلات النمو في القوى العاملة في العالم ظلت قائمة في البلدان الآخذة في النمو منذ عام 1950، فيما تسود معدلات الشيخوخة في البلدان المتقدمة. وتولّد هذه الاتجاهات ضغوطًا على الأشخاص للتحرك، غير أن القنوات النظامية التي تسمح بتحرك الأشخاص ذوي المهارات المتدنية بالغة التقييد، بل إن التوقعات الديمغرافية حتى عام 2050 تتنبأ باستمرار هذه الاتجاهات، حتى وإن انحسر الطلب عن العمالة مؤقتًا بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة؛ مما يفيد ضمنًا بأن ثمة ضرورة لإعادة التفكير في السياسات المقيّدة لدخول العمال ذوي المهارات المتدنية التي لا تتماشى مع الطلب الأساسي عليهم. ويعالج هذا الفصل التحدي الرئيسي بشأن كيفية استعداد الحكومات لاستئناف مسيرة النمو، لتمشي جنبًا إلى جنب مع اتجاهاتها الهيكلية الأساسية.

ويشمل مقترحنا حزمة رئيسية من الإصلاحات المقترنة بفوائد على المدين المتوسط والبعيد. وتتألف هذه الحزمة بدورها من ستة «أركان»، لكل ركن على حده فائدته ، بيد أن باجتماعهم في حزمة واحدة، تتشكل أفضل فرصة لتعظيم آثار الهجرة على التنمية البشرية.

1. تحرير القنوات النظامية التي تسمح للأشخاص بالبحث عن عمل في الخارج وتبسيطها.
2. كفالة الحقوق الأساسية للمهاجرين.
3. الحد من تكاليف العملية المرتبطة بالهجرة.
4. النهوض بمستوى النتائج التي تعود على المهاجرين ومجتمعات المقصد.
5. التمكين من فوائد التنقل الداخلي.
6. جعل قابلية التحرك جزءًا لا يتجزأ من الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

كما يتطلب مقترحنا أساليب ومعايير جديدة لإدارة الهجرة، بيد أنه لا يفرض أي مستويات معينة للزيادة في أعداد الدخول، فمن الواجب أن يتحدد ذلك على مستوى البلد الواحد.

ويتوجه جدول أعمالنا، إلى حد كبير، نحو الإصلاحات الأطول أمدًا اللازمة لتعزيز المكاسب الناجمة عن التحرك، فيما يقر بالتحديات الرئيسية على المدى القريب. وفي خضم فترة تشكل أحلك الأوقات لأسوأ الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم منذ «الكساد الكبير»، ارتفعت معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها في الكثير من البلدان؛ مما نتج عنه مضاعفة حجم المخاطر التي يجد المهاجرون أنفسهم فيها: المعاناة من البطالة، وانعدام الأمن، والتهميش الاجتماعي، على الرغم من أنهم كثيرًا ما يصوّرون باعتبارهم المصدر لهذه المشكلات؛ ومن هنا، ينبغي ألا يصبح الركود الحالي فرصة لإلقاء اللوم على الآخر، بل يجب اقتناص الفرصة لإعداد صفقة جديدة للمهاجرين، تعود بالنفع على العمال في بلد المنشأ وخارجه، فيما تقف في مواجهة رد الفعل الحمائي. وتقتضي صياغة هذه الصفقة الجديدة وتسويقها لرؤية سياسية وقيادة ملتزمة[1].

ويعد الحوار المنفتح أمرًا حيويًا إذا ما أريد للتقدم أن يدخل ساحة النقاش العام حول الهجرة. وفي هذا النقاش، يجب عدم المبالغة في عرض أهمية الهجرة، وكذا الاعتراف ببواعث القلق حول آثار التوزيع - خاصةً

يعد الحوار المنفتح أمرًا حيويًا إذا ما أريد للتقدم أن يدخل ساحة النقاش العام حول الهجرة

بين العمال ذوي المهارات المتدنية - وأخذها بعين الاعتبار. ونتناول فيما يلي مباشرةً الاقتصاد السياسي للإصلاح.

ونظرًا لأن هذا تقرير عالمي معني بأصحاب مصلحة متنوعين، من حكومات في بلدان المنشأ والمقصد، وبلدان المرور، وجهات مانحة، ومنظمات دولية، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، بما في ذلك مجموعات المهاجرين وجمعيات الشتات، والأكاديميين والإعلام؛ فالتوجيهات المعنية بالسياسات التي استعرضناها هي بالطبع مصوغة على المستوى العام. وغرضنا هو تنشيط النقاش ومتابعة هذه التوصيات ومواءمتها وتنفيذها. أما على مستوى البلد الواحد، فالأمر سيتطلب المزيد من التحليلات المفصّلة لضمان ارتباطها بسياق الظروف المحلية، ولإفساح المجال للتعامل مع الوقائع السياسية والمعوقات العملية.

5.1 الحزمة الأساسية

سوف نبحث الآن في السياسة المعنية بنقاط الدخول الموضحة بإيجاز فيما قبل. وينحصر تركيزنا في المجالات المنتقاة من قائمة أكبر كثيرًا من الخيارات التي جرى تناولها وتنفيذها حول العالم[2]. وبتحديد أولوية جدول الأعمال، كنا مدفوعين بالتركيز على المحرومين، وبإلقاء نظرة واقعية على المعوقات السياسية، وبإدراك حتمية المقايضات. وأينما أمكن، نوضح الممارسات الجيدة بالأمثلة.

5.1.1 تحرير القنوات النظامية وتبسيطها

تمنع حواجز الدخول المبالغ في تشديدها الكثير من الأشخاص من التحرك، الأمر الذي يعني أن ملايين الأشخاص الذين يتحركون يكون وضعهم غير نظامي - وهو ما يُقدر بربع المجموع؛ مما ولّد حالة من عدم اليقين والإحباط، داخل مجتمع المهاجرين وبين أفراد القاعدة الأكبر من السكان على السواء، وخاصةً أثناء فترة الركود الحالية.

وعندما تستأنف عجلة النمو دورانها، سوف يزداد مجددًا الطلب على عمالة المهاجرين، ما بقت الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية التي ولّدت هذا الطلب في البداية على حالها. فلا يزال الاحتياج قائمًا في البلدان المتقدمة على المستوى الهيكلي، للأشخاص من الفئة العاملة، وهو احتياج طويل الأجل وليس مؤقتًا بطبيعته. وهذا الأمر حقيقي حتى في مجال الوظائف ذات معدل الدوران المرتفع، مثل قطاعات الرعاية الصحية، والإنشاء، والسياحة، وتصنيع المواد الغذائية. وإذا طال أجل الطلب على العمالة، فمن الأفضل، من منظور المهاجرين ومجتمعاتهم في بلدان المقصد على السواء، السماح للأشخاص بالقدوم في ظل وضع قانوني، شريطة أن يعثر المهاجرون على وظائف ويستمروا فيها، ومن الأفضل منحهم خيار مد إقامتهم بدلا من حصرهم في إطار تصاريح الإقامة المؤقتة. وكلما طالت إقامة الأشخاص في الخارج، ازدادت قابليتهم للتحرك الاقتصادي والاجتماعي المحتمل أن يتمتعوا بها - هم وأطفالهم. وعندما ترفض الحكومات المضيفة حضور المهاجرين أو تتجاهله، يتفاقم خطر التقسيم، ليس فقط في سوق العمل والاقتصاد، بل أيضًا في المجتمع على وجه أعم. وهذا واحد من جملة دروس تظهر بوضوح في التجربة الألمانية المتعلقة بالعاملين الزائرين، ونراها اليوم مجددًا في أماكن المقصد المتنوعة، بقدر التنوع لدول مثل تلك التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وروسيا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وتايلاند.

ومن هنا نطرح السؤال: كيف يكون تحرير قنوات الهجرة وتبسيطها؟ ثمة سبيلان عامان يبدو من خلالهما الإصلاح منشودًا ومجديًا على السواء: برامج موسمية أو دورية، ودخول الأشخاص غير المهرة، هذا مع إمكانية مد إقامتهم المشروطة. والقضية الصعبة المتعلقة بما يجب عمله إزاء الأشخاص الذين ليس لديهم وضع نظامي، هي المجال الثالث حيث الخيارات المختلفة للتغيير ممكنة، بل يجب أخذها في الاعتبار. وفي كل حالة يجب إعداد محدد لتدابير جديدة لمناقشتها على المستوى الوطني من خلال عمليات سياسية تتيح موازنة المصالح المختلفة (القسم 5.2). وبما أن الأشخاص ذوي المهارات المرتفعة مرحب بهم بالفعل في معظم البلدان، فيجب أن تركز الإصلاحات على تحرك الأشخاص الذين لم يحصلوا على شهادات للتعليم العالي.

والسبيل الأول - الذي جرى بحثه في عدد من البلدان بالفعل - هو التوسع في خطط العمل الموسمي الحقيقي، في قطاعات، مثل قطاعي الزراعة والسياحة. وتتضمن العناصر الرئيسية التي يجب أن توضع في الحسبان عند التخطيط لعمل الإصلاحات وتنفيذها، التشاور مع حكومات بلدان المقصد، مع إشراك النقابات المهنية وأصحاب العمل، ومنح ضمانات للحصول على الأجور الأساسية، والحماية الصحية والأمان، وتوفير الزيارات الدورية. وهي اللبنة الأساسية التي أُعدت علي أساسها الخطط التي دخلت حيز التشغيل بنجاح في كندا على مدار عقود، على سبيل المثال، وأُدخلت مؤخرًا في نيوزلندا (المربع 5.1). وعادةً ما تُمنح حماية للعمال الذين يدخلون في هذا النوع من الخطط الرسمية، أعلى من تلك الممنوحة لأولئك الذين لا يتمتعون بوضع نظامي. ومن وجهة نظر التنمية البشرية، هذه هي إحدى المزايا الرئيسية.

أما السبيل الثاني الذي يتطلب قدرًا أكبر من الإصلاحات الجوهرية، فهو التوسع في عدد التأشيرات الممنوحة للعمال ذوي المهارات المتدنية، مشروطًا بطلب أصحاب العمل. وكما هو الحال الآن، قد تكون التأشيرة مؤقتة في البداية، وإصدارها مشروط بوجود عرض عمل، أو على أقل تقدير، بتوفر الخبرة أو الاستعداد للعمل في

المربع 5.1 **فتح قنوات نظامية – السويد ونيوزلندا**

في نهاية عام 2008، أدخلت السويد إصلاحًا رئيسيًا بشأن هجرة العمالة. وانطلقت المبادرة من البرلمان السويدي؛ فبدأت بتشكيل لجنة برلمانية مفوّضة لوضع مقترحات بالتغييرات، وتزامن هذا مع فترة من النمو الاقتصادي السريع، وانتشار أشكال العجز في العمالة. وقد ركزت النقاشات البرلمانية والإعلامية على مخاطر تنحية العمال المحليين جانبًا، وعلى إمكانية التقدم للعمل من جانب طالبي حق اللجوء السياسي الذين لم تنجح طلباتهم؛ مما أدى إلى صياغة خطة أخذت في الاعتبار بواعث قلق النقابات حول تراجع مستويات الأجور ومعايير العمل.

ومن بين العناصر الرئيسية للخطة عنصر يشترط أن يكون أصحاب العمل هم المصدر الرئيسي للحكم على الاحتياجات (التقييم الذاتي)، بالإضافة إلى دور يقوم به «المجلس السويدي المعني بالهجرة» بهدف ضمان تماشيها مع الاتفاقات الجماعية، مع وضع ملاحظات النقابات في الاعتبار. كما يُسمح للانتقال بين أصحاب العمل بعد مرور سنتين، وإذا غيّر الأفراد وظائفهم أثناء الفترة الأولية، فيتعين عليهم التقدم لاستخراج تصريح عمل جديد. وتكون الفترة الأولية مدتها سنتين، ويمكن مدّها لأربع سنوات، ثم يمكن بعدها الحصول على إقامة دائمة. وأثناء الربع الأول من العملية، قُدِّم 24,000 طلب، بما يمثل نسبة 15% من إجمالي طلبات الدخول إلى السويد.

وانطلقت «خطة نيوزلندا للاعتراف بالعمالة الموسمية» (RSE) في نيسان/أبريل 2007، بوصفها جزءًا من جدول أعمال الحكومة المعني بالتنمية والابتكار، والتي تهدف إلى معالجة المشكلات الحادة التي عانتها قطاعات البستنة وزراعة الكروم، فيما يتصل بالعثور على عمال أثناء فترات ذروة البستنة وزراعة الكروم.

فيما يتصل بالعثور على عمال أثناء فترات ذروة العمل الموسمي. وبذلك، تقدم الخطة عددًا من فرص العمل الموسمية المحددة سنويًا.

وكان الغرض من خطة العمالة الموسمية (RSE) هو تجنب بعض سلبيات دورة العمل المؤقت ذي الأجر المنخفض، التي كان يُنظر إليها بوصفها غير مستدامة لكلا الطرفين، أصحاب العمل، والعمال الذين كان الكثير منهم غير نظاميين. ومن ثم، حال الانتقال إلى خطة العمالة الموسمية (RSE) دون تسلل العمال غير النظاميين إلى النظام، وعمل على اتصال أصحاب العمل الجدد بالحكومة. وأثناء فترة الانتقال كان مسموحًا لأصحاب العمل بالاحتفاظ بالعاملين الموجودين بالفعل في نيوزلندا لفترة محددة، وحسب شروط معينة.

وكانت النقطة المحورية التي تركزت عليها أهداف الحكومة النيوزيلندية وحركة النقابات، على السواء، والتي خضعت لقبول الرأي العام، هي توفير ما يضمن أن يوظف أصحاب العمل العمال النيوزيلنديين ويدربونهم أولا، قبل توظيف العمالة الخارجية. بيد أن الخطة تسمح لبلدان جزر المحيط الهادئ بأن يكون لعمالهم ذوي المهارات المنخفضة سوق دائم، شريطة أن يضعوا أساليب اختيار وتيسير ملائمة، ويساعدوا في ضمان عودتهم. وهكذا، تُمنح الفرصة لعمالهم للتدريب والحصول على أجور مناسبة، وتوسيع نطاق خبراتهم وعلاقاتهم. ولم يرد ما يفيد بوجود مشكلات حتى هذه اللحظة.

وجدير بالذكر أن خطة نيوزلندا للاعتراف بالعمالة الموسمية RSE ليست منخفضة التكلفة، ولن تصبح مستدامة اقتصاديًا إلا إذا حققت القطاعات المشتركة مكاسب إنتاجية وأخرى متصلة بالجودة، وذلك بشراكة مع مجموعة معروفة من العمال الذين يمكن الاعتماد علي عودتهم إلى البساتين ومزارع الكروم سنة بعد أخرى.

أدخل بلدان - السويد ونيوزلندا - في الآونة الأخيرة، بعض الإصلاحات التي تتماشى مع التوجيهات التي يقترحها هذا التقرير، على الرغم من أن الوقت لا يزال مبكرًا جدًا لتقييمها من حيث الأثر.

المصدر: حكومة السويد (2008) والبنك الدولي (2006a)

قطاع معروف بعجز العمالة فيه.

ويتطلب التوسع في قنوات الدخول النظامية اتخاذ قرارات بشأن القضايا الرئيسية التالية:

تحديد أعداد التدفق السنوية: يتعين أن تستجيب هذه الأعداد للأوضاع المحلية، وهناك عدة طرق لضمان ذلك؛ يمكن أن تُحدد الأعداد بناءً على طلب أصحاب العمل، مثال على ذلك: يلزم لفرد ما أن يكون لديه عرض عمل قبل الوصول؛ أو تُحدد بناءً على التوصيات التي تصدرها لجنة فنية، أو هيئة مماثلة، تنظر في التقديرات الواردة عن حجم الطلب، والآراء المقدمة من النقابات المهنية وأصحاب العمل وجماعات المجتمع المحلي. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك: تشكلت في أواخر عام 2007 اللجنة الاستشارية لشؤون الهجرة بالمملكة المتحدة بهدف تقديم المشورة بشأن ما يطلق عليه اسم «الوظائف التي تعاني عجزًا». ومن جانب آخر، تتمثل العيوب التي تقترن باشتراط وجود عرض عمل في أن القرار يفوّض فعليًا لأصحاب العمل الأفراد وليس لكيانات استشارية، وقد تكون تكاليف العملية للمهاجرين أعلى، وقد تصبح قابلية تحويل صاحب العمل مشكلة. ومن هنا يجب توخي الحيطة فيما يطلق عليه أصحاب العمل «احتياجات» لعمالة المهاجرين: فقد يكون ذلك لأن المهاجرين على استعداد للعمل لساعات أطول، أو لأنهم أكثر مهارة، أو كلا الأمرين. ويجب ألا يستخدم أصحاب العمل العمالة المهاجرة ذريعة للتهرب من التزاماتهم القانونية بتوفير الحماية الصحية الأساسية، والأمان، وضمان أدنى مستوى للمعايير في أوضاع العمل، وهي أمور يجب أن تُمنح لكافة العاملين بصرف النظر عن أصلهم.

قابلية تحويل صاحب العمل: يؤدي ربط الأشخاص بأصحاب عمل معينين إلى منعهم من العثور على فرص عمل أفضل، ومن ثم؛ يؤكد عدم فاعليته على المستوى الاقتصادي، وعدم الرغبة فيه على المستوى الاجتماعي. وخلص تقييمنا للسياسات إلى أن الحكومات عادةً ما تسمح بقابلية تحويل صاحب العمل للمهاجرين الدائمين ذوي المهارات العالية، وليس للعاملين ذوي المهارات المتدنية.

وعلى أي حال، ثمة علامات تلوح في الأفق عن حدوث تغيير، إذ بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة في عرض أنواع من الكفالة القابلة للتحويل استجابةً لشكاوى المهاجرين بالتعرض للإيذاء[3]. ولعل الإصلاح

في عمالة الهجرة الوافدة الذي أدخلته السويد مؤخرًا (الوارد وصفه في المربع 5.1) هو النموذج الأكثر شمولا إلى يومنا هذا، فيما يتعلق بالتوظيف والفوائد الناجمة عن قابلية تحويل صاحب العمل، فيمكن تحويل تصاريح العمل، ومنح المهاجرين الذين يفقدون وظائفهم - لأي سبب كان - مهلة ثلاثة أشهر للعثور على عمل قبل إلغاء التأشيرة[4]. وجدير بالذكر أن صاحب العمل الذي يسافر إلى الخارج بحثًا عن توظيف العمالة، عادةً ما يسعى إلى تحديد فترة معينة لايجوز خلالها تحويل صاحب العمل، غير أنه حتى في هذه الحالات، هناك طرق لإضفاء درجة من المرونة، على سبيل المثال: السماح للمهاجر، أو لصاحب عمل آخر يرغب في توظيف المهاجر، بدفع رسوم لتعويض صاحب العمل الأصلي عن تكاليف التوظيف.

الحق في تقديم طلب بمد الإقامة وسبل الحصول على إقامة دائمة: يُترك هذا لتقدير الحكومة المضيفة، وكما هو الحال الآن، يخضع عادةً لمجموعة من الشروط المعينة.

ومع ذلك، فإن مد تصاريح الإقامة المؤقتة ممكن في الكثير من البلدان المتقدمة (مثل: كندا والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وفي بعض البلدان الآخذة في النمو (مثل: الإكوادور وماليزيا). وقد يتوقف احتمال تجديد الإقامة نهائيًا على اتفاقات ثنائية. وتمنح بعض البلدان الفرصة للمهاجرين لتغيير أوضاعهم، من مؤقتين إلى دائمين، بعد انقضاء عدة سنوات من الإقامة النظامية (مثال، بعد مرور ست سنوات في إيطاليا، وبعد مرور خمس سنوات في البرتغال والمملكة المتحدة). وقد يكون هذا مشروطًا، مثلا، بسجل المهاجر في سوق العمل وغياب السوابق الجنائية[5].

توفير سبل تيسّر من الدائرية: يمكن أن تؤدي حرية الدخول والخروج بين بلدي المنشأ والمقصد إلى تعزيز الفوائد التي تعود على المهاجرين وبلدانهم الأصل، ونشير مجددًا إلى أنها يمكن أن تخضع للتقدير الذي يرتئيه بلد المقصد، أو لشروط معينة. كما أن قابلية تحويل الإعانات المتراكمة من التأمين الاجتماعي تعد مزية إضافية قد تشجع على الدائرية.

وما من شك أن قضية الوضع غير النظامي من القضايا التي يتطرق الحديث إليها في أي نقاش بشأن الهجرة الوافدة. ولا تزال الحكومات تستخدم نُهُجًا مختلفة لمعالجة هذه القضية؛ فتُعلن عن خططٍ للعفو وتظل مُطبقة لفترة محددة- وهي خطط استخدمتها بلدان أوروبية مختلفة وكذلك بلدان في أمريكا اللاتينية. وقد تمنح الآليات الإدارية المستمرة شكلا من أشكال الوضع القانوني على أساس تقديري - بناءً على الروابط الأسرية، مثلا، كما هو ممكن في الولايات المتحدة. وجرى أيضًا متابعة أشكال العودة الجبرية لبلد الأصل. وجدير بالذكر أن أيًا من هذه التدابير لا يخلو من إثارة الجدل. ويلخص المربع (5.2) التجارب الأخيرة المتعلقة بمنح المهاجرين الوضع النظامي[6].

قد تكون تجربة ما يسمى «نقاط التأهيل لاكتساب الوضع النظامي»، التي طُبقت في عدد من البلدان، السبيل الأكثر نجاحًا للتقدم[7]، فهي تسمح للمهاجرين غير النظاميين، الذين لديهم إقامة مؤقتة، بالعيش في البلد المضيف والعمل به ، لفترة محددة في البداية، ثم يجوز مدها أو جعلها دائمة من خلال استيفاء معايير مختلفة، مثل اكتساب اللغة، والحفاظ على وظيفة مستقرة، ودفع الضرائب. وليس هناك عفو أولي، وإنما إجازة مشروطة للانتقال من الوضع المؤقت إلى الإقامة الدائمة. ويحظى هذا النهج بمزية قوية وهي إمكانية كسب قبول القاعدة العريضة من الرأي العام.

ويشير التباين في التجربة الأوروبية إلى أنه من بين المكونات الأساسية لنجاح منح الوضع النظامي للمهاجرين: إشراك منظمات المجتمع المدني، وجمعيات المهاجرين، وأصحاب العمل، في التخطيط والتنفيذ، وتوفير ضمانات بعدم الطرد أثناء مراحل التنفيذ، وتحديد

المربع 5.2 تجربة منح الوضع النظامي

أدارت معظم البلدان الأوروبية بعض الأشكال من برامج منح الوضع النظامي، على الرغم من إنكار البعض بوجودها (النمسا وألمانيا)، وذلك بسبب مجموعة من الدوافع. وحسب حالات بعينها. وقد قدّرت دراسة حديثة أنه في أوروبا تقدم ما يزيد على 6 ملايين شخص للانتقال من الوضع غير النظامي إلى الوضع القانوني على مدار عقد من الزمان حتى عام 7002، فحصلت نسبة 08% من الطلبات على الموافقة. ويتفاوت الرقم من بلد لآخر تفاوتًا هائلا - إذ تصدرت إيطاليا أعلى الأرقام، وتلتها إسبانيا، ثم اليونان.

ولا تقتصر برامج منح الوضع النظامي على بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فعلى سبيل المثال، يعني الاتفاق الإقليمي في أمريكا اللاتينية «السوق المشترك لبلدان المخروط الجنوبي» (MERCOSUR)، أن الأرجنتين أصدرت بموجبه تشريعًا نص على أن أي مواطن تابع لـ«السوق المشترك لبلدان المخروط الجنوبي» (MERCOSUR) وليس له أي سابقة جنائية يمكنه الحصول على إقامة قانونية. وفي جنوب أفريقيا، تسير الجهود في اتجاه منح الوضع النظامي للزمبابويين غير النظاميين، بدءًا باستخراج تصريح بالإقامة المؤقتة التي تمنحهم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وعلى حق الإقامة والعمل لمدة لا تقل عن ستة أشهر. وفي تايلاند، حصل 135,000 مهاجر على الوضع النظامي في بواكير عام 2008، رغم أنه في الماضي، أتبع منح الوضع النظامي ارتفاعٌ في معدلات الترحيل.

ولقد اشتدت حدة المناقشات حول مزايا منح الوضع النظامي وعيوبه. وترتبط الفوائد التي تعود على بلدان المقصد بالأمن وسيادة القانون، في الوقت الذي يحصل الأفراد والأسر ممن مُنحوا الوضع النظامي على وضع أفضل للتغلب على الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. فيما تتضمن العيوب بواعث القلق المتعلقة بتشجيع التدفقات المستقبلية، وإضعاف البرامج الرسمية المعنية بأعداد القبول، والطلبات المغشوشة. وفي الوقت ذاته، تعتمد فوائد منح الوضع النظامي اعتمادًا كبيرًا على السياق، فعلى سبيل المثال، يدفع الكثير من المهاجرين غير النظاميين الضرائب في الولايات المتحدة بالفعل؛ ومن ثم، تنخفض فوائد العوائد انخفاضًا كبيرًا عنها في بلدان بها حجم كبير من الاقتصاديات غير الرسمية، حيث يتم تجنب الضرائب على نطاق أوسع كثيرًا. وغالبًا ما خلصت الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتجارب البلدان إلى أن الآثار الاجتماعية الاقتصادية لمنح الوضع النظامي جاءت مختلطة، مع عدم التحقيق الدائم للآثار الإيجابية المتوقعة، بشأن الأجور والقابلية على التحرك والتكامل.

المصدر: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD 2009)، وتشيروتي (Cerrutti 2009)، ومارتن (Martin 2009b).

واضح للمعايير المؤهلة (مثلا: مدة الإقامة، وسجل العمل، والروابط الأسرية)[8]. ومن بين التحديات القائمة في الواقع العملي فترات الانتظار الطويلة. ومع وجود خطط تدار محليًا، كما هو الحال في فرنسا، يمثل اختلاف شكل المعاملة من منطقة إلى أخرى مشكلة إضافية.

ومن الأمور المثيرة للجدل،على وجه الخصوص، أعداد المجبرين على العودة . فلا تزال أعدادهم ترتفع ارتفاعًا يستوقف الانتباه في بعض البلدان، متجاوزة 350,000 في الولايات المتحدة، و300,000 في جنوب أفريقيا، وهذا في عام 2008 وحده. كما تظهر هذه الأعداد للمجبرين على العودة، التي خمست حكومات البلدان الغنية في دفعها، في اتفاقات الشراكة بشأن الانتقال داخل الاتحاد الأوروبي[9]. ويتعاون الكثير من بلدان المنشأ مع بلدان المقصد من خلال التوقيع على اتفاقات إعادة الدخول، رغم رفض بعضها التوقيع حتى يومنا هذا، مثل جنوب أفريقيا.

ما الشكل الذي يجب أن تكون عليه سياسات التنفيذ الإنسانية؟ يؤكد الكثيرون على أن هناك حاجة إلى فرض بعض العقوبات على عمليات اختراق نقاط مراقبة الحدود، وعلى انتهاك قواعد العمل، وأنه بالإضافة إلى منح الوضع النظامي التقديري، يجب أن تجد قضية أعداد المجبرين على العودة مكانًا في جعبة السياسات، بيد أن تنفيذ هذه العقوبات يثير تحديات رئيسية، خاصةً في الحالات التي يكون فيها الأفراد المعنيون قد عاشوا وعملوا في البلاد لسنوات عديدة، وقد يكون من بين أفراد الأسرة من لديه إقامة قانونية. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخرًا على السلفادوريين المرحّلين، عن أن ربع عددهم أقام في الولايات المتحدة لما يفوق عشرين سنة، وأن ما يقرب من أربعة أخماسهم كانوا يعملون في وقت ترحيلهم، بل إن الكثير منهم لديه أطفال ولدوا في الولايات المتحدة[10]. وفي بعض الأحيان، كان الإعلام في بلدان مختلفة، بما فيها المملكة المتحدة، يثير قضايا التهديد بالترحيل، والتي اتسمت-على وجه التحديد- بأنها غير إنسانية.

وتتضح ضرورة اتباع إجراءات لإنفاذ سيادة القانون في حالة التعرف على أفراد بلا وضع نظامي، فيجب احترام الحقوق الأساسية كما يجب وضع نظام يحاسب أصحاب العمل الذين يوظفون عاملين بلا وضع نظامي. وقد ظل هذا موضع نقاش في الولايات المتحدة، على سبيل المثال. ومن البديهي أن الإجراءات الرسمية المعمول بها لتحديد ما إذا كان لأحد الأفراد حق قانوني في الإقامة أم لا، أفضل من الطرد الفوري أو الجماعي الذي كان متبعًا في الماضي (مثل طرد ماليزيا للعاملين الإندونيسيين غير النظاميين في أوائل عام 2005)[11]. على الرغم من أن بعض الجوانب الإجرائية، مثل حق الحصول على المشورة، قد تمثل عبئًا ماليًا غير مرغوب فيه على الخزانة العامة في البلدان الآخذة في النمو. وبناءً على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أصدرت إدارة التفتيش على السجون بالمملكة المتحدة دراسة حول «توقعات احتجاز المهاجرين». بيد أن مجرد نشر موضوعات ذات صلة لا يكفل، بكل تأكيد، استيفاء المعايير المطلوبة. وفي بعض البلدان، تعمل المنظمات غير الحكومية على النهوض بالأوضاع المعيشية في معسكرات الاحتجاز - أحد الأمثلة على ذلك هو الصليب الأحمر الأوكراني. وتبدو التوجيهات، التي أصدرها الاتحاد الأوروبي مؤخرًا، بشأن إجراءات العودة خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الشفافية وتوفيق القواعد، مع التركيز على إجراءات قياسية موحدة إما لطرد الأشخاص بلا وضع نظامي، أو لمنحهم وضع قانوني محدد المدة. ومع ذلك، لاقت هذه التوجيهات النقد باعتبارها غير كافية لضمان احترام حقوق الإنسان[12].

في حالة التعرف على أفراد بلا وضع نظامي، يجب اتباع إجراءات لإنفاذ سيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية

5.1.2 كفالة الحقوق الأساسية للمهاجرين

ركز هذا التقرير على الانتقال، من خلال عدسة مكبّرة توسّع دائرة الحريات، بيد أنه لا يتحقق لجميع المهاجرين نيل كافة الحريات التي تبشر بها وعود الهجرة. وبناءً على المكان الذي يأتون منه وذلك الذي يتوجهون إليه، كثيرًا ما يجد الأشخاص أنفسهم مجبرين على مقايضة نوع من الحرية مقابل نوع آخر، في الأغلب من أجل الوصول إلى مصادر دخل أعلى، بالعمل في بلد لا يُحتَرَم فيه واحدٌ، أو أكثر، من حقوق الإنسان الأساسية. ومن المرجح أن المهاجرين الذين يفتقرون للموارد والشبكات والمعلومات وطرق التقدم بالمطالبات؛ يخسرون في بعض الأبعاد، مثلهم في ذلك مثل هؤلاء الذين يواجهون التمييز العنصري أو أشكال أخرى من التمييز. وقد تنشأ مشكلات كبرى لمن هم بلا وضع نظامي، وكذلك لأولئك الذين يعيشون في بلدان يصيب فيها الوهن هياكل الحوكمة والمحاسبة.

وينتمي اللاجئون إلى فئة قانونية ميزة من المهاجرين، وهذا بمقتضى احتياجهم للحماية الدولية؛ فلديهم حقوق معينة نصت عليها الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولات عام 1967، التي صدقت عليها 144 دولة (الشكل 5.1)[13]. وتوفر هذه الاتفاقات حماية خاصة لهؤلاء الفارين عبر الحدود الدولية هربًا من الاضطهاد.

وعلى نحو أعم، تحتوي المعاهدات الأساسية الست المعنية بحقوق الإنسان، التي صدّق عليها 131 بلدًا في جميع أرجاء المعمورة، على شروط شديدة اللهجة بشأن عدم التمييز، بما يكفل تطبيق الكثير من الأحكام الواردة فيها على المهاجرين[14]. وهذه الوثائق عالمية، وتنطبق على المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، بما في ذلك هؤلاء الذين تحركوا أو بقوا، سواء أكان وضعهم نظاميًا أم غير نظامي. ومن بين الحقوق ذات الصلة المحددة، الحق في المساواة في ظل القانون، وفي عدم التمييز لأسباب عنصرية أو متعلقة ببلد المنشأ أو

غيرها من الحالات. وهذه قيود قانونية هامة تُفرض على تصرف أي دولة من الدول[15].

وفي الآونة الأخيرة، سارعت البروتوكولات المناهضة للاتجار في البشر وتهريبهم في حصد التأييد العام، معززةً الوثائق القائمة التي حصلت على 129 تصديقًا[16]. وتركز هذه البروتوكولات، التي تسعى إلى تجريم الاتجار في البشر، على الحد من نشاط الجريمة المنظمة وتيسير الهجرة القانونية بقدر أكبر من تركيزها على النهوض بحقوق الإنسان المعنية بالأفراد (النساء في المقام الأول)[17]. وقد سنّت دول عديدة هذه المبادئ في تشريعاتها الوطنية: أدخلت نسبة تقارب 80% من 155 دولة أُجري بشأنها استقصاء في عام 2008، ما ينص على جرم محدد بشأن الاتجار في البشر، وشكّلت نسبة فاقت نصف عدد هذه الدول وحدة شرطة لمكافحة الاتجار بالبشر[18].

وعلى هذا الصعيد، يتضح أن التقدم الذي أُحرز مرحب به، على الرغم من أن بعض المراقبين ألمحوا إلى أن ازدياد صرامة السياسات المعنية بشؤون الهجرة كثيرًا ما شجعت أيضًا على الاتجار بالبشر وتهريبهم[19].

وعلى الجانب المقابل، لم تُفض سلسلة المعاهدات التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILO) التي أُقرَّت خلال القرن العشرين، والتي تسعى للنهوض بأدنى المعايير الملائمة للعاملين المهاجرين، إلى كسب تأييد واسع النطاق. وهناك عدة أسباب، من بينها: مجال الاتفاقيات وشموليتها، في مقابل الرغبة في إتاحة حرية التقدير للدول في مثل هذه المسائل. وفي عام 1990، شددت مجددًا الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على المبادئ الأساسية الواردة في معاهدات حقوق الإنسان، بل إنها ذهبت إلي أبعد من ذلك، على سبيل المثال، بإعطاء تعريف أشمل للتمييز، وبمنح ضمانات أقوى ضد الطرد الجماعي والتعسفي، وبكفالة حق المهاجرين النظاميين في التصويت والترشح للانتخاب. ومع ذلك، لم يوقع حتى تاريخنا هذا إلا 41 دولة، الخُمس منها فقط ينتمي إلى بلدان هجرة وافدة خالصة، فيما لم تتضمن أي منها بلدان من فئة دليل التنمية البشرية المرتفع جدًا (الشكل 5.1).

وبالنظر فيما وراء مضمون الشكل (5.1)، لدراسة أشكال الهجرة للبلدان المصدّقة على المعاهدات، وجدنا أن معظمها لديه معدلات هجرة وافدة ونازحة لا تصل إلى 10%. ومن بين البلدان التي تتجاوز فيها حصة السكان المهاجرين أو النازحين نسبة 25%، ظلت معدلات التوقيع منخفضة - فعلى سبيل المثال، لم يوقّع إلا 3 بلدان من إجمالي 64 بلدًا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، على الرغم من أن 22 بلدًا وقعت على المعاهدات الأساسية الست المعنية بحقوق الإنسان. وحتى من بين البلدان التي يتجاوز فيها صافي معدلات الهجرة إلى الخارج 10% من إجمالي عدد سكانها - والتي لديها حوافز قوية للتوقيع من أجل حماية عمالها في الخارج - تقل معدلات التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ولم يوقع على هذه الاتفاقية إلا 20% من حكومات البلدان التي بها معدلات عالية من الهجرة النازحة على مدار العقدين الماضيين تقريبًا، منذ ظهور الاتفاقية إلى حيز الوجود، فيما صدّق النصف على المعاهدات الأساسية الست المعنية بحقوق الإنسان، ووقع 59% على أحدث البروتوكولات المعنية بالاتجار في البشر.

ومن جهة أخرى، تظل البلدان، التي لم تصدّق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم كافةً، ملتزمة بحماية العاملين المهاجرين، من خلال معاهدات أساسية أخرى معنية بحقوق الإنسان. وتزوّد حاليًا هيئات رصد المعاهدات (TMBs)، التي تعمل في ظل الاتفاقيات القائمة، بمراجعات دورية تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

وتُظهر التحليلات الحديثة، التي نتجت عن عقد مضى في مشاورات بين هيئات رصد المعاهدات، أن الأحكام ذات الصلة بمعاهدات أساسية أخرى معنية بحقوق الإنسان، قد تلقي الضوء على المشكلات وتحمي حقوق المهاجرين، وهو ما واصلت الهيئات عمله على مدار هذه الفترة[20]. وحتى إن سعى كل بلد - بطبيعة الحال - إلى رسم صورة مثالية لسجله في حقوق الإنسان، فبإمكان هذه الهيئات رغم غياب آليات التنفيذ، التأثير من خلال ما يسمى «التشهير» بإلقاء

الشكل 5.1 التصديق على معاهدة حقوق المهاجرين محدود

التصديق على مجموعة منتقاة من الاتفاقات حسب فئة دليل التنمية البشرية في 2009

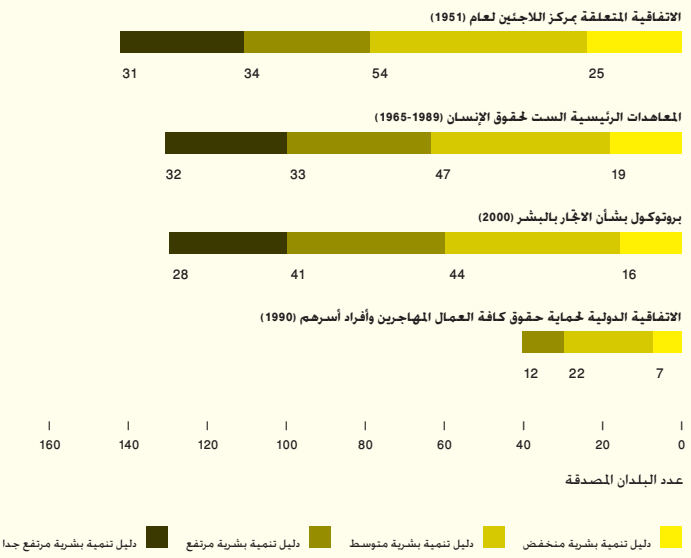

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC 2004)، الأمم المتحدة (UN 2009b)

الضوء على الحالات المشينة وباللجوء إلى ممارسة الضغط الأخلاقي أو السياسي.

ولطالما ترددت النداءات في جميع المنتديات العالمية لكفالة حقوق المهاجرين، كما مثّلته البيانات التي أصدرتها منظمات المجتمع المدني في المنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي انعقد في مانيلا في عام 2008. ومع ذلك، يتضح أيضًا أن التحدي الرئيسي لا يكمن في غياب الإطار القانوني لحماية الحقوق - فهناك سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات والأحكام القانونية العرفية قائمة بالفعل - وإنما في عدم فاعلية تنفيذ القانون. وفي إطار هذه الروح، وضعت منظمة العمل الدولية ILO في عام 2005 «إطار العمل متعدد الأطراف لهجرة اليد العاملة»، الذي يقدم خطوطًا إرشادية وممارسات جيدة داخل إطار غير ملزم، يقر بالحق السيادي لجميع الدول في تقرير سياساتها الخاصة المعنية بالهجرة. ويستوعب هذا النهج، الذي يعد نوعًا من أنواع «الوثائق شبه القانونية»، الاختلافات المتأصلة بين الدول، ويسمح بالتنفيذ التدريجي[21].

وحتى إن لم ترغب أي حكومة في التوقيع على اتفاقية رسمية، فلن يكون لديها سبب معقول لإنكار هذه الحقوق الأساسية للمهاجرين، مثل الحق في:

- المساواة في الأجور للأعمال المتشابهة، وفي العمل في ظل أوضاع عمل ملائمة، وفي الحماية الصحية والأمان.
- التنظيم والتفاوض الجماعي.
- عدم الخضوع للاحتجاز التعسفي، والحق في إجراء قانوني عادل في حالة الترحيل.
- عدم الخضوع للمعاملة الوحشية أو غير الإنسانية أو المهينة.
- العودة إلى بلدان المنشأ.

ويجب أن تتحقق هذه الأمور بجانب حقوق الإنسان الأساسية، مثل: الحرية، وأمن الشخص، وحرية المعتقد، والحماية ضد العمل الجبري والاتجار في البشر.

ومن جهة أخرى، كانت إحدى نقاط النقاش التي تعارض مسألة ضمان الحقوق الأساسية هي أن ذلك سوف يحد بالضرورة من أعداد الأشخاص المسموح لهم بالدخول، غير أن هذه المقايضة - كما أوضحنا في الفصل الثاني - ليست صحيحة، وفي كل الأحوال مثل هذه النقاط المثارة للنقاش ليست مسوّغة لأسباب أخلاقية.

وتقع المسؤولية الأولية لكفالة الحقوق الأساسية في الخارج على الحكومات المضيفة ؛ فالمحاولات التي قامت بها حكومات بلدان المنشأ، مثل الهند والفلبين، بطلب تحديد أدنى مستويات للأجور المدفوعة للمهاجرين، باءت بالفشل نتيجة غياب الاختصاصات حول هذا الأمر. ومع ذلك، يمكن أن توفر حكومات بلدان المنشأ الدعم فيما يتعلق بتقديم المشورة حول حقوق المهاجرين ومسؤولياتهم، من خلال مراكز للموارد البشرية الخاصة بالهجرة، والتوجيه اللازم في فترة ما قبل الرحيل حول الأمور المتوقعة في الخارج.

ويمكن أن تضطلع الخدمات القنصلية بدور هام في توفير قناة لتقديم الشكاوى والمطالبات الممكنة، فيما يمكن للاتفاقات الثنائية صياغة المبادئ الرئيسية. ومع ذلك، قد يؤثر الجهد الجماعي والمنسّق، الذي تقوم به بلدان المنشأ من أجل الارتقاء بالمعايير، تأثيرًا أكثر فاعلية من تأثير الجهود الفردية الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، لأصحاب العمل والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المهاجرين دور يقومون به؛ فأصحاب العمل هم المصدر الرئيسي لما يحدث من انتهاكات للحقوق الأساسية، ومن ثم؛ يحتل سلوكهم مركزًا محوريًا. وعلى الجانب الآخر، سعى بعض أصحاب العمل لضرب مثل جيد بوضع مجموعة من مواثيق الشرف، وبإقامة شراكة مع برنامج المسؤولية لقطاع الأعمال من أجل حقوق العاملين المهاجرين، الذي يركز على حالات تغيب فيها الآليات الفعالة اللازمة لتنفيذ قوانين العمل القائمة[22]. ومن بين التدابير المتوفرة للنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية: إعلام المهاجرين بحقوقهم، والعمل من خلال المزيد من التنسيق مع أصحاب العمل والحكومات الرسمية بغية كفالة احترام هذه الحقوق، وتشكيل نقابات عمالية للعاملين المهاجرين، والدعوة إلى منح الوضع النظامي. وإحدى هذه المنظمات غير الحكومية الناشطة هي جماعة حماية العمال الأجانب في قطاع الزراعة في بوش دي رون (CODESTRAS)، التي تسعى لتحسين حالة العمال الموسميين في جنوب فرنسا من خلال رفع مستوى الوعي، ونشر المعلومات، وتوفير الدعم القانوني[23].

ومن بين الأدوار الهامة تحديدًا دور النقابات المهنية، فقد أولت اهتمامًا أكبر لحقوق المهاجرين على مدار الوقت. وتشير استقصاءات القيم العالمية التي أجريت في الفترة ما بين 2005 و2006 وغطّت 52 بلدًا، إلى ازدياد معدلات الانضمام لعضوية النقابات المهنية بين الأشخاص الذين لديهم خلفية مرتبطة بالهجرة: 22% من الذين لديهم رب أسرة مهاجر يشتركون في عضوية النقابات العمالية، مقارنةً بنسبة 17% ممن ليس لديهم أي مهاجر من بين أفراد الأسرة. ويتسع هذا الاختلاف خاصةً في البلدان المصنفة تحت دليل التنمية البشرية المنخفض[24].

وأخيرًا وليس آخرًا، يمكن أن يؤثر المهاجرون أنفسهم في الطريقة التي تنظر بها الجماعات والمجتمعات في بلدان المقصد إلى الهجرة الوافدة؛ فهي في بعض الأحيان، تعكس -جزئيًا- الرأي العام السلبي بشأن وقائع سابقة لسلوك غير قانوني مرتبط بالمهاجرين. وبتقديم الدعم اللازم لخلق مجتمعات وجماعات تتسم

تقع المسؤولية الأولية لكفالة الحقوق الأساسية في الخارج على الحكومات المضيفة ... لأصحاب العمل والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المهاجرين دور يقومون به

إن ترشيد «تلال الأوراق الإدارية» في بلدان المنشأ جزءٌ هام للحد من الحواجز أمام الهجرة القانونية

بقدر أكبر من الاندماج، حيث يفهم الجميع القانون ويحترمه - بما في ذلك المهاجرون؛ فينتهجون أشكالا سلمية للمشاركة، وإن لزم الأمر يعارضون. فقد يخفف ذلك عليهم من مخاطر الوقوع ضحايا لردود الأفعال السلبية هذه. كما يمكن للمجتمع المدني والسلطات المحلية الإسهام في دعم شبكات المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية[25].

5.1.3 الحد من تكاليف العملية المرتبطة بالتحرك

مما لا شك فيه أن التحرك عبر الحدود تلزمه التكاليف الضرورية لإتمام العملية. فإذا كانت المسافة داخل البلد الواحد تمثل عائقًا أمام الحصول على وظيفة، فإنها تمثل عائقًا أكبر عبر الحدود الوطنية نتيجة للفجوات المعلوماتية، والحواجز اللغوية، واختلاف الأطر التنظيمية؛ مما يولّد حاجة إلى خدمات الوساطة والتيسير. ونظرًا لحجم التباين في الدخول بين البلدان المصنفّة تحت دليل تنمية بشرية منخفض، وأخرى مرتفع جدًا، فليس من الغريب وجود سوق للوكلاء الذين بإمكانهم التوفيق بين الأفراد والوظائف القائمة بالخارج، والمساعدة على اجتياز القيود الإدارية المرتبطة بالتحرك الدولي.

وفي ظل نظم الهجرة الحالية، عادةً ما تتركز التكلفة الرئيسية في المتطلبات الإدارية التي تشترط وجود عرض عمل مقدم من صاحب العمل الأجنبي قبل الرحيل. وفي آسيا خاصةً، يعتمد الكثير من المهاجرين على الوكلاء التجاريين من أجل تنظيم العرض، والقيام بكافة الترتيبات العملية. ومعظم الوكلاء يقومون بدور الوساطة على نحو أمين، ويتصرفون من خلال القنوات القانونية، غير أن بعضهم يفتقر للمعلومات الكافية عن أصحاب العمل أو العاملين أو كلا الطرفين، أو يسلك مسلكًا غير شرعي بتهريب الأشخاص عبر الحدود.

ومن جانب آخر، قد يمثل هذا السوق لخدمات الوساطة إشكالية. ففي أسوأ الحالات، قد ينتج عنه الاتجار في البشر، وسنوات من السخرة، والإيذاء العنيف، بل أحيانًا الموت. وإحدى المشكلات الأكثر شيوعًا هي الرسوم المرتفعة، خاصةً بالنسبة للعاملين ذوي المهارات المنخفضة. وكثيرًا ما تولّد الوساطة فائضًا من الفوائد التي تعود على جهات التوظيف، نتيجة لاجتماع القيود على أعداد الدخول مع حجم الطلب المرتفع على العمال ذوي المهارات المتدنية، ممن يفتقرون كثيرًا إلى معلومات كافية ولديهم قوة تفاوضية غير متكافئة. كما تبدو التكاليف مطردة عكسيًا، فترتفع مع تراجع مستوى المهارات، مما يعني، مثلا، أن عددًا قليلاً من الممرضات المهاجرات يدفعن رسوم التوظيف في حين يدفعها عدد كبير يمثل غالبية من يعملن مساعداتٍ في الأعمال المنزلية. وكثيرًا ما يدفع المهاجرون الآسيويون الذين يتحركون إلى بلدان الخليج نسبة، تتراوح بين 25 إلى 35 بالمائة من الدخل المتوقع اكتسابه على مدار سنتين أو ثلاث سنوات، مقابل رسوم التوظيف وغيرها من الرسوم[26]. وفي بعض الحالات، يفرض الفساد تكاليف إضافية، وقد يؤدي التوسع في التنظيم الإداري إلى نتائج عكسية؛ فهو يزيد من احتمالات تعريض المهاجرين للفساد، ويولّد أشكالا من الرسوم للوسطاء، والمسؤولين، وغيرهم ممن يستخدمون الرشاوى في النظام.

ويمكن للحكومات أن تساعد في الحد من تكاليف عملية التحرك للمهاجرين العاملين بعدة طرق، والمجالات الستة التي تستحق وضعها في الأولوية هي:

فتح القنوات ووضع النظم التي تسمح بحرية التحرك. على سبيل المثال، بفضل السوق المشترك لبلدان المخروط الجنوبي (MERCOSUR)، يستطيع العمال البوليفيون السفر إلى الأرجنتين بحرية أكبر، والوصول إلى معلومات عن وظائف وفرص عمل من الأصدقاء والأقارب؛ من خلال تعميق الشبكات الاجتماعية. ولوحظ تسارع نفس الديناميكية بعد توسيع الاتحاد الأوروبي في عام 2004. ومثال آخر هو تيسير إمكانية وصول العمال الموسميين عبر الحدود بين غواتيمالا والمكسيك.

الحد من تكاليف الحصول على الوثائق الرسمية وتيسيره، مثل: شهادات الميلاد ووثائق السفر؛ فترشيد «تلال الأوراق الإدارية» في بلدان المنشأ جزءٌ هام للحد من الحواجز أمام الهجرة القانونية[27]. ويجب التحليل على مستوى البلد وفتح قنوات الهجرة؛ من أجل تحديد أنواع التكاليف المطلوب دفعها مقدمًا وقيمتها، وقد تبدأ بالسفر مرات متعددة من القرية إلى العاصمة لاستخراج وثيقة السفر، وتنتهي بالرسوم لاستيفاء المتطلبات الأخرى لمرحلة ما قبل الرحيل، مثل الاختبارات الصحية، وتصاريح الشرطة، ورسوم التأمين، والضمانات المصرفية. ويذهب المهاجرون المتقدمون للانضمام إلى برنامج المكسيك-كندا إلى العاصمة ست مرات في المتوسط - وهو أحد المتطلبات التي دفعت الحكومة إلى عرض أجر لتغطية تكاليف السفر (على الرغم من أن ترشيد المتطلبات الإدارية قد يكون أكثر فاعلية)[28]. كما تنشأ بعض التكاليف من متطلبات يفرضها بلد المقصد. فعلى سبيل المثال، تطلب جمهورية كوريا من المهاجرين أن يتعلموا اللغة قبل الوصول: وعلى الرغم من أن التدريب على تعلم اللغة يرفع من مستوى الدخول ويعزز الاندماج، فهو يرفع كذلك من قيمة الديون قبل الوصول[29]. وقد حاول عدد من البلدان الإسراع في تخليص الأوراق الإدارية للمهاجرين، وتباينت درجات النجاح من بلد إلى آخر (المربع 5.3).

تمكين المهاجرين، من خلال الوصول إلى المعلومات، والحق في المطالبات في الخارج، وبناء شبكات اجتماعية أقوى. وهذه الأخيرة تحديدًا قد تفيد كثيرًا فيما يتعلق بسد الفجوة المعلوماتية بين العمال المهاجرين وأصحاب

العمل؛ مما يحد من الحاجة إلى وكالات توظيف مكلّفة، ويمكّن المهاجرين من انتقاء الوظائف من بين مجموعة أكبر تنوعًا من فرص العمل[30]. ففي ماليزيا، تتيح شبكات المهاجرين للإندونيسيين تعلم كيفية الاستعلام عن فرص عمل جديدة حتى قبل أن تصل أخبارها إلى المقيمين المحليين[31]. وبالمثل، ساعدت وسائل الاتصال المطورة المهاجرين المرتقبين في جامايكا في الحصول على معلومات أفضل[32]. كما أن مراكز المعلومات، مثل المشروع التجريبي الذي أطلقه الاتحاد الأوربي في باماكو بمالي في عام 2008، يمكن أن يزود المهاجرين المحتملين بمعلومات دقيقة (حتى وإن كانت مخيبة للآمال) حول فرص العمل والدراسة في الخارج.

تنظيم جهات التوظيف الخاصة، وذلك من أجل تجنب أشكال الإيذاء والغش، ولا تنجح عادةً أشكال الحظر، والسبب الجزئي هو أن الحظر لا يطبّق في أماكن المقصد على جهات التوظيف القائمة في أماكن المنشأ[33]. ومع ذلك، قد تكون بعض أشكال التنظيم فاعلة، على سبيل المثال، المسؤولية المشتركة بين أصحاب العمل وجهات التوظيف؛ مما قد يساعد على تجنب الغش والاحتيال. وفي الفلبين، تعامل جهات التوظيف باعتبارها «معاونة لأصحاب العمل»، فتُحاسب مجتمعة ومنفصلة في حالة عدم الالتزام بعقد معين؛ ومن ثم، تخاطر أي وكالة من وكالات التوظيف، عند اقتراف خطأ ما، بسحب ترخيص نشاطها، رغم أن تعليق الترخيص غالبًا ما يتجنب حدوثه بدفع الغرامة. وثمة وسيلة أخرى هي التنظيم الذاتي من خلال اتحادات قطاعات الأعمال، ومواثيق الشرف، وهي تهدف إلى الارتقاء بالمعايير الأخلاقية؛ ويمكن لهذه الاتحادات أن تجمع المعلومات المتعلقة بوكالات التوظيف ذات التاريخ السيئ وتنشرها، فضلا عن معلومات بشأن أفضل الممارسات. والكثير من هذه الاتحادات قائم في جنوب وشرق آسيا، على الرغم من أنه لم تظهر أية هيئة معنية بالتنظيم الذاتي، مماثلة لتلك الهيئات القائمة في البلدان المتقدمة، حيث يركّز معظمها على ضمان المعاملة الودية من جانب سياسات الحكومة المعنية بالهجرة تجاه قطاع التوظيف - مثل بنغلاديش والفلبين وسري لانكا. ويمكن لهذه الاتحادات أن تتطور مع الوقت لكي تؤدي دورًا أكثر فاعلية في كفالة مستوى جودة الخدمات، وإن لزم الأمر، توجه نقدًا لاذعًا إلى الأعضاء الذين يتساهلون في تطبيق المعايير.

إدارة مباشرة للتوظيف من خلال الوكالات العامة. تدير المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، على سبيل المثال، برنامجًا في غواتيمالا يرسل عمال المزارع الموسميين إلى كندا بلا تكلفة يتحملها العامل.

ومع ذلك، ثمة نقاش دائر حول الدور الملائم للوكالات الحكومية. ففي معظم البلدان الفقيرة، تكون قدرة وكالات التوظيف الوطنية على التوفيق بين العاملين والوظائف المناسبة في الوطن الأم، ناهيك عن الوضع في الخارج، ضعيفة للغاية[35]. وتقضي بعض الاتفاقات الثنائية، مثل تلك التي وقّعتها جمهورية كوريا، أن يستخدم المهاجرون الوكالات الحكومية؛ مما دفع جهات التوظيف والعاملين على تقديم الشكاوى المتعلقة بارتفاع التكاليف وغياب الشفافية. وعلى الرغم من أن الرسوم التي تفرضها جهات التوظيف الحكومية أقل كلفة بعض الشيء، فإن التكاليف المتصلة بالوقت قد تكون باهظة، ومثبطة لهمم المهاجرين المرتقبين جراء استخدامهم للقنوات النظامية.

التعاون بين الحكومات. قد يقوم التعاون بين الحكومات بدور هام. فمسار كولومبو وحوار أبو ظبي هما مبادرتان أُبرمتا في الآونة الأخيرة بين الحكومات، وتهدفان إلى معالجة قضية تكاليف العملية وغيرها من القضايا، معالجة قائمة على التعاون؛ فقد أشرك حوار أبو ظبي، الذي انعقد لأول مرة في كانون الثاني/يناير 2008، ما يقارب اثنا عشر بلد منشأ، وعدة بلدان مقصد في دول منظمة التعاون الخليجي، وجنوب شرق آسيا، مع مشاركة الإمارات العربية المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة IOM باعتبارهما الجهتين المضيفتين. ويركز الحوار على إقامة علاقات شراكة رئيسية بين بلدان المنشأ والمقصد من أجل بحث موضوع العمل التعاقدي المؤقت، الذي يهدف من بين

المربع 5.3 الحد من الأوراق الإدارية: تحدٍ تواجهه الحكومات والشركاء

تعد «الإدارة الفلبينية للتوظيف فيما وراء البحار» نموذجًا رائعًا للحد من حجم انتشار الأوراق، رغم المتطلبات الإدارية الموسّعة. فهي تنظّم كافة جوانب التوظيف وتعمل بالتنسيق مع وكالات أخرى لكفالة حماية عمالها في الخارج. وقد حاولت إندونيسيا أن تحذو حذوها. ففي عام 6002، أسست «الوكالة الوطنية لتوظيف العمال المهاجرين الإندونيسيين وحمايتهم» (IKT2PNB)، رغم ما أفاد بأن انخفاض مستوى القدرة البيروقراطية وضعف التنسيق بين الحكومات قد نالا من فعالية الوكالة. وحاولت بعض البلدان معالجة قضايا متعلقة بفترات الانتظار والتكاليف، غير أن القليل منها أصابه التوفيق. ففي الغابون، وضعت الحكومة حدًا لفترة الانتظار لاستخراج وثائق السفر أقصاه ثلاثة أيام، إلا أنها ظلت عملية طويلة وشاقة. وبالمثل، وضعت حكومة ميانمار، في الآونة الأخيرة، سياسة لاستخراج وثائق السفر خلال أسبوع واحد، بيد أن الشكاوى المستمرة تشير إلى أن فترات الانتظار والطلبات على تقديم الرشاوى لا تزال أمرًا شائعًا.

ويمكن لبرامج المساعدات الإنمائية أن تدعم التطويرات الإدارية وتمولها من أجل تسجيل الوثائق الهامة، وإنهائها في فترات زمنية وتكاليف أقل؛ بما يتيح للحكومات أن تمنح مواطنيها وثائق سفر مناسبة بأسعار في متناول أيديهم. وأقامت بنغلاديش شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) UNICEF، حيث لا تصل معدلات تسجيل المواليد 10%.

المصدر: أجونياس (2008 Agunias)، وتيرتوسودارمو (2009 Tirtosudarmo)، ووزارة الخارجية الأمريكية (2009e)، وكوزلوفسكي (2009 Koslowski)، واليونيسيف (2007 UNICEF).

يعد الاندماج والتكامل أمرين حيويين من منظور التنمية البشرية

جملة أشياء، إلى وضع قاعدة معرفية بشأن اتجاهات سوق العمل وتقاسمها، ومنع التوظيف غير القانوني، وتعزيز مستوى الرفاهة وتدابير حماية العمال المتعاقدين على العمل.

ومن المقرر انعقاد جلسات تشاور مع الوزارات كل سنتين، وقد أتبع الإعلان مشروع تجريبي، في ظل مبادرة أقامتها حكومات الهند والفلبين والإمارات العربية المتحدة، لإجراء اختبار يحدد أفضل الممارسات لمختلف الجوانب المتعلقة بالهجرة المؤقتة والدائرية، بدءًا بمجموعة من العمال الفلبينيين والهنود في قطاعات الإنشاء والصحة والضيافة[37].

5.1.4 النهوض بمستوى النتائج التي تعود على المهاجرين وعلى مجتمعات بلدان المقصد

على الرغم من أن ترجيح الأدلة يشير إلى احتمال أن يكون الأثر الاقتصادي الكلي على الهجرة، على المدى البعيد إيجابيًا، فقد يتعرض السكان المحليون الذين لديهم مهارات معينة، أو يعيشون في أماكن معينة، لآثار عكسية؛ غير أنه من الممكن تقليصها كثيرًا، وموازنتها بسياسات وبرامج تعترف بوجود المهاجرين وتخطط لهم، بما يعزز الاندماج ويكفل عدم فرض أعباء على المجتمعات المستقبلة بغير داع. ويجب إدراك التكاليف الفعلية، والمتصورة، للهجرة الوافدة على مستوى المجتمع المحلي، والنظر في كيفية اقتسام هذه التكاليف.

ويعد الاندماج والتكامل أمرين حيويين من منظور التنمية البشرية، نظرًا للآثار الإيجابية الناجمة عنهما، والتي تعود ليس على المتحركين الأفراد وأسرهم فحسب، بل أيضًا على المجتمعات المستقبلة؛ كما أن الطرق المستخدمة للاعتراف بأوضاع المهاجرين الوافدين وحقوقهم وتطبيقها سوف تحدد مدى هذا التكامل. ففي بعض البلدان الآخذة في النمو، قد يمثل الدعم المقدم من أجل التكامل عاملا ملائمًا يُسهم في المساعدة الإنمائية.

ومع ذلك، قد تحتل الترتيبات المؤسسية والسياسية، في الغالب، أهمية أكبر مما للسياسات المعنية بتكامل المهاجرين. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يشكل مستوى جودة التعليم الرسمي في الأحياء السكنية الفقيرة أهمية، وهذا ليس للمهاجرين فحسب. وداخل هذا السياق الأشمل، تعد أولويات السياسات التي تهدف إلى النهوض بمستوى النتائج العائدة على المهاجرين ومجتمعات المقصد كالآتي:

توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية - ولاسيما التعليم والرعاية الصحية. وليست هذه الخدمات حيوية للمهاجرين وأسرهم فحسب، بل لها أيضًا آثار إيجابية على الغير في إطار أشمل، إذ يكمن السبيل إلى تحقيق الإنصاف في إمكانية الوصول إلى تلك الخدمات، وفي شكل المعاملة. ويشير استعراضنا إلى أن إمكانية الوصول عادةً ما تُقيد تقييدًا كبيرًا فيما يتعلق بالعمال المؤقتين والأشخاص بلا وضع نظامي. ويجب توفير إمكانية الوصول إلى التعليم على نفس الأساس والشروط التي تطبّق على المقيمين المولودين محليًا، والأمر ذاته ينطبق على الرعاية الصحية - على كلا المستويين، رعاية الحالات الطارئة في الحوادث أو حالات الأمراض الخطيرة، وتقديم الخدمات الوقائية، مثل التطعيم، وهي أيضًا خدمات تحقق عادةً أفضل المصالح للمجتمع كله، ولها أثر شديد الفاعلية على المدى البعيد. وتمنح بعض البلدان الآخذة في النمو، على سبيل المثال كوستا ريكا، المهاجرين إمكانية للوصول إلى خدمات الصحة العامة بغض النظر عن وضعهم[38].

مساعدة الوافدين الجدد على اكتساب مهارات اللغة. قد تسهم الخدمات في هذا المجال إسهامًا كبيرًا في تحقيق المكاسب لسوق العمل وفي الاندماج بوجه أعم. ويجب أن تصمم هذه الخدمات مع الأخذ في الاعتبار المعوقات الحياتية والعملية التي يواجهها المهاجرون. وتختلف احتياجات الأشخاص البالغين بناءً على ما إذا كانوا يعملون خارج المنزل أم لا، في حين أن الأطفال يمكنهم الوصول إلى البرامج المصممة على أساس التعليم المدرسي. ومن بين البلدان التي تقوم بممارسات جيدة أستراليا، التي تقدم دورات تدريبية متقدمة لتعليم اللغة للسكان المهاجرين والأصليين[39]. وتتضمن الأمثلة على برامج تعليم اللغة التي تستهدف الأطفال برنامج «النجاح للجميع» في الولايات المتحدة، الذي يوحّد التعليم الجماعي والفردي في مستويات التعليم ما قبل المدرسي والابتدائي[40]. وتقدم عدة بلدان أوروبية دورات لتعليم اللغة للوافدين الجدد من خلال برامج تقدمها الحكومة المركزية والمدارس النظامية والبلديات والمنظمات غير الحكومية، مثل البرنامج السويدي للمهاجرين الوافدين الذي يرجع تاريخ إعداده إلى عام 1965، وبرنامج «مرحبًا في البرتغال» الذي قُدم منذ عام 2001، وبرنامج سوق العمل الدانمركي الذي وُضع في عام 2007.

إتاحة فرصة العمل للناس. هذا هو أهم الإصلاحات للنهوض بنتائج التنمية البشرية للمهاجرين، خاصةً الفئات الأفقر والأضعف؛ وذلك لأن الوصول إلى سوق العمل أمر حيوي، ليس بسبب ما يرتبط به من مكاسب اقتصادية فحسب، وإنما أيضًا لأن العمل يزيد من حجم فرص نجاح الاندماج الاجتماعي زيادة كبيرة. ومن هنا، تؤدي القيود المفروضة على البحث عن عمل بأجر، مثل التقييد المطبّق على طالبي حق اللجوء السياسي واللاجئين في الكثير من البلدان الآخذة في النمو، إلى خسائر على المدين القصير والمتوسط على السواء، فهي تشجع على الاعتمادية وتدمر احترام الذات؛ لذا يجب إزالتها. أما إتاحة الفرصة للأشخاص للتنقل بين أصحاب العمل، فهو مبدأ إضافي أساسي توفره برامج

مصممة تصميمًا جيدًا، وتهتم بمصالح المهاجرين ولا تنحصر في مصالح أصحاب العمل. وفي بلدان عديدة، يواجه الوافدون الجدد كذلك مشكلات اعتماد مؤهلاتهم التي يأتون بها معهم من الخارج (المربع 5.4).

دعم الأدوار التي تقوم بها الحكومة المحلية. من الضروري إخضاع أي حكومة محلية قوية لمساءلة المستفيدين من الخدمات المحلية، وذلك في مجال تقديم خدمات أولية، مثل الصحة والتعليم. ومع ذلك، يرفض مسؤولون حكوميون في بعض البلدان وجود المهاجرين ضمنيًا؛ باستبعادهم من الخطط الإنمائية، والسماح بتنامي أشكال التمييز المنظّم. وللارتقاء بمستوى النتائج الفردية والجماعية المرتبطة بالهجرة؛ يجب أن تهدف الحكومات المحلية إلى الآتي[41]:

- تطوير دمج هياكل الحوكمة المحلية بغية التمكين من المشاركة والمحاسبة؛ (ب) تجنب الممارسات المؤسسية التي تُسهم في التمييز؛
- ضمان قيام القانون والنظام بدور ميسر، بما في ذلك خدمة شرطية مستجيبة وفاعلة؛
- توفير المعلومات ذات الصلة، لعموم الناس ولمنظمات المجتمع المدني، بما فيها جمعيات المهاجرين[42]، وأخيرًا،
- ضمان الإنصاف في التخطيط لاستخدام الأراضي بما يتماشى مع احتياجات الفقراء - على سبيل المثال، طرح خيارات للتخفيف من مستوى عدم الأمان في حيازتها وما يتصل به من معوقات.

معالجة القضايا المتعلقة بالموازنة المحلية، بما في ذلك التحويلات المالية لتمويل احتياجات محلية إضافية. تقع غالبًا مسؤولية توفير الخدمات الأساسية على عاتق السلطات المحلية، مثل المدارس والعيادات؛ مما قد يرهق موازنتها مع تنامي عدد السكان. وقد تفتقر القاعدة الضريبية إلى آليات للتعامل مع هذه المسؤوليات من أجل تقديم الخدمات. وفيما تؤدي الحكومات شبه الوطنية دورًا هامًا في تمويل الخدمات الأساسية، قد تسهم آليات إعادة التوزيع المالي في موازنة أشكال الخلل بين مخصصات العوائد والإنفاق. وعادةً ما تتم التحويلات بين الحكومات، عبر الدول والمحليات، على أساس معيارين في أقل تقدير: الاحتياج (مثل: السكان، ومعدلات الفقر، وما إلى ذلك)، والقدرة على توليد الدخل (حتى لا تثني عن القيام بالجهود الضريبية المحلية). ونظرًا لاختلاف الظروف والأهداف من بلد لآخر، ما من نمط وحيد ملائم يشمل جميع التحويلات عالميًا. ومن جهة أخرى، تتطلب المنح المقدمة للفرد الواحد حساب أعداد جميع الناس، بما فيهم المهاجرين غير النظاميين وأسرهم؛ وقد تُستخدم أيضًا التحويلات لاسترداد تكاليف معينة، خاصةً في مجال الخدمات الاجتماعية. فهناك نقاش قوي يؤيد المساواة في إمكانية الوصول.

ولا تفرط نظم التحويل، المصممة تصميمًا جيدًا، في اعتمادها على التخصيص، كما يجب أن تقدم المنح بطرق بسيطة وشفافة وموثوق فيها بقدر الإمكان[43].

معالجة التمييز وكراهية الأجانب. يمكن أن تعزز التدخلات المناسبة بين الحكومات والمجتمع المدني من التسامح على المستوى المحلي. وهذا الأمر هام، خاصةً حيث وُجد خطر وقوع العنف، على الرغم من أن ردود فعل السياسات غالبًا ما تحدث في الواقع العملي بعد حدوثه. وردًا على العنف الذي اندلع في كوت ديفوار، على سبيل المثال، مُرر قانون مناهض لكراهية الأجانب في آب/أغسطس 2008؛ بغية فرض عقوبات على السلوك الذي يحرض على هذا العنف[44]. ويمكن للمجتمع المدني كذلك العمل من أجل توليد مشاعر التسامح وحماية التنوع. كما ظهر في جنوب أفريقيا في الآونة الأخيرة، إذ بدأت شبكة خدمة الرسائل السريعة لهواتف المحمول حملة «لا لكراهية الأجانب» في أعقاب العنف الذي وقع في أيار/مايو 200845.

وثمة مثال آخر هو «حملة من أجل التنوع وحقوق الإنسان والمشاركة»، التي أعدها مجلس أوروبا بشراكة

المربع 5.4 الاعتراف بالمؤهلات

يحظى الكثير من المهاجرين، خاصةً القادمين من البلدان الأفقر، بمؤهلات جيدة، غير أنهم لا يتمكنون من استخدام مهاراتهم في الخارج. حيث يندر في أوروبا، مثلا، تطبيق اعتماد هذه المهارات، حتى في وجود ترتيبات مؤسسية يُفترض أنها تيسر الاعتراف بها.

وهناك أسباب وراء عدم السماح بالاعتماد الفوري للمؤهلات. فعلى سبيل المثال، قد يصعب الحكم على مستوى جودة المؤهلات الأجنبية. وقد يكون ثمة أهمية تولى للمعرفة المحلية (مثال: المحامون، من حيث التشريعات المعمول بها).

ومن بين الإستراتيجيات المتاحة لتعزيز الاستفادة من المهارات والمؤهلات التي يتمتع بها الأجانب ما يلي:

- اتفاقات للاعتراف المتبادل. هذه الاتفاقات أكثر شيوعًا بين البلدان التي تتشابه فيها النظم التعليمية ومستويات التنمية الاقتصادية، مثل بلدان الاتحاد الأوروبي.
- التدقيق المسبق. يمكن للحكومات في كل من بلدان المنشأ والمقصد أن تدقق في أوراق المؤهلات للمهاجرين المحتملين قبل مغادرتهم. وقد كان لأستراليا السبق في اتباع هذا النهج. ولكن إذا كان الهدف الذي يرمي إليه فرد من الأفراد هو تعزيز تنميته البشرية من خلال الهجرة، فقد يكون الانتظار للحصول على اعتراف بالمؤهلات أكثر كلفة من محاولته أن يجرب حظه في بلد آخر، خاصةً إن لم يتمكن من ممارسة مهنته في موطنه الأصلي، أو كان يعمل نظير أجر متدني.
- النظر في الإسراع في الإجراءات. يمكن للحكومات التيسير بالنظر في الإسراع في إجراءات الاعتماد وتأسيس مكاتب وطنية لهذا الغرض. وقد تساعد دورات توجيهية وقصيرة، المهاجرين في ملء الخانات في الاستمارات والنماذج. وقد أقامت بعض الولايات الأمريكية مكاتب «الأمريكيون الجدد» لمساعدة الوافدين الجدد على تخطي ما قد يكون متاهة من الإجراءات، حتى للمهاجرين الداخليين.
- الاعتراف بالمهارات المكتسبة أثناء العمل. تُكتسب مهارات عديدة أثناء العمل وقد يُفتقر إلى وجود آليات للاعتراف الرسمي بهذه المهارات المكتسبة؛ ومن ثم، قد تسهل القدرة على الاعتراف بالمهارات المكتسبة أثناء العمل وإصدار شهادات بشأنها، من الاعتراف بمهاراتهم في الخارج.

المصدر: أيردبل (Iredale 2001).

من الضروري كفالة أشكال عادلة لمعاملة المهاجرين أثناء فترات الكساد

اللجنة الأوروبية والمنتدى الأوروبي للشباب، ويؤكد ذلك على دور الإعلام في محاربة الأحكام السلبية المسبقة ضد غجر شرق أوروبا المسلمين، ويمنح جوائز للبلديات الناشطة في مجال النهوض بمستوى الحماية والاندماج[46]. وبالطبع، سيحتاج الأمر إلى الوقت حيث يترسّخ التمييز والتوترات، ومن ثم يندلع العنف، خاصةً في الأماكن التي تضعف فيها سيادة القانون، كما سيحتاج إلى الجهد الجهيد والمساعي الحميدة لكي تؤتي هذه الجهود أُكُلها.

ضمان المعاملة العادلة أثناء فترات الركود. مثل هذا الموضوع أهمية عاجلة في عام 2009، لما أفادت به تقارير عن ردود أفعال عنيفة وعمليات ترحيل حول العالم. ومن بين الشروط التي يمكنها حماية العمال المهاجرين من المعاناة بغير داع ما يلي[47]:

- السماح لهؤلاء الذي سُرّحوا من عملهم بالبحث عن وظيفة جديدة، على الأقل حتى انقضاء مدة تصريح العمل والإقامة؛
- ضمان حق هؤلاء الذي سُرّحوا قبل نهاية عقود عملهم، في المطالبة بالحصول على تعويض نظير الفصل عن العمل، أو على إعانات البطالة أو كلا الأمرين، أنّى استحقوا هذه المطالبة؛
- التشديد على تطبيق قانون العمل بغية الحد من أشكال الإيذاء (مثل التأخر في دفع الأجور) إذ يشعر العمال بالخوف من فصلهم عن العمل فلا يتذمرون؛
- كفالة استمرار إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) وخدمات البحث عن فرص عمل؛
- دعم المؤسسات في بلدان المنشأ التي تساعد العمال المسرّحين على العودة، وتقدم المنح والدعم للتدريب؛
- تطوير البيانات المنفصلة - بما فيها بيانات عن معدلات التسريح والأجور، لكل قطاع وحسب النوع الاجتماعي - لكي تستطيع حكومات مجتمعات المنشأ إدراك التغييرات في فرص العمل في المستقبل.

وإذا اتخذت الحكومات هذه الأنواع من التدابير، قد تتحول الأزمة الاقتصادية إلى فرص لتعزيز أشكال أفضل للمعاملة وتجنب الصراع.

ويجب الإشادة بالجهود متى صارت مُستحقَّة، وثمة أمثلة على احتضان بعض حكومات الدول والحكومات المحلية للهجرة، واحتواء تبعاتها الاجتماعية والثقافية على نطاق أوسع. ويعد «الميثاق الأسترالي الغربي المعني بتعدد الثقافات» أحد الأمثلة المثيرة للاهتمام في الآونة الأخيرة، على مستوى التزام الدولة بالقضاء على التمييز وتعزيز التلاحم والاندماج بين الأفراد والجماعات[48]. وقد أصبحت بالفعل الكثير من التوصيات السابق ذكرها سياسة معيارية في بعض البلدان التابعة لمنظمة التعاون الدولي والتنمية OECD، رغم وجود تباينات شتى على مستوى التطبيق العملي. وثمة حاجة إلى إصلاحات أكثر جرأة في عدد من بلدان المقصد الرئيسية، بما فيها جنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، إذ تبعد الجهود الحالية للتمكين كل البعد عن تحقيق نتائج إنمائية بشرية مواتية للأفراد والمجتمعات.

5.1.5 التمكين من الفوائد الناجمة عن الانتقال الداخلي

تتجاوز الهجرة الداخلية، من حيث أعداد الأشخاص، الهجرة الخارجية تجاوزًا شاسعًا، إذ يقدّر عدد 136 مليون شخص تحركوا في الصين وحدها، وفي الهند بلغ العدد 42 مليونًا، ليقارب مجموع هذين البلدين فقط الحصيلة العالمية للأشخاص الذين عبروا الحدود؛ مما يعكس حقيقة أن الانتقال ليس مجرد جزء طبيعي من التاريخ البشري، وإنما هو بعد مستمر من أبعاد التنمية والمجتمعات الحديثة، الذي يسعى الناس إلى الارتباط في إطاره بالفرص الناشئة ويغيرون ظروفهم تباعًا.

وعلى ضوء هذه الحقائق السابق ذكرها، يجب أن تسعى سياسات الحكومات لتيسير عملية الهجرة الداخلية، وليس إعاقتها. فيجب ألا تؤثر السياسات والبرامج القائمة تأثيرًا عكسيًا على هؤلاء الذين يتحركون؛ ومن المنطلق ذاته، يجب ألا تطلب من الناس أن يتحركوا من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش. ويفضي هذان المبدآن إلى سلسلة من التوصيات التي تقع كليةً داخل اختصاص كافة الحكومات المحلية لتنفيذها، وهي كالآتي:

إزالة الحواجز القائمة أمام الانتقال الداخلي. تمثل كفالة حصول الجميع على حقوق كاملة ومتساوية، مدنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، أحد الأمور الحيوية اللازمة لإزالة المعوقات القانونية والإدارية عن قابلية التحرك، ومحاربة التمييز ضد المتحركين. وكما يستعرض الفصل الثاني، أصبحت الحواجز الإدارية أقل شيوعًا منذ توقف التخطيط المركزي في أجزاء كبيرة من العالم - بيد أن بعضها لا يزال قائمًا على نحو ملحوظ، رغم عدم تمكنها، في العادة، من الحد من الانتقال بأي درجة تُذكر. وتتعارض هذه الحواجز مع القانون الدولي، ولكي تستطيع الحكومات صونها ويستطيع المتحركون التفاوض عليها فإن ذلك يحتاج إلى تكلفة ويستنفد الوقت، فالكثير منهم يختار السفر بلا وثائق مناسبة، ليصاب بخيبة الأمل لأنه لا يستطيع الوصول إلى الخدمات الرئيسية.

ويجب أن يحظى المهاجرون الداخليون بإمكانية متساوية للوصول إلى المجموعة الكاملة للخدمات العامة والإعانات الحكومية، خاصةً التعليم والصحة، بل أيضًا المعاشات والمساعدة الاجتماعية، أنّى توفرت هذه الخدمات.

وتمثل حرية التحرك أهمية خاصة للعمال الموسميين والمؤقتين، الذين عادةً ما يكونون من بين المهاجرين الأفقر، وكثيرًا ما يعاملون بإهمال أو يتعرضون لتمييز شديد. وقد تمثل هذه الأنواع من تدفقات الهجرة تحديات بالغة الحدة أمام السلطات المحلية المسؤولة عن توفير الخدمات، والتي يجب أن تتعلم كيف تستوعب التدفقات الإضافية للسكان؛ فلا يكفي القيام بإصلاحات جزئية تسمح للمهاجرين بالعمل ولكنها لا توفر لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات على قدم المساواة (كما هو الحال في الصين). وقد استُحدثت إصلاحات في بعض الولايات في الهند - على سبيل المثال، تتيح للمهاجرين الموسميين الحصول على بطاقات تموينية مؤقتة - إلا أن تنفيذها ظل بطيئًا[49].

توفير الدعم الملائم للمتحركين في بلدان المقصد. يجب على الحكومات توفير الدعم الملائم للأشخاص الذين يتحركون داخليًا، تمامًا مثلما يجب القيام به من أجل الأشخاص القادمين من الخارج. وقد يتم ذلك بشراكة مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. ويندرج بعض الأشخاص الذين يتحركون تحت الفئات المحرومة - بسبب الافتقار للتعليم والأحكام السلبية المسبقة على الأقليات العرقية والاختلافات اللغوية - ومن ثم، يحتاجون إلى برامج دعم مستهدفة. وقد يقدم الدعم في مناحي تمتد من البحث عن فرص عمل إلى التدريب على تعلم اللغة، كما يجب كفالة إمكانية الوصول إلى المساعدة الاجتماعية، وإلى غيرها من الاستحقاقات. وفي المقام الأول، أحد الأمور الحيوية هو ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية: من رعاية صحية وتعليم. وقدمت الهند نماذج لدور الرعاية للأطفال، التي تديرها المنظمات غير الحكومية لمساعدة أبناء المهاجرين في الوصول إلى أماكن للمبيت، وتعليم مدرسي، وفصول إضافية لاستدراك ما فاتهم.

إعادة توزيع عوائد الضرائب. يجب أن تضمن الترتيبات المالية بين الحكومات إعادة توزيع العوائد لكي لا تتحمل المحليات الأفقر، حيث يعيش غالبًا المهاجرون الداخليون، عبئًا غير متناسب مع مواردها لتوفير ما يكفي من خدمات محلية عامة. وتطبق هنا المبادئ ذاتها المتعلقة بإعادة التوزيع المالي المعمول بها بشأن مكان المهاجرين الدوليين.

تعزيز الاستجابة. قد يبدو هذا الأمر بديهيًا، ولا يحتاج للإشارة إليه، غير أنه ضروري من أجل بناء قدرات الحكومات المحلية، ووضع البرامج اللازمة للاستجابة إلى احتياجات الناس. وقد تؤدي الحكومة المحلية، القائمة على الاندماج والخاضعة للمساءلة، دورًا محوريًا، ليس في توفير الخدمات فحسب، بل أيضًا في تجنب التوترات الاجتماعية والتخفيف من حدتها. فثمة حاجة إلى تخطيط حضري استباقي، بدلا من إنكار الواقع، وذلك من أجل تجنب التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يعانيه المهاجرون. وتدعو الأهداف الإنمائية للألفية MDGs إلى وضع خطط عمل لخلق «مدن بلا أحياء فقيرة» تهدف، من بين جملة أمور، إلى تحسين مستوى الصحة العامة وتضمن حيازة الأراضي. ومع ذلك، ظل التقدم يسير بخطى بطيئة: فوفقًا لأحدث تقرير عالمي للأهداف الإنمائية للألفية MDG، يعيش ما يربو على ثلث سكان الحضر في العالم في ظل أوضاع عشوائية، متجاوزًا نسبة 60% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[50].

وتستجيب أحيانًا الحكومات لبواعث القلق المتعلقة بالأحياء الفقيرة وذلك بسعيها للحد من تدفقات المهاجرين إلى المدن، كما أوضحه استعراض إستراتيجيات الحد من الفقر (PRSs) المقدمة في الفصل الرابع. بيد أن هناك نهج لسياسات بناءة أكثر، ألا وهو تلبية احتياجات الأعداد المتنامية للسكان والتحول الديمغرافي، وذلك بمعالجة التحديات الخطيرة المتعلقة بالمياه والصحة العامة، التي كثيرًا ما تسود في المناطق الفقيرة. ويمكن ضمان أن توفر المدن المتنامية أوضاعًا معيشية ملائمة، بفضل التخطيط الاستباقي والموارد الكافية. وجاءت بعض المدن، نتيجة اعترافها بأهمية التنمية الحضرية المستدامة، بحلول مبتكرة من أجل النهوض بمستوى حياة سكان المدن. ويضرب الكثير المثل بتجربة سنغافورة مع التجديد الحضري، باعتبارها نموذجًا لأفضل الممارسات، حيث استُبدل بجميع العشوائيات تقريبًا إسكان عام مكون من أبنية متعددة الطوابق، تكمّلها وسائل نقل موسّعة، وإدارة بيئية مطوّرة. وتأتي أحدث الأمثلة على ذلك من الإسكندرية في مصر، حيث استُخدمت نُهُج المشاركة لوضع خطط متوسطة وطويلة الأجل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير حضري للمناطق الفقيرة، وتجديد البيئة[51].

وأخيرًا وليس آخرًا، يشير الكثير من المهاجرين الريفيين إلى أنهم يُدفعون دفعًا للتوجه إلى المناطق الحضرية، وليس العكس، وذلك بسبب عدم كفاية الخدمات العامة في أماكن المنشأ القادمين منها. ومن هنا، يجب أن يمتد نطاق التوفير الشامل للخدمات، والبنية التحتية، إلى الأماكن التي تشهد هجرة خالصة إلى الخارج؛ مما سيوفر فرصًا للأشخاص من أجل تطوير المهارات اللازمة للإنتاجية والتنافس على فرص العمل في أماكنهم الأصل، في حين يعدّون أنفسهم كذلك لفرص عمل في أماكن أخرى إن اختاروا ذلك.

5.1.6 جعل الانتقال جزءًا مكملا للإستراتيجيات الإنمائية الوطنية

ارتكز الموضوع الرئيسي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام 2009، الذي أقيم في ضيافة اليونان، على تكامل الهجرة في الإستراتيجيات الإنمائية

قد تؤدي الحكومة المحلية، القائمة على الاندماج والخاضعة للمساءلة، دورًا محوريًا، ليس في توفير الخدمات فحسب، بل أيضًا في تجنب التوترات الاجتماعية والتخفيف من حدتها

قد تكون الهجرة إستراتيجية حيوية للأسر المعيشية والعائلات التي تسعى إلى تنويع سبل عيشها وتحسين مستواها

الوطنية؛ مما يفرض سؤالا أوسع نطاقًا عن دور الانتقال في الإستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالتنمية البشرية. وساعدت تحليلاتنا لإستراتيجيات معدلات الفقر PRSs في تحديد مواقف السياسات الحالية ومعوقاتها، مع الاعتراف بأن الهجرة قامت بدور رئيسي في تشكيل الرؤى الوطنية للتنمية على مدار أوقات وفترات مختلفة في التاريخ.

والروابط بين الانتقال والتنمية معقدة، لأنه من الأفضل، غالبًا، أن ننظر إلى الانتقال بوصفه مكونًا من مكونات التنمية البشرية بدلا من اعتباره سببًا منفصلا أو أثرًا من آثارها. وتزداد العلاقة تعقيدًا لأن أعلى المكاسب الإنمائية من الانتقال، في الواقع، يحققها عامةً هؤلاء الذين يرحلون إلى الخارج - ومن ثم يبعدون عن مجال النُهُج الإقليمية التي ينصب تركيزها على المكان، والتي غالبًا ما تسيطر على تفكير السياسات.

وقد تكون الهجرة إستراتيجية حيوية للأسر المعيشية والعائلات التي تسعى إلى تنويع سبل عيشها وتحسين مستواها، خاصةً في البلدان الآخذة في النمو. وتمثل تدفقات المال إمكانيةً للنهوض بمستوى خير البشر، ولتنشيط النمو والحد من معدلات الفقر، سواء تم ذلك على نحو مباشر أو غير مباشر. ومع ذلك، لا يمكن للهجرة، لاسيما التحويلات، أن تعوض عن البيئة المؤسسية التي تقف حجر عثرة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو أعم. وتبرز من واقع التجربة نقطة حساسة، وهي أهمية الأوضاع الاقتصادية الوطنية وقوة مؤسسات القطاع العام في التمكين من جني الفوائد من الانتقال على نطاق أشمل.

ولقد رأينا أن اختيارات الانتقال المتاحة للفقراء غالبًا ما تكون مقيّدة، وقد يكون السبب وراء ذلك هو التفاوت في مستويات مهاراتهم، غير أن ثمة سببًا آخر كذلك، ألا وهو الحواجز التي تقيمها السياسات والمؤسسات. والمطلوب الآن هو تحديد يرتبط بكل بلد، وبما فيه من معوقات محيطة باختيارات الناس، وذلك باستخدام بيانات وتحليلات كمية ونوعية. كما أن الأمر المهم، والمكمّل لهذا الجهد، هو تطوير البيانات بجانب القيام ببعض المبادرات، مثل المبادرة الأخيرة لوضع صورة لأشكال الهجرة (بدعم من اللجنة الأوروبية وغيرها من الشركاء المعنيين)؛ مما قد يلقي الضوء على الحواجز، ويعرض المحاولات المبذولة للنهوض بالإستراتيجيات الوطنية.

وتثير بعض الإستراتيجيات الوطنية القلق حول خروج الخريجين - وهي 8 إستراتيجيات من 48 إستراتيجية لمعدلات الفقر PRSs المعدة في الفترة ما بين عامي 2000 و200852. وثمة اتفاق عام يفيد بأن السياسات الجبرية للحد من أعداد الخروج، علاوة على تعارضها مع القانون الدولي، ليست السبيل الصحيح للمضي قدمًا، وذلك لأسباب أخلاقية واقتصادية على حد سواء[53]. ومع ذلك، تقل مساحة الاتفاق على شكل السياسات البديلة. ويستعرض المربع (5.5) مزايا الخيارات المختلفة.

وأخيرًا، رغم بُعد هذا الموضوع عن بؤرة اهتمام هذا التقرير، فإننا نؤكد على أهمية الجهود المستدامة لتعزيز التنمية البشرية في الوطن الأم[54]. وسيأتي بحث شامل عن مصادر نجاح وإخفاق التنمية البشرية، وما لها من تبعات على الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ ليمثل الموضوع الرئيسي لتقرير التنمية البشرية القادم HDR، الذي سيسجل الذكرى السنوية العشرين للتقرير العالمي.

5.2 الجدوى السياسية من الإصلاح

ثمة قضية هامة، ترتكز على خلفية التشكك الشعبي بشأن الهجرة، وهي الجدوى السياسية لمقترحاتنا. ويؤكد هذا القسم على أن الإصلاح ممكن، فقط إن اتُخذت الخطوات اللازمة للتعامل مع بواعث قلق السكان المحليين، كي لا ينظروا بعد ذلك إلى الهجرة الوافدة باعتبارها تهديدًا لهم، أو لمجتمعهم، على حد سواء.

وفي الوقت الذي تشير الأدلة المتعلقة بالانتقال إلى مكاسب جمة تعود على المتحركين، وفي حالات كثيرة، إلى الفوائد التي تعود أيضًا على بلدان المقصد والمنشأ، يتعين على أي نقاش يدور حول السياسات الإقرار بأنه في الكثير من بلدان المقصد، المتقدمة والآخذة في النمو على السواء، ثمة مواقف بين السكان المحليين إزاء الهجرة يمكن وصفها في أفضل الأحوال بأنها على درجة قليلة من التسامح، وشديدة السلبية في الكثير من الأحيان. وتشير مجموعة من استطلاعات الرأي، وغيرها من الدراسات الاستقصائية، إلى أن المقيمين يرون الضوابط على الهجرة الوافدة ضرورية، بل إن معظمهم يفضل تشديد القواعد القائمة على الدخول، وليس تخفيفها. ومع ذلك، من الجدير بالاهتمام النظر في مواقف بعض البلدان حيث تأخذ الهجرة شكلا أكثر إيجابية فيها، رغم ارتفاع حصة السكان المهاجرين في عام 1995 ارتفاعًا كبيرًا، وظلت معدلات الزيادة على مدار العقد المنصرم مرتفعة[55]. وفيما يتعلق بشكل معاملة المهاجرين، تبدو الصورة أكثر إيجابية، وذلك نتيجة لتأييد الناس في كثير من الأحيان للمعاملة المنصفة للمهاجرين الموجودين بالفعل داخل حدودهم.

ونبدأ بالقضية المعقدة التي أثارت جدلا حول تحرير الدخول؛ فثمة ما يدل على انتشار حجم المعارضة ضده، غير أن الصورة ليست أحادية اللون كما تبدو للوهلة الأولى، وفيما يلي أربعة أسباب رئيسية تدعم ما نقول:

أولا، الكثير من الناس - كما أشير إليه في الفصل الرابع - على استعداد لقبول الهجرة الوافدة إذا توافرت فرص العمل. ويربط مقترحنا التحرير المستقبلي بحجم الطلب على العمالة، بما يؤدي إلى استجابة تدفقات المهاجرين إلى الداخل للوظائف الشاغرة على

المربع 5.5 عندما يهاجر الأشخاص ذوو المهارات: بعض الخيارات المتعلقة بالسياسات

ظل فرض الضرائب على المواطنين بالخارج - ويطلق عليه أحيانًا اسم «ضريبة باجواتي»xat itawgab» - مقترحًا قائمًا منذ حين، وسمة مستقرة من سمات نظام الضرائب في الولايات المتحدة. ويمكن إرجاعه إلى فكرة المواطنة وما تنطوي عليه من مسؤوليات، بما في ذلك دفع الضريبة، خاصةً من جانب المقتدرين. فإذا تسببت حواجز الدخول في عجزٍ في العمالة الماهرة في بلدان المقصد، ومن ثم ولدت دخولا أعلى لهؤلاء الذي يتمكنون من التحرك، فإن فرض الضريبة علي هذه الأجور هو أمر مناسب، ولا يؤثر في التوزيع العالمي للعمالة.

ومع ذلك، هناك عدة نقاط تعارض فرض الضريبة على الرعايا العاملين في الخارج، الذين قد يكونون بالفعل من مولي الضرائب في البلدان المضيفة الجديدة. أولا، قد يتم التنفيذ، إما على أساس تطوعي، أو من خلال ترتيبات ثنائية بشأن الضرائب. ولكن الناس لا يرغبون في دفع الضرائب - وليس هناك توافق في الآراء بين الحكومات فيما يتعلق بمدى الرغبة في فرض الضرائب على المهاجرين؛ لأنها، إلى حد كبير، عملية مكلفة على المستوى الإداري. وثانيًا، على الرغم من أن بعض المهاجرين النازحين يكون قد استفاد من الالتحاق بجامعة عامة في الوطن الأم، يكون البعض الآخر قد تعلم في الخارج، أو في جامعة خاصة. أما النقطة الثالثة، فتتعلق بالاستثمار وآليات أخرى من خلال التحويلات المالية، فغالبًا ما يولّد المهاجرون فوائد ضخمة للوطن الأم. وقد تحول الضرائب دون مرور هذه التدفقات وتدفع المهاجرين النازحين إلى التنازل عن مواطنتهم لصالح وطنهم الجديد.

ومن ثم، ظل تطبيق هذه الضرائب محدودًا للغاية. وحاول الفلبين، غير أن التجارب جاءت متباينة، وعُلّق تطبيق هذا النهج لما يقرب من عقد من الزمان. وتمنح اليوم معظم الحكومات، بما فيها الفلبين، المهاجرين النازحين إعفاءات من الضرائب.

وقد يكون البديل للتعويض عن الخسائر في المهارات هو التحويلات المباشرة بين الحكومات، وسواء كانت حزمة معونة إنمائية رسمية قائمة بذاتها، أو جزءًا منها، تتمتع هذه التحويلات بمزية متمثلة في بساطة العملية وكلفتها المنخفضة نسبيًا. ومع ذلك، يصعب قياس حجم الخسارة في المهارات، كما لن تعالج هذه التحويلات القضايا الأساسية التي تحفز على الخروج في المقام الأول، مثل: الخدمات التعليمية والصحية المنخفضة المستوى، وضعف الأسواق على نطاق الأفراد ذوي المهارات، أو أحد الأمرين.

ويمكن استبدال المعونة على نطاق كبير، كما أوضحت دراسات عديدة، فحتى وإن كانت المعونة المخصصة لدعم نظام التعليم الأعلى، فهي في الأغلب تدعم أي مجال تقرر الحكومة إنفاق المال عليه.

وربما تظل هناك مجموعة من الأسباب لمعالجة الهجرة النازحة الماهرة في تلك القطاعات، مثل قطاعي الصحة والتعليم، فتظهر احتمالات تباينات كبيرة بين الفوائد الخاصة والعامة والتكاليف ذات الصلة. ويتوقف تحديد أيٍ من نُهُج السياسات يحظى بميزة على الظروف المحلية؛ على سبيل المثال:

- الحوافز المستهدفة في شكل علاوات على أجور عمال القطاع العام: يجب أن يقاس مثل هذا النهج قياسًا دقيقًا، نظرًا لتأثيراته الممكنة على عرض العمالة. ويكمن المعوق الرئيسي في أن الاختلافات في الأجور غالبًا ما تكون شديدة التباين؛ حتى لا يمكن إدراجها داخل القدرة المالية للحكومات الضعيفة.
- التدريب المعد خصيصًا للمهارات المفيدة لبلدان المنشأ ولكن الأقل تداولا عبر الحدود: مثال على ذلك؛ في حين يتوفر سوق دولي للأطباء، قد يعزز التدريب على مهارات التمريض الحفاظ على الأشخاص ذوي المهارات، وقد يكون أيضًا متصلا اتصالا أكبر بالاحتياجات المحلية للرعاية الطبية.
- الإصلاح في مجال تمويل التعليم: قد يفسح المجال للقطاع الخاص بالتمويل؛ لكي لا يركز الأشخاص اعتمادهم على القطاع العام للحصول على التدريب، باعتباره سبيلا يمكّنهم من التحرك خارج البلاد. ولا يزال الفلبين يسير في هذا الطريق لتدريب ممرضيه.
- الاستثمار في تكنولوجيات بديلة: من خلال توفير الخدمات للأماكن البعيدة عن طريق الهاتف المحمول، أو عن طريق الهاتف باستخدام الإنترنت، أو الدخول على مواقع الإنترنت، وإتاحة الفرصة للمهارات التي تعاني عجزًا في العرض لاستفادة أعداد أكبر من الناس.
- المساعدة الإنمائية المستهدفة: أينما ارتبط الافتقار للمواهب بالابتكار والاستثمار - على سبيل المثال، في مجال الزراعة، يمكن للمساعدة الإنمائية أن ترتب مؤسسات البحث الإقليمية والمحلية حسب الأولوية.

على الرغم من المحاولة التي جرت لتوفير ما يحفز المهاجرين الماهرين على العودة، فإن نتائج التجربة جاءت مختلطة، وليس واضحًا أن هذا هو أفضل استخدام لمصادر التمويل الشحيحة بالقطاع العام، وتعتمد مدى فاعليتها، جزئيًا، على قوة المؤسسات في الوطن الأم الذي قد يعود إليه المهاجر، بل لعل الأمر الأهم، يتوقف على أداء البلد كله، وعلى فرص النجاح في المستقبل. وثمة ما يدل على أن عمليات العودة تحدث في جميع الأحوال عندما تقدم البلدان فرصًا جاذبة بالقدر الكافي. ومن بين الحالات الحديثة ذات الصلة، الصين والهند وموريشوس.

المصادر: كليمنس (Clemens 2009b)، وباجواتي (Bhagwati 1979)، وبومب (Pomp 1989)، والبنك الدولي (1998).

مستويات عديدة. وهذا يخفف من مدى المخاطر باستبدال المهاجرين بالعمال المحليين، أو بالتقليل من حجم العمالة المحلية لإفساح المجال للمهاجرين. وحقيقي أن الحكومات تطبق بالفعل هذه الأوضاع على نطاق واسع على دخول المهاجرين ذوي المهارات، ولاسيما الحكومات حيث الاقتصاديات المتقدمة. ومن هنا، يوصي مقترحنا بأن يمتد تطبيق هذا النهج ليشمل العمال ذوي المهارات المتدنية، مع ربطه ربطًا صريحًا بحالة سوق العمل المحلي واحتياجات القطاعات.

ثانيًا، قد يساعد تركيزنا على النهوض بمستوى الشفافية والكفاءة، فيما يتعلق بالسبل المفضية إلى الإقامة الدائمة للمهاجرين، في التعامل مع الانطباع الراسخ الذي يتشارك فيه الكثير من الناس المحليين، بأن جزءًا كبيرًا من الهجرة عبر الحدود يتعلق بالهجرة غير النظامية أو غير الشرعية.

وما لاشك فيه أن حجم القوى العاملة للمهاجرين غير النظاميين في الولايات المتحدة يشكل قضية سياسية كبرى، إذ لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء حول السياسات المعنية بهذه القضية. كما تحتل الهجرة غير النظامية مكانًا بارزًا في بلدان أخرى من

الشكل (5.2) دعم فرص الإقامة الدائمة

أشكال التفضيل للهجرة المؤقتة في مقابل الهجرة الدائمة، 2008

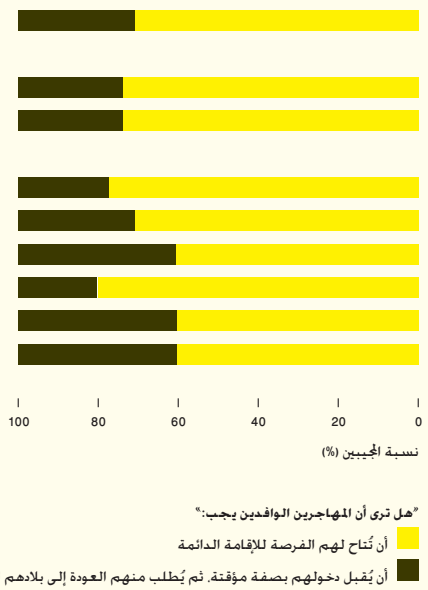

المصدر: الاتجاهات عبر الأطلسي (2008)

بلدان المقصد، سواء المتقدمة أو الآخذة في النمو. وما يثير الاهتمام أن ثمة بيانات حديثة تشير إلى تأييد هائل في البلدان المتقدمة لصالح الهجرة الدائمة، حيث تجاوزت نسبة المجيبين على الاستطلاعات 60% من يشعرون أن المهاجرين الشرعيين يجب أن يُمنحوا فرصة الإقامة الدائمة (الشكل 5.2).

ولكي يترجم هذا التأييد إلى فعل، يجب صياغة السياسات المعنية بالهجرة القانونية التي ترتبط صراحةً بمدى توافر فرص العمل، وتسويق هذا المفهوم لعموم الناس بغية تعزيز مستويات التأييد القائمة. كما يجب أن يتزامن هذا مع وضع تدابير تهدف إلى معالجة مشكلة الهجرة غير النظامية وتنفيذها، لكي يُسد الفراغ القائم في هذا المجال، والمتعلق بالسياسات، بما يمثله من مصدر قلق لعموم الناس. ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن الهجرة غير النظامية واسعة النطاق غالبًا ما تتلاءم مع متطلبات أصحاب العمل، وكثيرا ما يتجنب صانعو السياسات الحديث عنها، فهي لا تفضي في كثير من الأحيان إلى نتائج عكسية على المهاجرين أنفسهم فحسب (كما سجلها الفصل الثالث)، وإنما تضعف كذلك مدى قبول مقترح تحرير قواعد الدخول؛ ومن ثم قبول الحالة برمتها. وعلى ذلك، يجب أن تتضمن الحلول المستدامة ما يحفز أصحاب العمل على توظيف المهاجرين النظاميين، وكذلك المهاجرين على تفضيل الوضع النظامي.

ثالثًا، تتشكل بعض المقاومة ضد الهجرة بسبب التصورات الشعبية الخاطئة لتبعاتها؛ فعلى سبيل المثال، يعتقد الكثيرون أن المهاجرين الوافدين يحدثون أثرًا سلبيًا على مستويات الدخول التي يحصل عليها المقيمون الحاليون، أو أنهم مسؤولون عن ازدياد معدلات الجريمة. ونجد القول بأنه كثيرًا ما يجري التعبير عن هذه المخاوف على نحو أكبر فيما يتعلق بالمهاجرين غير النظاميين، لاسيما وأن وضعهم مرتبط بتآكل الصرح القائم على سيادة القانون. وهناك عدة نُهُج عامة لمعالجة هذه القضايا تبشر بالخير، ومن أهمها: الحملات الإعلامية العامة، والأنشطة التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي. ونظرًا لأن الهجرة قضية مثيرة للجدل، غالبًا ما تُستخدم المعلومات في الوقت الحالي بانتقائية من أجل تأييد النقاط التي تتبناها جماعات ذات مصالح معينة. ومن هنا، وعلى الرغم من أن هذه سمة طبيعية ومرغوب فيها باعتبارها من سمات النقاش الديمقراطي، فإنها قد تأتي على حساب الموضوعية وفهم الحقائق؛ على سبيل المثال، خلص استعراض أخير لعدد 20 بلدًا أوروبيًا إلى أنه في كل حالة من الحالات، يفوق العدد المتصور للمهاجرين الوافدين العدد الفعلي كثيرًا، وغالبًا بمعامل الضعف أو بما يزيد[56].

وعلى ذلك، بغية معالجة هذه الفجوات الشاسعة بين التصورات والواقع؛ يجب تزويد عموم الناس بقدر أكبر من الموضوعية فيما يتعلق بمصادر المعلومات والتحليلات بشأن حجم الهجرة ونطاقها ونتائجها. والسمة المتكررة من سمات النقاش الدائر حول الهجرة هي انتشار حالة من انعدام الثقة في الإحصاءات والتفسيرات الرسمية. وبما أن الهجرة تشكل قضية معقدة من الناحية السياسية، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام بإطلاع الرأي العام على هذه المعلومات بطرق تقر وتحترم موضوعيتها ومدى موثوقيتها؛ فمن الممكن أن تستفيد الحكومات استفادة هائلة من المشورة الفنية التي تقدمها هيئات الخبرة، مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الهجرة بالمملكة المتحدة. كما يجب وضع هذه الهيئات بمنأى عن الإدارة الحاكمة لكي يُنظر إليها باعتبارها حيادية.

رابعًا، تتشكل عادةً سياسات الهجرة من خلال تفاعل معقد يحدث بين أعداد كبيرة من الأطراف الفاعلة، التي تشكل بدورها جماعات مصالح مختلفة وتنتمي إلى أحزاب سياسية مختلفة؛ وبإمكان الجماعات المنظّمة حشد قواها بل إنها تفعل ذلك، من أجل تحقيق الإصلاح. ويتحقق ذلك غالبًا بتشكيل ائتلافات لمواصلة التغيير في بعض المجالات التي تتفق ومصالحهم[57]. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما احتل أصحاب العمل الطليعة في الدعوات التي تنادي بالتغييرات في قواعد الدخول استجابةً لأشكال العجز في العمالة أو في المهارات أو كلا المجالين. ويجب أن تقرر

بلدان المقصد صياغة السياسات المعنية بالهجرة، وأن تستهدف أعدادًا من المهاجرين من خلال عمليات سياسية تفسح المجال للنقاش العام، وتتيح الموازنة بين المصالح المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، ما قد يكون مجديًا من سياسات على المستوى المحلي، يجب أن يخضع للنقاش والحوار محليًا، كما يجب أن يصاغ ليتواءم مع المعوقات المحلية. وخشية أن يأخذ النقاش حول الهجرة - من ناحية من النواحي - لهجة مفرطة في العنصرية، كثيرًا ما حجبت أصوات النقاش الدائر بشأن الهجرة بين الأحزاب السياسية والمنظمات الرئيسية بدرجة أكبر من المتوقع. وعلى الرغم من أن أسباب توخي التزام الحرص جديرة بالتقدير، فثمة خطورة في أن يؤدي النقد الذاتي إلى نتائج عكسية.

ومن جانب آخر، تعد أشكال معاملة المهاجرين مجالا آخر من مجالات السياسات؛ فقد يتضح أن الإصلاح أسهل مما كان متوقعًا لأول وهلة. ولا تتوافق المعاملة المنصفة للمهاجرين مع المفاهيم الأساسية للعدل فحسب، وإنما قد تفضي إلى فوائد مؤثرة في مجتمعات المقصد، من حيث التنوع الثقافي، ومستويات أعلى من الابتكار، وغيرها من الجوانب التي سبر أبعادها الفصل الرابع. وما من شك أن الأدلة تشير إلى توفر قدر كبير من التسامح بين عامة الناس تجاه الأقليات، وأن لديهم نظرة إيجابية بشأن التنوع العرقي. ومن ثم، تدل هذه المواقف على وجود فرص لبناء قاعدة كبيرة من توافق الآراء حول أشكال أفضل لمعاملة المهاجرين.

وتصب حماية حقوق المهاجرين، على نحو متزايد، في مصلحة بلدان المقصد الكبرى حيث تعمل أعداد كبيرة من رعاياها خارج البلاد[58]. وبحلول عام 2005، أصبح لدى ما يربو على 80 بلدًا حصصًا ضخمة من أعداد سكانها - أي ما يزيد على 10% - إما مهاجرين وافدين أو مهاجرين نازحين. ومما لاشك فيه، يمثل احترام هذه البلدان لحقوق المهاجرين هدفًا هامًا من أهداف السياسات؛ مما يشير إلى أن الترتيبات الثنائية أو الإقليمية التي تمكّن من المعاملة بالمثل، تقوم بدور هام في تفعيل الإصلاحات في نهج تنسيقي.

وفي الوقت الذي يصفو المجال للنهوض بمستوى المناقشات العامة وما ينتج عنها من سياسات، تقر مقترحاتنا كذلك بضرورة القيام باختيارات هامة وجد حقيقية، هذا فضلا عن الموازنات؛ وصُممت مقترحاتنا، تحديدًا، على النحو الذي يكفل استخدام المكاسب المولدة بفضل أشكال أكثر من تحرير الدخول استخدامًا جزئيًا لموازنة الخسائر التي تكبدتها مجموعات وأفراد بعينها. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن التكاليف المالية للهجرة ليست ضخمة في عمومها (كما أوضحه الفصل الثالث)، قد يكون هناك ما يدعو لاتخاذ التدابير السياسية التي تساعد على تحسين مدى فهم المشاركة في الأعباء. على سبيل المثال، تضع كندا رسومًا إدارية منذ فترة تجاوزت عشرة سنوات، شأنها شأن المملكة المتحدة التي اتبعت هذا النهج.

بالإضافة إلى ذلك، يجب عند صياغة السياسات معالجة قضية التكاليف المحتملة المرتبطة بالهجرة. وجدير بالذكر أن الصياغة المقترحة لحزمة الإصلاحات تكفل بالفعل أن عدد الوافدين يتحدد على حسب حجم الطلب على العمالة، ويساعد على التأكد من حصول المهاجرين على وضع نظامي. ويمكن أن تتضمن التدابير الإضافية تعويضًا للمجتمعات والمحليات، التي تتحمل نصيبًا من تكاليف الهجرة لا يتناسب مع الموارد المتاحة لديها، من أجل توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وإعانات الرفاهة الاجتماعية؛ مما سيسهم في إزالة مشاعر السخط السائدة بين جماعات معينة ضد المهاجرين ، ويحد من تأييد الأحزاب السياسية المتطرفة في أماكن تشكل فيها الهجرة الوافدة قضية سياسية. ومثال على ذلك قد نجده في حالة التحويلات المالية للمدارس التي بها أعداد مرتفعة من التلاميذ المهاجرين، وهو تدبير يتخذه عدد من البلدان المتقدمة.

وثمة تدبير آخر هام للحد من العيوب التي قد يعاني منها المقيمون المحليون، ألا وهو الامتثال لمعايير العمل الوطنية والمحلية؛ ويمثل ذلك مصدرًا رئيسيًا لقلق النقابات العمالية وعامة الناس كذلك، وهو الأمر الجدير بالثناء لانزعاجهم من استغلال المهاجرين وإيذائهم، باعتباره إشارة واضحة إلى أن تقدم الإصلاح سيلقى القبول. ومن بين الأمثلة المعاصرة لاشتراك النقابات في صياغة الخطة وتنفيذها، بربادوس ونيوزيلندا والسويد، التي حسّنت بفضل هذا الإسهام من مستوى برامجها ومدى قبولها.

وأخيرًا، غني عن الذكر (إلا أن الحقيقة كثيرًا ما تكون عكس ذلك) أن المشاركة في صنع القرار تزيد من مدى قبول الإصلاح. وربما يمثل هذا التدبير أكثر التدابير أهمية والذي تستطيع الحكومات اتخاذه لكفالة التفاوض، والاتفاق بشأن التغييرات التي تدخل على سياسات الهجرة بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. وثمة مثال على ذلك في هولندا، حيث قامت الحكومة بالتشاور المنتظم مع المنظمات المعنية بالهجرة، وبالمثل، استُخدمت في نيوزلندا «منتديات انطلاقة البدء» استخدامًا ناجحًا بهدف جمع أصحاب المصلحة لحل المشكلات القائمة في «خطة الاعتراف بالتوظيف الموسمي»[59].

لا تتوافق المعاملة المنصفة للمهاجرين مع المفاهيم الأساسية للعدل فحسب، وإنما قد تفضي إلى فوائد مؤثرة في مجتمعات المقصد

5.3 الخلاصة

بدأنا هذا التقرير بالإشارة إلى التفاوت الشاسع في التوزيع العالمي للفرص، وكيف أن هذا الأمر يشكل دافعًا رئيسيًا لتحرك الناس. وتشير رسالتنا الرئيسية إلى أن الانتقال يوفر «إمكانيات» لتعزيز التنمية البشرية - بين المتحركين والمقيمين، وغالبية الناس في مجتمعات

يوفر الانتقال «إمكانيات» لتعزيز التنمية البشرية - بين المتحركين والمقيمين، وغالبية الناس في مجتمعات المقصد

المقصد. ومع ذلك، قد تؤدي العمليات والنتائج إلى تبعات عكسية، أحيانًا على نطاق واسع؛ مما يفسح المجال لتطوير السياسات والمؤسسات، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، تطويرًا ملموسًا. وتدعو حزمة مقترحاتنا الأساسية إلى رؤية جريئة، وتحدد جدول أعمال تصاحبه التحديات على المدى البعيد؛ وذلك من أجل اقتناص المكاسب الكبيرة التي لم تتحقق للتنمية البشرية من الانتقال الحالي والمستقبلي.

وتقدم المنتديات الدولية القائمة - وعلى الأخص المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية - فرصًا قيّمة لاستعراض التحديات والمشاركة في الخبرات. وعلى هذا المستوى، يجب أن تضاهي التشاورات « الفعل» على مستويات أخرى. ويمكن للحكومات، حتى على مستوى الفعل الأحادي الجانب، أن تتخذ التدابير للنهوض بمستوى النتائج التي تعود على المتحركين الدوليين والداخليين على السواء. وليست معظم توصياتنا مشروطة بإبرام اتفاقات دولية جديدة. فالإصلاحات الرئيسية المتعلقة بأشكال معاملة المهاجرين والنهوض بمستوى النتائج العائدة على مجتمعات المقصد، تقع كليةً داخل نطاق اختصاص الحكومات المحلية. وفي بعض الحالات، يجب اتخاذ الإجراءات على المستويات شبه الوطنية؛ لضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، على سبيل المثال.

كما يجب أن يقترن الفعل أحادي الجانب بإحراز تقدم في الترتيبات الثنائية والإقليمية. وقد وقعت الكثير من الحكومات، في بلدان المنشأ والمقصد على السواء، فضلا عن بلدان المرور، الاتفاقات الثنائية التي تُستخدم عادةً لتحديد الحصص، وصياغة الإجراءات، وتحديد أدنى حد من المعايير. وقد تؤدي الاتفاقات الإقليمية خاصةً دورًا هامًا في بناء القنوات للحركة الحرة.

ويمكن للإصلاحات، التي اقترحنا إدخالها على سياسات الحكومات والمؤسسات، أن تحقق مكاسب إنمائية بشرية هائلة، من قابلية التنقل داخل الوطن الأم وخارجه. كما يجب توفر قيادة ملتزمة من أجل دفع جدول الأعمال هذا إلى الأمام، والتشاور الموسّع مع أصحاب المصلحة، وشن الحملات الجريئة من أجل تغيير الرأي العام؛ بغية تحريك الحوارات والمناقشات المعنية بالسياسات إلى الأمام.

ملحوظات

الفصل الأول

1 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2009a).

2 تملك بلدان قليلة آخذة في النمو بيانات عن تدفقات المهاجرين. وعلى أي حال، يبلغ مجموع حصيلة المهاجرين الداخليين والدوليين في البلدان الآخذة في النمو رقمًا أضخم كثيرًا من حصيلة المهاجرين في البلدان المتقدمة (انظر إلى القسم 2.1).

3 انظر إلى الجداول الإحصائية للعمر المتوقع والدخل، وبارو ولي (2001) Barro and Lee لسنوات التعليم.

4 انظر إلى بيتس وسلوتيو (1994) Betts and Slottje للاطلاع على مناقشة الأسباب وراء الأوضاع المعيشية للفقراء في الوادي الأدنى ريو جراندي، ويقدم أندرسون وجيربر (2007b) Anderson and Gerber نظرة عامة على الأوضاع المعيشية على طول جانبي الحد القائم بين الدولتين وتطورها مع الوقت.ويمكن العثور على بيانات وتحليلات شاملة عن التنمية البشرية داخل الولايات المتحدة في بورد شاربس، ولويس، ومارتنز (Burd-Sharps, Lewis, and Martins 2008).

5 يقدر عدد الصينيين الذين غيروا أماكن إقامتهم في الفترة ما بين 1979 و2003 ما يفوق 250 مليون (لو وواخ 2006 Lu and Wang). وبلغت التدفقات بين المقاطعات (طبقًا لتعريف الهجرة الداخلية الذي نستخدمه في التقرير - انظر المربع 1.3) ما يقارب ربع هذه الحركات.

6 كليمنس،ومونتنجرو،وبرتشيتClemens, Montenegro and Pritchett (2008).

7 كليمنس،ومونتنجرو،وبرتشيتClemens, Montenegro and Pritchett (2008)، وأورتيجا (Ortega 2009).

8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP 2008d).

9 لا تقتصر ممارسة الاختبار الجبري للمهاجرين الوافدين على الدول العربية. فعلى سبيل المثال، تشدد الولايات المتحدة قيود الدخول على القادمين الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية HIV، وتمنع المرضى غير المواطنين الحاملين للفيروس من الحصول على الإقامة الدائمة. انظر إلى خدمات الولايات المتحدة للمواطنة والهجرة (2008).

10 لم ينتج عن البحث الذي أُجري بشأن المقالات العلمية عن الهجرة الدولية باستخدام دليل مراجع العلوم الاجتماعية إلا 1,441 مقالة - من بينها عدد مقالات دون الخُمس تناولت التجارة الدولية (7,467)، وأقل من واحدة من عشرين مقالة من هذه المقالات تناولت التضخم (30,227).

11 كوسلوفسكي (2008) Koslowslo.

12 المنظمة الدولية للهجرة IOM (2008b)، والبنك الدولي (2006b)، ومنظمة العمل الدولية (ILO 2004) والمنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية (GFMD 2008).

13 أليران (2007) Aliran.

14 برانكا (2005) Branca.

15 على وجه الخصوص، أدى السؤال بشأن التمييز بين الهجرة التطوعية وغير التطوعية إلى ظهور مصطلحات، مثل: «الهجرة المختلطة»، و«العلاقة بين طلب حق اللجوء والهجرة». ولا يخلو استخدام بعض هذه المصطلحات من استثارة الجدل؛ فالإقرار بالدوافع الاقتصادية بين طالبي حق اللجوء السياسي قد يكون له تبعات على أعداد القبول وطريقة المعاملة. انظر إلى ريتشموند (1994) Richmond، وفان هير (2003) Van Hear، وبروباكر وبيسا (Brubaker and Bessa, 2009)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2001)UNHCR .

16 يبيّن بيكويل (2008) Bakewell أن عودة الكثير من هؤلاء المهاجرين إلى أنغولا منذ نهاية الحرب الأهلية في عام 2002 تزامنت مع محاولة الكثير من الزامبيين الانتقال إلى أنغولا من أجل المشاركة في التحسينات المتوقع القيام بها في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ مما يشير إلى أن الدوافع الاقتصادية شغلت درجة من الاهتمام بين الأنغوليين المغتربين تعادل - على أقل تقدير- الرغبة في العودة إلى بلدهم الأصل.

17 فان هير، وبروباكر، وبيسا (Van Hear, Brubaker and Bessa, 2009)، وفان إجْلاند ومونسوتي (Van Engeland and Monsutti 2005).

18 تناول مثال مثير للاهتمام، عن تدفقات الهجرة التي انفصلت عن تباينات النمو الاقتصادي، شأن الركود الذي وقع في 1985/86-. عندما تضاءل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا بنسبة 5.4%، فيما لم يتأثر الاقتصاد الإندونيسي؛ غير أن تدفقات الهجرة بين البلدين استمرت دون انقطاع. انظر إلى هوجو (1993)(Hugo.

19 لا يعني هذا أن المهاجرين في ماليزيا لا ينالهم أي نصيب من التمييز. انظر إلى هوجو (1993) Hugo.

20 ترجع المحاولات التي كانت تهدف إلى وضع إطار مفاهيمي لفهم الهجرة - على أقل تقدير - إلى محاولة رافنشتاين (1885) Ravenstein، وقد اقترح وضع مجموعة من «قوانين الهجرة» وشدد على بناء المدن التي تكون بمثابة «أقطاب جذب». وفي إطار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة، جاءت العروض الأولية للويس (1954) Lewis، وهاريس وتودارو Harris and Todaro (1970)، فيما بدأت دراسات التقليد الماركسي بمناقشة طرحها كاوتسكي (Kautsky 1899) بشأن «المسألة الزراعية».

21 ستارك وبلوم (1985 Stark and Bloom)، وستارك Stark (1991)).

22 مينار (2004) Mesnard، وياخ (2006 Yang).

23 ماسي (1988 Massey).

24 جيدواني وسيفاراماكريشنان Gidwani and Sivaramakrishnan (2003).

25 انظر إلى نوسباوم (1993) Nussbaum بشأن أصول هذه الفكرة.

26 هوان تشانغ (1911) Huan-Chang).

27 بلاتو (2009) Plato).

28 نوسباوم (2000) Nussbaum).

29 هذا التعريف متسق مع الاستخدام الأكثر تقليدية؛ على سبيل المثال، يعرّف قاموس أكسفورد للإنجليزية كلمة الانتقال بوصفها «قابلية التحرك أو الدفع على التحرك، والقدرة على التحرك أو تغيير المكان: ...» (دار نشر جامعة أكسفورد 2009 OUP). كما أن فكرة انتقال العمالة وفقًا لدلالتها على غياب القيود على التحرك، ولتمييزها عن فعل التحرك ذاته، لها تقليد طويل في الاقتصاديات الدولية. انظر إلى موندل (1968) Mundell).

30 ساينات (2004 Sainath).

31 سين (2006 Sen)، ص.4.

32 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP 1990)، ص.89.

33 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((UNDP 1997).

34 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP 2004b).

35 انظر مثلا في فكرة استخدام التحويلات الدولية للحد من ضغوط الهجرة النازحة في البلدان الفقيرة، التي وردت في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لعام 1994.

الفصل الثاني

1 بيل ومهيدين (2009 Bell and Muhidin)

2 ترفع التعريفات الأقل تحفظاً من التقديرات القائمة على نحو ملحوظ. على سبيل المثال، على الرغم من أن تقديرنا يتضمن حوالي 42 مليون مهاجر داخلي (4% من نسبة السكان) في الهند لكل من انتقل ما بين الولايات، يعيش 307 مليون شخص (28% من نسبة السكان) في مدن غير مدن مسقط رأسهم (Deshingkar and Akter 2009). ديشينجار وأكتير ويستخدم كل من مونتينجرو وهيرن Montenegro and Hirn (2008) تسمية وسيطة للمناطق. وبحسبان متوسط معدل الهجرة الداخلية بنسبة 19.4% في 34 بلدًا آخذًا في النمو. والجدير بالذكر أن الهجرة الموسمية لا تندرج تحت هذين التقديرين. ووفقاً لما نعرفه، ما من تقديرات قابلة للمقارنة عبر البلدان بالنسبة للهجرة الموسمية على الرغم من أن البحث المعد خصيصًا لكل بلد يشير إلى أن هذا النوع من الهجرة غالباً ما يكون مرتفعاً.

3 على سبيل المثال يعرّف المهاجرون الوافدون على أساس محل الميلاد وذلك في 177 بلدًا، بينما يعرّفون على أساس المواطنة في 42 بلدًا. من جانب آخر تفتقر بعض البلدان (منها الصين) إلى المعلومات المتعلقة بوجود سواء مواطنين من مولد أجنبي أو مواطنين أجانب. وهذا إنما يعني أن هذه البلدان يتعين إسقاطها من العينة، أو أن حصتها من المهاجرين ينبغي تقديرها. وبالفعل استخدمت تقديرات الأمم المتحدة (2009) في هذا التقرير «الخيار الأخير».

4 مركز البحوث الإنمائية المعني بالهجرة 2007) DRC)

5 حسابات فريق تقرير التنمية البشرية القائمة على مركز البحوث الإنمائية المعني بالهجرة 2007) DRC) ومركز البحوث في الاقتصاد الدولي (2006) CPEII).

6 يخضع دليل التنمية البشرية الخاص ببلد المقصد باعتباره متوسطًا ترجيحيًا لدليل التنمية البشرية الخاص بكافة بلدان المقصد. حيث تكون الحسابات الترجيحية هي الحصص في مجموع السكان من المهاجرين. إن الحجم المعروض في الشكل 2.2 هو بمثابة تقدير تقريبي لمكاسب التنمية البشرية من الهجرة الدولية وذلك لأن التنمية البشرية للمهاجرين قد تختلف عن متوسط أعداد السكان في بلدان الأصل والمقصد. وأيضاً لأن دليل التنمية البشرية نفسه هو مقياس جزئي للتنمية البشرية. يعرض المربع 1.1 والفصل الثالث وصفًا تفصيليًا للمشاكل المنهجية الكامنة في تقدير المكاسب الفردية من الهجرة.

7 أورتيجا (2009 Ortega)

8 كومينس وليتوز وبيرسير ورودريجيه Cummins, Letouze, Purser, and Rodríguez (2009) يستخدم هؤلاء المؤلفون قاعدة البيانات الواردة عن مركز البحوث الإنمائية المعني بالهجرة 2007) DRC) والمعنية بالحصيلة للتدفقات الثنائية للمهاجرين لوضع أول نموذج للجاذبية ثنائية القطب (التدفقات ثنائية الاتجاه) والتي يغطي كل من البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والبلدان غير التابعة لها. وتحتوي النتائج الأخرى على آثار كبرى وهامة إحصائيًا للخصائص، مثل: مساحة الأرض وهياكل السكان والحدود المشتركة والبعد الجغرافي أضف إلى ذلك الروابط الاستعمارية السابقة واللغة المشتركة.

9 لاحظ مارتين (1993 Martin) أن التنمية في البلدان الفقيرة تمشي في خط متوازٍ مع زيادة معدلات الهجرة النازحة وليس مع انخفاضها، كما أنه افترض وجود علاقة غير خطية وعكسية بين الهجرة والتنمية. وبالتالي، تناول العديد من المؤلفين هذه النظرية بالنقاش مثل مارتين وتيلور Martin and Taylor (1996) وماسي (موضوعات مختلفة) Massey وهاتون ووليامسون (موضوعات مختلفة) Hatton and Williamson وكان دي هاس (2009 de Haas) هو من طبق أول اختبار عبر البلدان للنظرية باستخدام بيانات حول التدفقات الثنائية.

10 عرض دي هاس (2009 de Haas) رقم مشابه.

11 كومينس وليتوز وبيرسير ورودريجيه Cummins, Letouze, Purser, and Rodríguez (2009)

12 مبارك وشيمال وغارد Mobarak, Shyamal, and Gharad (2009)

13 التحليل الذي أجراه فريق عمل تقرير التنمية البشرية بالاعتماد على تقرير الأمم المتحدة (2009e) ومركز البحوث الإنمائية المعني بالهجرة 2007) DRC) ومركز البحوث في الاقتصاد الدولي (2006 CPEII). تتحكم عمليات الارتداد هذه في الحد الخطي والرباعي في مؤشر التنمية البشرية فضلاً عن الحدود الخطية وتفاعل مضاعف للحجم وبُعد المسافة. ويقاس عامل البُعد بناءً على متوسط المسافة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كما احتسبه مركز البحوث في الاقتصاد الدولي (2006) أما الحجم فيقاس بناءً على سجل السكان.

14 على سبيل المثال بلغ عدد المهاجرين الوافدين من الإناث

ملحوظات

أقل من ثلث المهاجرين إلى الولايات المتحدة منذ 200 عام مضت هاتون ووليامسون ص.33(Hatton and Williamson 2005)،

15 انظر راميريه ودومينجيه وموريس Ramírez, Domínguez, and Morais (2005) من أجل نقاش شامل حول القضايا الرئيسية.

16نافا Nava (2006)

17 روزا Rosas (2007)

18 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2008b)

19 توفر نيولاند Newland (2009) استقصاءً شاملاً للقضايا الرئيسية المتضمنة في الهجرة الدائرية.

20 ساباتيه ويلير Sabates-Wheeler (2009)

21 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2008b)

22 باسيل وكون Passel and Cohn (2008)

23 فوجيل وكوفاتشيفا Vogel and Kovacheva (2009)

24 دوكير ومرفوك Docquier and Marfouk (2004) إذا ما استخدمنا تعريفًا أشمل للقوى العاملة وقمنا بعد كافة الأفراد فوق سن 15 عامًا على أنهم فاعلون اقتصادياً نجد أن 24% من المهاجرين الوافدين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD هم من خريجي مرحلة التعليم العالي في مقابل 5% من نسبة سكان البلدان الأخرى غير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

25 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2009a)

26 ميجول وهامويري Miguel and Hamory (2009)

27 صن وفان Sun and Fan (2009)

28 بحث داعم أجراه فريق العمل المعني بتقرير التنمية البشرية HDR بالتعاون مع البنك الدولي. هذا النموذج للمهاجرين الداخليين خلُص أيضاً إلى أن هؤلاء ذوي المستويات الأكثر انخفاضًا في التعليم الرسمي هم الأكثر احتمالاً للهجرة من الشريحة العليا في بلدان أمريكا اللاتينية ذات الدخل المتوسط. وهذه النتيجة تشير إلى أنه عندما يكون متوسط مستوى الدخل في بلد ما مرتفع على نحو كافٍ حتى الأشخاص الفقراء نسبيًا يستطيعون التحرُّك.

29 كينج وسكيلدون وفولينتاري King, Skeldon, and Vullnetari (2008)

30 سكيلدون Skeldon (2006) بشأن الهند وباكستان وكينج وسكيلدون وفولينتاري King, Skeldon, and Vullnetari (2008) بشأن إيطاليا وكوريا واليابان.

31 كليمنس Clemens (2009b)

32 انظر جيكوبس وجليسر وكلال وشينكمان وشليفير Jacobs (1970) and Glaeser, Kallal, Scheinkman, and Shleifer (1992). للحصول على نقاش شامل حول العلاقة بين الاقتصادات التكتلية والتنمية الاقتصادية وتدفقات الهجرة الدولية والداخلية. انظر البنك الدولي (e2009).

33 الخطوط العامة لهذه الإرشادات التوجيهية واردة لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD(2008b).

34 ألتمان وهورن Altman and Horn (1991)

35 ساجْيك Sanjek (2003)

36 في عام 1907 فقط حصل 1.3 مليون شخص أو 1.5% من نسبة السكان تقريبًا على إقامة دائمة في الولايات المتحدة. وبعد مرور قرن على هذا التاريخ جاء كل من الرقم المُطلق والجزئي أقل مما كانا عليه؛ أي 1.05 مليون و0.3% فقط من السكان (مكتب خدمات المواطنة والهجرة في الولايات المتحدة DHS 2007). قدر كل من هاتون ووليامسون Hatton and Williamson (2005) لعينة من البلدان. شملت كل من الدنمارك وفرنسا وألمانيا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة وستة من بلدان «العالم الجديد» (الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة). حصيلة المهاجرين من مواليد البلدان الأجنبية في الفترة 1910 إلى 1911 حوالي 23 مليون شخص أو حوالي 8% من نسبة سكان هذه البلدان.

37 لينز وغيره Linz et al. (2007)

38 فان ليربيرج وسكورز van Lerberghe and Schoors (1995)).

39 راهي Rahaei (2009).

40 بيلوود Bellwood (2005).

41 ويليامسون Williamson (1990).

42 لوكاس Lucas (2004)؛ أرقام عام 2008 الواردة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2008a).

43 مع نهاية القرن التاسع عشر انخفضت تكلفة الركوب في مقدمة السفينة للسفر من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة إلى عُشر متوسط الدخل السنوي؛ مما جعل الرحلة مجدية للكثير من الأشخاص. بيد أن تكاليف السفر من أماكن أخرى كانت أكثر ارتفاعًا. مثلاً من الصين إلى كاليفورنيا في 1880 بلغت التكلفة تقريبًا ستة أضعاف معدل دخل الفرد الصيني. انظر هاتون ووليامسون وجالينسون Hatton and Williamson (2005) and Galenson (1984)).

44 تيلور ووليامسون Taylor and Williamson (1997) وهاتون ووليامسون Hatton and Williamson (2005) . كانت الفترة للمقارنة بين أيرلندا وبريطانيا العظمى 1852 - 1913 وللسويد والولايات المتحدة 1856 - 1913.

45 ماجي وطومسون Magee and Thompson (2006) وبينس Baines (1985).

46 جولد Gould (1980).

47 سينيل ص 98 ,Cinel (1991).

48 نوجينت وسادي Nugent and Saddi (2002).

49 فونر Foner (2002).

50 مثال على ذلك كانت سياسة كندا المنفتحة أمام الهجرة بعد اعتادها يُنظر إليها بوصفها أحد أعمدة السياسة الوطنية لتحقيق الرخاء الاقتصادي من خلال النمو السكاني. انظر كيلي وتريبيلكوك Kelley and Trebilcock (1998).

51 انظر مثلاً إجناتييف Ignatiev (1995).

52 انظر تيمر ووليامسون Timmer and Williamson (1998)، الذين وجدا دليلاً على تضييق الخناق بين 1860 و1930 في الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والولايات المتحدة.

53 أشار تقرير لمنظمة العمل الدولية ILO إلى وجود 33 مليون من الرعايا الأجانب في عام 1910 أي ما يوازي 2.5% من السكان الذين غطتهم الدراسة (الذين كانت نسبتهم 76% من سكان العالم في ذلك الوقت). مقابل الإحصائيات الحديثة تناول هذا التقرير من لديهم جنسية مختلفة عن بلد الإقامة على أنهم أجانب وبالتالي قلل تقدير من حصة الأشخاص من مواليد بلدان أجنبية (مكتب العمل البلداني (1936) ص. 37). من المهم أيضًا الإشارة إلى أنه مع الزيادة الملحوظة في عدد البلدان خلال القرن الفائت. فمن المتوقع أن يزيد معدل الهجرة البلدانية حتى وإن لم تحدث زيادات حقيقية في التحرك.

54 منذ عام 1960 زادت التجارة العالمية باعتبارها حصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي بما يزيد على الضِعف ليزيد المتوسط بنسبة 2.2% في العام.

55 جارثيا وجريجو García y Griego (1983).

56 آبليارد Appleyard (2001).

57 يبدو أن القيود الألمانية قد بدأت قبل هزة البترول ولكنها اكتسبت قوة بعدها. انظر مارتن Martin (1994).

58 تشير هذه النسب إلى المهاجرين في البلدان التي تقدمت وفقًا لأحدث مؤشرات التنمية البشرية (انظر المربع 1.3). قد نتوقع اختلاف هذه الأنماط إذا ما حسبنا حصة المهاجرين في البلدان التي تقدمت في عام 1960. ولكن في حقيقة الأمر بلغت حصة المهاجرين في البلدان السبعة عشر الأكثر تقدمًا في عام 1960 (تغطي 15% من سكان العالم وهي نفس الحصة التي تغطيها البلدان المتقدمة اليوم) نسبة 6.2% وهي نسبة لا تختلف اختلافًا كبيرًا عن نسبتنا الحالية 5%.

59 لم تكن تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي هما الحالتين الوحيدتين حيث ظهرت بلدان جديدة خلال تلك الفترة. غير أنه في التحليل الداعم لهذا التقرير درسنا أنماط التغيير التي طرأت على حصة المهاجرين بعد إعادة الوحدة أو الانقسام منذ عام 1960. وفي حالات أخرى (مثال ألمانيا ويوغسلافيا سابقًا) لم تكن التغيرات في حصة المهاجرين كبيرة بما يكفي ليكون لها تأثير ملحوظ على إجمالي الاتجاهات.

60 الاستثناء هو المملكة المتحدة حيث جاءت وفود كبيرة من المهاجرين من بلدان الكومنولث الآخذة في النمو خلال ستينيات القرن الماضي.

61 موئل الأمم المتحدة UN-HABITAT (2003).

62 الأمم المتحدة UN (2008c) وموئل الأمم المتحدة UN-HABITAT (2003).

63 لم يظهر التباين في أبعاد أخرى للتنمية البشرية، مثل الصحة والتعليم (معدلات الالتحاق بالمدارس). تعتبر هذه الأبعاد هامة للغاية. ولكن الدخل له أثر أعظم على الاتجاه نحو التحرك (انظر كومينس وليتوز وبورسير ورودريجيه Cummins, Letouze, Purser, and Rodríguez, 2009).

64 علاوة على ذلك، اختلفت الصين عن سائر الأقاليم الآخذة في النمو خلال ستينيات القرن الماضي بسبب القيود المفروضة على الخروج والتي أثرت هي الأخرى على المقارنات ما بين تدفقات الهجرة مع مرور الوقت.

65 بما أن الممارسة التي جُريها تقارن بين البلدان المُصنفة وفقًا لمستوياتها الخاصة بمؤشر التنمية البشرية. بالتالي فإنها لا تأخذ في الحسبان عامل التقارب بين البلدان الآخذة في النمو بخطى سريعة. والتي انتقلت إلى قمة فئة مؤشر التنمية البشرية. ويبدو المنهج الذي انتهجناه أكثر ملائمة لفهم التركيز المتنامي للمهاجرين في البلدان التي تقدمت اليوم. بالإضافة إلى ذلك، إذا ما أجرينا المقارنة لمجموعة البلدان المُصنفة على أنها آخذة في النمو في عام 1960 فإننا سنخرج بأنماط مشابهة للغاية (انظر الحواشي النهائية رقم 58).

66 للحصول على استقصاء شامل لهذه المؤلفات انظر الأمم المتحدة UN (2006b). يرتبط الجدل الدائر حول عامل التباين بالنقاش المعني بإذا ما كانت عدم المساواة العالمية في ازدياد. وذلك على الرغم من أن الأخيرة تعتمد أيضًا على التدرج في عدم المساواة داخل البلدان.

67 دوجانيس Doganis (2002).

68 وزارة الخزانة والمالية (2002).

69 وجد كل من فاكيني وماييدا Facchini and Mayda (2009)) أنه رغم من ارتباط قدر أكبر من المعارضة العامة ضد الهجرة بقيود سياسية أكثر، فإن هناك فجوة واضحة بين السياسات التي يريدها معظم الناخبين وتلك التي ينتهجها صانعو السياسات. انظر أيضًا كورنيليوس وتسودا ومارتين وهوليفيلد Cornelius, Tsuda, Martin, and Hollifield (2004).

70 هانسون Hanson (2007).

71 تناول التقييم عدة أبعاد لسياسات الهجرة منها معايير لأعداد الدخول وسياسات التكامل وطريقة المعاملة للمهاجرين الحاصلين على تراخيص ووضع المهاجرين غير النظاميين. خضع انفتاح كل نظام لتقييم شخصي من خلال المستجيبين وكذلك وفقًا لمجموعة من المعايير الموضوعية. مثل: وجود قيود على الأعداد. ومتطلبات للدخول. واتفاقات بلدانية معنية بحرية التحرك. البلدان الآخذة في النمو التي تناولتها التغطية هي: تشيلي والصين (انتقال داخلي فقط) وكوستا ريكا وكوت ديفوار والإكوادور ومصر والهند وكازاخستان وماليزيا والمكسيك والمغرب وروسيا وتايلاند وتركيا. أما البلدان المتقدمة فهي: أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والبرتغال وجمهورية كوريا وسنغافورة وإسبانيا والسويد والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. للمزيد من التفاصيل حول التقييم انظر كلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira (2009).

72غالبًا ما تختلف الحكومات في المعايير التي تستخدمها في تصنيف العاملين على أنهم من ذوي المهارات. ومن أجل تحقيق مستوى من التناغم بين البلدان فقد صنفنا ذوي المهارات على أنهم جميع العاملين الذين لا يندرجون تحت أنظمة تتطلب درجة جامعية. وعندما اعتمد التصنيف على الوظيفة حاولنا مضاهاة نوع الوظيفة مع مستوى التعليم المطلوب عادةً للقيام بها. وعندما لم يكن هناك تمييز واضح في أنظمة تأشيرات الدخول المعتمدة على مستوى التعليم أو الوظيفة قمنا بالتمييز إما على أساس المعلومات المتوفرة حول أكثر العاملين شيوعًا في كل فئة من فئات تأشيرات الدخول، أو في حالة وضوح التدفقات المختلطة فإننا تعاملنا مع القاعدة الموضوعة على أنها تنطبق على كل من العاملين ذوي المهارات العالية وذوي المهارات المنخفضة.

73 روهس2005 Ruhs) ووزارة سنغافورة للقوى العاملة (2009)

74 روهس2005 Ruhs) و منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية . (OECD (2008d

75 نشأ هذا المفهوم باعتباره آلية في تشريعات البلدان العربية- التي لا تعترف عادة بالتبني - الذي يتعهد بموجبه الكبار برعاية الأيتام أو الأطفال المتخلى عنهم. انظر شبكة المعلومات القانونية العالمية (2009).

76 لونجفا (Longva 1997)، صفحات 21-20

77 انظر . على سبيل المثال. مركز البحرين لحقوق الإنسان (2008) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP (2008d

78 بموجب القانون التنظيمي الجديد. ستنقل وزارة العمل كفالة العمال من المتعاقدين مع الحكومة إلى متعاقدين جدد وتتحمل دولة الإقامة (تصريح الإقامة) ورسوم نقل الكفالة. انظر تايندان نيوز Thaindian (2009 News) و عرب نيوز(2009 Arab News).

79 خليج تايمز (Khaleej Times 2009)

80 ياسو وروزينزفايج (Jasso and Rosenzweig 2009)

81 هانسون وسبيليمبرجو Hanson and Spilimbergo (2001)).

82 المدافعون عن حقوق الإنسان Lawyers for Human Rights

83 منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch (2007a))

84 روهس ومارتن (Ruhs and Martin 2008) وروهس Ruhs (2009)).

85 انظر كيومنس ورودريجيز Cummins and Rodríguez (2009)). يتناول هذان المؤلفان أيضًا القضايا المحتملة نتيجة السببية العكسية باستخدام حصص الهجرة الوافدة المتوقعة من نموذج للجاذبية ثنائية القطب بصفته عاملاً خارجيًا للتباينات عبر الوطنية. لا تزال هذه النتائج تُشير إلى وجود ارتباطٍ إحصائي غير ملحوظ بين الأعداد والحقوق. بل في الكثير من تقديرات المتغيرات المؤثرة يتحول الارتباط إلى إيجابي. مما يسلط مزيدًا من الشكوك حول فرضية الأعداد مقابل الحقوق.

86 مونيوز دو بوستيلو و أنتون Muñoz de Bustillo and (Antón 2009)

87 أدبوجو (Adepoju 2005)

88 منظمة فريدوم هاوس الأهلية (Freedom House 2009)

89 وزارة الخارجية الأمريكية (b2009). وواخ (Wang 2005) . ومكتب الإحصاءات الوطنية (2006)، وإفاخنيوك (Ivakhnyuk 2009)، وأنه (Anh 2005)

90 وزارة الخارجية الأمريكية (d2009)

91 كوندو (Kundu 2009)

92 ماكينزي (McKenzie 2007)

93 تيرتوسودارمو (Tirtosudarmo 2009)

94 بشأن كوبا، انظر هيومان رايتس واتش (a2005). ومنظمة العفو الدولية (2009). وبشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية . انظر منظمة فريدوم هاوس الأهلية (2005). وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى. انظر وزارة الخارجية الأمريكية (a2009)، هيئة الهجرة واللاجئين في كندا (2008)، و الاتحاد الدولي للنقل البلداني (2006)

95 منظمة هيومن رايتس واتش الأهلية (b2007)

96 وزارة الخارجية الأمريكية (b2007)

97 صندوق النقد الدولي IMF (a2009)

98 انظر صندوق النقد الدولي (c2009)، مكتب الإحصاءات الاقتصادية (a2009)، وConsensus (c2009)، وEconomics (d2009).

99 تستمر غالبًا حالات الركود في البلدان المتقدمة لمدة عامين. وبعدها يستعيد اتجاه النمو الاقتصادي وضعه: شوفي ويو (Chauvet and Yu 2006). وبرغم ذلك. الفترة والكثافة لحالات الركود في البلدان الآخذة في النمو أطول وأعلى بكثير. انظر هوسمان. رودريجيز و واجنر Hausemann, Rodriguez, and Wagner (2008))

100 انظر بيرون (Perron 1998) و بيرون ووادا Perron and Wada (2005) ، اللذين وجدا دلائل على الآثار المستمرة للصدمة النفطية والكساد العظيم على الدخول.

101 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD (b2009 (2009b))

102 مكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل (2009)

103 المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية العالمية INE (2009))

104 العلاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 في المائة. ويتوقع مصرف التنمية الآسيوي انكماشًا في بلدان المقصد الرئيسية للهجرة في المنطقة. وتصل إلى 5 في المائة في سنغافورة. وفي جنوب أفريقيا التي يسكنها 1.2 مليون مهاجر . وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية EIU تتوقع انكماش الاقتصاد بنسبة 0.8 في المائة في عام 2009 . والاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة من المتوقع أن ينكمش بنسبة 1.7 في المائة في عام 2009. بيزنيس مونيتور إنترناشونال Business Monitor (International 2009)

105 بيتشرمان و إسلام (Betcherman and Islam 2001)

106 داستمان. وجليتز وفوخيل Dustmann, Glitz, and (Vogel 2006)

107 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD (2008a

108 تايلور (Taylor 2009).

109 كاليتا (Kalita 2009)

110 ستريتس تايمز وسان The Straits Times (2009) and (Son 2009)

111 مؤسسة (حكومية محلية (2009)

112 بريستون (Preston 2009)

113 تيمر ووليامسون (Timmer and Williamson 1998)

114 دي هاس (de Haas 2009)

115 انظر مارتن (Martin 2003) ومارتن (2009a)

116 سكيلدون (Skeldon 1999) و كاسلس وفيتزولي (Castles and Vezzoli 2009). كانت هناك عمليات الترحيل من أجل إظهار الدعم للعمال المحليين. ولكن بمجرد أن أدركت الحكومات أن السكان المحليين لم يهتموا بفرص عمل المهاجرين . انعكست هذه القيود.

117 انظر على سبيل المثال: رودريك (Rodrik 2009) و كاسيلس وفيتزولي (Castles and Vezzoli 2009)

118 ورغم أن جميع التوقعات بطبيعتها غير مؤكدة . فإنها عادة ما تكون دقيقة تمامًا. وقد أصدرت الأمم المتحدة 12 من التقديرات المختلفة منذ عام 1950 حول التعداد السكاني للعالم في عام 2001، وكل هذه التقديرات. ماعدا واحدا . كانت ضمن نسبة 4 بالمائة من العدد الفعلي (مكتب المراجع السكانية، 2000). وكشفت دراسة حديثة أن متوسط أخطاء التنبؤ بالترتيب 2 في المائة حتى في سن الفئات العمرية الفرعية من السكان.

119 مع ذلك. هذه الحلول البديلة مُكلفة في حد ذاتها: إذ تستهلك الابتكارات التقنية، التي حَل محل العمالة المتوفرة عالميًا. الموارد. كما أن رفع سن التقاعد أو المساهمات يقلل من التفرّغ أو الاستهلاك.

120 بارنيت ووبير (Barnett and Webber 2009).

121 الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ IPCC (2007)، الفصل التاسع.

122 أنثوف. نيكولس. ريتشارد وفافيديس Anthoff, (Nicholls, Richard, and Vafeidis 2009).

123 ريفكين (Revkin 2008).

124 مايرز (Myers 2005) و كريستيان إيد Christian Aid (2007)).

125 بارنيت ووبير (Barnett and Webber 2009).

126 ستارك (Stark 1991).

127 عيزرا وكيروس (Ezra and Kiros 2001).

128 بلاك وآخرون (Black et al. 2008).

129 كرفاجال وبريرا (Carvajal and Pereira 2009).

130 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP (2007a) و2008e)

131 انظر فريدمان (Friedman 2005).

132 شتاينبك (Steinbeck 1939)، بشأن الهجرة الناجّة عن العاصفة الترابية الكبرى The Great Dust Bowl Migrationانظر ورستر (Worster 1979) وجريجوري (Gregory 1989). وبشأن الحكم التاريخي الصادر عن المحكمة العُليا الأمريكية في عام 1941 في قضية ولاية كاليفورنيا ضد إدواردز California vs. Edwards. انظر الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU 2003).

الفصل الثالث

1 كليمنس. ومنوتينيجرو. وبرتشيت (2008) Clemens, Montenegro and Pritchett.

2 ماكينزي. وجيبسون. وستيلمان (McKenzie, (2006 Gibson and Stillman.

3 تشيزويك وميلر (Chiswick and Miller 1995).

4 شورتينو وبانيبوغ (Sciortino and Punpuing 2009) .

5 ماكساكوفا (Maksakova 2002).

6 كوماندر. وتشاندا. وكانجاسنيميي. ووينترز Commander, Chanda, Kangasniemi, and (Winters 2008).

7 كليمنس (Clemens 2009b).

8 هارتجن وكلاسين (Harttgen and Klasen 2009). حصل المهاجرون على مستويات دخل أدنى في بلدي غواتيمالا وزامبيا. ولم يكن هناك فرق إحصائي ملحوظ في بلد واحد. هو فييت نام. انظر القسم (3.6).

9 ديل بوبولو. وأويارس. وريبوتا. ورودريجيز Del Popolo, (Oyarce, Ribotta, and Rodríguez 2008).

10 سريفاستافا وساسيكيومار Srivastava and (Sasikumar 2003). وإليس وهاريس Ellis and (Harris 2004) . ونظام التقييم المبكر لتعليم الأطفال2007 (ECLAC).

11 انظر ديشينكار(Deshingkar and Akter 2009) عن الهند. ووزارة الشؤؤون الاجتماعية والعمل (MOSWL)، ومركز البحوث التكنولوجية للحماية (PTRC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004 (UNDP) عن منغوليا.

12 جوش (Ghosh 2009) .

13 جيلبرتسون (Gilbertson 1995).

14 زو ولوجان (Zhou and Logan 1989)

15 تشيروتي (Cerrutti 2009).

16 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP (2008d.

17 كاسلز وميلر (Castles and Miller 1993) و2009 ICFTU.

18 بيرسيل (Bursell 2007) وبوفينكيرك. وجراس. ورامسود. ودانكور. وهافيلار Bovenkerk, Gras, (Ramsoedh, Dankoor, and Havelaar 1995).

19 كلارك K ودرينكووتر (Clark and Drinkwater 2008)، ودستمان وفابري (Dustmann and Fabbri 2005).

20 أيردیل (Iredale) 2001.

21 تشيزويك. وميلر (Chiswick and Miller 1995).

22 رينز (Reitz 2005.

23 تعتبر كافة برامج التحويلات الاجتماعية المتضمنة في هذا التحليل صورا من إعانات التأمينات الاجتماعية الشاملة. مستقطع منها ضرائب الدخل والإعانة الاجتماعية (وهذا يشمل كافة صور الإعانات التي تستهدف دخولا معينة). ويعرف خط الفقر بأنه نصف الدخل المتوسط. انظر سميدغ (Smeeding)، ووينج (Wing)، وروبسون (Robson) (2009.

24 قد تبالغ هذه التقديرات أو تستهين بآثار التحويلات على الفقر. نظرا لأن استجابة السكان الأصليين لقرارات عرض العمالة لا تحتسب بالتحويلات.

25 مارتن (Martin 2005) وكور (Kaur 2007.

26 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF (2005a . 27 كوسلوفسكي (Koslowski) 2009..

28 ماكينزي (McKenzie) 2007 . ووزارة الخارجية الأمريكية 2006.

29 وزارة الخارجية الأمريكية 2009a.

30 أجونياس (Agunias) 2009 . ومارتن (Martin) 2005.

31 مارتن (Martin) 2005.

32 أجونياس (Agunias) 2009. ومارتن (Martin) 2005

33 صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA 2006.

34 إفاخنيوك (Ivakhnyuk) 2009

35 مارتن (Martin) 2009b.

36 مارتن (Martin) 2009b.

37 جيبسون (Gibson) وماكينزي (McKenzie) 2009.

38 وُثق مصطلح «أثر المهاجر المتمتع بالصحة». انظر. على سبيل المثال. فينيلي (Fennelly) 2005.

39 روسي (Rossi) 2008.

40 جاسو (Jasso)، وميسي (Massey)، وروزينزويج (Rosenzweig)، وسميث (Smith) 2004، استنادا إلى استقصاء المهاجر الجديد الصادر عن مكتب خدمات المواطنة والهجرة الأمريكي.

41 أورتيجا (Ortega) 2009.

42 بروكيرهوف (Brockerhoff) 1990.

43 بروكيرهوف (Brockerhoff) 1995، وهارتجن

ملحوظات

(Harttgen) وكلاسين (2009 (Klasen.

44 انظر تشيزويك (Chiswick) ولي (2006 (Lee، وأنتيكول (Antecol) وبدارد (2005 (Bedard. عامل آخر يشوش على هذه التقديرات هو احتمالية أن تكون «العودة إلى وسائل الحياة السالفة» هي ما تؤدي جزئيا إلى التدهور الظاهر في الصحة، ولاسيما إذا كان من شروط التمكين من الهجرة ألا يكون الإنسان مريضا. فقد يكون من بين هؤلاء المهاجرين أشخاص لا يتمتعون بصحة أفضل بطبيعتهم، ولكن الحظ حالفهم لكي لا يمرضوا. وهذا النوع من الناس تزيد احتمالات تعرضه للمرض بعد الهجرة. مقارنة بمن يتمتع بصحة جيدة فعليا.

45 جارسيا- جوميز (2007 Garcia- Gomez) عن كاتالونيا، وأسبانيا؛ وباروس (Barros) وبيريرا (2009 (Pereira عن البرتغال.

46 ستيلمان (Stillman)، وماكينزي (Mckenzie) وجيبسون (2006 (Gibson، وستيل (Steel)، وسيلوف (Silove)، وتشي (Chey)، وبومان (Bauman)، وفان تي. (Phan T 2005، ونازرو (1997 Nazzroo)

47 ماكاي (Mckay)، وماكينتاير (Macintyre)، والاواي (2003 (Ellaway

48 بيناك (Benach)، مانتانير (Muntaner)، وسانتانا (2007 (Santana.

49 وايتهيد (Whitehead)، وهاشم (Hashim)، وأيفرسون (2007 (Iversen.

50 تيواري (2005 (Tiwari.

51 ديشينكار (Deshingkar) وأكتير (2009 (Akter.

52 يتمكن بعض المهاجرين من الوصول إلى الخدمات مع الوقت. فعلى سبيل المثال، في كثير من البلدان، لا يحصل طالبوا حق اللجوء السياسي الذين يتقدمون لطلب الحصول على «وضع لاجئ» على أي خدمات، ما لم يتلقون موافقة على طلبهم أو لحين حصولهم عليها. وفي بعض البلدان الأخرى، مثل أستراليا على سبيل المثال، يحصل بعض طالبي حق اللجوء السياسي على قدر محدود من الإعانة على الدخل، إذا بلغ هؤلاء المهاجرون الذي يعيشون في المجتمع مرحلة معينة في إجراءات التأشيرة، وإذا استوفوا بعض المعايير(مثل اجتياز استطلاع الموارد).

53 كاربالو (2007 Carballo) وجونكالفيز (Goncalves)، ودياز (Dias)، ولاك (Luck)، وفرناندس (Fernandes)، وكابرال (2003 (Cabral.

54 منهاج التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الموثقين PICUM 2009.

55 كاور (2007 (Kaur.

56 لاندو (Landau) ووا كابوي-سيجاتي (Wa Kabwe-Segatti) 2009.

57 هاشم (2006 (Hashim، وبيلون (2003 (Pilon.

58 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 2008b.

59 عكس البحث، الذي أُجري بتفويض، عن الاختلافات في دليل التنمية البشرية بين المهاجرين الداخليين وغير المهاجرين في 16 بلدا، ارتفاع المستوى التعليمي للمهاجرين في 10 بلدان مقارنة بغير المهاجرين، مع عدم وجود فارق كبير في 4 بلدان. وتدني هذا المستوى في بلدين.

60 منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF 2008. وتكشف دراسات أخرى نفس العائدات. وللاطلاع على استعراض شامل للأدلة بشأن التدخلات المبكرة للطفولة، انظر هيكمان (2006 (Heckman.

61 كلاوس (Clauss) ونوك (2009 (Nauck.

62 تلتزم السلطات النرويجية، علي سبيل المثال، بإطلاع أسر اللاجئين على أهمية وبرامج تنمية الطفولة المبكرة ومدى توفرها، خلال 3 أشهر من وصولهم.

63 لمزيد من المعلومات بشأن المهاجرين غير الموثقين في السويد، انظر PICUM 2009.

64 منهاج التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الموثقين PICUM 2008a

65 منهاج التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الموثقين PICUM 2008a

66 لاندو (Landau) ووا كابوي-سيجاتي (Wa Kabwe-Segatti) 2009.

67 روسي (2008 (Rossi.

68 حكومة أزاد جامو (Azad Jammu) وكاشمير (Kashmir

2003، وفرقة العمل المعنية بالفقر 2003.

69 فرقة العمل المعنية بالفقر 2003.

70 برنامج التقييم الدولي للطلاب هو استقصاء مدته 3 سنوات للطلاب في الخامسة عشر من العمر.

71 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 2007. يركز برنامج التقييم الدولي للطلاب على العلوم، غير أنه يقيم أيضا القراءة والرياضيات، والتي عكست نفس المقارنات.

72 أستراليا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. انظر هيرنانذز (2009 Hernandez).

73 بورتس (Portes) وراميوت (2001 (Rumbaut.

74 كارستين وآخرون. (2006 (.Karsten et al، ونوردين (2006 (Nordin، وزولكين (Szulkin) وجونسون (2007 (Jonsson.

75 سين (1992 (Sen.

76 راولز (1971 (Rawls.

77 هوجو 2000 ((Hugo.

78 بتروس (2006 (Petros، زامبرانو (Zambrano)، وكاتيا (2005 (kattya، وميلز (1997 (Mills.

79 إكدويجو (2009 (Icduygu.

80 بايبر (2005 (Piper.

81 جوش (2009 (Ghosh، وكبير (2000 (Kabeer.

82 ديل بوبولو (Del Popolo)، وأويارس (Oyarce)، وريبوتا (Ribotta)، رودريجيوز (2008 (Rodriguez.

83 تشيروتي (2009 (Cerrutti.

84 أوهلانير (Uhlaner)، وكين (Cain)، وكيويت ((Kiewiet 1989، وتشو (1999 (Cho، وروزينستون (Rosenstone)، وهانسين (1993 (Hansen، وولفينجر (Wolfinger) وروزينستون (1980 (Rosenstone، وراماكريشنان (Ramakrishnan)، وإيسبينشاد (2001 (Espenshade.

85 عند زيادة الانحراف المعياري للديمقراطية بنقطة واحدة في بلد المقصد، كما يقيسه مؤشر Polity IV ، يزيد معدل قياس الهجرة الوافدة بـ 11 نقطة، خاصة عند 1 بالمائة، انظر كومينز (Cummins)، وليتوز (Letouze)، وبيرسير (Purser)، ورودريجيوز (2009 (Rodriguez.

86 لاندو (2005 (Landau.

87 وزارة التأمينات الاجتماعية والقوى العاملة، صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFP، والجمعية المنغولية للسكان والتنمية 2005.

88 كراش (Crush)، وراماشاندران (2009 (Ramachandran.

89 ميساجو (Misago)، لاندو (Landau)، ومونسون (2009 (Monson.

90 بيتيجرو (Pettigrew)، وتروب (2005 (Tropp، بيتيجرو (1998 (Pettigrew.

91 مركز الأمن البشري 2005، ونيومان (Newman)، وفان سيلم (2003 (Van Selm.

92 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR. لا يوجد تقدير موثوق فيه لحصة المشردين داخليا بالمخيمات، غير أن التقديرات تشير إلى أن 70% منهم يعيشون مع أقربائهم، وأسرهم، ومجتمعاتهم، في البلد المضيف.

93 مركز متابعة النزوح داخليا IDMC 2008.

94 بيكويل (Bakewell)، ودي هاس (2007 (de Haas.

95 فان هير (Van Hear)، وبروبيكار (Brubaker)، وبيسا (2009 (Bessa، وكريسب (2006 (Crisp.

96 المخيمات في بنغلادش، وكينيا، ونيبال، وتنزانيا، وتايلاند، وأوغندا: دي براون (2009 (de Bruijn.

97 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة1998 ECOSOC. وضعت المبادئ الإرشادية بشأن النزوح الداخلي- كما قدمها ممثل الأمين العام في عام 1998 إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان- وضعت المعايير والقواعد الأساسية لإرشاد الحكومات، والمنظمات الدولية، وغيرها من الكيانات الفاعلة ذات الصلة، بشأن توفير المساعدة والحماية إلى الأشخاص النازحين داخليا أثناء مواقف الصراع الداخلي، والكوارث الطبيعية، وغيرها من المواقف التي تؤدي إلى النزوح الإجباري عالميا.

98 وردت التقديرات بهذه الفقرة من مركز متابعة النزوح داخليا IDMC 2008.

99 مركز متابعة النزوح داخليا IDMC 2008 وضعت أذربيجان، والبوسنة، والهرسك، والكوت ديفوار، وكرواتيا، وجورجيا، ولبنان، وتركيا، وأوغندا في هذه الفئة. وهنا، نود أن نشير إلى الجهود التي تشمل تعويضات مالية باعتبارها جزءا من البرنامج التركي للعودة، إضافة إلى بعض الجهود المعينة لرد الملكية عبر البلقان، التي تم جزء كبير منها عام 2007.

100 جوش (2009 (Ghosh.

101 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (2008 (UNRWA.

102 جيبني (2009 (Gibney، وهاتون (Hatton)، ووليامسون (2005 (Williamson، في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، من بين المتقدمين بطلب حق اللجوء السياسي في عام 2007، لم يحصل على الموافقة سوى 19 من بين كل 100 شخص، في حين أن 9 أشخاص آخرين فقط ممن تقدموا بطلب حق اللجوء السياسي، ولكن رفض طلبهم، حصلوا على إذن للبقاء، لأسباب إنسانية أو لأسباب أخرى.

103 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2008 (UNHCR.

104 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ((UNRWA- ECOSOC 2008.

105 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2002 (UNHCR.

106 انظر، مثلا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا UNECA 2005.

107 روبنسون (2003 (Robinson.

108 بارتولومي (Bartolome)، ودي فيت (de) Wet)، وجراج (2000 (Nagraj، ص.7.

109 انظر المعهد الدولي للبيئة والتنمية IIED والمجلس العالمي للأعمال المعني بالتنمية المستدامة WBCSD 2003، والمشروع العالمي للأشخاص المشردين داخليا IDP، ومجلس اللاجئين النرويجي 2005، وهيئة الإنقاذ العالمي 2007.

110 لا روفير (La Rovere)، وميندس (1999 (Mendes.

111 بالنسبة للبنك الدولي، المركز للقانون البيئي الدولي CIEL 2009؛ هناك أمثلة أخرى: بالنسبة لبنك التنمية الآسيوي ADB، انظر بنك التنمية الآسيوي 2009؛ وفيما يتعلق ببنك التنمية بين الأمريكتين IDB، انظر ببنك التنمية بين الأمريكتين IDB 2009.

112 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007b (UNDP).

113 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC 2009.

114 كليرت (Clert)، وجومارت (Gomart)، وأليكسيك (Aleksic)، وأوتيل (2005 (Otel.

115 انظر، مثلا، كارتلينج (2006 (Cartling.

116 هيئة المعونة الأمريكية (2007 (USAID.

117 لازكو (Laczko) ودانايلوفا- ترينور ((Danailova-Trainor 2009.

118 كوزير (2008 (Koser.

119 أورتيجا (2009 (Ortega.

120 هارجّين (Harttgen) وكلاسين (2009 (Klasen.

121 استمدت هذه الأرقام من استقصاءات القيم العالمية لعام 2005/2006. ويسجل الاستقصاء ما إذا كان أحد الأبوين مهاجرا أم لا، على أقل تقدير، وهو ما نعتمد عليه عند بحث حالة المهاجر، وتتفق هذه النتائج المحددة مع البيانات المستقاة من استقصاءات القيم العالمية لعام 1995، والتي تظهر ما إذا كان المشارك مولودا في بلد أجنبي أم لا.

الفصل الرابع

1 ساريل (2002 (Sarreal.

2 ياغ (2009 (Yang

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008b (UNDP

4 لقائمة بأقل وأكثر القنوات الدولية تكلفة، انظر البنك الدولي(2009c (World Bank

5 ستارك (1991 (Stark

6 سافاج وهارفي (2007 (Savage and Harvey

7 ياغ (2008a (Yang

8 ياغ وتشوى (2007 (Yang and Choi

9 هاليداي (2006 (Halliday

10 رائا وموهاباترا (2009a (Ratha and Mohapatra هذه هي حالة "القضية الأساسية"التي تفترض أن تدفقات الهجرة الجديدة إلى بلدان المقصد الرئيسية ستكون

صفرًا، مما يعني ضمنًا أن الحصيلة الحالية من المهاجرين لن تتغير.

11 فاجنزيلبر ولوبيز 2007) Fajnzylber and Lopez)

12 سكيف 1994) Schiff)

13 كابور 2004) Kapur)

14 زو ولو 2008) Zhu and Luo)

15 لوكاس وتشابيل 2009) Lucas and Chappell)

16 دشينجكار وأكتر 2009) Deshingkar and Akter)

17 رايهان وجروت 2007) Rayhan and Grote)

18 بيجلي، دو بيردت وديركون Beegle, De Weerdt, and 2008) Dercon)

19 ديب وسيك 2009) Deb and Seck)

20 موريسون 2005) Murison) . على سبيل المثال، النساء البنغلاديشيات اللاتي يعملن في منطقة الشرق الأوسط يُحولن أموالا حتى 72 في المائة في المتوسط مما يكسبن. والنساء الكولومبيات اللاتي يعملن في أسبانيا يحولن أموالا أكثر من الرجال (68 مقابل 54 في المائة)

21 دوكيه، ورابوبورت وشين (2003) وستارك، وتيلور وينزهاكى (1986) Docquier, Rapoport, and Shen) (2003) and Stark, Taylor, and Yitzhaki) 1986)

22 أديلمان وتايلور (1988) وديوراند، وكانديل، وإيميليو وماسي Adelman and Taylor (1988) and Durand, Kandel, Emilio, and Massey 1996)

23 ياغ 2009) Yang)

24 ماسي وآخرون (1998) ، وتايلور وآخرون (1996)، وبيريان Massey et al. (1998), Taylor et al. (1996), and Berriane 1997))

25 بيرهمان وآخرون 2008) Behrman et al.)

26 أديلمان وتايلور (1988)، وديوراند، وكانديل، وإيميليو، ومايسي (1996) اوستارك (1980) Adelman and Taylor (1988), Durand, Kandel, Emilio, and Massey (1996), and Stark 1980)

27 أدامز الابن (2005) ، كوس إدواردز وبوريتا (2003) وياغ (2008b) Adams Jr. (2005), Cox Edwards and Ureta (2003) and Yang 2008b)

28 أدامز الابن 2005) Adams Jr.)

29 منصوري 2006) Mansuri)

30 ديب وسيك 2009) Deb and Seck)

31 فان وستارك (2007) Fan and Stark 31 وستارك، وهلمنستاين وبرزكاويتز Helmenstein, and 1997) Prskawetz)

32 تشاند وكليمنس 2008) Chand and Clemens)

33 كاسيلز وديلجادو وايز Castles and Delgado Wise 2008))

34 ماكينزى ورابوبورت 2006) McKenzie and Rapoport).

35 ها، وبي، وزاغ 2009a) Ha, Yi, and Zhang)

36 فرانك وهامر 2002) Frank and Hummer)

37 هيلدبراندت، وماكينزى، وإسكويفل وشارجرودسكي Hildebrandt, McKenzie, Esquivel, and 2005) Schargrodsky)

38 ويلسون 2003) Wilson)

39 تشيروتي 2009) Cerrutti)

40 بولبى (1982) Bowlby)، وكورتيس 2008) Cortes)، وسميث، ولالوندى وجونسون Smith, Lalaonde, and 2004) Johnson)، وسواريس -أوروزكو، تودوروفا ولوي 2002) Suarez-Orozco, Todorova, and Louie)

41 لاستعراض تمكين النوع الاجتماعي والهجرة انظر غوش 2009) Ghosh)

42 كينج وفالينتاري 2006) King and Vullnetari).

43 انظر ديشينجكار وجريم See Deshingkar and Grimm 2005))

44 فارغيس 2006) Fargues)

45 بين، دوكييه وسكيف Beine, Docquier, and Schiff 2008))

46 هامشير (2006) وكينج، وسكيلدون وفلينتاري King, 2008) Skeldon, and Vullnetari)

47 كوردوفا وهيسكي 2009) Cordova and Hiskey)، البلدان المغطاة هي جمهورية الدومينيكان، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا

48 انظر استعراض هذا المؤلف في كليمنس Clemens 2009b))

49 ليبتون 1980) Lipton) وروبينشتاين 1992) Rubenstein)

50 تيرتوسودارمو 2009) Tirtosudarmo)

51 البنك الدولي (2009e)، صفحة 165

52 دوكييه ورابوبور 2004) Docquier and Rapoport)، ودومون، ومارتن، وسبيلفوخل Dumont, Martin, and 2007) Spielvogel)

53 يمكن عقد مقارنة مع الانخفاض الحاد في المهارات والمؤهلات لمعلمي المدارس في الولايات المتحدة على مدى نصف القرن الماضي. وهو ما يرجع إلى حقيقة أن النساء ذوات المهارات أمامهن مجموعة واسعة من الاختيارات الوظيفية المتاحة لهن في مجال التعليم. (كوركوران، ووليم وشواب) Corcoran, William, and) Schwab, 2004)

54 ساكسينيان 2002) Saxenian)

55 كوماندر، وتشاندا، وكانجاسنيمي ووينترز Commander, Chanda, Kangasniemi, and Winters) 2008)

56 ساكسينيان 2006) Saxenian)

57 البنك الدولي الذي ظل يتبع التدفقات عن كثب يُقدر أن التدفقات غير المُسجلة ستضيف على الأقل 50 في المائة إلى رقم إجمالي التحويلات المالية.

58 تشامي، وفولنكامب وجاجاه Chami, Fullenkamp, and Jahjah 2005)، وليون- ليديسما وبيراشا Leon-Ledesma and Piracha 2004)

59 إكشتاين 2004) Eckstein) وأهور 2008) Ahoure)

60 البنك الدولي 2006b) World Bank) وكيريبف Kireyev 2006)

61 بوك، وكوكولنز ولومانشيه Buch, Kuckulenz, and Le Manchec 2002)، ودي هاس وبلاج de Haas and Plug 2006)

62 تايلور، وموران- تايلور وروبز Taylor, Moran-Taylor and Ruiz 2006)

63 دى هاس 2006) de Haas)

64 ليفيت 1998) Levitt) وليفيت 2006) Levitt)

65كويرك 2008) Quirk)

66 البنك الدولي 2009a) World Bank)

67 البنك الدولي 2009a) World Bank)

68 مايسي، وأراجو، وهوجو، وكواوشي، وبيليجرنو، وتايلور Massey, Arango, Hugo, Kouaouci, Pellegrino and Taylor 1993) وتوماس- هوب Thomas-Hope 2009))

69 أديسنا 2007) Adesina)

70 علي 2009) Ali)

71 بيكويل 2009) Bakewell)

72با، وأوامبيلا، ونديدياي، وكاسيبو وبا Ba, Awumbila, Ndiaye, Kassibo, and Ba 2008)

73 جونسون 2007) Jonsson)

74 بلاك، وناتالي وسكينر Black, Natali and Skinner 2005))

75 إذا تضمنت معايير عدم المساواة دخول واستهلاك أولئك الأشخاص في الخارج، ستتسع مساحة التوزيع اتساعًا كبيرًا، حيث إن الدخول في الخارج أعلى بكثير.

76 تايلور، وموراً، وأدامز، ولوبيز- فيلدمان Taylor, Mora, Adams, and Lopez-Feldman 2005) فيما يتعلق بالمكسيك، وياغ 2009) Yang) لتايلند

77 هـا، وبـي، وزاغ 2009b) Ha, Yi, and Zhang)

78 جولدرينج 2004) Goldring) ولاكروا 2005) Lacroix)

79 أوروزكو وراوز 2007) Orozco and Rouse) وزامورا 2007) Zamora)

80 تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية HDR المبنية على الأرقام الواردة عن أنونيوفو وانونيوفو Anonuevo 2008) Anonuevo)

81 تابار 2009) Tabar)

82 سبيليمبرجو 2009) Spilimbergo)

83 إسكندر 2009) Iskander)

84 كاسيل وديلجادو وايز Castles and Delgado Wise 2008))

85 مايسي وآخرون 1998) Massey et al.)

86 إكشتاين2004) Eckstein) . ومايسي وآخرون Massey et al. (1998)، ونيولاند وباتريك Newland and Patrick 2004))، وفان هير، وبيكي، وفيرتوفيتش van Hear, Pieke, and Vertovec 2004)

87 جاملين 2006) Gamlen) ونيولاند وباتريك Newland and Patrick 2004)

88 صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي World Bank 1999))

89 جوبينز 2008) Jobbins) ومارتن 2008) Martin)

90 بلاك وسورد 2009) Black and Sward)

91 هذه البلدان هي أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، ولوكسمبورغ، وهولندا، ونيوزيلندا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية. انظر جدول الإحصاءات (أ). قدرت حصة المهاجرين المولودين في بلد أجنبي بحوالي 9 في المائة في ذلك الوقت.

92 فان دير منسبروخي وورلاند هولست Van der Mensbrugghe and Roland-Holst 2009)، . توسع هذه الأشكال للمحاكاة وحَدّث ما قدمه البنك الدولي (2006b).

93 أورتيجا وبيري 2009) Ortega and Peri).

94 انظر باريل وفيتزجيرالد ورايلي Barrell, Fitzgerald, and Railey 2007)، في الولايات المتحدة قدر بورجاس Borjas 1999) الأثر الإجمالي بأنه إيجابي ولكنه صغير بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

95 هانت وجوتييه لوازيل Hunt and Gauthier-Loiselle 2008)).

96 مثال على ذلك انظر مجلس الاتحاد الأوروبي (2009)

97 انظر، من بين جملة أمور، بومول وليتان وشرام Baumol, Litan, and Schramm 2007) وزوكر وداربي Zucker and Darby 2008)

98 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 2008b)

99 موقع أخبار EurActiv.com News 2008)

100 مارتن Martin 2009b)

101 يتعين تحديد نوعية هذه النتيجة بسبب عدم القدرة على التمييز بين آثار كل من عرض العمل (كثيرا ما يعمل المهاجرون في هذه المطاعم) والطلب عليه (إذا كانوا من مرتادي هذه المطاعم). انظر مازولاري ونيومارك Mazzolari and Neumark 2009)

102 يعتقد، مثلا، 38% من البريطانيين أن هذا هو الوضع. دستمان وفراتيني وبريستون Dustmann, Frattini, and Preston 2008a)

103 على سبيل المثال، انظر لونجي ونايكامب وبوت Longhi, Nijkamp, and Poot 2005)، وأوتافيانو وبيري Ottaviano and Peri 2008)، ومونز وستروبار وفادين وفادين Münz, Straubhaar, Vadean, and Vadean 2006))

104 فيما يتعلق بإسبانيا، انظر كراسكو وجيمينو وأورتيجا Carrasco, Jimeno, and Ortega 2008)، وفرنسا انظر إلى كونستان Constant 2005)، والمملكة المتحدة انظر إلى داستمان وفراتيني وبريستون Dustmann, Frattini, and Preston 2008)

105 انظر مثلا بورجاس Borjas 1995)، تُستخدم البدائل عندما يقلل العرض الزائد لمُنتَج ما من سعر مُنتَج آخر. بينما يكون مكمّلا عندما يرفع العرض الزائد على مُنتَج ما سعر مُنتَج آخر.

106 مثلا في الولايات المتحدة، قد يكون العمال الحاصلون على قدر من التعليم أقل من المرحلة الثانوية، في معظم الحالات. بدائل مثالية لخريجي التعليم الثانوي. مما يلقي بالشكوك على الافتراض بأن استكمال التعليم في حد ذاته أمر ذو أهمية. انظر كارد Card 2009))

107 كرمر ووات 2006) Kremer and Watt)، وكاسيلز وميلر Castles and Miller 1993)

108 للاطلاع على استقصاء، انظر إلى مونز وستروبار وفادين وفادين Münz, Straubhaar, Vadean, and Vadean 2006))

109 رينري 1998) Reyneri)

110 يأتي التقدير الأول من بورجاس 2003) Borjas)، للفترة من 1980 حتى 2000، بينما يبلغ التقدير الثاني من أوتافيانو وبيري 2008) Ottaviano and Peri) ويتناول الفترة من 1990 حتى 2006. باستخدام منهجية بورجاس Borjas للفترة من 1990 حتى 2006 يبلغ التقدير 7.8%- (2008) Ottaviano and Peri) ص 59). يختلف المنهجان في افتراضياتهما المتعلقة بقابلية الاستبدال بين المتسربين من المدارس الثانوية والمتخرجين منها. انظر أيضًا كارد 1990) Card)

ملحوظات

Borjas, Grogger, and Hanson) وبورجاس وجروجير وهانسون 2008)

111 بيري وساريبر ودرايف (Peri, Sparber, and Drive 2008) وأمودو- دورانتيس ودي لا ريكا Amuedo-Dorantes and de la Rica) 2008) في اسبانيا.

112 مناكوردا ومانينج ووادسورث Manacorda, Manning, and Wadsworth) 2006)

113 أنجريست وكوجلر (Angrist and Kugler 2003)

114 جاياويرا وأندرسون (Jayaweera and Anderson 2009)

115 برايانت وروكومنوياكيت Bryant and Rukumnuaykit) 2007)

116 سوين (Suen 2002)

117 من الممكن الاطلاع على مناقشة شاملة لهذا الموضوع لدى البنك الدولي (World Bank 2009e)

118 هيندرسون وشاليزي وفينابل Henderson, Shalizi, and Venables) 2001)

119 إيميس (Amis 2002)

120 تحالف المدن (The Cities Alliance 2007)

121 دريزي وسين (Dreze and Sen 1999)

122 كوندو (Kundu 2009)

123 انظر حسين وخان وسيلي Hossain, Khan, and Seeley) 2003) وأفسار (Afsar 2003)

124 هانسون (Hanson 2009)

125 مثلا بورجاس (Borjas 1995) ولي وميلر Lee and Miller) 2000)

126 صندوق النقد الدولي (IMF 2009b)

127 هانسون وشيفي وسلوتر Hanson, Scheve, and Slaughter) 2007)

128 فاكيني ومايدا (Facchini and Mayda 2008)

129 بروكييه وآخرون (Brucker et al. 2002). من بين الدول الأكثر اعتمادًا على عامل الرفاهة: النمسا، وبلجيكا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا وهولندا، أما الدول الأقل اعتمادًا عليه، فهي: ألمانيا، واليونان، وإسبانيا، والبرتغال والمملكة المتحدة.

130 فاسكيس وألوزا وفيجاس وبيرتوتزي Vasquez, Alloza, Vegas, and Bertozzi) 2009)

131 روثورن (Rowthorn 2008)

132 من الممكن استنتاج تقديرات بديلة بالأخذ في الاعتبار الاتجاه المستقبلي الكامل للضرائب والإنفاق المرتبطين بالهجرة الوافدة ومن يعولونهم، وكذلك الأجيال المستقبلية. غير أن تقدير القيمة الحالية الصافية قد يكون غاية في الصعوبة نظرا لكافة الافتراضات المطلوبة حول السلوكيات المستقبلية للأشخاص (معدل الخصوبة، والتعليم المدرسي، وتوقعات فرص العمل وما إلى ذلك). ومن ثم، المنهج المستخدم هو منهج إستاتيكي: انظر إلى روثورن (Rowthorn 2008) . وقدر بعض المؤلفين القيمة المالية الصافية الحالية للهجرة الوافدة بالولايات المتحدة حيث وجدوا تقديرات إيجابية كبرى. انظر لي وميلر Lee and Miller) 2000).

133 لوكاسين (Lucassen 2005)

134 المركز الدولي للسكان (IPC 2007)

135 بوتشر وبيل (Butcher and Piehl 1998)

136 المعهد الأسترالي المعني بعلم الجريمة (1999)

137 سافونا ودي نيكولا ودا كول Savona, Di Nicola, and Da Col) 1996)

138 ومع ذلك، فضلت نسبة كبيرة فرض المزيد من القيود على الدخول، خصوصًا في البلدان ذات دليل تنمية بشرية متوسط (مثل: مصر وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية والأردن وجنوب أفريقيا وتايلاند). وعلى نحو مشابه، في البلدان حيث توجد نسبة أعلى من عدم المساواة في الأجور، من الأرجح أن يفضل الأشخاص الحد من الهجرة، بل صرحوا بأنه على أصحاب الأعمال إعطاء الأولوية إلى الأشخاص المحليين عندما تندُر الوظائف. انظر كليمانس وكلوجمان Kleemans and Klugman) 2009)

139 زيمرمان (Zimmermann 2009)

140 ماسي وسانشين ر. (Massey and Sánchez R. 2009)

141 أو رورك وسينوت (O›Rourke and Sinnott 2003)

142 إيرنست (Earnest 2008)

143 بحثت عدة دراسات الآثار طويلة المدى للهجرة الوافدة على القيم السياسية مع استخلاص النتائج المختلفة. وجد بوكر (Bueker 2005) اختلافات ملحوظة في الإقبال والمشاركة من بين الناخبين الأمريكيين. من المهاجرين الوافدين ذوي الخلفيات المختلفة. بينما وجد كل من رودريجيه وواجنر (Rodríguez and Wagner 2009) أن الأنماط الموثقة توثيقا جيدًا للمشاركة المدنية والمواقف تجاه إعادة التوزيع عبر أقاليم مختلفة من إيطاليا لا تنعكس على السلوك السياسي للإيطاليين من تلك الأقاليم ممن يعيشون في فنزويلا.

144 كاسيلز وميلر (Castles and Miller 1993)

145 كليمنس وكلوجمان Kleemans and Klugman) 2009)

الفصل الخامس

1. شيف وسلوتر (Scheve and Slaughter 2007).
2. لا يقدم هذا الفصل استعراضًا شاملا للسياسات ذات الصلة بالهجرة، حيث إنها موثّقة توثيقًا جيدًا في مصادر أخرى: انظر إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2008b)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM 2008a)، ومجموعة السياسات المعنية بالهجرة والمجلس البريطاني (2007)، ومنظمة العمل الدولية (ILO 2004).
3. أجونياس (Agunias 2009)، وكلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira) 2009).
4. حكومة السويد (2008).
5. كو، وهوجو وماكدونالد Khoo, Hugo and McDonald 2008)، وكلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira 2009)).
6. انظر إلى المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD 2009)، وذلك للاطلاع على استعراض رائع.
7. باباديمتريو (Papademetriou 2005).
8. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD 2009)، ص47.
9. على سبيل المثال، الفريق التابع لمكتب الخارجية والكومنولث، العامل على تشجيع عودة المهاجرين غير النظاميين وطالبي حق اللجوء السياسي الذين لاقوا رفضًا لطلبهم، يبلغ حاليًا خمسة أضعاف حجم الفريق الذي يركز على الهجرة والتنمية في وزارة التنمية الدولية. انظر إلى بلاك وسورد Black and Sward) 2009).
10. هاجان وإيشباخ وروديريجي Hagan, Eschbach and Rodrigues) 2008).
11. منتدى المهاجرين في آسيا (2006)، ومنظمة رصد حقوق الإنسان (HRW 2005b).
12. انظر إلى البرلمان الأوروبي (2008)؛ وبشأن الانتقاد، انظر مثلا إلى منظمة العفو الدولية (2008).
13. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR 2007).
14. انظر إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR 1966)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR 1966)، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW 1979)، واتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT 1984)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC 1989). انخفضت معدلات التصديق إلى أدنى مستوياتها في دول آسيا والشرق الأوسط (47%)، فيما وصلت 58% و70% في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا على التوالي. وفي حين صدّق 131 بلدًا على جميع المعاهدات الأساسية الست لحقوق الإنسان، وقع ما يزيد على 131 بلدًا على هذه المعاهدات. ويمكن الاطلاع على العدد الإجمالي للدول الأطراف لكل معاهدة في «الملحق الإحصائي».
15. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسي ICCPR 1966)، المادة الثانية، 26، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR 1966)، المادة الثانية؛ انظر إلى أوبسكين Opeskin 2009)).
16. لا تنضمن هنا الجماعة الأوروبية، وهي مدرجة باعتبارها طرفًا موقعًا منفصلا.
17. المنظمة الدولية للهجرة (IOM 2008b)، ص 62.
18. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC 2009)).
19. انظر مثلا إلى كارلنج (Carling 2006) (بشأن الاتجار في البشر في نيجيريا)، ودي هاس (De Haas 2008).
20. 18 كانون الأول/ديسمبر - (vzw 2008).
21. ألفاريس (Alvarez 2005)، وبيتس (Betts 2008).
22. مارتن وأبي مرشد (Martin and Abimourchad 2008).
23. منهاج التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الموثقين (PICUM 2008b).
24. كليمنس وكلوجمان (Kleemans and Klugman 2009).
25. للإطلاع على أمثلة على هذه الأنشطة، انظر إلى المبادرة المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة (المبادرة المشتركة المعنية بالهجرة والتنمية بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة 2008). ويكمن في صميم عمل المبادرة المشتركة مناهج للأنشطة المعنية بالتنظيم المعرفي، ترتبط بالتحويلات المالية، والمجتمعات، والقدرات، والحقوق، وتديرها السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. انظر إلى المنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية (GFMD 2008).
26. مارتن (Martin 2009b)، وأجونياس (Agunias 2009).
27. ماكينزي (McKenzie 2007).
28. مارتن (Martin 2005)، ص.20.
29. مارتن (Martin 2009a)، ص. 47.
30. هاميل (Hamel 2009).
31. مارتن (Martin 2009a).
32. هورست (Horst 2006).
33. اتفاقية منظمة العمل الدولية IOL لعام 1997، الاتفاقية المعنية بوكالات التوظيف الخاصة، تحظر فرض رسوم على العمال، غير أنه لم يصدق عليها سوى 21 بلدًا.
34. أجونياس (Agunias 2008)، وروهوناج (Ruhunage 2006)، وصديقي (Siddiqi 2006).
35. بيتشرمان، وأوليفاس، ودار Betcherman, Olivas and Dar) 2004)، استعراض لمدى فاعلية برامج سوق العمل الناشطة، المستمدة من 159 تقييمًا في بلدان متقدمة وأخرى آخذة في النمو.
36. مارتن (Martin 2009b)، وشورتينو وبونيبينج Sciortino and Punpuing) 2009).
37. انظر إلى مسار كولومبو (Colombo Process 2008).
38. ماركيت (Marquette 2006).
39. كريستنسن وستانات Christensen and Stanat) 2007)).
40. جمعية النجاح للجميع Success for All Foundation) 2008)).
41. ميزاجو ولانداو ومونسن Misago, Landau and Monson.
42. قد يتضمن، على سبيل المثال، نشرات صغيرة لشرح من يعمل ماذا؟، وإلى أين التوجه لتقديم الشكاوى؟.
43. البنك الدولي (2002).
44. زامبلي (Zamble 2008).
45. شبكة لكل العالم (One World Net 2008).
46. مجلس أوروبا (Council of Europe 2006).
47. مارتن (Martin 2009a).
48. حكومة أستراليا الغربية (2004).
49. ديشنجكار وأكتر (Deshingkar and Akter 2009)، ص 38 إلى 40.
50. الأمم المتحدة (UN 2008a).
51. «تحالف المدن» (The Cities Alliance 2007).
52. بلاك وسورد (Black and Sward 2009).
53. على سبيل المثال، في ميانمار، يتعين على خريجي الكليات أن يعيدوا للحكومة تكلفة تعليمهم قبل أن يحصلوا على وثيقة سفر. الولايات المتحدة الأمريكية (2009c).
54. كما ألمح رانيس وستيوارت (Ranis and Stewart 2000)، في الوقت الذي توفرت فيه سبل عديدة لأداء جيد للتنمية البشرية، كانت أشكال النجاح، في العموم، مدعومة بالمبادرات التي تعطي أولوية للفتيات والنساء (التعليم والدخول)، وسياسات إنفاق فاعلة (في تشيلي مثلا)، وأداء اقتصادي جيد (في فييتنام مثلا).
55. كليمانس وكلوجمان (Kleemans and Klugman 2009).
56. سايدس وسيترين (Sides and Citrin 2007).
57. فاكيني ومايدا (Facchini and Mayda 2009).
58. جوش (Ghosh 2007).
59. بدفورد (Bedford 2008).

Bibliography

ACLU (American Civil Liberties Union). 2003. "Edwards v. California." www.aclu.org. Accessed July 2009.

ActionAid International. 2004. "Participatory Poverty Assessment (PPA) Lower Songkhram River Basin, Thailand". Bangkok: ActionAid International and Mekong Wetlands Biodiversity Programme.

Adams Jr., R. H. 2005. "Remittances, Household Expenditure and Investment in Guatemala". *Policå Research Working Paper No. 3532.* Washington DC: World Bank.

Adelman, I. and J. E. Taylor. 1988. "Life in a Mexican Village: A SAM Perspective." *Journal of Development Studies* 25 (1): 5-24.

Adepoju, A. 2005. *Migration in West Africa.* Geneva: Global Commission on International Migration.

Adesina, O. A. 2007. *"'Checking out': Migration, Popular Culture, and the Articulation and Formation of Class Identity"*. Paper presented at African Migrations Workshop on Understanding Migration Dynamics in the Continent, 18-21 September 2007, Accra, Ghana.

Afsar, R. 2003. *"Internal Migration and the Development Nexus: The Case of Bangladesh"*. Paper presented at Regional Conference on Migration and Pro-Poor Policy Changes in Asia, 22-24 June 2003, Dhaka, Bangladesh.

Agunias, D. R. 2008. *Managing Temporary Migration: Lessons from the Philippine Model.* Washington DC: Migration Policy Institute.

Agunias, D. R. 2009. "Migration Intermediaries: Agents of Human Development?" *Human Development Research Paper No. 22.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Ahoure, A. A. E. 2008. "Transferts, Gouvernance et Développement Economique dans les Pays de l'Afrique Sub-saharienne: Une Analyse à Partir de Données de Panel". Paper presented at African Migration Workshop, 26-29 November 2008, Rabat, Morocco.

Ali, S. N. 2009. "Education as a Means of Rural Transformation through Smooth Rural-Urban Migration: Some Evidence from Ethiopia". Paper presented at the 7th International Conference on the Ethiopian Economy, 25-27 June 2009, Addis Ababa, Ethiopia.

Aliran. 2007. "Chin Asylum Seekers Detained in Rela Raid." http://www.aliran.com/index.php?option=com_content&view=article&id=184:chin-asylum-seekers-detained-in-rela-raid&catid=32:2006-9&Itemid=10. Accessed May 2009.

Altman, I. and J. Horn (Eds.). 1991. *To Make America: European Emigration in the Early Modern Period.* Berkeley: University of California Press.

Alvarez, J. E. 2005. *International Organizations as Law-Makers.* New York: Oxford University Press.

Amin, M. and A. Mattoo. 2005. "Does Temporary Migration have to be Permanent?" *Policy Research Working Paper Series No. 3582.* Washington DC: World Bank.

Amis, P. 2002. "African Urban Poverty and What is the Role of Local Government in its Alleviation?". Unpublished report. Washington DC: World Bank.

Amnesty International. 2008. "Amnesty International EU Office reaction to Return Directive Vote." http://www.amnesty-eu.org/static/html/pressrelease.asp?cfid=7&id=366&cat=4&l=1. Accessed June 2009.

——. 2009. "Urgent Action: Cuba UA 115/09." http://www.amnestyusa.org/actioncenter/actions/uaa11509.pdf. Accessed June 2009.

Amuedo-Dorantes, C. and S. de la Rica. 2008. "Complements or Substitutes? Immigrant and Native Task Specialization in Spain". *Discussion Paper Series No. 16/08.* London: Centre for Research and Analysis of Migration.

Anderson, J. B. and J. Gerber. 2007a. "Data Appendix to Fifty Years of Change on the U.S.-Mexico Border: Growth, Development, and Quality of Life." http://latinamericanstudies.sdsu.edu/BorderData.html. Accessed June 2009a.

——. 2007b. *Fifty Years of Change on the U.S.-Mexico Border: Growth, Development, and Quality of Life.* Austin: University of Texas Press.

Andrienko, Y. and S. Guriev. 2005. "Understanding Migration in Russia". *Policy paper series No. 23.* Moscow: Center for Economic and Financial Research.

Angrist, J. D. and A. D. Kugler. 2003. "Protective or Counter-Productive? Labour Market Institutions and The Effect of Immigration on EU Natives." *The Economic Journal* 113 (488): 302-331.

Anh, D. N. 2005. "Enhancing the Development Impact of Migrant Remittances and Diasporas: The Case of Viet Nam." *Asia Pacific Population Journal* 20 (3): 111-122.

Anonuevo, E. and A. T. Anonuevo. 2008. "Diaspora Giving: An Agent of Change in Asia Pacific Communities". Paper presented at Diaspora Giving: An Agent of Change in Asia Pacific Communities?, 21-23 May 2008, Ha Noi, Viet Nam.

Antecol, H. and K. Bedard. 2005. "Unhealthy Assimilation: Why do Immigrants Converge to American Health Status Levels". *Discussion Paper Series No. 1654.* Bonn: Institut zur Zukunft der Arbeit.

Anthoff, D., R. J. Nicholls, S. J. T. Richard and A. T. Vafeidis. 2009. "Global and Regional Exposure to Large

Bibliography

Rises in Sea-Level: A Sensitivity Analysis". *Working Paper No. 96.* Norwich: Tyndall Centre for Climate Change Research.

Appleyard, R. 2001. "International Migration Policies: 1950-2000." *International Migration* 39 (6): 7-20.

Arab News. 2009. "Cabinet Passes Regulations Simplifying Iqama Transfer." *Arab News,* 21 April.

Asian Development Bank. 2009. "About the Safeguard Policy Update." http://www.adb.org/Safeguards/about.asp. Accessed June 2009.

Australian Institute of Criminology. 1999. *Ethnicity and Crime: An Australian Research Study.* Canberra: Department of Immigration and Multicultural Affairs.

Avenarius, C. 2007. "Cooperation, Conflict and Integration among Sub-ethnic Immigrant Groups from Taiwan." *Population, Space and Place* 13 (2): 95-112.

Azcona, G. 2009. "Migration in Participatory Poverty Assessments: A Review." *Human Development Research Paper No. 56.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Ba, C. O., M. Awumbila, A. I. Ndiaye, B. Kassibo and D. Ba. 2008. *Irregular Migration in West Africa.* Dakar: Open Society Initiative for West Africa.

Bahrain Center for Human Rights. 2008. "The Situation of Women Migrant Domestic Workers in Bahrain". *Report submitted to the 42nd session of the CEDAW Committee.* Manama: Bahrain Center for Human Rights.

Baines, D. 1985. *Migration in a Mature Economy: Emigration and Internal Migration in England and Wales, 1861-1900.* Cambridge: Cambridge University Press.

Bakewell, O. 2008. "Research Beyond the Categories: The Importance of Policy Irrelevant Research into Forced Migration." *Journal of Refugee Studies* 21: 432-453.

——. 2009. "South-South Migration and Human Development: Reflections on African Experiences." *Human Development Research Paper No. 7.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Bakewell, O. and H. de Haas. 2007. "African Migrations: Continuities, Discontinuities and Recent Transformations." In L. de Haan, U. Engel, and P. Chabal (Eds.), *African Alternatives*: 95-117. Leiden: Brill.

Banerjee, A. and E. Duflo. 2006. "Addressing Absence." *Journal of Economic Perspectives* 20 (1): 117-132.

Barnett, J. and M. Webber. 2009. "Accommodating Migration to Promote Adaptation to Climate Change". Melbourne: Commission on Climate Change and Development, University of Melbourne.

Barrell, R., J. Fitzgerald and R. Railey. 2007. "EU Enlargement and Migration: Assessing the Macroeconomic Consequences". *Discussion Paper No. 292.* London: National Institute of Economic and Social Research.

Barro, R. J. and J.-W. Lee. 2001. "International Data on Educational Attainment: Updates and Implications." *Oxford Economic Papers* 53 (3): 541-563.

Barros, P. P. and I. M. Pereira. 2009. "Access to Health Care and Migration: Evidence from Portugal." *Human Development Research Paper No. 28.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Bartolome, L. J., C. de Wet, H. Mander and V. K. Nagraj. 2000. "Displacement, Resettlement, Rehabilitation, Reparation, and Development". *Working paper.* Cape Town: Secretariat of the World Commission on Dams.

Baumol, W. J., R. Litan and C. Schramm. 2007. *Good Capitalism, Bad Capitalism.* New Haven: Yale University Press.

Bedford, R. 2008. "Migration Policies, Practices and Cooperation Mechanisms in the Pacific". Paper presented at United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in Asia and the Pacific, 20-21 September 2008, Bangkok, Thailand: Department of Social and Economic Affairs.

Beegle, K., J. De Weerdt and S. Dercon. 2008. "Migration and Economic Mobility in Tanzania: Evidence from a Tracking Survey". *Policy Research Working Paper No. 4798.* Washington DC: World Bank.

Behrman, J. R., J. Hoddinott, J. A. Maluccio, E. Soler-Hampejsek, E. L. Behrman, R. Martorell, Ramírez M. and A. D. Stein. 2008. *What Determines Adult Skills? Impacts of Preschool, School-Years, and Post-School Experiences in Guatemala.* Philadelphia: University of Pennsylvania.

Beine, M., F. Docquier and M. Schiff. 2008. "International Migration, Transfers of Norms and Home Country Fertility". *Discussion Paper No. 3912.* Bonn: Institut zur Zukunft der Arbeit.

Bell, M. and S. Muhidin. 2009. "Cross-National Comparisons of Internal Migration." *Human Development Research Paper No. 30.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Bellwood, P. 2005. *First Farmers: The Origins of Agricultural Societies.* Oxford: Blackwell Publishing.

Benach, J., C. Muntaner and V. Santana. 2007. "Employment Conditions and Health Inequalities". *Final Report to the WHO Commission on Social Determinants of Health.* Geneva: Employment Conditions Knowledge Network.

Berriane, M. 1997. "Emigration Internationale du Travail et Micro-Urbanisation dans le Rif Oriental: Cas du Centre de Toauima". *Migration Internationale et Changements Sociaux dans le Maghreb*: 75-97. Tunis: Université de Tunis.

Betcherman, G. and R. Islam (Eds.). 2001. *East Asian Labor Markets and the Economic Crisis: Impacts Responses and Lessons.* Washington DC: World Bank.

Bibliography

Betcherman, G., K. Olivas and A. Dar. 2004. "Impacts of Active Labour Market Programmes: New Evidence from Evaluations with Particular Attention to Developing and Transition Countries". *Social Protection Discussion Paper Series No. 0402.* Washington DC: World Bank.

Betts, A. 2008. *Towards a 'Soft Law' Framework for the Protection of Vulnerable Migrants.* Geneva: UNHCR.

Betts, D. C. and D. J. Slottje. 1994. *Crisis on the Rio-Grande: Poverty, Unemployment, and Economic Development on the Texas-Mexico Border.* Boulder: Westview Press.

Bhabha, J. 2008. "Independent Children, Inconsistent Adults: International Child Migration and the Legal Framework". *Discussion Paper No. 2008-02.* Florence: Innocenti Research Centre, UNICEF.

Bhagwati, J. N. 1979. "International Migration of the Highly Skilled: Economics, Ethics and Taxes." *Third World Quarterly* 1 (3): 17-30.

Black, R., D. Coppard, D. Kniveton, A. Murata, K. Schmidt-Verkerk and R. Skeldon. 2008. "Demographics and Climate Change: Future Trends and their Policy Implications for Migration". *Globalisation and Poverty Working Paper No. T27.* Brighton: Development Research Centre on Migration.

Black, R. and J. Sward. 2009. "Migration, Poverty Reduction Strategies and Human Development." *Human Development Research Paper No. 38.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Borjas, G. J. 1995. "The Economic Benefits from Immigration." *The Journal of Economic Perspectives* 9 (2): 3-22.

——. 1999. "Immigration and Welfare Magnets." *Journal of Labor Economics* 17 (4): 607-637.

——. 2003. "The Labor Demand Curve is Downward Sloping: Reexamining the Impact of Immigration on the Labor Market." *The Quarterly Journal of Economics* 118 (4): 1335-1374.

Borjas, G. J., J. T. Grogger and G. H. Hanson. 2008. "Imperfect Substitution Between Immigrants and Natives: A Reappraisal". *Working Paper No. W13887.* Cambridge: National Bureau of Economic Research.

Bovenkerk, F., M. J. I. Gras, D. Ramsoedh, M. Dankoor and A. Havelaar. 1995. "Discrimination Against Migrant Workers and Ethnic Minorities in Access to Employment in the Netherlands". *Labor Market Papers No. 4.* Geneva: International Labour Organization.

Bowlby, J. 1982. *Attachment.* New York: Basic Books.

Branca, M. 2005. *Border Deaths and Arbitrary Detention of Migrant Workers.* Berkeley: Human Rights Advocates.

Brockerhoff, M. 1990. "Rural to Urban Migration and Child Survival in Senegal." *Demography* 27 (4): 601-616.

——. 1995. "Child Survival in Big Cities: The Disadvantages of Migrants." *Social Science and Medicine* 40 (10): 1371-1383.

Brucker, H., G. S. Epstein, B. McCormick, G. Saint-Paul, A. Venturini and K. Zimmermann. 2002. "Managing Migration in the European Welfare State." In T. Boeri, G. Hanson, and B. McCormick (Eds.), *Immigration Policy and the Welfare System*: 1-168. New York: Oxford University Press.

Bryant, J. and P. Rukumnuaykit. 2007. "Labor Migration in the Greater Mekong Sub-region: Does Migration to Thailand Reduce the Wages of Thai Workers?" *Working Paper No. 40889.* Washington DC: World Bank.

Buch, C. M., A. Kuckulenz and M.-H. Le Manchec. 2002. "Worker Remittances and Capital Flows". *Working Paper No. 1130.* Kiel: Kiel Institute for World Economics.

Bueker, C. S. 2005. "Political Incorporation among Immigrants from Ten Areas of Origin: The Persistence of Source Country Effects." *International Migration Review* 39 (1): 103-140.

Burd-Sharps, S., K. Lewis and E. Martins. 2008. *The Measure of America: American Human Development Report, 2008-2009.* New York: Columbia University Press.

Bursell, M. 2007. "What's in a Name? A Field Experiment Test for the Existence of Ethnic Discrimination in the Hiring Process". *Working Paper No. 2007-7.* The Stockholm University Linnaeus Center for Integration Studies.

Business Monitor International. 2009. "Downturn Raises Employment Questions." *Business Monitor International Forecasts.* March.

Butcher, K. F. and A. M. Piehl. 1998. "Recent Immigrants: Unexpected Implications for Crime and Incarceration." *Industrial and Labor Relations Review* 51 (4): 654-679.

Cai, F., Y. Du and M. Wang. 2009. «Migration and Labor Mobility in China.» *Human Development Research Paper No. 9.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Carballo, M. 2007. "The Challenge of Migration and Health." *World Hospitals and Health Services: The Official Journal of the International Hospital Federation* 42 (4): 9-18.

Card, D. 1990. "The Impact of the Mariel Boat Lift on the Miami Labor Market." *Industrial and Labor Relation Review* 43 (2): 245-257.

——. 2009. "Immigration and Inequality". *Working Paper No. 14683.* Cambridge: National Bureau of Economic Research, Inc.

Carling, J. 2006. "Migration, Human Smuggling and Trafficking from Nigeria to Europe". Geneva: International Organization for Migration.

Carrasco, R., J. F. Jimeno and A. C. Ortega. 2008. "The Impact of Immigration on the Wage Structure: Spain 1995-2002". *Economics Working Papers No. 080603.* Universidad Carlos III, Departamento de Economía.

Carvajal, L. and I. M. Pereira. 2009. "Evidence on the Link between Migration, Climate Disasters and Adaptive Capacity". *Human Development Report Office Working Paper.* New York: United Nations Development Programme.

Castles, S. and R. Delgado Wise (Eds.). 2008. *Migration*

Bibliography

and Development: Perspectives from the South. Geneva: International Organization for Migration.

Castles, S. and M. Miller. 1993. *The Age of Migration.* New York: The Guilford Press.

Castles, S. and S. Vezzoli. 2009. "The Global Economic Crisis and Migration: Temporary Interruption or Structural Change?". Unpublished Manuscript for Paradigmes (Spain).

CEPII (Research Center in International Economics). 2006. "Distance Database." http://www.cepii.fr/anglaisgraph/bdd/distances.htm. Accessed July 2009.

Cerrutti, M. 2009. "Gender and Intra-regional Migration in South America." *Human Development Research Paper No. 12.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Chami, R., C. Fullenkamp and S. Jahjah. 2005. "Are Immigrant Remittance Flows a Source of Capital for Development?" *IMF Staff Papers* 52 (1): 55-81.

Chan, Liu and Yang. 1999. "Hukou and Non-Hukou Migration in China: Comparisons and Contrasts." *International Journal of Population Geography* 5: 425-448.

Chand, S. and M. A. Clemens. 2008. "Skilled Emigration and Skill Creation: A Quasi-experiment". *International and Development Economics Working Paper No. 08-05.* Canberra: Crawford School of Economics and Government.

Charnovitz, S. 2003. "Trade Law Norms on International Migration." In T. Aleinikoff and V. Chetail (Eds.), *Migration and International Legal Norms*: 241-253. The Hague: TMC Asser Press.

Chauvet, M. and C. Yu. 2006. "International Business Cycles: G7 and OECD Countries". *Economic Review, First Quarter 2006.* Atlanta: Federal Reserve Bank of Atlanta.

Chiswick, B. and Y. L. Lee. 2006. "Immigrant Selection Systems and Immigrant Health". *Discussion Paper No. 2345.* Bonn: Institut zur Zukunft der Arbeit.

Chiswick, B. and P. Miller. 1995. "The Endogenity Between Language and Earnings: An International Analysis." *Journal of Labour Economics* 13: 201-246.

Cho, W. K. T. 1999. "Naturalization, Socialization, Participation: Immigrants and Non-Voting." *The Journal of Politics* 61 (4): 1140-1155.

Christensen, G. and P. Stanat. 2007. "Language Policies and Practices for Helping Immigrants and Second-Generation Students Succeed". Unpublished Report of The Transatlantic Task Force on Immigration and Integration. Migration Policy Institute and Bertelsmann Stiftung.

Christian Aid. 2007. "Human Tide: The Real Migration Crisis". A Christian Aid Report.

CIEL (Center for International and Environmental Law). 2009. "The World Bank's Involuntary Resettlement Policy." http://www.ciel.org/Ifi/wbinvolresettle.html. Accessed June 2009.

Cinel, D. 1991. *The National Integration of the Italian Return Migration, 1870-1929.* Cambridge: Cambridge University Press.

Clark, K. and S. Drinkwater. 2008. "The Labour-Market Performance of Recent Migrants." *Oxford Review of Economic Policy* 24 (3): 495-516.

Clauss, S. and B. Nauck. 2009. "The Situation Among Children of Migrant Origin in Germany". *Working Paper.* Forthcoming. Florence: Innocenti Research Centre, UNICEF.

Clemens, M. 2009a. "Should Skilled Emigrants be Taxed? New Data on African Physicians Abroad". *Working Paper.* Forthcoming. Washington DC: Center for Global Development.

——. 2009b. "Skill Flow: A Fundamental Reconsideration of Skilled-Worker Mobility and Development." *Human Development Research Paper No. 8.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Clemens, M., C. Montenegro and L. Pritchett. 2008. "The Place Premium: Wage Differences for Identical Workers Across the U.S. Border". *Policy Research Working Paper No. 4671.* Washington DC: World Bank and Center For Global Development.

Clemens, M. and L. Pritchett. 2008. "Income Per Natural: Measuring Development as if People Mattered More than Places". *Working Paper No. 143.* Washington DC: Center for Global Development.

Clert, C., E. Gomart, I. Aleksic and N. Otel. 2005. "Human Trafficking in South Eastern Europe: Beyond Crime Control, an Agenda for Social Inclusion and Development". *Processed Paper.* Washington DC: World Bank.

Colombo Process. 2008. "Ministerial Consultation on Overseas Employment and Contractual Labour for Countries of Origin and Destination in Asia (Abu Dhabi Dialogue)". Ministerial Consultation on Overseas Employment and Contractual Labour for Countries of Origin and Destination in Asia (Abu Dhabi Dialogue), 21-22 January 2008, Abu Dhabi, UAE.

Comelatto, P. A., A. E. Lattes and C. M. Levit. 2003. "Migración Internacional y Dinámica Demográfica en la Argentina Durante la Segunda Mitad del Siglo XX." *Estudios Migratorios Latinoamericanos* 17 (50): 69-110.

Commander, S., R. Chanda, M. Kangasniemi and L. A. Winters. 2008. "The Consequences of Globalisation: India's Software Industry and Cross-border Labour Mobility." *The World Economy* 31 (2): 187-211.

Consensus Economics. 2009a. "Asia Pacific Consensus Forecasts." *Consensus Economics*: 1-36.

——. 2009b. "Consensus Forecasts." *Consensus Economics*: 1-32.

——. 2009c. "Eastern Europe Consensus Forecasts." *Consensus Economics*: 1-24.

Bibliography

——. 2009d. "Latin American Consensus Forecasts." *Consensus Economics*: 1-31.

Constant, A. 2005. "Immigrant Adjustment in France and Impacts on the Natives." In K. F. Zimmermann (Ed.), *European Migration: What Do We Know?*: 263-302. New York: Oxford University Press.

Corcoran, S. P., E. N. William and R. M. Schwab. 2004. "Changing Labor-Market Opportunities for Women and the Quality of Teachers, 1957-2000." *American Economic Review* 94 (2): 230-235.

Cordova, A. and J. Hiskey. 2009. "Migrant Networks and Democracy in Latin America". Unpublished Working Paper. Nashville: Vanderbilt University.

Cornelius, W. A., T. Tsuda, P. L. Martin and J. Hollifield (Eds.). 2004. *Controlling immigration: A Global Perspective (Second Edition)*. Stanford: Stanford University Press.

Cortes, R. 2008. "Children and Women Left Behind in Labour Sending Countries: An Appraisal of Social Risks". Unpublished Working Paper. New York: UNICEF, Division of Policy and Practice.

Council of Europe. 2006. "Roma Campaign Dosta." http://www.coe.int/t/dg3/romatravellers/documentation/youth/Romaphobia_en.asp. Accessed May 2009.

Council of the European Union. 2009. *Council Directive on the Conditions of Entry and Residence of Third-country Nationals for the Purpose of Highly Qualified Employment 17426/08.* Brussels: Council of the European Union.

Cox Edwards, A. and M. Ureta. 2003. "International Migration Remittances, and Schooling: Evidence from El Salvador." *Journal of Development Economics* 72 (2): 429-461.

Crisp, J. 2006. "Forced Displacement in Africa: Dimensions, Difficulties and Policy Directions". *Research Paper No. 126.* Geneva, Switzerland: United Nations High Commissioner for Refugees.

Crul, M. 2007. "Pathways to Success for the Children of Immigrants". Unpublished Report of The Transatlantic Task Force on Immigration and Integration. Migration Policy Institute and Bertelsmann Stiftung.

Crush, J. and S. Ramachandran. 2009. "Xenophobia, International Migration, and Human Development." *Human Development Research Paper No. 47.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Cummins, M., E. Letouzé, M. Purser and F. Rodríguez. 2009. "Revisiting the Migration-Development Nexus: A Gravity Model Approach." *Human Development Research Paper No. 44.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Cummins, M. and F. Rodríguez. 2009. "Is There a Numbers Versus Rights Trade-Off in Immigration Policy? What the Data Say." *Human Development Research Paper No. 21.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

de Bruijn, B. J. 2009. "The Living Conditions and Well-Being of Refugees." *Human Development Research Paper No. 25.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

de Haas, H. 2007. *The Myth of Invasion: Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union.* Oxford: International Migration Institute (IMI), James Martin 21st Century School, University of Oxford.

——. 2008. "The Myth of Invasion: The Inconvenient Realities of African Migration to Europe." *Third World Quarterly* 29 (7): 1305-1322.

——. 2009. "Mobility and Human Development." *Human Development Research Paper No. 1.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

de Haas, H. and R. Plug. 2006. "Cherishing the Goose with the Golden Eggs: Trends in Migrant Remittances from Europe to Morocco 1970-2004." *International Migration Review* 40 (3): 603-634.

Deb, P. and P. Seck. 2009. "Internal Migration, Selection Bias and Human Development: Evidence from Indonesia and Mexico." *Human Development Research Paper No. 31.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

December 18 vzw. 2008. *The UN Treaty Monitoring Bodies and Migrant Workers: A Samzidat.* Geneva: December 18 vzw.

Del Popolo, F., A. M. Oyarce, B. Ribotta and J. Rodríguez. 2008. *Indigenous Peoples and Urban Settlements: Spatial Distribution, Internal Migration and Living Conditions.* Santiago: United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean.

Department of Treasury and Finance. 2002. "Globalisation and the Western Australian Economy". *Economic Research Paper.* Perth: Government of Western Australia.

Deshingkar, P. and S. Akter. 2009. "Migration and Human Development in India." *Human Development Research Paper No. 13.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Deshingkar, P. and S. Grimm. 2005. "Internal Migration and Development: A Global Perspective". *Migration Research Series No. 19.* Geneva: International Organization for Migration.

DHS (Department of Homeland Security). 2007. "Yearbook of Immigration Statistics: 2007, Table 1." http://www.dhs.gov/ximgtn/statistics/publications/LPR07.shtm. Accessed June 2009.

Docquier, F. and A. Marfouk. 2004. "International Migration by Educational Attainment (1990-2000) - Release 1.1". Unpublished Working Paper.

Bibliography

Docquier, F., H. Rapoport and I. L. Shen. 2003. "Remittances and Inequality: A Dynamic Migration Model". *Discussion Paper No. 808.* Bonn: Institut zur Zukunft der Arbeit.

Doganis, R. 2002. *Flying Off Course.* London: Routledge.

Drèze, J. and A. Sen. 1999. *The Political Economy of Hunger Volume 1: Entitlement and Well-Being.* Oxford: Clarendon Press.

Dumont, J.-C., J. P. Martin and G. Spielvogel. 2007. "Women on the Move: The Neglected Gender Dimension of the Brain Drain". *Discussion Paper No. 2920.* Bonn: Institut zur Zukunft der Arbeit.

Durand, J., W. Kandel, A. P. Emilio and D. S. Massey. 1996. "International Migration and Development in Mexican Communities." *Demography* 33 (2): 249-264.

Dustmann, C. and F. Fabbri. 2005. "Immigrants in the British Labour Market." *Fiscal Studies* 26 (4): 423-470.

Dustmann, C., T. Frattini and I. Preston. 2008. "The Effect of Immigration Along the Distribution of Wages". *Discussion Paper No. 0803.* London: Centre for Research and Analysis of Migration.

Dustmann, C., A. Glitz and T. Vogel. 2006. "Employment, Wage Structure, and the Economic Cycle: Difference Between Immigrants and Natives in Germany and the UK". *Discussion Paper No. 0906.* London: Centre for Research and Analysis of Migration.

Earnest, D. C. 2008. *Old Nations, New Voters: Nationalism, Transnationalism and Democracy in the Era of Global Migration.* Albany: State University of New York Press.

EC-UN Joint Migration and Development Initiative. 2008. "Migrant Communities." In *Migration for Development: Knowledge Fair Handbook*: 39-53. Brussels: EC-UN Joint Migration and Development Initiative.

Eckstein, S. 2004. "Dollarization and its Discontents: Remittances and the Remaking of Cuba in the Post-Soviet Era." *Comparative Politics* 36 (3): 313-330.

ECLAC (Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 2007. "Internal Migration and Development in Latin America and the Caribbean: Continuity, Changes and Policy Challenges." In *Social Panorama of Latin America*: 195-232. Santiago: United Nations.

ECOSOC (Economic and Social Council of the United Nations, Commission on Human Rights). 1998. "Further Promotion and Encouragement of Human Rights and Fundamental Freedoms Including the Question of the Programme and Methods of Work of the Commission: Human Rights, Mass Exoduses, and Displaced Persons". Commission on Human Rights, Fifth-fourth session. UN Doc. No. E/CN.4/1998/53/Add.2.

Ellis, F. and N. Harris. 2004. "Development Patterns, Mobility and Livelihood Diversification". Paper presented at Department for International Development Sustainable Development Retreat, 13 July 2004, Guildford, UK.

EurActiv.com News. 2008. "Divided Parliament Approves EU Blue Card System." http://www.euractiv.com/en/socialeurope/divided-parliament-approves-eu-blue-card-system/article-177380.

European Parliament. 2008. "European Parliament Legislative Resolution of 18 June 2008 on the Proposal for a Directive of the European Parliament and of the Council on Common Standards and Procedures in Member States for Returning Illegally Staying Third-Country Nationals P6_TA(2008)0293." http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P6-TA-2008-0293+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN#BKMD-5. Accessed June 2009.

Ezra, M. and G. E. Kiros. 2001. "Rural Out-Migration in the Drought Prone Areas of Ethiopia: A Multilevel Analysis." *International Migration Review* 35 (3): 749-771.

Facchini, G. and A. M. Mayda. 2008. "From Individual Attitudes Towards Migrants to Migration Policy Outcomes: Theory and Evidence." *Economic Policy* 23 (56): 651-713.

——. 2009. "The Political Economy of Immigration Policy." *Human Development Research Paper No. 3.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Fajnzylber, P. and J. H. Lopez. 2007. *Close to Home: The Development Impact of Remittances in Latin America.* Washington DC: World Bank Publications.

Fan, C. C. 2002. "The Elite, the Natives, and the Outsiders: Migration and Labor Market Segmentation in Urban China." *Annals of the Association of American Geographers* 92 (1): 103-124.

Fan, C. S. and O. Stark. 2007. "The Brain Drain, 'Educated Unemployment', Human Capital Formation, and Economic Betterment." *Economics of Transition* 15 (4): 629-660.

Fang, C. and D. Wang. 2008. "Impacts of Internal Migration on Economic Growth and Urban Development in China." In J. DeWind and J. Holdaway (Eds.), *Migration and Development Within and Across Borders: Research and Policy Perspectives on Internal and International Migration*: 245-272. Geneva: International Organization for Migration.

Fang, Z. Z. 2009. "Potential of China in Global Nurse Migration." *Health Services Research* 42 (1): 1419-1428.

Fargues, P. 2006. "The Demographic Benefit of International Migration: Hypothesis and Application to Middle Eastern and North African Contexts". *Policy Research Working Paper No. 4050.* Washington DC: World Bank.

Felbermayr, G. J. and F. Toubal. 2008. "Revisiting the Trade-Migration Nexus: Evidence from New OECD Data". Unpublished Working Paper.

Fennelly, K. 2005. "The 'Healthy Migrant' Effect." *Healthy Generations* 5 (3): 1-4.

Bibliography

Findlay, A. M. and B. L. Lowell. 2001. *Migration of Highly Skilled Persons from Developing Countries: Impact and Policy Responses.* Geneva: International Labour Office.

Foner, N. 2002. *From Ellis Island to JFK.* New Haven: Yale University Press.

Frank, R. and R. A. Hummer. 2002. "The Other Side of the Paradox: The Risk of Low Birth Weight Among Infants of Migrant and Nonmigrant Households within Mexico." *International Migration Review* 36 (3): 746-765.

Freedom House. 2005. *Freedom in the World 2005: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* Boston: Rowman & Littlefield Publishers.

——. 2009. "Freedom in the World Survey". Washington DC: Freedom House.

Friedman, B. M. 2005. *The Moral Consequences of Economic Growth.* New York: Knopf.

Gaige. 2006. *Zhongguo nongmingong wenti yanjiu zongbaogao (Report on the Problems of Chinese Farmer-Turned Workers)* (Rep. No. 5).

Galenson, D. W. 1984. "The Rise and Fall of Indentured Servitude in the Americas: An Economic Analysis." *Journal of Economic History* 44 (1): 1-26.

Gamlen, A. 2006. "Diasporas Engagement Policies: What are They, and What Kinds of States Use Them?". *Working Paper No. 32.* Oxford: Centre on Migration, Policy and Society.

García y Griego, M. 1983. "The Importation of Mexican Contract Laborers to the United States, 1942-1964: Antecedents, Operation and Legacy." In P. Brown and H. Shue (Eds.), *The Border that Joins: Mexican Migrants and US Responsibility*: 49-98. New Jersey: Rowman and Littlefield.

Garcia-Gomez, P. 2007. "Salud y Utilización de Recursos Sanitarios: Un Análisis de las Diferencias y Similitudes Entre Población Inmigrante y Autóctona." *Presupuesto y Gasto Publico* 49: 67-85.

GFMD (Global Forum on Migration and Development). 2008. "Report of the Proceedings". Prepared for the Global Forum on Migration and Development, 29-30 October 2008, Manila, Philippines.

Ghosh, B. 2007. "Restrictions in EU Immigration and Asylum Policies in the Light of International Human Rights Standards." *Essex Human Rights Review* 4 (2).

Ghosh, J. 2009. "Migration and Gender Empowerment: Recent Trends and Emerging Issues." *Human Development Research Paper No. 4.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Gibney, M. J. 2009. "Precarious Residents: Migration Control, Membership and the Rights of Non-Citizens." *Human Development Research Paper No. 10.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Gibson, J. and S. D. McKenzie. 2009. "The Microeconomic Determinants of Emigration and Return Migration of the Best and Brightest: Evidence from the Pacific". *Discussion Paper Series No. 03/09.* London: Centre for Research and Analysis of Migration.

Gidwani, V. and K. Sivaramakrishnan. 2003. "Circular Migration and the Spaces of Cultural Assertion." *Annals of the Association of American Geographers* 93 (1): 186-213.

Gilbertson, G. A. 1995. "Women's Labor and Enclave Employment: The Case of Dominican and Colombian Women in New York City." *International Migration Review* 29 (3): 657-670.

Glaeser, E. L., H. D. Kallal, J. A. Scheinkman and A. Shleifer. 1992. "Growth in Cities." *Journal of Political Economy* 100 (6): 1126-1152.

Global IDP Project and Norwegian Refugee Council. 2005. *Internal Displacement: Global Overview of Trends and Developments in 2004.* Geneva: Global IDP Project.

Global Legal Information Network. 2009. "Kafala." http://www.glin.gov/subjectTermIndex.action?search=&searchDetails.queryType=BOOLEAN&searchDetails.queryString=mt%3A^%22Kafala%22%24. Accessed June 2009.

Goldring, L. 2004. "Family and Collective Remittances to Mexico: A Multi-Dimensional Typology." *Development and Change* 35: 799-840.

Goncalves, A., S. Dias, M. Luck, M. J. Fernandes and J. Cabral. 2003. "Acesso aos Cuidados de Saúde de Comunidades Migrantes: Problemas e Perspectivas e Intervenção." *Revista Portuguesa de Saude Publica* 21 (1): 55-64.

Gould, J. D. 1980. "European Inter-Continental Emigration. The Road Home: Return Migration from the USA." *Journal of European Economic History* 9: 41-112.

Government of Azad Jammu and Kashmir. 2003. *Between Hope and Despair: Pakistan Participatory Poverty Assessment Azad Jammu and Kashmir Report.* Islamabad: Planning Commission, Government of Pakistan.

Government of Lesotho. 2004. "Kingdom of Lesotho Poverty Reduction Strategy 2004/2005 - 2006/2007." http://www.lesotho.gov.ls/documents/PRSP_Final.pdf. Accessed June 2009.

Government of Sweden. 2008. "Swedish Code of Statutes." http://www.sweden.gov.se/. Accessed June 2009.

Government of Western Australia. 2004. "WA Charter of Multiculturalism." http://www.omi.wa.gov.au/Publications/wa_charter_multiculturalism.pdf. Accessed June 2009.

Gregory, J. N. 1989. *American Exodus: The Dust Bowl Migration and Okie Culture in California.* New York: Oxford University Press.

Ha, W., J. Yi and J. Zhang. 2009a. "Brain Drain, Brain Gain, and Economic Growth in China." *Human Development*

Bibliography

Research Paper No. 37. New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

—— **. 2009b.** "Internal Migration and Inequality in China: Evidence from Village Panel Data." *Human Development Research Paper No. 27.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Hagan, J., K. Eschbach and N. Rodriguez. 2008. "US Deportation Policy, Family Separation, and Circular Migration." *International Migration Review* 42 (1): 64-88.

Halliday, T. 2006. "Migration, Risk, and Liquidity Constraints in El Salvador." *Economic Development and Cultural Change* 54 (4): 893-925.

Hamel, J. Y. 2009. "Information and Communication Technologies and Migration." *Human Development Research Paper No. 39.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Hampshire, K. 2006. "Flexibility in Domestic Organization and Seasonal Migration Among the Fulani of Northern Burkina Faso." *Africa* 76: 402-426.

Hanson, G. 2007. "The Economic Logic of Illegal Immigration". *Working Paper No. 26.* New York: Council on Foreign Relations.

—— **2009.** "The Governance of Migration Policy." *Human Development Research Paper No. 2.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Hanson, G., K. F. Scheve and M. J. Slaughter. 2007. "Public Finance and Individual Preferences Over Globalization Strategies." *Economics and Politics* 19 (1): 1-33.

Hanson, G. and A. Spilimbergo. 2001. "Political Economy, Terms of Trade, and Border Enforcement." *Canadian Journal of Economics* 34 (3): 612-638.

Harris, J. R. and M. P. Todaro. 1970. "Migration, Unemployment, and Development: A Two-Sector Analysis." *The American Economic Review* 60 (1): 126-142.

Harttgen, K. and S. Klasen. 2009. "A Human Development Index by Internal Migration Status." *Human Development Research Paper No. 54.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Hashim, I. M. 2006. "The Positives and Negatives of Children's Independent Migration: Assessing the Evidence and the Debates". *Working Paper No. T16.* Brighton: Development Research Centre on Migration.

Hatton, T. J. and J. G. Williamson. 1998. *The Age of Mass Migration: Causes and Economic Impact.* New York: Oxford University Press.

—— **. 2005.** *Global Migration and the World Economy: Two Centuries of Policy Performance.* Cambridge: MIT Press.

Hausmann, R., F. Rodríguez and R. Wagner. 2008. "Growth Collapses." In C. M. Reinhart, C. A. Végh, and A. Velasco (Eds.), *Money, Crises, and Transition: Essays in Honor of Guillermo A. Calvo*: 377-428. Cambridge: MIT Press.

He, Y. 2004. "Hukou and Non-Hukou Migrations in China: 1995-2000". *Working Paper Series No. C2004016.* China Center for Economic Research.

Heckman, J. J. 2006. "Skill Formation and the Economics of Investing in Disadvantaged Children." *Science* 312 (5782): 1900-1902.

Heleniak, T. 2009. "Migration Trends and Patterns in the Former Soviet Union and Czechoslovakia 1960-1990". *Commissioned by the Human Development Report Office.* New York: United Nations Development Programme.

Henderson, J. V., Z. Shalizi and A. J. Venables. 2001. "Geography and Development." *Journal of Economic Geography* (1): 81-105.

Hernandez, D. 2009. "Children in Immigrant Families in Eight Affluent Societies". Florence: Innocenti Research Centre, UNICEF.

Heston, A., R. Summers and B. Aten. 2006. "Penn World Table Version 6.2". Philadelphia: Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania.

Hildebrandt, N., D. J. McKenzie, G. Esquivel and E. Schargrodsky. 2005. "The Effects of Migration on Child Health in Mexico." *Economia* 6 (1): 257-289.

Horst, H. 2006. "The Blessings and Burdens of Communication: Cell Phones in Jamaican Transnational Social Fields." *Global Networks* 6 (2): 143-159.

Hossain, M. I., I. A. Khan and J. Seeley. 2003. "Surviving on their Feet: Charting the Mobile Livelihoods of the Poor in Rural Bangladesh". Paper presented at Staying Poor: Chronic Poverty and Development Policy, 7-9 April 2003, Manchester, UK.

Huan-Chang, C. 1911. *The Economic Principles of Confucius and his School.* Whitefish: Kessinger Publishing.

Huang, Q. 2006. "Three Government Agencies Emphasize the Need to Pay Close Attention to the Safety and Health of Migrant Workers (Sanbumen Kaizhan Guanai Nongmingong Shenming Anquan Yu Jiankang Tebie Xingdong)." *Xinhua News Agency.*

Hugo, G. 2000. "Migration and Women's Empowerment." In H. B. Presser and G. Sen (Eds.), *Women's Empowerment and Demographic Processes.* Oxford, U.K.: Oxford University Press.

Hugo, G. 1993. "Indonesian Labour Migration to Malaysia: Trends and Policy Implications." *Southeast Asian Journal of Social Science* 21 (1): 36-70.

Human Rights Watch. 2005a. *Families Torn Apart: The High Cost of U.S. and Cuban Travel Restrictions.* New York: Human Rights Watch.

Bibliography

——. 2005b. "Malaysia: Migrant Workers Fall Prey to Abuse." *Human Rights Watch News Release,* 16 May.

——. 2007a. "Forced Apart." http://www.hrw.org/en/reports/2007/07/16/forced-apart. Accessed June 2009.

——. 2007b. "World Report 2007". New York: Human Rights Watch.

Human Security Centre. 2005. *Human Security Report 2005: War and Peace in the 21st Century.* New York: Oxford University Press.

Hunt, J. and M. Gauthier-Loiselle. 2008. "How Much Does Immigration Boost Innovation?" *Working Paper No. 14312.* Cambridge: National Bureau of Economic Research.

IATA (International Air Transport Association). 2006. *Travel Information Manual.* Badhoevedorp: IATA.

Içduygu, A. 2009. "International Migration and Human Development in Turkey." *Human Development Research Paper No. 52.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

ICFTU (International Confederation of Free Trade Unions). 2009. "International Confederation of Free Trade Unions." http://www.icftu.org/default.asp?Language=EN. Accessed July 2009.

ICMPD (International Centre for Migration Policy Development). 2009. "Regularisations in Europe: Study on Practices in the Area of Regularisation of Illegally Staying Third-Country Nationals in the Member States of the EU". Vienna: ICMPD.

IDB (Inter-American Development Bank). 2009. "Sectoral Operational Policies: Involuntary Resettlement." http://www.iadb.org/aboutus/pi/OP_710.cfm. Accessed June 2009.

IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre). 2008. *Internal Displacement: Global Overview of Trends and Developments in 2007.* Geneva: IDMC.

——. 2009a. "Global Statistics on IDPs." http://www.internal-displacement.org. Accessed February 2009.

——. 2009b. *Internal Displacement: Global Overview of Trends and Developments in 2008.* Geneva: IDMC.

Ignatiev, N. 1995. *How the Irish Became White.* New York: Routledge.

IIED and WBCSD (International Institute for Environment and Development and World Business Council for Sustainable Development). 2003. *Breaking New Ground: Mining, Minerals and Sustainable Development.* Virginia: Earthscan.

ILO (International Labour Organization). 2004. "Towards a Fair Deal for Migrant Workers in the Global Economy." International Labour Conference, 92nd Session, 1-12 June 2004, Geneva, Switzerland.

——. 2009a. "Economically Active Population Estimates and Projections." http://laborsta.ilo.org/applv8/data/EAPEP/eapep_E.html. Accessed July 2009.

——. 2009b. "LABORSTA database." http://laborsta.ilo.org/. Accessed July 2009.

IMF (International Monetary Fund). 2009a. "Global Economic Policies and Prospects". Executive Summary of the Meeting of the Ministers and Central Bank Governors of the Group of Twenty, 13-14 March, London.

——. 2009b. "Government Finance Statistics Online." http://www.imfstatistics.org/gfs/. Accessed July 2009.

——. 2009c. *World Economic Outlook Update: Global Economic Slump Challenges Policies.* Washington DC: International Monetary Fund.

IMF (International Monetary Fund) and World Bank. 1999. "Poverty Reduction Strategy Papers--Operational Issues." http://www.imf.org/external/np/pdr/prsp/poverty1.htm.

Immigration and Refugee Board of Canada. 2008. "Responses to Information Requests (CHN102869.E)." http://www2.irb-cisr.gc.ca/en/research/rir/?action=record.viewrec&gotorec=451972. Accessed July 2009.

INE (Instituto Nacional de Estadística). 2009. "Encuesta de Población Activa: Primer Trimestre". Madrid: Government of Spain.

International Labour Office. 1936. *World Statistics of Aliens: A Comparative Study of Census Returns, 1910-1920-1930.* Westminster: P.S. King & Son Ltd.

IOM (International Organization for Migration). 2008a. "The Diversity Initiative: Fostering Cultural Understanding in Ukraine." http://www.iom.int/jahia/Jahia/facilitating-migration/migrant-integration/pid/2026. Accessed June 2009.

——. 2008b. *World Migration 2008: Managing Labour Mobility in the Evolving Global Economy.* Geneva: International Organization for Migration.

IPC (Immigration Policy Center). 2007. *The Myth of Immigrant Criminality and the Paradox of Assimilation: Incarceration Rates Among Native and Foreign-Born Men.* Washington DC: IPC.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2007. "Climate Change 2007: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change." In S. Solomon, D. Qin, M. Manning, Z. Chen, M. Marquis, K. B. Averyt, M. Tignor, and H. L. Miller (Eds.). New York: Cambridge University Press.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2009. Correspondence on year women received the right to vote and to stand for election and year first woman was elected or appointed to parliament. June. Geneva.

Iredale, R. 2001. "The Migration of Professionals: Theories and Typologies." *International Migration* 39 (5, Special Issue 1): 7-26.

Iskander, N. 2009. "The Creative State: Migration, Development

Bibliography

and the State in Morocco and Mexico, 1963-2005". New York: New York University. Forthcoming.

Ivakhnyuk, I. 2009. "The Russian Migration Policy and its Impact on Human Development: The Historical Perspective." *Human Development Research Paper No. 14.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Jack, B. and T. Suri. 2009. "Mobile Money: The Economics of Kenya's M-PESA". Cambridge: MIT Sloan School of Business, Forthcoming.

Jacobs, J. 1970. *The Economy of Cities.* New York: Vintage Books.

Jasso, G., D. Massey, M. Rosenzweig and J. Smith. 2004. "Immigrant Health - Selectivity and Acculturation." In N. B. Anderson, R. A. Bulatao, and B. Cohen (Eds.), *Critical Perspectives on Racial and Ethnic Differences in Health in Late Life*: 227-266. Washington, D.C.: National Academies Press.

Jasso, G. and M. Rosenzweig. 2009. "Selection Criteria and the Skill Composition of Immigrants: A Comparative Analysis of Australian and US Employment Immigration." In J. N. Bhagwati and G. Hanson (Eds.), *Skilled Immigration Today: Prospects, Problems and Policies*: 153-183. New York: Oxford University Press.

Javorcik, B. S., C. Ozden, M. Spatareanu and C. Neagu. 2006. "Migrant Networks and Foreign Direct Investment". *Working Paper No. 3*. Newark: Rutgers University.

Jayaweera, H. and B. Anderson. 2009. "Migrant Workers and Vulnerable Employment: A Review of Existing Data". *Project Undertaken by Compas for the TUC Comission on Vulnerable Employment.* Oxford: Centre on Migration, Policy, and Society.

Jobbins, M. 2008. "Migration and Development: Poverty Reduction Strategies." Prepared for the Global Forum on Migration and Development, 29-30 October 2008, Manila, Philippines.

Kabeer, N. 2000. *The Power to Choose: Bangladeshi Women and Labour Market Decisions in London and Dhaka.* London: Verso.

Kalita, M. 2009. "U.S. Deters Hiring of Foreigners as Joblessness Grows." *The Wall Street Journal,* 27 March.

Kapur, D. 2004. "Remittances: The New Development Matra?" *G-24 Discussion Paper Series No. 29.* Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

Karsten, S., C. Felix, G. Ledoux, W. Meijnen, J. Roeleveld and E. Van Schooten. 2006. "Choosing Segregation or Integration?: The Extent and Effects of Ethnic Segregation in Dutch Cities." *Education and Urban Society* 38 (2): 228-247.

Kaur, A. 2007. "International Labour Migration in Southeast Asia: Governance of Migration and Women Domestic Workers." *Intersections: Gender, History and Culture in the Asian Context* (15).

Kautsky, K. 1899. *The Agrarian Question.* London: Zwan Publications.

Kelley, N. and M. Trebilcock. 1998. *The Making of the Mosaic: A History of Canadian Immigration Policy.* Toronto: University of Toronto Press.

Khaleej Times. 2009. "Bahrain Commerce Body Denies Abolition of Sponsorship." *Khaleej Times Online,* 15 June.

Khoo, S. E., G. Hugo and P. McDonald. 2008. "Which Skilled Temporary Migrants Become Permanent Residents and Why?" *International Migration Review* 42 (1): 193-226.

King, R., R. Skeldon and J. Vullnetari. 2008. "Internal and International Migration: Bridging the Theoretical Divide". Paper presented at Theories of Migration and Social Change Conference, 1-3 July 2008, Oxford University, Oxford, UK.

King, R. and J. Vullnetari. 2006. "Orphan Pensioners and Migrating Grandparents: The Impact of Mass Migration on Older People in Rural Albania." *Ageing and Society* 26 (5): 783-816.

Kireyev, A. 2006. "The Macroeconomics of Remittances: The Case of Tajikistan". *IMF Working Paper No. 06/2.* Washington D.C.: International Monetary Fund.

Kleemans, M. and J. Klugman. 2009. "Public Opinions towards Migration." *Human Development Research Paper No. 53.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Klugman, J. and I. M. Pereira. 2009. "Assessment of National Migration Policies." *Human Development Research Paper No. 48.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Koettl, J. 2006. "The Relative Merits of Skilled and Unskilled Migration, Temporary, and Permanent Labor Migration, and Portability of Social Security Benefits". *Working Paper Series No. 38007.* Washington DC: World Bank.

Koser, K. 2008. "Why Migrant Smuggling Pays." *International Migration* 46 (2): 3-26.

Koslowski, R. 2008. "Global Mobility and the Quest for an International Migration Regime." In J. Chamie and L. Dall'Oglio (Eds.), *International migration and development: Continuing the dialogue: Legal and policy perspectives*: 103-144. Geneva: International Organization for Migration.

——. 2009. "Global Mobility Regimes: A Conceptual Reframing". Paper presented at International Studies Association Meeting, 15 February 2009, New York, US.

Kremer, M. and S. Watt. 2006. "The Globalisation of Household Production". *Working Paper No. 2008-0086.* Cambridge: Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University.

Kundu, A. 2009. "Urbanisation and Migration: An Analysis of Trends, Patterns and Policies in Asia." *Human Development Research Paper No. 16.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report

Bibliography

Office.

Kutnick, B., P. Belser and G. Danailova-Trainor. 2007. "Methodologies for Global and National Estimation of Human Trafficking Victims: Current and Future Approaches". *Working Paper No. 29.* Geneva: International Labour Organization.

La Rovere, E. L. and F. E. Mendes. 1999. "Tucuruí Hydropower Complex Brazil". *Working Paper.* Cape Town: World Commission on Dams.

Lacroix, T. 2005. "Les Réseaux Marocains du Développement: Géographie du Transnational et Politiques du Territorial". Paris: Presses de Sciences Po.

Laczko, F. and G. Danailova-Trainor. 2009. "Trafficking in Persons and Human Development: Towards a More Integrated Policy Response." *Human Development Research Paper No. 51.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Landau, L. B. 2005. "Urbanization, Nativism and the Rule of Law in South Africa's 'Forbidden Cities'." *Third World Quarterly* 26 (7): 1115-1134.

Landau, L. B. and A. Wa Kabwe-Segatti. 2009. "Human Development Impacts of Migration: South Africa Case Study." *Human Development Research Paper No. 5.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Lawyers for Human Rights. 2008. "Monitoring Immigration Detention in South Africa". Pretoria: Lawyers for Human Rights.

Leal-Arcas, R. 2007. "Bridging the Gap in the Doha Talks: A Look at Services Trade." *Journal of International Commercial Law and Technology* 2 (4): 241-249.

Lee, R. and T. Miller. 2000. "Immigration, Social Security, and Broader Fiscal Impacts." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 90 (2): 350-354.

Leon-Ledesma, M. and M. Piracha. 2004. "International Migration and the Role of Remittances in Eastern Europe." *International Migration* 42 (4): 65-83.

Levitt, P. 1998. "Social Remittances: Migration Driven Local-Level Forms of Cultural Diffusion." *International Migration Review* 32 (4): 926-948.

——. 2006. "Social Remittances - Culture as a Development Tool". Unpublished Working Paper. Santo Domingo: United Nations International Research and Training Institute for the Advancement of Women.

Lewis, W. A. 1954. "Economic Development with Unlimited Supplies of Labor." *Manchester School of Economic and Social Studies* 22 (2): 139-191.

Linz, B., F. Balloux, Y. Moodley, A. Manica, H. Liu, P. Roumagnac, D. Falush, C. Stamer, F. Prugnolle, S. W. van der Merwe, Y. Yamaoka, D. Y. Graham, E. Perez-Trallero, T. Wadstrom, S. Suerbaum and M. Achtman. 2007. "An African Origin for the Intimate Association Between Humans and Helicobacter Pylori." *Nature* 445: 915-918.

Lipton, M. 1980. "Migration from Rural Areas of Poor Countries: The Impact on Rural Productivity and Income Distribution." *World Development* 8 (1): 1-24.

LIS (Luxembourg Income Study). 2009. "Key Figures." http://www.lisproject.org/key-figures/key-figures.htm. Accessed June 2009.

Local Government Association. 2009. "The Impact of the Recession on Migrant Labour". London: Local Government Association.

Longhi, S., P. Nijkamp and J. Poot. 2005. "A Meta-Analytic Assessment of the Effect of Immigration on Wages." *Journal of Economic Surveys* 19 (3): 451-477.

Longva, A. N. 1997. *Walls Built on Sand: Migration, Exclusion and Society in Kuwait.* Boulder: Westview Press.

Lu, X. and Y. Wang. 2006. "'Xiang-Cheng' Renkou Qianyi Guimo De Cesuan Yu Fenxi (1979-2003) (Estimation and Analysis on Chinese Rural-Urban Migration Size)." *Xibei Renkou (Northwest Population)* 1: 14-16.

Lucas, R. E. B. 2004. "Life Earnings and Rural-Urban Migration." *The Journal of Political Economy* 112 (1): S29-S59.

Lucas, R. E. B. and L. Chappell. 2009. "Measuring Migration's Development Impacts: Preliminary Evidence from Jamaica". *Working Paper.* Global Development Network and Institute for Public Policy Research.

Lucassen, L. 2005. *The Immigrant Threat: The Integration of Old and New Migrants in Western Europe since 1890.* Champaign: University of Illinois Press.

Luthria, M. 2009. "The Importance of Migration to Small Fragile Economies." *Human Development Research Paper No. 55.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Magee, G. B. and A. S. Thompson. 2006. "Lines of Credit, Debts of Obligation: Migrant Remittances to Britain, C.1875-1913." *Economic History Review* 59 (3): 539-577.

Maksakova, L. P. 2002. "Migratsia I Rinok Truda V Stranakh Srednei Azii [Migration and Labor Market in the Middle Asian Countries]". Proceedings of the Regional Seminar, 11-12 October 2001, Tashkent, Uzbekistan.

Malek, A. 2008. "Training for Overseas Employment". Paper presented at International Labour Organization Symposium on Deployment of Workers Overseas: A Shared Responsibility, 15-16 July 2008, Dhaka, Bangladesh.

Manacorda, M., A. Manning and J. Wadsworth. 2006. "The Impact of Immigration on the Structure of Male Wages: Theory and Evidence from Britain". *Discussion Paper Series No. 0608.* London: Centre for Research and Analysis of Migration.

Bibliography

Mansuri, G. 2006. "Migration, Sex Bias, and Child Growth in Rural Pakistan". *Policy Research Working Paper No. 3946.* Washington, D.C.: World Bank.

Marcelli, E. A. and P. M. Ong. 2002. "2000 Census Coverage of Foreign Born Mexicans in Los Angeles Country: Implications for Demographic Analysis". Paper presented at the 2002 Annual Meeting of the Population Association of America, 9-11 May 2002, Atlanta, US.

Marquette, C. M. 2006. "Nicaraguan Migrants in Costa Rica." *Poblacion y Salud en Mesoamerica 4* (1).

Martin, P. 1993. *Trade and Migration: NAFTA and Agriculture.* Washington DC: Institute for International Economics.

——. 1994. "Germany: Reluctant Land of Immigration." In W. Cornelius, P. Martin, and J. Hollifield (Eds.), *Controlling Immigration: A Global Perspective*: 189-225. Stanford: Stanford University Press.

——. 2003. *Promise Unfulfilled: Unions, Immigration, and Farm Workers.* Ithaca: Cornell University Press.

——. 2005. "Merchant of Labor: Agents of the Evolving Migration Infrastructure". *Discussion Paper No. 158.* Geneva: International Institute for Labour Studies.

——. 2009a. "Demographic and Economic Trends: Implications for International Mobility." *Human Development Research Paper No. 17.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

——. 2009b. "Migration in the Asia-Pacific Region: Trends, Factors, Impacts." *Human Development Research Paper No. 32.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Martin, P. and J. E. Taylor. 1996. "The Anatomy of a Migration Hump." In J. E. Taylor (Ed.), *Development Strategy, Employment, and Migration: Insights from Models*: 43-62. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).

Martin, S. F. 2008. "Policy and Institutional Coherence at the Civil Society Days of the GFMD". Prepared for the Global Forum on Migration and Development, 29-30 October 2008, Manila, Philippines.

Martin, S. F. and R. Abimourchad. 2008. "Promoting the Rights of Migrants". Prepared for the Civil Society Days of the Global Forum on Migration and Development, 27-30 October 2008, Manila, Philippines.

Massey, D. S. 1988. "International Migration and Economic Development in Comparative Perspective." *Population and Development Review* 14: 383-414.

——. 2003. "Patterns and Processes of International Migration in the 21st Century". Paper prepared for Conference on African Migration in Comparative Perspective, 4-7 June 2003, Johannesburg, South Africa.

Massey, D. S., J. Arango, G. Hugo, A. Kouaouci, A. Pellegrino and J. E. Taylor. 1998. *Worlds in Motion: Understanding International Mgiration at the End of the Milliennium.* New York: Oxford University Press.

Massey, D. S. and M. Sánchez R. 2009. "Restrictive Immigration Policies and Latino Immigrant Identity in the United States." *Human Development Research Paper No. 43.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Matsushita, M., T. J. Schoenbaum and P. C. Mavroidis (Eds.). 2006. *The World Trade Organization: Law, Practice, and Policy.* New York: Oxford University Press.

Mattoo, A. and M. Olarreaga. 2004. "Reciprocity across Modes of Supply in the WTO: A Negotiating Formula." *International Trade Journal* 18: 1-24.

Mazzolari, F. and D. Neumark. 2009. "The Effects of Immigration on the Scale and Composition of Demand: A Study of California Establishments." *Human Development Research Paper No. 33.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

McKay, L., S. Macintyre and A. Ellaway. 2003. "Migration and Health: A Review of the International Literature". *Occasional Paper No. 12.* Glasgow: Medical Research Council Social and Public Health Sciences Unit.

McKenzie, D. 2007. "Paper Walls are Easier to Tear Down: Passport Costs and Legal Barriers to Emigration." *World Development* 35 (11): 2026-2039.

McKenzie, D., J. Gibson and S. Stillman. 2006. "How Important is Selection? Experimental versus Non-Experimental Measures of the Income Gains from Migration". *Policy Research Working Paper Series No. 3906.* Washington DC: World Bank.

Meng, X. and J. Zhang. 2001. "The Two-Tier Labor Market in Urban China: Occupational Segregation and Wage Differentials Between Urban Residents and Rural Migrants in Shanghai." *Journal of Comparative Economics* 29 (3): 485-504.

Mesnard, A. 2004. "Temporary Migration and Capital Market Imperfections." *Oxford Economic Paper* 56: 242-262.

Meza, L. and C. Pederzini. 2006. "Condiciones Laborales Familiares y la Decision de Migracion: El Caso de México". *Documento de apoyo del Informe sobre Desarrollo Humano México 2006-2007.* Mexico City: Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo.

Migrant Forum in Asia. 2006. "Asylum Seekers and Migrants at Risk of Violent Arrest, Overcrowded Detention Centers and Inhumane Deportation." *Migrant Forum in Asia, Urgent Appeal,* 2 November.

Migration DRC (Development Research Centre). 2007. "Global Migrant Origin Database (Version 4)." Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty, University of Sussex.

Bibliography

Migration Policy Group and British Council. 2007. "Migrant Integration Policy Index." http://www.integrationindex.eu/. Accessed June 2009.

Miguel, E. and J. Hamory. 2009. "Individual Ability and Selection into Migration in Kenya." *Human Development Research Paper No. 45.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Mills, M. B. 1997. "Contesting the Margins of Modernity: Women, Migration, and Consumption in Thailand." *American Ethnologist* 24 (1): 37-61.

Ministry of Social Welfare and Labour, United Nations Population Fund and Mongolian Population and Development Association. 2005. *Status and Consequences of Mongolian Citizens Working Abroad.* Ulaanbaatar: Mongolian Population and Development Association.

Minnesota Population Center. 2008. "Integrated Public Use Microdata Series - International: Version 4.0." University of Minnesota. http://www.ipums.umn.edu/. Accessed July 2009.

Misago, J. P., L. B. Landau and T. Monson. 2009. *Towards Tolerance, Law and Dignity: Addressing Violence Against Foreign Nationals in South Africa.* Arcadia: International Organization for Migration, Regional Office for Southern Africa.

Mitchell, T. 2009. "An Army Marching to Escape Medieval China." *Financial Times,* 15 April.

Mobarak, A. M., C. Shyamal and B. Gharad. 2009. "Migrating away from a Seasonal Famine: A Randomized Intervention in Bangladesh." *Human Development Research Paper No. 41.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Molina, G. G. and E. Yañez. 2009. "The Moving Middle: Migration, Place Premiums and Human Development in Bolivia." *Human Development Research Paper No. 46.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Montenegro, C. E. and M. L. Hirn. 2008. "A New Set of Disaggregated Labor Market Indicators Using Standardized Household Surveys from Around the World". *World Development Report Background Paper.* Washington DC: World Bank.

MOSWL, PTRC and UNDP (Ministry of Labour and Social Welfare, Population Teaching and Research Center, National University of Mongolia and United Nations Development Programme). 2004. *Urban Poverty and In-Migration Survey Report on Mongolia.* Ulaanbaatar: MOSWL, PRTC and UNDP.

Mundell, R. A. 1968. *International Economics.* New York: Macmillan.

Muñoz de Bustillo, R. and J.-I. Antón. 2009. "Health Care Utilization and Immigration in Spain". *Munich Personal RePEc Archive Paper No. 12382.* Munich: University Library of Munich.

Münz, R., T. Straubhaar, F. Vadean and N. Vadean. 2006. "The Costs and Benefits of European Immigration". *Hamburg Institute of International Economics (HWWI) Policy Report No. 3.* Hamburg: HWWI Research Program.

Murillo C., A. M. and J. Mena. 2009. "Informe de las Migraciones Colombianas". *Special Tabulation for the Human Development Report 2009.* New York: Grupo de Investigación en Movilidad Humana, Red Alma Mater.

Murison, S. 2005. "Evaluation of DFID Development Assistance: Gender Equality and Women's Empowerment: Phase II Thematic Evaluation: Migration and Development". *Working Paper No. 13.* London: British Government's Department for International Development.

Myers, N. 2005. "Environmental Refugees: An Emergent Security Issue". Paper presented at 13th Economic Forum, 23-27 May 2005, Prague, Czech Republic.

Narayan, D., L. Pritchett and S. Kapoor. 2009. *Moving Out of Poverty: Success from the Bottom Up (Volume 2).* New York: Palgrave Macmillan.

National Statistics Office. 2006. *Participatory Poverty Assessment in Mongolia.* Ulaanbaatar: National Statistics Office.

Nava, A. 2006. "Spousal Control and Intra-Household Decision Making: An Experimental Study in the Philippines". *American Economic Review.* Forthcoming.

Nazroo, J. Y. 1997. *Ethnicity and Mental Health: Findings from a National Community Survey.* London: Policy Studies Institute.

Neumayer, E. 2006. "Unequal Access to Foreign Spaces: How States Use Visa Restrictions to Regulate Mobility in a Globalized World." *Transactions of the Institute of British Geographers* 31 (1): 72-84.

Newland, K. 2009. "Circular Migration and Human Development." *Human Development Research Paper No. 42.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Newland, K. and E. Patrick. 2004. *Beyond Remittances: The Role of Diaspora in Poverty Reduction in the their Countries of Origin.* Washington D.C.: Migration Policy Institute.

Newman, E. and J. van Selm. 2003. *Refugees and Forced Displacement: International Security, Human Vulnerability and the State.* Tokyo: United Nations University Press.

Nordin, M. 2006. "Ethnic Segregation and Educational Attainment in Sweden". Unpublished Working Paper. Lund: Department of Economics, Lund University.

Nugent, J. B. and V. Saddi. 2002. "When and How Do Land Rights Become Effective? Historical Evidence from Brazil". Unpublished paper. Los Angeles: Department of Economics,

Bibliography

University of Southern California.

Nussbaum, M. 1993. "Non-Relative Virtues: An Aristotelian Approach." In M. Nussbaum and A. Sen (Eds.), *Quality of Life*: 242-269. New York: Oxford University Press.

——. 2000. *Women and Human Development: The Capabilities Approach.* Cambridge: Cambridge University Press.

O'Rourke, K. H. and R. Sinnott. 2003. "Migration Flows: Political Economy of Migration and the Empirical Challenges". *Discussion Paper Series No. 06.* Dublin: Institute for International Integration Studies.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2007. *PISA 2006: Science Competencies for Tomorrow's World Executive Summary.* Paris: OECD.

——. 2008a. *A Profile of Immigrant Populations in the 21st Century: Data from OECD Countries.* Paris: OECD Publishing.

——. 2008b. *International Migration Outlook.* Paris: OECD Publishing.

——. 2009a. "OECD Database on Immigrants in OECD Countries." http://stats.oecd.org/index.aspx?lang=en. Accessed March 2009.

——. 2009b. "OECD Economic Outlook, Interim Report March 2009". Paris: OECD.

——. 2009c. "OECD.Stat Extracts database." http://stats.oecd.org/index.aspx. Accessed July 2009.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) and Statistics Canada. 2000. "Literacy in the Information Age: Final Report of the International Adult Literacy Survey". Paris: OECD Publishing.

——. 2005. *Learning a Living: First Results of the Adult Literacy and Life Skills Survey.* Paris: OECD.

OECD-DAC (Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Assistance Committee). 2009. "Creditor Reporting System (CRS) Database." http://www.oecd.org/dataoecd/50/17/5037721.htm. Accessed July 2009.

One World Net. 2008. "South Africans Text No To Xenophobia." http://us.oneworld.net/places/southern-africa/-/article/south-africans-text-no-xenophobia. Accessed July 2009.

Opeskin, B. 2009. "The Influence of International Law on the International Movement of Persons." *Human Development Research Paper No. 18.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Orozco, M. and R. Rouse. 2007. "Migrant Hometown Associations and Opportunities for Development: A Global Perspective." *Migration Information Source,* February.

Ortega, D. 2009. "The Human Development of Peoples." *Human Development Research Paper No. 49.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Ortega, F. and G. Peri. 2009. "The Causes and Effects of International Labor Mobility: Evidence from OECD Countries 1980-2005." *Human Development Research Paper No. 6.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Ottaviano, G. I. P. and G. Peri. 2008. "Immigration and National Wages: Clarifying the Theory and the Empirics". *Working Paper No. 14188.* Cambridge: National Bureau of Economic Research.

Oxford University Press. 2009. "Oxford English Dictionary Online." http://dictionary.oed.com/cgi/entry/00312893?query_type=word&querywor d=mobility&first=1&max_to_show=10&sort_type=alpha&result_place=1&search_id=ofqh-nRqx5O-11785&hilite=00312893. Accessed June 2006.

Papademetriou, D. 2005. "The 'Regularization' Option in Managing Illegal Migration More Effectively: A Comparative Perspective". *Policy Brief No. 4.* Washington DC: Migration Policy Institute.

Passel, J. S. and D. Cohn. 2008. "Trends in Unauthorized Immigration: Undocumented Inflow Now Trails Legal Inflow". Washington DC: Pew Hispanic Center.

Peri, G., C. Sparber and O. S. Drive. 2008. "Task Specialisation, Immigration and Wages." *American Economic Journal: Applied Economics.* Forthcoming.

Perron, P. 1989. "The Great Crash, the Oil Price Shock, and the Unit Root Hypothesis." *Econometrica* 57 (6): 1361-1401.

Perron, P. and T. Wada. 2005. "Let's Take a Break: Trends and Cycles in US Real GDP". *Working Paper.* Boston: Department of Economics, Boston University.

Petros, K. 2006. "Motherhood, Mobility and the Maquiladora in Mexico: Women's Migration from Veracruz to Reynosa". *Summer Funds Research Report.* Austin: Center for Latin American Social Policy, Lozano Long Institute of Latin America Studies, The University of Texas at Austin.

Pettigrew, T. 1998. "Intergroup Contact Theory." *Annual Review of Psychology* 49: 65-85.

Pettigrew, T. and L. Tropp. 2005. "Allport's Intergroup Contact Hypothesis: Its History and Influence." In J. F. Dovidio, P. Glick, and L. Rudman (Eds.), *On the Nature of Prejudice: Fifty Years after Allport*: 262-277. Oxford: Wiley-Blackwell Publishing.

PICUM (Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants). 2008a. "Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants." http://www.picum.org/. Accessed July 2009.

——. 2008b. *Undocumented Children in Europe: Invisible Victims of Immigration Restrictions.* Belgium: PICUM.

——. 2009. "Human rights of Undocumented Migrants: Sweden." http://www.picum.org/?pid=51. Accessed July 2009.

Pilon, M. 2003. "Schooling in West Africa". *Background paper prepared for the UNESCO 2003 Education for All Global*

Bibliography

Monitoring Report 2003/2004. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

Piper, N. 2005. "Gender and Migration". *Paper presented for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration*. Switzerland: Global Commission on International Migration.

Plato. 2009. *The Socratic Dialogues*. New York, NY: Kaplan Publishing.

Pomp, R. D. 1989. "The Experience of the Philippines in Taxing its Nonresident Citizens." In J. N. Bahagwati and J. D. Wilson (Eds.), *Income Taxation and International Mobility*: 43-82. Cambridge: MIT Press.

Population Reference Bureau. 2001. "Understanding and Using Population Projections". *Measure Communication Policy Brief*. Washington DC: Population Reference Bureau.

Portes, A. and R. G. Rumbaut. 2001. *Ethnicities: Children of Immigrants in America*. Berkeley: University of California Press and Russell Sage Foundation.

Portes, A. and m. Zhou. 2009. "The New Second Generation: Segmented Assimilation and its Variants." *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 530 (1): 74-96.

Poverty Task Force. 2003. "Ninh Thuan Participatory Poverty Assessment". Ha Noi: CRP and World Bank.

Preston, J. 2009. "Mexican Data Say Migration to U.S. has Plummeted." *New York Times,* 15 May.

Pritchett, L. 2006. *Let the People Come: Breaking the Gridlock on International Labor Mobility*. Washington DC: Center for Global Development.

Quirk, M. 2008. "How to Grow a Gang." *The Atlantic Monthly,* May.

Rahaei, S. 2009. "Islam, Human Rights and Displacement." *Forced Migration Review* Supplement: 1-12.

Rajan, S. I. and K. C. Zachariah. 2009. "Annual Migration Survey 2008: Special Tabulation". Trivandrum: Centre for Development Studies.

Ramakrishnan, S. and T. J. Espenshade. 2001. "Immigrant Incorporation and Political Participation in the United States." *International Migration Review* 35 (3): 870-909.

Ramírez, C., M. G. Domínguez and J. M. Morais. 2005. "Crossing Borders: Remittances, Gender and Development". *Working paper*. Santo Domingo: United Nations International Training and Research Institute for the Advancement of Women.

Ranis, G. and F. Stewart. 2000. "Strategies for Success in Human Development." *Journal of Human Development* 1 (1): 49-70.

Ratha, D. and S. Mohapatra. 2009a. "Revised Outlook for Remittance Flows 2009-2011: Remittances Expected to Fall by 5 to 8 Percent in 2009". *Migration and Development Brief 9*. Washington DC: World Bank.

Ratha, D. and S. Mohapatra. 2009b. "Revised Outlook for Remittances Flows 2009-2011."

Ratha, D. and W. Shaw. 2006. "South-South Migration and Remittances (The Bilateral Remittances Matrix Version 4)". Washington DC: World Bank.

Rauch, J. E. 1999. "Networks versus Markets in International Trade." *Journal of International Economics* 48 (1): 7-35.

Ravenstein, E. G. 1885. "The Laws of Migration." *Journal of the Statistical Society of London* 48 (2): 167-235.

Rawls, J. 1971. *A Theory of Justice.* Cambridge: Harvard University Press.

Rayhan, I. and U. Grote. 2007. "1987-94 Dynamics of Rural Poverty in Bangladesh." *Journal of Identity and Migration Studies* 1 (2): 82-98.

Reitz, J. G. 2005. "Tapping Immigrants' Skills: New Directions for Canadian Immigration Policy in the Knowledge Economy." *Law and Business Review of the Americas* 11: 409.

Revkin, A. C. 2008. "Maldives Considers Buying Dry Land if Seas Rise." *New York Times,* 10 November.

Reyneri, E. 1998. "The Role of the Underground Economy in Irregular Migration to Italy: Cause or Effect?" *Journal of Ethnic and Migration Studies* 24 (2): 313-331.

Richmond, A. 1994. *Global Apartheid: Refugees, Racism, and the New World Order*. Toronto: Oxford University Press.

Robinson, C. W. 2003. "Risks and Rights: The Causes, Consequences, and Challenges of Development-Induced Displacement". *Occasional Paper*. Washington DC: The Brookings Institution-SAIS Project on Internal Displacement.

Rodríguez, F. and R. Wagner. 2009. "How Would your Kids Vote if I Open my Doors? Evidence from Venezuela." *Human Development Research Paper No. 40.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Rodrik, D. 2009. "Let Developing Nations Rule." http://www.voxeu.org/index.php?q=node/2885. Accessed July 2009.

Rosas, C. 2007. "¿Migras tú, Migro yo o Migramos Juntos? Los Condicionantes de Género en las Decisiones Migratorias de Parejas Peruanas Destinadas en Buenos Aires". Paper presented at IX Jornadas Argentinas de Estudios de Población (AEPA), 31 October-2 November 2007, Córdoba, Spain.

Rosenstone, S. J. and J. M. Hansen. 1993. *Mobilization, Participation, and Democracy in America*. New York: Macmillan.

Rossi, A. 2008. "The Impact of Migration on Children Left Beyond in Developing Countries". Paper presented at Building Migration into Development Strategies Conference, 28-29 April 2008, London, UK.

Rowthorn, R. 2008. "The Fiscal Impact of Immigration on the Advanced Economies." *Oxford Review of Economic Policy* 24 (3): 560-580.

Bibliography

Rubenstein, H. 1992. "Migration, Development and Remittances in Rural Mexico." *International Migration* 30 (2): 127-153.

Ruhs, M. and P. Martin. 2008. "Numbers vs Rights: Trade-offs and Guest Worker Programs." *International Migration Review* 42 (1): 249-265.

Ruhs, M. 2002. "Temporary Foreign Workers Programmes: Policies, Adverse Consequences, and the Need to Make them Work". *Working Paper No. 56*. San Diego: The Center for Comparative Immigration Studies, University of California, San Diego.

——. 2005. "The Potential of Temporary Migration Programmes in Future International Migration Policy". *Paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme*. Geneva: Global Commission on International Migration.

——. 2009. "Migrant Rights, Immigration Policy and Human Development." *Human Development Research Paper No. 23.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Ruhunage, L. K. 2006. "Institutional Monitoring of Migrant Recruitment in Sri Lanka." In C. Kuptsch (Ed.), *Merchants of Labour*: 53-62. Geneva: International Labour Organization.

Sabates-Wheeler, R. 2009. "The Impact of Irregular Status on Human Development Outcomes for Migrants." *Human Development Research Paper No. 26.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Sainath, P. 2004. "The Millions who Cannot Vote." *The Hindu,* 15 March.

Sanjek, R. 2003. "Rethinking Migration, Ancient to Future." *Global Networks* 3 (3): 315-336.

Sarreal, N. 2002. "A Few Degrees." In J. Son (Ed.), *Risk and Rewards: Stories from the Philippine Migration Trail*: 153. Bangkok: Inter Press Service Asia-Pacific.

Savage, K. and P. Harvey. 2007. "Remittance during Crises: Implications for Humanitarian Response". *Briefing Paper No. 26*. London: Overseas Development Institute.

Savona, E. U., A. Di Nicola and G. Da Col. 1996. "Dynamics of Migration and Crime in Europe: New Patterns of an Old Nexus". *Working Paper No. 8*. Trento: School of Law, University of Trento.

Saxenian, A. 2002. "The Silicon Valley Connection: Transnational Networks and Regional Development in Taiwan, China and India." *Science Technology and Society* 7 (1): 117-149.

——. 2006. *International Mobility of Engineers and the Rise of Entrepreneurship in the Periphery*. Helsinki: United Nations University - World Institute for Development Economics Research.

Scheve, K. F. and M. J. Slaughter. 2007. "A New Deal for Globalization." *Foreign Affairs* 86 (4): 34-46.

Schiff, M. 1994. "How Trade, Aid and Remittances Affect International Migration". *Policy Research Working Paper Series No. 1376*. Washington DC: World Bank.

Sciortino, R. and S. Punpuing. 2009. *International Migration in Thailand*. Bangkok: International Organization for Migration.

Seewooruthun, D. C. R. 2008. "Migration and Development: The Mauritian Perspective". Paper presented at the workshop on Enhancing the Role of Return Migration in Fostering Development, 7-8 July 2008, Geneva, International Organization for Migration.

Sen, A. 1992. *Inequality Reexamined.* Oxford: Oxford University Press.

——. 2006. *Identity and Violence: The Illusion of Destiny.* New York: W.W. Norton and Co.

Siddiqui, T. 2006. "Protection of Bangladeshi Migrants through Good Governance." In C. Kuptsch (Ed.), *Merchants of Labour*: 63-90. Geneva: International Labour Organization.

Sides, J. and J. Citrin. 2007. "European Opinion About Immigration: The Role of Identities, Interests and Information." *B.J.Pol.S.* 37: 477-504.

Singapore Government Ministry of Manpower. 2009. "Work Permit." http://www.mom.gov.sg/publish/momportal/en/communities/work_pass/work_permit.html. Accessed July 2009.

Skeldon, R. 1999. "Migration in Asia after the Economic Crisis: Patterns and Issues." *Asia-Pacific Population Journal* 14 (3): 3-24.

——. 2005. "Globalization, Skilled Migration and Poverty Alleviation: Brain Drains in Context". *Working Paper No. T15*. Sussex: Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty.

——. 2006. "Interlinkages between Internal and International Migration and Development in the Asian Region." *Population Space and Place* 12 (1): 15-30.

Smeeding, T., C. Wing and K. Robson. 2009. "Differences in Social Transfer Support and Poverty for Immigrant Families with Children: Lessons from the LIS". Unpublished tabulation.

Smeeding, T. 1997. "Financial Poverty in Developed Countries: The Evidence from the Luxembourg Income Study". *Background Paper for UNDP, Human Development Report 1997.* United Nations Development Programme.

Smith, A., R. N. Lalaonde and S. Johnson. 2004. "Serial Migration and Its Implications for the Parent-Child Relationship: A Retrospective Analysis of the Experiences of the Children of Caribbean Immigrants." *Cultural Diversity and Ethnic Minority Psychology* 10 (2): 107-122.

Solomon, M. K. 2009. "GATS Mode 4 and the Mobility of Labor." In R. Cholewinski, R. Perruchoud, and E. MacDonald (Eds.), *International migration Law: Developing Paradigms and Key Challenges*: 107-128. The Hague: TMC Asser

Bibliography

Press.

Son, G. Y. 2009. "Where Work is the Only Bonus." *Bangkok Post,* 16 March.

Spilimbergo, A. 2009. "Democracy and Foreign Education." *American Economic Review* 99 (1): 528-543.

Srivastava, R. and S. Sasikumar. 2003. "An Overview of Migration in India, its Impacts and Key Issues". Paper presented at the Regional Conference on Migration Development and Pro-Poor Policy Choices in Asia, 22-24 June 2003, Dhaka, Bangladesh.

Stark, O. 1980. "On the Role of Urban-to-Rural Remittances in Rural Development." *Journal of Development Studies* 16 (3): 369-374.

——. 1991. *The Migration of Labor.* Cambridge: Basil Blackwell.

Stark, O. and D. Bloom. 1985. "The New Economics of Labour Migration." *American Economic Review* 75 (2): 173-178.

Stark, O., C. Helmenstein and A. Prskawetz. 1997. "A Brain Gain with a Brain Drain." *Economics Letters* 55: 227-234.

Stark, O., J. E. Taylor and S. Yitzhaki. 1986. "Remittances and Inequality." *The Economic Journal* 96 (383): 722-740.

STATEC (Central Service for Statistics and Economic Studies). 2008. Correspondence on gross enrolment ratio for Luxembourg. May. Luxembourg.

Steel, Z., D. Silove, T. Chey, A. Bauman and Phan T. 2005. "Mental Disorders, Disability and Health Service Use Amongst Vietnamese Refugees and the Host Australian Population." *Acta Psychiatrica Scandinavica* 111 (4): 300-309.

Steinbeck, J. 1939. *The Grapes of Wrath*. New York: Viking Press-James Lloyd.

Stillman, S., D. McKenzie and J. Gibson. 2006. "Migration and Mental Health: Evidence from a Natural Experiment". *Department of Economics Working Paper in Economics*. University of Waikato.

Suarez-Orozco, C., I. L. G. Todorova and J. Louie. 2002. "Making Up for Lost Time: The Experience of Separation and Reunification Among Immigrant Families." *Family Process* 41 (4): 625-643.

Success for All Foundation. 2008. "About SFAF: Our Approach to Increasing Student Achievement and History." http://www.successforall.net/. Accessed June 2009.

Suen, W. 2002. *Economics: A Mathematical Analysis*. Boston: McGraw-Hill.

Sun, M. and C. C. Fan. 2009. "China's Permanent and Temporary Migrants: Differentials and Changes, 1990-2000". Forthcoming.

Survival International. 2007. "Progress Can Kill: How Imposed Development Destroys the Health of Tribal Peoples". London: Survival International.

Szulkin, R. and J. O. Jonsson. 2007. "Ethnic Segregation and Educational Outcomes in Swedish Comprehensive Schools". *Working Paper No. 2*. Stockholm: The Stockholm University Linnaeus Centre for Integration Studies.

Tabar, P. 2009. "Immigration and Human Development: Evidence from Lebanon." *Human Development Research Paper No. 35*. New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Taylor, A. M. and J. G. Williamson. 1997. "Convergence in the Age of Mass Migration." *European Review of Economic History* 1: 27-63.

Taylor, E. J., J. Arango, G. Hugo, A. Kouaouci, D. S. Massey and A. Pellegrino. 1996. "International Migration and Community Development." *Population Index* 62 (3): 397-418.

Taylor, J. E., J. Mora, R. Adams and A. Lopez-Feldman. 2005. "Remittances, Inequality and Poverty: Evidence from Rural Mexico". *Working paper No. 05-003*. Davis: University of California, Davis.

Taylor, R. 2009. "Australia Slashes Immigration as Recession Looms." *Reuters UK,* 16 March.

Thaindian News. 2009. "New Law in Saudi Arabia to Benefit Two Mn Bangladeshi Workers." *Thaindian News,* 24 April.

The Cities Alliance. 2007. *Liveable Cities: The Benefits of Urban Environmental Planning*. Washington DC: The Cities Alliance.

The Economist Intelligence Unit. 2008. "The Global Migration Barometer." http://www.eiu.com. Accessed July 2009.

——. 2009. "Economist Intelligence Unit." http://www.eiu.com. Accessed July 2009.

The Institute for ECOSOC Rights. 2008. "Kebijakan Ilegal Migrasi Buruh Migran dan Mitos Pembaharuan Kebijakan: Antara Malaysia-Singapura" (Migrant Worker Illegal Policy and the Myth of Policy Reform: Between Malaysia and Singapore)". *Research Draft Report*. Jakarta: Institute of ECOSOC Rights.

The Straits Times. 2009. "No Visas for 55,000 Workers." *The Straits Times,* 11 March.

Thomas-Hope, E. (Ed.). 2009. *Freedom and Constraint in Caribbean: Migration and Diaspora*. Kingston: Ian Randle Publishers.

Timmer, A. and J. G. Williamson. 1998. "Racism, Xenophobia or Markets? The Political Economy of Immigration Policy Prior to the Thirties." *Population and Development Review* 24 (4): 739-771.

Tirtosudarmo, R. 2009. "Mobility and Human Development in Indonesia." *Human Development Research Paper No. 19.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Tiwari, R. 2005. "Child Labour in Footwear Industry: Possible Occupational Health Hazards." *Indian Journal of Occupational and Environmental Medicine* 9 (1): 7-9.

Bibliography

Transatlantic Trends. 2008. *Transatlantic Trends 2008: Immigration*. Brussels: Transatlantic Trends.

TWC2 (Transient Workers Count Too). 2006. "Debt, Delays, Deductions: Wage Issues Faced by Foreign Domestic Workers in Singapore". Singapore: TWC2.

U.S. Citizenship and Immigration Services. 2008. "Issuance of a Visa and Authorization for Temporary Admission into the United States for Certain Nonimmigrant Aliens Infected with HIV [73 FR 58023] [FR 79-08]." http://www.uscis.gov/propub/ProPubVAP.jsp?dockey=c56119ee231ea5ba9dac1a0e9b277bc6. Accessed June 2009.

Uhlaner, C., B. Cain and R. Kiewiet. 1989. "Political Participation of the Ethnic Minorities in the 1980s." *Political Behaviour* 11 (3): 195-231.

UN (United Nations). 1998. "Recommendations on Statistics of International Migration". *Statistical Paper Series M No. 58*. New York: Department of Economic and Social Affairs.

——**. 2002.** "Trends in Total Migrant Stock: The 2001 Revision." New York: Department of Social and Economic Affairs.

——**. 2006a.** "Trends in the Total Migrant Stock: The 2005 Revision." New York: Department of Economic and Social Affairs.

——**. 2006b.** "World Economic and Social Survey 2006: Diverging Growth and Development". New York: Department of Economic and Social Affairs.

——**. 2008a.** *The Millennium Development Goals Report 2008*. New York: Department of Economic and Social Affairs.

——**. 2008b.** "World Population Policies: 2007". New York: Department of Social and Economic Affairs.

——**. 2008c.** "World Urbanization Prospects: The 2007 Revision CD-ROM Edition". New York: UN.

——**. 2009a.** "Millennium Development Goals Indicators Database." http://mdgs.un.org. Accessed July 2009.

——**. 2009b.** "Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General." http://untreaty.un.org. Accessed July 2009.

——**. 2009c.** "National Accounts Main Aggregates Database." http://unstats.un.org/unsd/snaama/SelectionCountry.asp. Accessed July 2009.

——**.2009d.** "Trends in Total Migrant Stock: The 2008 Revision." New York: Department of Social and Economic Affairs.

——**. 2009e.** "World Population Prospects: The 2008 Revision". New York: Department of Social and Economic Affairs.

UN-HABITAT (United Nations Human Settlements Programme). 2003. *Global Report on Human Settlements 2003: The Challenge of Slums*. London: Earthscan.

UNDP (United Nations Development Programme). 1990. *Human Development Report 1990: Concept and Measurement of Human Development*. New York: Oxford University Press.

——**. 1994.** *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security*. New York: Oxford University Press.

——**. 1997.** *Human Development Report 1997: Human Development to Eradicate Poverty*. New York: Oxford University Press.

——**. 2000.** *Albania Human Development Report 2000: Economic and Social Insecurity, Emigration and Migration*. Tirana: UNDP.

——**. 2004a.** *Côte d'Ivoire Human Development Report 2004: Social Cohesion and National Reconstruction*. Abidjan: UNDP.

——**. 2004b.** *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World*. New York: UNDP.

——**. 2005a.** *China Human Development Report 2005: Towards Human Development with Equity*. Beijing: UNDP.

——**. 2005b.** *El Salvador Human Development Report 2005: Una Mirada al Nuevo Nosotros, El Impacto de las Migraciones*. San Salvador: UNDP.

——**. 2006a.** *Moldova Human Development Report 2006: Quality of Economic Growth and its Impact on Human Development*. Chisinau: UNDP.

——**. 2006b.** *Timor-Leste: Human Development Report 2006: The Path Out of Poverty*. Dili: UNDP.

——**. 2007a.** *Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World*. New York: Palgrave Macmillan.

——**. 2007b.** *Human Trafficking and HIV: Exploring Vulnerabilities and Responses in South Asia*. Colombo: UNDP Regional HIV and Development Programme for Asia Pacific.

——**. 2007c.** *Mexico Human Development Report 2006/2007: Migracion y Desarrollo Humano*. Mexico City: UNDP.

——**. 2007d.** *National Human Development Report 2007: Social Inclusion in Bosnia and Herzegovina*. Sarajevo: UNDP.

——**. 2007e.** *Uganda Human Development Report 2007: Rediscovering Agriculture for Human Development*. Kampala: UNDP.

——**. 2008a.** *China Human Development Report 2007/08: Basic Public Services for 1.3 Billion People*. Beijing: UNDP.

——**. 2008b.** *Crisis Prevention and Recovery Report 2008: Post-Conflict Economic Recovery, Enabling Local Ingenuity*. New York: UNDP.

——**. 2008c.** *Egypt Human Development Report 2008: Egypt's Social Contract; The Role of Civil Society*. Cairo: UNDP.

——**. 2008d.** "HIV Vulnerabilities of Migrant Women: From Asia to the Arab States". Colombo: Regional Centre in Colombo.

——**. 2008e.** "The Bali Road Map: Key Issues Under Negotiation". New York: Environment and Energy Group.

UNECA (United Nations Economic Commission for Africa). 2005. *Africa's Sustainable Development Bulletin 2005: Assessing Sustainable Development in Africa*. Addis Ababa: SDD (The Sustainable Development Division), UNECA The United Nations Economic Commission for Africa.

UNESCO Institute for Statistics (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization).

Bibliography

1999. *Statistical Yearbook*. Paris: UNESCO.

——**. 2003.** Correspondence on adult and youth literacy rates. March. Montreal.

——**. 2007.** Correspondence on gross and net enrolment ratios. April. Montreal.

——**. 2008a.** "Data Centre Education Module." UNESCO.

——**. 2008b.** "Global Education Digest 2008: Comparing Education Statistics Across the World." UNESCO.

——**. 2009a.** Correspondence on adult and youth literacy rates. February. Montreal.

——**. 2009b.** Correspondence on education indicators. February. Montreal.

——**. 2009c.** "Data Centre Education Module." UNESCO.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2006. "State of World Population 2006: A Passage to Hope - Women and International Migration". New York: UNFPA.

UNHCR (United Nations High Commission for Refugees). 2001. "The Asylum-Migration Nexus: Refugee Protection and Migration Perspectives from ILO". Paper presented at Global Consultations on International Protection, 28 June 2001, Geneva, Switzerland.

——**. 2002.** "Local Integration EC/GC/02/6". Paper presented at Global Consultations on Internal Protection, 25 April, Geneva, Switzerland.

——**. 2007.** "1951 Convention Relating to the Status of Refugees, Text of the 1967 Protocol, Relating to the Status of Refugees, Resolution 2198 (XXI) adopted by the United Nations General Assembly." http://www.unhcr.org/protect/PROTECTION/3b66c2aa10.pdf.

——**. 2008.** *Statistical yearbook 2007: Trends in Displacement, Protection and Solutions*. Geneva: UNHCR.

——**. 2009a.** Correspondence on asylum seekers. Marcha. Geneva.

——**. 2009b.** Correspondence on refugees. March. Geneva.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2004. *The State of the World's Children 2005*. New York: UNICEF.

——**. 2005a.** "The 'Rights' Start to Life: A Statistical Analysis of Birth Registration". New York: UNICEF.

——**. 2005b.** *The State of the World's Children 2006*. New York: UNICEF.

——**. 2007.** "Birth Registration Day Helps Ensure Basic Human Rights in Bangladesh." http://www.unicef.org/infobycountry/bangladesh_40265.html. Accessed June 2009.

——**. 2008.** "The Child Care Transition: Innocenti Report Card 8. A League Table of Early Childhood Education and Care in Economically Advanced Countries". Florence: Innocenti Research Centre, UNICEF.

United States Bureau of Labor Statistics. 2009. "The Employment Situation: May 2009." http://www.bls.gov/news.release/empsit.nr0.htm. Accessed June 2009.

United States Department of State. 2006. *2005 Human Rights Report: Democratic Republic of the Congo*. Washington: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Department of State.

——**. 2009a.** "2008 Country Reports on Human Rights Practices". Washington DC: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Department of State.

——**. 2009b.** "2008 Country Reports on Human Rights Practices: Belarus". Washington DC: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Department of State.

——**. 2009c.** "2008 Country Reports on Human Rights Practices: Burma". Washington DC: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Department of State.

——**. 2009d.** "2008 Country Reports on Human Rights Practices: Côte d'Ivoire". Washington DC: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Department of State.

——**. 2009e.** "2008 Country Reports on Human Rights Practices: Gabon". Washington DC: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Department of State.

UNODC (United Nations Office of Drugs and Crime). 2004. "United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto." http://www.unodc.org/documents/treaties/UNTOC/Publications/TOC%20Convention/TOCebook-e.pdf. Accessed June 2009.

——**. 2009.** *Global Report on Trafficking in Persons*. Vienna: UNODC.

UNRWA (United Nations Relief and Works Agency). 2008. "UNRWA in Figures." http://www.un.org/unrwa/publications/pdf/uif-dec08.pdf. Accessed May 2009.

UNRWA-ECOSOC (United Nations Relief and Works Agency - United Nations Economic and Social Council). 2008. "Assistance to the Palestinian People: Report of the Secretary-General". Economic and Social Council Substantive Session of 2008, 30 June - 25 July 2008, New York City.

USAID (United States Agency for International Development). 2007. "Anti-Trafficking in Persons Programs in Africa: A Review". Washington DC: USAID.

van der Mensbrugghe, D. and D. Roland-Holst. 2009. "Global Economic Prospects for Increasing Developing Country Migration into Developed Countries." *Human Development Research Paper No. 50*. New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

van Engeland, A. and A. Monsutti. 2005. *War and Migration: Social Networks and Economic Strategies of the Hazaras of Afghanistan*. London: Routledge.

van Hear, N. 2003. "From Durable Solutions to Transnational Relations: Home and Exile Among Refugee Diasporas". *New Issues in Refugee Research Working Paper No. 83*. Geneva:

Bibliography

United Nations High Commissioner for Refugees.

van Hear, N., R. Brubaker and T. Bessa. 2009. "Managing Mobility for Human Development: The Growing Salience of Mixed Migration." *Human Development Research Paper No. 20.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

van Hear, N., F. Pieke and S. Vertovec. 2004. "The Contribution of UK-Based Diasporas to Development and Poverty Reduction". Oxford: Centre on Migration, Policy, and Society (COMPAS).

van Lerberghe, K. and A. Schoors (Eds.). 1995. *Immigration and Emigration within the Ancient Near East.* Leuven: Peeters Publishers.

van Thanh, T. 2008. "Exportation of Migrants as a Development Strategy in Viet Nam". Paper presented at Workshop on Migrants, Migration and Development in the Greater Mekong Subregion, 15-16 July 2008, Vientiane, Laos.

Vasquez, P., M. Alloza, R. Vegas and S. Bertozzi. 2009. "Impact of the Rise in Immigrant Unemployment on Public Finances". *Working Paper No. 2009-15*. Madrid: Fundación de Estudios De Economía Aplicada.

Vijayani, M. 2008. "No Plans to Disband Rela, Says Syed Hamid." *The Star,* 8 December.

Vogel, D. and V. Kovacheva. 2009. "Calculation Table 2005: A Dynamic Aggregate Country Estimate of Irregular Foreign Residents in the EU in 2005." http://irregular-migration.hwwi.net/Europe.5248.0.html. Accessed June 2009.

Wang, F.-L. 2005. *Organizing Through Division and Exclusion: China's Hukou System*. Stanford: Stanford University Press.

Whitehead, A., I. Hashim and V. Iversen. 2007. "Child Migration, Child Agency and Inter-Generational Relations in Africa and South Asia". *Working Paper No. T24*. Brighton: Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty.

WHO (World Health Organization). 2009. "World Health Statistics." http://www.who.int/whosis/whostat/2009/en/index.html. Accessed July 2009.

Williamson, J. G. 1990. *Coping with City Growth During the British Industrial Revolution.* New York: Cambridge University Press.

Wilson, M. E. 2003. "The Traveller and Emerging Infections: Sentinel, Courier, Transmitter." *Journal of Applied Microbiology* 94 (Suppl 1): S1-S11.

Winters, L. A. and P. Martin. 2004. "When Comparative Advantage is Not Enough: Business Costs in Small Remote Economies." *World Trade Review* 3 (3): 347-384.

Winters, L. A., T. L. Walmsley, Z. K. Wang and R. Grynberg. 2003. "Liberalising the Temporary Movement of Natural Persons: An Agenda for the Development Round." *The World Economy* 26 (8): 1137-1161.

Wolfinger, R. E. and S. J. Rosenstone. 1980. *Who Votes?* New Haven: Yale University Press.

World Bank. 1998. *Assessing Aid: What Works, What Doesn't, and Why.* New York: Oxford University Press.

——. 2000. "Voices of the Poor." http://go.worldbank.org/H1N8746X10. Accessed June 2009.

——. 2002. "Governance." In J. Klugman (Ed.), *A Sourcebook for Poverty Reduction Strategies. Volume 1: Core Techniques and Cross-Cutting Issues*: 269-300. Washington DC: World Bank.

——. 2003. "Participatory Poverty Assessment Niger". Washington DC: World Bank.

——. 2006a. *At Home and Away: Expanding Job Opportunities for Pacific Islanders Through Labor Mobility.* Washington DC: World Bank.

——. 2006b. *Global Economic Prospects: Economic Implications of Remittances and Migration 2006.* Washington DC: World Bank.

——. 2009a. "Crime and Violence in Central America". Washington DC: Central America Unit and Poverty Reduction and Economic Management Unit, World Bank.

——. 2009b. "Migration and Remittances Factbook 2008: March 2009 Update". Washington DC: World Bank.

——. 2009c. "Remittance Prices Worldwide." http://remittanceprices.worldbank.org/. Accessed June 2009.

——. 2009d. "World Development Indicators". Washington DC: World Bank.

——. 2009e. *World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography.* Washington DC: World Bank.

Worster, D. 1979. *Dust Bowl*. New York: Oxford University Press.

WVS (World Values Survey). 2006. "World Values Survey 2005/6." http://www.worldvaluessurvey.org/.

Yang, D. 2006. "Why Do Migrants Return to Poor Countries? Evidence from Philippine Migrants' Responses to Exchange Rate Shocks." *Review of Economics and Statistics* 88 (4): 715-735.

——. 2008a. "Coping with Disaster: The Impact of Hurricanes on International Financial Flows, 1970-2002." *The B.E.Journal of Economic Analysis & Policy* 8 (1 (Advances), Article 13): 1903-1935.

——. 2008b. "International Migration, Remittances, and Household Investment: Evidence from Philippine Migrants' Exchange Rate Shocks." *The Economic Journal* 118 (528): 591-630.

——. 2009. "International Migration and Human Development." *Human Development Research Paper No. 29.* New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office.

Yang, D. and H. Choi. 2007. "Are Remittances Insurance? Evidence from Rainfall Shocks in the Philippines." *World*

Bibliography

Bank Economic Review 21 (2): 219-248.

Yaqub, S. 2009. "Independent Child Migrants in Developing Countries: Unexplored Links in Migration and Development". *Working Paper 1*. Florence: Innocenti Research Centre, UNICEF.

Zamble, F. 2008. "Politics Côte d'Ivoire: Anti-Xenophobia Law Gets Lukewarm Reception." *Inter Press News Service Agency,* 21 August.

Zambrano, G. C. and H. B. Kattya. 2005. "My Life Changed: Female Migration, Perceptions and Impacts". Quito: Centro de Planificación y Estudios Sociales Ecuador and UNIFEM.

Zamora, R. G. 2007. "El Programa Tres por uno de Remesas Colectivas en México: Lecciones y Desafíos." *Migraciones Internacionales* 4 (001): 165-172.

Zhou, M. and J. R. Logan. 1989. "Returns on Human Capital in Ethnic Enclaves: New York City's Chinatown." *American Sociological Review* 54: 809-820.

Zhu, N. and X. Luo. 2008. "The Impact of Remittances on Rural Poverty and Inequality in China". *Policy Research Working Paper Series No. 4637*. World Bank.

Zimmermann, R. 2009. "Children in Immigrant Families in Seven Affluent Societies: Overview, Definitions and Issues". *Working Paper, Special Series on Children in Immigrant Families in Affluent Societies*. Florence: Innocenti Research Center, UNICEF.

Zlotnik, H. 1998. "International Migration 1965-96: An Overview." *Population and Development Review* 24: 429-468.

Zucker, L. G. and M. R. Darby. 2008. "Defacto and Deeded Intellectual Property Rights". *Working Paper No. 14544*. Cambridge: National Bureau of Economic Research.

(أ)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهجرة الدولية											الهجرة الداخلية	
		الهجرة الوافدة						الهجرة النازحة		الهجرة الداخلية مدى الحياة[b]				
		حصيلة المهاجرين الوافدين (بالآلاف)				المعدل السنوي للنمو (%)	حصة السكان (%)		نسبة الإناث (%)		معدل الهجرة النازحة (%)	معدل التحرك الدولي (%)	إجمالي المهاجرين (بالآلاف)	معدل الهجرة الداخلية (%)
		1960	1990	2005	[a]2010	1960-2005	1960	2005	1960	2005	2000-2002	2000-2002	1990-2005	1990-2005
تنمية بشرية مرتفعة جدًا														
1	النرويج	61.6	195.2	370.6	485.4	4.0	1.7	8.0	54.3	51.1	3.9	11.0	..	..
2	أستراليا	1,698.1	3,581.4	4,335.8	4,711.5	2.1	16.5	21.3	44.3	50.9	2.2	22.5	..	..
3	آيسلندا	3.3	9.6	22.6	37.2	4.3	1.9	7.6	52.3	52.0	10.6	16.4	..	..
4	كندا	2,766.3	4,497.5	6,304.0	7,202.3	1.8	15.4	19.5	48.1	52.0	4.0	21.5	..	..
5	أيرلندا	73.0	228.0	617.6	898.6	4.7	2.6	14.8	51.7	49.9	20.0	28.1	..	..
6	هولندا	446.6	1,191.6	1,735.4	1,752.9	3.0	3.9	10.6	58.8	51.6	4.7	14.2	..	..
7	السويد	295.6	777.6	1,112.9	1,306.0	2.9	4.0	12.3	55.1	52.2	3.3	15.0	..	..
8	فرنسا	3,507.2	5,897.3	6,478.6	6,684.8	1.4	7.7	10.6	44.5	51.0	2.9	13.1	..	..
9	سويسرا	714.2	1,376.4	1,659.7	1,762.8	1.9	13.4	22.3	53.3	49.7	5.6	26.0	..	..
10	اليابان	692.7	1,075.6	1,998.9	2,176.2	2.4	0.7	1.6	46.0	54.0	0.7	1.7	..	..
11	لوكسمبورج	46.4	113.8	156.2	173.2	2.7	14.8	33.7	53.8	50.3	9.5	38.3	..	..
12	فنلندا	32.1	63.3	171.4	225.6	3.7	0.7	3.3	56.3	50.6	6.6	9.0	..	..
13	الولايات المتحدة الأمريكية	10,825.6	23,251.0	39,266.5	42,813.3	2.9	5.8	13.0	51.1	50.1	0.8	12.4	[c]44,400	[c]17.8
14	النمسا	806.6	793.2	1,156.3	1,310.2	0.8	11.5	14.0	56.6	51.2	5.5	17.2	..	..
15	أسبانيا	210.9	829.7	4,607.9	6,377.5	6.9	0.7	10.7	52.2	47.7	3.2	8.3	[c]8,600	[c]22.4
16	الدانمارك	94.0	235.2	420.8	483.7	3.3	2.1	7.8	64.3	51.9	4.3	10.7	..	..
17	بلجيكا	441.6	891.5	882.1	974.8	1.5	4.8	8.5	45.1	48.9	4.4	14.6	..	..
18	إيطاليا	459.6	1,428.2	3,067.7	4,463.4	4.2	0.9	5.2	57.3	53.5	5.4	8.1	..	..
19	ليختنشتاين	4.1	10.9	11.9	12.5	2.4	24.6	34.2	53.8	48.8	12.6	42.0	..	..
20	نيوزيلندا	333.9	523.2	857.6	962.1	2.1	14.1	20.9	47.1	51.9	11.8	27.3	..	..
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	1,661.9	3,716.3	5,837.8	6,451.7	2.8	3.2	9.7	48.7	53.2	6.6	14.3	..	..
22	ألمانيا	[d]2,002.9	5,936.2	10,597.9	10,758.1	3.7	[d]2.8	12.9	[d]35.1	46.7	4.7	15.3	..	..
23	سنغافورة	519.2	727.3	1,494.0	1,966.9	2.3	31.8	35.0	44.0	55.8	6.3	19.1	..	..
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	1,627.5	2,218.5	2,721.1	2,741.8	1.1	52.9	39.5	48.0	56.5	9.5	45.6	..	..
25	اليونان	52.5	412.1	975.0	1,132.8	6.5	0.6	8.8	46.1	45.1	7.8	17.2	..	..
26	جمهورية كوريا	135.6	572.1	551.2	534.8	3.1	0.5	1.2	47.7	51.4	3.1	3.4	..	..
27	إسرائيل	1,185.6	1,632.7	2,661.3	2,940.5	1.8	56.1	39.8	49.5	55.9	13.1	40.3	..	..
28	أندورا	2.5	38.9	50.3	55.8	6.7	18.7	63.1	44.2	47.4	9.7	79.6	..	..
29	سلوفينيا	..	178.1	167.3	163.9	..	..	8.4	..	46.8	5.2	7.6	..	..
30	بروني دار السلام	20.6	73.2	124.2	148.1	4.0	25.1	33.6	42.0	44.8	4.9	33.4	..	..
31	الكويت	90.6	1,585.3	1,869.7	2,097.5	6.7	32.6	69.2	25.6	30.0	16.6	54.5	..	..
32	قبرص	29.6	43.8	116.2	154.3	3.0	5.2	13.9	50.3	57.1	18.4	23.4	..	..
33	قطر	14.4	369.8	712.9	1,305.4	8.7	32.0	80.5	25.8	25.8	2.3	60.7	..	..
34	البرتغال	38.9	435.8	763.7	918.6	6.6	0.4	7.2	58.4	50.6	16.1	21.4	[c]1,200	[c]12.8
35	الإمارات العربية المتحدة	2.2	1,330.3	2,863.0	3,293.3	15.9	2.4	70.0	15.0	27.7	3.3	55.1	..	..
36	الجمهورية التشيكية	[e]60.1	424.5	453.3	453.0	4.5	[e]0.4	4.4	[e]59.5	53.8	3.5	7.7	..	..
37	بربادوس	9.8	21.4	26.2	28.1	2.2	4.2	10.4	59.8	60.1	29.8	36.6	[f]90	[f]31.1
38	مالطا	1.7	5.8	11.7	15.5	4.3	0.5	2.9	59.7	51.6	22.3	24.0	..	..
تنمية بشرية مرتفعة														
39	البحرين	26.7	173.2	278.2	315.4	5.2	17.1	38.2	27.9	31.9	15.9	47.3	..	..
40	إستونيا	..	382.0	201.7	182.5	..	..	15.0	..	59.6	12.2	28.5	..	..
41	بولندا	2,424.9	1,127.8	825.4	827.5	-2.4	8.2	2.2	53.9	59.0	5.1	7.1	..	..
42	سلوفاكيا	..	41.3	124.4	130.7	..	..	2.3	..	56.0	8.2	10.3	..	..
43	هنغاريا	518.1	347.5	333.0	368.1	-1.0	5.2	3.3	53.1	56.1	3.9	6.6	..	..
44	تشيلي	104.8	107.5	231.5	320.4	1.8	1.4	1.4	43.7	52.3	3.3	4.5	[c]3,100	[c]21.3
45	كرواتيا	..	475.4	661.4	699.9	..	..	14.9	..	53.0	12.0	23.8	[g]800	[g]26.6
46	ليتوانيا	..	349.3	165.3	128.9	..	..	4.8	..	56.6	8.6	13.9	..	..
47	أنتيغوا وبربودا	4.9	12.0	18.2	20.9	2.9	8.9	21.8	50.2	55.1	45.3	56.1	[f]24,000	[f]28.4
48	لاتفيا	..	646.0	379.6	335.0	..	..	16.6	..	59.0	9.1	33.0	..	..
49	الأرجنتين	2,601.2	1,649.9	1,494.1	1,449.3	-1.2	12.6	3.9	45.4	53.4	1.6	5.6	[c]6,700	[c]19.9
50	أوروغواي	192.2	98.2	84.1	79.9	-1.8	7.6	2.5	47.8	54.0	7.0	9.5	[f]800	[f]24.1
51	كوبا	143.6	34.6	15.3	15.3	-5.0	2.0	0.1	30.6	29.0	8.9	9.6	[f]1,800	[f]15.2
52	جزر البهاما	11.3	26.9	31.6	33.4	2.3	10.3	9.7	43.7	48.5	10.8	19.3	..	..
53	المكسيك	223.2	701.1	604.7	725.7	2.2	0.6	0.6	46.2	49.4	9.0	9.5	[c]17,800	[c]18.5
54	كوستا ريكا	32.7	417.6	442.6	489.2	5.8	2.5	10.2	44.2	49.8	2.6	9.7	[c]700	[c]20.0
55	الجماهيرية العربية الليبية	48.2	457.5	617.5	682.5	5.7	3.6	10.4	49.0	35.5	1.4	11.5	..	..
56	عمان	43.7	423.6	666.3	826.1	6.1	7.7	25.5	21.2	20.8	0.7	28.0	..	..
57	سيشيل	0.8	3.7	8.4	10.8	5.1	1.9	10.2	35.4	42.5	17.0	21.6	..	..
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	509.5	1,023.8	1,011.4	1,007.4	1.5	6.7	3.8	37.9	49.9	1.4	5.3	[c]5,200	[c]23.8
59	المملكة العربية السعودية	63.4	4,743.0	6,336.7	7,288.9	10.2	1.6	26.8	36.4	30.1	1.1	24.8	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهجرة الدولية											الهجرة الداخلية	
		الهجرة الوافدة									الهجرة النازحة	معدل التحرك الدولي (%)	الهجرة الداخلية مدى الحياة[b]	
		حصيلة المهاجرين الوافدين (بالآلاف)				المعدل السنوي للنمو (%)	حصة السكان (%)		نسبة الإناث (%)		معدل الهجرة النازحة (%)		إجمالي المهاجرين (بالآلاف)	معدل الهجرة الداخلية (%)
		1960	1990	2005	[a]2010	1960-2005	1960	2005	1960	2005	2000-2002	2000-2002	1990-2005	1990-2005
60	باناما	68.3	61.7	102.2	121.0	0.9	6.1	3.2	42.7	50.2	5.7	8.2	[c]600	[c]20.6
61	بلغاريا	20.3	21.5	104.1	107.2	3.6	0.3	1.3	57.9	57.9	10.5	11.6	[g]800	[g]14.3
62	سانت كيتس ونيفس	3.5	3.2	4.5	5.0	0.5	6.9	9.2	48.6	46.3	44.3	49.3	..	..
63	رومانيا	330.9	142.8	133.5	132.8	-2.0	1.8	0.6	54.8	52.1	4.6	5.0	[g]2,300	[g]15.1
64	ترينيداد وتوباغو	81.0	50.5	37.8	34.3	-1.7	9.6	2.9	49.8	53.9	20.2	22.8	..	..
65	الجبل الأسود	..	[h]..	54.6	42.5	..	..	8.7	..	60.9	[h]..	[h]..	..	..
66	ماليزيا	56.9	1,014.2	2,029.2	2,357.6	7.9	0.7	7.9	42.2	45.0	3.1	10.1	[c]4,200	[c]20.7
67	صربيا	[e]155.4	99.3	674.6	525.4	3.3	[e]0.9	6.8	[e]56.9	56.1	13.6	18.7	..	..
68	بيلاروس	..	1,249.0	1,106.9	1,090.4	..	..	11.3	..	54.2	15.2	26.1	[c]900	[c]10.8
69	سانت لوسيا	2.4	5.3	8.7	10.2	2.8	2.7	5.3	50.1	51.3	24.1	27.9	[f]30	[f]18.5
70	ألبانيا	48.9	66.0	82.7	89.1	1.2	3.0	2.7	53.7	53.1	21.0	21.4	[g]500	[g]24.1
71	الاتحاد الروسي	[e]2,941.7	11,524.9	12,079.6	12,270.4	3.1	[e]1.4	8.4	[e]47.9	57.8	7.7	15.3	..	..
72	جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	..	95.1	120.3	129.7	..	..	5.9	..	58.3	11.3	12.8	..	..
73	دومينيكا	2.4	2.5	4.5	5.5	1.4	4.0	6.7	50.9	46.2	38.3	41.6	..	..
74	غرينادا	4.0	4.3	10.8	12.6	2.2	4.5	10.6	51.2	53.3	40.3	45.0	..	..
75	البرازيل	1,397.1	798.5	686.3	688.0	-1.6	1.9	0.4	44.4	46.4	0.5	0.8	[c]17,000	[c]10.1
76	البوسنة والهرسك	..	56.0	35.1	27.8	..	..	0.9	..	49.8	25.1	27.0	[g]1,400	[g]52.5
77	كولومبيا	58.7	104.3	110.0	110.3	1.4	0.4	0.3	43.9	48.3	3.9	4.1	[c]8,100	[c]20.3
78	بيرو	66.5	56.0	41.6	37.6	-1.0	0.7	0.1	44.3	52.4	2.7	2.9	[f]6,300	[f]22.4
79	تركيا	947.6	1,150.5	1,333.9	1,410.9	0.8	3.4	1.9	48.1	52.0	4.2	6.0	..	..
80	إيكوادور	24.1	78.7	123.6	393.6	3.6	0.5	0.9	45.5	49.1	5.3	5.9	[c]2,400	[c]20.2
81	موريشوس	10.2	8.7	40.8	42.9	3.1	1.6	3.3	39.3	63.3	12.5	13.1	..	..
82	كازاخستان	..	3,619.2	2,973.6	3,079.5	..	..	19.6	..	54.0	19.4	35.8	[g]1,000	[g]9.3
83	لبنان	151.4	523.7	721.2	758.2	3.5	8.0	17.7	49.2	49.1	12.9	27.1	..	..
	تنمية بشرية متوسطة													
84	أرمينيا	..	658.8	492.6	324.2	..	..	16.1	..	58.9	20.3	28.1	[g]500	[g]24.5
85	أوكرانيا	..	6,892.9	5,390.6	5,257.5	..	..	11.5	..	57.2	10.9	23.8	..	..
86	أذربيجان	..	360.6	254.5	263.9	..	..	3.0	..	57.0	14.3	15.8	[g]1,900	[g]33.2
87	تايلاند	484.8	387.5	982.0	1,157.3	1.6	1.8	1.5	36.5	48.4	1.3	2.0	..	..
88	إيران (جمهورية - الإسلامية)	48.4	4,291.6	2,062.2	2,128.7	8.3	0.2	2.9	50.6	39.7	1.3	4.7	..	..
89	جورجيا	..	338.3	191.2	167.3	..	..	4.3	..	57.0	18.3	22.1	..	..
90	جمهورية الدومينيكان	144.6	291.2	393.0	434.3	2.2	4.3	4.1	25.9	40.1	9.1	10.4	[f]1,700	[f]17.7
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	2.5	4.0	7.4	8.6	2.4	3.1	6.8	50.6	51.8	34.4	39.0	..	..
92	الصين	245.7	376.4	590.3	685.8	1.9	(.)	(.)	47.3	50.0	0.5	0.5	[c]73,100	[c]6.2
93	بليز	7.6	30.4	40.6	46.8	3.7	8.2	14.4	46.1	50.5	16.5	27.4	[f]40	[f]14.2
94	ساموا	3.4	3.2	7.2	9.0	1.6	3.1	4.0	45.9	44.9	37.2	39.4	..	..
95	ملديف	1.7	2.7	3.2	3.3	1.4	1.7	1.1	46.3	44.8	0.4	1.5	..	..
96	الأردن	385.8	1,146.3	2,345.2	2,973.0	4.0	43.1	42.1	49.2	49.1	11.6	45.3	..	..
97	سورينام	22.5	18.0	34.0	39.5	0.9	7.7	6.8	47.4	45.6	36.0	36.9	..	..
98	تونس	169.2	38.0	34.9	33.6	-3.5	4.0	0.4	51.0	49.5	5.9	6.3	..	..
99	تونغا	0.1	3.0	1.2	0.8	5.0	0.2	1.1	45.5	48.7	33.7	34.7	..	..
100	جامايكا	21.9	20.8	27.2	30.0	0.5	1.3	1.0	48.4	49.4	26.7	27.0	..	..
101	باراغواي	50.0	183.3	168.2	161.3	2.7	2.6	2.8	47.4	48.1	6.9	9.8	[f]1,600	[f]26.4
102	سريلانكا	1,005.3	458.8	366.4	339.9	-2.2	10.0	1.9	46.6	49.8	4.7	6.6	..	..
103	غابون	20.9	127.7	244.6	284.1	5.5	4.3	17.9	42.9	42.9	4.3	22.8	..	..
104	الجزائر	430.4	274.0	242.4	242.3	-1.3	4.0	0.7	50.1	45.2	6.2	6.9	..	..
105	الفلبين	219.7	159.4	374.8	435.4	1.2	0.8	0.4	43.9	50.1	4.0	5.6	[c]6,900	[c]11.7
106	السلفادور	34.4	47.4	35.9	40.3	0.1	1.2	0.6	72.8	52.8	14.3	14.6	[f]1,200	[f]16.7
107	الجمهورية العربية السورية	276.1	690.3	1,326.4	2,205.8	3.5	6.0	6.9	48.7	48.9	2.4	7.4	..	..
108	فيجي	20.1	13.7	17.2	18.5	-0.3	5.1	2.1	37.6	47.9	15.0	16.6	..	..
109	تركمانستان	..	306.5	223.7	207.7	..	..	4.6	..	57.0	5.3	9.8	..	..
110	الأراضي الفلسطينية المحتلة	490.3	910.6	1,660.6	1,923.8	2.7	44.5	44.1	49.2	49.1	23.9	61.3	..	..
111	أندونيسيا	1,859.5	465.6	135.6	122.9	-5.8	2.0	0.1	48.0	46.0	0.9	1.0	[c]8,100	[c]4.1
112	هوندوراس	60.0	270.4	26.3	24.3	-1.8	3.0	0.4	45.4	48.6	5.3	5.9	[f]1,200	[f]17.2
113	بوليفيا	42.7	59.6	114.0	145.8	2.2	1.3	1.2	43.4	48.1	4.3	5.3	[f]1,500	[f]15.2
114	غيانا	14.0	4.1	10.0	11.6	-0.8	2.5	1.3	42.2	46.5	33.5	33.6	..	..
115	منغوليا	3.7	6.7	9.1	10.0	2.0	0.4	0.4	47.4	54.0	0.3	0.6	[g]200	[g]9.7
116	فييت نام	4.0	29.4	54.5	69.3	5.8	(.)	0.1	46.4	36.6	2.4	2.4	[g]12,700	[g]21.9
117	مولدوفا	..	578.5	440.1	408.3	..	..	11.7	..	56.0	14.3	24.6	..	..
118	غينيا الاستوائية	19.4	2.7	5.8	7.4	-2.7	7.7	1.0	30.2	47.0	14.5	14.7	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهجرة الدولية											الهجرة الداخلية	
		الهجرة الوافدة							الهجرة النازحة		الهجرة الداخلية مدى الحياة[b]			
		حصيلة المهاجرين الوافدين (بالآلاف)				المعدل السنوي للنمو (%)	حصة السكان (%)		نسبة الإناث (%)		إجمالي المهاجرين (بالآلاف)	معدل الهجرة الداخلية (%)	معدل التحرك الدولي (%)	معدل الهجرة النازحة (%)
		1960	1990	2005	[a]2010	1960-2005	1960	2005	1960	2005	1990-2005	1990-2005	2000-2002	2000-2002
119	أوزباكستان	..	1,653.0	1,267.8	1,175.9	..	..	4.8	..	57.0	..	..	13.4	8.5
120	قيرغيستان	..	623.1	288.1	222.7	..	..	5.5	..	58.2	..	[g]600	20.6	10.5
121	الرأس الأخضر	6.6	8.9	11.2	12.1	1.2	3.4	2.3	50.4	50.4	..	..	32.1	30.5
122	غواتيمالا	43.3	264.3	53.4	59.5	0.5	1.0	0.4	48.3	54.4	[f]1,500	[f]11.1	5.2	4.9
123	مصر	212.4	175.6	246.7	244.7	0.3	0.8	0.3	47.8	46.7	..	..	3.1	2.9
124	نيكاراغوا	12.4	40.8	35.0	40.1	2.3	0.7	0.6	46.6	48.8	[f]800	[f]13.3	9.6	9.1
125	بوتسوانا	7.2	27.5	80.1	114.8	5.4	1.4	4.4	43.8	44.3	..	..	3.8	0.9
126	فاناتو	2.8	2.2	1.0	0.8	-2.2	4.4	0.5	39.0	46.5	..	..	2.7	2.0
127	طاجيكستان	..	425.9	306.4	284.3	..	..	4.7	..	57.0	[g]400	[g]9.9	16.1	11.4
128	ناميبيا	27.2	112.1	131.6	138.9	3.5	4.5	6.6	36.9	47.3	..	..	8.7	1.3
129	جنوب أفريقيا	927.7	1,224.4	1,248.7	1,862.9	0.7	5.3	2.6	29.0	41.4	[c]6,700	[c]15.4	3.9	1.7
130	المغرب	394.3	57.6	51.0	49.1	-4.5	3.4	0.2	51.5	49.9	[g]6,800	[g]33.4	8.5	8.1
131	سان تومي وبرينسيبي	7.4	5.8	5.4	5.3	-0.7	11.6	3.5	46.4	47.9	..	..	17.9	13.5
132	بوتان	9.7	23.8	37.3	40.2	3.0	4.3	5.7	18.5	18.5	..	..	3.8	2.2
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	19.6	22.9	20.3	18.9	0.1	0.9	0.3	48.9	48.1	..	..	6.2	5.9
134	الهند	9,410.5	7,493.2	5,886.9	5,436.0	-1.0	2.1	0.5	46.0	48.6	[c]42,300	[c]4.1	1.4	0.8
135	جزر سليمان	3.7	4.7	6.5	7.0	1.2	3.1	1.4	45.6	44.0	..	..	1.7	1.0
136	الكونغو	26.3	129.6	128.8	143.2	3.5	2.6	3.8	51.6	49.6	..	..	20.0	14.7
137	كمبوديا	381.3	38.4	303.9	335.8	-0.5	7.0	2.2	48.3	51.3	[c]1,300	[c]11.7	3.9	2.3
138	ميانمار	286.6	133.5	93.2	88.7	-2.5	1.4	0.2	44.9	47.7	..	..	0.9	0.7
139	جزر القمر	1.5	14.1	13.7	13.5	4.9	0.8	2.2	46.6	53.1	..	..	10.7	7.7
140	اليمن	159.1	343.5	455.2	517.9	2.3	3.0	2.2	38.3	38.3	..	..	4.3	3.0
141	باكستان	6,350.3	6,555.8	3,554.0	4,233.6	-1.3	13.0	2.1	46.4	44.8	..	..	4.8	2.2
142	سوازيلند	16.9	71.4	38.6	40.4	1.8	4.9	3.4	48.5	47.4	..	..	4.8	1.1
143	أنغولا	122.1	33.5	56.1	65.4	-1.7	2.4	0.3	41.7	51.1	..	..	5.8	5.5
144	نيبال	337.6	430.7	818.7	945.9	2.0	3.5	3.0	64.1	69.1	..	..	6.2	3.9
145	مدغشقر	126.3	46.1	39.7	37.8	-2.6	2.5	0.2	49.2	46.1	[g]1,000	[g]9.3	1.3	0.9
146	بنغلاديش	661.4	881.6	1,031.9	1,085.3	1.0	1.2	0.7	46.4	13.9	..	..	5.1	4.5
147	كينيا	59.3	163.0	790.1	817.7	5.8	0.7	2.2	37.1	50.8	[c]3,500	[c]12.6	2.3	1.4
148	بابوا غينيا الجديدة	20.2	33.1	25.5	24.5	0.5	1.0	0.4	43.3	37.6	..	..	1.3	0.9
149	هايتي	14.5	19.1	30.1	35.0	1.6	0.4	0.3	50.5	43.2	[g]1,000	[g]17.5	8.0	7.7
150	السودان	242.0	1,273.1	639.7	753.4	2.2	2.1	1.7	47.2	48.3	..	..	3.8	1.7
151	جمهورية تانزانيا المتحدة	477.0	576.0	797.7	659.2	1.1	4.7	2.0	45.0	50.2	..	..	3.3	0.8
152	غانا	529.7	716.5	1,669.3	1,851.8	2.6	7.8	7.6	36.4	41.8	[c]3,300	[c]17.8	7.3	4.5
153	الكاميرون	175.4	265.3	211.9	196.6	0.4	3.2	1.2	44.3	45.6	..	..	1.9	1.0
154	موريتانيا	12.1	93.9	66.1	99.2	3.8	1.4	2.2	41.1	42.1	[g]400	[g]24.2	6.3	4.1
155	جيبوتي	11.8	122.2	110.3	114.1	5.0	13.9	13.7	41.8	46.5	..	..	5.8	2.2
156	ليسوتو	3.2	8.2	6.2	6.3	1.5	0.4	0.3	50.5	45.7	..	..	2.8	2.6
157	أوغندا	771.7	550.4	652.4	646.5	-0.4	11.4	2.3	41.3	49.9	[c]1,300	[c]5.2	2.7	0.7
158	نيجيريا	94.1	447.4	972.1	1,127.7	5.2	0.2	0.7	36.2	46.5	..	..	1.4	0.8
	تنمية بشرية منخفضة المستوى													
159	توغو	101.3	162.6	182.8	185.4	1.3	6.5	3.1	51.8	50.4	..	..	6.8	3.7
160	ملاوي	297.7	1,156.9	278.8	275.9	-0.1	8.4	2.0	51.2	51.6	[g]200	[g]2.7	3.4	1.2
161	بنين	34.0	76.2	187.6	232.0	3.8	1.5	2.4	48.5	46.0	..	..	8.8	7.5
162	تيمور - ليشتي	7.1	9.0	11.9	13.8	1.1	1.4	1.2	46.0	52.6	..	..	3.2	2.6
163	كوت ديفوار	767.0	1,816.4	2,371.3	2,406.7	2.5	22.3	12.3	40.8	45.1	..	..	13.8	1.0
164	زامبيا	360.8	280.0	287.3	233.1	-0.5	11.9	2.4	47.0	49.4	..	..	5.6	2.2
165	إريتريا	7.7	11.8	14.6	16.5	1.4	0.5	0.3	41.9	46.5	..	..	12.8	12.5
166	السنغال	168.0	268.6	220.2	210.1	0.6	5.5	2.0	41.7	51.0	..	..	7.0	4.4
167	رواندا	28.5	72.9	435.7	465.5	6.1	1.0	4.8	53.9	53.9	[c]800	[c]10.4	3.7	2.7
168	غامبيا	31.6	118.1	231.7	290.1	4.4	9.9	15.2	42.7	48.7	..	..	16.4	3.6
169	ليبيريا	28.8	80.8	96.8	96.3	2.7	2.7	2.9	37.8	45.1	..	..	7.8	2.7
170	غينيا	11.3	241.1	401.2	394.6	7.9	0.4	4.4	48.0	52.8	..	..	14.3	6.3
171	إثيوبيا	393.3	1,155.4	554.0	548.0	0.8	1.7	0.7	41.9	47.1	..	..	1.4	0.4
172	موزامبيق	8.9	121.9	406.1	450.0	8.5	0.1	1.9	43.6	52.1	[g]900	[g]8.1	6.0	4.2
173	غينيا - بيساو	11.6	13.9	19.2	19.2	1.1	2.0	1.3	50.0	50.0	..	..	9.9	8.6
174	بوروندي	126.3	333.1	81.6	60.8	-1.0	4.3	1.1	46.0	53.7	..	..	6.5	5.4
175	تشاد	55.1	74.3	358.4	388.3	4.2	1.9	3.6	44.0	48.0	..	..	3.7	3.2
176	جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,006.9	754.2	480.1	444.7	-1.6	6.5	0.8	49.8	52.9	[g]8,500	[g]27.1	2.9	1.5
177	بوركينا فاسو	62.9	344.7	772.8	1,043.0	5.6	1.3	5.6	52.3	51.1	..	..	17.9	9.8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهجرة الدولية												الهجرة الداخلية	
		الهجرة الوافدة								الهجرة النازحة		الهجرة الداخلية مدى الحياة[b]	
		حصيلة المهاجرين الوافدين (بالآلاف)				المعدل السنوي للنمو (%)	حصة السكان (%)		نسبة الإناث (%)	معدل الهجرة النازحة (%)	معدل التحرك الدولي (%)	إجمالي المهاجرين (بالآلاف)	معدل الهجرة الداخلية (%)
		1960	1990	2005	[a]2010	1960-2005	1960	2005	1960	2000-2002	2000-2002	1990-2005	1990-2005
178	مالي	167.6	165.3	165.4	162.7	(.)	3.3	1.4	50.0	12.5	12.9	..	..
179	جمهورية أفريقيا الوسطى	43.1	62.7	75.6	80.5	1.2	2.9	1.8	49.6	2.7	4.2	..	..
180	سيراليون	45.9	154.5	152.1	106.8	2.7	2.0	3.0	35.6	2.0	3.0	[g]600	[g]19.0
181	أفغانستان	46.5	57.7	86.5	90.9	1.4	0.5	0.4	43.6	10.6	10.8	..	..
182	النيجر	55.0	135.7	183.0	202.2	2.7	1.7	1.4	50.0	4.0	5.0	..	..
	دول أعضاء أخرى												
	العراق	87.8	83.6	128.1	83.4	0.8	1.2	0.5	40.9	4.1	4.6	..	..
	كيريباس	0.6	2.2	2.0	2.0	2.6	1.8	2.2	38.2	4.0	6.7	..	..
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	25.1	34.1	36.8	37.1	0.9	0.2	0.2	47.3	2.0	2.2	..	..
	جزر مارشال	0.8	1.5	1.7	1.7	1.5	5.8	2.9	41.0	17.7	20.1	..	..
	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	5.8	3.7	2.9	2.7	-1.6	13.1	2.6	40.9	18.6	21.0	[g]1	[g]1.2
	موناكو	15.4	20.1	22.6	23.6	0.9	69.5	69.8	57.5	39.3	82.6	..	..
	ناورو	0.4	3.9	4.9	5.3	5.5	9.3	48.7	5.1	9.3	50.4	..	..
	بالاو	0.3	2.9	6.0	5.8	6.5	3.3	30.0	34.9	39.3	58.7	..	..
	سان مارينو	7.5	8.7	11.4	11.7	0.9	48.9	37.7	53.5	18.1	45.0	..	..
	الصومال	11.4	633.1	21.3	22.8	1.4	0.4	0.3	41.9	6.5	6.7	..	..
	توفالو	0.4	0.3	0.2	0.2	-1.6	6.1	1.9	42.2	15.4	18.2	..	..
	زمبابوي	387.2	627.1	391.3	372.3	(.)	10.3	3.1	24.1	2.3	7.4	..	..
	أفريقيا	[T]9,175.9	[T]15,957.6	[T]17,678.6	[T]19,191.4	1.7	3.2	1.9	43.1	2.8	..	..	..
	آسيا	[T]28,494.9	[T]50,875.7	[T]55,128.5	[T]61,324.0	0.7	1.7	1.4	46.6	1.6	..	..	..
	أوروبا	[T]17,511.7	[T]49,360.5	[T]64,330.1	[T]69,744.5	2.9	3.0	8.8	49.0	6.7	..	..	..
	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	[T]6,151.4	[T]7,130.3	[T]6,869.4	[T]7,480.3	0.2	2.8	1.2	44.6	4.4	..	..	..
	أمريكا الشمالية	[T]13,603.5	[T]27,773.9	[T]45,597.1	[T]50,042.4	2.8	6.7	13.6	50.8	1.1	..	..	..
	أوقيانوسيا	[T]2,142.6	[T]4,365.0	[T]5,516.3	[T]6,014.7	1.7	13.5	16.4	44.3	4.1	..	..	..
	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	[T]31,574.9	[T]61,824.3	[T]97,622.8	[T]108,513.7	2.6	4.1	8.4	48.7	3.7	..	..	..
	الاتحاد الأوروبي (EU27)	[T]13,555.3	[T]26,660.0	[T]41,596.8	[T]46,911.3	2.8	3.5	8.5	49.1	5.3	..	..	..
	مجلس التعاون الخليجي	[T]241.0	[T]8,625.2	[T]12,726.6	[T]15,126.6	10.2	4.9	37.1	33.5	29.1	..	..	..
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا	[T]31,114.9	[T]66,994.9	[T]107,625.9	[T]120,395.2	3.1	4.6	11.1	48.6	50.9	3.2	..	..
	مرتفعة جدًا: دول داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	[T]27,461.0	[T]58,456.2	[T]94,401.4	[T]105,050.9	3.1	4.1	10.0	48.6	50.9	3.0	..	..
	مرتفعة جدًا: دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	[T]3,653.8	[T]8,538.7	[T]13,224.6	[T]15,344.3	4.7	41.5	46.5	47.4	50.3	10.1	..	..
	تنمية بشرية مرتفعة	[T]13,495.1	[T]34,670.2	[T]38,078.0	[T]40,383.6	1.1	2.8	3.8	47.2	50.5	5.4	..	..
	تنمية بشرية متوسطة	[T]28,204.2	[T]44,870.0	[T]40,948.6	[T]44,206.5	0.6	1.7	0.8	46.1	46.8	1.8	..	..
	تنمية بشرية منخفضة	[T]4,265.7	[T]8,928.0	[T]8,467.5	[T]8,812.0	1.6	3.9	2.3	45.0	48.9	3.6	..	..
	العالم (فيما عدا الاتحاد الروسي وتشيكوسلوفاكيا سابقًا)	[T]74,078.1	[T]125,389.2	[T]168,780.5	[T]187,815.1	1.1	2.7	2.7	46.8	47.8	2.2	..	..
	العالم	[TI]77,114.7	[TI]155,518.1	[TI]195,245.4	[TI]213,943.8	1.1	[i]2.6	[i]3.0	[i]47.0	[i]49.2	2.6	..	..

ملاحظات

a) التوقعات لعام 2010 قائمة على اتجاهات طويلة الأجل وقد لا تنبئ بالأثر الذي قد تحدثه التذبذبات على المدى القريب، مثل الأزمة الاقتصادية التي طرأت هذا العام 2009. لمزيد من التفاصيل، ارجع إلى الأمم المتحدة 2009d .

b) نظرًا للاختلافات في تعريف البيانات الأساسية، يجب توخي الحذر عند إجراء المقارنات عبر البلدان. والبيانات مستقاة من مختلف التعدادات السكانية والاستقصاءات، وتشير إلى فترات زمنية مختلفة؛ ولذا لا يمكن المقارنة على وجه الدقة.

c) البيانات هي تقديرات مبنية على التعدادات السكانية الواردة عن Bell and Muhidin 2009. ويعبّر عن المهاجرين الداخليين بنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان.

d) تشير تقديرات ألمانيا لعام 1960 إلى جمهورية ألمانيا الفيدرالية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقًا.

e) تشير تقديرات عام 1960 المتعلقة بالجمهورية التشيكية والاتحاد الروسي وصربيا إلى الدول التي كانت في السابق تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا على التوالي.

f) البيانات هي تقديرات مبنية على التعدادات السكانية المستمدة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC 2007). ويُعبَّر عن المهاجرين الداخليين بنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان.

g) البيانات هي تقديرات مبنية على استقصاءات البنك الدولي 2009e المتعلقة بالأسر المعيشية. ويعبّر عن المهاجرين الداخليين بنسبة مئوية مقتصرة على الفئة العمرية العاملة من السكان.

h) البيانات المتعلقة بالجبل الأسود مدرجة مع تلك الخاصة بصربيا.

i) البيانات هي مجاميع مستمدة من مصدر البيانات الأصلي.

المصادر

الأعمدة من 1-4 ومن 6-9: الأمم المتحدة 2009d.
العمود 5: حُسِب بناءً على البيانات الواردة في تقرير الأمم المتحدة 2009d.
العمود 10 حُسِب بناءً على البيانات الواردة عن مركز البحوث الإثنائية بشأن الهجرة لعام 2007، والبيانات السكانية للأمم المتحدة 2009e.
العمود 11: حسب بناءً على البيانات المستمدة من مركز البحوث الإثنائية بشأن الهجرة لعام 2007.
العمودان 12 و13: حُسِبا بناءً على بيانات مختلفة (كما هو موضح).

(ب)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		مناطق الإقامة															
		القارة محل الإقامة 2000–2002 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين النازحين)						تصنيف التنمية البشرية لبلدان الإقامة(a) 2000–2002 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين النازحين)				نصيب كل قارة من المهاجرين الوافدين من كل بلد 2000–2002 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين الوافدين في كل قارة)					
		أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا	آسيا	أوقيانوسيا	مرتفعة جدًا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا	آسيا	أوقيانوسيا
تنمية بشرية مرتفعة جدا																	
1	النرويج	1.7	9.3	62.1	1.0	23.3	2.6	87.0	5.1	7.1	0.8	0.02	0.03	0.19	0.03	0.11	0.10
2	أستراليا	2.5	10.9	46.9	0.9	21.9	17.1	83.4	3.6	12.1	0.9	0.07	0.10	0.35	0.06	0.24	1.47
3	آيسلندا	1.7	4.3	61.4	0.7	30.3	1.6	92.4	2.7	4.1	0.8	(.)	(.)	0.04	(.)	0.03	0.01
4	كندا	1.3	5.8	15.2	2.2	72.7	2.7	91.6	3.0	4.8	0.7	0.11	0.15	0.34	0.48	2.35	0.70
5	أيرلندا	1.6	3.4	69.2	0.6	19.4	5.8	93.4	2.6	3.3	0.8	0.10	0.07	1.16	0.10	0.47	1.13
6	هولندا	2.0	7.1	46.5	2.3	28.6	13.5	88.0	7.0	4.2	0.9	0.10	0.11	0.62	0.30	0.56	2.10
7	السويد	3.3	6.3	65.5	1.7	20.6	2.6	87.2	6.3	4.7	1.9	0.06	0.04	0.34	0.09	0.15	0.16
8	فرنسا	16.0	6.5	54.5	4.6	15.9	2.4	70.4	13.0	9.7	6.9	1.79	0.24	1.67	1.37	0.71	0.85
9	سويسرا	2.5	6.9	68.4	2.7	16.4	3.2	86.8	7.1	5.3	0.9	0.07	0.06	0.50	0.19	0.18	0.27
10	اليابان	1.3	12.9	13.4	8.6	59.5	4.3	78.8	10.9	9.7	0.6	0.07	0.23	0.20	1.26	1.30	0.76
11	لوكسمبورج	1.6	3.2	87.2	0.7	6.9	0.4	92.9	3.3	3.1	0.7	(.)	(.)	0.07	0.01	0.01	(.)
12	فنلندا	1.8	4.4	80.5	0.7	10.2	2.4	91.2	4.1	4.0	0.8	0.04	0.03	0.50	0.04	0.09	0.17
13	الولايات المتحدة الأمريكية	2.7	20.1	28.3	32.2	12.6	4.2	45.7	35.7	17.3	1.4	0.38	0.91	1.08	11.97	0.70	1.89
14	النمسا	1.9	9.1	63.0	1.8	19.8	4.4	84.7	8.8	5.7	0.8	0.06	0.09	0.50	0.14	0.23	0.41
15	أسبانيا	1.8	3.4	61.2	23.5	9.1	1.0	70.4	24.8	3.9	0.8	0.15	0.09	1.43	5.34	0.31	0.27
16	الدانمارك	2.1	6.9	63.8	1.1	21.7	4.4	88.3	5.2	5.8	0.8	0.03	0.03	0.26	0.05	0.13	0.21
17	بلجيكا	2.0	6.3	75.6	1.6	13.3	1.2	88.4	6.1	4.6	0.9	0.06	0.06	0.61	0.12	0.16	0.11
18	إيطاليا	2.0	3.5	51.1	10.7	26.0	6.7	82.9	12.4	3.9	0.8	0.42	0.23	2.86	5.81	2.12	4.38
19	ليختنشتاين	1.5	3.1	92.0	0.6	2.5	0.2	93.1	3.2	3.0	0.7	(.)	(.)	0.01	(.)	(.)	(.)
20	نيوزيلندا	1.1	6.6	16.6	0.3	6.9	68.6	92.1	1.6	5.7	0.5	0.03	0.07	0.15	0.03	0.09	7.17
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	2.2	9.9	22.1	1.2	34.6	30.0	87.2	3.7	8.1	1.0	0.57	0.84	1.58	0.87	3.60	24.92
22	ألمانيا	2.3	17.0	41.0	1.6	35.2	2.9	75.6	17.2	6.4	0.9	0.59	1.40	2.85	1.07	3.55	2.35
23	سنغافورة	0.9	51.2	21.9	0.2	12.3	13.5	49.1	34.4	16.0	0.5	0.02	0.29	0.10	0.01	0.09	0.74
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	1.0	3.9	20.5	0.4	63.2	11.0	94.8	1.5	3.2	0.5	0.04	0.06	0.25	0.05	1.12	1.55
25	اليونان	1.9	14.4	42.6	1.0	27.4	12.7	83.4	10.5	5.3	0.8	0.11	0.27	0.68	0.15	0.63	2.33
26	جمهورية كوريا	0.9	35.7	7.4	1.6	50.3	4.2	86.5	2.4	10.6	0.5	0.09	1.08	0.19	0.38	1.86	1.23
27	إسرائيل	1.0	76.1	6.8	0.7	14.6	0.8	24.8	4.3	70.4	0.4	0.06	1.47	0.11	0.12	0.35	0.14
28	أندورا	10.2	3.2	84.4	0.8	1.2	0.2	84.5	3.1	11.3	1.1	(.)	(.)	0.01	(.)	(.)	(.)
29	سلوفينيا	1.7	3.4	68.6	0.8	19.1	6.3	72.1	23.9	3.2	0.8	0.01	0.01	0.13	0.01	0.05	0.14
30	بروني دار السلام	1.4	25.3	31.9	0.2	28.3	12.9	73.3	1.5	24.7	0.4	(.)	0.01	0.01	(.)	0.01	0.05
31	الكويت	5.0	84.1	3.6	0.2	6.5	0.6	13.4	28.1	58.2	0.3	0.15	0.83	0.03	0.01	0.08	0.06
32	قبرص	1.0	10.8	68.1	0.2	9.0	10.9	87.6	8.2	3.8	0.5	0.01	0.04	0.21	0.01	0.04	0.39
33	قطر	7.6	59.3	12.6	0.2	18.4	1.9	35.2	7.3	57.2	0.4	0.01	0.02	(.)	(.)	0.01	0.01
34	البرتغال	5.6	3.2	59.6	12.1	18.7	0.8	78.3	13.8	3.3	4.5	0.70	0.13	2.01	3.97	0.92	0.32
35	الإمارات العربية المتحدة	6.6	71.9	8.3	0.2	11.5	1.5	21.6	6.2	71.6	0.5	0.05	0.18	0.02	(.)	0.04	0.04
36	الجمهورية التشيكية	2.0	7.1	66.9	0.8	21.0	2.1	69.2	26.0	4.0	0.8	0.05	0.05	0.42	0.05	0.19	0.15
37	بربادوس	1.1	3.4	25.6	4.7	64.9	0.4	90.7	5.0	3.7	0.5	0.01	0.01	0.05	0.08	0.17	0.01
38	مالطا	1.8	3.4	35.9	0.5	16.5	42.0	93.9	1.9	3.4	0.8	0.01	0.01	0.07	0.01	0.05	0.94
تنمية بشرية مرتفعة																	
39	البحرين	4.7	86.1	5.3	0.2	3.1	0.7	11.4	5.4	82.8	0.4	0.04	0.22	0.01	(.)	0.01	0.02
40	إستونيا	1.6	6.7	81.1	0.2	9.1	1.4	47.2	42.0	10.1	0.7	0.02	0.03	0.26	0.01	0.04	0.05
41	بولندا	1.7	8.9	53.3	1.4	31.8	2.9	74.8	18.0	6.4	0.8	0.22	0.37	1.88	0.46	1.63	1.20
42	سلوفاكيا	1.7	4.7	83.1	0.6	9.2	0.7	84.9	10.7	3.5	0.8	0.05	0.05	0.68	0.05	0.11	0.07
43	هنغاريا	1.7	6.7	48.6	1.5	35.6	5.9	86.6	8.8	3.8	0.8	0.04	0.05	0.34	0.10	0.36	0.47
44	تشيلي	1.1	3.6	20.2	50.1	20.6	4.5	45.3	49.5	4.7	0.5	0.04	0.04	0.19	4.49	0.28	0.48
45	كرواتيا	1.6	3.2	72.2	0.5	13.4	9.0	87.0	9.1	3.2	0.8	0.06	0.04	0.75	0.05	0.20	1.08
46	ليتوانيا	1.7	8.7	76.4	0.4	11.6	1.2	28.2	62.0	9.0	0.8	0.03	0.06	0.42	0.02	0.09	0.08
47	أنتيغوا وبربودا	1.0	46.6	8.4	11.4	32.5	(.)	41.1	11.7	46.7	0.5	(.)	0.06	0.01	0.13	0.05	(.)
48	لاتفيا	1.6	7.8	71.6	0.3	15.7	3.0	35.3	52.2	11.8	0.8	0.02	0.04	0.29	0.01	0.09	0.14
49	الأرجنتين	1.1	10.6	28.6	34.6	23.3	1.8	59.1	21.2	19.1	0.5	0.04	0.13	0.30	3.58	0.36	0.22
50	أوروغواي	1.1	3.5	17.2	61.4	13.0	3.8	34.0	60.4	5.1	0.5	0.02	0.02	0.07	2.55	0.08	0.19
51	كوبا	1.1	3.5	9.0	4.2	82.2	(.)	91.3	3.8	4.3	0.5	0.07	0.08	0.17	0.75	2.21	0.01
52	جزر البهاما	1.1	3.5	8.2	1.9	84.7	0.6	93.7	2.5	3.2	0.5	(.)	(.)	0.01	0.01	0.08	(.)
53	المكسيك	1.1	3.9	1.6	0.8	92.5	(.)	94.8	1.2	3.4	0.5	0.68	0.80	0.28	1.39	23.24	0.07
54	كوستا ريكا	1.1	3.8	6.2	16.7	71.9	0.3	78.8	10.0	10.8	0.5	0.01	0.01	0.01	0.31	0.20	0.01
55	الجماهيرية العربية الليبية	16.3	39.8	26.7	0.4	14.7	2.0	68.1	7.7	18.9	5.3	0.08	0.06	0.04	0.01	0.03	0.03
56	عمان	8.6	60.4	17.6	0.2	10.7	2.5	33.1	8.6	57.9	0.3	0.01	0.02	0.01	(.)	(.)	0.01
57	سيشيل	39.7	2.7	32.1	0.2	10.4	14.9	57.0	1.6	30.7	10.7	0.04	(.)	0.01	(.)	(.)	0.05
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	1.0	3.4	37.1	22.5	35.6	0.4	72.7	21.6	5.2	0.5	0.02	0.02	0.22	1.32	0.31	0.02
59	المملكة العربية السعودية	8.3	66.5	8.0	0.8	15.5	0.8	26.8	10.4	62.3	0.4	0.13	0.33	0.03	0.03	0.09	0.04

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		مناطق الإقامة															
		القارة محل الإقامة 2002–2000 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين النازحين)						تصنيف التنمية البشرية لبلدان الإقامة(a) 2002–2000 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين النازحين)				نصيب كل قارة من المهاجرين الوافدين من كل بلد 2002–2000 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين الوافدين في كل قارة)					
		أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا	آسيا	أوقيانوسيا	مرتفعة جدًا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا	آسيا	أوقيانوسيا
60	باناما	1.1	3.5	4.5	10.2	80.6	0.1	85.5	10.0	4.0	0.5	0.01	0.01	0.01	0.31	0.37	(.)
61	بلغاريا	1.5	68.3	24.3	0.6	4.9	0.4	24.2	57.8	17.2	0.7	0.09	1.28	0.38	0.09	0.11	0.07
62	سانت كيتس ونيفس	1.0	3.1	29.1	29.4	37.3	0.1	66.2	30.0	3.3	0.5	(.)	(.)	0.02	0.18	0.03	(.)
63	رومانيا	1.7	19.7	57.4	1.0	19.0	1.3	74.9	19.2	5.1	0.8	0.11	0.42	1.03	0.17	0.50	0.28
64	ترينيداد وتوباغو	1.1	3.4	9.7	4.0	81.4	0.4	91.6	3.9	3.9	0.6	0.02	0.02	0.05	0.22	0.67	0.03
65	الجبل الأسود	[b]1.6	[b]11.3	[b]72.3	[b]0.4	[b]10.8	[b]3.5	[b]76.2	[b]19.0	[b]4.0	[b]0.8	[b]0.17	[b]0.38	[b]2.07	[b]0.12	[b]0.45	[b]1.16
66	ماليزيا	1.4	66.8	10.7	0.2	9.4	11.6	78.8	1.0	19.6	0.5	0.07	1.06	0.14	0.03	0.18	1.79
67	صربيا	[b]1.6	[b]11.3	[b]72.3	[b]0.4	[b]10.8	[b]3.5	[b]76.2	[b]19.0	[b]4.0	[b]0.8	[b]0.17	[b]0.38	[b]2.07	[b]0.12	[b]0.45	[b]1.16
68	بيلاروس	1.8	8.6	86.8	0.2	2.6	0.1	7.7	67.4	24.1	0.8	0.20	0.31	2.64	0.05	0.11	0.04
69	سانت لوسيا	1.1	3.3	21.3	40.4	33.8	0.1	55.1	38.5	5.8	0.5	(.)	(.)	0.02	0.34	0.04	(.)
70	ألبانيا	1.6	3.9	88.2	0.5	5.6	0.2	89.6	6.2	3.4	0.7	0.08	0.06	1.23	0.06	0.11	0.04
71	الاتحاد الروسي	1.9	35.3	58.9	0.3	3.4	0.2	13.0	31.7	54.5	0.8	1.44	8.63	12.14	0.51	1.03	0.45
72	جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	1.6	17.9	52.8	0.4	10.2	17.1	75.7	18.8	4.8	0.8	0.03	0.09	0.23	0.02	0.07	0.87
73	دومينيكا	1.0	3.6	25.9	23.9	45.5	(.)	71.5	24.3	3.7	0.5	(.)	(.)	0.02	0.17	0.05	(.)
74	غرينادا	1.1	3.4	18.4	20.1	56.9	0.2	75.4	20.0	4.0	0.5	(.)	(.)	0.02	0.23	0.10	(.)
75	البرازيل	1.0	30.4	23.8	18.9	25.3	0.6	69.3	8.8	21.4	0.5	0.06	0.59	0.39	3.00	0.60	0.11
76	البوسنة والهرسك	1.7	3.5	82.7	0.3	10.0	2.0	57.1	38.9	3.2	0.8	0.13	0.09	1.78	0.05	0.31	0.49
77	كولومبيا	1.1	3.5	18.9	43.3	33.0	0.3	52.2	43.8	3.5	0.5	0.11	0.12	0.53	11.80	1.35	0.09
78	بيرو	1.0	9.4	20.0	27.4	41.3	0.8	66.6	26.7	6.2	0.5	0.05	0.14	0.25	3.36	0.76	0.12
79	تركيا	0.9	10.2	84.0	0.2	3.7	1.0	85.4	9.8	4.4	0.5	0.17	0.62	4.32	0.11	0.27	0.61
80	إيكوادور	1.0	3.3	41.7	8.5	45.3	0.2	86.7	9.6	3.2	0.5	0.04	0.05	0.50	0.99	0.79	0.03
81	موريشوس	32.8	2.6	49.7	0.2	4.9	9.8	63.7	1.7	24.4	10.2	0.36	0.01	0.15	0.01	0.02	0.34
82	كازاخستان	1.0	13.6	84.8	0.2	0.4	(.)	6.2	73.6	19.7	0.5	0.22	0.99	5.19	0.11	0.04	0.03
83	لبنان	10.3	18.6	22.7	4.8	31.2	12.5	67.2	16.7	11.6	4.4	0.37	0.22	0.22	0.46	0.45	1.42
	تنمية بشرية متوسطة																
84	أرمينيا	1.0	11.3	78.2	0.2	9.2	0.1	17.7	65.4	16.4	0.5	0.05	0.18	1.04	0.03	0.18	0.02
85	أوكرانيا	1.8	12.1	79.7	0.2	5.9	0.3	14.5	76.6	8.1	0.8	0.65	1.44	7.98	0.21	0.86	0.34
86	أذربيجان	1.0	23.3	74.3	0.2	1.2	(.)	6.9	67.6	24.9	0.5	0.08	0.65	1.73	0.04	0.04	0.01
87	تايلاند	1.0	60.1	13.0	0.2	22.3	3.4	43.7	30.3	25.5	0.5	0.06	1.04	0.19	0.03	0.47	0.57
88	إيران (جمهورية - الإسلامية)	5.1	17.9	34.9	0.3	39.6	2.3	82.8	6.6	10.1	0.5	0.30	0.33	0.55	0.04	0.91	0.41
89	جورجيا	1.0	15.7	81.8	0.2	1.2	0.1	15.5	63.5	20.5	0.5	0.06	0.33	1.44	0.03	0.03	0.01
90	جمهورية الدومينيكان	1.1	3.8	10.7	6.4	77.9	(.)	88.8	6.3	4.3	0.5	0.06	0.07	0.17	0.97	1.75	(.)
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	1.1	3.4	16.5	27.1	51.9	0.1	68.5	27.5	3.4	0.5	(.)	(.)	0.02	0.25	0.07	(.)
92	الصين	1.1	64.0	7.2	0.9	23.3	3.5	79.5	6.5	13.5	0.5	0.41	7.53	0.71	0.89	3.35	3.99
93	بليز	1.1	3.5	4.4	7.6	83.3	0.1	88.1	4.0	7.3	0.5	(.)	(.)	(.)	0.07	0.11	(.)
94	ساموا	0.8	5.4	1.5	0.3	16.6	75.3	76.5	1.1	21.9	0.5	0.01	0.01	(.)	(.)	0.04	1.57
95	ملديف	1.4	38.9	34.5	0.7	4.8	19.8	60.6	3.1	35.8	0.5	(.)	(.)	(.)	(.)	(.)	(.)
96	الأردن	5.9	81.3	3.7	0.3	8.2	0.6	15.8	27.5	56.3	0.5	0.25	1.10	0.04	0.03	0.14	0.07
97	سورينام	1.0	3.1	82.2	11.0	2.7	(.)	83.7	3.9	12.0	0.5	0.02	0.02	0.38	0.49	0.02	(.)
98	تونس	9.3	9.9	78.3	0.2	2.3	0.1	81.1	6.8	8.7	3.4	0.35	0.12	0.81	0.02	0.03	0.01
99	تونغا	0.8	5.5	2.2	0.9	35.8	54.8	90.2	1.6	7.7	0.5	(.)	0.01	(.)	0.01	0.04	0.55
100	جامايكا	1.1	3.4	19.8	2.6	73.0	0.1	92.9	3.5	3.1	0.5	0.06	0.07	0.32	0.41	1.72	0.02
101	باراغواي	1.1	3.9	2.9	87.4	4.6	0.1	8.2	87.1	4.2	0.5	0.03	0.03	0.02	5.99	0.05	0.01
102	سريلانكا	0.9	54.1	25.7	0.2	12.7	6.5	46.4	18.0	35.1	0.5	0.05	1.02	0.41	0.03	0.29	1.18
103	غابون	69.9	2.1	26.1	0.2	1.7	(.)	27.6	1.2	59.8	11.4	0.25	(.)	0.03	(.)	(.)	(.)
104	الجزائر	9.5	6.8	81.6	0.2	1.8	0.1	83.7	5.2	7.6	3.5	1.23	0.28	2.88	0.06	0.09	0.02
105	الفلبين	0.9	35.4	8.7	0.2	49.9	4.9	66.5	25.4	7.6	0.5	0.20	2.43	0.50	0.14	4.20	3.30
106	السلفادور	1.1	3.5	2.4	5.1	86.8	1.0	90.5	2.9	6.1	0.5	0.07	0.07	0.04	0.84	2.15	0.19
107	الجمهورية العربية السورية	7.7	49.5	19.5	4.6	17.0	1.7	40.9	38.3	19.8	1.0	0.20	0.42	0.14	0.32	0.18	0.14
108	فيجي	0.8	5.0	4.4	0.3	38.0	51.6	92.5	1.1	5.9	0.5	0.01	0.01	0.01	0.01	0.13	1.46
109	تركمانستان	1.0	12.1	86.2	0.2	0.5	(.)	10.2	71.7	17.6	0.5	0.02	0.06	0.38	0.01	(.)	(.)
110	الأراضي الفلسطينية المحتلة	11.1	85.4	2.3	0.3	0.6	0.3	6.4	14.9	78.3	0.4	0.74	1.84	0.04	0.06	0.02	0.06
111	أندونيسيا	1.0	77.5	13.7	0.2	4.8	2.9	25.5	60.3	13.7	0.5	0.11	2.87	0.43	0.07	0.22	1.04
112	هوندوراس	1.1	3.6	3.4	10.8	81.1	0.1	84.9	3.7	10.9	0.5	0.02	0.03	0.02	0.65	0.73	(.)
113	بوليفيا	1.1	4.9	8.2	70.5	15.1	0.2	24.4	70.7	4.4	0.5	0.03	0.04	0.05	4.56	0.15	0.02
114	غيانا	1.1	3.4	8.8	8.0	78.6	0.2	87.6	7.7	4.2	0.6	0.03	0.03	0.06	0.51	0.74	0.01
115	منغوليا	0.9	21.0	40.7	0.4	35.1	1.8	75.8	17.4	6.3	0.4	(.)	(.)	0.01	(.)	0.01	(.)
116	فييت نام	0.9	15.1	18.3	0.2	57.4	8.0	85.0	2.7	11.8	0.5	0.12	0.61	0.63	0.07	2.86	3.16
117	مولدوفا	1.8	7.7	86.7	0.2	3.5	0.1	12.0	50.1	37.1	0.8	0.07	0.10	0.98	0.02	0.06	0.02
118	غينيا الاستوائية	77.9	3.0	18.3	0.2	0.6	(.)	18.7	1.1	72.0	8.2	0.46	0.01	0.03	(.)	(.)	(.)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		مناطق الإقامة															
		القارة محل الإقامة 2000–2002 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين النازحين)						تصنيف التنمية البشرية لبلدان الإقامة(a) 2000–2002 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين النازحين)				نصيب كل قارة من المهاجرين الوافدين من كل بلد 2000–2002 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين الوافدين في كل قارة)					
		أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا	آسيا	أوقيانوسيا	مرتفعة جدًا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا	آسيا	أوقيانوسيا
119	أوزباكستان	1.0	39.7	57.9	0.2	1.2	0.0	8.5	49.9	41.1	0.5	0.14	1.88	2.31	0.08	0.07	0.02
120	قيرغيستان	1.0	10.4	87.8	0.2	0.6	(.)	6.9	80.7	11.9	0.5	0.04	0.13	0.89	0.02	0.01	(.)
121	الرأس الأخضر	33.8	3.0	49.1	0.2	14.0	(.)	62.3	1.7	10.8	25.2	0.42	0.01	0.17	0.01	0.07	(.)
122	غواتيمالا	1.1	3.7	3.0	9.1	83.0	0.1	86.4	5.6	7.5	0.5	0.04	0.05	0.03	0.91	1.25	0.01
123	مصر	10.5	70.5	9.7	0.3	7.4	1.6	21.8	54.5	20.3	3.5	1.43	3.10	0.36	0.11	0.40	0.69
124	نيكاراغوا	1.1	3.5	2.5	48.4	44.4	0.1	47.3	46.0	6.2	0.5	0.04	0.04	0.02	4.23	0.58	0.02
125	بوتسوانا	60.3	2.7	21.3	0.2	10.8	4.7	36.6	1.3	43.2	18.9	0.06	(.)	0.01	(.)	(.)	0.02
126	فاناتو	0.8	5.3	25.4	0.3	2.8	65.4	57.2	1.6	40.8	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.05
127	طاجيكستان	1.0	42.8	55.6	0.2	0.4	(.)	6.3	50.3	42.9	0.5	0.05	0.70	0.77	0.03	0.01	(.)
128	ناميبيا	77.8	2.5	11.3	0.2	5.4	2.7	19.5	1.1	36.6	42.8	0.12	(.)	(.)	(.)	(.)	0.01
129	جنوب أفريقيا	38.6	3.3	30.5	0.3	13.8	13.5	57.5	1.6	12.5	28.4	1.89	0.05	0.41	0.04	0.27	2.09
130	المغرب	9.1	13.2	74.5	0.2	2.8	0.1	82.8	5.8	7.8	3.5	1.48	0.69	3.29	0.09	0.18	0.03
131	سان تومي وبرينسيبي	27.2	3.0	69.0	0.2	0.6	(.)	68.5	2.0	20.1	9.4	0.04	(.)	0.03	(.)	(.)	(.)
132	بوتان	0.7	89.3	6.4	0.2	2.8	0.5	10.5	0.9	87.9	0.6	(.)	0.02	(.)	(.)	(.)	(.)
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.9	15.6	17.4	0.2	62.9	3.0	84.2	1.3	14.0	0.5	0.02	0.11	0.10	0.01	0.55	0.21
134	الهند	1.7	72.0	9.7	0.2	15.0	1.3	47.9	20.4	30.7	1.0	0.97	13.18	1.49	0.35	3.37	2.41
135	جزر سليمان	0.9	5.6	11.4	0.3	4.5	77.3	60.4	1.3	37.9	0.4	(.)	(.)	(.)	(.)	(.)	0.06
136	الكونغو	80.1	2.1	16.5	0.2	1.1	(.)	17.5	1.1	73.8	7.6	2.74	0.02	0.15	0.02	0.01	(.)
137	كمبوديا	0.9	13.1	26.3	0.2	50.5	8.9	86.5	1.5	11.5	0.5	0.02	0.08	0.14	0.01	0.39	0.55
138	ميانمار	0.8	77.6	5.9	0.2	11.8	3.7	23.1	0.9	75.4	0.5	0.02	0.49	0.03	0.01	0.09	0.23
139	جزر القمر	42.0	4.8	52.4	0.2	0.6	(.)	52.2	4.5	37.8	5.5	0.13	(.)	0.04	(.)	(.)	(.)
140	اليمن	6.1	85.4	4.6	0.2	3.6	0.1	17.5	65.9	16.2	0.4	0.23	1.04	0.05	0.02	0.05	0.01
141	باكستان	1.4	72.5	16.4	0.2	9.1	0.4	27.7	24.1	47.4	0.9	0.30	5.02	0.96	0.11	0.78	0.28
142	سوازيلند	72.5	3.2	14.9	0.2	7.1	2.1	24.0	1.9	25.8	48.4	0.05	(.)	(.)	(.)	(.)	(.)
143	أنغولا	65.8	3.8	28.6	0.8	1.0	(.)	29.2	2.0	33.7	35.2	3.62	0.07	0.43	0.11	0.02	0.01
144	نيبال	0.7	95.0	2.4	0.2	1.3	0.3	5.6	2.2	91.6	0.6	0.05	1.99	0.04	0.03	0.03	0.07
145	مدغشقر	28.2	3.0	65.8	0.5	2.4	0.1	67.2	15.3	8.7	8.9	0.27	0.01	0.17	0.01	0.01	(.)
146	بنغلاديش	0.7	92.4	4.7	0.2	1.8	0.2	7.7	8.4	83.2	0.6	0.31	12.76	0.55	0.17	0.30	0.25
147	كينيا	41.5	4.2	37.9	0.2	14.4	1.8	53.6	1.6	39.8	5.0	1.18	0.04	0.29	0.02	0.16	0.16
148	بابوا غينيا الجديدة	0.8	8.9	4.9	0.3	4.4	80.7	59.1	1.1	39.3	0.5	(.)	0.01	(.)	(.)	(.)	0.81
149	هايتي	1.1	3.4	5.5	25.7	64.3	(.)	70.0	12.1	17.3	0.5	0.05	0.05	0.07	3.19	1.20	(.)
150	السودان	42.9	45.9	5.7	0.2	4.6	0.8	12.5	38.8	42.0	6.7	1.72	0.60	0.06	0.02	0.07	0.10
151	جمهورية تانزانيا المتحدة	67.5	2.8	17.4	0.2	11.4	0.7	29.4	1.3	45.7	23.7	1.21	0.02	0.09	0.01	0.08	0.04
152	غانا	74.8	3.4	12.2	0.2	9.1	0.2	21.6	1.0	16.5	60.8	4.48	0.07	0.20	0.03	0.22	0.05
153	الكاميرون	48.9	3.2	38.8	0.2	8.9	0.1	47.2	1.5	36.7	14.6	0.52	0.01	0.11	0.01	0.04	(.)
154	موريتانيا	75.9	4.5	17.1	0.2	2.3	(.)	19.3	3.6	18.9	58.2	0.55	0.01	0.03	(.)	0.01	(.)
155	جيبوتي	41.7	5.0	48.0	0.2	4.7	0.5	52.4	4.5	11.5	31.5	0.04	(.)	0.01	(.)	(.)	(.)
156	ليسوتو	93.5	2.3	2.8	0.1	1.1	0.2	4.2	0.9	23.6	71.3	0.30	(.)	(.)	(.)	(.)	(.)
157	أوغندا	37.5	3.7	43.9	0.2	13.9	0.9	58.1	1.6	31.8	8.5	0.40	0.01	0.13	0.01	0.06	0.03
158	نيجيريا	62.3	4.4	18.1	0.2	14.8	0.2	33.0	2.3	44.5	20.2	4.06	0.09	0.32	0.04	0.38	0.04
	تنمية بشرية منخفضة																
159	توغو	83.8	2.7	11.3	0.2	2.0	(.)	13.2	0.9	51.4	34.5	1.12	0.01	0.04	0.01	0.01	(.)
160	ملاوي	83.7	2.5	11.6	0.2	1.7	0.4	13.6	1.1	43.4	41.9	0.79	0.01	0.03	(.)	0.01	0.01
161	بنين	91.6	3.1	4.6	0.2	0.5	(.)	5.2	0.8	43.5	50.4	3.30	0.04	0.05	0.02	0.01	(.)
162	تيمور - ليشتي	0.8	39.5	18.2	0.2	0.2	41.0	59.8	1.2	38.5	0.4	(.)	0.02	0.01	(.)	(.)	0.19
163	كوت ديفوار	47.7	3.1	43.4	0.2	5.6	0.1	48.4	1.6	10.4	39.6	0.53	0.01	0.13	0.01	0.02	(.)
164	زامبيا	78.3	2.9	13.2	0.2	3.8	1.6	18.5	1.1	53.8	26.5	1.21	0.01	0.06	0.01	0.02	0.08
165	إريتريا	78.2	11.5	5.6	0.2	4.3	0.3	10.4	9.4	13.1	67.1	2.78	0.13	0.05	0.02	0.06	0.03
166	السنغال	55.7	3.0	38.1	0.2	2.9	(.)	40.6	1.5	24.7	33.2	1.67	0.03	0.31	0.02	0.03	(.)
167	رواندا	85.2	3.2	9.1	0.2	2.3	(.)	11.4	1.0	79.7	8.0	1.28	0.02	0.04	0.01	0.01	(.)
168	غامبيا	44.7	2.9	39.7	0.2	12.4	0.1	51.6	1.5	16.5	30.4	0.14	(.)	0.03	(.)	0.02	(.)
169	ليبيريا	34.9	4.4	11.5	0.2	48.8	0.2	60.4	1.1	24.9	13.6	0.19	0.01	0.02	(.)	0.10	(.)
170	غينيا	90.3	3.0	5.1	0.2	1.4	(.)	6.6	0.8	10.2	82.4	3.29	0.04	0.05	0.02	0.02	(.)
171	إثيوبيا	8.6	37.5	21.4	0.2	30.7	1.5	75.1	10.0	10.5	4.4	0.15	0.22	0.10	0.01	0.22	0.08
172	موزامبيق	83.8	2.5	12.8	0.3	0.6	0.1	13.3	1.2	50.1	35.4	4.44	0.04	0.18	0.04	0.01	0.01
173	غينيا - بيساو	65.0	2.8	31.3	0.2	0.6	(.)	31.5	1.3	13.1	54.1	0.52	0.01	0.07	(.)	(.)	(.)
174	بوروندي	90.8	3.2	4.6	0.2	1.1	(.)	5.8	0.9	84.2	9.1	2.21	0.03	0.03	0.01	0.01	(.)
175	تشاد	90.7	5.5	3.1	0.2	0.5	(.)	3.8	3.7	74.3	18.1	1.72	0.03	0.02	0.01	(.)	(.)
176	جمهورية الكونغو الديمقراطية	79.7	2.6	15.3	0.2	2.2	(.)	17.4	1.1	48.6	32.8	4.09	0.04	0.21	0.02	0.04	0.01
177	بوركينا فاسو	94.0	3.0	2.4	0.2	0.3	(.)	2.9	0.8	8.9	87.5	7.93	0.08	0.06	0.04	0.01	(.)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		مناطق الإقامة															
		القارة محل الإقامة 2002–2000 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين النازحين)						تصنيف التنمية البشرية لبلدان الإقامة(a) 2002–2000 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين النازحين)				نصيب كل قارة من المهاجرين الوافدين من كل بلد 2002–2000 (% من إجمالي حصيلة المهاجرين الوافدين في كل قارة)					
		أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا	آسيا	أوقيانوسيا	مرتفعة جدًا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا	آسيا	أوقيانوسيا
178	مالي	91.1	3.1	5.1	0.2	0.5	(.)	5.7	0.9	17.5	76.0	8.99	0.10	0.14	0.05	0.02	(.)
179	جمهورية أفريقيا الوسطى	84.1	2.1	13.0	0.2	0.6	0.1	13.5	1.0	70.9	14.6	0.58	(.)	0.02	(.)	(.)	(.)
180	سيراليون	40.9	3.0	31.5	0.2	24.0	0.5	55.4	1.4	11.1	32.1	0.24	0.01	0.05	(.)	0.06	0.01
181	أفغانستان	0.8	91.4	4.4	0.2	2.7	0.5	11.0	4.6	84.0	0.4	0.14	4.82	0.20	0.08	0.17	0.25
182	النيجر	93.3	3.0	3.0	0.2	0.5	(.)	3.6	0.8	20.6	75.0	2.90	0.03	0.02	0.02	0.01	(.)
	دول أعضاء أخرى																
	العراق	5.1	59.2	22.1	0.2	10.7	2.7	44.2	6.6	48.7	0.4	0.35	1.33	0.42	0.03	0.29	0.59
	كيريباس	0.8	5.5	7.9	0.3	28.6	57.0	62.6	1.2	35.8	0.4	(.)	(.)	(.)	(.)	(.)	0.04
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	0.9	47.5	2.0	0.9	48.6	(.)	85.9	1.5	12.2	0.5	0.03	0.46	0.02	0.07	0.58	(.)
	جزر مارشال	0.8	25.1	3.5	1.0	64.2	5.4	69.1	4.0	26.4	0.5	(.)	0.01	(.)	(.)	0.02	0.01
	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0.8	23.1	3.9	1.1	30.4	40.7	35.7	30.2	33.6	0.5	(.)	0.01	(.)	(.)	0.02	0.20
	موناكو	2.0	5.9	87.9	0.6	3.4	0.2	90.1	2.9	6.3	0.7	(.)	(.)	0.03	(.)	(.)	(.)
	ناورو	0.7	5.6	6.9	4.2	11.1	71.5	86.3	4.7	8.7	0.4	(.)	(.)	(.)	(.)	(.)	0.01
	بالاو	0.7	55.3	3.3	1.6	17.6	21.6	22.3	12.7	64.5	0.5	(.)	0.01	(.)	(.)	0.01	0.05
	سان مارينو	1.5	3.1	86.2	1.1	8.0	0.1	92.9	3.4	3.0	0.7	(.)	(.)	0.01	(.)	(.)	(.)
	الصومال	50.8	9.6	27.5	0.2	10.8	1.0	39.2	8.2	11.7	41.0	1.71	0.10	0.25	0.02	0.14	0.11
	توفالو	0.7	5.1	17.0	0.3	1.6	75.3	83.0	4.3	12.3	0.3	(.)	(.)	(.)	(.)	(.)	0.03
	زمبابوي	61.8	3.0	24.1	0.2	5.7	5.1	34.7	1.5	28.2	35.7	1.12	0.02	0.12	0.01	0.04	0.29
	أفريقيا	52.6	12.5	28.9	0.2	4.9	0.9	35.9	8.3	25.7	30.0	[T]82.39	[T]6.31	[T]12.34	[T]0.97	[T]3.07	[T]4.41
	آسيا	1.7	54.7	24.5	0.5	16.4	2.2	41.7	23.2	34.5	0.6	[T]6.83	[T]72.37	[T]27.34	[T]5.62	[T]26.57	[T]28.68
	أوروبا	2.5	16.0	59.0	2.5	15.4	4.6	52.6	28.1	18.1	1.2	[T]8.39	[T]17.25	[T]53.66	[T]21.75	[T]20.39	[T]48.18
	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1.1	5.1	10.3	13.4	69.8	0.3	81.7	12.1	5.6	0.5	[T]1.77	[T]2.73	[T]4.69	[T]59.05	[T]46.01	[T]1.70
	أمريكا الشمالية	2.2	14.7	23.6	21.0	34.9	3.7	62.8	23.5	12.6	1.1	[T]0.49	[T]1.07	[T]1.44	[T]12.46	[T]3.09	[T]2.60
	أوقيانوسيا	1.4	8.7	20.1	0.6	22.5	46.7	84.3	2.8	12.3	0.6	[T]0.13	[T]0.28	[T]0.54	[T]0.16	[T]0.87	[T]14.44
	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.4	9.0	36.4	4.8	41.2	6.2	83.1	9.7	6.0	1.2	[T]6.84	[T]8.22	[T]28.10	[T]35.99	[T]46.29	[T]55.89
	الاتحاد الأوروبي (EU27)	3.1	10.7	49.1	4.4	24.6	8.0	77.4	14.9	6.2	1.5	[T]5.47	[T]6.04	[T]23.25	[T]20.41	[T]16.91	[T]43.70
	مجلس التعاون الخليجي	6.1	77.9	5.9	0.3	9.1	0.8	18.0	17.6	63.9	0.4	[T]0.39	[T]1.60	[T]0.10	[T]0.05	[T]0.23	[T]0.17
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا	3.0	14.3	39.2	6.3	28.2	9.0	76.7	11.9	9.9	1.4	[T]6.08	[T]9.43	[T]21.71	[T]34.20	[T]22.75	[T]57.60
	مرتفعة جدًا: دول داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	3.1	10.7	41.4	7.0	28.5	9.3	79.4	12.1	7.0	1.5	[T]5.68	[T]6.32	[T]20.60	[T]33.87	[T]20.67	[T]53.47
	مرتفعة جدًا: دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1.9	46.4	19.6	0.6	25.3	6.3	53.8	10.4	35.3	0.5	[T]0.39	[T]3.11	[T]1.11	[T]0.33	[T]2.08	[T]4.14
	تنمية بشرية مرتفعة	1.7	16.5	43.8	4.4	32.4	1.3	56.4	23.9	18.9	0.7	[T]5.53	[T]17.75	[T]39.74	[T]38.67	[T]42.85	[T]13.42
	تنمية بشرية متوسطة	7.4	43.3	27.8	2.1	17.6	1.8	42.6	25.3	28.9	3.2	[T]35.37	[T]66.96	[T]36.26	[T]26.71	[T]33.33	[T]27.88
	تنمية بشرية منخفضة	64.1	21.9	10.2	0.2	3.2	0.4	15.0	2.6	40.8	41.6	[T]53.02	[T]5.85	[T]2.29	[T]0.42	[T]1.07	[T]1.10
	العالم (فيما عدا الاتحاد الروسي وتشيكوسلوفاكيا سابقًا)	10.8	29.2	24.8	4.2	27.4	3.5	59.6	13.3	21.1	6.0	[T]96.81	[T]84.39	[T]60.44	[T]98.72	[T]97.03	[T]98.57
	العالم	9.1	28.2	33.4	3.4	23.0	2.9	51.1	20.7	23.3	5.0	[T]100.00	[T]100.00	[T]100.00	[T]100.00	[T]100.00	[T]100.00

ملحوظات

a) قد لا يصل مجموع النسب المئوية إلى 100% نظرًا للتحركات التي حدث في الأماكن غير المصنّفة تحت فئات التنمية البشرية

b) تشير البيانات إلى صربيا والجبل الأسود قبل انفصالهما إلى دولتين مستقلتين في حزيران/يونيو 2006

المصادر

جميع الأعمدة: حُسِبت بناءً على البيانات الواردة عن مركز البحوث الإثنية بشأن الهجرة لعام 2007.

التعليم والعمالة للمهاجرين الدوليين في البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(من سن 15 عامًا فما فوق)

(ج)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		حصيلة المهاجرين الدوليين	مراحل التعليم التي وصل إليها المهاجرون الدوليون[a]			معدل الهجرة النازحة للحاصلين على شهادات التعليم العالي	وضع النشاط الاقتصادي بين المهاجرين الدوليين		معدلات البطالة بين المهاجرين الدوليين		
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة		معدل مشاركة القوى العاملة[b] (كلا الجنسين)	المعدل الإجمالي للبطالة[b] (كلا الجنسين)	حسب مرحلة التعليم المحققة[a]		
			أقل من مرحلة الثانوية العليا	مرحلة الثانوي العليا أو ما بعد الثانوية	تعليم عالٍ				منخفضة	متوسطة	مرتفعة
			أقل من مرحلة الثانوية العليا	مرحلة الثانوي العليا أو ما بعد الثانوية	تعليم عالٍ				أقل من مرحلة الثانوية العليا	مرحلة الثانوي العليا أو ما بعد الثانوية	تعليم عالٍ
		(بالآلاف)	(% لجميع المهاجرين البالغين سن 15 عاماً وما فوقه)			(%)	(% لجميع المهاجرين)		(% من القوى العاملة)		
تنمية بشرية مرتفعة جدا											
1	النرويج	123.3	21.7	38.1	31.7	4.5	45.1	5.7	8.5	6.8	3.8
2	أستراليا	291.9	16.6	36.1	42.3	2.5	73.4	6.1	10.7	7.5	3.7
3	آيسلندا	22.7	15.3	39.0	33.5	18.0	65.2	4.8	9.0	4.4	3.9
4	كندا	1,064.1	18.3	40.7	39.4	3.0	58.3	4.1	7.9	5.1	2.5
5	أيرلندا	788.1	37.8	25.3	22.4	22.1	55.2	5.1	7.7	4.8	3.0
6	هولندا	583.4	25.9	36.6	31.8	6.2	55.7	4.5	6.8	4.5	3.4
7	السويد	201.5	18.0	37.5	36.8	4.6	62.4	7.2	15.4	8.8	3.9
8	فرنسا	1,135.6	32.0	30.7	32.2	4.2	60.2	7.7	13.2	7.6	4.6
9	سويسرا	427.2	34.6	40.0	24.0	9.8	60.3	10.4	14.8	9.9	6.3
10	اليابان	565.4	10.4	38.9	49.0	1.1	57.7	4.4	8.5	5.3	3.2
11	لوكسمبورج	31.3	39.0	32.4	23.7	..	50.4	8.8	13.2	8.9	4.8
12	فنلندا	257.2	30.4	42.5	23.5	6.1	53.6	4.7	5.8	5.0	3.3
13	الولايات المتحدة الأمريكية	840.6	19.6	29.3	46.6	0.4	60.3	5.7	9.6	7.8	3.9
14	النمسا	383.1	23.4	45.0	27.3	9.8	55.3	3.2	5.1	3.0	2.3
15	أسبانيا	757.6	51.7	26.8	17.6	2.4	52.7	7.5	9.4	7.6	4.7
16	الدانمارك	159.5	20.3	38.3	33.3	6.3	54.2	5.0	7.8	5.5	3.7
17	بلجيكا	350.8	34.5	32.4	30.8	5.8	54.7	8.7	14.4	9.8	4.6
18	إيطاليا	2,357.1	57.5	26.3	11.5	3.8	48.4	8.0	11.0	6.5	3.6
19	ليختنشتاين	3.5	27.5	46.9	19.5	..	59.6	3.7	5.1	3.4	2.8
20	نيوزيلندا	413.1	30.6	34.7	26.5	8.2	76.4	6.9	10.4	6.5	3.7
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	3,241.3	25.7	36.7	33.1	10.3	59.7	5.4	9.5	5.6	3.3
22	ألمانيا	3,122.5	26.6	43.0	27.4	7.1	57.2	7.9	14.2	7.9	4.6
23	سنغافورة	106.6	19.7	32.2	43.5	12.9	63.9	5.9	7.0	7.4	4.4
24	هونغ كونغ الصين (الإقليم الإداري الخاص)	388.4	27.9	31.4	37.9	16.8	61.7	6.8	7.1	9.0	5.4
25	اليونان	685.8	55.3	26.0	15.1	7.9	49.6	6.3	8.8	3.9	4.6
26	جمهورية كوريا	975.3	16.4	39.3	43.6	..	58.8	5.5	8.8	6.1	4.3
27	إسرائيل	162.7	18.3	37.0	42.7	5.4	65.6	6.2	11.2	7.4	4.0
28	أندورا	3.4	46.3	27.2	25.6	..	47.7	11.9	12.8	11.9	10.8
29	سلوفينيا	78.4	47.3	39.1	11.4	..	39.1	6.3	7.4	6.2	4.5
30	بروني دار السلام	8.9	19.1	41.1	37.7	..	63.3	6.3	5.8	9.2	4.3
31	الكويت	37.1	16.7	36.9	44.2	6.5	53.8	9.6	18.9	12.3	6.3
32	قبرص	140.5	41.0	28.4	23.0	24.8	54.4	6.8	8.9	7.0	4.7
33	قطر	3.3	16.1	37.0	43.9	..	45.7	10.7	14.5	15.8	6.9
34	البرتغال	1,260.2	67.2	23.4	6.2	6.3	71.0	7.7	8.5	6.7	5.3
35	الإمارات العربية المتحدة	14.4	21.0	50.2	24.2	..	40.8	14.9	18.8	17.1	10.6
36	الجمهورية التشيكية	242.5	22.6	51.6	23.7	..	55.9	11.0	30.5	10.9	3.6
37	بربادوس	88.4	30.0	40.2	26.3	47.3	66.0	6.3	9.2	6.5	4.0
38	مالطا	98.0	53.2	24.5	13.5	..	54.0	4.9	5.8	4.6	3.2
تنمية بشرية مرتفعة											
39	البحرين	7.2	15.8	40.6	40.2	5.3	61.7	7.9	6.1	10.1	6.7
40	إستونيا	36.0	26.6	36.6	30.6	..	37.2	11.4	15.4	13.8	7.5
41	بولندا	2,112.6	30.6	46.2	21.1	12.3	59.5	10.7	15.8	11.1	6.1
42	سلوفاكيا	361.5	40.7	45.5	12.9	..	48.8	15.7	34.8	10.8	3.9
43	هنغاريا	331.5	25.6	44.1	27.4	8.4	46.6	6.5	11.1	6.2	5.0
44	تشيلي	207.9	25.1	41.8	29.9	3.8	65.8	8.8	12.6	9.2	6.1
45	كرواتيا	488.9	45.7	39.4	12.4	..	56.7	8.4	15.9	3.6	3.6
46	ليتوانيا	134.4	35.8	39.6	21.8	..	28.9	11.6	19.3	13.6	6.1
47	أنتيغوا وبربودا	24.3	29.7	41.4	26.6	..	68.0	8.1	12.8	8.9	3.9
48	لاتفيا	54.8	19.5	36.1	35.8	..	39.7	6.5	11.0	7.3	5.2
49	الأرجنتين	322.3	31.1	34.8	32.6	2.0	62.8	9.9	13.6	9.8	7.6
50	أوروغواي	74.4	34.7	37.0	26.3	5.1	67.3	9.5	12.5	9.4	6.6
51	كوبا	924.6	40.8	35.1	23.9	..	52.5	8.0	12.0	7.5	5.2
52	جزر البهاما	30.1	23.3	46.9	29.4	..	63.8	9.7	16.8	11.2	4.6
53	المكسيك	8,327.9	69.6	24.7	5.7	6.5	60.1	9.4	10.6	7.7	5.2
54	كوستا ريكا	75.7	31.5	43.7	24.4	3.9	64.8	6.6	10.4	6.1	3.8
55	الجماهيرية العربية الليبية	64.8	44.3	30.6	23.6	..	51.2	7.6	8.0	6.9	7.4
56	عمان	2.6	13.6	44.6	37.5	..	34.4	7.7	7.5	10.4	6.1
57	سيشيل	8.1	42.6	31.5	17.3	..	60.3	9.7	12.6	8.4	7.4
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	233.3	27.0	35.8	36.7	3.8	64.3	11.3	15.0	12.7	8.1
59	المملكة العربية السعودية	34.1	22.8	38.8	35.8	..	43.5	11.8	18.4	13.2	8.2

التعليم والعمالة للمهاجرين الدوليين في البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(من سن 15 عامًا فما فوق)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		حصيلة المهاجرين الدوليين (بالآلاف)	مراحل التعليم التي وصل إليها المهاجرون الدوليون[a] (% لجميع المهاجرين البالغين سن 15 عاماً وما فوقه)			معدل الهجرة النازحة للحاصلين على شهادات التعليم العالي (%)	وضع النشاط الاقتصادي بين المهاجرين الدوليين				
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة		معدلات البطالة بين المهاجرين الدوليين				
							معدل مشاركة القوى العاملة[b] (كلا الجنسين)	المعدل الإجمالي للبطالة[b] (كلا الجنسين)	حسب مرحلة التعليم المحققة[a]		
			أقل من مرحلة الثانوية العليا	مرحلة الثانوي العليا أو ما بعد الثانوية	تعليم عالٍ		(% لجميع المهاجرين)	(% من القوى العاملة)			
									منخفضة	متوسطة	مرتفعة
									أقل من مرحلة الثانوية العليا	مرحلة الثانوي العليا أو ما بعد الثانوية	تعليم عالٍ
60	باناما	139.8	16.9	50.0	32.9	11.1	65.5	6.1	13.3	6.8	3.3
61	بلغاريا	604.4	51.0	31.3	13.0	..	59.2	9.3	8.9	10.1	8.7
62	سانت كيتس ونيفس	20.0	33.0	35.5	26.6	..	66.8	6.6	10.5	6.1	4.2
63	رومانيا	1,004.6	32.7	43.9	22.3	..	59.8	8.8	12.1	8.8	5.9
64	ترينيداد وتوباغو	274.2	23.3	46.2	29.7	66.4	70.2	7.1	11.5	7.6	4.1
65	الجبل الأسود	[c]..	[d]52.1	[d]30.2	[d]10.6	..	[d]55.9	[d]13.6	[d]16.3	[d]12.2	[d]7.8
66	ماليزيا	214.3	18.4	28.8	47.6	11.3	65.7	6.2	8.3	9.0	4.3
67	صربيا	1,044.4	[d]52.1	[d]30.2	[d]10.6	..	[d]55.9	[d]13.6	[d]16.3	[d]12.2	[d]7.8
68	بيلاروس	151.1	37.1	37.3	25.0	..	29.1	10.4	14.7	13.9	6.4
69	سانت لوسيا	24.5	37.9	37.0	20.3	..	65.6	9.0	12.6	8.4	5.5
70	ألبانيا	524.1	54.0	34.6	8.7	..	68.8	10.0	10.3	9.3	10.6
71	الاتحاد الروسي	1,524.4	33.9	37.9	27.1	..	58.0	15.7	19.6	15.7	13.0
72	جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	175.7	57.1	24.4	7.4	..	59.6	10.0	11.0	8.1	8.0
73	دومينيكا	25.7	40.4	34.0	21.7	..	64.3	9.9	13.1	9.9	6.4
74	غرينادا	46.4	34.2	39.6	23.3	..	69.0	8.3	12.3	7.9	4.7
75	البرازيل	544.1	30.6	38.8	25.9	1.6	70.9	6.8	9.0	6.2	5.7
76	البوسنة والهرسك	569.9	44.3	42.0	9.6	..	68.3	11.0	14.2	9.0	7.8
77	كولومبيا	691.7	33.9	40.5	24.8	5.8	63.9	11.5	16.3	10.2	8.3
78	بيرو	415.1	24.7	44.8	28.6	3.0	67.7	8.4	12.0	8.0	6.8
79	تركيا	2,085.5	69.0	21.6	6.7	3.2	58.1	19.6	23.2	15.9	5.2
80	إيكوادور	503.7	48.8	35.8	15.0	5.8	69.8	10.9	12.6	9.9	8.1
81	موريشوس	91.4	42.9	27.9	24.4	48.5	69.3	11.7	16.2	12.6	4.8
82	كازاخستان	415.7	35.1	48.0	16.6	..	60.0	13.0	17.9	12.4	8.9
83	لبنان	335.5	33.8	31.6	30.9	..	56.9	10.4	15.3	11.0	6.9
	تنمية بشرية متوسطة										
84	أرمينيا	79.4	27.3	41.5	30.3	..	56.6	14.4	21.4	13.8	11.4
85	أوكرانيا	773.0	36.8	34.8	27.0	..	36.1	9.8	12.3	10.9	7.9
86	أذربيجان	30.1	25.2	33.0	39.8	..	57.1	16.9	21.2	16.8	14.8
87	تايلاند	269.7	34.8	31.9	27.6	1.5	58.7	9.0	13.5	8.5	5.3
88	إيران (جمهورية - الإسلامية)	616.0	17.2	34.4	45.9	8.3	62.5	8.6	19.4	9.5	6.2
89	جورجيا	84.7	35.8	35.4	24.8	..	58.6	16.9	19.6	16.1	15.1
90	جمهورية الدومينيكان	695.3	53.2	34.2	12.3	9.8	56.7	13.3	17.1	11.3	7.2
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	34.8	34.4	38.6	24.5	..	68.1	8.9	11.8	9.5	5.5
92	الصين	2,068.2	31.0	25.1	39.4	3.0	58.5	6.1	7.8	6.9	4.9
93	بليز	42.6	30.5	48.7	20.4	..	66.0	8.4	11.2	8.5	5.7
94	ساموا	71.5	31.1	44.1	8.7	..	62.0	13.5	15.9	12.6	7.8
95	ملديف	0.4	25.8	40.5	30.0	..	30.0	13.1	18.2	4.7	14.5
96	الأردن	63.9	20.0	37.8	41.0	4.6	61.9	7.9	12.0	8.5	6.2
97	سورينام	7.1	23.9	43.2	30.9	..	61.0	6.9	15.6	6.2	3.5
98	تونس	427.5	55.5	27.8	15.9	14.3	57.0	20.6	26.4	18.8	10.3
99	تونغا	40.9	34.6	44.8	9.5	..	62.0	11.3	14.1	9.9	6.5
100	جامايكا	789.7	33.1	39.6	24.2	72.6	68.9	7.9	11.9	7.9	4.3
101	باراغواي	20.1	37.1	37.5	23.9	1.9	69.3	6.9	7.5	6.9	6.3
102	سريلانكا	316.9	32.7	34.4	26.4	19.4	67.8	10.5	13.5	10.9	7.0
103	غابون	10.8	29.9	33.1	35.9	..	49.7	23.1	32.6	24.3	17.2
104	الجزائر	1,313.3	55.4	27.8	16.4	15.4	53.0	21.9	29.0	20.3	11.7
105	الفلبين	1,930.3	17.4	35.1	45.9	7.4	68.7	4.9	8.9	5.6	3.5
106	السلفادور	835.6	62.9	29.2	7.7	14.1	64.7	8.4	9.6	6.9	5.7
107	الجمهورية العربية السورية	130.2	33.0	30.3	33.3	3.8	55.3	10.5	13.7	10.5	8.6
108	فيجي	119.0	30.8	41.5	21.4	38.3	69.9	7.5	9.6	7.4	5.3
109	تركمانستان	4.9	25.4	48.4	24.8	..	45.8	16.3	17.3	17.0	14.6
110	الأراضي الفلسطينية المحتلة	15.5	23.5	28.2	40.5	..	46.7	12.1	13.9	13.6	10.9
111	أندونيسيا	339.4	24.8	38.3	34.5	1.8	48.8	4.4	3.4	4.4	4.5
112	هوندوراس	275.6	57.2	32.2	10.6	12.0	63.7	10.0	12.0	8.5	5.5
113	بوليفيا	76.8	24.9	44.1	29.4	3.3	66.6	8.5	11.0	8.9	6.3
114	غيانا	303.6	31.0	42.9	25.0	76.9	68.6	6.6	10.2	6.4	4.0
115	منغوليا	4.3	16.5	35.1	45.7	..	58.6	9.7	9.2	7.6	11.3
116	فييت نام	1,518.1	40.7	34.8	22.9	..	64.6	7.7	10.5	7.2	4.7
117	مولدوفا	41.4	26.8	37.4	34.6	..	63.7	12.3	16.9	11.4	10.3
118	غينيا الاستوائية	12.1	52.0	25.5	22.4	..	63.3	22.3	26.9	20.9	15.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		حصيلة المهاجرين الدوليين	مراحل التعليم التي وصل إليها المهاجرون الدوليون[a]			معدل الهجرة النازحة للحاصلين على شهادات التعليم العالي	وضع النشاط الاقتصادي بين المهاجرين الدوليين		معدلات البطالة بين المهاجرين الدوليين		
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة		معدل مشاركة القوى العاملة[b] (الكلا الجنسين)	المعدل الإجمالي للبطالة[b] (الكلا الجنسين)	حسب مرحلة التعليم المحققة[a]		
			أقل من مرحلة الثانوية العليا	مرحلة الثانوي العليا أو ما بعد الثانوية	تعليم عالٍ				منخفضة	متوسطة	مرتفعة
									أقل من مرحلة الثانوية العليا	مرحلة الثانوي العليا أو ما بعد الثانوية	تعليم عالٍ
		(بالآلاف)	(% لجميع المهاجرين البالغين سن 15 عاماً وما فوقه)			(%)	(% لجميع المهاجرين)	(الكلا الجنسين)	(% من القوى العاملة)		
119	أوزباكستان	45.2	25.0	40.0	33.9	..	59.0	12.5	16.0	12.7	10.5
120	قيرغيستان	34.1	33.5	47.9	18.4	..	58.8	12.8	17.3	12.3	9.7
121	الرأس الأخضر	87.9	73.7	19.1	5.9	..	70.5	9.4	9.7	9.7	5.1
122	غواتيمالا	485.3	63.6	27.9	8.4	11.2	63.5	8.2	9.1	7.4	5.4
123	مصر	308.7	18.8	30.7	47.3	3.7	59.9	8.3	12.9	9.7	6.5
124	نيكاراغوا	221.0	40.7	41.1	18.1	14.3	61.6	8.7	12.0	8.0	5.2
125	بوتسوانا	4.1	12.3	46.3	37.1	4.2	45.3	14.3	10.6	17.6	10.6
126	فاناتو	1.7	27.8	39.1	27.2	..	63.4	12.6	16.6	10.1	12.1
127	طاجيكستان	8.9	30.4	45.1	24.1	..	57.5	12.4	18.0	12.3	8.5
128	ناميبيا	3.1	15.3	34.8	45.9	..	70.3	6.0	10.6	6.1	4.8
129	جنوب أفريقيا	351.7	14.6	34.6	44.8	6.8	74.2	5.5	10.1	6.6	3.7
130	المغرب	1,505.0	61.1	23.1	13.9	..	60.9	19.8	22.6	19.0	12.2
131	سان تومي وبرينسيبي	11.6	72.2	16.9	10.7	..	73.7	9.3	9.8	9.9	5.8
132	بوتان	0.7	39.1	30.6	23.7	..	57.4	14.1	13.4	12.7	14.1
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	264.2	49.5	35.7	14.2	..	63.0	9.6	12.4	8.4	6.0
134	الهند	1,952.0	25.5	19.5	51.2	3.5	66.6	5.9	9.8	7.0	4.3
135	جزر سليمان	1.8	25.3	29.5	36.8	..	63.5	10.8	18.3	15.0	5.7
136	الكونغو	68.7	27.1	34.2	34.9	25.7	72.4	26.4	37.4	28.3	18.5
137	كمبوديا	239.1	52.4	30.8	15.2	..	62.2	11.2	14.6	9.5	6.4
138	ميانمار	61.2	25.0	26.2	40.9	2.5	61.7	5.8	8.2	6.5	4.5
139	جزر القمر	17.6	63.6	25.6	10.7	..	66.8	40.8	45.4	36.1	25.7
140	اليمن	31.9	47.0	30.2	19.3	..	56.3	9.1	8.8	10.6	6.8
141	باكستان	669.0	43.6	21.4	30.3	9.8	55.2	10.9	15.1	10.6	7.3
142	سوازيلند	1.8	19.8	32.9	42.9	3.2	69.6	7.4	12.2	6.6	6.1
143	أنغولا	196.2	52.9	26.5	19.5	..	77.0	9.7	11.4	10.2	4.9
144	نيبال	23.9	21.3	33.0	39.2	3.0	72.0	6.3	6.2	7.2	5.8
145	مدغشقر	76.6	33.3	34.6	31.7	..	67.2	17.7	25.0	18.3	11.9
146	بنغلاديش	285.7	46.2	22.3	27.2	3.2	54.8	12.5	17.9	12.0	7.5
147	كينيا	198.1	26.0	32.7	36.9	27.2	73.6	6.1	8.2	7.0	4.1
148	بابوا غينيا الجديدة	25.9	28.0	33.8	31.2	15.1	70.3	8.7	13.2	9.5	4.9
149	هايتي	462.9	39.3	40.6	20.0	67.5	66.2	11.3	15.2	10.8	6.6
150	السودان	42.1	23.4	32.9	39.7	4.6	59.4	16.2	25.1	14.8	13.9
151	جمهورية تانزانيا المتحدة	70.2	25.1	30.4	40.7	15.6	69.9	5.9	8.1	7.4	4.2
152	غانا	165.6	26.5	38.4	31.3	33.7	75.7	9.6	14.2	9.7	6.4
153	الكاميرون	58.5	23.3	32.3	41.9	12.5	68.9	21.8	32.6	24.5	15.9
154	موريتانيا	15.2	63.1	19.1	17.2	..	72.0	22.2	23.1	24.8	15.8
155	جيبوتي	5.4	34.1	34.7	29.7	..	56.5	24.9	37.4	23.2	16.8
156	ليسوتو	0.9	18.3	31.6	45.8	3.8	62.5	6.0	..	9.9	3.8
157	أوغندا	82.1	27.4	29.0	39.0	24.2	72.9	6.9	9.0	8.1	5.0
158	نيجيريا	261.0	15.5	28.4	53.1	..	75.4	11.2	20.7	13.9	7.9
	تنمية بشرية منخفضة										
159	توغو	18.4	27.9	34.1	35.8	11.8	71.9	21.3	28.0	22.2	16.2
160	ملاوي	14.9	32.5	28.5	34.8	15.5	70.4	7.2	10.2	7.7	4.7
161	بنين	14.4	25.8	30.5	42.2	11.3	70.9	19.7	26.9	22.8	14.3
162	تيمور - ليشتي	11.1	57.1	23.4	12.4	..	62.6	12.1	14.8	11.6	4.5
163	كوت ديفوار	62.6	38.1	34.2	26.4	..	70.7	22.7	28.0	22.9	16.1
164	زامبيا	34.9	14.2	34.4	47.9	15.5	77.1	6.3	11.9	7.7	4.1
165	إريتريا	48.0	36.0	39.3	20.7	..	65.2	11.3	14.8	10.3	7.8
166	السنغال	133.2	56.6	23.6	19.1	18.6	74.8	18.5	20.4	19.2	12.3
167	رواندا	14.8	25.4	32.6	34.9	20.8	59.0	26.4	37.4	27.3	21.5
168	غامبيا	20.9	47.9	30.9	16.5	44.6	67.9	15.0	20.3	12.1	7.5
169	ليبيريا	41.0	20.6	44.8	33.5	24.7	73.7	9.3	20.8	9.2	5.0
170	غينيا	21.3	49.6	25.4	22.4	..	68.2	24.6	31.6	20.2	15.7
171	إثيوبيا	124.4	24.3	43.6	29.2	..	68.4	9.5	14.9	8.9	7.0
172	موزامبيق	85.7	44.2	28.8	26.4	53.6	77.9	6.7	8.9	7.0	3.5
173	غينيا - بيساو	30.0	66.3	20.5	12.8	71.5	76.5	16.7	18.0	16.3	11.2
174	بوروندي	10.6	24.3	28.7	38.0	..	60.5	24.5	37.0	26.5	18.1
175	تشاد	5.8	22.7	33.1	42.2	..	73.5	20.5	30.6	20.6	16.5
176	جمهورية الكونغو الديمقراطية	100.7	25.0	32.5	35.5	9.6	66.5	21.8	31.9	24.4	15.1
177	بوركينا فاسو	8.3	46.9	22.6	28.5	..	72.3	15.3	16.8	13.9	13.8

(ج) التعليم والعمالة للمهاجرين الدوليين في البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(من سن 15 عامًا فما فوق)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	حصيلة المهاجرين الدوليين (بالآلاف)	مراحل التعليم التي وصل إليها المهاجرون الدوليون[a]: منخفضة — أقل من مرحلة الثانوية العليا (% لجميع المهاجرين)	متوسطة — مرحلة الثانوي العليا أو ما بعد الثانوية (% لجميع المهاجرين)	مرتفعة — تعليم عالٍ (% لجميع المهاجرين)	معدل الهجرة النازحة للحاصلين على شهادات التعليم العالي (%)	وضع النشاط الاقتصادي بين المهاجرين الدوليين: معدل مشاركة القوى العاملة[b] (لكلا الجنسين) (% لجميع المهاجرين)	معدلات البطالة بين المهاجرين الدوليين: المعدل الإجمالي للبطالة[b] (لكلا الجنسين)	حسب مرحلة التعليم المحققة[a]: منخفضة — أقل من مرحلة الثانوية العليا (% من القوى العاملة)	متوسطة — مرحلة الثانوي العليا أو ما بعد الثانوية (% من القوى العاملة)	مرتفعة — تعليم عالٍ (% من القوى العاملة)
178 مالي	45.2	68.3	18.7	12.6	14.6	74.9	24.9	27.1	24.4	14.4
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	9.8	33.4	33.1	32.7	9.1	69.1	24.2	35.6	23.6	17.8
180 سيراليون	40.2	23.5	37.4	33.7	34.5	71.8	10.7	19.1	10.5	6.5
181 أفغانستان	141.2	44.7	28.9	19.4	6.4	47.3	13.6	13.9	13.1	12.5
182 النيجر	4.8	26.6	34.3	37.5	5.8	68.1	18.5	27.8	17.8	14.1
دول أعضاء أخرى										
العراق	335.5	38.9	26.9	26.6	8.4	49.5	17.8	27.4	12.5	12.6
كيريباس	1.7	38.3	33.9	20.2	..	57.5	8.4	7.7	11.6	4.8
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	1.2	21.7	32.1	38.6	..	58.3	6.5	8.3	4.7	6.7
جزر مارشال	5.3	34.9	54.1	10.9	..	58.1	19.9	27.9	20.5	4.8
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	6.5	26.9	59.7	13.3	..	68.9	11.5	17.9	11.1	4.6
موناكو	12.3	41.4	35.1	23.0	..	50.8	11.1	16.4	12.3	5.7
ناورو	0.5	35.3	34.7	21.6	..	62.4	8.2	22.2	6.0	2.4
بالاو	2.1	12.7	58.9	28.3	..	71.5	8.1	12.1	9.2	5.1
سان مارينو	2.8	61.6	25.7	12.4	..	44.3	4.3	6.2	2.7	3.6
الصومال	125.1	44.0	30.6	12.5	..	42.0	28.2	37.0	24.0	18.9
توفالو	0.9	38.9	27.2	6.2	..	57.2	16.1	19.2	13.0	6.8
زمبابوي	77.4	14.9	39.9	40.6	9.4	73.4	7.0	11.0	8.6	4.4
أفريقيا	T6,555.3	44.6	28.6	24.5	9.3	63.4	16.5	22.8	15.7	9.0
آسيا	T17,522.0	33.0	29.8	34.3	3.6	60.9	9.0	14.6	8.6	5.0
أوروبا	T27,318.1	38.6	35.7	21.6	7.0	56.5	8.8	12.6	8.5	5.3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	T18,623.0	53.8	31.9	13.8	6.0	61.4	9.4	11.6	8.3	5.7
أمريكا الشمالية	T1,923.8	18.8	35.8	42.5	0.7	59.3	4.8	8.6	6.1	3.2
أوقيانوسيا	T1,098.2	26.6	38.7	27.4	4.0	71.4	7.8	11.8	7.9	4.2
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	T33,500.2	44.5	32.3	20.3	2.9	58.3	8.5	12.2	7.7	4.1
الاتحاد الأوروبي (EU27)	T20,514.2	37.1	35.9	23.0	7.0	56.7	7.6	11.5	7.6	4.3
مجلس التعاون الخليجي	T98.6	19.2	40.0	37.9	6.3	48.1	11.0	17.6	13.4	7.3
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	T21,480.5	33.4	34.5	27.9	2.7	57.9	6.6	10.4	6.7	3.9
مرتفعة جدًا: دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	T20,281.1	33.5	34.6	27.6	2.6	57.8	6.6	10.5	6.6	3.8
مرتفعة جدًا: دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	T1,199.3	30.6	33.2	32.2	12.2	59.3	6.6	8.2	7.9	4.8
تنمية بشرية مرتفعة	T28,213.0	49.4	33.2	15.7	5.1	59.3	10.9	14.0	9.8	6.6
تنمية بشرية متوسطة	T22,102.2	37.8	30.4	29.2	5.2	61.8	10.3	15.2	9.9	6.0
تنمية بشرية منخفضة	T1,244.8	37.7	32.1	25.8	12.8	65.9	16.1	21.5	15.2	10.4
العالم (فيما عدا الاتحاد الروسي وتشيكوسلوفاكيا سابقًا)	T69,018.3	41.4	32.3	23.5	3.7	60.3	9.3	13.3	8.7	5.2
العالم	Te75,715.9	41.0	32.7	23.5	3.7	59.7	9.5	13.6	9.0	5.5

ملحوظات

a) قد لا يصل مجموع النسب المئوية إلى 100% نظرًا لإقصاء هؤلاء الأشخاص الذين لا تُعرف مستويات شهاداتهم التعليمية.

b) أُقصِيَ الأشخاص الذين لا يُعرف وضع أنشطتهم الاقتصادية.

c) البيانات المتعلقة بالجبل الأسود مندرجة مع تلك الخاصة بصربيا

d) تشير البيانات إلى صربيا والجبل الأسود قبل انفصالهما إلى دولتين مستقلتين في حزيران/يونيو 2006.

e) البيانات هي مجاميع مستمدة من مصدر البيانات الأصلي.

المصادر

الأعمدة من 1-4 ومن 10-8: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية a2009.

العمود 5: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2008.

العمودان 7-6: حُسِبا بناءً على البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية a2009.

(د)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		حسب بلد المنشأ: دوليًا: حصيلة اللاجئين: (الإجمالي) بالآلاف 2007	نصيب حصيلة المهاجرين النازحين الدوليين (%) 2007	نصيب اللاجئين في العالم (%) 2007	الإجمالي بالآلاف 2007	الأشخاص الذين في وضع شبيه بوضع اللاجئين	حصيلة طالبي حق اللجوء السياسي المعلق طلبهم	داخليًا: الأشخاص النازحين داخليًا[a]	حسب البلد المقدم لها طلب حق اللجوء: دوليًا: حصيلة اللاجئين: الإجمالي بالآلاف 2007	نصيب حصيلة المهاجرين الوافدين الدوليين (%) 2007	نصيب اللاجئين في العالم (%) 2007	الأشخاص الذين في وضع شبيه بوضع اللاجئين	حصيلة طالبي حق اللجوء السياسي المعلق طلبهم
تنمية بشرية مرتفعة جدا													
1	النرويج	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	34.5	9.3	0.2	0.0	6.7
2	أستراليا	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	22.2	0.5	0.2	0.0	1.5
3	آيسلندا	(.)	(.)	(.)	0.0	..	..	..	(.)	0.2	(.)	0.0	(.)
4	كندا	0.5	(.)	(.)	0.0	0.1	..	..	175.7	2.8	1.2	0.0	37.5
5	أيرلندا	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	9.3	1.5	0.1	0.0	4.4
6	هولندا	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	86.6	5.0	0.6	0.0	5.8
7	السويد	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	75.1	6.7	0.5	0.0	27.7
8	فرنسا	0.1	(.)	(.)	0.0	0.1	..	..	151.8	2.3	1.1	0.0	31.1
9	سويسرا	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	45.7	2.8	0.3	0.0	10.7
10	اليابان	0.5	0.1	(.)	0.0	(.)	..	..	1.8	0.1	(.)	0.0	1.5
11	لوكسمبورج	(.)	(.)	(.)	0.0	..	..	..	2.7	1.8	(.)	0.0	(.)
12	فنلندا	(.)	(.)	(.)	0.0	..	..	..	6.2	3.6	(.)	0.0	0.7
13	الولايات المتحدة الأمريكية	2.2	0.1	(.)	0.0	1.1	..	..	281.2	0.7	2.0	0.0	83.9
14	النمسا	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	30.8	2.7	0.2	0.0	38.4
15	أسبانيا	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	5.1	0.1	(.)	0.0	0.0
16	الدانمارك	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	26.8	6.4	0.2	0.0	0.6
17	بلجيكا	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	17.6	2.0	0.1	0.0	15.2
18	إيطاليا	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	38.1	1.2	0.3	0.0	1.5
19	ليختنشتاين	0.0	0.0	0.0	0.0	..	..	..	0.3	2.4	(.)	0.0	(.)
20	نيوزيلندا	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	2.7	0.3	(.)	0.0	0.2
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	0.2	(.)	(.)	(.)	(.)	..	..	299.7	5.1	2.1	0.0	10.9
22	ألمانيا	0.1	(.)	(.)	0.0	0.1	..	..	578.9	5.5	4.0	0.0	34.1
23	سنغافورة	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	0.1	(.)	(.)	0.0	1.9
25	اليونان	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	2.2	0.2	(.)	0.0	28.5
26	جمهورية كوريا	1.2	0.1	(.)	0.0	0.4	..	..	0.1	(.)	(.)	0.0	1.2
27	إسرائيل	1.5	0.2	(.)	0.0	0.9	[b] 150-420	..	1.2	(.)	(.)	0.0	5.8
28	أندورا	(.)	0.1	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..	..
29	سلوفينيا	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	0.3	0.2	(.)	0.0	0.1
30	بروني دار السلام	(.)	(.)	(.)	0.0	..	..	..	..	..	..	..	..
31	الكويت	0.7	0.2	(.)	0.0	0.1	..	..	0.2	(.)	(.)	38.0	0.7
32	قبرص	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	[c] ..	1.2	1.0	(.)	0.0	11.9
33	قطر	0.1	0.4	(.)	0.0	(.)	..	..	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)
34	البرتغال	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	0.4	(.)	(.)	0.0	0.0
35	الإمارات العربية المتحدة	0.3	0.2	(.)	0.0	(.)	..	..	0.2	(.)	(.)	0.0	0.1
36	الجمهورية التشيكية	1.4	0.4	(.)	0.0	0.1	..	..	2.0	0.4	(.)	0.0	2.2
37	بربادوس	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..	..
38	مالطا	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	3.0	25.7	(.)	0.0	0.9
تنمية بشرية مرتفعة													
39	البحرين	0.1	0.1	(.)	0.0	(.)	..	..	0.0	0.0	0.0	0.0	(.)
40	إستونيا	0.3	0.1	(.)	0.0	0.1	..	..	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)
41	بولندا	2.9	0.1	(.)	0.0	0.2	..	..	9.8	1.2	0.1	0.0	5.9
42	سلوفاكيا	0.3	0.1	(.)	0.0	0.1	..	..	0.3	0.2	(.)	0.0	0.6
43	هنغاريا	3.4	0.8	(.)	0.0	0.1	..	..	8.1	2.4	0.1	0.0	1.6
44	تشيلي	1.0	0.2	(.)	0.0	0.1	..	..	1.4	0.6	(.)	0.0	0.5
45	كرواتيا	100.4	16.5	0.7	0.0	0.1	[d] 3	..	1.6	0.2	(.)	0.0	0.1
46	ليتوانيا	0.5	0.1	(.)	0.0	0.1	..	..	0.7	0.4	(.)	0.0	(.)
47	أنتيغوا وبربودا	(.)	(.)	(.)	0.0	..	..	..	..	..	..	..	..
48	لاتفيا	0.7	0.3	(.)	0.0	(.)	..	..	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)
49	الأرجنتين	1.2	0.2	(.)	0.0	0.1	..	..	3.3	0.2	(.)	0.0	1.1
50	أوروغواي	0.2	0.1	(.)	0.0	(.)	..	..	0.1	0.2	(.)	0.0	(.)
51	كوبا	7.1	0.7	(.)	0.4	1.1	..	..	0.6	4.0	(.)	0.0	(.)
52	جزر البهاما	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..	..
53	المكسيك	5.6	0.1	(.)	0.0	14.8	6	..	1.6	0.3	(.)	0.0	(.)
54	كوستا ريكا	0.4	0.3	(.)	0.0	0.1	..	..	11.6	2.6	0.1	5.6	0.5
55	الجماهيرية العربية الليبية	2.0	2.5	(.)	0.0	0.6	..	..	4.1	0.7	(.)	0.0	2.8
56	عمان	(.)	0.2	(.)	0.0	(.)	..	..	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)
57	سيشيل	0.1	0.3	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..	..
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	5.1	1.4	(.)	0.0	1.8	..	..	0.9	0.1	(.)	200.0	9.6
59	المملكة العربية السعودية	0.8	0.3	(.)	0.0	(.)	..	..	240.7	3.8	1.7	0.0	0.3

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		حسب بلد المنشأ: دوليًا: حصيلة اللاجئين: (الإجمالي) بالآلاف 2007	نصيب حصيلة المهاجرين النازحين الدوليين (%)	نصيب اللاجئين في العالم (%) 2007	الأشخاص الذين في وضع شبيه بوضع اللاجئين: الإجمالي بالآلاف 2007	حصيلة طالبي حق اللجوء السياسي المعلق طلبهم: الإجمالي بالآلاف 2007	داخليًا: الأشخاص النازحين داخليًا[a]: الإجمالي بالآلاف 2007	حسب البلد المقدم لها طلب حق اللجوء: دوليًا: حصيلة اللاجئين: الإجمالي بالآلاف 2007	نصيب حصيلة المهاجرين الوافدين الدوليين (%)	نصيب اللاجئين في العالم (%) 2007	الأشخاص الذين في وضع شبيه بوضع اللاجئين: الإجمالي بالآلاف 2007	حصيلة طالبي حق اللجوء السياسي المعلق طلبهم: الإجمالي بالآلاف 2007
60	باناما	0.1	0.1	(.)	0.0	(.)	..	1.9	1.8	(.)	15.0	0.5
61	بلغاريا	3.3	0.4	(.)	0.0	0.4	..	4.8	4.6	(.)	0.0	1.0
62	سانت كيتس ونيفس	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..
63	رومانيا	5.3	0.5	(.)	0.0	0.6	..	1.8	1.3	(.)	0.0	0.2
64	ترينيداد وتوباغو	0.2	0.1	(.)	0.0	0.2	..	(.)	0.1	(.)	0.0	0.1
65	الجبل الأسود	0.6	..	(.)	0.0	0.3	..	8.5	15.6	0.1	0.0	(.)
66	ماليزيا	0.6	0.1	(.)	0.0	0.1	..	32.2	1.6	0.2	0.4	6.9
67	صربيا	165.6	9.8	1.2	0.1	14.2	[e]248	98.0	14.5	0.7	0.0	(.)
68	بيلاروس	5.0	0.3	(.)	0.0	1.2	..	0.6	0.1	(.)	0.0	(.)
69	سانت لوسيا	0.2	0.4	(.)	0.0	0.2	..	0.0	0.0	0.0	0.0	(.)
70	ألبانيا	15.3	1.9	0.1	0.0	1.6	..	0.1	0.1	(.)	0.0	(.)
71	الاتحاد الروسي	92.9	0.8	0.6	0.0	17.6	[f]18-137	1.7	(.)	(.)	0.0	3.1
72	جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	8.1	3.1	0.1	0.0	1.1	1	1.2	1.0	(.)	0.1	0.2
73	دومينيكا	0.1	0.1	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..
74	غرينادا	0.3	0.4	(.)	0.0	0.1	..	..	..	..	..	..
75	البرازيل	1.6	0.2	(.)	0.0	0.3	..	3.8	0.6	(.)	17.0	0.4
76	البوسنة والهرسك	78.3	6.2	0.5	0.0	1.1	125	7.4	21.0	0.1	0.0	0.6
77	كولومبيا	70.1	4.3	0.5	481.6	43.1	[d]2,650-4,360	0.2	0.2	(.)	0.0	0.1
78	بيرو	7.7	1.0	0.1	0.0	3.1	[d]150	1.0	2.4	(.)	0.0	0.5
79	تركيا	221.9	7.4	1.6	0.0	9.2	954-1,200	7.0	0.5	(.)	0.0	5.2
80	إيكوادور	1.3	0.2	(.)	0.0	0.3	..	14.9	12.1	0.1	250.0	27.4
81	موريشوس	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)	..	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
82	كازاخستان	5.2	0.1	(.)	0.0	0.5	..	4.3	0.1	(.)	0.0	0.1
83	لبنان	13.1	2.3	0.1	(.)	2.6	[g]90-390	[h]466.9	[h]64.7	[h]3.3	0.1	0.6
	تنمية بشرية متوسطة											
84	أرمينيا	15.4	2.0	0.1	0.0	4.0	[d]8	4.6	0.9	(.)	0.0	0.1
85	أوكرانيا	26.0	0.4	0.2	0.0	2.4	..	2.3	(.)	(.)	5.0	1.3
86	أذربيجان	15.9	1.2	0.1	0.0	1.9	[i]573	2.4	0.9	(.)	0.0	0.1
87	تايلاند	2.3	0.3	(.)	(.)	0.4	..	125.6	12.8	0.9	0.0	13.5
88	إيران (جمهورية - الإسلامية)	68.4	7.4	0.5	0.0	10.4	..	963.5	46.7	6.7	0.0	1.2
89	جورجيا	6.8	0.7	(.)	5.0	4.1	[j](.)	1.0	0.5	(.)	0.0	(.)
90	جمهورية الدومينيكان	0.4	(.)	(.)	0.0	0.1	..	..	..	..	..	..
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.6	1.1	(.)	0.0	0.5	..	..	..	..	..	..
92	الصين	149.1	2.6	1.0	0.0	15.5	..	301.1	51.0	2.1	0.0	0.1
93	بليز	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	0.4	0.9	(.)	0.0	(.)
94	ساموا	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..
95	ملديف	(.)	1.6	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..
96	الأردن	1.8	0.3	(.)	(.)	0.7	..	[h]2,431.0	..	[h]17.0	0.0	0.4
97	سورينام	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)	..	(.)	(.)	(.)	0.0	0.0
98	تونس	2.5	0.4	(.)	(.)	0.3	..	0.1	0.3	(.)	0.0	0.1
99	تونغا	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..
100	جامايكا	0.8	0.1	(.)	0.0	0.2	..	..	..	..	..	..
101	باراغواي	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)	..	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)
102	سريلانكا	134.9	14.5	0.9	(.)	6.0	500	0.2	(.)	(.)	0.0	0.2
103	غابون	0.1	0.2	(.)	0.0	(.)	..	8.8	3.6	0.1	0.0	4.3
104	الجزائر	10.6	0.5	0.1	0.0	1.4	[k]..	94.1	38.8	0.7	0.0	1.6
105	الفلبين	1.5	(.)	(.)	(.)	0.8	[l]314	0.1	(.)	(.)	0.0	(.)
106	السلفادور	6.0	0.6	(.)	0.0	18.6	..	0.1	0.1	(.)	0.0	(.)
107	الجمهورية العربية السورية	13.7	3.2	0.1	(.)	6.9	433	[h]1,960.8	..	[h]13.7	0.0	5.9
108	فيجي	1.8	1.3	(.)	0.0	0.2	..	0.0	0.0	0.0	0.0	(.)
109	تركمانستان	0.7	0.3	(.)	0.0	0.1	[m]..	0.1	0.1	(.)	0.0	(.)
110	الأراضي الفلسطينية المحتلة	[h]4,953.4	..	[h]34.6	6.0	2.4	[d,n]25-115	[h]1,813.8	..	[h]12.7	0.0	0.0
111	أندونيسيا	20.2	1.1	0.1	0.3	2.4	[d]150-250	0.3	0.2	(.)	0.0	0.2
112	هوندوراس	1.2	0.3	(.)	0.0	0.7	..	0.1	0.1	(.)	0.0	(.)
113	بوليفيا	0.4	0.1	(.)	0.0	0.4	..	0.6	0.6	(.)	0.0	0.2
114	غيانا	0.7	0.2	(.)	0.0	0.2	..	..	..	..	..	..
115	منغوليا	1.1	14.5	(.)	0.0	2.0	..	0.1	0.1	(.)	0.0	(.)
116	فييت نام	327.8	16.3	2.3	0.0	1.8	..	2.4	4.3	(.)	0.0	0.0
117	مولدوفا	4.9	0.7	(.)	0.0	0.9	..	0.2	(.)	(.)	0.0	0.1
118	غينيا الاستوائية	0.4	0.4	(.)	0.0	(.)	..	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		حسب بلد المنشأ						حسب البلد المقدم لها طلب حق اللجوء					
		دوليًا					داخليًا	دوليًا					
		حصيلة اللاجئين				حصيلة طالبي حق اللجوء السياسي المعلق طلبهم	الأشخاص النازحين داخليًا[a]	حصيلة اللاجئين				حصيلة طالبي حق اللجوء السياسي المعلق طلبهم	
		(الإجمالي بالآلاف) 2007	نصيب حصيلة المهاجرين النازحين الدوليين (%) 2007	نصيب اللاجئين في العالم (%) 2007	الأشخاص الذين في وضع شبيه بوضع اللاجئين الإجمالي بالآلاف 2007	الإجمالي بالآلاف 2007	الإجمالي بالآلاف 2007	الإجمالي بالآلاف 2007	نصيب حصيلة المهاجرين الوافدين الدوليين (%) 2007	نصيب اللاجئين في العالم (%) 2007	الأشخاص الذين في وضع شبيه بوضع اللاجئين الإجمالي بالآلاف 2007	الإجمالي بالآلاف 2007	
119	أوزباكستان	5.7	0.2	(.)	1.8	0.0	3	1.1	0.1	(.)	0.0	0.0	0.0
120	قيرغيستان	2.3	0.4	(.)	0.4	0.0	..	0.4	0.1	(.)	0.4	0.4	0.7
121	الرأس الأخضر	(.)	(.)	(.)	(.)	0.0	..	..	..	..	..	..	..
122	غواتيمالا	6.2	1.0	(.)	15.0	0.0	..	0.4	0.7	(.)	0.0	0.0	(.)
123	مصر	6.8	0.3	(.)	1.6	0.0	..	97.6	39.5	0.7	0.0	0.0	14.9
124	نيكاراغوا	1.9	0.4	(.)	0.8	0.0	..	0.2	0.5	(.)	0.0	0.0	(.)
125	بوتسوانا	(.)	0.1	(.)	0.1	0.0	..	2.5	3.1	(.)	0.0	0.0	(.)
126	فاناتو	0.0	0.0	0.0	..	0.0	..	(.)	0.1	(.)	0.0	0.0	0.0
127	طاجيكستان	0.5	0.1	(.)	0.1	0.4	..	1.1	0.4	(.)	0.0	0.0	0.1
128	ناميبيا	1.1	4.6	(.)	(.)	0.0	..	6.5	5.0	(.)	0.0	0.0	1.2
129	جنوب أفريقيا	0.5	0.1	(.)	0.1	0.0	..	36.7	2.9	0.3	0.0	0.0	170.9
130	المغرب	4.0	0.2	(.)	0.5	0.0	..	0.8	1.5	(.)	0.0	0.0	0.7
131	سان تومي وبرينسيبي	(.)	0.1	(.)	..	0.0	..	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
132	بوتان	108.1	..	0.8	1.6	2.5	..	..	..	..	..	..	..
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	10.0	2.8	0.1	0.2	0.0	..	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
134	الهند	20.5	0.2	0.1	7.1	(.)	[l]500	161.5	2.7	1.1	0.0	0.0	2.4
135	جزر سليمان	(.)	1.1	(.)	(.)	0.0	..	..	..	..	..	..	..
136	الكونغو	19.7	3.6	0.1	6.1	0.0	[d]8	38.5	29.9	0.3	0.0	0.0	4.8
137	كمبوديا	17.7	5.7	0.1	0.4	(.)	..	0.2	0.1	(.)	0.0	0.0	0.2
138	ميانمار	191.3	60.8	1.3	19.0	0.1	[c]503	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
139	جزر القمر	0.1	0.2	(.)	(.)	0.0	..	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
140	اليمن	1.6	0.3	(.)	0.3	(.)	25-35	117.4	25.8	0.8	0.0	0.0	0.7
141	باكستان	31.9	0.9	0.2	8.6	0.0	[p]..	887.3	25.0	6.2	1,147.8	1,147.8	3.1
142	سوازيلند	(.)	0.2	(.)	0.1	0.0	..	0.8	2.0	(.)	0.0	0.0	0.3
143	أنغولا	186.2	21.2	1.3	0.8	0.0	[d,q]20	12.1	21.5	0.1	0.0	0.0	2.9
144	نيبال	3.4	0.3	(.)	2.1	(.)	50-70	128.2	15.7	0.9	2.5	2.5	1.6
145	مدغشقر	0.3	0.2	(.)	(.)	0.0	..	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
146	بنغلاديش	10.2	0.1	0.1	7.3	(.)	[d]500	27.6	2.7	0.2	0.0	0.0	0.1
147	كينيا	7.5	1.7	0.1	1.7	0.0	[r]400	265.7	33.6	1.9	0.0	0.0	5.8
148	بابوا غينيا الجديدة	(.)	0.1	(.)	(.)	0.0	..	10.0	39.2	0.1	0.0	0.0	(.)
149	هايتي	22.3	3.0	0.2	10.3	0.0	..	(.)	(.)	(.)	0.0	0.0	(.)
150	السودان	523.0	81.4	3.7	19.4	0.0	[s]6,000	222.7	34.8	1.6	0.0	0.0	7.3
151	جمهورية تانزانيا المتحدة	1.3	0.4	(.)	2.9	0.0	..	435.6	54.6	3.0	0.0	0.0	0.3
152	غانا	5.1	0.5	(.)	1.7	(.)	..	35.0	2.1	0.2	0.0	0.0	0.4
153	الكاميرون	11.5	6.8	0.1	3.0	0.0	..	60.1	28.4	0.4	0.0	0.0	2.2
154	موريتانيا	33.1	28.3	0.2	1.0	0.0	..	1.0	1.5	(.)	29.5	29.5	(.)
155	جيبوتي	0.6	3.8	(.)	(.)	0.0	..	6.7	6.0	(.)	0.0	0.0	0.5
156	ليسوتو	(.)	(.)	(.)	(.)	0.0	..	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
157	أوغندا	21.3	12.5	0.1	3.2	0.0	[t]869	229.0	35.1	1.6	0.0	0.0	5.8
158	نيجيريا	13.9	1.3	0.1	9.7	(.)	..	8.5	0.9	0.1	0.0	0.0	0.7
	تنمية بشرية منخفضة												
159	توغو	22.5	10.5	0.2	1.3	(.)	[d]2	1.3	0.7	(.)	0.0	0.0	0.1
160	ملاوي	0.1	0.1	(.)	8.2	0.0	..	2.9	1.1	(.)	0.0	0.0	6.8
161	بنين	0.3	(.)	(.)	0.2	(.)	..	7.6	4.1	0.1	0.0	0.0	0.5
162	تيمور - ليشتي	(.)	(.)	(.)	(.)	0.0	30	(.)	(.)	(.)	0.0	0.0	(.)
163	كوت ديفوار	22.2	12.6	0.2	7.4	0.0	621	24.6	1.0	0.2	0.0	0.0	1.8
164	زامبيا	0.2	0.1	(.)	0.5	0.0	..	112.9	39.3	0.8	0.0	0.0	(.)
165	إريتريا	208.7	36.7	1.5	12.2	(.)	[d]32	5.0	34.4	(.)	(.)	(.)	2.0
166	السنغال	15.9	3.3	0.1	0.9	0.0	10-70	20.4	9.3	0.1	0.0	0.0	2.5
167	رواندا	81.0	33.7	0.6	8.2	(.)	[m]..	53.6	12.3	0.4	0.0	0.0	0.7
168	غامبيا	1.3	2.5	(.)	1.0	0.0	..	14.9	6.4	0.1	0.0	0.0	(.)
169	ليبيريا	91.5	..	0.6	3.5	(.)	..	10.5	10.8	0.1	(.)	(.)	0.1
170	غينيا	8.3	1.4	0.1	1.9	0.0	..	25.2	6.3	0.2	0.0	0.0	4.0
171	إثيوبيا	59.8	21.0	0.4	29.5	(.)	[d]200	85.2	15.4	0.6	0.0	0.0	0.2
172	موزامبيق	0.2	(.)	(.)	0.7	0.0	..	2.8	0.7	(.)	0.0	0.0	4.2
173	غينيا - بيساو	1.0	0.8	(.)	0.3	0.0	..	7.9	40.9	0.1	0.0	0.0	0.3
174	بوروندي	375.7	96.7	2.6	7.1	0.0	100	24.5	30.0	0.2	(.)	(.)	7.5
175	تشاد	55.7	18.4	0.4	2.7	0.0	186	294.0	82.0	2.1	0.0	0.0	(.)
176	جمهورية الكونغو الديمقراطية	370.4	45.1	2.6	36.3	0.0	[u]1,400	177.4	36.9	1.2	0.0	0.0	0.1
177	بوركينا فاسو	0.6	(.)	(.)	0.3	(.)	..	0.5	0.1	(.)	0.0	0.0	0.6

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	حسب بلد المنشأ: دوليًا: حصيلة اللاجئين: (الإجمالي) بالآلاف 2007	نصيب حصيلة المهاجرين النازحين الدوليين (%)	نصيب اللاجئين في العالم (%) 2007	الإجمالي بالآلاف 2007	الأشخاص الذين في وضع شبيه بوضع اللاجئين: الإجمالي بالآلاف 2007	حصيلة طالبي حق اللجوء السياسي المعلق طلبهم: الإجمالي بالآلاف 2007	حسب بلد المنشأ: داخليًا: الأشخاص النازحين داخليًا[q] الإجمالي بالآلاف 2007	حسب البلد المقدم لها طلب حق اللجوء: دوليًا: حصيلة اللاجئين: الإجمالي بالآلاف 2007	نصيب حصيلة المهاجرين الوافدين الدوليين (%)	نصيب اللاجئين في العالم (%) 2007	الأشخاص الذين في وضع شبيه بوضع اللاجئين: الإجمالي بالآلاف 2007	حصيلة طالبي حق اللجوء السياسي المعلق طلبهم: الإجمالي بالآلاف 2007
178 مالي	1.0	0.1	(.)	3.5	0.6	..	9.2	5.6	0.1	0.0	1.9
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	98.1	89.5	0.7	0.0	1.3	108	7.5	10.0	0.1	0.0	2.0
180 سيراليون	32.1	34.0	0.2	0.0	4.7	..	8.8	5.8	0.1	0.0	0.2
181 أفغانستان	1,909.9	73.2	13.4	1,147.8	16.1	[y]200	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)
182 النيجر	0.8	0.2	(.)	0.0	0.3	..	0.3	0.2	(.)	0.0	(.)
دول أعضاء أخرى											
العراق	2,279.2	..	15.9	30.0	27.7	[x]2,842	42.4	33.1	0.3	0.0	2.4
كيريباس	(.)	1.0	(.)	0.0	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	0.6	0.1	(.)	0.0	0.2	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	0.0	0.0	0.0	0.0	..	..	..	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0.0	0.0	0.0	0.0	..	..	(.)	0.1	(.)	0.0	0.0
موناكو	0.0	0.0	0.0	0.0	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	(.)	0.3	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..
بالاو	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	(.)	(.)	(.)	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..
الصومال	455.4	84.5	3.2	2.0	16.4	1,100	0.9	4.2	(.)	0.0	8.7
توفالو	(.)	0.1	(.)	0.0	..	..	..	..	..	..	..
زمبابوي	14.4	5.0	0.1	0.0	34.3	880-960	4.0	1.0	(.)	0.0	0.5
أفريقيا	[T]2,859.7	11.4	[T]20.0	[T]31.6	[T]234.2	..	[T]2,468.8	14.0	[T]17.3	[T]29.5	[T]272.3
آسيا	[T]10,552.2	16.1	[T]73.8	[T]1,192.1	[T]166.4	..	[T]9,729.8	17.6	[T]68.1	[T]1,189.1	[T]69.3
أوروبا	[T]516.0	0.9	[T]3.6	[T]0.1	[T]42.7	..	[T]1,564.1	2.4	[T]10.9	[T]5.1	[T]234.2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	[T]142.9	0.5	[T]1.0	[T]482.0	[T]112.2	..	[T]43.0	0.6	[T]0.3	[T]487.6	[T]41.2
أمريكا الشمالية	[T]2.7	0.1	[T](.)	[T]0.0	[T]1.2	..	[T]457.0	1.0	[T]3.2	[T]0.0	[T]121.4
أوقيانوسيا	[T]2.0	0.1	[T](.)	[T]0.0	[T]0.3	..	[T]34.9	0.6	[T]0.2	[T]0.0	[T]1.7
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	[T]240.9	0.5	[T]1.7	[T](.)	[T]26.4	..	[T]1,924.1	2.0	[T]13.5	[T]0.0	[T]357.7
الاتحاد الأوروبي (EU27)	[T]19.0	0.1	[T]0.1	[T](.)	[T]2.0	..	[T]1,363.3	3.3	[T]9.5	[T]0.0	[T]223.3
مجلس التعاون الخليجي	[T]2.0	0.2	[T](.)	[T]0.0	[T]0.2	..	[T]241.1	1.9	[T]1.7	[T]38.0	[T]1.2
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	[T]9.7	(.)	[T]0.1	[T](.)	[T]3.2	..	[T]1,903.7	1.8	[T]13.3	[T]38.0	[T]365.7
مرتفعة جدًا: دول داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	[T]6.8	(.)	[T](.)	[T](.)	[T]2.0	..	[T]1,897.3	2.0	[T]13.3	[T]0.0	[T]344.4
مرتفعة جدًا: دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	[T]2.9	0.1	[T](.)	[T]0.0	[T]1.2	..	[T]6.4	(.)	[T](.)	[T]38.0	[T]21.3
تنمية بشرية مرتفعة	[T]828.8	1.5	[T]5.8	[T]482.1	[T]117.2	..	[T]941.1	2.5	[T]6.6	[T]488.1	[T]70.1
تنمية بشرية متوسطة	[T]9,410.0	12.3	[T]65.8	[T]70.3	[T]240.6	..	[T]10,550.7	25.8	[T]73.8	[T]1,185.1	[T]259.2
تنمية بشرية منخفضة	[T]3,827.1	28.9	[T]26.8	[T]1,153.3	[T]195.9	..	[T]902.1	10.7	[T]6.3	[T](.)	[T]45.0
العالم (فيما عدا الاتحاد الروسي وتشيكوسلوفاكيا سابقًا)	[T]13,891.2	9.6	[T]97.2	[T]1,700.3	[T]521.4	..	[T]14,274.8	8.5	[T]99.8	[T]1,705.9	[T]731.6
العالم	[T]14,297.5	7.3	[T]100.0	[Tw]1,711.3	[Tw]740.0	[Tw]26,000	[T]14,297.5	7.3	[T]100.0	[Tw]1,711.3	[Tw]740.0

ملاحظات

a) التقديرات المحفوظة لدى مركز رصد النازحين داخليًا. مُستقاة من مصادر مختلفة؛ ولذا فهي تنطوي على درجات عالية من عدم اليقين.

b) تتضمن الأرقام الأعلى تقديرًا لعدد البدو النازحين داخليًا.

c) تشير البيانات لمدة زمنية من عام واحد. أو لفترة زمنية أخرى غير تلك المحددة.

d) تتضمن البيانات 206,000 مسجلين باعتبارهم أشخاصًا نازحين داخليًا في صربيا. علاوة على ما يقدّر بحوالي 20,000 شخصٍ غير مسجلٍ نازحٍ في صربيا و21,000 شخصٍ نازحٍ داخليًا في كوسوفو.

e) تتضمن أرقام المهاجرين قسرًا المسجلين في إنجوشتيا والشيشان

f) تتضمن الأرقام 32,000 لاجئ فلسطيني نازح نتيجة للقتال الذي نشب بين قوات الجيش اللبناني وفتح الإسلام في الفترة أيار/مايو إلى آب/أغسطس 2007.

g) تتضمن اللاجئين الفلسطينيين الواقعين تحت مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا 2008).

h) تشير الأرقام إلى هؤلاء النازحين من إقليم ناجورمو كاراباخ وسبعة أقاليم محتلة.

i) لم يتمكّن ما يقرب من 59,000 شخص نازح من العودة منذ أزمة آب/أغسطس 2008. كما أن هناك ما يقرب من 221,597 شخص نازح داخليًا. وهذه الأرقام مبنية على الاستقصاء الذي أجرته الأنروا والحكومة. غير أنها لم تُعتمد بعد.

j) ليس هناك تقديرات موثوق فيها. إلا أن الاتحاد الأوروبي قدّر العدد في عام 2002 ليصل إلى 100,000.

k) يبدو أن تقدير الأرقام كان أقل مما هو في الحقيقة.

l) يشير الرقم الأقل إلى الأشخاص النازحين داخليًا بسبب هدم منازلهم في غزة في الفترة ما بين عامي 2000 و2004. فيما يشير الرقم الأعلى إلى عدد تراكمي منذ عام 1967.

m) لا تشير الأرقام إلا إلى المناطق المتاخمة للحدود الشرقية.

n) لا تُعرف الأرقام الصحيحة للأشخاص النازحين داخليًا. غير أن الصراع استحث النزوح في الإقليمين المتاخمين للحدود الشمالية الغربية. بالوخستان ووزيرستان.

o) لا تشير الأرقام إلا إلى الأشخاص النازحين داخليًا في منطقة كابيندا.

p) تأخذ الأرقام في الاعتبار برنامج العودة الذي أعدته الحكومة ويزعم بأن ما يقرب من 172,000 نازح نتيجة للعنف الذي نشأ في الفترة ما بعد الانتخابات. قد عادوا في أيار/مايو 2008.

q) الأرقام مبنية على تقديرات منفصلة لدارفور والخرطوم وجنوبي السودان.

r) يجب استقصاء الأشخاص النازحين داخليًا في المناطق الحضرية.

s) تتضمن الأرقام ما يقدّر بحوالي 250,000 مدني هربوا من منازلهم في شمال كيفو نتيجة للقتال الذي دار بين الجيش الوطني ومتمردي «المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب».

t) يُعتقدُ بأن هناك ما يزيد عن 200,000 شخص نازح داخليًا.

u) البيانات هي مجاميع مستمدة من مصدر البيانات الأصلي.

v) الأرقام تراكمية منذ عام 2001 وتتضمن 1.5 مليون شخص نازح نتيجة لتصاعد العنف بين المجتمعات المحلية منذ شباط/فبراير

المصادر

الأعمدة 1,3,4,7,9,10: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) 2009b

العمود 2: حُسبَ بناءً على البيانات الواردة من الأنروا 2009b، ومركز البحوث الإثنائية بشأن الهجرة لعام 2007 .

العمودان 5 و11: الأنروا 2009a.

العمود 6: مركز المهاجرين النازحين داخليًا 2009a.

العمود 8: حُسبَ بناءً على البيانات المستمدة من الأنروا 2009b والأمم المتحدة 2009d.

(هـــ)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		التحويلات النقدية			المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (صافي المصروفات)	الحجم النسبي لتدفقات التحويلات إلى الداخل			تدفقات التحويلات النقدية إلى الداخل حسب قارة المنشأ						
		إجمالي التدفقات إلى الداخل (بملايين الدولارات)	إجمالي التدفقات إلى الخارج (بملايين الدولارات)	التدفقات إلى الخارج لكل مهاجر (بالدولار)	للفرد الواحد (بالدولار)	في شكل %من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة	في شكل % من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات المالية إلى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا
		2007							(% من إجمالي تدفقات التحويلات المالية إلى الداخل)						
تنمية بشرية مرتفعة جدا															
1	النرويج	613	3,642	10,588	..	130	..	0.2	16.2	0.0	4.2	66.2	0.7	26.3	2.7
2	أستراليا	3,862	3,559	869	..	186	..	0.4	9.8	0.7	6.7	49.3	0.8	25.7	16.8
3	آيسلندا	41	100	4,333	..	137	..	0.2	1.4	0.0	0.5	63.4	0.3	34.1	1.6
4	كندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
5	أيرلندا	580	2,554	4,363	..	135	..	0.2	2.2	0.0	0.2	70.6	0.1	22.9	6.1
6	هولندا	2,548	7,830	4,780	..	155	..	0.3	2.1	(.)	3.4	51.5	1.8	30.4	12.9
7	السويد	775	1,142	1,022	..	85	..	0.2	6.3	0.6	3.2	69.4	1.4	22.9	2.6
8	فرنسا	13,746	4,380	677	..	223	..	0.5	8.6	13.5	3.8	58.8	4.7	16.8	2.3
9	سويسرا	2,035	16,273	9,805	..	272	..	0.4	4.1	0.1	3.2	75.4	2.3	16.2	2.8
10	اليابان	1,577	4,037	1,971	..	12	..	(.)	7.1	0.1	8.8	15.8	9.0	62.3	4.0
11	لوكسمبورج	1,565	9,281	53,446	..	3,355	..	3.3	0.8	0.0	0.2	90.7	0.2	8.5	0.4
12	فنلندا	772	391	2,506	..	146	..	0.3	6.7	0.2	1.0	83.7	0.2	12.3	2.6
13	الولايات المتحدة الأمريكية	2,972	45,643	1,190	..	10	..	(.)	1.3	0.7	12.0	31.2	38.2	13.4	4.5
14	النمسا	2,945	2,985	2,420	..	352	..	0.8	9.6	0.0	3.7	73.6	1.2	17.9	3.5
15	أسبانيا	10,687	14,728	3,075	..	241	..	0.7	17.8	0.1	0.3	63.8	24.2	10.8	1.0
16	الدانمارك	989	2,958	7,612	..	182	..	0.3	8.3	0.3	2.6	67.4	0.7	24.6	4.5
17	بلجيكا	8,562	3,192	4,438	..	819	..	1.9	11.9	0.2	2.4	79.7	1.3	15.3	1.2
18	إيطاليا	3,165	11,287	4,481	..	54	..	0.2	7.9	0.1	0.2	56.2	9.8	27.4	6.3
19	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
20	نيوزيلندا	650	1,207	1,880	..	155	..	0.5	23.6	0.1	2.1	16.5	0.1	8.2	73.0
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	8,234	5,048	933	..	135	..	0.3	4.2	0.3	4.4	26.2	0.7	38.4	29.9
22	ألمانيا	8,570	13,860	1,366	..	104	..	0.3	16.6	0.2	12.1	44.3	1.5	39.1	2.8
23	سنغافورة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	348	380	127	..	48	..	0.2	0.6	(.)	2.5	17.7	0.2	68.9	10.8
25	اليونان	2,484	1,460	1,499	..	223	..	0.7	126.8	0.0	8.2	58.1	0.4	23.6	9.7
26	جمهورية كوريا	1,128	4,070	7,384	..	23	..	0.1	71.4	(.)	36.1	6.9	1.3	52.0	3.7
27	إسرائيل	1,041	2,770	1,041	..	150	..	0.6	10.8	0.0	70.0	7.8	0.8	20.5	0.9
28	أندورا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
29	سلوفينيا	284	207	1,236	..	142	..	0.7	19.2	0.0	0.1	77.0	0.5	17.1	5.2
30	بروني دار السلام	..	405	3,263	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
31	الكويت	..	3,824	2,291	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
32	قبرص	172	371	3,195	..	201	..	..	7.7	0.0	6.3	69.8	(.)	11.5	12.4
33	قطر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
34	البرتغال	3,945	1,311	1,717	..	371	..	1.8	71.3	3.1	0.3	62.4	12.1	21.2	0.8
35	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
36	الجمهورية التشيكية	1,332	2,625	5,790	..	131	..	0.8	14.3	0.0	4.1	70.2	0.4	23.3	2.0
37	بربادوس	140	40	1,534	46	476	1,025.6	..	..	..	..	..	..	..	..
38	مالطا	40	54	5,011	..	99	..	..	4.3	0.0	0.1	36.1	(.)	19.3	44.5
تنمية بشرية مرتفعة															
39	البحرين	..	1,483	5,018	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
40	إستونيا	426	96	474	..	319	..	2.3	15.9	(.)	4.5	81.5	0.1	12.3	1.6
41	بولندا	10,496	1,278	1,818	..	276	..	2.6	45.7	0.0	5.5	54.2	1.0	36.4	2.9
42	سلوفاكيا	1,483	73	588	..	275	..	2.0	44.1	0.0	1.8	85.4	0.1	12.0	0.7
43	هنغاريا	413	235	742	..	41	..	0.3	1.1	0.0	3.4	52.4	0.9	37.8	5.5
44	تشيلي	3	6	25	7	(.)	2.1	(.)	(.)	0.0	0.0	25.7	42.0	27.2	5.1
45	كرواتيا	1,394	86	129	36	306	850.8	2.9	28.4	0.0	(.)	77.8	0.3	13.7	8.1
46	ليتوانيا	1,427	566	3,424	..	421	..	3.8	70.8	(.)	6.8	74.2	0.3	17.2	1.5
47	أنتيغوا وبربودا	24	2	113	49	276	560.9	2.0	6.0	0.0	14.2	11.7	10.6	63.3	0.1
48	لاتفيا	552	45	100	..	242	..	2.1	24.6	(.)	5.9	67.4	0.2	22.7	3.7
49	الأرجنتين	604	472	315	2	15	737.0	0.2	9.4	(.)	6.5	41.1	24.5	26.2	1.7
50	أوروغواي	97	4	42	10	29	285.6	0.4	11.0	0.0	0.1	29.2	48.4	17.9	4.5
51	كوبا	..	..	..	8	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
52	جزر البهاما	..	171	5,397	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
53	المكسيك	27,144	..	..	1	255	22,416.0	3.0	110.0	0.0	(.)	0.8	0.3	98.9	(.)
54	كوستا ريكا	635	271	616	12	142	1,205.1	2.3	33.5	0.0	0.2	6.5	11.8	81.2	0.3
55	الجماهيرية العربية الليبية	16	762	1,234	3	3	84.1	..	0.3	14.3	34.0	32.1	0.1	17.4	2.0
56	عمان	39	3,670	5,847	-12	15	-124.6	0.1	1.6	..	..	..	..	..	..
57	سيشيل	11	21	4,309	32	129	402.5	1.9	4.5	7.6	0.2	51.2	0.0	17.7	23.3
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	136	598	592	3	5	191.0	0.1	21.1	0.0	0.1	47.1	14.7	37.8	0.3
59	المملكة العربية السعودية	..	16,068	2,526	-5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

التدفقات المالية الدولية: التحويلات والمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		التحويلات النقدية			المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (صافي المصروفات)	الحجم النسبي لتدفقات التحويلات إلى الداخل			تدفقات التحويلات النقدية إلى الداخل حسب قارة المنشأ						
		إجمالي التدفقات إلى الداخل (بملايين الدولارات)	إجمالي التدفقات إلى الخارج (بملايين الدولارات)	التدفقات إلى الخارج لكل مهاجر (بالدولار)	للفرد الواحد (بالدولار)	في شكل %من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة	في شكل % من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات المالية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا
		2007				(% من إجمالي تدفقات التحويلات المالية إلى الداخل)									
60	باناما	180	151	1,476	-40	-133.7	0.8	9.5	0.0	0.1	3.9	8.1	87.8	0.1
61	بلغاريا	2,086	86	822	..	..	5.7	23.2	0.0	53.8	37.2	0.1	8.5	0.5
62	سانت كيتس ونيفس	37	6	1,352	57	1,289.0	..	0.0	..	..	..	..	..	..
63	رومانيا	8,533	351	2,630	..	..	5.6	89.9	(.)	15.0	61.3	0.4	22.0	1.3
64	ترينيداد وتوباغو	92	..	..	14	503.0	0.4	..	0.0	(.)	8.0	2.0	89.6	0.4
65	الجبل الأسود	..	..	..	177	..	..	..	..	..	..	..	..	..
66	ماليزيا	1,700	6,385	3,895	8	851.4	1.0	20.1	(.)	80.3	6.0	(.)	6.7	7.0
67	صربيا	..	..	..	85	..	..	..	..	..	..	..	..	..
68	بيلاروس	354	109	92	9	425.4	0.8	19.8	(.)	6.1	88.4	(.)	5.4	0.1
69	سانت لوسيا	31	4	488	143	131.5	3.5	11.9	..	..	..	..	..	..
70	ألبانيا	1,071	7	85	96	350.9	10.1	224.7	0.0	0.4	91.2	(.)	8.2	0.2
71	الاتحاد الروسي	4,100	17,716	1,467	..	..	0.3	7.4	(.)	31.3	61.8	0.1	6.5	0.2
72	جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	267	18	147	105	124.9	3.6	83.4	0.0	6.1	71.0	0.1	9.5	13.3
73	دومينيكا	26	(.)	37	288	133.8	8.0	56.0	0.0	0.3	27.5	13.3	58.9	0.0
74	غرينادا	55	4	329	215	244.3	..	39.7	0.0	0.0	17.6	12.6	69.6	0.2
75	البرازيل	4,382	896	1,396	2	1,475.0	0.3	12.7	(.)	31.9	27.3	11.2	29.1	0.5
76	البوسنة والهرسك	2,520	65	1,601	113	568.6	..	119.3	0.0	0.1	85.1	0.1	12.7	2.0
77	كولومبيا	4,523	95	775	16	618.9	3.0	50.0	0.0	0.2	29.1	26.7	43.7	0.3
78	بيرو	2,131	137	3,294	9	810.2	1.9	39.9	0.0	7.5	26.7	16.4	48.7	0.8
79	تركيا	1,209	106	80	11	151.7	0.2	5.4	0.0	3.7	92.4	(.)	3.2	0.7
80	إيكوادور	3,094	83	726	16	1,436.6	6.9	1,693.4	0.0	(.)	52.7	3.9	43.3	0.2
81	موريشوس	215	12	557	59	288.3	2.9	63.4	1.0	0.2	75.1	(.)	8.2	15.5
82	كازاخستان	223	4,303	1,720	13	110.1	0.2	2.2	0.0	9.6	89.6	(.)	0.8	(.)
83	لبنان	5,769	2,845	4,332	229	614.1	24.4	202.8	2.1	11.0	33.1	4.0	36.9	12.9
	تنمية بشرية متوسطة													
84	أرمينيا	846	176	749	117	240.6	9.0	121.0	(.)	6.2	72.7	(.)	20.9	0.2
85	أوكرانيا	4,503	42	6	9	1,111.1	3.9	45.5	(.)	9.1	77.0	0.1	13.4	0.5
86	أذربيجان	1,287	435	2,395	27	571.4	4.4	..	(.)	16.3	80.1	(.)	3.5	(.)
87	تايلاند	1,635	..	..	-5	-523.8	0.7	17.2	0.0	32.4	25.3	(.)	37.8	4.5
88	إيران (جمهورية - الإسلامية)	1,115	..	..	1	1,094.5	0.5	147.8	0.0	9.5	40.1	0.1	48.1	2.2
89	جورجيا	696	28	148	87	182.0	6.8	40.3	(.)	10.4	86.3	(.)	3.2	0.1
90	جمهورية الدومينيكان	3,414	28	180	13	2,674.2	9.3	201.1	0.0	0.1	12.7	2.9	84.4	(.)
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	31	7	702	545	46.6	6.7	33.3	..	..	..	..	..	..
92	الصين	32,833	4,372	7,340	1	2,282.3	1.1	23.7	0.1	61.9	7.4	0.4	27.3	3.0
93	بليز	75	22	555	81	319.4	5.3	66.6	0.0	0.0	2.8	4.9	92.2	0.1
94	ساموا	120	13	1,422	197	324.3	..	4,809.6	0.0	0.0	0.0	0.0	26.9	73.1
95	ملديف	3	103	30,601	122	8.0	..	19.9	0.0	37.5	38.5	0.4	5.3	18.4
96	الأردن	3,434	479	215	85	680.8	22.7	187.1	(.)	74.2	7.6	0.1	17.1	0.9
97	سورينام	140	65	12,233	329	92.7	..	..	0.0	0.0	89.0	7.3	3.8	0.0
98	تونس	1,716	15	402	30	553.2	5.0	105.9	8.9	4.3	84.0	(.)	2.6	0.1
99	تونغا	100	12	10,525	304	326.8	..	364.0	0.0	0.2	1.3	0.5	48.0	50.0
100	جامايكا	2,144	454	25,724	10	8,231.9	19.4	247.4	0.0	(.)	17.3	1.3	81.3	0.1
101	باراغواي	469	..	..	18	434.1	3.2	238.7	0.0	1.1	4.6	82.9	11.3	0.2
102	سريلانكا	2,527	314	853	31	429.1	8.1	419.0	0.0	26.2	45.7	(.)	19.4	8.6
103	غابون	11	110	451	36	22.8	0.1	4.1	33.5	0.0	61.5	0.0	4.8	0.2
104	الجزائر	2,120	..	..	12	543.9	1.6	127.4	0.7	2.3	94.7	(.)	2.2	0.1
105	الفلبين	16,291	35	93	7	2,567.7	11.6	556.4	0.0	20.1	9.6	(.)	66.2	4.1
106	السلفادور	3,711	29	1,213	13	4,211.6	18.4	243.3	0.0	(.)	1.1	2.7	95.3	0.9
107	الجمهورية العربية السورية	824	235	239	4	1,099.7	2.2	..	4.7	33.0	31.9	2.7	25.7	2.0
108	فيجي	165	32	1,836	69	287.9	5.0	61.5	0.0	0.3	3.5	0.0	46.2	50.0
109	تركمانستان	..	..	..	6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
110	الأراضي الفلسطينية المحتلة	598	16	9	465	32.0	..	..	..	..	..	..	..	..
111	أندونيسيا	6,174	1,654	10,356	3	776.1	1.5	89.1	0.0	65.1	20.3	(.)	9.9	4.6
112	هوندوراس	2,625	2	94	65	565.4	24.5	321.7	0.0	0.1	2.6	4.3	93.0	(.)
113	بوليفيا	927	72	621	50	194.4	6.6	453.7	0.0	2.0	16.7	49.3	31.7	0.3
114	غيانا	278	61	54,887	168	224.6	23.5	182.7	0.0	0.0	7.0	2.9	90.0	0.1
115	منغوليا	194	77	8,443	87	85.1	..	59.2	0.0	11.0	63.2	0.1	24.8	1.0
116	فييت نام	5,500	..	..	29	220.3	7.9	82.1	(.)	4.1	17.9	(.)	70.6	7.5
117	مولدوفا	1,498	87	197	71	556.6	38.3	303.6	(.)	6.4	83.2	(.)	10.2	0.2
118	غينيا الاستوائية	..	..	..	62	..	..	..	..	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	التحويلات النقدية			الحجم النسبي لتدفقات التحويلات إلى الداخل			تدفقات التحويلات النقدية إلى الداخل حسب قارة المنشأ						
	إجمالي التدفقات إلى الداخل (بملايين الدولارات)	إجمالي التدفقات إلى الخارج (بملايين الدولارات)	التدفقات إلى الخارج لكل مهاجر (بالدولار)	المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (صافي المصروفات) للفرد الواحد (بالدولار)	للفرد الواحد (بالدولار)	في شكل % من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة	في شكل % من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات المالية إلى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا
	2007						(% من إجمالي تدفقات التحويلات المالية إلى الداخل)						
119 أوزباكستان	..	..	..	6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
120 قيرغيستان	715	220	763	51	134	261.1	19.0	343.8	0.0	8.6	89.2	(.)	2.0	0.1
121 الرأس الأخضر	139	6	537	308	262	85.0	9.2	106.6	12.7	0.0	62.0	0.0	25.2	(.)
122 غواتيمالا	4,254	18	347	34	319	945.6	10.6	588.0	0.0	(.)	1.9	5.1	92.9	(.)
123 مصر	7,656	180	1,082	14	101	706.6	6.0	66.1	12.5	58.6	13.3	0.1	13.1	2.3
124 نيكاراغوا	740	..	..	149	132	88.7	12.1	193.8	0.0	(.)	1.7	32.5	65.6	0.2
125 بوتسوانا	141	120	1,495	56	75	135.2	1.2	..	76.2	0.1	12.9	0.0	7.8	2.9
126 فاناتو	5	18	17,274	251	22	8.8	1.2	14.6	0.0	0.2	39.6	0.0	5.6	54.6
127 طاجيكستان	1,691	184	600	33	251	764.0	45.5	469.7	(.)	28.6	69.2	(.)	2.1	(.)
128 ناميبيا	17	16	112	99	8	8.2	0.2	9.9	48.9	0.0	29.9	0.1	14.9	6.2
129 جنوب أفريقيا	834	1,186	1,072	16	17	105.0	0.3	14.5	23.6	0.6	38.3	0.1	20.4	17.0
130 المغرب	6,730	52	394	35	216	617.8	9.0	239.8	0.2	8.0	88.4	(.)	3.3	0.1
131 سان تومي وبرينسيبي	2	1	92	228	13	5.6	..	5.7	8.4	0.0	90.5	0.0	1.1	0.0
132 بوتان	..	..	..	135	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1	1	20	68	(.)	0.3	(.)	0.3	0.0	6.3	12.5	0.0	79.2	2.1
134 الهند	35,262	1,580	277	1	30	2,716.2	3.1	153.6	0.3	58.2	12.8	(.)	26.9	1.8
135 جزر سليمان	20	3	854	500	41	8.2	..	48.2	0.0	0.5	16.2	0.0	8.9	74.3
136 الكونغو	15	102	355	34	4	11.7	0.2	0.3	25.8	0.4	67.7	0.0	6.1	0.1
137 كمبوديا	353	157	517	46	24	52.5	4.2	40.7	0.0	4.6	22.7	(.)	64.4	8.3
138 ميانمار	125	32	270	4	3	65.9	..	29.2	..	..	..	..	..	..
139 جزر القمر	12	..	..	53	14	27.0	2.6	1,500.0	10.8	0.1	88.1	0.0	0.9	0.1
140 اليمن	1,283	120	455	10	57	569.1	6.1	139.8	0.2	84.7	6.5	(.)	8.5	0.1
141 باكستان	5,998	3	1	13	37	271.1	4.2	112.5	0.2	45.2	32.2	(.)	21.6	0.7
142 سوازيلند	99	8	180	55	86	156.9	3.5	263.1	94.3	0.1	3.2	0.0	1.9	0.5
143 أنغولا	..	603	10,695	14	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
144 نيبال	1,734	4	5	21	61	289.8	15.5	30,207.3	0.0	75.3	10.2	(.)	12.4	2.1
145 مدغشقر	11	21	338	45	1	1.2	0.1	1.1	5.8	0.1	90.3	0.1	3.7	0.1
146 بنغلاديش	6,562	3	3	9	41	436.9	9.5	1,005.2	(.)	69.7	18.4	(.)	11.2	0.7
147 كينيا	1,588	16	47	34	42	124.5	5.4	218.1	8.8	0.4	61.0	(.)	27.2	2.6
148 بابوا غينيا الجديدة	13	135	5,301	50	2	4.2	0.2	13.9	0.0	0.7	6.1	0.0	8.5	84.7
149 هايتي	1,222	96	3,208	73	127	174.3	20.0	1,640.4	0.0	(.)	4.1	6.1	89.7	(.)
150 السودان	1,769	2	3	55	46	84.1	3.7	72.9	16.7	55.5	12.5	(.)	13.3	2.0
151 جمهورية تانزانيا المتحدة	14	46	59	69	(.)	0.5	0.1	2.2	11.0	0.0	49.3	0.0	37.3	1.9
152 غانا	117	6	4	49	5	10.2	0.8	12.1	29.7	0.7	38.8	0.0	30.2	0.6
153 الكاميرون	167	103	750	104	9	8.7	0.8	38.7	30.0	0.1	56.1	0.0	13.8	0.0
154 موريتانيا	2	..	..	116	1	0.5	0.1	1.3	37.1	0.5	54.3	0.0	8.1	0.0
155 جيبوتي	28	5	233	135	34	25.3	..	14.6	..	..	..	..	..	..
156 ليسوتو	443	21	3,567	65	221	342.3	28.7	340.1	98.3	(.)	1.0	0.0	0.6	0.1
157 أوغندا	849	364	702	56	27	49.1	7.2	175.3	4.3	0.5	69.0	(.)	25.0	1.3
158 نيجيريا	9,221	103	106	14	62	451.5	6.7	151.5	15.2	2.0	42.9	(.)	39.5	0.4
تنمية بشرية منخفضة														
159 توغو	229	35	193	18	35	189.4	8.4	331.8	38.1	(.)	54.8	(.)	7.0	(.)
160 ملاوي	1	1	4	53	(.)	0.1	(.)	1.8	28.0	0.0	59.1	0.0	10.8	2.2
161 بنين	224	67	383	52	25	47.7	4.1	466.8	81.2	(.)	17.0	0.0	1.8	(.)
162 تيمور - ليشتي	..	..	..	241	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
163 كوت ديفوار	179	19	8	9	9	108.7	0.9	42.0	13.9	0.1	74.1	(.)	11.7	0.1
164 زامبيا	59	124	451	88	5	5.7	0.5	6.0	..	..	..	..	..	..
165 إريتريا	..	..	..	32	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
166 السنغال	925	96	296	68	75	109.8	8.5	1,186.2	20.0	0.1	73.5	(.)	6.2	0.1
167 رواندا	51	68	562	73	5	7.2	1.9	76.4	40.6	0.1	43.8	0.0	15.2	0.2
168 غامبيا	47	12	52	42	28	65.4	6.9	69.2	5.4	0.0	73.1	0.0	21.4	0.1
169 ليبيريا	65	(.)	5	186	17	9.3	..	49.0	..	..	..	..	..	..
170 غينيا	151	119	294	24	16	67.2	3.0	135.8	65.8	0.2	25.8	0.0	8.2	(.)
171 إثيوبيا	359	15	26	29	4	14.8	2.0	161.1	4.7	24.1	28.7	(.)	41.0	1.5
172 موزامبيق	99	45	111	83	5	5.6	1.3	23.3	63.7	0.0	34.0	0.2	1.8	0.3
173 غينيا - بيساو	29	5	280	73	17	23.5	8.3	414.3	17.7	0.0	80.5	0.0	1.8	(.)
174 بوروندي	(.)	(.)	2	55	(.)	(.)	(.)	2.2	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
175 تشاد	..	..	..	33	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
176 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	19	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
177 بوركينا فاسو	50	44	57	63	3	5.4	0.7	8.3	91.6	0.0	7.8	0.0	0.7	0.0

التدفقات المالية الدولية: التحويلات والمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		التحويلات النقدية			المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (صافي المصروفات) للفرد الواحد (بالدولار)	الحجم النسبي لتدفقات التحويلات إلى الداخل				تدفقات التحويلات النقدية إلى الداخل حسب قارة المنشأ (% من إجمالي تدفقات التحويلات المالية إلى الداخل)						
		إجمالي التدفقات إلى الداخل (بملايين الدولارات)	إجمالي التدفقات إلى الخارج (بملايين الدولارات)	التدفقات إلى الخارج لكل مهاجر (بالدولار)		للفرد الواحد (بالدولار)	في شكل % من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة	في شكل % من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات المالية إلى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا
		2007														
178	مالي	212	57	1,234	82	17	20.8	3.3	58.8	74.1	(.)	23.8	(.)	2.0	(.)
179	جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	41	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
180	سيراليون	148	136	1,140	91	25	27.7	9.4	157.1	1.5	0.0	55.1	0.0	42.9	0.5
181	أفغانستان	..	..	..	146	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
182	النيجر	78	29	237	38	5	14.4	1.9	289.3	82.7	0.0	14.3	0.0	3.0	(.)
	دول أعضاء أخرى														
	العراق	..	781	27,538	314	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	كيريباس	7	..	..	285	74	25.9	..	..	0.0	0.3	34.0	0.0	34.0	31.6
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	4	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	جزر مارشال	..	..	..	879	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	1,034	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	ناورو	..	..	..	2,518	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	بالاو	..	..	..	1,100	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	44	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	توفالو	..	..	..	1,115	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	زمبابوي	..	..	..	35	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	أفريقيا	T36,850	T4,754	324	36	44	..	..	..	12.2	(.)	57.4	16.4	12.5	1.5
	آسيا	T141,398	T62,220	1,448	9	36	..	..	..	0.3	0.5	17.3	45.8	32.8	3.4
	أوروبا	T119,945	T126,169	1,990	..	160	..	..	..	2.2	4.2	62.0	6.3	20.4	4.8
	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	T63,408	T3,947	798	10	114	..	..	..	(.)	6.2	9.7	2.7	81.2	0.2
	أمريكا الشمالية	T2,972	T45,643	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	أوقيانوسيا	T6,193	T5,090	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	T124,520	T165,254	1,884	..	108	..	..	..	2.0	5.2	44.1	3.6	39.5	5.6
	الاتحاد الأوروبي (EU27)	T96,811	T88,391	2,208	..	196	..	..	..	2.7	5.1	58.5	5.9	22.5	5.4
	مجلس التعاون الخليجي	T39	T25,044	2,797	..	..	..	..	..						
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا	T86,313	T172,112	1,845	..	92	..	..	..	2.7	6.8	55.3	5.0	22.8	7.5
	مرتفعة جدًا: دول داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	T83,776	T163,562	1,919	..	91	..	..	..	2.8	6.9	55.5	4.6	22.7	7.5
	مرتفعة جدًا: دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	T2,537	T8,550	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية مرتفعة	T92,453	T59,434	1,705	9	101	..	..	..	0.2	3.4	35.8	9.1	49.4	2.2
	تنمية بشرية متوسطة	T189,093	T15,403	446	12	44	..	..	..	1.6	1.0	21.3	37.8	35.9	2.3
	تنمية بشرية منخفضة	T2,907	T874	133	51	11	..	..	..	34.7	(.)	53.0	2.5	9.6	0.2
	العالم (فيما عدا الاتحاد الروسي وتشيكوسلوفاكيا سابقًا)	T349,632	T221,119	1,540	14	57	..	..	..	1.8	3.4	33.2	21.4	36.4	3.8
	العالم	Ta370,765	Ta248,283	1,464	14	58	..	..	..	1.8	3.2	34.7	21.1	35.4	3.7

الملاحظات

a) البيانات هي مجاميع مستمدة من مصدر البيانات الأصلي.

المصادر

الأعمدة 1,2,7: البنك الدولي 2009b

العمود 3: حُسبَ بناءً على البيانات المستقاة من البنك الدولي عن تحويلات المهاجرين وحصيلتهم لعام 2009

العمود 4: حُسبَ بناءً على بيانات عن المساعدات الإنمائية الرسمية المستمدة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدات الإنمائية 2009 والبيانات السكانية المستمدة من الأمم المتحدة 2009e

العمود 5: حُسبَ بناءً على البيانات بشأن التحويلات الواردة عن البنك الدولي 2009b ، والبيانات السكانية المستمدة من الأمم المتحدة 2009e .

العمود 6: حُسبَ بناءً على البيانات بشأن التحويلات الواردة عن البنك الدولي 2009b ، وبيانات عن المساعدات الإنمائية الرسمية المستمدة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدات الإنمائية 2009.

العمود 8: حُسبَ بناءً على البيانات بشأن التحويلات والاستثمار المباشر الأجنبي الواردة عن البنك الدولي لعام 2009b

الأعمدة من 14-9: حُسبَت بناءً على البيانات الواردة عن راشا وشو Ratha and Shaw 2006

(و)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000	الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين 1951	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989
تنمية بشرية مرتفعة جدا										
1	النرويج	..	2003	1953	1970	1972	1972	1981	1986	1991
2	أستراليا	..	2005	1954	1975	1980	1975	1983	1989	1990
3	آيسلندا	..	[a]2000	1955	1967	1979	1979	1985	1996	1992
4	كندا	..	2002	1969	1970	1976	1976	1981	1987	1991
5	أيرلندا	..	[a]2000	1956	2000	1989	1989	1985	2002	1992
6	هولندا	..	2005	1956	1971	1978	1978	1991	1988	1995
7	السويد	..	2004	1954	1971	1971	1971	1980	1986	1990
8	فرنسا	..	2002	1954	1971	1980	1980	1983	1986	1990
9	سويسرا	..	2006	1955	1994	1992	1992	1997	1986	1997
10	اليابان	..	[a]2002	1981	1995	1979	1979	1985	1999	1994
11	لوكسمبورج	..	[a]2009	1953	1978	1983	1983	1989	1987	1994
12	فنلندا	..	2006	1968	1970	1975	1975	1986	1989	1991
13	الولايات المتحدة الأمريكية	..	2005	..	1994	1992	[a]1977	[a]1980	1994	[a]1995
14	النمسا	..	2005	1954	1972	1978	1978	1982	1987	1992
15	أسبانيا	..	2002	1978	1968	1977	1977	1984	1987	1990
16	الدانمارك	..	2003	1952	1971	1972	1972	1983	1987	1991
17	بلجيكا	..	2004	1953	1975	1983	1983	1985	1999	1991
18	إيطاليا	..	2006	1954	1976	1978	1978	1985	1989	1991
19	ليختنشتاين	..	2008	1957	2000	1998	1998	1995	1990	1995
20	نيوزيلندا	..	2002	1960	1972	1978	1978	1985	1989	1993
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	..	2006	1954	1969	1976	1976	1986	1988	1991
22	ألمانيا	..	2006	1953	1969	1973	1973	1985	1990	1992
23	سنغافورة	..	..	..	..	..	..	1995	..	1995
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	..	..	..	..	..	..	..	..	..
25	اليونان	..	[a]2000	1960	1970	1997	1985	1983	1988	1993
26	جمهورية كوريا	..	[a]2000	1992	1978	1990	1990	1984	1995	1991
27	إسرائيل	..	2008	1954	1979	1991	1991	1991	1991	1991
28	أندورا	..	..	..	..	2006	..	1997	2006	1996
29	سلوفينيا	..	2004	1992	1992	1992	1992	1992	1993	1992
30	بروني دار السلام	..	..	..	..	..	..	2006	..	1995
31	الكويت	..	2006	..	1968	1996	1996	1994	1996	1991
32	قبرص	..	2003	1963	1967	1969	1969	1985	1991	1991
33	قطر	..	2009	..	1976	..	..	2009	2000	1995
34	البرتغال	..	2004	1960	1982	1978	1978	1980	1989	1990
35	الإمارات العربية المتحدة	..	2009	..	1974	..	..	2004	..	1997
36	الجمهورية التشيكية	..	[a]2002	1993	1993	1993	1993	1993	1993	1993
37	بربادوس	..	[a]2001	..	1972	1973	1973	1980	..	1990
38	مالطا	..	2003	1971	1971	1990	1990	1991	1990	1990
تنمية بشرية مرتفعة										
39	البحرين	..	2004	..	1990	2006	2007	2002	1998	1992
40	إستونيا	..	2004	1997	1991	1991	1991	1991	1991	1991
41	بولندا	..	2003	1991	1968	1977	1977	1980	1989	1991
42	سلوفاكيا	..	2004	1993	1993	1993	1993	1993	1993	1993
43	هنغاريا	..	2006	1989	1967	1974	1974	1980	1987	1991
44	تشيلي	2005	2004	1972	1971	1972	1972	1989	1988	1990
45	كرواتيا	..	2003	1992	1992	1992	1992	1992	1992	1992
46	ليتوانيا	..	2003	1997	1998	1991	1991	1994	1996	1992
47	أنتيغوا وبربودا	..	..	1995	1988	..	..	1989	1993	1993
48	لاتفيا	..	2004	1997	1992	1992	1992	1992	1992	1992
49	الأرجنتين	2007	2002	1961	1968	1986	1986	1985	1986	1990
50	أوروغواي	2001	2005	1970	1968	1970	1970	1981	1986	1990
51	كوبا	..	..	..	1972	[a]2008	[a]2008	1980	1995	1991
52	جزر البهاما	..	2008	1993	1975	2008	2008	1993	[a]2008	1991
53	المكسيك	1999	2003	2000	1975	1981	1981	1981	1986	1990
54	كوستا ريكا	..	2003	1978	1967	1968	1968	1986	1993	1990
55	الجماهيرية العربية الليبية	2004	2004	..	1968	1970	1970	1989	1989	1993
56	عمان	..	2005	..	2003	..	..	2006	..	1996
57	سيشيل	1994	2004	1980	1978	1992	1992	1992	1992	1990
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	..	2002	..	1967	1978	1978	1983	1991	1990
59	المملكة العربية السعودية	..	2007	..	1997	..	..	2000	1997	1996

مجموعة منتقاة من الاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان والهجرة

(حسب سنة التصديق عليها)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000	الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين 1951	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989
60 باناما	..	2004	1978	1967	1977	1977	1981	1987	1990
61 بلغاريا	..	2001	1993	1966	1970	1970	1982	1986	1991
62 سانت كيتس ونيفس	..	2004	2002	2006	..	..	1985	..	1990
63 رومانيا	..	2002	1991	1970	1974	1974	1982	1990	1990
64 ترينيداد وتوباغو	..	2007	2000	1973	1978	1978	1990	..	1991
65 الجبل الأسود	[a]2006	2006	2006	2006	2006	2006	2006	2006	2006
66 ماليزيا	..	2009	..	..	..	..	1995	..	1995
67 صربيا	[a]2004	2001	2001	..	..	..	2001	..	2001
68 بيلاروس	..	2003	2001	1969	1973	1973	1981	1987	1990
69 سانت لوسيا	..	..	..	1990	..	..	1982	..	1993
70 ألبانيا	2007	2002	1992	1994	1991	1991	1994	1994	1992
71 الاتحاد الروسي	..	2004	1993	1969	1973	1973	1981	1987	1990
72 جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	..	2005	1994	1994	1994	1994	1994	1994	1993
73 دومينيكا	..	..	1994	..	1993	1993	1980	..	1991
74 غرينادا	..	2004	..	[a]1981	1991	1991	1990	..	1990
75 البرازيل	..	2004	1960	1968	1992	1992	1984	1989	1990
76 البوسنة والهرسك	1996	2002	1993	1993	1993	1993	1993	1993	1993
77 كولومبيا	1995	2004	1961	1981	1969	1969	1982	1987	1991
78 بيرو	2005	2002	1964	1971	1978	1978	1982	1988	1990
79 تركيا	2004	2003	1962	2002	2003	2003	1985	1988	1995
80 إيكوادور	2002	2002	1955	1966	1969	1969	1981	1988	1990
81 موريشوس	..	2003	..	1972	1973	1973	1984	1992	1990
82 كازاخستان	..	2008	1999	1998	2006	2006	1998	1998	1994
83 لبنان	..	2005	..	1971	1972	1972	1997	2000	1991
تنمية بشرية متوسطة									
84 أرمينيا	..	2003	1993	1993	1993	1993	1993	1993	1993
85 أوكرانيا	..	2004	2002	1969	1973	1973	1981	1987	1991
86 أذربيجان	1999	2003	1993	1996	1992	1992	1995	1996	1992
87 تايلاند	..	[a]2001	..	2003	1996	1999	1985	2007	1992
88 إيران (جمهورية - الإسلامية)	..	..	1976	1968	1975	1975	..	..	1994
89 جورجيا	..	2006	1999	1999	1994	1994	1994	1994	1994
90 جمهورية الدومينيكان	..	2008	1978	1983	1978	1978	1982	[a]1985	1991
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	[a]2002	1993	1981	1981	1981	1981	2001	1993
92 الصين	..	..	1982	1981	[a]1998	2001	1980	1988	1992
93 بليز	2001	2003	1990	2001	1996	[a]2000	1990	1986	1990
94 ساموا	..	..	1988	..	2008	..	1992	..	1994
95 ملديف	..	..	..	1984	2006	2006	1993	2004	1991
96 الأردن	..	..	..	1974	1975	1975	1992	1991	1991
97 سورينام	..	2007	1978	1984	1976	1976	1993	..	1993
98 تونس	..	2003	1957	1967	1969	1969	1985	1988	1992
99 تونغا	..	..	..	1972	..	..	..	..	1995
100 جامايكا	2008	2003	1964	1971	1975	1975	1984	..	1991
101 باراغواي	2008	2004	1970	2003	1992	1992	1987	1990	1990
102 سريلانكا	1996	[a]2000	..	1982	1980	1980	1981	1994	1991
103 غابون	[a]2004	..	1964	1980	1983	1983	1983	2000	1994
104 الجزائر	2005	2004	1963	1972	1989	1989	1996	1989	1993
105 الفلبين	1995	2002	1981	1967	1986	1974	1981	1986	1990
106 السلفادور	2003	2004	1983	1979	1979	1979	1981	1996	1990
107 الجمهورية العربية السورية	2005	[a]2000	..	1969	1969	1969	2003	2004	1993
108 فيجي	..	..	1972	1973	..	..	1995	..	1993
109 تركمانستان	..	2005	1998	1994	1997	1997	1997	1999	1993
110 الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
111 أندونيسيا	[a]2004	[a]2000	..	1999	2006	2006	1984	1998	1990
112 هوندوراس	2005	2008	1992	2002	1997	1981	1983	1996	1990
113 بوليفيا	2000	2006	1982	1970	1982	1982	1990	1999	1990
114 غيانا	[a]2005	2004	..	1977	1977	1977	1980	1988	1991
115 منغوليا	..	2008	..	1969	1974	1974	1981	2002	1990
116 فييت نام	..	..	..	1982	1982	1982	1982	..	1990
117 مولدوفا	..	2005	2002	1993	1993	1993	1994	1995	1993
118 غينيا الاستوائية	..	2003	1986	2002	1987	1987	1984	2002	1992

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000	الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين 1951	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989
119 أوزباكستان	..	2008	..	1995	1995	1995	1995	1995	1994
120 قيرغيستان	2003	2003	1996	1997	1994	1994	1997	1997	1994
121 الرأس الأخضر	1997	2004	..	1979	1993	1993	1980	1992	1992
122 غواتيمالا	2003	2004	1983	1983	1992	1988	1982	1990	1990
123 مصر	1993	2004	1981	1967	1982	1982	1981	1986	1990
124 نيكاراغوا	2005	2004	1980	1978	1980	1980	1981	2005	1990
125 بوتسوانا	..	2002	1969	1974	2000	..	1996	2000	1995
126 فاناتو	..	..	..	..	2008	..	1995	..	1993
127 طاجيكستان	2002	2002	1993	1995	1999	1999	1993	1995	1993
128 ناميبيا	..	2002	1995	1982	1994	1994	1992	1994	1990
129 جنوب أفريقيا	..	2004	1996	1998	1998	[a]1994	1995	1998	1995
130 المغرب	1993	..	1956	1970	1979	1979	1993	1993	1993
131 سان تومي وبرينسيبي	[a]2000	2006	1978	[a]2000	[a]1995	[a]1995	2003	[a]2000	1991
132 بوتان	..	..	..	[a]1973	..	..	1981	..	1990
133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	2003	..	1974	[a]2000	2007	1981	..	1991
134 الهند	..	[a]2002	..	1968	1979	1979	1993	[a]1997	1992
135 جزر سليمان	..	..	1995	1982	..	1982	2002	..	1995
136 الكونغو	[a]2008	[a]2000	1962	1988	1983	1983	1982	2003	1993
137 كمبوديا	[a]2004	2007	1992	1983	1992	1992	1992	1992	1992
138 ميانمار	..	2004	..	..	..	..	1997	..	1991
139 جزر القمر	[a]2000	..	..	2004	[a]2008	[a]2008	1994	[a]2000	1993
140 اليمن	..	..	1980	1972	1987	1987	1984	1991	1991
141 باكستان	..	..	..	1966	[a]2008	2008	1996	[a]2008	1990
142 سوازيلند	..	[a]2001	2000	1969	2004	2004	2004	2004	1995
143 أنغولا	..	..	1981	..	1992	1992	1986	..	1990
144 نيبال	..	..	..	1971	1991	1991	1991	1991	1990
145 مدغشقر	..	2005	1967	1969	1971	1971	1989	2005	1991
146 بنغلاديش	[a]1998	..	..	1979	2000	1998	1984	1998	1990
147 كينيا	..	2005	1966	2001	1972	1972	1984	1997	1990
148 بابوا غينيا الجديدة	..	..	1986	1982	2008	2008	1995	..	1993
149 هايتي	..	[a]2000	1984	1972	1991	..	1981	..	1995
150 السودان	..	..	1974	1977	1986	1986	..	[a]1986	1990
151 جمهورية تانزانيا المتحدة	..	2006	1964	1972	1976	1976	1985	..	1991
152 غانا	2000	..	1963	1966	2000	2000	1986	2000	1990
153 الكاميرون	..	2006	1961	1971	1984	1984	1994	1986	1993
154 موريتانيا	2007	2005	1987	1988	2004	2004	2001	2004	1991
155 جيبوتي	..	2005	1977	[a]2006	2002	2002	1998	2002	1990
156 ليسوتو	2005	2003	1981	1971	1992	1992	1995	2001	1992
157 أوغندا	1995	[a]2000	1976	1980	1995	1987	1985	1986	1990
158 نيجيريا	..	2001	1967	1967	1993	1993	1985	2001	1991
تنمية بشرية منخفضة									
159 توغو	[a]2001	[a]2009	1962	1972	1984	1984	1983	1987	1990
160 ملاوي	..	2005	1987	1996	1993	1993	1987	1996	1991
161 بنين	[a]2005	2004	1962	2001	1992	1992	1992	1992	1990
162 تيمور - ليشتي	2004	..	2003	2003	2003	2003	2003	2003	2003
163 كوت ديفوار	..	..	1961	1973	1992	1992	1995	1995	1991
164 زامبيا	..	2005	1969	1972	1984	1984	1985	1998	1991
165 إريتريا	..	..	..	2001	2002	2001	1995	..	1994
166 السنغال	1999	2003	1963	1972	1978	1978	1985	1986	1990
167 رواندا	2008	2003	1980	1975	1975	1975	1981	2008	1991
168 غامبيا	..	2003	1966	1978	1979	1978	1993	[a]1985	1990
169 ليبيريا	[a]2004	2004	1964	1976	2004	2004	1984	2004	1993
170 غينيا	2000	2004	1965	1977	1978	1978	1982	1989	1990
171 إثيوبيا	..	..	1969	1976	1993	1993	1981	1994	1991
172 موزامبيق	..	2006	1983	1983	1993	..	1997	1999	1994
173 غينيا - بيساو	[a]2000	2007	1976	[a]2000	[a]2000	[a]2000	1985	[a]2000	1990
174 بوروندي	..	[a]2000	1963	1977	1990	1990	1992	1993	1990
175 تشاد	..	..	1981	1977	1995	1995	1995	1995	1990
176 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	2005	1965	1976	1976	1976	1986	1996	1990
177 بوركينا فاسو	2003	2002	1980	1974	1999	1999	1987	1999	1990

مجموعة منتقاة من الاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان والهجرة

(حسب سنة التصديق عليها)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000	الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين 1951	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989
178	مالي	2003	2002	1973	1974	1974	1974	1985	1999	1990
179	جمهورية أفريقيا الوسطى	..	2006	1962	1971	1981	1981	1991	..	1992
180	سيراليون	[a]2000	[a]2001	1981	1967	1996	1996	1988	2001	1990
181	أفغانستان	..	..	2005	1983	1983	1983	2003	1987	1994
182	النيجر	2009	2004	1961	1967	1986	1986	1999	1998	1990
	دول أعضاء أخرى									
	العراق	..	2009	..	1970	1971	1971	1986	..	1994
	كيريباس	..	2005	..	..	..	..	2004	..	1995
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	1981	1981	2001	..	1990
	جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	2006	..	1993
	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	..	..	..	2004	..	1993
	موناكو	..	2001	1954	1995	1997	1997	2005	1991	1993
	ناورو	..	[a]2001	..	[a]2001	[a]2001	..	..	[a]2001	1994
	بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..	1995
	سان مارينو	..	[a]2000	..	2002	1985	1985	2003	2006	1991
	الصومال	..	..	1978	1975	1990	1990	..	1990	[a]2002
	توفالو	..	..	1986	..	..	..	1999	..	1995
	زمبابوي	..	..	1981	1991	1991	1991	1991	..	1990
	إجمالي الدول الأعضاء	● 41	129	144	173	160	164	186	146	193
	المعاهدات الموقع عليها ولكن غير المصدق عليها	o 15	21	0	6	6	8	1	10	2
	أفريقيا	● 16	36	48	49	48	50	51	43	52
		o 9	5	0	3	3	3	0	5	1
	أسيا	● 8	25	19	41	35	38	45	33	47
		o 3	6	0	1	3	0	0	2	0
	أوروبا	● 2	37	42	44	43	42	43	44	44
		o 2	5	0	0	0	0	0	0	0
	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	● 0	26	27	31	29	27	33	22	33
		o 0	3	0	1	1	2	0	2	0
	أمريكا الشمالية	● 0	2	1	2	2	1	1	2	1
		o 0	0	0	0	0	1	1	0	1
	أوقيانوسيا	● 0	3	7	6	5	4	12	2	16
		o 0	1	0	1	1	0	0	1	0
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا	● 0	26	31	37	34	32	36	36	38
		o 0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تنمية بشرية مرتفعة	● 12	41	34	43	39	39	47	37	47
		o 2	1	0	1	1	1	0	1	0
	تنمية بشرية متوسطة	● 22	44	54	68	64	66	77	52	83
		o 8	11	0	4	4	6	0	7	0
	تنمية بشرية منخفضة	● 7	15	25	25	25	25	25	21	25
		o 5	22	0	6	6	8	1	10	2

الملاحظات

تشير البيانات إلى سنة التصديق أو الانضمام أو الالتحاق، ما لم يحدد خلافًا لذلك. وجميع هذه المراحل لها نفس الأثر القانوني. ويشير التحديد **البارز باللون الأسود** إلى التوقيع الذي لم يتبعه تصديق بعد. كما أن البيانات معدة اعتبارًا من 1 حزيران/يونيو 2009. والعلامة

(●) تشير إلى إجمالي الدول الأعضاء، أما العلامة

(o) فتشير إلى المعاهدات التي وُقعت ولكن لم يُصدَّق عليها بعد.

المصادر

جميع الأعمدة: الأمم المتحدة 2009b.

(ز)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الترتيب	التغير في الترتيب	معدلات متوسط النمو السنوي (٪) طويل الأمد	متوسط الأمد	قصير الأمد	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2006	2006-2007	1980-2007	1990-2007	2000-2007
تنمية بشرية مرتفعة جدا																			
1	النرويج	1	0	0.28	0.29	0.16	0.900	0.912	0.924	0.948	0.961	0.968	0.970	0.971	1	0	0.28	0.29	0.16
2	أستراليا	2	0	0.40	0.43	0.24	0.871	0.883	0.902	0.938	0.954	0.967	0.968	0.970	2	0	0.40	0.43	0.24
3	آيسلندا	3	0	0.33	0.35	0.39	0.886	0.894	0.913	0.918	0.943	0.965	0.967	0.969	3	0	0.33	0.35	0.39
4	كندا	4	0	0.31	0.21	0.27	0.890	0.913	0.933	0.938	0.948	0.963	0.965	0.966	4	0	0.31	0.21	0.27
5	أيرلندا	5	0	0.52	0.55	0.44	0.840	0.855	0.879	0.903	0.936	0.961	0.964	0.965	5	0	0.52	0.55	0.44
6	هولندا	7	1	0.30	0.30	0.21	0.889	0.903	0.917	0.938	0.950	0.958	0.961	0.964	7	1	0.30	0.30	0.21
7	السويد	6	-1	0.32	0.36	0.14	0.885	0.895	0.906	0.937	0.954	0.960	0.961	0.963	6	-1	0.32	0.36	0.14
8	فرنسا	11	3	0.34	0.32	0.30	0.876	0.888	0.909	0.927	0.941	0.956	0.958	0.961	11	3	0.34	0.32	0.30
9	سويسرا	9	0	0.25	0.25	0.19	0.899	0.906	0.920	0.931	0.948	0.957	0.959	0.960	9	0	0.25	0.25	0.19
10	اليابان	10	0	0.29	0.26	0.25	0.887	0.902	0.918	0.931	0.943	0.956	0.958	0.960	10	0	0.29	0.26	0.25
11	لوكسمبورج	8	-3	..	..	..	..	..	..	..	..	0.956	0.959	0.960	8	-3	..	..	..
12	فنلندا	13	1	0.38	0.35	0.32	0.865	0.882	0.904	0.916	0.938	0.952	0.955	0.959	13	1	0.38	0.35	0.32
13	الولايات المتحدة الأمريكية	12	-1	0.25	0.21	0.11	0.894	0.909	0.923	0.939	0.949	0.955	0.955	0.956	12	-1	0.25	0.21	0.11
14	النمسا	16	2	0.37	0.35	0.23	0.865	0.878	0.899	0.920	0.940	0.949	0.952	0.955	16	2	0.37	0.35	0.23
15	أسبانيا	15	0	0.41	0.37	0.36	0.855	0.869	0.896	0.914	0.931	0.949	0.952	0.955	15	0	0.41	0.37	0.36
16	الدانمارك	14	-2	0.29	0.36	0.28	0.882	0.891	0.899	0.917	0.936	0.950	0.953	0.955	14	-2	0.29	0.36	0.28
17	بلجيكا	17	0	0.34	0.31	0.13	0.871	0.885	0.904	0.933	0.945	0.947	0.951	0.953	17	0	0.34	0.31	0.13
18	إيطاليا	19	1	0.39	0.40	0.36	0.857	0.866	0.889	0.906	0.927	0.947	0.950	0.951	19	1	0.39	0.40	0.36
19	ليختنشتاين	18	-1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0.950	0.951	18	-1	..	..	..
20	نيوزيلندا	20	0	0.36	0.42	0.30	0.863	0.874	0.884	0.911	0.930	0.946	0.948	0.950	20	0	0.36	0.42	0.30
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	21	0	0.35	0.36	0.24	0.861	0.870	0.891	0.929	0.932	0.947	0.945	0.947	21	0	0.35	0.36	0.24
22	ألمانيا	22	0	0.32	0.33	..	0.869	0.877	0.896	0.919	..	0.942	0.945	0.947	22	0	0.32	0.33	..
23	سنغافورة	24	1	0.68	0.61	..	0.785	0.805	0.851	0.884	..	..	0.942	0.944	24	1	0.68	0.61	..
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	23	-1	..	..	..	..	..	..	..	..	0.939	0.943	0.944	23	-1	..	..	..
25	اليونان	25	0	0.41	0.45	0.73	0.844	0.857	0.872	0.874	0.895	0.935	0.938	0.942	25	0	0.41	0.45	0.73
26	جمهورية كوريا	26	0	0.97	0.92	1.08	0.722	0.760	0.802	0.837	0.869	0.927	0.933	0.937	26	0	0.97	0.92	1.08
27	إسرائيل	28	1	0.44	0.44	0.42	0.829	0.853	0.868	0.883	0.908	0.929	0.932	0.935	28	1	0.44	0.44	0.42
28	أندورا	27	-1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0.933	0.934	27	-1	..	..	..
29	سلوفينيا	29	0	..	0.51	0.58	..	..	..	0.861	0.892	0.918	0.924	0.929	29	0	..	0.51	0.58
30	بروني دار السلام	30	0	0.39	0.29	0.22	0.827	0.843	0.876	0.889	0.905	0.917	0.919	0.920	30	0	0.39	0.29	0.22
31	الكويت	31	0	0.44	..	0.67	0.812	0.826	..	0.851	0.874	0.915	0.912	0.916	31	0	0.44	..	0.67
32	قبرص	32	0	..	0.43	0.26	..	..	0.849	0.866	0.897	0.908	0.911	0.914	32	0	..	0.43	0.26
33	قطر	34	1	..	..	0.64	..	..	..	..	0.870	0.903	0.905	0.910	34	1	..	..	0.64
34	البرتغال	33	-1	0.63	0.52	0.23	0.768	0.789	0.833	0.870	0.895	0.904	0.907	0.909	33	-1	0.63	0.52	0.23
35	الإمارات العربية المتحدة	37	2	0.72	0.47	0.91	0.743	0.806	0.834	0.845	0.848	0.896	0.896	0.903	37	2	0.72	0.47	0.91
36	الجمهورية التشيكية	36	0	..	0.38	0.56	..	..	0.847	0.857	0.868	0.894	0.899	0.903	36	0	..	0.38	0.56
37	بربادوس	39	2	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0.891	0.903	39	2	..	..	..
38	مالطا	35	-3	a0.50	0.45	0.45	..	0.809	0.836	0.856	0.874	0.897	0.899	0.902	35	-3	a0.50	0.45	0.45
تنمية بشرية مرتفعة																			
39	البحرين	38	-1	0.60	0.45	0.50	0.761	0.784	0.829	0.850	0.864	0.888	0.894	0.895	38	-1	0.60	0.45	0.50
40	إستونيا	40	0	..	0.46	0.80	..	..	0.817	0.796	0.835	0.872	0.878	0.883	40	0	..	0.46	0.80
41	بولندا	42	1	..	0.52	0.45	..	..	0.806	0.823	0.853	0.871	0.876	0.880	42	1	..	0.52	0.45
42	سلوفاكيا	44	2	..	..	0.66	..	..	..	0.827	0.840	0.867	0.873	0.880	44	2	..	..	0.66
43	هنغاريا	41	-2	0.34	0.47	0.58	0.802	0.813	0.812	0.816	0.844	0.874	0.878	0.879	41	-2	0.34	0.47	0.58
44	تشيلي	43	-1	0.59	0.58	0.48	0.748	0.762	0.795	0.822	0.849	0.872	0.874	0.878	43	-1	0.59	0.58	0.48
45	كرواتيا	45	0	..	0.38	0.58	..	..	0.817	0.811	0.837	0.862	0.867	0.871	45	0	..	0.38	0.58
46	ليتوانيا	46	0	..	0.29	0.68	..	..	0.828	0.791	0.830	0.862	0.865	0.870	46	0	..	0.29	0.68
47	أنتيغوا وبربودا	48	1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	0.860	0.868	48	1	..	..	..
48	لاتفيا	50	2	..	0.44	0.96	..	..	0.803	0.765	0.810	0.852	0.859	0.866	50	2	..	0.44	0.96
49	الأرجنتين	47	-2	0.33	0.44	..	0.793	0.797	0.804	0.824	..	0.855	0.861	0.866	47	-2	0.33	0.44	..
50	أوروغواي	49	-1	0.40	0.45	0.47	0.776	0.783	0.802	0.817	0.837	0.855	0.860	0.865	49	-1	0.40	0.45	0.47
51	كوبا	51	0	..	..	..	..	..	..	..	..	0.839	0.856	0.863	51	0	..	..	..
52	جزر البهاما	52	0	..	..	..	..	..	..	..	..	0.852	0.854	0.856	52	0	..	..	..
53	المكسيك	53	1	0.45	0.52	0.50	0.756	0.768	0.782	0.794	0.825	0.844	0.849	0.854	54	1	0.45	0.52	0.50
54	كوستا ريكا	54	-1	0.42	0.45	0.48	0.763	0.770	0.791	0.807	0.825	0.844	0.849	0.854	53	-1	0.42	0.45	0.48
55	الجماهيرية العربية الليبية	56	1	..	..	0.44	..	..	..	..	0.821	0.837	0.842	0.847	56	1	..	..	0.44
56	عمان	55	-1	..	..	..	..	..	..	..	..	0.836	0.843	0.846	55	-1	..	..	..
57	سيشيل	57	0	..	..	0.06	..	..	..	..	..	0.838	0.841	0.845	57	0	..	..	0.06
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	62	4	0.37	0.39	0.74	0.765	0.765	0.790	0.793	0.802	0.822	0.833	0.844	62	4	0.37	0.39	0.74
59	المملكة العربية السعودية	58	-1	..	0.74	..	..	..	0.744	0.765	..	0.837	0.840	0.843	58	-1	..	0.74	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2006	التغير في الترتيب 2006-2007	الترتيب	معدلات متوسط النمو السنوي (٪) طويل الأمد 1980-2007	متوسط الأمد 1990-2007	قصير الأمد 2000-2007
60 باناما	0.759	0.769	0.765	0.784	0.811	0.829	0.834	0.840	61	1	0.38	0.55	0.50
61 بلغاريا	..	..	..	..	..	0.829	0.835	0.840	59	-2	..	..	0.65
62 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	0.831	0.835	0.838	60	-2	..	..	..
63 رومانيا	..	..	0.786	0.780	0.788	0.824	0.832	0.837	64	1	..	0.37	0.87
64 ترينيداد وتوباغو	0.794	0.791	0.796	0.797	0.806	0.825	0.832	0.837	63	-1	0.19	0.30	0.53
65 الجبل الأسود	..	..	..	..	0.815	0.823	0.828	0.834	65	0	..	..	0.34
66 ماليزيا	0.666	0.689	0.737	0.767	0.797	0.821	0.825	0.829	66	0	0.81	0.69	0.56
67 صربيا	..	..	..	..	0.797	0.817	0.821	0.826	67	0	..	..	0.51
68 بيلاروس	..	..	0.795	0.760	0.786	0.812	0.819	0.826	69	1	..	0.22	0.70
69 سانت لوسيا	..	..	..	..	..	0.817	0.821	0.821	68	-1	..	..	..
70 ألبانيا	..	..	..	..	0.784	0.811	0.814	0.818	70	0	..	..	0.61
71 الاتحاد الروسي	..	..	0.821	0.777	..	0.804	0.811	0.817	73	2	..	-0.03	..
72 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	0.782	0.800	0.810	0.813	0.817	72	0	..	..	0.30
73 دومينيكا	..	..	..	..	..	0.814	0.814	0.814	71	-2	..	..	..
74 غرينادا	..	..	..	..	..	0.812	0.810	0.813	74	0	..	..	..
75 البرازيل	0.685	0.694	0.710	0.734	0.790	0.805	0.808	0.813	75	0	0.63	0.79	0.41
76 البوسنة والهرسك	..	..	..	..	..	0.803	0.807	0.812	76	0	..	..	..
77 كولومبيا	0.688	0.698	0.715	0.757	0.772	0.795	0.800	0.807	82	5	0.59	0.71	0.63
78 بيرو	0.687	0.703	0.708	0.744	0.771	0.791	0.799	0.806	83	5	0.59	0.76	0.63
79 تركيا	0.628	0.674	0.705	0.730	0.758	0.796	0.802	0.806	78	-1	0.93	0.79	0.87
80 إيكوادور	0.709	0.723	0.744	0.758	..	..	0.805	0.806	77	-3	0.48	0.47	..
81 موريشوس	..	..	0.718	0.735	0.770	0.797	0.801	0.804	79	-2	..	0.67	0.63
82 كازاخستان	..	..	0.778	0.730	0.747	0.794	0.800	0.804	81	-1	..	0.20	1.05
83 لبنان	..	..	..	..	..	0.800	0.800	0.803	80	-3	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة													
84 أرمينيا	..	..	0.731	0.693	0.738	0.777	0.787	0.798	85	1	..	0.51	1.12
85 أوكرانيا	..	..	..	..	0.754	0.783	0.789	0.796	84	-1	..	..	0.76
86 أذربيجان	..	..	..	..	..	0.755	0.773	0.787	88	2	..	..	..
87 تايلاند	0.658	0.684	0.706	0.727	0.753	0.777	0.780	0.783	86	-1	0.64	0.61	0.57
88 إيران (جمهورية - الإسلامية)	0.561	0.620	0.672	0.712	0.738	0.773	0.777	0.782	87	-1	1.23	0.89	0.83
89 جورجيا	..	..	..	..	0.739	0.765	0.768	0.778	91	2	..	..	0.73
90 جمهورية الدومينيكان	0.640	0.659	0.667	0.686	0.748	0.765	0.771	0.777	89	-1	0.72	0.90	0.54
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	0.763	0.767	0.772	93	2	..	..	..
92 الصين	0.533	0.556	0.608	0.657	0.719	0.756	0.763	0.772	99	7	1.37	1.40	1.00
93 بليز	..	..	0.705	0.723	0.735	0.770	0.770	0.772	90	-3	..	0.54	0.70
94 ساموا	..	0.686	0.697	0.716	0.742	0.764	0.766	0.771	96	2	a0.53	0.59	0.55
95 ملديف	..	..	..	0.683	0.730	0.755	0.765	0.771	97	2	..	..	0.78
96 الأردن	0.631	0.638	0.666	0.656	0.691	0.764	0.767	0.770	95	-1	0.73	0.85	1.55
97 سورينام	..	..	..	..	..	0.759	0.765	0.769	98	1	..	..	..
98 تونس	..	0.605	0.627	0.654	0.678	0.758	0.763	0.769	100	2	a1.09	1.20	1.79
99 تونغا	..	..	..	..	0.759	0.765	0.767	0.768	94	-5	..	..	0.16
100 جامايكا	..	..	..	..	0.750	0.765	0.768	0.766	92	-8	..	..	0.29
101 باراغواي	0.677	0.677	0.711	0.726	0.737	0.754	0.757	0.761	101	0	0.43	0.40	0.45
102 سريلانكا	0.649	0.670	0.683	0.696	0.729	0.752	0.755	0.759	102	0	0.58	0.62	0.57
103 غابون	..	..	..	0.748	0.735	0.747	0.750	0.755	103	0	..	..	0.39
104 الجزائر	..	0.628	0.647	0.653	0.713	0.746	0.749	0.754	104	0	a0.83	0.90	0.79
105 الفلبين	0.652	0.651	0.697	0.713	0.726	0.744	0.747	0.751	105	0	0.53	0.44	0.49
106 السلفادور	0.573	0.585	0.660	0.691	0.704	0.743	0.746	0.747	106	0	0.99	0.73	0.85
107 الجمهورية العربية السورية	0.603	0.625	0.626	0.649	0.715	0.733	0.738	0.742	109	2	0.77	1.00	0.53
108 فيجي	..	..	..	..	..	0.744	0.744	0.741	107	-1	..	..	..
109 تركمانستان	..	..	..	..	..	..	0.739	0.739	108	-1	..	..	..
110 الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	0.736	0.737	0.737	110	0	..	..	..
111 أندونيسيا	0.522	0.562	0.624	0.658	0.673	0.723	0.729	0.734	111	0	1.26	0.95	1.25
112 هوندوراس	0.567	0.593	0.608	0.623	0.690	0.725	0.729	0.732	112	0	0.94	1.09	0.84
113 بوليفيا	0.560	0.577	0.629	0.653	0.699	0.723	0.726	0.729	113	0	0.98	0.87	0.62
114 غيانا	..	..	..	..	..	0.722	0.721	0.729	114	0	..	..	..
115 منغوليا	..	..	..	..	0.676	0.713	0.720	0.727	116	1	..	..	1.02
116 فييت نام	..	0.561	0.599	0.647	0.690	0.715	0.720	0.725	115	-1	a1.16	1.13	0.71
117 مولدوفا	..	..	0.735	0.682	0.683	0.712	0.718	0.720	117	0	..	-0.12	0.77
118 غينيا الاستوائية	..	..	..	..	0.655	0.715	0.712	0.719	118	0	..	..	1.33

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		1980	1985	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2006	التغير في الترتيب 2006-2007	معدلات متوسط النمو السنوي (٪) طويل الأمد 1980-2007	متوسط الأمد 1990-2007	قصير الأمد 2000-2007
119	أوزباكستان	..	..	..	..	0.687	0.703	0.706	0.710	119	0	..	..	0.48
120	قيرغيستان	..	..	..	..	0.687	0.702	0.705	0.710	120	0	..	..	0.46
121	الرأس الأخضر	..	..	0.589	0.641	0.674	0.692	0.704	0.708	121	0	..	1.08	0.71
122	غواتيمالا	0.531	0.538	0.555	0.621	0.664	0.691	0.696	0.704	123	1	1.05	1.40	0.85
123	مصر	0.496	0.552	0.580	0.631	0.665	0.696	0.700	0.703	122	-1	1.30	1.13	0.81
124	نيكاراغوا	0.565	0.569	0.573	0.597	0.667	0.691	0.696	0.699	124	0	0.79	1.17	0.67
125	بوتسوانا	0.539	0.579	0.682	0.665	0.632	0.673	0.683	0.694	126	1	0.94	0.10	1.34
126	فاناتو	..	..	..	..	0.663	0.681	0.688	0.693	125	-1	..	..	0.62
127	طاجيكستان	..	..	0.707	0.636	0.641	0.677	0.683	0.688	127	0	..	-0.16	1.03
128	ناميبيا	..	..	0.657	0.675	0.661	0.672	0.678	0.686	129	1	..	0.26	0.53
129	جنوب أفريقيا	0.658	0.680	0.698	..	0.688	0.678	0.680	0.683	128	-1	0.14	-0.13	-0.10
130	المغرب	0.473	0.499	0.518	0.562	0.583	0.640	0.648	0.654	130	0	1.20	1.37	1.63
131	سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	0.639	0.645	0.651	131	0	..	..	..
132	بوتان	..	..	..	..	..	0.602	0.608	0.619	133	1	..	..	..
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	0.518	0.566	0.607	0.613	0.619	132	-1	..	..	1.26
134	الهند	0.427	0.453	0.489	0.511	0.556	0.596	0.604	0.612	134	0	1.33	1.32	1.36
135	جزر سليمان	..	..	..	..	..	0.599	0.604	0.610	135	0	..	..	..
136	الكونغو	..	..	0.597	0.575	0.536	0.600	0.603	0.601	136	0	..	0.04	1.65
137	كمبوديا	..	..	..	..	0.515	0.575	0.584	0.593	137	0	..	..	2.01
138	ميانمار	..	0.492	0.487	0.506	..	0.583	0.584	0.586	138	0	a0.79	1.08	..
139	جزر القمر	0.447	0.461	0.489	0.513	0.540	0.570	0.573	0.576	139	0	0.94	0.96	0.92
140	اليمن	..	..	..	0.486	0.522	0.562	0.568	0.575	141	1	..	..	1.36
141	باكستان	0.402	0.423	0.449	0.469	..	0.555	0.568	0.572	142	1	1.30	1.42	..
142	سوازيلند	0.535	0.587	0.619	0.626	0.598	0.567	0.569	0.572	140	-2	0.24	-0.47	-0.63
143	أنغولا	..	..	..	..	..	0.541	0.552	0.564	143	0	..	..	..
144	نيبال	0.309	0.342	0.407	0.436	0.500	0.537	0.547	0.553	144	0	2.16	1.81	1.46
145	مدغشقر	..	..	..	..	0.501	0.532	0.537	0.543	145	0	..	..	1.14
146	بنغلاديش	0.328	0.351	0.389	0.415	0.493	0.527	0.535	0.543	148	2	1.86	1.96	1.39
147	كينيا	..	..	..	..	0.522	0.530	0.535	0.541	147	0	..	..	0.51
148	بابوا غينيا الجديدة	0.418	0.427	0.432	0.461	..	0.532	0.536	0.541	146	-2	0.95	1.32	..
149	هايتي	0.433	0.442	0.462	0.483	..	..	0.526	0.532	149	0	0.77	0.83	..
150	السودان	..	..	..	..	0.491	0.515	0.526	0.531	150	0	..	..	1.12
151	جمهورية تانزانيا المتحدة	..	..	..	0.425	0.458	0.510	0.519	0.530	151	0	..	1.15	2.09
152	غانا	..	..	..	..	0.495	0.512	0.518	0.526	154	2	..	..	0.88
153	الكاميرون	0.460	0.498	0.485	0.457	0.513	0.520	0.519	0.523	152	-1	0.48	0.44	0.26
154	موريتانيا	..	..	..	..	0.495	0.511	0.519	0.520	153	-1	..	..	0.71
155	جيبوتي	..	..	..	..	..	0.513	0.517	0.520	155	0	..	..	..
156	ليسوتو	..	..	..	..	0.533	0.508	0.511	0.514	156	0	..	..	-0.52
157	أوغندا	..	..	0.392	0.389	0.460	0.494	0.505	0.514	158	1	..	1.59	1.57
158	نيجيريا	..	..	0.438	0.450	0.466	0.499	0.506	0.511	157	-1	..	0.91	1.31
تنمية بشرية منخفضة														
159	توغو	0.404	0.387	0.391	0.404	..	0.495	0.498	0.499	159	0	0.78	1.44	..
160	ملاوي	..	0.379	0.390	0.453	0.478	0.476	0.484	0.493	161	1	a1.20	1.38	0.44
161	بنين	0.351	0.364	0.384	0.411	0.447	0.481	0.487	0.492	160	-1	1.25	1.46	1.37
162	تيمور - ليشتي	..	..	..	..	..	0.488	0.484	0.489	162	0	..	..	..
163	كوت ديفوار	..	..	0.463	0.456	0.481	0.480	0.482	0.484	163	0	..	0.26	0.08
164	زامبيا	..	..	0.495	0.454	0.431	0.466	0.473	0.481	164	0	..	-0.17	1.57
165	إريتريا	..	..	..	..	0.431	0.466	0.467	0.472	165	0	..	..	1.29
166	السنغال	..	..	0.390	0.399	0.436	0.460	0.462	0.464	166	0	..	1.02	0.88
167	رواندا	0.357	0.361	0.325	0.306	0.402	0.449	0.455	0.460	167	0	0.94	2.04	1.90
168	غامبيا	..	..	..	..	..	0.450	0.453	0.456	168	0	..	..	..
169	ليبيريا	0.365	0.370	0.325	0.280	0.419	0.427	0.434	0.442	169	0	0.71	1.81	0.77
170	غينيا	..	..	..	..	..	0.426	0.433	0.435	170	0	..	..	..
171	إثيوبيا	..	..	..	0.308	0.332	0.391	0.402	0.414	171	0	..	..	3.13
172	موزامبيق	0.280	0.258	0.273	0.310	0.350	0.390	0.397	0.402	172	0	1.34	2.28	1.97
173	غينيا - بيساو	0.256	0.278	0.320	0.349	0.370	0.386	0.391	0.396	174	1	1.62	1.25	0.99
174	بوروندي	0.268	0.292	0.327	0.299	0.358	0.375	0.387	0.394	175	1	1.43	1.10	1.38
175	تشاد	..	..	..	0.324	0.350	0.394	0.393	0.392	173	-2	..	..	1.61
176	جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	0.353	0.370	0.371	0.389	177	1	..	..	1.41
177	بوركينا فاسو	0.248	0.264	0.285	0.297	0.319	0.367	0.384	0.389	176	-1	1.67	1.82	2.85

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2006	2006-2007	معدلات متوسط النمو السنوي (٪)			
										التغير في الترتيب	طويل الأمد 1980-2007	متوسط الأمد 1990-2007	قصير الأمد 2000-2007
178 مالي	0.245	0.239	0.254	0.267	0.316	0.361	0.366	0.371	179	1	1.53	2.23	2.30
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.335	0.344	0.362	0.347	0.378	0.364	0.367	0.369	178	-1	0.36	0.12	-0.33
180 سيراليون	..	..	..	..	..	0.350	0.357	0.365	180	0	..	..	..
181 أفغانستان	..	..	..	..	..	0.347	0.350	0.352	181	0	..	..	..
182 النيجر	..	..	..	..	0.258	0.330	0.335	0.340	182	0	..	..	3.92

الملاحظات:

حُسِبَت قيم دليل التنمية البشرية في هذا الجدول باستخدام منهجية وسلسلة بيانات منتظمة. ولا يمكن مقارنتها على وجه الدقة مع تلك المنشورة في تقارير التنمية البشرية السابقة. للمزيد من التفاصيل، ارجع إلى دليل القارئ.

a) متوسط معدل النمو السنوي للفترة ما بين 1985 و2007.

المصادر:

الأعمدة من 8-1: حُسِبَت بناءً على البيانات بشأن العمر المتوقع الواردة عن الأمم المتحدة 2009e . والبيانات بشأن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين الواردة عن معهد اليونسكو للإحصاء لعام 2003 ولعام 2009a .

وبيانات عن معدلات إجمالي الالتحاق الموحدة الواردة عن معهد اليونسكو للإحصاء لعام 1999،ولعام 2009b .

وبيانات عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (مقومًا بمعادل القوة الشرائية للدولار لعام 2007) الوارد عن البنك الدولي عام 2009d

العمود 9: حُسبَ بناءً على قيم دليل التنمية البشرية المراجعة لعام 2006، العمود 7.

العمود 10: حُسبَ بناءً على ترتيبات دليل التنمية البشرية المراجعة لعام 2006 وترتيبات دليل التنمية البشرية الجديدة لعام 2007.

العمود 11: حُسبَ بناءً على قيم دليل التنمية البشرية للفترة بين 1980 و2007.

العمود 12: حُسبَ بناءً على قيم دليل التنمية البشرية للفترة بين 1990 و2007.

العمود 13: حُسبَ بناءً على قيم دليل التنمية البشرية للفترة بين 2000 و2007.

(ح)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		قيمة دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين % من البالغين سن 15 عاما وما فوقه	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم (%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد مقوما بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد ناقص ترتيب دليل التنمية البشرية[b]
		2007	2007	2007a–1999	2007	2007	2007	2007	2007	
تنمية بشرية مرتفعة جدا										
1	النرويج	0.971	80.5	[c] ..	[d] 98.6	[e] 53,433	0.925	0.989	1.000	4
2	أستراليا	0.970	81.4	[c] ..	[d,f] 114.2	34,923	0.940	0.993	0.977	20
3	آيسلندا	0.969	81.7	[c] ..	[d] 96.0	35,742	0.946	0.980	0.981	16
4	كندا	0.966	80.6	[c] ..	[d,g] 99.3	35,812	0.927	0.991	0.982	14
5	أيرلندا	0.965	79.7	[c] ..	[d] 97.6	[e] 44,613	0.911	0.985	1.000	5
6	هولندا	0.964	79.8	[c] ..	[d] 97.5	38,694	0.914	0.985	0.994	8
7	السويد	0.963	80.8	[c] ..	[d] 94.3	36,712	0.930	0.974	0.986	9
8	فرنسا	0.961	81.0	[c] ..	[d] 95.4	33,674	0.933	0.978	0.971	17
9	سويسرا	0.960	81.7	[c] ..	[d] 82.7	40,658	0.945	0.936	1.000	4
10	اليابان	0.960	82.7	[c] ..	[d] 86.6	33,632	0.961	0.949	0.971	16
11	لوكسمبورج	0.960	79.4	[c] ..	[h] 94.4	[e] 79,485	0.906	0.975	1.000	-9
12	فنلندا	0.959	79.5	[c] ..	[d,f] 101.4	34,526	0.908	0.993	0.975	11
13	الولايات المتحدة الأمريكية	0.956	79.1	[c] ..	[d] 92.4	[e] 45,592	0.902	0.968	1.000	-4
14	النمسا	0.955	79.9	[c] ..	[d] 90.5	37,370	0.915	0.962	0.989	1
15	أسبانيا	0.955	80.7	[i] 97.9	[d] 96.5	31,560	0.929	0.975	0.960	12
16	الدانمارك	0.955	78.2	[c] ..	[d,f] 101.3	36,130	0.887	0.993	0.983	1
17	بلجيكا	0.953	79.5	[c] ..	[d] 94.3	34,935	0.908	0.974	0.977	4
18	إيطاليا	0.951	81.1	[j] 98.9	[d] 91.8	30,353	0.935	0.965	0.954	11
19	ليختنشتاين	0.951	[k] ..	[c] ..	[d,l] 86.8	[e,m] 85,382	0.903	0.949	1.000	-18
20	نيوزيلندا	0.950	80.1	[c] ..	[d,f] 107.5	27,336	0.919	0.993	0.936	12
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	0.947	79.3	[c] ..	[d,g] 89.2	35,130	0.906	0.957	0.978	-1
22	ألمانيا	0.947	79.8	[c] ..	[d,g] 88.1	34,401	0.913	0.954	0.975	2
23	سنغافورة	0.944	80.2	[j] 94.4	[n] ..	[e] 49,704	0.920	0.913	1.000	-16
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	0.944	82.2	[o] ..	[d] 74.4	42,306	0.953	0.879	1.000	-13
25	اليونان	0.942	79.1	[j] 97.1	[d,f] 101.6	28,517	0.902	0.981	0.944	6
26	جمهورية كوريا	0.937	79.2	[c] ..	[d] 98.5	24,801	0.904	0.988	0.920	9
27	إسرائيل	0.935	80.7	[j] 97.1	[d] 89.9	26,315	0.928	0.947	0.930	7
28	أندورا	0.934	[k] ..	[c] ..	[d,l] 65.1	[e,p] 41,235	0.925	0.877	1.000	-16
29	سلوفينيا	0.929	78.2	[c,j] 99.7	[d] 92.8	26,753	0.886	0.969	0.933	4
30	بروني دار السلام	0.920	77.0	[j] 94.9	77.7	[e] 50,200	0.867	0.891	1.000	-24
31	الكويت	0.916	77.5	[j] 94.5	[d] 72.6	[d,e] 47,812	0.875	0.872	1.000	-23
32	قبرص	0.914	79.6	[j] 97.7	[d,l] 77.6	24,789	0.910	0.910	0.920	4
33	قطر	0.910	75.5	[j] 93.1	80.4	[d,e] 74,882	0.841	0.888	1.000	-30
34	البرتغال	0.909	78.6	[j] 94.9	[d] 88.8	22,765	0.893	0.929	0.906	8
35	الإمارات العربية المتحدة	0.903	77.3	[j] 90.0	71.4	[d,e,q] 54,626	0.872	0.838	1.000	-31
36	الجمهورية التشيكية	0.903	76.4	[c] ..	[d] 83.4	24,144	0.856	0.938	0.916	1
37	بربادوس	0.903	77.0	[c,o] ..	92.9	[d,q] 17,956	0.867	0.975	0.866	11
38	مالطا	0.902	79.6	[r] 92.4	[d] 81.3	23,080	0.910	0.887	0.908	1
تنمية بشرية مرتفعة										
39	البحرين	0.895	75.6	[j] 88.8	[d,g] 90.4	[d] 29,723	0.843	0.893	0.950	-9
40	إستونيا	0.883	72.9	[c,j] 99.8	[d] 91.2	20,361	0.799	0.964	0.887	3
41	بولندا	0.880	75.5	[c,j] 99.3	[d] 87.7	15,987	0.842	0.952	0.847	12
42	سلوفاكيا	0.880	74.6	[c] ..	[d] 80.5	20,076	0.827	0.928	0.885	3
43	هنغاريا	0.879	73.3	[j] 98.9	[d] 90.2	18,755	0.805	0.960	0.874	3
44	تشيلي	0.878	78.5	[j] 96.5	[d] 82.5	13,880	0.891	0.919	0.823	15
45	كرواتيا	0.871	76.0	[j] 98.7	[d] 77.2	16,027	0.850	0.916	0.847	7
46	ليتوانيا	0.870	71.8	[c,j] 99.7	[d] 92.3	17,575	0.780	0.968	0.863	3
47	أنتيغوا وبربودا	0.868	[k] ..	[r] 99.0	[n] ..	[q] 18,691	0.786	0.945	0.873	0
48	لاتفيا	0.866	72.3	[c,j] 99.8	[d] 90.2	16,377	0.788	0.961	0.851	3
49	الأرجنتين	0.866	75.2	[j] 97.6	[d] 88.6	13,238	0.836	0.946	0.815	13
50	أوروغواي	0.865	76.1	[j] 97.9	[d] 90.9	11,216	0.852	0.955	0.788	20
51	كوبا	0.863	78.5	[c,j] 99.8	100.8	[d,s] 6,876	0.891	0.993	0.706	44
52	جزر البهاما	0.856	73.2	[o] ..	[d,g] 71.8	[d,s] 20,253	0.804	0.878	0.886	-8
53	المكسيك	0.854	76.0	[j] 92.8	[d] 80.2	14,104	0.850	0.886	0.826	5
54	كوستا ريكا	0.854	78.7	[j] 95.9	[d,g] 73.0	[q] 10,842	0.896	0.883	0.782	19
55	الجماهيرية العربية الليبية	0.847	73.8	[j] 86.8	[d,g] 95.8	[q] 14,364	0.814	0.898	0.829	2
56	عمان	0.846	75.5	[j] 84.4	68.2	[d] 22,816	0.841	0.790	0.906	-15
57	سيشيل	0.845	[k] ..	[r] 91.8	[d,l] 82.2	[q] 16,394	0.797	0.886	0.851	-7
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	0.844	73.6	[j] 95.2	[l] 85.9	12,156	0.811	0.921	0.801	7
59	المملكة العربية السعودية	0.843	72.7	[j] 85.0	[d,l] 78.5	22,935	0.794	0.828	0.907	-19

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية 2007	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) 2007	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين % من البالغين سن 15 عامًا وما فوقه 2007a–1999	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم (%) 2007	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2007	دليل العمر المتوقع 2007	دليل التعليم 2007	دليل الناتج المحلي الإجمالي 2007	ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد ناقص ترتيب دليل التنمية البشرية[b] 2007
60 باناما	0.840	75.5	[i]93.4	[d]79.7	[q]11,391	0.842	0.888	0.790	7
61 بلغاريا	0.840	73.1	[i]98.3	[d]82.4	11,222	0.802	0.930	0.788	8
62 سانت كيتس ونيفس	0.838	[k]..	[t]97.8	[d,g]73.1	[q]14,481	0.787	0.896	0.830	-6
63 رومانيا	0.837	72.5	[i]97.6	[d]79.2	12,369	0.792	0.915	0.804	1
64 ترينيداد وتوباغو	0.837	69.2	[i]98.7	[d,g]61.1	[q]23,507	0.737	0.861	0.911	-26
65 الجبل الأسود	0.834	74.0	[r,u]96.4	[d,u,v]74.5	11,699	0.817	0.891	0.795	1
66 ماليزيا	0.829	74.1	[i]91.9	[d]71.5	13,518	0.819	0.851	0.819	-5
67 صربيا	0.826	73.9	[r,u]96.4	[d,u,v]74.5	[w]10,248	0.816	0.891	0.773	8
68 بيلاروس	0.826	69.0	[c,i]99.7	90.4	10,841	0.733	0.961	0.782	6
69 سانت لوسيا	0.821	73.6	[x]94.8	77.2	[q]9,786	0.810	0.889	0.765	8
70 ألبانيا	0.818	76.5	[c,i]99.0	[d]67.8	7,041	0.858	0.886	0.710	23
71 الاتحاد الروسي	0.817	66.2	[c,i]99.5	[d]81.9	14,690	0.686	0.933	0.833	-16
72 جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	0.817	74.1	[i]97.0	[d]70.1	9,096	0.819	0.880	0.753	8
73 دومينيكا	0.814	[k]..	[x]88.0	[d,g]78.5	[q]7,893	0.865	0.848	0.729	10
74 غرينادا	0.813	75.3	[x]96.0	[d,g]73.1	[q]7,344	0.838	0.884	0.717	18
75 البرازيل	0.813	72.2	[i]90.0	[d]87.2	9,567	0.787	0.891	0.761	4
76 البوسنة والهرسك	0.812	75.1	[y]96.7	[d,z]69.0	7,764	0.834	0.874	0.726	11
77 كولومبيا	0.807	72.7	[i]92.7	79.0	8,587	0.795	0.881	0.743	4
78 بيرو	0.806	73.0	[i]89.6	[d,g]88.1	7,836	0.800	0.891	0.728	7
79 تركيا	0.806	71.7	[i]88.7	[d,g]71.1	12,955	0.779	0.828	0.812	-16
80 إيكوادور	0.806	75.0	[r]91.0	[n]..	7,449	0.833	0.866	0.719	11
81 موريشوس	0.804	72.1	[i]87.4	[d,g]76.9	11,296	0.785	0.839	0.789	-13
82 كازاخستان	0.804	64.9	[c,i]99.6	91.4	10,863	0.666	0.965	0.782	-10
83 لبنان	0.803	71.9	[i]89.6	78.0	10,109	0.781	0.857	0.770	-7
تنمية بشرية متوسطة									
84 أرمينيا	0.798	73.6	[c,i]99.5	74.6	5,693	0.810	0.909	0.675	16
85 أوكرانيا	0.796	68.2	[c,i]99.7	90.0	6,914	0.720	0.960	0.707	9
86 أذربيجان	0.787	70.0	[c,i]99.5	[d,aa]66.2	7,851	0.751	0.881	0.728	-2
87 تايلاند	0.783	68.7	[i]94.1	[d,g]78.0	8,135	0.728	0.888	0.734	-5
88 إيران (جمهورية - الإسلامية)	0.782	71.2	[i]82.3	[d,g]73.2	10,955	0.769	0.793	0.784	-17
89 جورجيا	0.778	71.6	[c,ab]100.0	76.7	4,662	0.777	0.916	0.641	21
90 جمهورية الدومينيكان	0.777	72.4	[i]89.1	[d,g]73.5	[q]6,706	0.790	0.839	0.702	7
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.772	71.4	[x]88.1	[d]68.9	[q]7,691	0.774	0.817	0.725	-2
92 الصين	0.772	72.9	[i]93.3	[d]68.7	5,383	0.799	0.851	0.665	10
93 بليز	0.772	76.0	[x]75.1	[d,g]78.3	[q]6,734	0.851	0.762	0.703	3
94 ساموا	0.771	71.4	[i]98.7	[d,g]74.1	[q]4,467	0.773	0.905	0.634	19
95 ملديف	0.771	71.1	[i]97.0	[d,g]71.3	5,196	0.768	0.885	0.659	9
96 الأردن	0.770	72.4	[i]91.1	[d]78.7	4,901	0.790	0.870	0.650	11
97 سورينام	0.769	68.8	[i]90.4	[d,g]74.3	[q]7,813	0.729	0.850	0.727	-11
98 تونس	0.769	73.8	[i]77.7	[d]76.2	7,520	0.813	0.772	0.721	-8
99 تونغا	0.768	71.7	[c,i]99.2	[d,g]78.0	[q]3,748	0.778	0.920	0.605	21
100 جامايكا	0.766	71.7	[i]86.0	[d,g]78.1	[q]6,079	0.778	0.834	0.686	-2
101 باراغواي	0.761	71.7	[i]94.6	[d,g]72.1	4,433	0.778	0.871	0.633	13
102 سريلانكا	0.759	74.0	[i]90.8	[d,g]68.7	4,243	0.816	0.834	0.626	14
103 غابون	0.755	60.1	[i]86.2	[d,g]80.7	15,167	0.584	0.843	0.838	-49
104 الجزائر	0.754	72.2	[i]75.4	[d,g]73.6	[q]7,740	0.787	0.748	0.726	-16
105 الفلبين	0.751	71.6	[i]93.4	[d]79.6	3,406	0.777	0.888	0.589	19
106 السلفادور	0.747	71.3	[r]82.0	74.0	[q]5,804	0.771	0.794	0.678	-7
107 الجمهورية العربية السورية	0.742	74.1	[i]83.1	[d,g]65.7	4,511	0.818	0.773	0.636	5
108 فيجي	0.741	68.7	[o]..	[d,g]71.5	4,304	0.728	0.868	0.628	7
109 تركمانستان	0.739	64.6	[c,i]99.5	[n]..	[d,q]4,953	0.661	0.906	0.651	-3
110 الأراضي الفلسطينية المحتلة	0.737	73.3	[i]93.8	78.3	[d,ac]..	0.806	0.886	0.519	
111 أندونيسيا	0.734	70.5	[i]92.0	[d]68.2	3,712	0.758	0.840	0.603	10
112 هوندوراس	0.732	72.0	[i]83.6	[d,g]74.8	[q]3,796	0.783	0.806	0.607	7
113 بوليفيا	0.729	65.4	[i]90.7	[d,g]86.0	4,206	0.673	0.892	0.624	4
114 غيانا	0.729	66.5	[o]..	83.9	[q]2,782	0.691	0.939	0.555	13
115 منغوليا	0.727	66.2	[i]97.3	79.2	3,236	0.687	0.913	0.580	10
116 فييت نام	0.725	74.3	[r]90.3	[d,g]62.3	2,600	0.821	0.810	0.544	13
117 مولدوفا	0.720	68.3	[c,i]99.2	71.6	2,551	0.722	0.899	0.541	14
118 غينيا الاستوائية	0.719	49.9	[y]87.0	[d,g]62.0	30,627	0.415	0.787	0.955	-90

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية 2007	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) 2007	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين % من البالغين سن 15 عامًا وما فوقه 2007a–1999	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم (%) 2007	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2007	دليل العمر المتوقع 2007	دليل التعليم 2007	دليل الناتج المحلي الإجمالي 2007	ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد ناقص ترتيب دليل التنمية البشرية[b] 2007
119 أوزباكستان	0.710	67.6	[y]96.9	72.7	[q]2,425	0.711	0.888	0.532	14
120 قيرغيستان	0.710	67.6	[c,j]99.3	77.3	2,006	0.710	0.918	0.500	20
121 الرأس الأخضر	0.708	71.1	[i]83.8	68.1	3,041	0.769	0.786	0.570	5
122 غواتيمالا	0.704	70.1	[i]73.2	70.5	4,562	0.752	0.723	0.638	-11
123 مصر	0.703	69.9	[r]66.4	[d,g]76.4	5,349	0.749	0.697	0.664	-20
124 نيكاراغوا	0.699	72.7	[r]78.0	[d,g]72.1	[q]2,570	0.795	0.760	0.542	6
125 بوتسوانا	0.694	53.4	[i]82.9	[d,g]70.6	13,604	0.473	0.788	0.820	-65
126 فاناتو	0.693	69.9	[i]78.1	[d,g]62.3	[q]3,666	0.748	0.728	0.601	-4
127 طاجيكستان	0.688	66.4	[c,j]99.6	70.9	1,753	0.691	0.896	0.478	17
128 ناميبيا	0.686	60.4	[i]88.0	[d]67.2	5,155	0.590	0.811	0.658	-23
129 جنوب أفريقيا	0.683	51.5	[i]88.0	[d]76.8	9,757	0.442	0.843	0.765	-51
130 المغرب	0.654	71.0	[i]55.6	61.0	4,108	0.767	0.574	0.620	-12
131 سان تومي وبرينسيبي	0.651	65.4	[i]87.9	68.1	1,638	0.673	0.813	0.467	17
132 بوتان	0.619	65.7	[r]52.8	[d,g]54.1	4,837	0.678	0.533	0.647	-24
133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.619	64.6	[r]72.7	[d]59.6	2,165	0.659	0.683	0.513	2
134 الهند	0.612	63.4	[i]66.0	[d]61.0	2,753	0.639	0.643	0.553	-6
135 جزر سليمان	0.610	65.8	[i]76.6	[d]49.7	[q]1,725	0.680	0.676	0.475	10
136 الكونغو	0.601	53.5	[i]81.1	[d,g]58.6	3,511	0.474	0.736	0.594	-13
137 كمبوديا	0.593	60.6	[i]76.3	58.5	1,802	0.593	0.704	0.483	6
138 ميانمار	0.586	61.2	[y]89.9	[d,g,aa]56.3	[d,q]904	0.603	0.787	0.368	29
139 جزر القمر	0.576	64.9	[i]75.1	[d,g]46.4	1,143	0.666	0.655	0.407	20
140 اليمن	0.575	62.5	[i]58.9	[d]54.4	2,335	0.624	0.574	0.526	-6
141 باكستان	0.572	66.2	[i]54.2	[d]39.3	2,496	0.687	0.492	0.537	-9
142 سوازيلند	0.572	45.3	[y]79.6	[d]60.1	4,789	0.339	0.731	0.646	-33
143 أنغولا	0.564	46.5	[y]67.4	[d]65.3	5,385	0.359	0.667	0.665	-42
144 نيبال	0.553	66.3	[i]56.5	[d,g]60.8	1,049	0.688	0.579	0.392	21
145 مدغشقر	0.543	59.9	[y]70.7	61.3	932	0.582	0.676	0.373	21
146 بنغلاديش	0.543	65.7	[i]53.5	[d]52.1	1,241	0.678	0.530	0.420	9
147 كينيا	0.541	53.6	[y]73.6	[d,g]59.6	1,542	0.477	0.690	0.457	2
148 بابوا غينيا الجديدة	0.541	60.7	[i]57.8	[d,v]40.7	[q]2,084	0.594	0.521	0.507	-10
149 هايتي	0.532	61.0	[d,r]62.1	[n]..	[q]1,155	0.600	0.588	0.408	9
150 السودان	0.531	57.9	[y, ad]60.9	[d,g]39.9	2,086	0.548	0.539	0.507	-13
151 جمهورية تانزانيا المتحدة	0.530	55.0	[i]72.3	57.3	1,208	0.500	0.673	0.416	6
152 غانا	0.526	56.5	[i]65.0	56.5	1,334	0.525	0.622	0.432	1
153 الكاميرون	0.523	50.9	[i]67.9	52.3	2,128	0.431	0.627	0.510	-17
154 موريتانيا	0.520	56.6	[i]55.8	[d,l]50.6	1,927	0.526	0.541	0.494	-12
155 جيبوتي	0.520	55.1	[o]..	[d]25.5	2,061	0.501	0.554	0.505	-16
156 ليسوتو	0.514	44.9	[i]82.2	[d,g]61.5	1,541	0.332	0.753	0.457	-6
157 أوغندا	0.514	51.9	[i]73.6	[d,g]62.3	1,059	0.449	0.698	0.394	6
158 نيجيريا	0.511	47.7	[i]72.0	[d,g]53.0	1,969	0.378	0.657	0.497	-17
تنمية بشرية منخفضة									
159 توغو	0.499	62.2	[y]53.2	[d,g]61.9	788	0.620	0.534	0.345	11
160 ملاوي	0.493	52.4	[i]71.8	[d,g]52.4	761	0.456	0.685	0.339	12
161 بنين	0.492	61.0	[i]40.5	[d,g]63.2	1,312	0.601	0.445	0.430	-7
162 تيمور - ليشتي	0.489	60.7	[ae]50.1	[d,g]37.5	[q]717	0.595	0.545	0.329	11
163 كوت ديفوار	0.484	56.8	[y]48.7	[d,g]63.3	1,690	0.531	0.450	0.472	-17
164 زامبيا	0.481	44.5	[i]70.6	[d,g]33.3	1,358	0.326	0.682	0.435	-12
165 إريتريا	0.472	59.2	[i]64.2	[d,g]41.2	[q]626	0.570	0.539	0.306	12
166 السنغال	0.464	55.4	[i]41.9	[d,g]52.2	1,666	0.506	0.417	0.469	-19
167 رواندا	0.460	49.7	[y]64.9	[d,g]46.8	866	0.412	0.607	0.360	1
168 غامبيا	0.456	55.7	[o]..	[d,g]57.6	1,225	0.511	0.439	0.418	-12
169 ليبيريا	0.442	57.9	[i]55.5	[d]49.3	362	0.548	0.562	0.215	10
170 غينيا	0.435	57.3	[y]29.5	[i]35.9	1,140	0.538	0.361	0.406	-10
171 إثيوبيا	0.414	54.7	[i]35.9	49.0	779	0.496	0.403	0.343	0
172 موزامبيق	0.402	47.8	[i]44.4	[d,g]54.8	802	0.380	0.478	0.348	-3
173 غينيا - بيساو	0.396	47.5	[i]64.6	[d,g]36.6	477	0.375	0.552	0.261	5
174 بوروندي	0.394	50.1	[y]59.3	[d,g]49.0	341	0.418	0.559	0.205	6
175 تشاد	0.392	48.6	[i]31.8	[d,g]36.5	1,477	0.393	0.334	0.449	-24
176 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.389	47.6	[y]67.2	48.2	298	0.377	0.608	0.182	5
177 بوركينا فاسو	0.389	52.7	[i]28.7	32.8	1,124	0.462	0.301	0.404	-16

دليل ومكونات التنمية البشرية لعام 2007

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين % من البالغين سن 15 عامًا وما فوقه	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم (%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد ناقص ترتيب دليل التنمية البشرية[b]
	2007	2007	2007a–1999	2007	2007	2007	2007	2007	2007
178 مالي	0.371	48.1	[i]26.2	46.9	1,083	0.385	0.331	0.398	-16
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.369	46.7	[y]48.6	[d,g]28.6	713	0.361	0.419	0.328	-5
180 سيراليون	0.365	47.3	[i]38.1	[d]44.6	679	0.371	0.403	0.320	-5
181 أفغانستان	0.352	43.6	[y]28.0	[d,g]50.1	[d,ag]1,054	0.310	0.354	0.393	-17
182 النيجر	0.340	50.8	[i]28.7	27.2	627	0.431	0.282	0.307	-6
دول أعضاء أخرى									
العراق	..	67.8	[y]74.1	[d,g]60.5	..	0.714	0.695	..	..
كيريباس	..	[k]..	..	[d,g]75.8	[q]1,295	0.699	..	0.427	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	67.1	..	..	..	0.702	..	..	..
جزر مارشال	..	[k]..	..	[d,g]71.1	..	0.758	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	68.4	..	..	[q]2,802	0.724	..	0.556	..
موناكو	..	[k]..	[c]..	..	..	0.948	..	..	..
ناورو	..	[k]..	..	[d,g]55.0	..	0.906	..	..	..
بالاو	..	[k]..	[d,r]91.9	[d,g]96.9	..	0.758	0.936	..	..
سان مارينو	..	[k]..	[c]..	..	..	0.940	..	..	..
الصومال	..	49.7	..	..	..	0.412	..	..	..
توفالو	..	[k]..	..	[d,g]69.2	..	0.683	..	..	..
زمبابوي	..	43.4	[j]91.2	[d,g]54.4	..	0.306	0.789	..	..
الدول العربية	**0.719**	**68.5**	**71.2**	**66.2**	**8,202**	**0.726**	**0.695**	**0.736**	**..**
أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة	**0.821**	**69.7**	**97.6**	**79.5**	**12,185**	**0.745**	**0.916**	**0.802**	**..**
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**0.770**	**72.2**	**92.7**	**69.3**	**5,733**	**0.786**	**0.849**	**0.676**	**..**
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي UNDP RB	**0.821**	**73.4**	**91.2**	**83.4**	**10,077**	**0.886**	**0.884**	**0.770**	**..**
جنوب آسيا	**0.612**	**64.1**	**64.2**	**58.0**	**2,905**	**0.651**	**0.621**	**0.562**	**..**
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**0.514**	**51.5**	**62.9**	**53.5**	**2,031**	**0.441**	**0.597**	**0.503**	**..**
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**..**	**79.0**	**..**	**89.1**	**32,647**	**0.900**	**..**	**0.966**	**..**
الاتحاد الأوروبي (EU27)	**..**	**79.0**	**..**	**91.0**	**29,956**	**0.899**	**..**	**0.952**	**..**
مجلس التعاون الخليجي	**0.868**	**74.0**	**86.8**	**77.0**	**30,415**	**0.835**	**0.834**	**0.954**	**..**
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	**..**	**80.1**	**..**	**92.5**	**37,272**	**0.918**	**..**	**0.988**	**..**
مرتفعة جدًا: دول داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**..**	**80.1**	**..**	**92.9**	**37,122**	**0.919**	**..**	**0.988**	**..**
مرتفعة جدًا: دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**..**	**79.7**	**..**	**..**	**41,887**	**0.912**	**..**	**1.000**	**..**
تنمية بشرية مرتفعة	**0.833**	**72.4**	**94.1**	**82.4**	**12,569**	**0.902**	**0.901**	**0.807**	**..**
تنمية بشرية متوسطة	**0.686**	**66.9**	**80.0**	**63.3**	**3,963**	**0.698**	**0.686**	**0.614**	**..**
تنمية بشرية منخفضة	**0.423**	**51.0**	**47.7**	**43.6**	**862**	**0.477**	**0.423**	**0.359**	**..**
العالم	**0.753**	**[af]67.5**	**[af]83.9**	**67.5**	**9,972**	**0.784**	**0.753**	**0.768**	**..**

الملاحظات:

(a) تشير البيانات إلى التقديرات الوطنية للإلمام بالقراءة والكتابة المستمدة من التعدادات السكانية والاستقصاءات التي أجريت في الفترة ما بين 1999 و2007، فيما عدا ما ورد خلافًا لذلك. ونظرًا للاختلافات في المنهجية ووضع الأطر الزمنية في إعداد البيانات الأساسية، يجب توخي الحذر عند عمل المقارنات بين البلدان وعلى مدار الوقت. وللاستزادة بالتفاصيل، ارجع إلى http://www.uis.unesco.org/.

(b) يدل الرقم الإيجابي على أن ترتيب دليل التنمية البشرية أعلى من ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (مقومًا بمعادل القوة الشرائية للدولار)؛ في حين أن الرقم السلبي يدل على عكس ذلك.

(c) طُبِّقَت قيمة نسبتها 99.0% وذلك لغرض حساب دليل التنمية البشرية.

(d) تشير البيانات إلى العام الواحد، إلا إذا ذُكر غير ذلك.

(e) طُبِّقَت قيمة 40,000 (مقومًا بمعادل القوة الشرائية للدولار) وذلك لغرض حساب دليل التنمية البشرية.

(f) طُبِّقَت قيمة نسبتها 100% وذلك لغرض حساب دليل التنمية البشرية.

(g) تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء.

(h) مركز لوكسمبورج للإحصاء والدراسات الاقتصادية لعام 2008 . تشير البيانات إلى المواطنين الملتحقين سواء داخل البلاد أو خارجها؛ ومن ثم يختلف عن التعريف العادي.

(i) البيانات مستمدة من استقصاء وطني للأسر المعيشية.

(j) تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء بناءً على نموذجه للتوقعات العالمية للإلمام بالقراءة والكتابة المحددة بالعمر، نيسان/أبريل 2009.

(k) استُخدمت تقديرات غير منشورة للأمم المتحدة 2009e، وهذا لغرض حساب دليل التنمية البشرية : أندورا 80.5، وأنتيغوا وبربودا 72.2، ودومينيكا 76.9، وليختنشتاين 79.2، وسان كيتس ونيفس 72.2، وسيشيل 72.8.

(l) التقديرات الوطنية.

(m) تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بناءً على الناتج المحلي الإجمالي الوارد عن الأمم المتحدة 2009c . وسعر صرف مقومًا بمعادل القوة الشرائية للدولار في سويسرا وفقًا للبنك الدولي 2009a.

(n) نظرًا لعدم توفر معدل الالتحاق الإجمالي الموحّد، استُخدمت تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية التالية: أنتيغوا وبربودا 85.6، وإكوادور 77.8، وهايتي 52.1، وسنغافورة 85.0، وتركمنستان 73.9.

(o) في ظل غياب البيانات الحديثة لعام 2005، استُخدمت تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء لعام 2003 (مراسلات بشأن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، آذار/مارس 2003، مونتريال)، بناءً على تعداد سكاني أو معلومات استقصائية قديمة. غير أنه يجب توخي الحذر في تفسيرها: جزر الباهاما 95.8، وبربادوس 99.7، وجيبوتي 70.3، وفيجي 94.4، وجامبيا 42.5، وغيانا 99.0، وهوغ كوغ الصين (المنطقة الإدارية الخاصة) 94.6.

(p) تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بناءً على الناتج المحلي الإجمالي عن الأمم المتحدة 2009c .

(q) تقديرات البنك الدولي بناءً على التراجع.

(r) البيانات مستمدة من تعداد وطني للسكان.

(s) هستون وسامرز وإيتون» Heston, Summers and Aten 2006، وتختلف البيانات عن التعريف المعتاد.

(t) البيانات مستمدة من الأمانة العامة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي. بناءً على المصادر الوطنية.

(u) تشير إلى صربيا والجبل الأسود قبل انفصالهما إلى دولتين مستقلتين في حزيران/يونيو 2006، ولا تتضمن كوسوفو.

(v) معهد اليونسكو للإحصاء 2007 .

(w) تستبعد البيانات كوسوفو

(x) البيانات مستمدة من الأمانة العامة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، بناءً على المصادر الوطنية.

(y) البيانات مستمدة من دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات صادرة عن اليونسكو.

(z) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007d.

(aa) معهد اليونسكو للإحصاء 2008a.

(ab) اليونيسيف 2004

(ac) في ظل غياب تقديرات للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، استُخدمت تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية البالغة 2,243 (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار)، المستمدة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 بالدولار ونسبة المتوسط الترجيحي لتعادل القوة الشرائية بالدولار في الدول العربية، ويعبّر عن القيمة بأسعار عام 2007.

(ad) لا تشير البيانات إلا إلى شمال السودان.

(ae) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2006b.

(af) البيانات هي مجاميع مستمدة من مصادر البيانات الأصلية.

(ag) حُسب بناءً على الناتج المحلي الإجمالي مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 2006، الصادر عن البنك الدولي 2009d . وإجمالي السكان لنفس السنة مستمد من الأمم المتحدة 2009e

المصادر

العمود 1: حُسبَ بناءً على البيانات الواردة في الأعمدة من 6-8.

العمود 2: الأمم المتحدة 2009e

العمود 3: معهد اليونسكو للإحصاء لعام 2009a

العمود 4: معهد اليونسكو للإحصاء لعام 2009b

العمود 5: البنك الدولي 2009d

العمود 6: حُسب بناءً على البيانات الواردة في العمود 2.

العمود 7: حُسبَ بناءً على البيانات الواردة في العمودين 3-4

العمود 8: حُسبَ بناءً على البيانات الواردة في العمود 5.

العمود 9: حُسبَ بناءً على البيانات الواردة في العمودين 1 و5.

(ط-١)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفقر البشري (HPI-1)		احتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40[a,†]	معدل الأمية بين البالغين[†,b]	السكان الذين لا يستخدمون مصدر مياه محسن[†]	الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم [†]	السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر (%)				ترتيب دليل الفقر البشري ناقص ترتيب الفقر في الدخل[d]
	الترتيب	القيمة (%)	% من المجموع 2010–2005	% من البالغين سن 15 فما فوقه 2007–1999	(%) 2006	% من الأطفال دون الخامسة 2000-2006[c]	1.25$ في اليوم 2000-2007[c]	2$ في اليوم 2000-2007[c]	خط الفقر الوطني 2000-2006[c]		
تنمية بشرية مرتفعة جدا											
23 سنغافورة	14	3.9	1.6	[i]5.6	[f]0	3	..	..	..	..	..
24 هونغ كونغ. الصين (الإقليم الإداري الخاص)	..	..	1.4	[k]..	..	..	..	..	..	..	..
26 جمهورية كوريا	..	..	1.9	[e]..	[i]8	..	[f,g]2>	[f,g]2>	..	..	..
27 إسرائيل	..	..	1.9	[l]2.9	0	..	..	..	..	..	..
29 سلوفينيا	..	..	1.9	[e,i]0.3	..	..	2>	2>	..	..	..
30 بروني دار السلام	..	..	2.6	[i]5.1	..	..	..	..	..	..	..
31 الكويت	..	..	2.5	[h]5.5	..	[g]10	..	..	..	..	..
32 قبرص	..	..	2.1	[i]2.3	0	..	..	..	..	..	..
33 قطر	19	5.0	3.0	[h]6.9	0	[g]6	..	..	..	..	..
34 البرتغال	..	..	2.5	[i]5.1	1	..	..	..	..	..	..
35 الإمارات العربية المتحدة	35	7.7	2.3	[h]10.0	0	[g]14	..	..	..	..	..
36 الجمهورية التشيكية	1	1.5	2.0	[e]..	0	[g]1	[g]2>	[g]2>	..	..	0
37 بربادوس	4	2.6	3.0	[e,k]..	0	[g,m]6	..	..	..	..	..
38 مالطا	..	..	1.9	[n]7.6	0	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة											
39 البحرين	39	8.0	2.9	[i]11.2	[f]0	[g]9	..	..	..	..	..
40 إستونيا	..	..	5.2	[e,i]0.2	0	..	2>	2>	[g]8.9	..	..
41 بولندا	..	..	2.9	[e,i]0.7	[f]0	..	2>	2>	14.8	..	..
42 سلوفاكيا	..	..	2.7	[e]..	0	..	[g]2>	[g]2>	..	..	..
43 هنغاريا	3	2.2	3.1	[i]1.1	0	[g,m]2	2>	2>	[g]17.3	2	2
44 تشيلي	10	3.2	3.1	[i]3.5	5	1	2>	2.4	[g]17.0	6	6
45 كرواتيا	2	1.9	2.6	[i]1.3	1	[g]1	2>	2>	..	..	1
46 ليتوانيا	..	..	5.7	[e,i]0.3	..	..	2>	2>	..	..	..
47 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	[n]1.1	[i]9	[g,m]10	..	..	..	..	..
48 لاتفيا	..	..	4.8	[e,i]0.2	1	..	2>	2>	5.9	..	..
49 الأرجنتين	13	3.7	4.4	[i]2.4	4	4	[f]4.5	[f]11.3	..	-18	-18
50 أوروغواي	6	3.0	3.8	[h]2.1	0	5	[f]2>	[f]4.2	..	4	4
51 كوبا	17	4.6	2.6	[e,i]0.2	9	4	..	..	..	..	..
52 جزر البهاما	..	..	7.3	[k]..	[i]3	..	..	..	..	..	..
53 المكسيك	23	5.9	5.0	[h]7.2	5	5	2>	4.8	17.6	16	16
54 كوستا ريكا	11	3.7	3.3	[i]4.1	2	[g]5	2.4	8.6	23.9	-13	-13
55 الجماهيرية العربية الليبية	60	13.4	4.0	[i]13.2	[i]29	[g]5	..	..	..	..	..
56 عمان	64	14.7	3.0	[i]15.6	[j]18	[g]18	..	..	..	..	..
57 سيشيل	..	..	..	[n]8.2	[j]13	[g,m]6	..	..	..	..	..
58 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	28	6.6	6.7	[h]4.8	[j]10	5	3.5	10.2	..	-5	-5
59 المملكة العربية السعودية	53	12.1	4.7	[i]15.0	[i]10	[g]14	..	..	..	..	..
60 باناما	30	6.7	5.9	[i]6.6	8	[g]7	9.5	17.8	[g]37.3	-15	-15
61 بلغاريا	..	..	3.8	[i]1.7	1	..	2>	2.4	12.8	..	..
62 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	[o]2.2	1	..	..	..	..	..	..
63 رومانيا	20	5.6	4.3	[i]2.4	12	3	2>	3.4	28.9	13	13
64 ترينيداد وتوباغو	27	6.4	8.4	[i]1.3	6	6	[g]4.2	[g]13.5	[g]21.0	-7	-7
65 الجبل الأسود	8	3.1	3.0	[n,p]3.6	2	3	..	..	..	..	..
66 ماليزيا	25	6.1	3.7	[i]8.1	1	8	2>	7.8	..	17	17
67 صربيا	7	3.1	3.3	[n,p]3.6	1	2	..	..	..	..	..
68 بيلاروس	16	4.3	6.2	[e,i]0.3	0	1	2>	2>	18.5	11	11
69 سانت لوسيا	26	6.3	4.6	[q]5.2	2	[g,m]14	[g]20.9	[g]40.6	..	-35	-35
70 ألبانيا	15	4.0	3.6	[e,i]1.0	3	8	2>	7.8	25.4	10	10
71 الاتحاد الروسي	32	7.4	10.6	[e,i]0.5	3	[g]3	2>	2>	19.6	24	24
72 جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	9	3.2	3.4	[i]3.0	0	[g]6	2>	3.2	21.7	5	5
73 دومينيكا	..	..	..	[q]12.0	[i]3	[g,m]5	..	..	..	..	..
74 غرينادا	..	..	3.2	[q]4.0	[i]6	..	..	..	..	..	..
75 البرازيل	43	8.6	8.2	[h]10.0	9	[g]6	5.2	12.7	21.5	1	1
76 البوسنة والهرسك	5	2.8	3.0	[r]3.3	1	2	2>	2>	19.5	3	3
77 كولومبيا	34	7.6	8.3	[h]7.3	7	7	16.0	27.9	[g]64.0	-21	-21
78 بيرو	47	10.2	7.4	[h]10.4	16	8	7.9	18.5	53.1	0	0
79 تركيا	40	8.3	5.7	[h]11.3	3	4	2.7	9.0	27.0	6	6
80 إيكوادور	38	7.9	7.3	[n]9.0	5	9	4.7	12.8	[g]46.0	0	0
81 موريشوس	45	9.5	5.8	[i]12.6	0	[g]15	..	..	..	..	..
82 كازاخستان	37	7.9	11.2	[e,i]0.4	4	4	3.1	17.2	15.4	3	3
83 لبنان	33	7.6	5.5	[h]10.4	0	4	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفقر البشري (HPI-1) الترتيب	القيمة (%)	احتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40[a,†] % من المجموع 2010–2005	معدل الأمية بين البالغين[b,†] % من البالغين سن 15 فما فوقه 2007–1999	السكان الذين لا يستخدمون مصدر مياه محسن[†] (%) 2006	الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم[†] % من الأطفال دون الخامسة 2000-2006[c]	السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر (%) $1.25 في اليوم 2000-2007[c]	$2 في اليوم 2000-2007[c]	خط الفقر الوطني 2000-2006[c]	ترتيب دليل الفقر البشري ناقص ترتيب الفقر في الدخل[d]
تنمية بشرية متوسطة										
84 أرمينيا	12	3.7	5.0	[e,i]0.5	2	4	10.6	43.4	50.9	-30
85 أوكرانيا	21	5.8	8.4	[e,i]0.3	3	1	2>	2>	19.5	14
86 أذربيجان	50	10.7	8.6	[e,h]0.5	22	7	2>	2>	49.6	38
87 تايلاند	41	8.5	11.3	[i]5.9	2	9	2>	11.5	[g]13.6	30
88 إيران (جمهورية - الإسلامية)	59	12.8	6.1	[h]17.7	[j]6	[g]11	2>	8.0	..	44
89 جورجيا	18	4.7	6.7	[e,s]0.0	1	[g]3	13.4	30.4	54.5	-29
90 جمهورية الدومينيكان	44	9.1	9.4	[i]10.9	5	5	5.0	15.1	42.2	3
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	5.8	[q]11.9	..	..	..	..	..	..
92 الصين	36	7.7	6.2	[i]6.7	12	7	[t]15.9	[t]36.3	2.8	-19
93 بليز	73	17.5	5.6	[q]24.9	[j]9	7	..	..	..	..
94 ساموا	..	..	5.6	[i]1.3	12	..	..	..	..	..
95 ملديف	66	16.5	6.0	[i]3.0	17	30	..	..	..	..
96 الأردن	29	6.6	5.3	[h]8.9	2	4	2>	3.5	14.2	21
97 سورينام	46	10.1	10.0	[i]9.6	8	13	[g]15.5	[g]27.2	..	-9
98 تونس	65	15.6	4.1	[i]22.3	6	4	2.6	12.8	[g]7.6	26
99 تونغا	..	..	5.4	[e,i]0.8	0	..	..	..	..	..
100 جامايكا	51	10.9	9.9	[i]14.0	7	4	2>	5.8	18.7	39
101 باراغواي	49	10.5	8.9	[h]5.4	23	5	6.5	14.2	..	5
102 سريلانكا	67	16.8	5.5	[h]9.2	18	29	14.0	39.7	22.7	7
103 غابون	72	17.5	22.6	[i]13.8	13	12	4.8	19.6	..	24
104 الجزائر	71	17.5	6.4	[i]24.6	15	4	[g]6.8	[g]23.6	[g]22.6	19
105 الفلبين	54	12.4	5.7	[i]6.6	7	28	22.6	45.0	[g]25.1	-19
106 السلفادور	63	14.6	10.7	[n]18.0	16	10	11.0	20.5	37.2	8
107 الجمهورية العربية السورية	56	12.6	3.9	[i]16.9	11	10	..	..	..	..
108 فيجي	79	21.2	6.2	[k]..	53	[g]8	..	..	..	..
109 تركمانستان	..	..	13.0	[e,i]0.5	..	11	[g]24.8	[g]49.6	..	..
110 الأراضي الفلسطينية المحتلة	24	6.0	4.3	[h]6.2	11	3	..	..	..	..
111 أندونيسيا	69	17.0	6.7	[h]8.0	20	28	..	..	16.7	..
112 هوندوراس	61	13.7	9.3	[h]16.4	16	11	18.2	29.7	50.7	-3
113 بوليفيا	52	11.6	13.9	[h]9.3	14	8	19.6	30.3	65.2	-10
114 غيانا	48	10.2	12.8	[k]..	7	14	[g]7.7	[g]16.8	[g]35.0	2
115 منغوليا	58	12.7	10.3	[j]2.7	28	6	22.4	49.0	36.1	-15
116 فييت نام	55	12.4	5.8	[n]9.7	8	25	21.5	48.4	28.9	-13
117 مولدوفا	22	5.9	6.2	[e,i]0.8	10	4	8.1	28.9	48.5	-21
118 غينيا الاستوائية	98	31.9	34.5	[r]13.0	57	19	..	..	..	..
119 أوزباكستان	42	8.5	10.7	[r]3.1	12	5	46.3	76.7	27.5	-46
120 قيرغيستان	31	7.3	9.2	[e,i]0.7	11	3	21.8	51.9	43.1	-34
121 الرأس الأخضر	62	14.5	6.4	[i]16.2	[j]20	[g]14	20.6	40.2	..	-6
122 غواتيمالا	76	19.7	11.2	[i]26.8	4	23	11.7	24.3	56.2	15
123 مصر	82	23.4	7.2	[n]33.6	2	6	2>	18.4	16.7	58
124 نيكاراغوا	68	17.0	7.9	[n]22.0	21	10	15.8	31.8	[g]47.9	6
125 بوتسوانا	81	22.9	31.2	[i]17.1	4	13	[g]31.2	[g]49.4	..	-8
126 فاناتو	83	23.6	7.1	[i]21.9	[j]41	[g,m]20	..	..	..	..
127 طاجيكستان	74	18.2	12.5	[e,i]0.4	33	17	21.5	50.8	44.4	-2
128 ناميبيا	70	17.1	21.2	[i]12.0	7	24	[g]49.1	[g]62.2	..	-29
129 جنوب أفريقيا	85	25.4	36.1	[i]12.0	7	[g]12	26.2	42.9	..	-2
130 المغرب	96	31.1	6.6	[i]44.4	17	10	2.5	14.0	..	50
131 سان تومي وبرينسيبي	57	12.6	13.9	[i]12.1	14	9	..	..	..	..
132 بوتان	102	33.7	14.2	[n]47.2	19	[g]19	26.2	49.5	..	13
133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	94	30.7	13.1	[n]27.3	40	40	44.0	76.8	33.0	-6
134 الهند	88	28.0	15.5	[i]34.0	11	46	[t]41.6	[t]75.6	28.6	-10
135 جزر سليمان	80	21.8	11.6	[i]23.4	30	[g,m]21	..	..	..	..
136 الكونغو	84	24.3	29.7	[i]18.9	29	14	54.1	74.4	..	-27
137 كمبوديا	87	27.7	18.5	[i]23.7	35	36	40.2	68.2	35.0	-10
138 ميانمار	77	20.4	19.1	[r]10.1	20	32	..	..	..	..
139 جزر القمر	78	20.4	12.6	[i]24.9	15	25	46.1	65.0	..	-20
140 اليمن	111	35.7	15.6	[i]41.1	34	46	17.5	46.6	[g]41.8	35
141 باكستان	101	33.4	12.6	[h]45.8	10	38	22.6	60.3	[g]32.6	16
142 سوازيلند	108	35.1	47.2	[r]20.4	40	10	62.9	81.0	69.2	-15
143 أنغولا	118	37.2	38.5	[r]32.6	49	31	54.3	70.2	..	2

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفقر البشري (HPI-1)		احتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40[a,†]	معدل الأمية بين البالغين[†,b]	السكان الذين لا يستخدمون مصدر مياه محسن[†]	الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم [†]	السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر (%)			ترتيب دليل الفقر البشري ناقص ترتيب الفقر في الدخل[d]
	الترتيب	القيمة (%)		% من المجموع 2005–2010	% من البالغين سن 15 فما فوقه 1999–2007	(%) 2006	% من الأطفال دون الخامسة 2000-2006[c]	1.25$ في اليوم 2000-2007[c]	2$ في اليوم 2000-2007[c]	خط الفقر الوطني 2000-2006[c]	
144 نيبال	99	32.1		11.0	[i]43.5	11	39	[t]55.1	[t]77.6	30.9	-16
145 مدغشقر	113	36.1		20.8	[r]29.3	53	42	67.8	89.6	[g]71.3	-14
146 بنغلاديش	112	36.1		11.6	[i]46.5	[u]20	48	[v]49.6	[v]81.3	40.0	2
147 كينيا	92	29.5		30.3	[r]26.4	43	20	19.7	39.9	[g]52.0	16
148 بابوا غينيا الجديدة	121	39.6		15.9	[i]42.2	60	[g,m]35	[g]35.8	[g]57.4	[g]37.5	23
149 هايتي	97	31.5		18.5	[j,n]37.9	42	22	54.9	72.1	..	-16
150 السودان	104	34.0		23.9	[r,w]39.1	30	41	..	..	..	..
151 جمهورية تانزانيا المتحدة	93	30.0		28.2	[i]27.7	45	22	88.5	96.6	35.7	-37
152 غانا	89	28.1		25.8	[i]35.0	20	18	30.0	53.6	28.5	0
153 الكاميرون	95	30.8		34.2	[h]32.1	30	19	32.8	57.7	40.2	4
154 موريتانيا	115	36.2		21.6	[i]44.2	40	32	21.2	44.1	46.3	32
155 جيبوتي	86	25.6		26.2	[k]..	8	29	18.8	41.2	..	12
156 ليسوتو	106	34.3		47.4	[h]17.8	22	20	43.4	62.2	[g]68.0	3
157 أوغندا	91	28.8		31.4	[i]26.4	36	20	51.5	75.6	37.7	-17
158 نيجيريا	114	36.2		37.4	[i]28.0	53	29	64.4	83.9	[g]34.1	-11
تنمية بشرية منخفضة											
159 توغو	117	36.6		18.6	[r]46.8	41	26	38.7	69.3	..	18
160 ملاوي	90	28.2		32.6	[i]28.2	24	19	73.9	90.4	[g]65.3	-35
161 بنين	126	43.2		19.2	[i]59.5	35	23	47.3	75.3	[g]29.0	19
162 تيمور - ليشتي	122	40.8		18.0	[x]49.9	38	46	52.9	77.5	..	9
163 كوت ديفوار	119	37.4		24.6	[r]51.3	19	20	23.3	46.8	..	29
164 زامبيا	110	35.5		42.9	[i]29.4	42	20	64.3	81.5	68.0	-14
165 إريتريا	103	33.7		18.2	[i]35.8	40	40	..	..	[g]53.0	..
166 السنغال	124	41.6		22.4	[h]58.1	23	17	33.5	60.3	[g]33.4	28
167 رواندا	100	32.9		34.2	[r]35.1	35	23	76.6	90.3	60.3	-28
168 غامبيا	123	40.9		21.8	[k]..	14	20	34.3	56.7	61.3	26
169 ليبيريا	109	35.2		23.2	[i]44.5	36	[g]26	83.7	94.8	..	-24
170 غينيا	129	50.5		23.7	[r]70.5	30	26	70.1	87.2	[g]40.0	1
171 إثيوبيا	130	50.9		27.7	[h]64.1	58	38	39.0	77.5	44.2	30
172 موزامبيق	127	46.8		40.6	[i]55.6	58	24	74.7	90.0	54.1	-3
173 غينيا - بيساو	107	34.9		37.4	[i]35.4	43	19	48.8	77.9	65.7	-1
174 بوروندي	116	36.4		33.7	[r]40.7	29	39	81.3	93.4	[g]68.0	-16
175 تشاد	132	53.1		35.7	[i]68.2	52	37	61.9	83.3	[g]64.0	11
176 جمهورية الكونغو الديمقراطية	120	38.0		37.3	[r]32.8	54	31	59.2	79.5	..	0
177 بوركينا فاسو	131	51.8		26.9	[h]71.3	28	37	56.5	81.2	46.4	12
178 مالي	133	54.5		32.5	[h]73.8	40	33	51.4	77.1	[g]63.8	22
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	125	42.4		39.6	[r]51.4	34	29	62.4	81.9	..	3
180 سيراليون	128	47.7		31.0	[i]61.9	47	30	53.4	76.1	70.2	14
181 أفغانستان	135	59.8		40.7	[r]72.0	78	39	..	..	..	..
182 النيجر	134	55.8		29.0	[h]71.3	58	44	65.9	85.6	[g]63.0	8
دول أعضاء أخرى											
العراق	75	19.4		10.0	[r]25.9	23	8	..	..	..	..
كيريباس	..	..		..	..	35	[g]13	..	..	..	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..		10.0	..	0	23	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..		..	..	[j]12	..	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..		8.8	..	6	[g]15	..	..	..	..
موناكو	..	..		..	[e]..	[f]0	..	..	..	..	..
ناورو	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
بالاو	..	..		..	[j,n]8.1	11	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..		..	[e]..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..		34.1	..	71	36	..	..	..	..
توفالو	..	..		..	..	7	..	..	..	..	..
زمبابوي	105	34.0		48.1	[i]8.8	19	17	..	..	[g]34.9	..

جـــدول (ط-١)

الملاحظات

† تدل على المؤشرات المستخدمة لحساب دليل الفقر البشري (HPI-1). ولمزيد من التفاصيل، ارجع إلى الملحوظة الفنية رقم 1: www.hdr.undp.org/ar/statistics/tn1.

(a) تشير البيانات إلى الاحتمالية عند الولادة، لعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين، مضروبًا في 100.

(b) تشير البيانات إلى التقديرات الوطنية للأمية مستمدة من التعدادات السكانية والاستقصاءات التي أُجريت في الفترة ما بين 1999 و2007، ما لم يرد ذكر خلاف لذلك. ونظرًا للاختلافات في المنهجية والأطر الزمنية فيما يتعلق بالبيانات الرئيسية، يجب توخي الحذر عند إجراء مقارنات بين البلدان وعلى مدار الوقت. للاستزادة، ارجع إلى موقع http://www.uis.unesco.org/

(c) تشير البيانات إلى السنة الأكثر حداثة المتوفرة أثناء الفترة المحددة.

(d) يشير فقر الدخل إلى نصيب السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، تندرج كافة البلدان التي يقل معدل فقر الدخل فيها عن 2% تحت نفس الترتيب. والترتيب قائم على أساس البلدان التي تتوفر لديها البيانات لكلا المؤشرين. فيدل الرقم الإيجابي على أن أداء البلد فيما يتعلق بفقر الدخل أفضل من أدائه فيما يتعلق بالفقر البشري؛ أما الرقم السلبي فيدل على عكس ذلك.

(e) افتُرضت قيمة نسبتها 1% لغرض حساب دليل الفقر البشري HPI-1.

(f) لا تغطي التقديرات إلا المناطق الحضرية.

(g) تشير البيانات إلى سنة أسبق تقع خارج نطاق السنوات المحددة.

(h) البيانات مستمدة من استقصاء وطني للأسر المعيشية.

(i) تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء بناءً على نموذجه الخاص بالتوقعات العالمية للإلمام بالقراءة والكتابة المحددة بالعمر، نيسان/أبريل 2009.

(j) تشير البيانات إلى سنة أسبق من تلك المحددة.

(k) في ظل غياب البيانات الحديثة لعام 2005، استُخدمت تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء لعام 2003، بناءً على تعداد سكاني أو معلومات استقصائية قديمة، غير أنه يجب توخي الحذر في تفسيرها: جزر الباهاما 4.2، وبربادوس 0.3، وجيبوتي 29.7، وفيجي 5.6، وجامبيا 57.5 وغيانا 1.0 وهونج كونج الصين (المنطقة الإدارية الخاصة) 5.4.

(l) تقديرات وطنية.

(m) اليونيسيف 2005

(n) البيانات مستقاة من تعداد سكاني وطني.

(o) البيانات مستمدة من الأمانة العامة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، بناءً على مصادر وطنية

(p) تشير البيانات إلى صربيا والجبل الأسود قبل انفصالهما إلى دولتين مستقلتين في حزيران/يونيو 2006. ولا تشمل البيانات كوسوفو.

(q) البيانات مستمدة من الأمانة العامة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، بناءً على مصادر وطنية.

(r) البيانات مستمدة من الدراسة الاستقصائية العنقودية متعددة المؤشرات.

(s) اليونيسيف 2004

(t) التقديرات هي متوسطات ترجيحية للقيم الحضرية والريفية.

(u) أُدخلت تعديلات على التقديرات لمستويات التلوث الناجّة عن الزرنيخ بناءً على الاستقصاءات الوطنية التي أجرتها الحكومة واعتمدتها.

(v) عُدّلت التقديرات باستخدام معلومات مكانية لدليل أسعار الاستهلاك

(w) لا تشير البيانات إلا إلى شمال السودان

(x) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006b.

المصادر

العمود 1: حُدِّدَ بناءً على قيم دليل الفقر البشري HPI-1.

العمود 2: حُسبَ بناءً على البيانات الواردة في الأعمدة من 3-6.

العمود 3: الأمم المتحدة 2009e

العمود 4: معهد اليونسكو للإحصاء 2009a.

العمودان 5-6: الأمم المتحدة 2009a بناءً على الجهود المشترك لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

الأعمدة من 7-9: البنك الدولي 2009d

العمود 10: حُسبَ بناءً على قيم الفقر البشري HPI-1 ومقاييس فقر الدخل.

ترتيبات دليل الفقر البشري (HDI-1) لعدد 135 بلد أو منطقة

1	الجمهورية التشيكية	36	الصين	71	الجزائر
2	كرواتيا	37	كازاخستان	72	غابون
3	هنغاريا	38	إكوادور	73	بليز
4	بربادوس	39	البحرين	74	طاجيكستان
5	البوسنة والهرسك	40	تركيا	75	العراق
6	أوروغواي	41	تايلند	76	غواتيمالا
7	صربيا	42	أوزبكستان	77	ميانمار
8	الجبل الأسود	43	البرازيل	78	جزر القمر
9	جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	44	الجمهورية الدومينيكية	79	فيجي
10	شيلي	45	موريشيوس	80	جزر سليمان
11	كوستاريكا	46	سورينام	81	بوتسوانا
12	أرمينيا	47	بيرو	82	مصر
13	الأرجنتين	48	غيانا	83	فانواتو
14	سنغافورة	49	باراغواي	84	الكونغو
15	ألبانيا	50	أذربيجان	85	جنوب أفريقيا
16	بيلاروس	51	جامايكا	86	جيبوتي
17	كوبا	52	بوليفيا	87	كمبوديا
18	جورجيا	53	المملكة العربية السعودية	88	الهند
19	قطر	54	الفلبين	89	غانا
20	رومانيا	55	فييت نام	90	ملاوي
21	أوكرانيا	56	الجمهورية العربية السورية	91	أوغندا
22	مولدوفا	57	سان تومي وبرينسيبي	92	كينيا
23	المكسيك	58	منغوليا	93	جمهورية تانزانيا المتحدة
24	الأراضي الفلسطينية المحتلة	59	إيران (جمهورية - الإسلامية)	94	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
25	ماليزيا	60	الجماهيرية العربية الليبية	95	الكاميرون
26	سانت لوسيا	61	هندوراس	96	المغرب
27	ترينيداد وتوباغو	62	الرأس الأخضر	97	هايتي
28	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	63	السلفادور	98	غينيا الاستوائية
29	الأردن	64	عمان	99	نيبال
30	بنما	65	تونس	100	رواندا
31	قيرغيزستان	66	ملديف	101	باكستان
32	الاتحاد الروسي	67	سري لانكا	102	بوتان
33	لبنان	68	نيكاراغوا	103	إريتريا
34	كولومبيا	69	إندونيسيا	104	السودان
35	الإمارات العربية المتحدة	70	ناميبيا	106	زمبابوي
				106	ليسوتو
				107	غينيا - بيساو
				108	سوازيلند
				109	ليبريا
				110	زامبيا
				111	اليمن
				112	بنغلاديش
				113	مدغشقر
				114	نيجيريا
				115	موريتانيا
				116	بوروندي
				117	توغو
				118	أنغولا
				119	كوت ديفوار
				120	جمهورية الكونغو الديمقراطية
				121	بابوا غينيا الجديدة
				122	تيمور- ليشتي
				123	غامبيا
				124	السنغال
				125	جمهورية أفريقيا الوسطى
				126	بنن
				127	موزامبيق
				128	سيراليون
				129	غينيا
				130	إثيوبيا
				131	بوركينا فاسو
				132	تشاد
				133	مالي
				134	النيجر
				135	أفغانستان

(ط-٢)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفقر البشري (HPI-2) الترتيب	دليل الفقر البشري (HPI-2) القيمة (%)	الاحتمال عند الولادة للبقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الستين†a (% من إجمالي) 2010–2005	الأشخاص الذين يفتقرون إلى المهارات الوظيفية المرتبطة بالقراءة والكتابة†b (% السن 16–65) 2003–1994	بطالة طويلة الأجل† (% من القوى العاملة) 2007	السكان الذين يعيشون على متوسط دخل نسبته أقل من 50%† 2005c–2000	ترتيب دليل الفقر البشري HDI-2 مطروحًا منه ترتيب فقر الدخل[d]
تنمية بشرية مرتفعة جدا							
1 النرويج	2	6.6	6.6	7.9	0.2	7.1	-6
2 أستراليا	14	12.0	6.4	[e]17.0	0.7	12.2	-4
3 آيسلندا	..	..	5.4	..	0.1	..	..
4 كندا	12	11.2	7.3	14.6	0.4	13.0	-8
5 أيرلندا	23	15.9	6.9	[e]22.6	1.4	16.2	0
6 هولندا	3	7.4	7.1	[e]10.5	1.3	[f]4.9	1
7 السويد	1	6.0	6.3	[e]7.5	0.7	5.6	-3
8 فرنسا	8	11.0	7.7	[g]..	3.1	7.3	-1
9 سويسرا	7	10.6	6.4	15.9	1.5	7.6	-3
10 اليابان	13	11.6	6.2	[g]..	1.2	[f,h]11.8	-4
11 لوكسمبورج	10	11.2	7.8	[g]..	1.3	8.8	-4
12 فنلندا	5	7.9	8.2	[e]10.4	1.5	6.5	-1
13 الولايات المتحدة الأمريكية	22	15.2	9.7	20.0	0.5	17.3	-2
14 النمسا	9	11.0	7.6	[g]..	1.2	7.7	-2
15 أسبانيا	17	12.4	7.1	[g]..	2.0	14.2	-4
16 الدانمارك	4	7.7	9.2	[e]9.6	0.7	5.6	1
17 بلجيكا	15	12.2	8.0	[e,i]18.4	3.8	8.1	3
18 إيطاليا	25	29.8	6.8	47.0	2.8	12.8	6
20 نيوزيلندا	..	..	7.6	[e]18.4	0.2	..	..
21 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	21	14.6	7.8	[e]21.8	1.3	11.6	5
22 ألمانيا	6	10.1	7.6	[e]14.4	4.8	8.4	-7
25 اليونان	18	12.5	7.0	[g]..	4.1	14.3	-4
26 جمهورية كوريا	..	..	8.1	..	0.0	..	..
34 البرتغال	..	..	8.7	..	3.7	..	..
36 الجمهورية التشيكية	11	11.2	10.2	[g]..	2.8	[f]4.9	10
تنمية بشرية مرتفعة							
41 بولندا	19	12.8	13.2	[g]..	4.4	11.5	4
42 سلوفاكيا	16	12.4	13.3	[g]..	7.8	[f]7.0	9
43 هنغاريا	20	13.2	16.4	[g]..	3.5	[f]6.4	15
53 المكسيك	24	28.1	13.0	[j]43.2	0.1	18.4	-1
79 تركيا	..	..	14.9	..	3.1	..	..

الملاحظات

† تدل على المؤشرات المستخدمة لحساب دليل الفقر البشري HPI-2 . ولمزيد من التفاصيل، ارجع إلى الملحوظة الفنية رقم 1.

(a) تشير البيانات إلى الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الستين، مضروبًا في 100.

(b) البيانات معدة بناءً على التحصيل في المرحلة الأولى من مقياس الإلمام الأساسي بالقراءة والكتابة، وفقًا للإستقصاء الدولي للإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين. وتشير البيانات إلى تلك المتاحة في السنة الأحدث أثناء الفترة المحددة.

(c) تشير البيانات إلى تلك المتاحة في السنة الأحدث أثناء الفترة المحددة.

(d) يشير الفقر في الدخل إلى نصيب السكان الذي يعيشون على أقل من 50% من متوسط معدل دخل الأسرة المعيشية المتاح للإنفاق. ويدل الرقم الإيجابي على أن أداء البلد أفضل، في حالة الفقر في الدخل عنه في حالة الفقر البشري، فيما يدل الرقم السلبي على عكس ذلك.

(e) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإحصاءات كندا 2000.

(f) تشير البيانات إلى تلك المتاحة في السنة الأحدث أثناء الفترة المحددة.

(g) لحساب دليل الفقر البشري HPI-2، طُبق تقدير بلغت نسبته 16.4%، وهو المتوسط غير الترجيحي للبلدان التي تتوافر لديها البيانات.

(h) Smeeding 1997.

(i) تقتصر البيانات على Flanders.

(j) تقتصر البيانات على مقاطعة نويفو ليون Nuevo Leon.

المصادر

العمود 1: حُدد بناءً على قيم دليل الفقر البشري HPI-2 الواردة في العمود 2.

العمود 2: حُسب بناءً على البيانات الواردة في الأعمدة من 3-6.

العمود 3: الأمم المتحدة 2009e

العمود 4: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإحصاءات كندا 2000، فيما عدا ما يحدد خلافًا لذلك.

العمود 5: حُسب بناءً على بيانات البطالة والقوى العاملة بعيدة المدى الواردة في إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2009c

العمود 6: بيانات مستمدة من دراسة لوكسمبورج عن الدخل، أرقام أساسية.

العمود 7: حُسب بناءً على البيانات الواردة في العمودين 1 و6.

(ي)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية المرتبط بالنوع 2007			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين [a] (% من سن 15 عامًا وما فوق) 2007–1999		مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم [b] (%) 2007		تقدير الدخل المكتسب [c] (مقومًا بتعادل القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي) 2007		ترتيب دليل التنمية البشرية ناقص ترتيب دليل التنمية المرتبطة بالنوع [d]
	الترتيب	القيمة	في شكل % من قيمة دليل التنمية البشرية	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
تنمية بشرية مرتفعة جدا												
1 النرويج	2	0.961	98.9	82.7	78.2	e ..	e ..	f,g 102.7	f,g 94.7	g 46,576	g 60,394	-1
2 أستراليا	1	0.966	99.6	83.7	79.1	e ..	e ..	f,g 115.7	f,g 112.8	g 28,759	g 41,153	1
3 آيسلندا	3	0.959	99.0	83.3	80.2	e ..	e ..	f,g 102.1	f,g 90.1	g 27,460	g 43,959	0
4 كندا	4	0.959	99.2	82.9	78.2	e ..	e ..	f,g,h 101.0	f,g,h 97.6	g,i 28,315	g,i 43,456	0
5 أيرلندا	10	0.948	98.2	82.0	77.3	e ..	e ..	f 99.1	f 96.2	g,i 31,978	g,i 57,320	-5
6 هولندا	7	0.954	98.9	81.9	77.6	e ..	e ..	f 97.1	f 97.9	31,048	46,509	-1
7 السويد	5	0.956	99.3	83.0	78.6	e ..	e ..	f 99.0	f 89.8	g,i 29,476	g,i 44,071	2
8 فرنسا	6	0.956	99.4	84.5	77.4	e ..	e ..	f 97.4	f 93.5	g 25,677	g 42,091	2
9 سويسرا	13	0.946	98.5	84.1	79.2	e ..	e ..	f 81.4	f 84.0	g 31,442	g 50,346	-4
10 اليابان	14	0.945	98.4	86.2	79.0	e ..	e ..	f 85.4	f 87.7	g 21,143	g 46,706	-4
11 لوكسمبورج	16	0.943	98.2	82.0	76.5	e ..	e ..	j 94.7	j 94.0	g,i 57,676	g,i 101,855	-5
12 فنلندا	8	0.954	99.5	82.8	76.0	e ..	e ..	f,g 105.1	f,g 97.9	g 29,160	g 40,126	4
13 الولايات المتحدة الأمريكية	19	0.942	98.5	81.3	76.7	e ..	e ..	f 96.9	f 88.1	g,i 34,996	g,i 56,536	-6
14 النمسا	23	0.930	97.4	82.5	77.0	e ..	e ..	f 92.1	f 89.0	g 21,380	g 54,037	-9
15 أسبانيا	9	0.949	99.4	84.0	77.5	97.3	98.6	f 99.9	f 93.3	g,i 21,817	g,i 41,597	6
16 الدانمارك	12	0.947	99.2	80.5	75.9	e ..	e ..	f,g 105.3	f,g 97.6	g 30,745	g 41,630	4
17 بلجيكا	11	0.948	99.4	82.4	76.5	e ..	e ..	f 95.9	f 92.8	g 27,333	g 42,866	6
18 إيطاليا	15	0.945	99.3	84.0	78.1	98.6	99.1	f 94.7	f 89.1	g,i 20,152	g,i 41,158	3
19 ليختنشتاين	..	..	..	k ..	k ..	e ..	e ..	f,l 79.6	f,l 94.0	..	..	..
20 نيوزيلندا	18	0.943	99.3	82.1	78.1	e ..	e ..	f,g 113.4	f,g 102.0	22,456	32,375	1
21 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	17	0.943	99.5	81.5	77.1	e ..	e ..	f,h 92.8	f,h 85.9	g 28,421	g 42,133	3
22 ألمانيا	20	0.939	99.2	82.3	77.0	e ..	e ..	87.5	88.6	g,i 25,691	g,i 43,515	1
23 سنغافورة	..	..	..	..	77.8	91.6	97.3	..	..	g,i 34,554	g,i 64,656	..
24 هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	22	0.934	98.9	85.1	79.3	m ..	m ..	f 73.4	f 75.4	g 35,827	g 49,324	0
25 اليونان	21	0.936	99.4	81.3	76.9	96.0	98.2	f,g 103.2	f,g 100.1	i 19,218	i 38,002	2
26 جمهورية كوريا	26	0.926	98.8	82.4	75.8	e ..	e ..	f,g 90.6	f,g 105.8	i 16,931	i 32,668	-1
27 إسرائيل	27	0.921	98.5	82.7	78.5	f 88.7	f 95.0	f 92.1	f 87.8	i 20,599	i 32,148	-1
28 أندورا	..	..	..	k ..	k ..	e ..	e ..	f,h 66.3	f,h 64.0	..	..	..
29 سلوفينيا	25	0.927	99.7	81.7	74.4	99.6	99.7	f 98.1	f 87.7	i 20,427	i 33,398	2
30 بروني دار السلام	30	0.906	98.5	79.6	74.9	93.1	96.5	79.1	76.5	g,i 36,838	g,i 62,631	-2
31 الكويت	35	0.892	97.4	79.8	76.0	93.1	95.2	f 77.8	f 67.8	f,g,i 24,722	f,g,i 68,673	-6
32 قبرص	28	0.911	99.7	81.9	77.3	96.6	99.0	f,l 77.8	f,l 77.3	18,307	31,625	2
33 قطر	36	0.891	97.9	76.8	74.8	90.4	93.8	87.7	74.2	g,i 24,584	g,i 88,264	-5
34 البرتغال	29	0.907	99.7	81.8	75.3	93.3	96.6	f 91.6	f 86.2	17,154	28,762	3
35 الإمارات العربية المتحدة	39	0.878	97.2	78.7	76.6	91.5	89.5	h 78.7	h 65.4	g,i 18,361	g,i 67,556	-6
36 الجمهورية التشيكية	32	0.900	99.7	79.4	73.2	e ..	e ..	f 85.1	f 81.9	i 17,706	i 30,909	2
37 بربادوس	31	0.900	99.7	79.7	74.0	g,m ..	g,m ..	g 100.2	g 85.8	f,i 14,735	f,i 22,830	4
38 مالطا	33	0.895	99.3	81.3	77.7	f 93.5	f 91.2	f 81.7	f 81.0	14,458	31,812	3
تنمية بشرية مرتفعة												
39 البحرين	34	0.895	99.9	77.4	74.2	86.4	90.4	f,h 95.3	f,h 85.8	f 19,873	f 39,060	3
40 إستونيا	37	0.882	99.8	78.3	67.3	g 99.8	g 99.8	98.2	84.6	i 16,256	i 25,169	1
41 بولندا	40	0.877	99.6	79.7	71.3	99.0	99.6	f 91.4	f 84.2	i 11,957	i 20,292	-1
42 سلوفاكيا	41	0.877	99.7	78.5	70.7	e ..	e ..	f 83.1	f 77.9	i 14,790	i 25,684	-1
43 هنغاريا	38	0.879	99.9	77.3	69.2	98.8	99.0	f 94.0	f 86.6	16,143	21,625	3
44 تشيلي	42	0.871	99.2	81.6	75.5	96.5	96.6	f,h 82.0	f,h 83.0	i 8,188	i 19,694	0
45 كرواتيا	44	0.869	99.7	79.4	72.6	98.0	99.5	f 79.4	f 75.2	12,934	19,360	-1
46 ليتوانيا	43	0.869	99.9	77.7	65.9	99.7	99.7	f 97.6	f 87.2	14,633	20,944	1
47 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	k ..	k ..	99.4	98.4	..	..	..	..	..
48 لاتفيا	45	0.865	99.8	77.1	67.1	g 99.8	g 99.8	f 97.5	f 83.2	13,403	19,860	0
49 الأرجنتين	47	0.862	99.5	79.0	71.5	97.7	97.6	f 93.3	f 84.0	i 8,958	i 17,710	-1
50 أوروغواي	46	0.862	99.7	79.8	72.6	98.2	97.4	f 96.3	f 85.6	i 7,994	i 14,668	1
51 كوبا	50	0.844	97.7	80.6	76.5	99.8	99.8	g 110.7	g 91.5	f,i,n 4,132	f,i,n 8,442	-2
52 جزر البهاما	..	..	..	76.0	70.4	m ..	m ..	f,h 72.2	f,h 71.4	..	..	..
53 المكسيك	49	0.847	99.2	78.5	73.6	91.4	94.4	f 79.0	f 81.5	i 8,375	i 20,107	0
54 كوستا ريكا	48	0.848	99.4	81.3	76.4	96.2	95.7	f,h 74.4	f,h 71.6	6,788	14,763	2
55 الجماهيرية العربية الليبية	55	0.830	98.0	76.8	71.6	78.4	94.5	f,h 98.5	f,h 93.1	i 5,590	i 22,505	-4
56 عمان	57	0.826	97.7	77.3	74.1	77.5	89.4	68.3	68.1	i 7,697	i 32,797	-5
57 سيشيل	..	..	..	k ..	k ..	92.3	91.4	f,l 83.6	f,l 80.9	..	..	..
58 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	56	0.827	97.9	76.7	70.7	94.9	95.4	f 75.7	f 72.7	i 7,924	i 16,344	-3
59 المملكة العربية السعودية	61	0.816	96.7	75.1	70.8	79.4	89.1	f 78.0	f 79.1	i 5,987	i 36,662	-7

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية المرتبط بالنوع 2007			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين [a] (% من سن 15 عامًا وما فوق) 2007–1999		مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم [b] (%) 2007		تقدير الدخل المكتسب [c] (مقومًا بتعادل القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي) 2007		ترتيب دليل التنمية البشرية ناقص ترتيب دليل التنمية المرتبطة بالنوع [d]
	الترتيب	القيمة	في شكل % من قيمة دليل التنمية البشرية	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
60 باناما	52	0.838	99.7	78.2	73.0	92.8	94.0	[f]83.5	[f]76.1	8,331	14,397	3
61 بلغاريا	51	0.839	99.9	76.7	69.6	97.9	98.6	[f]82.9	[f]81.8	9,132	13,439	5
62 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	[k]..	[k]..	..	..	[f]74.1	[f]72.1	..	..	..
63 رومانيا	53	0.836	99.9	76.1	69.0	96.9	98.3	[f]81.7	[f]76.7	10,053	14,808	4
64 ترينيداد وتوباغو	54	0.833	99.5	72.8	65.6	98.3	99.1	[f,h]62.2	[f,h]59.9	[i]16,686	[i]30,554	4
65 الجبل الأسود	..	..	..	76.5	71.6	[f,o]94.1	[f,o]98.9	..	..	[i,p]8,611	[i,p]14,951	..
66 ماليزيا	59	0.823	99.2	76.6	71.9	89.6	94.2	[f]73.1	[f]69.8	[i]7,972	[i]18,886	0
67 صربيا	..	..	..	76.3	71.6	[f,o]94.1	[f,o]98.9	..	..	[i,p]7,654	[i,p]12,900	..
68 بيلاروس	58	0.824	99.8	75.2	63.1	[g]99.7	[g]99.8	93.8	87.1	8,482	13,543	2
69 سانت لوسيا	..	..	..	75.5	71.7	..	..	80.6	73.8	[i]6,599	[i]13,084	..
70 ألبانيا	62	0.814	99.5	79.8	73.4	[g]98.8	[g]99.3	[f]67.6	[f]68.0	[i]4,954	[i]9,143	-1
71 الاتحاد الروسي	60	0.816	99.9	72.9	59.9	99.4	99.7	[f]86.1	[f]78.0	[i]11,675	[i]18,171	2
72 جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	63	0.812	99.4	76.5	71.7	95.4	98.6	[f]71.1	[f]69.1	[i]5,956	[i]12,247	0
73 دومينيكا	..	..	..	[k]..	[k]..	..	..	[f,h]82.7	[f,h]74.5	..	..	..
74 غرينادا	..	..	..	76.7	73.7	..	..	[f,h]73.8	[f,h]72.4	..	..	..
75 البرازيل	64	0.810	99.7	75.9	68.6	90.2	89.8	[f]89.4	[f]85.1	7,190	12,006	0
76 البوسنة والهرسك	..	..	..	77.7	72.4	94.4	99.0	..	..	[i]5,910	[i]9,721	..
77 كولومبيا	65	0.806	99.9	76.5	69.1	92.8	92.4	80.9	77.2	7,138	10,080	0
78 بيرو	66	0.804	99.7	75.8	70.4	84.6	94.9	[f,h]89.9	[f,h]86.4	[i]5,828	[i]9,835	0
79 تركيا	71	0.788	97.7	74.2	69.4	81.3	96.2	[f,h]66.3	[f,h]75.7	[i]5,352	[i]20,441	-4
80 إيكوادور	..	..	..	78.0	72.1	89.7	92.3	..	..	[i]4,996	[i]9,888	..
81 موريشوس	68	0.797	99.1	75.7	68.5	84.7	90.2	[f,h]75.7	[f,h]78.0	[i]6,686	[i]15,972	0
82 كازاخستان	67	0.803	99.8	71.2	59.1	99.5	99.8	95.1	87.8	[i]8,831	[i]13,080	2
83 لبنان	72	0.784	97.7	74.1	69.8	86.0	93.4	80.3	75.7	[i]4,062	[i]16,404	-2
تنمية بشرية متوسطة												
84 أرمينيا	69	0.794	99.5	76.7	70.1	99.3	99.7	77.8	71.6	4,215	7,386	2
85 أوكرانيا	70	0.793	99.7	73.8	62.7	99.6	99.8	[i]93.2	[i]87.0	5,249	8,854	2
86 أذربيجان	74	0.779	99.0	72.3	67.6	[g]99.2	[g]99.8	..	..	4,836	11,037	-1
87 تايلاند	73	0.782	99.8	72.1	65.4	92.6	95.9	[f,h]79.6	[f,h]76.6	[i]6,341	[i]10,018	1
88 إيران (جمهورية - الإسلامية)	77	0.770	98.4	72.5	69.9	77.2	87.3	[f,h]73.0	[f,h]73.4	[i]5,304	[i]16,449	-2
89 جورجيا	..	..	..	75.0	68.1	..	..	[h]77.7	[h]75.8	2,639	6,921	..
90 جمهورية الدومينيكان	75	0.775	99.7	75.2	69.8	89.5	88.8	[f]76.7	[f]70.4	[i]4,985	[i]8,416	1
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	73.6	69.4	..	..	[f]70.3	[f]67.6	[i]5,180	[i]10,219	..
92 الصين	76	0.770	99.8	74.7	71.3	90.0	96.5	[f,h]68.5	[f]68.9	[i]4,323	[i]6,375	1
93 بليز	..	..	..	78.0	74.2	..	..	[f,h]79.2	[f,h]77.4	4,021	9,398	..
94 ساموا	81	0.763	99.0	74.7	68.4	98.4	98.9	[f,h]76.3	[f,h]72.0	[i]2,525	[i]6,258	-3
95 ملديف	78	0.767	99.5	72.7	69.7	97.1	97.0	[f,h]71.4	[f,h]71.3	[i]3,597	[i]6,714	1
96 الأردن	88	0.743	96.5	74.3	70.7	87.0	95.2	[f]79.9	[f]77.5	1,543	8,065	-8
97 سورينام	80	0.763	99.3	72.5	65.3	88.1	92.7	[f,h]79.3	[f,h]69.4	[i]4,794	[i]10,825	1
98 تونس	85	0.752	97.8	76.0	71.8	69.0	86.4	[f,h]78.9	[f,h]73.6	[i]3,249	[i]11,731	-3
99 تونغا	79	0.765	99.6	74.6	69.0	99.3	99.2	[f,h]78.8	[f,h]77.2	[i]2,705	[i]4,752	4
100 جامايكا	82	0.762	99.5	75.1	68.3	91.1	80.5	[f,h]82.0	[f,h]74.3	[i]4,469	[i]7,734	2
101 باراغواي	83	0.759	99.8	73.8	69.6	93.5	95.7	[f,h]72.2	[f,h]72.1	[i]3,439	[i]5,405	2
102 سريلانكا	84	0.756	99.6	77.9	70.3	89.1	92.7	[f,h]69.9	[f,h]67.5	3,064	5,450	2
103 غابون	86	0.748	99.1	61.5	58.7	82.2	90.2	[f]75.0	[f]79.8	[i]11,221	[i]19,124	1
104 الجزائر	89	0.742	98.4	73.6	70.8	66.4	84.3	[f,h]74.5	[f,h]72.8	[i]4,081	[i]11,331	-1
105 الفلبين	87	0.748	99.6	73.9	69.4	93.7	93.1	[f]81.6	[f]77.8	[i]2,506	[i]4,293	2
106 السلفادور	90	0.740	99.0	75.9	66.4	79.7	84.9	74.8	73.3	[i]3,675	[i]8,016	0
107 الجمهورية العربية السورية	99	0.715	96.4	76.0	72.2	76.5	89.7	[f,h]63.9	[f,h]67.5	[i]1,512	[i]7,452	-8
108 فيجي	91	0.732	98.7	71.0	66.5	[m]..	[m]..	[f,h]73.2	[f,h]70.0	[i]2,349	[i]6,200	1
109 تركمانستان	..	..	..	68.8	60.6	99.3	99.7	..	..	[i]3,594	[i]5,545	..
110 الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	74.9	71.7	90.3	97.2	80.8	75.9	..	..	..
111 أندونيسيا	94	0.726	99.0	72.5	68.5	88.8	95.2	[f,h]66.8	[f,h]69.5	[i]2,263	[i]5,163	-1
112 هوندوراس	96	0.721	98.4	74.4	69.6	83.5	83.7	[f,h]78.3	[f,h]71.3	[i]1,951	[i]5,668	-2
113 بوليفيا	92	0.728	99.8	67.5	63.3	86.0	96.0	[f]83.6	[f]89.7	[i]3,198	[i]5,222	3
114 غيانا	97	0.721	98.9	69.6	63.7	[g,m]..	[g,m]..	83.0	84.7	[i]1,607	[i]3,919	-1
115 منغوليا	93	0.727	100.0	69.6	63.0	97.7	96.8	84.9	73.7	3,019	3,454	4
116 فييت نام	95	0.723	99.7	76.1	72.3	86.9	93.9	[f,h]60.7	[f,h]63.9	[i]2,131	[i]3,069	3
117 مولدوفا	98	0.719	99.8	72.1	64.5	98.9	99.6	[f]74.6	[f]68.6	[i]2,173	[i]2,964	1
118 غينيا الاستوائية	103	0.700	97.3	51.1	48.7	80.5	93.4	[f]55.8	[f]68.2	[i]16,161	[i]45,418	-3

(ز)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية المرتبط بالنوع 2007			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين [a] (% من سن 15 عامًا وما فوق) 2007–1999		مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم [b] (%) 2007		تقدير الدخل المكتسب [c] (مقومًا بتعادل القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي) 2007		ترتيب دليل التنمية البشرية ناقص ترتيب دليل التنمية المرتبطة بالنوع [d]
	الترتيب	القيمة	في شكل % من قيمة دليل التنمية البشرية	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
119 أوزباكستان	100	0.708	99.7	70.9	64.5	95.8	98.0	71.4	74.0	[i]1,891	[i]2,964	1
120 قيرغيستان	101	0.705	99.4	71.4	63.9	99.1	99.5	79.7	74.9	[i]1,428	[i]2,600	1
121 الرأس الأخضر	102	0.701	98.9	73.5	68.2	78.8	89.4	69.7	66.6	[i]2,015	[i]4,152	1
122 غواتيمالا	104	0.696	98.9	73.7	66.7	68.0	79.0	67.8	73.2	[i]2,735	[i]6,479	0
123 مصر	..	..	..	71.7	68.2	57.8	74.6	..	..	2,286	8,401	..
124 نيكاراغوا	107	0.686	98.2	75.9	69.8	77.9	78.1	[f,h]72.7	[f,h]71.5	[i]1,293	[i]3,854	-2
125 بوتسوانا	106	0.689	99.3	53.3	53.2	82.9	82.8	[f,h]71.3	[f,h]70.0	[i]9,961	[i]17,307	0
126 فاناتو	105	0.692	99.9	72.0	68.1	76.1	80.0	[f,h]60.3	[f,h]64.2	[i]2,970	[i]4,332	2
127 طاجيكستان	108	0.686	99.6	69.3	63.7	99.5	99.8	64.6	77.2	[i]1,385	[i]2,126	0
128 ناميبيا	109	0.683	99.5	61.2	59.3	87.4	88.6	[f]68.2	[f]66.3	[i]4,006	[i]6,339	0
129 جنوب أفريقيا	110	0.680	99.6	53.2	49.8	87.2	88.9	[f]77.3	[f]76.3	[i]7,328	[i]12,273	0
130 المغرب	112	0.625	95.7	73.3	68.8	43.2	68.7	[f,h]55.1	[f,h]64.0	[i]1,603	[i]6,694	-1
131 سان تومي وبرينسيبي	111	0.643	98.8	67.3	63.5	82.7	93.4	68.6	67.7	[i]1,044	[i]2,243	1
132 بوتان	114	0.605	97.7	67.6	64.0	38.7	65.0	[f,h]53.7	[f,h]54.6	[i]2,636	[i]6,817	-1
133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	113	0.614	99.3	65.9	63.2	63.2	82.5	[f]54.3	[f]64.8	[i]1,877	[i]2,455	1
134 الهند	115	0.594	97.1	64.9	62.0	54.5	76.9	[f]57.4	[f]64.3	[i]1,304	[i]4,102	0
135 جزر سليمان	..	..	..	66.7	64.9	..	..	[f]47.8	[f]51.4	[i]1,146	[i]2,264	..
136 الكونغو	116	0.594	98.8	54.4	52.5	[f]71.8	[f]90.6	[f,h]55.2	[f,h]62.0	[i]2,385	[i]4,658	0
137 كمبوديا	117	0.588	99.2	62.3	58.6	67.7	85.8	[h]54.8	[h]62.1	[i]1,465	[i]2,158	0
138 ميانمار	..	..	..	63.4	59.0	86.4	93.9	..	..	[i]640	[i]1,043	..
139 جزر القمر	118	0.571	99.2	67.2	62.8	69.8	80.3	[f,h]42.3	[f,h]50.4	[i]839	[i]1,446	0
140 اليمن	123	0.538	93.6	64.1	60.9	40.5	77.0	[f]42.3	[f]65.9	[i]921	[i]3,715	-4
141 باكستان	125	0.532	93.0	66.5	65.9	39.6	67.7	[f]34.4	[f]43.9	[i]760	[i]4,135	-5
142 سوازيلند	119	0.568	99.3	44.8	45.7	78.3	80.9	[f]58.4	[f]61.8	[i]3,994	[i]5,642	2
143 أنغولا	..	..	..	48.5	44.6	54.2	82.9	..	..	[i]4,212	[i]6,592	..
144 نيبال	120	0.545	98.4	66.9	65.6	43.6	70.3	[f,h]58.1	[f,h]63.4	[i]794	[i]1,309	2
145 مدغشقر	121	0.541	99.6	61.5	58.3	65.3	76.5	60.2	62.5	774	1,093	2
146 بنغلاديش	124	0.536	98.7	66.7	64.7	48.0	58.7	[f]52.5	[f]51.8	[i]830	[i]1,633	0
147 كينيا	122	0.538	99.4	54.0	53.2	70.2	77.7	[f,h]58.2	[f,h]61.0	[i]1,213	[i]1,874	3
148 بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	63.0	58.7	53.4	62.1	..	..	[i]1,775	[i]2,383	..
149 هايتي	..	..	..	62.9	59.1	[f]64.0	[f]60.1	..	..	[i]626	[i]1,695	..
150 السودان	128	0.516	97.0	59.4	56.3	51.8	71.1	[f,h]37.6	[f,h]42.2	[i]1,039	[i]3,119	-2
151 جمهورية تانزانيا المتحدة	126	0.527	99.4	55.8	54.2	65.9	79.0	[h]56.2	[h]58.4	[i]1,025	[i]1,394	1
152 غانا	127	0.524	99.5	57.4	55.6	58.3	71.7	[h]54.5	[h]58.3	[i]1,133	[i]1,531	1
153 الكاميرون	130	0.515	98.6	51.4	50.3	59.8	77.0	[i]47.7	[i]56.7	[i]1,467	[i]2,791	-1
154 موريتانيا	129	0.516	99.1	58.5	54.7	48.3	63.3	[f,i]50.5	[f,i]50.7	[i]1,405	[i]2,439	1
155 جيبوتي	131	0.514	98.8	56.5	53.7	[m]..	[m]..	[f]21.9	[f]29.0	[i]1,496	[i]2,627	0
156 ليسوتو	133	0.509	99.1	45.5	43.9	90.3	73.7	[f,h]62.3	[f,h]60.6	[i]1,315	[i]1,797	-1
157 أوغندا	132	0.509	99.2	52.4	51.4	65.5	81.8	[f,h]61.6	[f,h]62.9	[i]861	[i]1,256	1
158 نيجيريا	134	0.499	97.7	48.2	47.2	64.1	80.1	[f,h]48.1	[f,h]57.9	[i]1,163	[i]2,777	0
تنمية بشرية منخفضة												
159 توغو	..	..	..	63.9	60.4	38.5	68.7	..	..	[i]494	[i]1,088	..
160 ملاوي	135	0.490	99.4	53.4	51.3	64.6	79.2	[f,h]61.7	[f,h]62.1	[i]646	[i]877	0
161 بنين	136	0.477	97.0	62.1	59.8	27.9	53.1	[f,h]44.5	[f,h]60.1	892	1,726	0
162 تيمور - ليشتي	..	..	..	61.5	59.8	..	..	[f,h]62.1	[f,h]64.2	[i]493	[i]934	..
163 كوت ديفوار	138	0.468	96.6	58.3	55.7	38.6	60.8	[f,h]31.3	[f,h]43.7	[i]852	[i]2,500	-1
164 زامبيا	137	0.473	98.3	45.0	44.0	60.7	80.8	[f,h]60.7	[f,h]66.0	[i]980	[i]1,740	1
165 إريتريا	139	0.459	97.3	61.4	56.8	53.0	76.2	[f,h]27.6	[f,h]39.1	[i]422	[i]839	0
166 السنغال	141	0.457	98.5	56.9	53.9	33.0	52.3	[f,h]39.0	[f,h]43.3	[i]1,178	[i]2,157	-1
167 رواندا	140	0.459	99.8	51.4	47.9	59.8	71.4	[f]52.4	[f]52.0	[i]770	[i]970	1
168 غامبيا	142	0.452	99.1	57.3	54.1	[m]..	[m]..	[f,h]47.2	[f,h]46.4	[i]951	[i]1,499	0
169 ليبيريا	143	0.430	97.3	59.3	56.5	50.9	60.2	[f]48.6	[f]66.5	[i]240	[i]484	0
170 غينيا	144	0.425	97.7	59.3	55.3	18.1	42.6	[f]41.5	[f]56.9	[i]919	[i]1,356	0
171 إثيوبيا	145	0.403	97.3	56.2	53.3	22.8	50.0	[h]44.0	[h]54.0	[i]624	[i]936	0
172 موزامبيق	146	0.395	98.3	48.7	46.9	33.0	57.2	[f,h]50.2	[f,h]59.4	[i]759	[i]848	0
173 غينيا - بيساو	149	0.381	96.2	49.1	46.0	54.4	75.1	[f,h]28.8	[f,h]44.5	[i]301	[i]658	-2
174 بوروندي	147	0.390	99.1	51.4	48.6	52.2	67.3	[h]46.2	[h]51.8	[i]296	[i]387	1
175 تشاد	150	0.380	96.8	49.9	47.3	20.8	43.0	[f,h]27.5	[f,h]45.5	[i]1,219	[i]1,739	-1
176 جمهورية الكونغو الديمقراطية	151	0.370	95.1	49.2	46.1	54.1	80.9	[i]40.5	[i]55.9	[i]189	[i]410	-1
177 بوركينا فاسو	148	0.383	98.4	54.0	51.4	21.6	36.7	29.2	36.3	[i]895	[i]1,354	3

دليل التنمية المرتبطة بالنوع ومكوناته

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية المرتبط بالنوع 2007			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين [a] (% من سن 15 عامًا وما فوق) 2007–1999		مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في التعليم [b] (%) 2007		تقدير الدخل المكتسب [c] (مقومًا بتعادل القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي) 2007		ترتيب دليل التنمية البشرية ناقص ترتيب دليل التنمية المرتبطة بالنوع [d]
	الترتيب	القيمة	في شكل % من قيمة دليل التنمية البشرية	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
178 مالي	154	0.353	95.2	48.8	47.4	18.2	34.9	[f,h]37.5	[f,h]51.0	[i]672	[i]1,517	-2
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	152	0.354	95.8	48.2	45.1	33.5	64.8	[f,h]22.9	[f,h]34.4	[i]535	[i]900	1
180 سيراليون	153	0.354	97.1	48.5	46.0	26.8	50.0	[f,h]37.6	[f,h]51.7	[i]577	[i]783	1
181 أفغانستان	155	0.310	88.0	43.5	43.6	12.6	43.1	[f,h]35.4	[f,h]63.6	[f,i,q]442	[f,i,q]1,845	0
182 النيجر	156	0.308	90.8	51.7	50.0	15.1	42.9	22.1	32.3	[i]318	[i]929	0
دول أعضاء أخرى												
العراق	..	..	..	71.8	64.2	64.2	84.1	[f,h]52.1	[f,h]68.5	..	..	..
كيريباس	..	..	..	[k]..	[k]..	..	..	[f,h]77.9	[f,h]73.8	..	..	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	69.1	64.9	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	[k]..	[k]..	..	..	[f,h]71.2	[f,h]71.1	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	69.2	67.6	..	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	[k]..	[k]..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	[k]..	[k]..	..	..	[f,h]56.1	[f,h]54.0	..	..	..
بالاو	..	..	..	[k]..	[k]..	[f]90.5	[f]93.3	[f,h]91.2	[f,h]82.4	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	[k]..	[k]..	[e]..	[e]..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	51.2	48.3	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	[k]..	[k]..	..	..	[f,h]70.8	[f,h]67.8	..	..	..
زمبابوي	..	..	..	43.6	42.6	88.3	94.1	[f,h]53.4	[f,h]55.5	..	..	..

الملاحظات

(a) تشير البيانات إلى التقديرات الوطنية للإلمام بالقراءة والكتابة المستمدة من التعدادات السكانية أو استقصاءات أجريت في الفترة ما بين عامي 1999 و2007، ما لم يُحدَّد خلاف ذلك. ونظرًا للاختلافات في المنهجية والأطر الزمنية فيما يتعلق بإعداد البيانات الأساسية، يجب توخي الحذر عند عمل المقارنات بين البلدان وعلى مدار الوقت. وللاستزادة بالتفاصيل، ارجع إلى http://www.uis.unesco.org/.

(b) قد تشير بيانات بعض البلدان إلى التقديرات الوطنية أو تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء. وللاستزادة بالتفاصيل، ارجع إلى http://www.uis.unesco.org/.

(c) نظرًا لنقص البيانات المتعلقة بالدخل المجمّع حسب النوع الاجتماعي، فإن تقديرات الدخل المكتسب للإناث والذكور هي تقديرات تقريبية مبنية على أساس البيانات المرتبطة بالنسبة بين أجر الإناث في المجالات غير الزراعية إلى أجر الذكور في نفس المجالات، وبحصص الإناث والذكور من السكان الناشطين اقتصاديًا، وإجمالي السكان من الإناث والذكور، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد مقومًا بمعادل القوة الشرائية للدولار (ارجع إلى http://hdr.undp.org/ar/statistics/tn1). معدلات الأجور المستخدمة في هذا الحساب مبنية على بيانات السنة الأكثر حداثة المتوفرة في الفترة ما بين عامي 1999 و2007.

(d) أُعيد حساب ترتيبات دليل التنمية البشرية المستخدمة للبلدان التي لها قيمة دليل مؤشر للتنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويدل الرقم الإيجابي على أن ترتيب دليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي أعلى من ترتيب دليل التنمية البشرية؛ أما الرقم السلبي فيدل على عكس ذلك.

(e) طُبِّقَت قيمة نسبتها 99.0% لغرض حساب دليل التنمية البشرية.

(f) تشير البيانات إلى سنة أسبق عن تلك المحددة.

(g) بغية حساب دليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، خُفِّضَت قيم الإناث والذكور المبينة في هذا الجدول لكي تعكس أقصى حد للقيم المرتبطة بنسب الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين (99%)، ونسب الالتحاق الإجمالي (100%)، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (40,000 - مقومًا بمعادل القوة الشرائية للدولار). ولمزيد من التفاصيل، ارجع إلى موقع http://hdr/undp.org/tech-nicalnote1).

(h) تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء.

(i) بيانات الأجور غير متوفرة. ولغرض حساب تقديرات الدخل المكتسب للإناث والذكور، استُخدمت قيمة 0.75 للنسبة بين أجر الإناث في المجالات غير الزراعية إلى أجر الذكور في نفس المجالات.

(j) مركز لوكسمبورج للإحصاء والدراسات الاقتصادية لعام 2008 . وتشير البيانات إلى المواطنين الملتحقين سواء في البلاد أو خارجها؛ ومن ثم تختلف عن التعريف المعتاد.

(k) لغرض احتساب دليل التنمية البشرية استُخدمت تقديرات الأمم المتحدة 2009e التي لم تُنشر بعد: أندورا 84.3 (للإناث) و77.5 (للذكور)، وأنتيغوا وبربودا 74.6 و69.7، ودومينيكا 80.3 و73.7، وليختنشتاين 82.4 و76.0، وسان كيتس ونيفس 74.6 و69.8، وسيشيل 77.7 و68.4.

(l) التقديرات الوطنية مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء.

(m) في ظل غياب البيانات الحديثة لعام 2005، استُخدمت تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء لعام 2005 ، بناءً على تعداد سكاني أو معلومات استقصائية قديمة. غير أنه يجب توخي الحذر في تفسيرها: جزر الباهاما 96.7 (للإناث) و95.0 (للذكور)، وبربادوس 99.8 و99.7، وجيبوتي 61.4 و79.9، وفيجي 92.9 و95.9، وجامبيا 35.4 و49.9، وغيانا 98.7 و99.2، وهوخ كوخ الصين (المنطقة الإدارية الخاصة) 91.4 و97.3. (Heston, Summers and Aton 2006) (n. تختلف البيانات عن التعريف المعتاد.

(o) تشير البيانات إلى صربيا والجبل الأسود قبل انفصالهما إلى دولتين مستقلتين في حزيران/يونيو 2006، وتستبعد كوسوفو.

(p) قُدّر الدخل المكتسب باستخدام البيانات المتعلقة بمعدل النشاط الاقتصادي لصربيا والجبل الأسود قبل انفصالهما إلى دوليتين مستقلتين في حزيران/يونيو 2006.

(q) حُسب بناءً على الناتج المحلي الإجمالي مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 2006 وفقًا للبنك الدولي 2009d، وإجمالي السكان لنفس العام المستمد عن الأمم المتحدة 2009e

المصادر

العمود 1: خُدِّد بناءً على قيم دليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

العمود 2: حُسب بناءً على البيانات الواردة في الأعمدة 4-11.

العمود 3: حُسب بناءً على قيم دليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ودليل التنمية البشرية.

العمودان 4-5: الأمم المتحدة 2009e.

العمودان 6-7: معهد اليونسكو للإحصاء 2009a.

العمودان 8-9: معهد اليونسكو للإحصاء 2009b.

العمودان 10و11: حُسبا بناءً على البيانات بشأن الناتج المحلي الإجمالي (مقومًا بمعادل القوة الشرائية للدولار) وبيانات السكان، الواردة عن البنك الدولي 2009d، وبيانات السكان الناشطين اقتصاديًا الواردة عن منظمة العمل الدولية 2009b).

العمود 12: حُسب بناءً على إعادة حساب ترتيبات دليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ودليل التنمية البشرية في العمود 1

ترتيبات دليل التنمية البشرية لعدد 155 بلد و منطقة

1 أستراليا
2 النرويج
3 آيسلندا
4 كندا
5 السويد
6 فرنسا
7 هولندا
8 فنلندا
9 أسبانيا
10 آيرلندا
11 بلجيكا
12 الدانمرك
13 سويسرا
14 اليابان
15 إيطاليا
16 لكسمبرغ
17 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
18 نيوزيلندا
19 الولايات المتحدة الأمريكية
20 ألمانيا
21 اليونان
22 هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)
23 استراليا
24 سلوفينيا
25 جمهورية كوريا
26 إسرائيل
27 قبرص
28 البرتغال
29 بروني دار السلام
30 بربادوس
31 الجمهورية التشيكية
32 مالطة
33 البحرين
34 الكويت
35 قطر
36 إستونيا
37 هنغاريا
38 الإمارات العربية المتحدة
39 بولندا
40 سلوفاكيا
41 شيلي
42 ليتوانيا
43 كرواتيا
44 لاتفيا
45 أوروغواي
46 الأرجنتين
47 كوستاريكا
48 المكسيك
49 كوبا
50 بلغاريا
51 بنما
52 رومانيا
53 ترينيداد وتوباغو
54 الجماهيرية العربية الليبية
55 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
56 عمان
57 بيلاروس
58 ماليزيا
59 الاتحاد الروسي
60 المملكة العربية السعودية
61 ألبانيا
62 جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)
63 البرازيل
64 كولومبيا
65 بيرو
66 كازاخستان
67 موريشيوس
68 أرمينيا
69 أوكرانيا
70 تركيا
71 لبنان
72 تايلند
73 أذربيجان
74 الجمهورية الدومينيكية
75 الصين
76 إيران (جمهورية - الإسلامية)
77 ملديف
78 تونغا
79 سورينام
80 ساموا
81 جامايكا
82 باراغواي
83 سري لانكا
84 تونس
85 غابون
86 الفلبين
87 الأردن
88 الجزائر
89 السلفادور
90 فيجي
91 بوليفيا
92 منغوليا
93 إندونيسيا
94 فييت نام
95 هندوراس
96 غيانا
97 مولدوفا
98 الجمهورية العربية السورية
99 أوزبكستان
100 قيرغيزستان
101 الرأس الأخضر
102 غينيا الاستوائية
103 غواتيمالا
104 فانواتو
105 بوتسوانا
106 نيكاراغوا
107 طاجيكستان
108 ناميبيا
109 جنوب أفريقيا
110 سان تومي وبرينسيبي
111 المغرب
112 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
113 بوتان
114 الهند
115 الكونغو
116 كمبوديا
117 جزر القمر
118 سوازيلند
119 نيبال
120 مدغشقر
121 كينيا
122 اليمن
123 بنغلاديش
124 باكستان
125 جمهورية تنزانيا المتحدة
126 غانا
127 السودان
128 موريتانيا
129 الكاميرون
130 جيبوتي
131 أوغندا
132 ليسوتو
133 نيجيريا
134 ملاوي
135 بنن
136 زامبيا
137 كوت ديفوار
138 إريتريا
139 رواندا
140 السنغال
141 غامبيا
142 ليبريا
143 غينيا
144 إثيوبيا
145 موزامبيق
146 بوروندي
147 بوركينا فاسو
148 غينيا - بيساو
149 تشاد
150 الكونغو
151 جمهورية أفريقيا الوسطى
152 سيراليون
153 مالي
154 أفغانستان
155 النيجر

(ك)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	مقياس التمكين الجنساني: الترتيب	مقياس التمكين الجنساني: القيمة	مقاعد في المجلس النيابي تشغلها النساء †a % من الإجمالي	مشرعات وكبيرات المسؤولين ومديرات†b % من الإجمالي	مهنيات وعاملات فنيات †b % من الإجمالي	نسبة الدخل التقديري المكتسب للإناث إلى الدخل التقديري المكتسب للذكور†c	السنة التي حصلت فيها المرأة على حق التصويت†d: التصويت	السنة التي حصلت فيها المرأة على حق التصويت†d: الترشح للانتخاب	eالسنة التي أصبحت فيها المرأة لأول مرة مسؤولا يترأس المجلس النيابي أو أحد المجلسين	نساء في مناصب وزارية† % من الإجمالي
تنمية بشرية مرتفعة جدا										
1 النرويج	1	0.906	g36	31	51	0.77	1913	1913 ,1907	1993	56
2 أستراليا	10	0.870	g30	37	57	0.70	1902 ,1902	1962 ,1902	1987	24
3 آيسلندا	9	0.859	g33	30	56	0.62	1915 ,1920	1920 ,1915	1974	36
4 كندا	13	0.830	g25	37	56	0.65	1917 ,1960	1960 ,1920	1972	16
5 أيرلندا	16	0.722	g15	31	53	0.56	1918 ,1928	1928 ,1918	1982	21
6 هولندا	4	0.882	g39	28	50	0.67	1919	1917	1998	33
7 السويد	2	0.909	g47	32	51	0.67	1921 ,1919	1921 ,1919	1991	48
8 فرنسا	21	0.779	g20	38	48	0.61	1944	1944	..	47
9 سويسرا	8	0.822	g27	30	46	0.62	1971	1971	1977	43
10 اليابان	50	0.567	12	h9	h46	0.45	1947 ,1945	1947 ,1945	1993	12
11 لوكسمبورج	..	..	g23	..	..	0.57	1919	1919	1989	14
12 فنلندا	6	0.902	42	29	55	0.73	1906	1906	1991	58
13 الولايات المتحدة الأمريكية	12	0.767	i17	43	56	0.62	1965 ,1920	i1788	2007	24
14 النمسا	18	0.744	g27	27	48	0.40	1918	1918	1927	38
15 أسبانيا	14	0.835	g34	32	49	0.52	1931	1931	1999	44
16 الدانمارك	5	0.896	g38	28	52	0.74	1915	1915	1950	37
17 بلجيكا	7	0.874	g36	32	49	0.64	1948 ,1919	1921	2004	23
18 إيطاليا	23	0.741	g20	34	47	0.49	1945	1945	1979	24
19 ليختنشتاين	..	..	24	..	..	..	1984	1984	..	20
20 نيوزيلندا	15	0.841	34	40	54	0.69	1893	1919	2005	32
21 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	19	0.790	g20	34	47	0.67	1928 ,1918	1928 ,1918	1992	23
22 ألمانيا	11	0.852	g31	38	50	0.59	1918	1918	1972	33
23 سنغافورة	3	0.786	24	31	45	0.53	1947	1947	..	0
24 هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	..	..	..	30	42	0.73	..	..	..	..
25 اليونان	29	0.677	g15	28	49	0.51	1952	1952	2004	12
26 جمهورية كوريا	62	0.554	g14	9	40	0.52	1948	1948	..	5
27 إسرائيل	24	0.705	g18	30	52	0.64	1948	1948	2006	12
28 أندورا	..	..	25	..	..	..	1970	1973	..	38
29 سلوفينيا	35	0.641	g10	34	56	0.61	1946	1946	..	18
30 بروني دار السلام	..	..	..	h35	h37	0.59	-	-	..	7
31 الكويت	..	..	3	..	..	0.36	2005	2005	..	7
32 قبرص	49	0.603	g14	15	48	0.58	1960	1960	..	18
33 قطر	26	0.445	0	7	25	0.28	k2003	2003	..	8
34 البرتغال	22	0.753	g28	32	51	0.60	1976 ,1931	1976 ,1931	..	13
35 الإمارات العربية المتحدة	17	0.691	23	10	21	0.27	l2006	l2006	..	8
36 الجمهورية التشيكية	32	0.664	g16	29	53	0.57	1920	1920	1998	13
37 بربادوس	38	0.632	14	43	52	0.65	1950	1950	..	28
38 مالطا	75	0.531	g9	19	41	0.45	1947	1947	1996	15
تنمية بشرية مرتفعة										
39 البحرين	47	0.605	14	h13	h19	0.51	2002 ,1973	2002 ,1973	..	4
40 إستونيا	31	0.665	21	34	69	0.65	1918	1918	2003	23
41 بولندا	39	0.631	g18	36	60	0.59	1918	1918	1997	26
42 سلوفاكيا	33	0.663	g19	31	58	0.58	1920	1920	..	13
43 هنغاريا	54	0.590	g11	35	60	0.75	1945 ,1918	1945 ,1918	1963	21
44 تشيلي	76	0.526	g13	h23	h50	0.42	1949	1949	2002	41
45 كرواتيا	45	0.618	g21	21	51	0.67	1945	1945	1993	24
46 ليتوانيا	41	0.628	g18	38	70	0.70	1919	1919	..	23
47 أنتيغوا وبربودا	..	..	17	45	55	..	1951	1951	1994	9
48 لاتفيا	34	0.648	20	41	66	0.67	1918	1918	1995	22
49 الأرجنتين	25	0.699	g40	23	54	0.51	1947	1947	1973	23
50 أوروغواي	64	0.551	g12	40	53	0.55	1932	1932	1963	29
51 كوبا	30	0.676	43	h31	h60	0.49	1934	1934	..	19
52 جزر البهاما	..	..	25	43	63	..	1964 ,1961	1964 ,1961	1997	8
53 المكسيك	40	0.629	g22	31	42	0.42	1947	1953	1994	16
54 كوستا ريكا	28	0.685	g37	27	43	0.46	1949	1949	1986	29
55 الجماهيرية العربية الليبية	..	..	8	..	..	0.25	1964	1964	..	0
56 عمان	88	0.453	9	9	33	0.23	2003 ,1994	2003 ,1994	..	9
57 سيشيل	..	..	24	..	..	..	1948	1948	..	20
58 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	57	0.581	g19	h27	h61	0.48	1946	1946	1998	21
59 المملكة العربية السعودية	106	0.299	0	10	29	0.16	-	-	..	0

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	مقياس التمكين الجنساني: الترتيب	مقياس التمكين الجنساني: القيمة	مقاعد في المجلس النيابي تشغلها النساء † a % من الإجمالي	مشرعات وكبيرات المسؤولين ومديرات † b % من الإجمالي	مهنيات وعاملات فنيات † b % من الإجمالي	نسبة الدخل التقديري المكتسب للإناث إلى الدخل التقديري المكتسب للذكور † c	السنة التي حصلت فيها المرأة على حق التصويت d: التصويت	السنة التي حصلت فيها المرأة على حق التصويت d: الترشح للانتخاب	السنة التي e أصبحت فيها المرأة لأول مرة مسؤولًا يترأس المجلس النيابي أو أحد المجلسين	نساء في مناصب وزارية f % من الإجمالي
60 باناما	48	0.604	g17	44	52	0.58	1946 ,1941	1946 ,1941	1994	23
61 بلغاريا	46	0.613	22	31	61	0.68	1945 ,1937	1945	..	24
62 سانت كيتس ونيفس	..	..	7	..	..	..	1951	1951	2004	..
63 رومانيا	78	0.512	g10	28	56	0.68	1946 ,1929	1946 ,1929	2008	0
64 ترينيداد وتوباغو	20	0.801	g33	43	53	0.55	1946	1946	1991	36
65 الجبل الأسود	85	0.485	11	20	60	0.58	m1946	m1946	..	6
66 ماليزيا	69	0.542	15	23	41	0.42	1957	1957	..	9
67 صربيا	43	0.621	g22	35	55	0.59	m1946	m1946	2008	17
68 بيلاروس	..	..	33	..	..	0.63	1918	1918	..	6
69 سانت لوسيا	53	0.591	17	52	56	0.50	1951	1951	2007	..
70 ألبانيا	..	..	g7	..	..	0.54	1920	1920	2005	7
71 الاتحاد الروسي	61	0.556	11	39	64	0.64	1918	1918	..	10
72 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	36	0.641	g28	29	53	0.49	1946	1946	..	14
73 دومينيكا	..	..	19	48	55	..	1951	1951	1980	21
74 غرينادا	..	..	21	49	53	..	1951	1951	1990	50
75 البرازيل	83	0.504	g9	35	53	0.60	1932	1932	..	11
76 البوسنة والهرسك	..	..	g12	..	..	0.61	1946	1946	2009	0
77 كولومبيا	81	0.508	g10	h38	h50	0.71	1954	1954	..	23
78 بيرو	37	0.640	g29	29	47	0.59	1955	1955	1995	29
79 تركيا	101	0.379	9	8	33	0.26	1930	1930	..	4
80 إيكوادور	42	0.622	g,n28	28	49	0.51	1929	1929	..	35
81 موريشوس	72	0.538	17	20	45	0.42	1956	1956	..	10
82 كازاخستان	74	0.532	g12	38	67	0.68	1993 ,1924	1993 ,1924	..	6
83 لبنان	..	..	g5	..	..	0.25	1952	1952	..	5
تنمية بشرية متوسطة										
84 أرمينيا	93	0.412	g8	24	65	0.57	1918	1918	..	6
85 أوكرانيا	87	0.461	8	39	64	0.59	1919	1919	..	4
86 أذربيجان	100	0.385	11	5	53	0.44	1918	1918	..	7
87 تايلاند	77	0.514	g13	30	53	0.63	1932	1932	..	10
88 إيران (جمهورية - الإسلامية)	103	0.331	3	13	34	0.32	1963	1963	..	3
89 جورجيا	95	0.408	6	34	62	0.38	1921 ,1918	1921 ,1918	2001	18
90 جمهورية الدومينيكان	65	0.550	g17	31	51	0.59	1942	1942	1999	14
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	18	..	..	0.51	1951	1951	..	21
92 الصين	73	0.533	g21	17	52	0.68	1949	1949	..	9
93 بليز	82	0.507	11	41	50	0.43	1954	1954	1984	18
94 ساموا	89	0.431	8	29	39	0.40	1990 ,1948	1990 ,1948	..	23
95 مليديف	90	0.429	12	14	49	0.54	1932	1932	..	14
96 الأردن	..	..	g8	..	..	0.19	1974	1974	..	15
97 سورينام	59	0.560	25	h28	23	0.44	1948	1948	1997	17
98 تونس	..	..	g20	..	..	0.28	1959	1959	..	7
99 تونغا	102	0.363	o3	27	43	0.57	1960	1960	..	..
100 جامايكا	..	..	14	..	..	0.58	1944	1944	1984	11
101 باراغواي	80	0.510	g14	35	50	0.64	1961	1961	..	19
102 سريلانكا	98	0.389	g6	24	46	0.56	1931	1931	..	6
103 غابون	..	..	17	..	..	0.59	1956	1956	2009	17
104 الجزائر	105	0.315	g6	5	35	0.36	1962	1962	..	11
105 الفلبين	60	0.560	g20	57	63	0.58	1937	1937	..	9
106 السلفادور	71	0.539	g19	29	48	0.46	1961	1939	1994	39
107 الجمهورية العربية السورية	..	..	12	..	h40	0.20	1953 ,1949	1953	..	6
108 فيجي	..	..	p..	h51	9	0.38	1963	1963	..	8
109 تركمانستان	..	..	..	..	..	0.65	1927	1927	2006	7
110 الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	g..	10	34	..	..	..	..	..
111 أندونيسيا	96	0.408	g12	h14	h48	0.44	2003 ,1945	1945	..	11
112 هوندوراس	56	0.589	g23	h41	h52	0.34	1955	1955	..	..
113 بوليفيا	79	0.511	g15	36	40	0.61	1952 ,1938	1952 ,1938	1979	24
114 غيانا	55	0.590	g30	25	59	0.41	1953	1945	..	26
115 منغوليا	94	0.410	4	48	54	0.87	1924	1924	..	20
116 فييت نام	63	0.554	26	22	51	0.69	1946	1946	..	4
117 مولدوفا	67	0.547	g22	40	68	0.73	1993 ,1924	1993 ,1924	2001	11
118 غينيا الاستوائية	..	..	g6	..	..	0.36	1963	1963	..	14

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	مقياس التمكين الجنساني: الترتيب	مقياس التمكين الجنساني: القيمة	مقاعد في المجلس النيابي تشغلها النساء †a % من الإجمالي	مشرعات وكبيرات المسؤولين ومديرات†b % من الإجمالي	مهنيات وعاملات فنيات †b % من الإجمالي	نسبة الدخل التقديري المكتسب للإناث إلى الدخل التقديري المكتسب للذكور†c	السنة التي حصلت فيها المرأة على حق التصويت‡d: التصويت	السنة التي حصلت فيها المرأة على حق التصويت‡d: الترشح للانتخاب	eالسنة التي أصبحت فيها المرأة لأول مرة مسؤولا يترأس المجلس النيابي أو أحد المجلسين	نساء في مناصب وزارية† % من الإجمالي
119 أوزباكستان	..	..	g16	..	..	0.64	1938	1938	2008	5
120 قيرغيستان	58	0.575	g26	35	62	0.55	1918	1918	..	19
121 الرأس الأخضر	..	..	18	..	..	0.49	1975	1975	..	36
122 غواتيمالا	..	..	g12	..	..	0.42	1946	1965 ,1946	1991	7
123 مصر	107	0.287	g4	11	32	0.27	1956	1956	..	6
124 نيكاراغوا	68	0.542	g18	41	51	0.34	1950	1955	1990	33
125 بوتسوانا	66	0.550	g11	33	51	0.58	1965	1965	..	28
126 فاناتو	..	..	4	..	..	0.69	1980 ,1975	1980 ,1975	..	8
127 طاجيكستان	..	..	20	..	..	0.65	1924	1924	..	6
128 ناميبيا	44	0.620	g27	36	52	0.63	1989	1989	..	25
129 جنوب أفريقيا	27	0.687	g,q34	34	55	0.60	1994 ,1930	1994 ,1930	1994	45
130 المغرب	104	0.318	g6	12	35	0.24	1959	1963	..	19
131 سان تومي وبرينسيبي	..	..	7	..	..	0.47	1975	1975	1980	25
132 بوتان	..	..	14	..	..	0.39	1953	1953	..	0
133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	25	..	..	0.76	1958	1958	..	11
134 الهند	..	..	g9	..	..	0.32	1950 ,1935	1950 ,1935	2009	10
135 جزر سليمان	..	..	0	..	..	0.51	1974	1974	..	0
136 الكونغو	..	..	9	..	..	0.51	1961 ,1947	1963	..	13
137 كمبوديا	91	0.427	16	14	41	0.68	1955	1955	..	7
138 ميانمار	..	..	r..	..	..	0.61	1935	1946	..	0
139 جزر القمر	..	..	3	..	..	0.58	1956	1956	..	..
140 اليمن	109	0.135	1	4	15	0.25	1970 ,1967	1970 ,1967	..	6
141 باكستان	99	0.386	g21	3	25	0.18	1956	1956	2008	4
142 سوازيلند	..	..	22	..	..	0.71	1968	1968	2006	19
143 أنغولا	..	..	g37	..	..	0.64	1975	1975	..	6
144 نيبال	84	0.486	g33	14	20	0.61	1951	1951	..	20
145 مدغشقر	97	0.398	9	22	43	0.71	1959	1959	..	13
146 بنغلاديش	108	0.264	g,s6	h10	h22	0.51	1972 ,1935	1972 ,1935	..	8
147 كينيا	..	..	g10	..	..	0.65	1963 ,1919	1963 ,1919	..	..
148 بابوا غينيا الجديدة	..	..	1	..	..	0.74	1964	1963	..	4
149 هاييتي	..	..	g5	..	..	0.37	1957	1957	..	11
150 السودان	..	..	g17	..	..	0.33	1964	1964	..	6
151 جمهورية تانزانيا المتحدة	70	0.539	g30	16	38	0.74	1959	1959	..	21
152 غانا	..	..	g8	..	..	0.74	1954	1954	2009	16
153 الكاميرون	..	..	g14	..	..	0.53	1946	1946	..	12
154 موريتانيا	..	..	g20	..	..	0.58	1961	1961	..	12
155 جيبوتي	..	..	g14	..	..	0.57	1946	1986	..	9
156 ليسوتو	52	0.591	g26	52	58	0.73	1965	1965	2000	32
157 أوغندا	51	0.591	g31	33	35	0.69	1962	1962	..	28
158 نيجيريا	..	..	7	..	..	0.42	1958	1958	2007	23
تنمية بشرية منخفضة										
159 توغو	..	..	11	..	..	0.45	1945	1945	..	10
160 ملاوي	..	..	g13	..	..	0.74	1961	1961	..	24
161 بنين	..	..	11	..	..	0.52	1956	1956	..	22
162 تيمور - ليشتي	..	..	g29	..	..	0.53	..	..	..	25
163 كوت ديفوار	..	..	g9	..	..	0.34	1952	1952	..	13
164 زامبيا	92	0.426	15	h19	h31	0.56	1962	1962	..	17
165 إريتريا	..	..	g22	..	..	t1955	t1955	..	..	18
166 السنغال	..	..	g29	..	..	0.55	1945	1945	..	18
167 رواندا	..	..	g51	..	..	0.79	1961	1961	2008	17
168 غامبيا	..	..	9	..	..	0.63	1960	1960	2006	28
169 ليبيريا	..	..	g14	..	..	0.50	1946	1946	2003	20
170 غينيا	..	..	u..	..	..	0.68	1958	1958	..	16
171 إثيوبيا	86	0.464	g21	16	33	0.67	1955	1955	1995	10
172 موزامبيق	..	..	g35	..	..	0.90	1975	1975	..	26
173 غينيا - بيساو	..	..	10	..	..	0.46	1977	1977	..	25
174 بوروندي	..	..	g32	..	..	0.77	1961	1961	2005	30
175 تشاد	..	..	5	..	..	0.70	1958	1958	..	17
176 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	8	..	..	0.46	1967	1970	..	12
177 بوركينا فاسو	..	..	g15	..	..	0.66	1958	1958	..	14

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	مقياس التمكين الجنساني: الترتيب	مقياس التمكين الجنساني: القيمة	مقاعد في المجلس النيابي تشغلها النساء † a % من الإجمالي	مشرعات وكبيرات المسؤولين ومديرات† b % من الإجمالي	مهنيات وعاملات فنيات † b % من الإجمالي	نسبة الدخل التقديري المكتسب للإناث إلى الدخل التقديري المكتسب للذكور† c	السنة التي حصلت فيها المرأة على حق التصويت† d: التصويت	السنة التي حصلت فيها المرأة على حق التصويت† d: الترشح للانتخاب	السنة التي e أصبحت فيها المرأة لأول مرة مسؤولًا يترأس المجلس النيابي أو أحد المجلسين	نساء في مناصب وزارية† f % من الإجمالي
178 مالي	..	..	g10	..	..	0.44	1956	1956	..	23
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	10	..	..	0.59	1986	1986	..	13
180 سيراليون	..	..	g13	..	..	0.74	1961	1961	..	14
181 أفغانستان	..	..	g26	..	..	0.24	1963	1963	..	4
182 النيجر	..	..	g12	..	..	0.34	1948	1948	..	26
دول أعضاء أخرى										
العراق	..	..	g25	..	..	..	1980	1980	..	10
كيريباس	..	..	4	h27	h44	..	1967	1967	..	8
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	g20	..	..	..	1946	1946	..	0
جزر مارشال	..	..	3	h19	h36	..	1979	1979	..	10
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	0	..	..	..	1979	1979	..	14
موناكو	..	..	25	..	..	..	1962	1962	..	0
ناورو	..	..	0	..	..	..	1968	1968	..	0
بالاو	..	..	7	h36	h44	..	1979	1979	..	0
سان مارينو	..	..	15	19	52	..	1959	1973	1981	20
الصومال	..	..	g..	..	..	..	1956	1956	..	..
توفالو	..	..	0	25	50	..	1967	1967	..	0
زمبابوي	..	..	g18	..	..	..	1957 ,1919	1978 ,1919	2005	16

الملاحظات:

a) تدل على المؤشرات المستخدمة لحساب دليل مقياس التمكين الجنساني. ولمزيد من التفاصيل، ارجع إلى الملحوظة الفنية رقم 1: www.hdr.undp.org/ar/statis-tics/tn1.

b) البيانات معدة اعتبارًا من 28 شباط/فبراير 2009، فيما عدا ما يرد خلافًا لذلك. وحيثما وجد مجلس للشيوخ وآخر للنواب، تشير البيانات إلى المتوسط الترجيحي لنصيب النساء من المقاعد في كلا المجلسين.

c) تشير البيانات إلى تلك المتاحة في السنة الأحدث عن الفترة ما بين 1999-2007. ولا يمكن مقارنة التقديرات التابعة للبلدان التي طبقت «التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-88) مقارنة دقيقة مع تلك التقديرات التابعة للبلدان التي تستخدم التصنيف الأسبق (ISCO-68).

d) حُسب بناءً على البيانات الواردة في العمودين 10 و11 في الجدول (ي). وهي مبنية على البيانات المتاحة في السنة الأحدث عن الفترة ما بين 1996-2007. واتباعاً للمنهجية المطبقة في حساب دليل التنمية المرتبطة بالنوع، خُفّض مكون الدخل المرتبط بمقياس التمكين الجنساني للبلدان التي تتجاوز فيها الدخول الحد الأقصى للقيمة المحددة للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وهي 40,000 (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي). وللمزيد من التفاصيل، ارجع إلى http://undp.org.ar/statistics/tn1.

e) تشير البيانات إلى السنة التي شهدت الاعتراف بحق التصويت، أو الترشح في الانتخابات الوطنية، لجميع المواطنين على قدم المساواة. وأينما ظهرت سنتان، تشير السنة الأولى إلى أول اعتراف جزئي بالحق في التصويت أو في الترشح في الانتخابات. وفي بعض البلدان، مُنحت النساء الحق في التصويت، أو في الترشح في الانتخابات المحلية قبل حصولها على حق الترشح في الانتخابات الوطنية؛ ومع ذلك، لم تُدرج بيانات عن حقوق الانتخاب المحلي في هذا الجدول.

f) التاريخ الذي أصبحت فيه المرأة، ولأول مرة في تاريخ المجالس النيابية للبلاد، الرئيس أو المسؤول الذي يترأس المجلس النيابي أو أحد المجلسين. واعتبارًا من أيار/مايو 2009، لم تشغل النساء إلا 12.6% من إجمالي عدد المقاعد البالغ عددها 269 مقعدًا للمسؤولين الذين يترأسون البرلمان أو أحد مجلسيه.

g) البيانات معدة اعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2008. ويتضمن الإجمالي نواب رؤساء الوزراء والوزراء. وكذلك، أُدرج رؤساء الوزراء عند تقلدهم مناصب تنفيذية، أما نواب الرؤساء ورؤساء الهيئات الحكومية أو العامة، فهم ليسوا مدرجين.

h) البلدان التي لديها نظام حصص قائم للنساء، وهو يهدف إلى ضمان تشكيل النساء لما يقل عن «الأقلية الحاسمة» التي تتراوح بين 30-40%. وتشكل المرأة اليوم نسبة 16% من أعضاء البرلمانات حول العالم.

j) تطبق البيانات تصنيف (ISCO-68).

k) يشير الإجمالي إلى جميع الأعضاء الذين لهم حق التصويت في المجلس.

l) المعلومات غير متوافرة عن السنة التي حصلت فيها جميع النساء على حق الترشح للانتخاب، إذ لا يذكر دستور البلاد النوع الاجتماعي فيما يتعلق بهذا الحق.

m) وفقًا للدستور الجديد المعتمد في 2003، مُنحت النساء حق التصويت، ولم تقام حتى يومنا هذا أية انتخابات تشريعية.

n) جُدد المجلس الوطني الإخادي في كانون الأول/ديسمبر 2006. فأصبح للرجال والنساء حق التصويت في ظل أوضاع مماثلة. كما انتُخبت امرأة واحدة في المجلس ثم تلتها سبع نساء حصلن على التعيين.

o) انفصلت صربيا والجبل الأسود إلى دولتين مستقلتين في حزيران/يونيو 2006. وفي عام 1946، حصلت النساء على الحق في التصويت والترشح في الانتخابات، حينما كانت صربيا والجبل الأسود جزءًا من يوغوسلافيا سابقًا.

p) يشترط دستور 2008 باستبدال المجلس الوطني بعدد 124 عضوًا في الجمعية الوطنية. وجرت الانتخابات المرتبطة بهذه الهيئة في 26 نيسان/أبريل 2009. وأثناء المرحلة الانتقالية، اضطلعت «اللجنة التشريعية والرقابية» التي تألفت من أعضاء الجمعية التأسيسية، بالوظائف التشريعية والرقابية. وتشير البيانات إلى التاريخ الذي انعقدت فيه أول جلسة للجنة.

q) لم تُنتخب أية امرأة مرشحة في انتخابات 2008، وعُينت امرأة واحدة في مجلس الوزراء. وبما أن وزراء المجلس يشغلون مقاعد في البرلمان أيضًا،فكان هناك امرأة واحدة من إجمالي 32 عضوًا في تشرين الأول/أكتوبر 2008.

r) انحل البرلمان إثر الانقلاب العسكري الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر 2006.

s) لا تتضمن الأرقام الخاصة بتوزيع المقاعد الستة وثلاثين النواب المخصوصيين الذي يعملون بالتناوب، والمعينين لغرض محدد؛ ومن ثم حُسبت جميع النسب المقدمة بناءً على المقاعد الدائمة البالغ عددها 54 مقعدًا.
(ص) لم ينعقد البرلمان المنتخب في 1990 قط. كما لم يخوّل له صلاحية الانعقاد. واعتُقل عدد كبير من أعضائه أو أجبروا على النفي.

t) لا يزال هناك 45 مقعدًا محجوزًا للنساء اللاتي لم تشغلن أيًا منها بعد.

u) كانت إرتريا جزءًا من إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 1955. وينص دستور إرتريا السيادية، الذي أُقر في 23 أيار/مايو 1997، على أن: «لجميع المواطنين الإرتريين، البالغين من العمر ثمانية عشر عامًا فما فوقه، الحق في التصويت».

y) انحل البرلمان إثر انقلاب عسكري وقع في كانون الأول/ديسمبر 2008.

المصادر

العمود 1: حُدد بناءً على قيم مقياس التمكين الجنساني الواردة في العمود 2.

العمود 2: حُسب بناءً على البيانات الواردة في الأعمدة من 3-6: لمزيد من التفاصيل، انظر إلى المذكرة الفنية 1 (http://hdr.undp.org/ar/statistics/tn1).

العمود 3: حُسب بناءً على البيانات المتعلقة بمقاعد المجالس النيابية الواردة عن الدولي لعام 2009.

العمودان 4 و5: حُسبا بناءً على البيانات المهنية الواردة عن منظمة العمل.

العمود 6: حُسب بناءً على البيانات الواردة في العمودين 9 و10، من جدول دليل التنمية المرتبطة بالنوع.

الأعمدة 7-10: اتحاد المجالس النيابية الدولي لعام 2009.

مقياس التمكين الجنساني لعدد 109 بلد أو منطقة

1 السويد
2 النرويج
3 فنلندا
4 الدانمرك
5 هولندا
6 بلجيكا
7 أستراليا
8 آيسلندا
9 ألمانيا
10 نيوزيلندا
11 أسبانيا
12 كندا
13 سويسرا
14 ترينيداد وتوباغو
15 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
16 سنغافورة
17 فرنسا
18 الولايات المتحدة الأمريكية
19 البرتغال
20 النمسا
21 إيطاليا
22 آيرلندا
23 إسرائيل
24 الأرجنتين
25 الإمارات العربية المتحدة
26 جنوب أفريقيا
27 كوستاريكا
28 اليونان
29 كوبا
30 إستونيا
31 الجمهورية التشيكية
32 سلوفاكيا
33 لاتفيا
34 سلوفينيا
35 جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)
36 بيرو
37 بربادوس
38 بولندا
39 المكسيك
40 ليتوانيا
41 إكوادور
42 صربيا
43 ناميبيا
44 كرواتيا
45 بلغاريا
46 البحرين
47 بنما
48 قبرص
49 أوغندا
50 ليسوتو
51 سانت لوسيا
52 هنغاريا
53 غيانا
54 هندوراس
55 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
56 قيرغيزستان
57 اليابان
58 سورينام
59 الفلبين
60 الاتحاد الروسي
61 جمهورية كوريا
62 فييت نام
63 أوروغواي
64 جمهورية الدومينيكان
65 بوتسوانا
66 مولدوفا
67 نيكاراغوا
68 ماليزيا
69 جمهورية تنزانيا المتحدة
70 السلفادور
71 موريشيوس
72 الصين
73 كازاخستان
74 مالطة
75 شيلي
76 تايلند
77 رومانيا
78 بوليفيا
79 باراغواي
80 كولومبيا
81 بليز
82 البرازيل
83 نيبال
84 الجبل الأسود
85 إثيوبيا
86 أوكرانيا
87 عمان
88 قطر
89 ساموا
90 ملديف
91 كمبوديا
92 زامبيا
93 أرمينيا
94 منغوليا
95 جورجيا
96 إندونيسيا
97 مدغشقر
98 سري لانكا
99 باكستان
100 أذربيجان
101 تركيا
102 تونغا
103 إيران (جمهورية - الإسلامية)
104 المغرب
105 الجزائر
106 المملكة العربية السعودية
107 مصر
108 بنغلاديش
109 اليمن

(ل)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		إجمالي السكان بالملايين			معدل الزيادة الطبيعية (%)		صافي معدل الهجرة الدولية (%)		سكان الحضر % من الإجمالي a		نسبة إعالة الأطفال		نسبة إعالة كبار السن		إجمالي معدل الخصوبة (طفل لكل امرأة)	
		1990	2007	2020b	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010	1990	2010	1990	2010	1990	2010	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010
تنمية بشرية مرتفعة جدا																
1	النرويج	4.2	4.7	5.2	0.4	0.4	0.2	0.6	72.0	77.6	29.3	28.4	25.2	22.7	1.9	1.9
2	أستراليا	17.1	20.9	23.7	0.7	0.6	0.4	0.5	85.4	89.1	32.9	28.1	16.8	20.7	1.9	1.8
3	آيسلندا	0.3	0.3	0.4	1.1	0.9	-0.1	1.3	90.8	92.3	38.7	29.8	16.5	17.4	2.2	2.1
4	كندا	27.7	32.9	37.1	0.7	0.3	0.5	0.6	76.6	80.6	30.4	23.5	16.6	20.3	1.7	1.6
5	أيرلندا	3.5	4.4	5.1	0.5	0.9	(.)	0.9	56.9	61.9	44.6	30.6	18.5	16.7	2.0	2.0
6	هولندا	15.0	16.5	17.1	0.4	0.3	0.3	0.1	68.7	82.9	26.5	26.3	18.6	22.9	1.6	1.7
7	السويد	8.6	9.2	9.7	0.3	0.2	0.3	0.3	83.1	84.7	27.9	25.3	27.7	28.1	2.0	1.9
8	فرنسا	56.8	61.7	64.9	0.3	0.4	0.1	0.2	74.1	77.8	30.5	28.4	21.6	26.2	1.7	1.9
9	سويسرا	6.7	7.5	7.9	0.3	0.1	0.7	0.3	73.2	73.6	24.9	22.4	21.3	25.5	1.5	1.5
10	اليابان	123.2	127.4	123.7	0.3	-0.1	0.1	(.)	63.1	66.8	26.3	20.5	17.2	35.1	1.5	1.3
11	لوكسمبورج	0.4	0.5	0.5	0.3	0.3	1.1	0.8	80.9	82.2	25.1	25.7	19.4	20.5	1.7	1.7
12	فنلندا	5.0	5.3	5.5	0.3	0.2	0.2	0.2	61.4	63.9	28.7	25.0	19.9	25.9	1.8	1.8
13	الولايات المتحدة الأمريكية	254.9	308.7	346.2	0.7	0.6	0.5	0.3	75.3	82.3	33.0	30.3	18.7	19.4	2.0	2.1
14	النمسا	7.7	8.3	8.5	0.1	(.)	0.6	0.4	65.8	67.6	25.8	21.8	22.1	25.9	1.5	1.4
15	أسبانيا	38.8	44.1	48.6	0.1	0.2	0.2	0.8	75.4	77.4	29.8	22.0	20.5	25.3	1.3	1.4
16	الدانمارك	5.1	5.4	5.6	0.1	0.1	0.2	0.1	84.8	87.2	25.3	27.6	23.2	25.6	1.7	1.8
17	بلجيكا	9.9	10.5	11.0	0.1	0.2	0.2	0.4	96.4	97.4	27.0	25.4	22.3	26.4	1.6	1.8
18	إيطاليا	57.0	59.3	60.4	(.)	-0.1	0.1	0.6	66.7	68.4	24.0	21.7	22.2	31.3	1.3	1.4
19	ليختنشتاين	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..	16.9	14.2	..	..	..	..	..	..
20	نيوزيلندا	3.4	4.2	4.7	0.9	0.7	0.8	0.2	84.7	86.8	35.1	30.3	16.9	19.4	2.1	2.0
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	57.2	60.9	65.1	0.2	0.2	0.1	0.3	88.7	90.1	29.1	26.3	24.1	25.1	1.8	1.8
22	ألمانيا	79.4	82.3	80.4	-0.1	-0.2	0.7	0.1	73.1	73.8	23.3	20.2	21.7	30.9	1.3	1.3
23	سنغافورة	3.0	4.5	5.2	1.3	0.3	1.5	2.2	100.0	100.0	29.4	21.0	7.7	13.8	1.8	1.3
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	5.7	6.9	7.7	0.7	0.2	1.0	0.3	99.5	100.0	30.7	15.3	12.1	17.0	1.3	1.0
25	اليونان	10.2	11.1	11.3	0.1	-0.1	0.9	0.3	58.8	61.4	28.7	21.1	20.4	27.2	1.4	1.4
26	جمهورية كوريا	43.0	48.0	49.5	1.0	0.4	-0.3	(.)	73.8	81.9	36.9	22.3	7.2	15.2	1.7	1.2
27	إسرائيل	4.5	6.9	8.3	1.5	1.5	2.0	0.2	90.4	91.7	52.5	44.4	15.2	16.4	2.9	2.8
28	أندورا	0.1	0.1	0.1	..	..	..	..	94.7	88.0	..	..	..	..	..	..
29	سلوفينيا	1.9	2.0	2.1	(.)	(.)	0.4	0.2	50.4	48.0	30.9	19.8	16.3	23.5	1.4	1.4
30	بروني دار السلام	0.3	0.4	0.5	2.5	1.7	0.3	0.2	65.8	75.7	54.9	37.5	4.3	4.9	3.1	2.1
31	الكويت	2.1	2.9	3.7	1.9	1.6	-6.2	0.8	98.0	98.4	58.9	31.3	1.9	3.2	3.2	2.2
32	قبرص	0.7	0.9	1.0	1.0	0.4	0.4	0.6	66.8	70.3	40.8	25.2	17.3	19.0	2.4	1.5
33	قطر	0.5	1.1	1.7	1.8	1.0	0.6	9.4	92.2	95.8	38.9	19.2	1.6	1.3	4.1	2.4
34	البرتغال	10.0	10.6	10.8	0.1	(.)	(.)	0.4	47.9	60.7	30.8	22.7	20.3	26.7	1.5	1.4
35	الإمارات العربية المتحدة	1.9	4.4	5.7	2.1	1.3	3.2	1.6	79.1	78.0	43.4	24.0	1.8	1.3	3.9	1.9
36	الجمهورية التشيكية	10.3	10.3	10.6	(.)	(.)	(.)	0.4	75.2	73.5	32.4	19.9	19.0	21.6	1.7	1.4
37	بربادوس	0.3	0.3	0.3	0.6	0.4	-0.8	-0.1	32.7	40.8	36.4	23.5	15.1	14.4	1.6	1.5
38	مالطا	0.4	0.4	0.4	0.7	0.1	0.3	0.2	90.4	94.7	35.5	21.7	15.8	21.2	2.0	1.3
تنمية بشرية مرتفعة																
39	البحرين	0.5	0.8	1.0	2.3	1.6	0.9	0.5	88.1	88.6	47.5	36.2	3.4	3.1	3.4	2.3
40	إستونيا	1.6	1.3	1.3	-0.3	-0.1	-1.4	0.0	71.1	69.5	33.5	22.7	17.5	25.2	1.6	1.6
41	بولندا	38.1	38.1	37.5	0.3	(.)	(.)	-0.1	61.3	61.2	38.8	20.6	15.5	18.8	1.9	1.3
42	سلوفاكيا	5.3	5.4	5.4	0.4	(.)	(.)	0.1	56.5	56.8	39.2	20.9	16.0	16.9	1.9	1.3
43	هنغاريا	10.4	10.0	9.8	-0.3	-0.4	0.2	0.1	65.8	68.3	30.5	21.4	20.1	23.8	1.7	1.4
44	تشيلي	13.2	16.6	18.6	1.6	1.0	0.1	(.)	83.3	89.0	46.7	32.5	9.6	13.5	2.6	1.9
45	كرواتيا	4.5	4.4	4.3	(.)	-0.2	0.7	(.)	54.0	57.8	30.1	22.1	16.6	25.6	1.5	1.4
46	ليتوانيا	3.7	3.4	3.1	0.2	-0.4	-0.5	-0.6	67.6	67.2	33.9	21.2	16.4	23.7	1.8	1.3
47	أنتيغوا وبربودا	0.1	0.1	0.1	..	..	..	..	35.4	30.3	..	..	..	..	..	..
48	لاتفيا	2.7	2.3	2.2	-0.3	-0.4	-1.0	-0.1	69.3	68.2	32.1	20.1	17.7	25.4	1.6	1.4
49	الأرجنتين	32.5	39.5	44.3	1.3	1.0	0.1	(.)	87.0	92.4	50.2	38.6	15.3	16.6	2.9	2.3
50	أوروغواي	3.1	3.3	3.5	0.8	0.6	-0.1	-0.3	89.0	92.5	41.7	35.4	18.7	21.8	2.5	2.1
51	كوبا	10.6	11.2	11.2	0.8	0.4	-0.2	-0.3	73.4	75.7	32.8	24.6	12.7	17.5	1.7	1.5
52	جزر البهاما	0.3	0.3	0.4	1.8	1.1	0.1	0.1	79.8	84.1	51.9	36.8	7.0	10.3	2.6	2.0
53	المكسيك	83.4	107.5	119.7	2.2	1.4	-0.3	-0.5	71.4	77.8	67.4	42.7	7.6	10.0	3.2	2.2
54	كوستا ريكا	3.1	4.5	5.2	2.1	1.3	0.4	0.1	50.7	64.3	60.6	37.1	8.4	9.5	2.9	2.0
55	الجماهيرية العربية الليبية	4.4	6.2	7.7	2.0	1.9	(.)	0.1	75.7	77.9	79.7	45.9	4.7	6.6	4.1	2.7
56	عمان	1.8	2.7	3.5	3.1	1.9	0.2	0.1	66.1	71.7	81.8	46.8	3.6	4.7	6.3	3.1
57	سيشيل	0.1	0.1	0.1	..	..	..	..	49.3	55.3	..	..	..	..	..	..
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	19.7	27.7	33.4	2.2	1.6	(.)	(.)	84.3	94.0	65.3	45.4	6.4	8.7	3.3	2.5
59	المملكة العربية السعودية	16.3	24.7	31.6	2.9	2.0	-0.6	0.1	76.6	82.1	75.1	49.1	4.1	4.6	5.4	3.2

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		إجمالي السكان بالملايين			معدل الزيادة الطبيعية (%)		صافي معدل الهجرة الدولية (%)		سكان الحضر % من الإجمالي a		نسبة إعالة الأطفال		نسبة إعالة كبار السن		إجمالي معدل الخصوبة (طفل لكل امرأة)	
		1990	2007	2020[b]	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010	1990	2010	1990	2010	1990	2010	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010
60	باناما	2.4	3.3	4.0	2.0	1.6	0.1	0.1	53.9	74.8	58.8	45.0	8.4	10.4	2.9	2.6
61	بلغاريا	8.8	7.6	7.0	-0.3	-0.5	-0.8	-0.1	66.4	71.7	30.5	19.6	19.7	25.5	1.5	1.4
62	سانت كيتس ونيفس	(.)	0.1	0.1	..	..	..	..	34.6	32.4	..	..	..	..	..	..
63	رومانيا	23.2	21.5	20.4	(.)	-0.2	-0.5	-0.2	53.2	54.6	35.7	21.8	15.8	21.3	1.5	1.3
64	ترينيداد وتوباغو	1.2	1.3	1.4	1.1	0.7	-0.4	-0.3	8.5	13.9	56.8	28.3	9.2	9.5	2.1	1.6
65	الجبل الأسود	0.6	0.6	0.6	0.7	0.2	0.5	-0.2	48.0	59.5	40.2	28.3	12.7	18.8	1.8	1.6
66	ماليزيا	18.1	26.6	32.0	2.3	1.6	0.3	0.1	49.8	72.2	63.5	44.0	6.2	7.3	3.5	2.6
67	صربيا	9.6	9.8	9.8	0.4	0.0	0.9	0.0	50.4	52.4	34.6	25.9	14.3	21.1	2.0	1.6
68	بيلاروس	10.3	9.7	9.1	(.)	-0.5	0.0	0.0	66.0	74.3	34.8	20.4	16.1	18.6	1.7	1.3
69	سانت لوسيا	0.1	0.2	0.2	1.8	1.1	-0.6	-0.1	29.3	28.0	65.4	38.3	13.4	10.1	3.2	2.0
70	ألبانيا	3.3	3.1	3.3	1.7	0.9	-2.6	-0.5	36.4	48.0	53.0	34.0	8.6	14.4	2.8	1.9
71	الاتحاد الروسي	148.1	141.9	135.4	-0.2	-0.4	0.3	(.)	73.4	72.8	34.3	20.8	15.1	17.9	1.5	1.4
72	جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	1.9	2.0	2.0	0.8	0.2	-0.3	-0.1	57.8	67.9	39.4	25.0	11.2	16.9	2.1	1.4
73	دومينيكا	0.1	0.1	0.1	..	..	..	..	67.7	74.6	..	..	..	..	..	..
74	غرينادا	0.1	0.1	0.1	1.7	1.3	-0.9	-1.0	32.2	31.0	73.2	41.9	14.8	10.6	3.5	2.3
75	البرازيل	149.6	190.1	209.1	1.6	1.0	(.)	(.)	74.8	86.5	58.5	37.7	7.4	10.2	2.6	1.9
76	البوسنة والهرسك	4.3	3.8	3.7	0.3	-0.1	-5.4	-0.1	39.2	48.6	34.7	21.4	8.8	19.6	1.5	1.2
77	كولومبيا	33.2	44.4	52.3	2.0	1.5	-0.1	-0.1	68.3	75.1	61.8	43.8	7.2	8.6	3.0	2.5
78	بيرو	21.8	28.5	32.9	2.2	1.6	-0.3	-0.4	68.9	71.6	66.3	46.7	6.9	9.3	3.6	2.6
79	تركيا	56.1	73.0	83.9	1.8	1.2	(.)	(.)	59.2	69.6	60.5	39.0	6.8	8.8	2.9	2.1
80	إيكوادور	10.3	13.3	15.4	2.2	1.6	-0.1	-0.5	55.1	66.9	68.5	48.8	7.4	10.6	3.4	2.6
81	موريشوس	1.1	1.3	1.4	1.5	0.7	-0.1	0.0	43.9	42.6	43.7	31.5	7.1	10.7	2.3	1.8
82	كازاخستان	16.5	15.4	16.7	1.1	0.9	-1.9	-0.1	56.3	58.5	50.2	34.5	9.3	10.0	2.6	2.3
83	لبنان	3.0	4.2	4.6	1.8	0.9	1.4	-0.1	83.1	87.2	60.5	36.4	8.8	10.8	3.0	1.9
تنمية بشرية متوسطة																
84	أرمينيا	3.5	3.1	3.2	1.1	0.7	-3.0	-0.5	67.5	63.7	47.4	29.4	8.8	16.1	2.4	1.7
85	أوكرانيا	51.6	46.3	42.9	-0.2	-0.6	(.)	(.)	66.8	68.1	32.3	19.7	18.3	22.1	1.6	1.3
86	أذربيجان	7.2	8.6	9.8	1.8	1.2	-0.3	-0.1	53.7	52.2	55.7	34.4	6.9	9.5	2.9	2.2
87	تايلاند	56.7	67.0	71.4	1.2	0.6	(.)	0.1	29.4	34.0	45.9	30.3	7.1	10.9	2.1	1.8
88	إيران (جمهورية - الإسلامية)	56.7	72.4	83.7	2.2	1.3	-0.4	-0.1	56.3	69.5	86.7	33.4	6.2	6.8	4.0	1.8
89	جورجيا	5.5	4.4	4.0	0.6	(.)	-2.1	-1.2	55.1	52.9	37.2	24.2	14.1	20.7	2.1	1.6
90	جمهورية الدومينيكان	7.4	9.8	11.5	2.3	1.7	-0.3	-0.3	55.2	70.5	66.6	49.5	6.6	9.8	3.3	2.7
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.1	0.1	0.1	1.7	1.0	-1.5	-0.9	40.6	47.8	67.9	39.7	11.0	10.0	2.9	2.1
92	الصين	[c]1,142.1	[c]1,329.1	[c]1,431.2	1.2	0.7	(.)	(.)	27.4	44.9	42.9	27.7	8.3	11.4	2.0	1.8
93	بليز	0.2	0.3	0.4	3.1	2.1	-0.1	-0.1	47.5	52.7	82.6	56.3	7.4	6.7	4.3	2.9
94	ساموا	0.2	0.2	0.2	2.4	1.8	-1.6	-1.8	21.2	23.4	74.0	68.6	7.1	8.6	4.7	4.0
95	ملديف	0.2	0.3	0.4	2.8	1.4	0.0	0.0	25.8	40.5	94.0	39.6	5.2	6.4	5.3	2.1
96	الأردن	3.3	5.9	7.5	2.9	2.2	2.7	0.8	72.2	78.5	93.6	54.4	6.3	5.9	5.1	3.1
97	سورينام	0.4	0.5	0.6	1.5	1.2	-0.2	-0.2	68.3	75.6	53.7	44.0	7.6	9.9	2.6	2.4
98	تونس	8.2	10.1	11.4	1.8	1.0	-0.1	(.)	57.9	67.3	66.5	32.4	8.0	9.6	3.1	1.9
99	تونغا	0.1	0.1	0.1	2.4	2.2	-1.8	-1.7	22.7	25.3	70.1	66.0	8.0	10.3	4.5	4.0
100	جامايكا	2.4	2.7	2.8	1.8	1.2	-0.9	-0.7	49.4	53.7	61.2	45.7	12.5	12.2	2.8	2.4
101	باراغواي	4.2	6.1	7.5	2.6	1.9	-0.1	-0.1	48.7	61.5	75.9	54.7	7.4	8.4	4.3	3.1
102	سريلانكا	17.3	19.9	21.7	1.4	1.2	-0.3	-0.3	17.2	15.1	51.1	35.7	8.9	11.4	2.5	2.3
103	غابون	0.9	1.4	1.8	2.7	1.8	0.4	0.1	69.1	86.0	77.9	59.2	10.6	7.2	5.1	3.4
104	الجزائر	25.3	33.9	40.6	2.3	1.6	(.)	-0.1	52.1	66.5	80.6	39.5	6.8	6.8	4.1	2.4
105	الفلبين	62.4	88.7	109.7	2.5	2.0	-0.3	-0.2	48.8	66.4	72.6	53.8	5.8	6.9	4.1	3.1
106	السلفادور	5.3	6.1	6.6	2.3	1.4	-0.9	-0.9	49.2	61.3	75.0	51.5	8.6	12.0	3.7	2.3
107	الجمهورية العربية السورية	12.7	20.5	26.5	2.9	2.5	-0.1	0.8	48.9	54.9	98.9	56.1	5.4	5.2	4.9	3.3
108	فيجي	0.7	0.8	0.9	2.1	1.5	-0.9	-0.8	41.6	53.4	64.1	48.2	5.3	7.7	3.4	2.8
109	تركمانستان	3.7	5.0	5.8	2.4	1.4	0.3	-0.1	45.1	49.5	72.6	43.4	6.8	6.2	4.0	2.5
110	الأراضي الفلسطينية المحتلة	2.2	4.0	5.8	3.9	3.2	(.)	(.)	67.9	72.1	93.6	84.6	6.8	5.5	6.5	5.1
111	أندونيسيا	177.4	224.7	254.2	1.6	1.2	-0.1	-0.1	30.6	53.7	59.3	39.7	6.3	9.0	2.9	2.2
112	هوندوراس	4.9	7.2	9.1	3.1	2.3	-0.5	-0.3	40.3	48.8	88.9	62.5	6.6	7.3	4.9	3.3
113	بوليفيا	6.7	9.5	11.6	2.6	2.0	-0.3	-0.2	55.6	66.5	74.0	60.2	6.8	8.0	4.8	3.5
114	غيانا	0.7	0.8	0.7	1.6	1.0	-1.3	-1.0	29.5	28.5	62.1	45.0	7.8	9.5	2.6	2.3
115	منغوليا	2.2	2.6	3.0	2.0	1.2	-1.5	-0.1	57.0	57.5	76.8	36.4	7.4	5.8	3.5	2.0
116	فييت نام	66.2	86.1	98.0	2.2	1.2	-0.2	(.)	20.3	28.8	70.6	36.6	8.4	9.3	3.3	2.1
117	مولدوفا	4.4	3.7	3.4	0.4	-0.1	-0.6	-0.9	46.8	41.2	43.8	23.0	13.0	15.4	2.1	1.5
118	غينيا الاستوائية	0.4	0.6	0.9	2.8	2.3	0.7	0.3	34.7	39.7	68.4	72.2	7.6	5.1	5.9	5.4

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		إجمالي السكان بالملايين			معدل الزيادة الطبيعية (%)		صافي معدل الهجرة الدولية (%)		سكان الحضر % من الإجمالي a		نسبة إعالة الأطفال		نسبة إعالة كبار السن		إجمالي معدل الخصوبة (طفل لكل امرأة)	
		1990	2007	2020[b]	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010	1990	2010	1990	2010	1990	2010	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010
119	أوزباكستان	20.5	26.9	31.2	2.5	1.4	-0.3	-0.3	40.1	36.9	74.3	42.7	7.3	6.6	3.9	2.3
120	قيرغيستان	4.4	5.3	6.2	2.1	1.5	-1.2	-0.3	37.8	36.6	65.4	44.1	8.7	7.7	3.6	2.6
121	الرأس الأخضر	0.4	0.5	0.6	2.9	1.9	-0.5	-0.5	44.1	61.1	97.8	58.7	9.0	6.8	4.9	2.8
122	غواتيمالا	8.9	13.4	18.1	3.1	2.8	-0.8	-0.3	41.1	49.5	88.5	76.8	6.6	8.2	5.5	4.2
123	مصر	57.8	80.1	98.6	2.2	1.9	-0.2	-0.1	43.5	42.8	78.4	50.8	6.9	7.3	3.9	2.9
124	نيكاراغوا	4.1	5.6	6.7	2.9	2.0	-0.5	-0.7	52.3	57.3	90.4	56.6	6.2	7.5	4.5	2.8
125	بوتسوانا	1.4	1.9	2.2	2.5	1.3	0.2	0.2	41.9	61.1	85.9	52.1	5.0	6.1	4.3	2.9
126	فاناتو	0.1	0.2	0.3	2.9	2.5	-0.1	0.0	18.7	25.6	83.7	65.4	6.8	5.7	4.8	4.0
127	طاجيكستان	5.3	6.7	8.4	2.8	2.2	-1.1	-0.6	31.7	26.5	81.4	60.6	7.2	6.0	4.9	3.5
128	ناميبيا	1.4	2.1	2.6	2.9	1.9	-0.2	(.)	27.7	38.0	82.6	60.7	6.3	6.1	4.9	3.4
129	جنوب أفريقيا	36.7	49.2	52.7	1.9	0.7	0.5	0.3	52.0	61.7	67.2	46.6	5.5	7.1	3.3	2.6
130	المغرب	24.8	31.2	36.2	2.0	1.5	-0.3	-0.3	48.4	56.7	70.6	42.1	6.8	8.1	3.7	2.4
131	سان تومي وبرينسيبي	0.1	0.2	0.2	2.8	2.5	-0.8	-0.9	43.6	62.2	95.2	72.2	8.9	6.9	5.2	3.9
132	بوتان	0.5	0.7	0.8	2.3	1.4	-3.8	0.3	16.4	36.8	79.2	45.8	6.1	7.5	5.4	2.7
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	4.2	6.1	7.7	2.8	2.1	-0.1	-0.2	15.4	33.2	82.7	61.9	6.7	6.1	5.8	3.5
134	الهند	862.2	1,164.7	1,367.2	2.0	1.4	(.)	(.)	25.5	30.1	64.9	47.9	6.6	7.7	3.9	2.8
135	جزر سليمان	0.3	0.5	0.7	2.9	2.5	0.0	0.0	13.7	18.6	87.6	66.4	5.8	5.4	5.5	3.9
136	الكونغو	2.4	3.6	4.7	2.7	2.2	-0.1	-0.3	54.3	62.1	84.1	71.8	7.2	6.8	5.2	4.4
137	كمبوديا	9.7	14.3	17.7	2.9	1.6	0.3	(.)	12.6	22.8	84.8	51.0	5.2	5.6	5.5	3.0
138	ميانمار	40.8	49.1	55.5	1.5	1.1	-0.1	-0.2	24.9	33.9	62.6	39.1	8.4	8.1	3.1	2.3
139	جزر القمر	0.4	0.6	0.8	2.5	2.6	-0.1	-0.3	27.9	28.2	91.1	64.7	5.9	5.2	5.1	4.0
140	اليمن	12.3	22.3	31.6	3.7	3.0	0.9	-0.1	20.9	31.8	111.8	79.8	4.2	4.4	7.7	5.3
141	باكستان	115.8	173.2	226.2	2.8	2.3	-0.4	-0.2	30.6	37.0	82.1	61.7	7.0	6.9	5.7	4.0
142	سوازيلند	0.9	1.2	1.4	3.1	1.4	-0.8	-0.1	22.9	25.5	97.8	67.1	5.5	5.9	5.3	3.6
143	أنغولا	10.7	17.6	24.5	3.0	2.6	0.2	0.1	37.1	58.5	95.3	84.5	5.2	4.7	7.1	5.8
144	نيبال	19.1	28.3	35.3	2.6	1.9	-0.1	-0.1	8.9	18.2	78.1	59.8	5.9	6.8	4.9	2.9
145	مدغشقر	11.3	18.6	25.7	3.0	2.7	(.)	(.)	23.6	30.2	85.7	78.0	6.1	5.6	6.1	4.8
146	بنغلاديش	115.6	157.8	185.6	2.1	1.5	-0.1	-0.1	19.8	28.1	79.8	47.4	5.6	6.1	4.0	2.4
147	كينيا	23.4	37.8	52.0	3.0	2.7	0.2	-0.1	18.2	22.2	101.2	78.5	5.6	4.8	5.6	5.0
148	بابوا غينيا الجديدة	4.1	6.4	8.5	2.6	2.4	0.0	0.0	15.0	12.5	74.4	68.0	3.9	4.3	4.7	4.1
149	هايتي	7.1	9.7	11.7	2.4	1.9	-0.4	-0.3	28.5	49.6	81.3	60.2	7.2	7.3	5.2	3.5
150	السودان	27.1	40.4	52.3	2.7	2.1	-0.1	0.1	26.6	45.2	83.1	67.0	5.7	6.4	5.8	4.2
151	جمهورية تانزانيا المتحدة	25.5	41.3	59.6	2.8	3.0	0.4	-0.1	18.9	26.4	89.5	85.8	5.2	6.0	6.1	5.6
152	غانا	15.0	22.9	29.6	2.8	2.1	(.)	(.)	36.4	51.5	83.4	65.5	5.7	6.3	5.3	4.3
153	الكاميرون	12.2	18.7	24.3	2.8	2.3	(.)	(.)	40.7	58.4	88.7	73.2	7.0	6.4	5.7	4.7
154	موريتانيا	2.0	3.1	4.1	2.8	2.3	-0.1	0.1	39.7	41.4	84.5	67.5	5.2	4.6	5.7	4.5
155	جيبوتي	0.6	0.8	1.0	2.7	1.8	-0.5	0.0	75.7	88.1	82.1	58.2	4.5	5.4	5.9	3.9
156	ليسوتو	1.6	2.0	2.2	2.5	1.2	-1.0	-0.4	14.0	26.9	88.6	67.9	8.5	8.4	4.7	3.4
157	أوغندا	17.7	30.6	46.3	3.2	3.3	0.1	-0.1	11.1	13.3	97.7	99.9	5.5	5.2	7.1	6.4
158	نيجيريا	97.3	147.7	193.3	2.5	2.4	(.)	(.)	35.3	49.8	89.2	77.7	5.7	5.8	6.4	5.3
	تنمية بشرية منخفضة															
159	توغو	3.9	6.3	8.4	3.0	2.5	-0.6	(.)	30.1	43.4	90.2	69.5	6.1	6.3	6.0	4.3
160	ملاوي	9.5	14.4	20.5	3.3	2.8	-1.9	(.)	11.6	19.8	92.4	90.1	5.3	6.1	6.8	5.6
161	بنين	4.8	8.4	12.2	3.1	3.0	0.4	0.1	34.5	42.0	89.4	79.7	7.0	6.1	6.6	5.5
162	تيمور - ليشتي	0.7	1.1	1.6	2.7	3.1	0.0	0.2	20.8	28.1	68.7	85.4	3.5	5.8	5.7	6.5
163	كوت ديفوار	12.6	20.1	27.0	2.9	2.4	0.5	-0.1	39.7	50.1	85.1	72.6	5.2	7.0	5.9	4.6
164	زامبيا	7.9	12.3	16.9	2.8	2.6	(.)	-0.1	39.4	35.7	88.6	91.0	5.4	6.0	6.3	5.9
165	إريتريا	3.2	4.8	6.7	2.6	2.9	-2.3	0.2	15.8	21.6	90.7	74.1	5.1	4.5	6.1	4.7
166	السنغال	7.5	11.9	16.2	3.0	2.8	-0.2	-0.2	39.0	42.9	92.3	79.8	4.9	4.4	6.5	5.0
167	رواندا	7.2	9.5	13.2	-0.1	2.6	-5.3	(.)	5.4	18.9	102.1	76.8	5.4	4.5	6.2	5.4
168	غامبيا	0.9	1.6	2.2	2.9	2.6	0.9	0.2	38.3	58.1	79.0	76.4	5.0	5.2	6.0	5.1
169	ليبيريا	2.2	3.6	5.3	2.9	2.8	-5.1	1.3	45.3	61.5	87.0	78.2	5.7	5.7	6.4	5.1
170	غينيا	6.1	9.6	13.5	2.9	2.9	1.0	-0.6	28.0	35.4	85.4	78.8	6.2	6.1	6.6	5.5
171	إثيوبيا	48.3	78.6	108.0	3.0	2.7	0.3	-0.1	12.6	17.6	86.5	80.5	5.5	6.0	7.0	5.4
172	موزامبيق	13.5	21.9	28.5	2.4	2.3	0.9	(.)	21.1	38.4	92.7	83.0	6.4	6.2	6.1	5.1
173	غينيا - بيساو	1.0	1.5	2.1	2.3	2.4	0.4	-0.2	28.1	30.0	74.7	79.0	6.5	6.4	5.9	5.7
174	بوروندي	5.7	7.8	10.3	2.5	2.1	-0.8	0.8	6.3	11.0	87.9	63.9	6.0	4.7	6.5	4.7
175	تشاد	6.1	10.6	14.9	3.1	2.9	(.)	-0.1	20.8	27.6	90.7	88.4	6.7	5.5	6.6	6.2
176	جمهورية الكونغو الديمقراطية	37.0	62.5	87.6	3.3	2.8	0.6	(.)	27.8	35.2	94.1	91.0	5.5	5.2	7.1	6.1
177	بوركينا فاسو	8.8	14.7	21.9	3.0	3.5	-0.3	-0.1	13.8	20.4	94.6	90.0	5.1	3.9	6.7	5.9

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	إجمالي السكان بالملايين			معدل الزيادة الطبيعية (%)		صافي معدل الهجرة الدولية (%)		سكان الحضر % من الإجمالي a		نسبة إعالة الأطفال		نسبة إعالة كبار السن		إجمالي معدل الخصوبة (طفل لكل امرأة)	
	1990	2007	2020[b]	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010	1990	2010	1990	2010	1990	2010	1990 إلى 1995	2005 إلى 2010
178 مالي	8.7	12.4	16.8	2.5	2.7	-0.6	-0.3	23.3	33.3	86.2	82.2	5.4	4.3	6.3	5.5
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	2.9	4.3	5.3	2.4	1.9	0.2	(.)	36.8	38.9	81.4	72.3	7.5	6.9	5.7	4.8
180 سيراليون	4.1	5.4	7.3	1.8	2.4	-2.2	0.2	32.9	38.4	77.2	79.5	5.1	3.4	5.5	5.2
181 أفغانستان	12.6	26.3	39.6	2.9	2.7	4.3	0.7	18.3	24.8	89.5	88.5	4.5	4.3	8.0	6.6
182 النيجر	7.9	14.1	22.9	3.3	3.9	(.)	(.)	15.4	16.7	100.7	104.7	4.1	4.1	7.8	7.1
دول أعضاء أخرى															
العراق	18.1	29.5	40.2	3.1	2.6	-0.2	-0.4	69.7	66.4	89.0	72.5	6.6	5.8	5.8	4.1
كيريباس	0.1	0.1	0.1	..	..	..	..	35.0	44.0	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	20.1	23.7	24.8	1.5	0.4	0.0	0.0	58.4	63.4	37.9	30.6	6.8	14.2	2.4	1.9
جزر مارشال	(.)	0.1	0.1	..	..	..	..	65.1	71.8	..	..	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0.1	0.1	0.1	2.6	1.9	-0.4	-1.6	25.8	22.7	84.3	61.2	6.8	6.1	4.8	3.6
موناكو	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..	100.0	100.0	..	..	..	..	..	..
ناورو	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..	100.0	100.0	..	..	..	..	..	..
بالاو	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..	69.6	82.7	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..	90.4	94.3	..	..	..	..	..	..
الصومال	6.6	8.7	12.2	2.5	2.8	-2.7	-0.6	29.7	37.4	84.5	85.7	5.6	5.2	6.5	6.4
توفالو	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..	40.7	50.4	..	..	..	..	..	..
زمبابوي	10.5	12.4	15.6	2.6	1.4	-0.3	-1.1	29.0	38.3	90.3	70.0	5.8	7.3	4.8	3.5
الدول العربية	638.6[T]	964.5[T]	1,276.1[T]	2.6[d]	2.3[d]	-0.1[d]	-0.1[d]	4.6	4.6	85.5[d]	71.5[d]	5.9[d]	6.1[d]	5.6[d]	4.6[d]
أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة	3,178.8[T]	4,029.3[T]	4,596.3[T]	1.7[d]	1.2[d]	(.)[d]	(.)[d]	2.4	2.4	55.2[d]	39.0[d]	7.8[d]	10.0[d]	3.0[d]	2.4[d]
شرق آسيا والمحيط الهادئ	720.8[T]	730.7[T]	732.8[T]	(.)[d]	-0.1[d]	0.1[d]	0.2[d]	1.5	1.5	30.7[d]	22.5[d]	19.1[d]	23.8[d]	1.6[d]	1.5[d]
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	442.3[T]	569.7[T]	645.5[T]	1.9[d]	1.3[d]	-0.1[d]	-0.2[d]	2.3	2.3	61.4[d]	42.3[d]	8.3[d]	10.6[d]	3.0[d]	2.3[d]
جنوب آسيا	282.7[T]	341.7[T]	383.4[T]	0.7[d]	0.6[d]	0.5[d]	0.4[d]	2.0	2.0	32.7[d]	29.6[d]	18.5[d]	19.5[d]	2.0[d]	2.0[d]
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	26.9[T]	34.5[T]	40.3[T]	1.2[d]	1.0[d]	0.3[d]	0.3[d]	2.4	2.4	41.4[d]	37.2[d]	14.3[d]	16.6[d]	2.5[d]	2.4[d]
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1,048.6[T]	1,189.0[T]	1,269.7[T]	0.6	0.4	0.2	0.2	71.8	76.8	34.6	27.7	17.5	22.1	1.9	1.8
الاتحاد الأوروبي (EU27)	471.6[T]	493.2[T]	505.3[T]	0.1	(.)	0.2	0.3	71.5	74.0	29.1	23.2	20.8	26.2	1.6	1.5
مجلس التعاون الخليجي	23.1[T]	36.5[T]	47.1[T]	2.7	1.8	-0.5	0.7	78.4	82.8	70.2	43.1	3.6	3.9	5.1	2.9
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	877.3[T]	986.5[T]	1,051.0[T]	0.4	0.3	0.3	0.3	73.7	78.4	29.8	25.5	19.0	24.3	1.7	1.7
تنمية بشرية مرتفعة جدًا: دول داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	855.4[T]	954.9[T]	1,013.4[T]	0.4	0.3	0.3	0.3	73.3	78.0	29.6	25.5	19.2	24.7	1.7	1.7
تنمية بشرية مرتفعة جدًا: دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	22.0[T]	31.6[T]	37.6[T]	1.2	0.8	0.9	1.2	88.5	89.7	40.1	26.4	10.5	12.4	2.2	1.8
تنمية بشرية مرتفعة	784.2[T]	918.4[T]	996.0[T]	1.2	0.8	-0.1	-0.1	69.4	76.5	51.4	35.0	10.6	12.7	2.5	2.0
تنمية بشرية متوسطة	3,388.5[T]	4,380.5[T]	5,090.6[T]	1.8	1.3	-0.1	-0.1	30.3	41.1	61.0	44.3	7.3	8.8	3.3	2.6
تنمية بشرية منخفضة	240.2[T]	385.1[T]	536.8[T]	2.9	2.7	0.1	(.)	22.7	29.7	89.9	83.6	5.5	5.5	6.7	5.6
العالم	5,290.5[Td]	6,670.8[Td]	7,674.3[Td]	1.5[d]	1.2[d]	0.0[d]	0.0[d]	2.6	2.6	53.8[d]	41.2[d]	10.0[d]	11.6[d]	3.1[d]	2.6[d]

الملاحظات

a) نظرًا لأن البيانات مبنية على التعريفات الوطنية، لما يمثل منطقة مدنية أو متروبوليتانية. يجب توخي الحذر عند إجراء المقارنات بين البلدان

b) تشير البيانات إلى توقعات متغيرة متوسطة المدى

c) تتضمن تقديرات السكان إقليم تايوان الصيني

d) البيانات هي مجاميع وفرها مصدر البيانات الأساسي

المصادر

الأعمدة 1-7 ومن 10-15: الأمم المتحدة 2009e
العمودان8 و 9: الأمم المتحدة 2008d

(م)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد					متوسط التغير السنوي في دليل أسعار الاستهلاك (%)		حصة الدخل أو الإنفاق b (%)		مقاييس عدم المساواة	
		بمليارات الدولارات 2007	مقومًا بتعادل القوة الشرائية بمليارات الدولارات 2007	دولار أمريكي 2007	معدل النمو السنوي بأسعار ثابتة (%) 2007–1990	أعلى قيمة في هذه الفترة a 1980–2007 تعادل 2007 مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار	سنة أعلى قيمة	2007–1990	2007–2006	أفقر 10%	أغنى 10%	دليل جيني d	أفقر 10% c أغنى 10% إلى
تنمية بشرية مرتفعة جدا														
1	النرويج	388.4	251.6	82,480	2.6	53,433	2007	2.1	0.7	e3.9	e23.4	25.8	6.1
2	أستراليا	821.0	733.9	39,066	2.4	34,923	2007	2.5	2.3	e2.0	e25.4	35.2	12.5
3	آيسلندا	20.0	11.1	64,190	2.5	35,742	2007	3.5	5.1	..	..	..	..
4	كندا	1,329.9	1,180.9	40,329	2.2	35,812	2007	2.0	2.1	e2.6	e24.8	32.6	9.4
5	أيرلندا	259.0	194.8	59,324	5.8	44,613	2007	3.0	4.9	e2.9	e27.2	34.3	9.4
6	هولندا	765.8	633.9	46,750	2.1	38,694	2007	2.4	1.6	e2.5	e22.9	30.9	9.2
7	السويد	454.3	335.8	49,662	2.3	36,712	2007	1.5	2.2	e3.6	e22.2	25.0	6.2
8	فرنسا	2,589.8	2,078.0	41,970	1.6	33,674	2007	1.6	1.5	e2.8	e25.1	32.7	9.1
9	سويسرا	424.4	307.0	56,207	0.8	40,658	2007	1.2	0.7	e2.9	e25.9	33.7	9.0
10	اليابان	4,384.3	4,297.2	34,313	1.0	33,632	2007	0.2	0.1	e4.8	e21.7	24.9	4.5
11	لوكسمبورج	49.5	38.2	103,042	3.3	79,485	2007	2.1	2.3	e3.5	e23.8	30.8	6.8
12	فنلندا	244.7	182.6	46,261	2.8	34,526	2007	1.5	2.5	e4.0	e22.6	26.9	5.6
13	الولايات المتحدة الأمريكية	13,751.4	13,751.4	45,592	2.0	45,592	2007	2.6	2.9	e1.9	e29.9	40.8	15.9
14	النمسا	373.2	310.7	44,879	1.8	37,370	2007	2.0	2.2	e3.3	e23.0	29.1	6.9
15	أسبانيا	1,436.9	1,416.4	32,017	2.4	31,560	2007	3.4	2.8	e2.6	e26.6	34.7	10.3
16	الدانمارك	311.6	197.3	57,051	1.9	36,130	2007	2.1	1.7	e2.6	e21.3	24.7	8.1
17	بلجيكا	452.8	371.2	42,609	1.8	34,935	2007	1.9	1.8	e3.4	e28.1	33.0	8.2
18	إيطاليا	2,101.6	1,802.2	35,396	1.2	30,353	2007	2.9	1.8	e2.3	e26.8	36.0	11.6
19	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
20	نيوزيلندا	135.7	115.6	32,086	2.1	27,336	2007	2.0	2.4	e2.2	e27.8	36.2	12.5
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	2,772.0	2,143.0	45,442	2.4	35,130	2007	2.7	4.3	e2.1	e28.5	36.0	13.8
22	ألمانيا	3,317.4	2,830.1	40,324	1.4	34,401	2007	1.7	2.1	e3.2	e22.1	28.3	6.9
23	سنغافورة	161.3	228.1	35,163	3.8	49,704	2007	1.2	2.1	e1.9	e32.8	42.5	17.7
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	207.2	293.0	29,912	2.4	42,306	2007	2.0	2.0	e2.0	e34.9	43.4	17.8
25	اليونان	313.4	319.2	27,995	2.7	28,517	2007	5.9	2.9	e2.5	e26.0	34.3	10.2
26	جمهورية كوريا	969.8	1,201.8	20,014	4.5	24,801	2007	4.0	2.5	e2.9	e22.5	31.6	7.8
27	إسرائيل	164.0	188.9	22,835	1.7	26,315	2007	5.7	0.5	e2.1	e28.8	39.2	13.4
28	أندورا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
29	سلوفينيا	47.2	54.0	23,379	3.5	f26,753	2007	8.2	3.6	g3.4	g24.6	31.2	7.3
30	بروني دار السلام	h11.5	19.5	h30,032	-0.3	83,688	1980	f1.2	h0.1	..	..	..	..
31	الكويت	112.1	h121.1	42,102	1.8	f47,812	2006	2.0	5.5	..	..	..	..
32	قبرص	21.3	21.2	24,895	2.5	24,789	2007	3.2	2.4	..	..	..	..
33	قطر	52.7	56.3	h64,193	..	..	..	3.4	13.8	..	..	..	..
34	البرتغال	222.8	241.5	20,998	1.9	22,765	2007	3.6	2.8	e2.0	e29.8	38.5	15.0
35	الإمارات العربية المتحدة	163.3	226.1	h38,436	-0.1	f101,057	1980	..	..	..	..	..	..
36	الجمهورية التشيكية	175.0	249.5	16,934	2.4	f24,144	2007	4.6	2.9	e4.3	e22.7	25.8	5.3
37	بربادوس	h3.0	h5.0	h10,427	..	..	..	2.5	4.0	..	..	..	..
38	مالطا	7.4	9.4	18,203	2.6	23,080	2007	2.7	1.3	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة														
39	البحرين	h15.8	h20.3	h21,421	2.4	f29,723	2005	0.5	-5.5	..	..	..	..
40	إستونيا	20.9	27.3	15,578	5.3	20,361	2007	10.3	6.6	g2.7	g27.7	36.0	10.4
41	بولندا	422.1	609.4	11,072	4.4	f15,987	2007	13.6	2.4	g3.0	g27.2	34.9	9.0
42	سلوفاكيا	75.0	108.4	13,891	3.4	f20,076	2007	7.3	2.8	e3.1	e20.8	25.8	6.8
43	هنغاريا	138.4	188.6	13,766	3.3	18,755	2007	13.4	7.9	g3.5	g24.1	30.0	6.8
44	تشيلي	163.9	230.3	9,878	3.7	13,880	2007	5.7	4.4	e1.6	e41.7	52.0	26.2
45	كرواتيا	51.3	71.1	11,559	3.0	f16,027	2007	32.4	2.9	g3.6	g23.1	29.0	6.4
46	ليتوانيا	38.3	59.3	11,356	3.0	f17,575	2007	11.8	5.7	g2.7	g27.4	35.8	10.3
47	أنتيغوا وبربودا	h1.0	h1.6	h11,664	1.8	19,085	2006	..	..	..	..	..	..
48	لاتفيا	27.2	37.3	11,930	4.7	16,377	2007	13.3	10.1	g2.7	g27.4	35.7	10.3
49	الأرجنتين	262.5	522.9	6,644	1.5	13,238	2007	7.3	8.8	e1.2	e37.3	50.0	31.6
50	أوروغواي	23.1	37.3	6,960	1.5	11,216	2007	19.7	8.1	e1.7	e34.8	46.2	20.1
51	كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
52	جزر البهاما	6.6	..	19,844	..	..	..	1.9	2.5	..	..	..	..
53	المكسيك	1,022.8	1,484.9	9,715	1.6	14,104	2007	13.2	4.0	g1.8	g37.9	48.1	21.0
54	كوستا ريكا	26.3	48.4	5,887	2.6	10,842	2007	13.1	9.4	e1.5	e35.5	47.2	23.4
55	الجماهيرية العربية الليبية	58.3	88.4	9,475	..	..	..	f1.2	h3.4	..	..	..	..
56	عمان	35.7	56.6	h14,031	2.3	f22,816	2006	..	6.0	..	..	..	..
57	سيشيل	0.7	1.4	8,560	1.4	16,771	2000	2.5	5.3	..	..	..	..
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	228.1	334.1	8,299	-0.2	12,233	1980	34.3	18.7	e1.7	e32.7	43.4	18.8
59	المملكة العربية السعودية	381.7	554.1	15,800	0.3	36,637	1980	0.5	4.2	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد				متوسط التغير السنوي في دليل أسعار الاستهلاك (%)		حصة الدخل أو الإنفاق b (%)		مقاييس عدم المساواة	
	بمليارات الدولارات 2007	مقومًا بتعادل القوة الشرائية بمليارات الدولارات 2007	دولار أمريكي 2007	معدل النمو السنوي بأسعار ثابتة (%) 2007–1990	أعلى قيمة في هذه الفترة a 2007–1980 2007 تعادل مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار	سنة أعلى قيمة	2007–1990	2007–2006	أفقر 10%	أغنى 10%	أغنى 10% إلى أفقر 10% c	دليل جيني d
60 باناما	19.5	38.1	5,833	2.6	11,391	2007	1.1	4.2	e0.8	e41.4	49.9	54.9
61 بلغاريا	39.5	86.0	5,163	2.3	11,222	2007	55.7	8.4	g3.5	g23.8	6.9	29.2
62 سانت كيتس ونيفس	0.5	0.7	10,795	2.8	14,481	2007	3.2	4.4	..	..	..	..
63 رومانيا	166.0	266.5	7,703	2.3	12,369	2007	56.4	4.8	g3.3	g25.3	7.6	31.5
64 ترينيداد وتوباغو	20.9	31.3	15,668	5.0	23,507	2007	5.2	7.9	e2.1	e29.9	14.4	40.3
65 الجبل الأسود	3.5	7.0	5,804	3.8	f11,699	2007	..	..	..	..	..	..
66 ماليزيا	186.7	358.9	7,033	3.4	13,518	2007	2.8	2.0	e2.6	e28.5	11.0	37.9
67 صربيا	40.1	75.6	5,435	(.)	f13,137	1990	36.4	6.4	..	..	..	..
68 بيلاروس	44.8	105.2	4,615	3.4	f10,841	2007	114.2	8.4	g3.6	g22.0	6.1	27.9
69 سانت لوسيا	1.0	1.6	5,834	1.3	9,786	2007	2.6	2.5	e2.0	e32.5	16.2	42.6
70 ألبانيا	10.8	22.4	3,405	5.2	7,041	2007	13.0	2.9	g3.2	g25.9	8.0	33.0
71 الاتحاد الروسي	1,290.1	2,087.4	9,079	1.2	f14,690	2007	44.4	9.0	g2.6	g28.4	11.0	37.5
72 جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	7.7	18.5	3,767	0.4	f9,096	2007	4.8	3.5	g2.4	g29.5	12.4	39.0
73 دومينيكا	h0.3	h0.6	..	1.4	f7,893	2006	1.6	3.1	..	..	..	..
74 غرينادا	0.6	0.8	5,724	2.4	7,557	2005	2.1	4.2	..	..	..	..
75 البرازيل	1,313.4	1,833.0	6,855	1.2	9,567	2007	67.6	3.6	e1.1	e43.0	40.6	55.0
76 البوسنة والهرسك	15.1	29.3	4,014	11.2	f7,764	2007	..	..	2.8	g27.4	9.9	35.8
77 كولومبيا	207.8	377.7	4,724	1.2	8,587	2007	13.6	5.4	0.8	e45.9	60.4	58.5
78 بيرو	107.3	218.6	3,846	2.7	7,836	2007	12.5	1.8	1.5	e37.9	26.1	49.6
79 تركيا	655.9	957.2	8,877	2.2	12,955	2007	56.5	8.8	1.9	g33.2	17.4	43.2
80 إيكوادور	44.5	99.4	3,335	1.2	7,449	2007	30.1	2.3	1.2	e43.3	35.2	54.4
81 موريشوس	6.8	14.2	5,383	3.7	11,296	2007	6.2	8.8	..	..	..	..
82 كازاخستان	104.9	168.2	6,772	3.2	f10,863	2007	24.3	10.8	3.1	g25.9	8.5	33.9
83 لبنان	24.4	41.4	5,944	2.4	f10,137	2004	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة												
84 أرمينيا	9.2	17.1	3,059	5.8	f5,693	2007	21.1	4.4	3.7	g28.9	7.9	33.8
85 أوكرانيا	141.2	321.5	3,035	-0.7	f9,137	1989	50.6	12.8	3.8	g22.5	6.0	28.2
86 أذربيجان	31.2	67.2	3,652	2.9	f7,851	2007	52.1	16.7	6.1	g17.5	2.9	36.5
87 تايلاند	245.4	519.2	3,844	2.9	8,135	2007	3.6	2.2	2.6	g33.7	13.1	42.5
88 إيران (جمهورية - الإسلامية)	286.1	778.0	4,028	2.5	10,955	2007	20.1	17.2	2.6	g29.6	11.6	38.3
89 جورجيا	10.2	20.5	2,313	1.8	7,604	1985	11.4	9.2	1.9	g30.6	15.9	40.8
90 جمهورية الدومينيكان	36.7	65.2	3,772	3.8	6,706	2007	11.0	6.1	1.5	e38.7	25.3	50.0
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.6	0.9	4,596	3.0	7,691	2007	1.9	7.0	..	..	..	..
92 الصين	3,205.5	7,096.7	2,432	8.9	5,383	2007	4.4	4.8	2.4	g31.4	13.2	41.5
93 بليز	1.3	2.0	4,200	2.3	6,796	2006	1.9	2.3	..	..	..	..
94 ساموا	0.5	0.8	2,894	2.9	f4,467	2007	4.1	5.6	..	..	..	..
95 ملديف	1.1	1.6	3,456	5.1	f5,196	2007	..	7.4	..	..	..	..
96 الأردن	15.8	28.0	2,769	2.0	4,901	2007	2.9	5.4	3.0	g30.7	10.2	37.7
97 سورينام	2.2	3.6	4,896	1.8	7,813	2007	50.4	6.7	1.0	e40.0	40.4	52.9
98 تونس	35.0	76.9	3,425	3.4	7,520	2007	3.5	3.1	2.4	g31.6	13.3	40.8
99 تونغا	0.3	0.4	2,474	1.7	f3,772	2006	5.7	5.9	..	..	..	..
100 جامايكا	11.4	16.3	4,272	0.6	6,587	2006	15.4	9.3	2.1	g35.6	17.0	45.5
101 باراغواي	12.2	27.1	1,997	-0.3	4,631	1981	10.7	8.1	1.1	e42.3	38.8	53.2
102 سريلانكا	32.3	84.9	1,616	3.9	4,243	2007	9.6	15.8	2.9	g33.3	11.7	41.1
103 غابون	11.6	20.2	8,696	-0.7	18,600	1984	2.7	5.0	2.5	g32.7	13.3	41.5
104 الجزائر	135.3	262.0	3,996	1.4	7,740	2007	9.2	3.5	2.8	g26.9	9.6	35.3
105 الفلبين	144.1	299.4	1,639	1.7	3,406	2007	6.4	2.8	2.4	g33.9	14.1	44.0
106 السلفادور	20.4	39.8	2,973	1.8	5,804	2007	5.5	4.6	1.0	e37.0	38.6	49.7
107 الجمهورية العربية السورية	37.7	89.7	1,898	1.5	4,511	2007	4.1	3.9	..	..	..	..
108 فيجي	3.4	3.6	4,113	1.6	4,632	2006	3.0	4.8	..	..	..	..
109 تركمانستان	12.9	22.6	2,606	..	..	..	..	..	2.5	g31.8	12.9	40.8
110 الأراضي الفلسطينية المحتلة	4.0	..	h1,160	..	..	..	f4.1	3.5	..	..	..	..
111 أندونيسيا	432.8	837.6	1,918	2.3	3,712	2007	12.8	6.4	3.0	g32.3	10.8	39.4
112 هوندوراس	12.2	27.0	1,722	1.5	3,796	2007	16.2	6.9	0.7	e42.2	59.4	55.3
113 بوليفيا	13.1	40.0	1,379	1.3	4,206	2007	5.9	8.7	0.5	g44.1	93.9	58.2
114 غيانا	1.1	2.1	1,462	2.9	2,782	2007	5.8	12.3	1.3	e34.0	25.5	44.6
115 منغوليا	3.9	8.4	1,507	2.2	f3,236	2007	17.2	9.0	2.9	g24.9	8.6	33.0
116 فييت نام	68.6	221.4	806	6.0	f2,600	2007	4.1	8.9	3.1	g29.8	9.7	37.8
117 مولدوفا	4.4	9.7	1,156	-1.3	4,208	1989	15.6	12.4	3.0	g28.2	9.4	35.6
118 غينيا الاستوائية	9.9	15.5	19,552	21.1	f30,627	2007	7.6	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد					متوسط التغير السنوي في دليل أسعار الاستهلاك (%)		حصة الدخل أو الإنفاق b (%)		مقاييس عدم المساواة	
	بمليارات الدولارات 2007	مقومًا بتعادل القوة الشرائية بمليارات الدولارات 2007	دولار أمريكي 2007	معدل النمو السنوي بأسعار ثابتة (%) 2007–1990	أعلى قيمة في هذه الفترة 1980–2007 a 2007 تعادل مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار	سنة أعلى قيمة	2007–1990	2007–2006	أفقر 10%	أغنى 10%	دليل جيني d	أغنى 10% إلى أفقر 10% c
119 أوزباكستان	22.3	65.1	830	1.2	[f]2,425	2007	..	..	[g]2.9	[g]29.5	36.7	10.3
120 قيرغيستان	3.7	10.5	715	-0.4	[f]2,652	1990	11.3	10.2	[g]3.6	[g]25.9	32.9	7.3
121 الرأس الأخضر	1.4	1.6	2,705	3.3	[f]3,041	2007	3.5	4.4	[g]1.9	[g]40.6	50.5	21.6
122 غواتيمالا	33.9	60.9	2,536	1.4	4,562	2007	8.3	6.5	1.3	[e]42.4	53.7	33.9
123 مصر	130.5	403.7	1,729	2.5	5,349	2007	6.5	9.3	[g]3.9	[g]27.6	32.1	7.2
124 نيكاراغوا	5.7	14.4	1,022	1.9	2,955	1981	..	11.1	1.4	[e]41.8	52.3	31.0
125 بوتسوانا	12.3	25.6	6,544	4.3	13,604	2007	9.1	7.1	1.3	[g]51.2	61.0	40.0
126 فاناتو	0.5	0.8	2,001	-0.4	3,877	1998	2.5	4.0	..	..	..	..
127 طاجيكستان	3.7	11.8	551	-2.2	[f]3,685	1988	..	13.1	3.2	[g]26.4	33.6	8.2
128 ناميبيا	7.0	10.7	3,372	1.8	5,155	2007	..	6.7	0.6	[e]65.0	74.3	106.6
129 جنوب أفريقيا	283.0	466.9	5,914	1.0	9,757	2007	7.0	7.1	1.3	[g]44.9	57.8	35.1
130 المغرب	75.1	126.8	2,434	2.0	4,108	2007	2.6	2.0	2.7	[g]33.2	40.9	12.5
131 سان تومي وبرينسيبي	0.1	0.3	916	..	..	..	..	..	..	..	..	..
132 بوتان	1.1	3.2	1,668	5.2	4,837	2007	6.6	5.2	2.3	[g]37.6	46.8	16.3
133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	4.1	12.7	701	4.2	[f]2,165	2007	25.7	4.5	3.7	[g]27.0	32.6	7.3
134 الهند	1,176.9	3,096.9	1,046	4.5	2,753	2007	6.8	6.4	3.6	[g]31.1	36.8	8.6
135 جزر سليمان	0.4	0.9	784	-1.5	2,149	1995	9.5	7.7	..	..	..	..
136 الكونغو	7.6	13.2	2,030	-0.2	4,496	1984	5.9	2.7	2.1	[g]37.1	47.3	17.8
137 كمبوديا	8.3	26.0	578	6.2	[f]1,802	2007	3.9	5.9	3.0	[g]34.2	40.7	11.5
138 ميانمار	..	41.0	..	6.8	[f]904	2005	24.6	35.0	..	..	..	..
139 جزر القمر	0.4	0.7	714	-0.4	1,361	1984	..	..	0.9	[g]55.2	64.3	60.6
140 اليمن	22.5	52.3	1,006	1.6	[f]2,335	2007	17.6	10.0	2.9	[g]30.8	37.7	10.6
141 باكستان	142.9	405.6	879	1.6	2,496	2007	7.3	7.6	3.9	[g]26.5	31.2	6.7
142 سوازيلند	2.9	5.5	2,521	0.9	4,789	2007	[f]8.5	5.3	1.8	[g]40.8	50.7	22.4
143 أنغولا	61.4	91.3	3,623	2.9	[f]5,385	2007	308.1	12.2	0.6	[g]44.7	58.6	74.6
144 نيبال	10.3	29.5	367	1.9	1,049	2007	6.5	6.1	2.7	[g]40.4	47.3	14.8
145 مدغشقر	7.4	18.3	375	-0.4	1,297	1980	14.0	10.3	2.6	[g]41.5	47.2	15.9
146 بنغلاديش	68.4	196.7	431	3.1	1,241	2007	5.4	9.1	4.3	[g]26.6	31.0	6.2
147 كينيا	24.2	57.9	645	(.)	1,542	2007	11.2	9.8	1.8	[g]37.8	47.7	21.3
148 بابوا غينيا الجديدة	6.3	13.2	990	-0.6	2,551	1994	9.4	0.9	1.9	[g]40.9	50.9	21.5
149 هايتي	6.7	11.1	699	-2.1	2,258	1980	19.1	8.5	0.9	[e]47.8	59.5	54.4
150 السودان	46.2	80.4	1,199	3.6	2,086	2007	35.5	8.0	..	..	..	..
151 جمهورية تانزانيا المتحدة	16.2	48.8	400	1.8	[f]1,208	2007	12.6	7.0	3.1	[g]27.0	34.6	8.9
152 غانا	15.1	31.3	646	2.1	1,334	2007	24.0	10.7	2.0	[g]32.8	42.8	16.1
153 الكاميرون	20.7	39.4	1,116	0.6	2,979	1986	4.3	0.9	2.4	[g]35.5	44.6	15.0
154 موريتانيا	2.6	6.0	847	0.6	1,940	2006	6.0	7.3	[g]2.5	[g]29.6	39.0	11.6
155 جيبوتي	0.8	1.7	997	-2.1	[f]2,906	1990	..	..	[g]2.4	[g]30.9	40.0	12.8
156 ليسوتو	1.6	3.1	798	2.4	1,541	2007	8.2	8.0	[g]1.0	[g]39.4	52.5	39.8
157 أوغندا	11.8	32.7	381	3.5	[f]1,059	2007	6.7	6.1	[g]2.6	[g]34.1	42.6	13.2
158 نيجيريا	165.5	291.4	1,118	1.1	1,969	2007	21.3	5.4	[g]2.0	[g]32.4	42.9	16.3
تنمية بشرية منخفضة												
159 توغو	2.5	5.2	380	-0.2	1,147	1980	5.1	1.0	[g]3.3	[g]27.1	34.4	8.3
160 ملاوي	3.6	10.6	256	0.4	800	1980	26.1	8.0	[g]3.0	[g]31.9	39.0	10.5
161 بنين	5.4	11.8	601	1.3	1,312	2007	5.0	1.3	[g]2.9	[g]31.0	38.6	10.8
162 تيمور - ليشتي	0.4	0.8	373	..	..	..	..	10.3	[g]2.9	[g]31.3	39.5	10.8
163 كوت ديفوار	19.8	32.6	1,027	-0.7	2,827	1980	4.9	1.9	[g]2.0	[g]39.6	48.4	20.2
164 زامبيا	11.4	16.2	953	0.1	1,660	1981	35.5	10.7	[g]1.3	[g]38.9	50.7	29.5
165 إريتريا	1.4	3.0	284	-0.7	[f]900	1997	..	..	..	..	..	..
166 السنغال	11.2	20.7	900	1.1	1,666	2007	3.3	5.9	[g]2.5	[g]30.1	39.2	11.9
167 رواندا	3.3	8.4	343	1.1	872	1983	10.5	9.1	[g]2.1	[g]37.8	46.7	18.1
168 غامبيا	0.6	2.1	377	0.3	1,225	2007	[f]5.2	[h]2.1	[g]2.0	[g]36.9	47.3	18.9
169 ليبيريا	0.7	1.3	198	1.9	1,910	1980	..	..	[g]2.4	[g]30.1	52.6	12.8
170 غينيا	4.6	10.7	487	1.3	1,147	2006	..	..	[g]2.4	[g]34.4	43.3	14.4
171 إثيوبيا	19.4	61.6	245	1.9	[f]779	2007	4.8	17.2	[g]4.1	[g]25.6	29.8	6.3
172 موزامبيق	7.8	17.1	364	4.2	802	2007	20.0	8.2	[g]2.1	[g]39.2	47.1	18.5
173 غينيا - بيساو	0.4	0.8	211	-2.6	753	1997	17.0	4.6	[g]2.9	[g]28.0	35.5	9.5
174 بوروندي	1.0	2.9	115	-2.7	525	1991	12.8	8.3	[g]4.1	[g]28.0	33.3	6.8
175 تشاد	7.1	15.9	658	2.4	1,555	2005	4.8	-9.0	[g]2.6	[g]30.8	39.8	11.8
176 جمهورية الكونغو الديمقراطية	9.0	18.6	143	-4.3	794	1980	318.3	16.9	[g]2.3	[g]34.7	44.4	15.1
177 بوركينا فاسو	6.8	16.6	458	2.5	1,124	2007	3.8	-0.2	[g]3.0	[g]32.4	39.6	10.8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد					متوسط التغير السنوي في دليل أسعار الاستهلاك (%)		حصة الدخل أو الإنفاق b (%)		مقاييس عدم المساواة	
	بمليارات الدولارات 2007	مقومًا بتعادل القوة الشرائية بمليارات الدولارات 2007	دولار أمريكي 2007	معدل النمو السنوي بأسعار ثابتة (%) 2007–1990	أعلى قيمة في هذه الفترة 2007–1980 a 2007 تعادل مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار	سنة أعلى قيمة	2007–1990	2007–2006	أفقر 10%	أغنى 10%	أفقر 10% c أغنى 10% إلى	دليل جيني d
178 مالي	6.9	13.4	556	2.2	1,086	2006	3.4	1.4	g2.7	g30.5	11.2	39.0
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	1.7	3.1	394	-0.8	990	1982	3.7	..	g2.1	g33.0	15.7	43.6
180 سيراليون	1.7	4.0	284	-0.3	855	1982	17.8	11.7	g2.6	g33.6	12.8	42.5
181 أفغانستان	h8.4	h26.1	..	..	..	..	..	17.0	..	..	..	..
182 النيجر	4.2	8.9	294	-0.6	980	1980	4.0	0.1	g2.3	g35.7	15.3	43.9
دول أعضاء أخرى												
1001العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1002كيريباس	0.1	0.1	817	2.1	1,520	2002	..	..	..	..	..	..
1003جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1004جزر مارشال	0.1	..	2,559	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1005ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0.2	0.3	2,126	-0.4	f3,279	1993	..	..	..	..	..	..
1006موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1007ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1008بالاو	0.2	..	8,148	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1009سان مارينو	1.7	..	55,681	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1010الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1011توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1012زمبابوي	3.4	..	h261	..	..	..	105.6	..	g1.8	g40.3	22.0	50.1
الدول العربية	T1,347.1	2,285.8	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة	T3,641.3	5,805.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	T5,661.6	11,184.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	T3,610.5	5,576.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب آسيا	T1,727.5	4,622.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	T804.0	1,481.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	T40,378.6	38,543.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الاتحاد الأوروبي (EU27)	T16,843.0	14,811.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مجلس التعاون الخليجي	T761.4	1,034.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	Ti39,078.8	36,438.4	i39,821	i1.8	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة جدًا: دول داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	T..	35,194.8	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة جدًا: دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	T..	1,243.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	Ti7,929.2	11,321.4	i8,470	i2.1	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة	Ti7,516.8	16,837.5	i1,746	i4.8	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة	Ti147.4	312.4	i380	i(.)	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	Ti54,583.8	64,909.7	i8,257	i1.6	..	..	..	..	..	..	..	..

الملاحظات

a) أُشير إليها بالأسعار الثابتة في 2007.

b) نظرًا لاختلاف استقصاءات الأسر المعيشية الأساسية من حيث المنهج ونوع البيانات المجمّعة، يجب توخي الحذر عند إجراء المقارنات بين البلدان، لأن بيانات التوزيع ليست قابلة للمقارنة بين البلدان على نحو دقيق.

c) تظهر البيانات نسبة حصة الدخل أو الإنفاق للجماعات الأغنى إلى حصتها للجماعات الأفقر.

d) يقع دليل جيني Gini بين 0 و100. وتمثل قيمة 0 المساواة التامة، أما قيمة 100 فتمثل غيابها التام.

e) تشير البيانات إلى حصص الدخل بحساب النسبة من 1 إلى 100 (على أساس نسبة 100% من السكان، مرتبة حسب دخل الفرد الواحد.

f) تشير البيانات إلى فترة أقصر من تلك المحددة.

g) تشير البيانات إلى حصص الإنفاق بحساب النسبة من 1 إلى 100 (على أساس نسبة 100% من السكان، مرتبة حسب دخل الفرد الواحد.

h) تشير البيانات إلى سنة أسبق من تلك المحددة.

i) البنك الدولي أجرى حساب المجاميع لمكتب تقرير التنمية البشرية.

المصادر

الأعمدة 1-3 ومن 9-12: البنك الدولي 2009d

العمود 4: البنك الدولي أجرى الحساب لمكتب تقرير التنمية البشرية، بناءً على بيانات البنك الدولي 2009d ، باستخدام أسلوب المربعات الدنيا.

العمودان 5 و6: حُسبا بناءً على سلاسل زمنية للناتج المحلي الإجمالي (مقومًا بمعادل القوة الشرائية للدولار)، الواردة عن البنك الدولي 2009d

العمودان 7 و8: حُسبا بناءً على بيانات دليل الأسعار للمستهلك الواردة عن البنك الدولي 2009b.

(ن)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام على الصحة		الإنفاق العام على التعليم		المعونة المخصصة للقطاعات الاجتماعية a	مراحل التعليم التي وصل إليها السكان b (% من السكان في سن 25 عامًا فما فوق)			معدل الوفيات للسن دون الخامسة (لكل 1,000 مولود حي)				العمر المتوقع لحياة غير صحية عند الولادة في شكل % من إجمالي العمر المتوقع d 2007
		للفرد الواحد مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2006	في شكل % من إجمالي الإنفاق الحكومي 2006	للطالب الواحد في المرحلة الابتدائية مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار 2006-2003	في شكل % من إجمالي الإنفاق الحكومي 2007–2000	في شكل % من إجمالي المعونة 2007	أقل من المرحلة الثانوية العليا 2007–2000	أقل من المرحلة الثانوية العليا أو ما بعد الثانوية غير عالٍ 2007–2000	عالية تعليم عال 2007–2000	مستويات الصحة مقسمة لوحدات خمسية		المستوى التعليمي للأمهات		العمر المتوقع لحياة صحية عند الولادة c (بالسنوات) 2007	
							منخفضة	متوسطة	عالية	أقل مستوى 2007–2000	أعلى مستوى 2007–2000	أقل مستوى (غير متعلمة) 2007–2000	أعلى مستوى (تعليم ثانوي أو ما فوقه) 2007–2000		
تنمية بشرية مرتفعة جدا															
1	النرويج	3,780	17.9	7,072	16.7	..	14.5	53.8	31.7	..	..	..	..	74	8
2	أستراليا	2,097	17.2	5,181	13.3	..	..	..	..	..	..	..	..	75	8
3	آيسلندا	2,758	18.1	7,788	18.0	..	37.4	30.3	27.6	..	..	..	..	75	8
4	كندا	2,585	17.9	..	12.5	..	23.7	38.1	38.2	..	..	..	..	75	7
5	أيرلندا	2,413	17.3	5,100	13.9	..	40.0	31.2	26.4	..	..	..	..	74	7
6	هولندا	2,768	16.4	5,572	11.5	..	34.8	38.6	26.0	..	..	..	..	74	7
7	السويد	2,533	13.4	8,415	12.9	..	20.7	51.1	27.0	..	..	..	..	75	7
8	فرنسا	2,833	16.7	5,224	10.6	..	42.6	35.9	19.8	..	..	..	..	76	6
9	سويسرا	2,598	19.6	7,811	13.0	..	21.4	52.3	26.2	..	..	..	..	76	7
10	اليابان	2,067	17.7	..	9.5	..	26.1	43.9	30.0	..	..	..	..	78	6
11	لوكسمبورج	5,233	16.8	9,953	..	..	39.0	39.7	21.3	..	..	..	..	75	5
12	فنلندا	1,940	12.1	5,373	12.5	..	30.9	38.8	30.3	..	..	..	..	75	6
13	الولايات المتحدة الأمريكية	3,074	19.1	..	13.7	..	14.8	49.0	36.2	..	..	..	..	72	9
14	النمسا	2,729	15.5	7,596	10.9	..	26.2	57.9	15.9	..	..	..	..	74	7
15	أسبانيا	1,732	15.3	4,800	11.0	..	58.6	17.8	23.6	..	..	..	..	76	6
16	الدانمارك	2,812	15.6	7,949	15.5	..	25.8	43.7	30.3	..	..	..	..	73	7
17	بلجيكا	2,264	13.9	6,303	12.1	..	42.3	31.0	26.8	..	..	..	..	74	7
18	إيطاليا	2,022	14.2	6,347	9.2	..	59.5	30.4	10.1	..	..	..	..	76	6
19	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
20	نيوزيلندا	1,905	18.6	4,831	15.5	..	28.7	40.1	25.9	..	..	..	..	74	8
21	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	2,434	16.5	5,596	12.5	..	..	..	..	..	..	..	..	73	8
22	ألمانيا	2,548	17.6	4,837	9.7	..	21.5	57.1	21.4	..	..	..	..	75	6
23	سنغافورة	413	5.4	..	..	..	41.2	39.2	19.6	..	..	..	..	75	6
24	هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)	..	..	..	23.2	..	45.9	38.9	15.2	..	..	..	..	..	..
25	اليونان	1,317	11.5	3,562	9.2	..	51.0	25.7	23.3	..	..	..	..	74	6
26	جمهورية كوريا	819	11.9	3,379	15.3	..	36.2	40.4	23.4	..	..	..	..	74	7
27	إسرائيل	1,477	11.1	5,135	13.7	..	23.9	33.1	39.7	..	..	..	..	74	8
28	أندورا	2,054	22.7	..	..	..	48.0	34.8	16.1	..	..	..	..	76	..
29	سلوفينيا	1,507	13.5	5,206	12.7	..	26.4	55.5	18.1	..	..	..	..	74	5
30	بروني دار السلام	314	5.1	..	9.1	..	..	..	..	..	..	..	..	67	13
31	الكويت	422	4.9	2,204	12.9	..	74.4	17.3	8.3	..	..	..	..	69	11
32	قبرص	759	6.4	..	14.5	..	41.3	33.8	24.9	..	..	..	..	71	11
33	قطر	1,115	9.7	..	19.6	..	59.0	20.1	20.9	..	..	..	..	66	13
34	البرتغال	1,494	15.5	4,908	11.3	..	77.4	11.4	11.2	..	..	..	..	73	7
35	الإمارات العربية المتحدة	491	8.7	1,636	28.3	..	..	..	..	..	..	..	..	68	12
36	الجمهورية التشيكية	1,309	13.6	2,242	9.5	..	14.5	73.0	12.5	..	..	..	..	72	6
37	بربادوس	722	11.9	..	16.4	94.8	75.7	23.1	1.1	..	..	..	..	69	10
38	مالطا	1,419	14.7	2,549	10.5	..	77.2	12.0	10.8	..	..	..	..	74	7
تنمية بشرية مرتفعة															
39	البحرين	669	9.5	..	..	..	50.3	38.4	11.2	..	..	..	..	66	13
40	إستونيا	734	11.3	2,511	14.6	..	27.9	42.3	27.5	..	..	..	..	71	3
41	بولندا	636	9.9	3,155	12.7	..	..	..	..	..	..	..	..	70	7
42	سلوفاكيا	913	13.8	2,149	10.8	..	19.2	67.6	13.2	..	..	..	..	70	6
43	هنغاريا	978	10.4	4,479	10.9	..	36.5	48.9	14.7	..	..	..	..	69	6
44	تشيلي	367	14.1	1,287	16.0	34.0	..	..	..	..	..	..	..	72	8
45	كرواتيا	869	13.9	2,197	10.0	72.3	40.2	45.4	13.9	..	..	..	..	70	8
46	ليتوانيا	728	13.3	2,166	14.7	..	23.5	50.8	25.7	..	..	..	..	68	5
47	أنتيغوا وبربودا	439	11.3	..	..	91.3	..	..	..	..	..	..	..	66	..
48	لاتفيا	615	10.2	..	14.2	..	19.7	60.0	20.3	..	..	..	..	68	6
49	الأرجنتين	758	14.2	1,703	13.1	54.7	65.7	23.2	11.1	..	..	..	..	69	8
50	أوروغواي	430	9.2	..	11.6	51.4	75.3	15.1	9.6	..	..	..	..	70	8
51	كوبا	329	10.8	..	14.2	77.5	59.6	31.0	9.4	..	..	..	..	71	10
52	جزر البهاما	775	13.9	..	19.7	..	28.9	70.2	0.3	..	..	..	..	68	7
53	المكسيك	327	11.0	1,604	25.6	67.7	69.7	15.3	14.9	..	..	..	..	69	9
54	كوستا ريكا	565	21.5	1,623	20.6	26.2	64.7	18.5	15.0	..	..	..	..	71	10
55	الجماهيرية العربية الليبية	189	6.5	..	..	51.6	..	..	..	..	..	..	..	66	11
56	عمان	321	5.4	..	31.1	22.8	..	..	..	..	..	..	..	67	11
57	سيشيل	602	8.8	2,399	12.6	39.4	51.8	36.8	7.4	..	..	..	..	65	..
58	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	196	9.3	583	..	71.0	63.9	21.7	12.8	..	..	..	..	68	8
59	المملكة العربية السعودية	468	8.7	..	27.6	78.8	65.8	19.2	14.9	..	..	..	..	64	12

الصحة والتعليم

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام على الصحة		الإنفاق العام على التعليم		المعونة المخصصة للقطاعات الاجتماعية a	مراحل التعليم التي وصل إليها السكان b (% من السكان في سن 25 عامًا فما فوق)			معدل الوفيات للسن دون الخامسة (لكل 1,000 مولود حي)				العمر المتوقع لحياة غير صحية عند الولادة في شكل % من إجمالي العمر المتوقع d 2007
		للفرد الواحد مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2006	في شكل % من إجمالي الإنفاق الحكومي 2006	للطالب الواحد في المرحلة الابتدائية مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار 2006-2003	في شكل % من إجمالي الإنفاق الحكومي 2007–2000	في شكل % من إجمالي المعونة 2007	أقل من المرحلة الثانوية العليا 2007–2000	متوسطة أقل من المرحلة الثانوية العليا أو ما بعد الثانوية تعليم غير عالٍ 2007–2000	عالية تعليم عالٍ 2007–2000	مستويات الصحة مقسمة لوحدات خمسية		المستوى التعليمي للأمهات		
							منخفضة			أقل مستوى 2007–2000	أعلى مستوى 2007–2000	أقل مستوى (غير متعلمة) 2007–2000	أعلى مستوى (تعليم ثانوي أو ما فوقه) 2007–2000	
60	باناما	495	11.5	..	8.9	47.1	66.0	23.1	10.4	..	..	..	..	10
61	بلغاريا	443	11.9	2,045	6.2	..	40.4	41.3	18.0	..	..	..	..	6
62	سانت كيتس ونيفس	403	9.5	..	12.7	58.7	..	..	..	..	..	..	..	..
63	رومانيا	433	12.4	941	8.6	..	47.3	43.6	9.0	..	..	..	..	6
64	ترينيداد وتوباغو	438	6.9	..	13.4	69.9	..	..	..	..	..	..	..	8
65	الجبل الأسود	93	20.1	..	..	50.8	22.6	61.4	16.1	..	..	..	..	11
66	ماليزيا	226	7.0	1,324	25.2	30.9	61.3	27.1	8.0	..	..	..	..	11
67	صربيا	373	14.3	..	..	60.6	..	..	..	..	..	..	..	11
68	بيلاروس	428	10.2	1,196	9.3	85.4	..	..	..	..	..	..	..	4
69	سانت لوسيا	237	10.2	949	19.1	14.7	..	..	..	..	..	..	..	6
70	ألبانيا	127	11.3	..	8.4	67.2	63.0	29.6	7.4	..	..	..	..	16
71	الاتحاد الروسي	404	10.8	..	12.9	..	..	..	..	..	..	..	..	2
72	جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	446	16.5	..	15.6	57.4	52.2	35.6	12.2	..	..	..	..	11
73	دومينيكا	311	9.2	..	..	4.9	88.8	5.7	5.0	..	..	..	..	..
74	غرينادا	387	9.5	766	12.9	18.4	..	..	..	..	..	..	..	18
75	البرازيل	367	7.2	1,005	14.5	46.3	70.4	21.2	8.1	d99	d33	d119	d37	9
76	البوسنة والهرسك	454	14.0	..	..	73.2	..	..	..	..	..	..	..	9
77	كولومبيا	534	17.0	1,257	14.2	61.6	64.7	25.4	9.7	39	16	51	20	5
78	بيرو	171	13.1	446	15.4	38.5	53.7	26.0	16.3	..	..	..	..	8
79	تركيا	461	16.5	1,059	..	49.9	76.8	14.7	8.5	..	..	..	..	7
80	إيكوادور	130	7.3	..	8.0	65.4	..	..	..	..	..	..	..	12
81	موريشوس	292	9.2	1,205	12.7	43.8	79.2	17.7	2.6	..	..	..	..	10
82	كازاخستان	214	10.4	..	12.1	32.8	29.5	56.1	14.4	..	..	..	..	8
83	لبنان	285	11.3	402	9.6	33.8	..	..	..	..	..	..	..	11
	تنمية بشرية متوسطة													
84	أرمينيا	112	9.7	..	15.0	54.6	18.4	61.2	20.4	52	23	..	..	14
85	أوكرانيا	298	8.8	..	19.3	64.0	25.6	36.0	38.0	..	..	..	..	6
86	أذربيجان	67	3.6	356	17.4	45.7	16.5	70.2	13.3	..	..	68	58	14
87	تايلاند	223	11.3	..	25.0	36.5	..	..	..	..	..	..	..	5
88	إيران (جمهورية - الإسلامية)	406	9.2	927	19.5	71.7	..	..	..	..	..	..	..	13
89	جورجيا	76	5.6	..	9.3	40.7	16.3	57.8	25.8	..	..	..	..	6
90	جمهورية الدومينيكان	140	9.5	644	16.8	57.7	..	..	..	53	28	57	29	12
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	289	9.3	1,227	16.1	9.3	..	..	..	..	..	..	..	8
92	الصين	144	9.9	..	..	56.4	..	..	..	..	..	..	..	7
93	بليز	254	10.9	846	18.1	32.6	74.2	13.6	10.9	..	..	..	..	17
94	ساموا	188	10.5	..	13.7	70.8	..	..	..	..	..	..	..	12
95	ملديف	742	14.0	..	15.0	29.7	..	..	..	..	..	..	..	10
96	الأردن	257	9.5	695	..	67.0	..	..	..	30	27	..	..	12
97	سورينام	151	8.0	..	..	15.1	..	..	..	..	..	..	..	7
98	تونس	214	6.5	1,581	20.8	52.2	..	..	..	..	..	..	..	9
99	تونغا	218	11.1	..	13.5	51.7	25.9	66.2	7.9	..	..	..	..	14
100	جامايكا	127	4.2	547	8.8	26.6	..	..	..	..	..	..	..	8
101	باراغواي	131	13.2	518	10.0	37.0	72.6	23.6	3.7	d57	d20	d78	d29	8
102	سريلانكا	105	8.3	..	..	27.5	..	..	..	..	..	..	..	12
103	غابون	198	13.9	..	..	49.6	..	..	..	93	55	112	87	12
104	الجزائر	146	9.5	692	..	56.1	92.1	7.6	..	..	..	..	..	13
105	الفلبين	88	6.4	418	15.2	23.1	62.6	26.4	8.4	66	21	105	29	11
106	السلفادور	227	15.6	478	20.0	53.6	75.6	13.8	10.6	..	..	..	..	12
107	الجمهورية العربية السورية	52	5.9	611	..	79.6	89.6	5.1	5.3	22	20	..	..	12
108	فيجي	199	9.1	1,143	20.0	72.5	..	..	..	..	..	..	..	7
109	تركمانستان	172	14.9	..	..	79.9	..	..	..	106	70	133	88	12
110	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	58.4	68.8	12.8	18.4	..	..	..	..	..
111	أندونيسيا	44	5.3	..	17.2	33.6	..	..	..	77	22	90	37	13
112	هوندوراس	116	15.0	..	..	47.4	..	..	..	50	20	55	20	11
113	بوليفيا	128	11.6	435	18.1	57.3	61.6	23.8	14.0	105	32	145	48	10
114	غيانا	223	8.3	752	15.5	67.7	..	..	..	..	..	..	..	17
115	منغوليا	124	11.0	261	..	56.8	46.6	41.1	12.2	..	..	..	..	6
116	فييت نام	86	6.8	..	..	34.9	..	..	..	53	16	66	29	11
117	مولدوفا	107	11.8	..	19.8	52.5	..	..	..	29	17	..	..	8
118	غينيا الاستوائية	219	7.0	..	4.0	84.5	..	..	..	..	..	..	..	8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		العمر المتوقع لحياة صحية عند الولادة c (بالسنوات) 2007	العمر المتوقع لحياة غير صحية عند الولادة في شكل % من إجمالي العمر المتوقع d 2007
60	باناما	68	10
61	بلغاريا	69	6
62	سانت كيتس ونيفس	67	..
63	رومانيا	68	6
64	ترينيداد وتوباغو	64	8
65	الجبل الأسود	66	11
66	ماليزيا	66	11
67	صربيا	66	11
68	بيلاروس	66	4
69	سانت لوسيا	69	6
70	ألبانيا	64	16
71	الاتحاد الروسي	65	2
72	جمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة)	66	11
73	دومينيكا	67	..
74	غرينادا	62	18
75	البرازيل	66	9
76	البوسنة والهرسك	68	9
77	كولومبيا	69	5
78	بيرو	67	8
79	تركيا	67	7
80	إيكوادور	66	12
81	موريشوس	65	10
82	كازاخستان	60	8
83	لبنان	64	11
	تنمية بشرية متوسطة		
84	أرمينيا	63	14
85	أوكرانيا	64	6
86	أذربيجان	60	14
87	تايلاند	65	5
88	إيران (جمهورية - الإسلامية)	62	13
89	جورجيا	67	6
90	جمهورية الدومينيكان	64	12
91	سانت فنسنت وجزر غرينادين	66	8
92	الصين	68	7
93	بليز	63	17
94	ساموا	63	12
95	ملديف	64	10
96	الأردن	64	12
97	سورينام	64	7
98	تونس	67	9
99	تونغا	62	14
100	جامايكا	66	8
101	باراغواي	66	8
102	سريلانكا	65	12
103	غابون	53	12
104	الجزائر	63	13
105	الفلبين	64	11
106	السلفادور	63	12
107	الجمهورية العربية السورية	65	12
108	فيجي	64	7
109	تركمانستان	57	12
110	الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..
111	أندونيسيا	61	13
112	هوندوراس	64	11
113	بوليفيا	59	10
114	غيانا	55	17
115	منغوليا	62	6
116	فييت نام	66	11
117	مولدوفا	63	8
118	غينيا الاستوائية	46	8

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام على الصحة: للفرد الواحد مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2006	الإنفاق العام على الصحة: في شكل % من إجمالي الإنفاق الحكومي 2006	الإنفاق العام على التعليم: للطالب الواحد في المرحلة الابتدائية مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار 2006-2003	الإنفاق العام على التعليم: في شكل % من إجمالي الإنفاق الحكومي 2007–2000	المعونة المخصصة للقطاعات الاجتماعية a: في شكل % من إجمالي المعونة 2007	مراحل التعليم التي وصل إليها السكان b (% من السكان في سن 25 عامًا فما فوق): أقل من المرحلة الثانوية العليا 2007–2000	مراحل التعليم التي وصل إليها السكان b (% من السكان في سن 25 عامًا فما فوق): أقل من المرحلة الثانوية العليا أو ما بعد الثانوية تعليم غير عالٍ 2007–2000	مراحل التعليم التي وصل إليها السكان b (% من السكان في سن 25 عامًا فما فوق): تعليم عالٍ 2007–2000	معدل الوفيات للسن دون الخامسة (لكل 1,000 مولود حي): مستويات الصحة مقسمة لوحدات خمسية: أقل مستوى 2007–2000	معدل الوفيات للسن دون الخامسة (لكل 1,000 مولود حي): مستويات الصحة مقسمة لوحدات خمسية: أعلى مستوى 2007–2000	معدل الوفيات للسن دون الخامسة (لكل 1,000 مولود حي): المستوى التعليمي للأمهات: أقل مستوى (غير متعلمة) 2007–2000	معدل الوفيات للسن دون الخامسة (لكل 1,000 مولود حي): المستوى التعليمي للأمهات: أعلى مستوى (تعليم ثانوي أو ما فوقه) 2007–2000	العمر المتوقع لحياة صحية عند الولادة c (بالسنوات) 2007	العمر المتوقع لحياة غير صحية عند الولادة في شكل % من إجمالي العمر المتوقع d 2007
119	أوزباكستان	89	8.0	..	..	69.4	..	..	..	72	42	..	..	60	11
120	قيرغيستان	55	8.7	..	18.6	54.4	23.0	62.1	14.9	..	..	..	..	59	13
121	الرأس الأخضر	227	13.2	1,052	16.4	44.7	..	..	..	..	..	..	..	64	10
122	غواتيمالا	98	14.7	390	..	38.6	84.8	11.2	3.7	d78	d39	d79	d42	62	12
123	مصر	129	7.3	..	12.6	28.1	..	..	..	75	25	68	31	62	11
124	نيكاراغوا	137	16.0	331	15.0	46.1	..	..	..	64	19	72	25	66	9
125	بوتسوانا	487	17.8	1,158	21.0	72.2	..	..	..	..	..	..	..	48	10
126	فاناتو	90	10.9	..	26.7	54.5	..	..	..	..	..	..	..	62	11
127	طاجيكستان	16	5.5	106	18.2	53.4	21.0	68.3	10.6	..	..	..	..	57	14
128	ناميبيا	218	10.1	944	21.0	68.9	..	..	..	92	29	..	..	53	12
129	جنوب أفريقيا	364	9.9	1,383	17.4	62.8	73.0	18.1	8.9	..	..	..	..	48	7
130	المغرب	98	5.5	1,005	26.1	54.2	..	..	..	78	26	63	27	63	11
131	سان تومي وبرينسيبي	120	12.2	..	..	49.0	..	..	..	..	..	..	..	54	17
132	بوتان	73	7.3	..	17.2	46.8	..	..	..	..	..	..	..	56	15
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	18	4.1	61	14.0	41.8	..	..	..	..	..	..	..	54	16
134	الهند	21	3.4	..	10.7	46.6	..	..	..	101	34	..	..	57	10
135	جزر سليمان	99	12.6	..	..	84.2	..	..	..	..	..	..	..	60	9
136	الكونغو	13	4.0	39	8.1	39.5	..	..	..	135	85	202	101	49	8
137	كمبوديا	43	10.7	..	12.4	59.1	..	..	..	127	43	136	53	55	9
138	ميانمار	7	1.8	..	18.1	57.9	..	..	..	..	..	..	..	52	15
139	جزر القمر	19	8.0	..	24.1	68.8	..	..	..	d129	d87	d121	d75	58	11
140	اليمن	38	5.6	..	32.8	77.4	..	..	..	118	37	..	..	55	12
141	باكستان	8	1.3	..	11.2	53.0	76.7	17.1	6.3	121	60	102	62	55	17
142	سوازيلند	219	9.4	484	..	56.8	..	..	..	118	101	150	95	42	7
143	أنغولا	61	5.0	..	..	78.4	..	..	..	..	..	..	..	47	-1
144	نيبال	24	9.2	119	14.9	51.8	..	..	..	98	47	93	32	55	17
145	مدغشقر	21	9.2	57	16.4	28.6	..	..	..	142	49	149	65	53	12
146	بنغلاديش	26	7.4	115	14.2	50.0	82.9	12.9	4.2	121	72	114	68	55	16
147	كينيا	51	6.1	237	17.9	54.0	..	..	..	149	91	127	63	48	10
148	بابوا غينيا الجديدة	111	7.3	..	..	58.9	..	..	..	..	..	..	..	57	6
149	هايتي	65	29.8	..	..	56.0	..	..	..	125	55	123	65	55	10
150	السودان	23	6.3	..	..	24.1	..	..	..	d..	d..	d152	d84	50	14
151	جمهورية تانزانيا المتحدة	27	13.3	..	..	31.0	98.4	0.7	0.9	137	93	160	76	45	18
152	غانا	36	6.8	300	..	45.6	..	..	..	128	88	125	85	50	12
153	الكاميرون	23	8.6	107	17.0	11.5	..	..	..	189	88	186	93	45	12
154	موريتانيا	31	5.3	224	10.1	37.8	..	..	..	98	79	111	86	52	8
155	جيبوتي	75	13.4	..	22.4	46.5	..	..	..	..	..	..	..	50	9
156	ليسوتو	88	7.8	663	29.8	64.0	..	..	..	114	82	161	82	41	9
157	أوغندا	39	10.0	110	18.3	50.8	93.5	1.6	4.8	172	108	164	91	44	15
158	نيجيريا	15	3.5	..	..	38.9	..	..	..	257	79	269	107	42	12
	تنمية بشرية منخفضة														
159	توغو	20	6.9	..	13.6	75.9	..	..	..	150	62	145	64	52	16
160	ملاوي	51	18.0	90	..	48.4	94.8	4.7	0.5	183	111	181	86	44	16
161	بنين	25	13.1	120	17.1	51.6	85.6	12.2	2.2	151	83	143	78	50	18
162	تيمور - ليشتي	150	16.4	..	..	72.2	..	..	..	..	..	..	..	55	9
163	كوت ديفوار	15	4.1	..	21.5	55.3	..	..	..	..	..	..	..	48	16
164	زامبيا	29	10.8	55	14.8	57.5	..	..	..	192	92	198	121	40	10
165	إريتريا	10	4.2	99	..	56.1	..	..	..	100	65	121	59	56	5
166	السنغال	23	6.7	299	26.3	52.0	..	..	..	183	64	152	60	52	6
167	رواندا	134	27.3	109	19.0	53.9	..	..	..	211	122	210	95	44	11
168	غامبيا	33	8.7	..	8.9	72.5	..	..	..	158	72	140	66	53	5
169	ليبيريا	25	16.4	..	..	43.9	..	..	..	138	117	151	119	49	15
170	غينيا	14	4.7	..	25.6	53.8	..	..	..	217	113	194	92	48	16
171	إثيوبيا	13	10.6	130	23.3	53.9	..	..	..	130	92	139	54	51	7
172	موزامبيق	39	12.6	156	21.0	46.2	..	..	..	196	108	201	86	42	12
173	غينيا - بيساو	10	4.0	..	..	34.8	..	..	..	..	..	..	..	43	9
174	بوروندي	4	2.3	132	17.7	30.8	..	..	..	..	..	..	..	43	14
175	تشاد	14	9.5	54	10.1	26.1	..	..	..	176	187	200	143	40	18
176	جمهورية الكونغو الديمقراطية	7	7.2	..	..	38.4	..	..	..	184	97	209	112	46	3
177	بوركينا فاسو	50	15.8	328	15.4	35.1	..	..	..	206	144	198	108	43	18

الصحة والتعليم

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الإنفاق العام على الصحة		الإنفاق العام على التعليم		المعونة المخصصة للقطاعات الاجتماعية a	مراحل التعليم التي وصل إليها السكان b (% من السكان في سن 25 عامًا فما فوق)			معدل الوفيات للسن دون الخامسة (لكل 1,000 مولود حي)				العمر المتوقع لحياة غير صحية عند الولادة في شكل % من إجمالي العمر المتوقع d
		للفرد الواحد مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	في شكل % من إجمالي الإنفاق الحكومي	للطالب الواحد في المرحلة الابتدائية مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار	في شكل % من إجمالي الإنفاق الحكومي	في شكل % من إجمالي المعونة	أقل من المرحلة الثانوية العليا	متوسطة	عالية	مستويات الصحة مقسمة لوحدات خمسية		المستوى التعليمي للأمهات		
		2006	2006	2006-2003	2007–2000	2007	2007–2000	2007–2000	2007–2000	أقل مستوى 2007–2000	أعلى مستوى 2007–2000	أقل مستوى (غير متعلمة) 2007–2000	أعلى مستوى (تعليم ثانوي أو ما فوقه) 2007–2000	
178	مالي	34	12.2	183	16.8	39.6	..	..	..	233	124	223	102	43	11
179	جمهورية أفريقيا الوسطى	20	10.9	88	..	22.5	..	..	..	223	112	187	107	42	10
180	سيراليون	20	7.8	..	..	28.7	..	..	..	..	..	..	164	37	22
181	أفغانستان	8	4.4	..	..	49.0	..	..	..	..	..	..	..	36	17
182	النيجر	14	10.6	178	17.6	37.4	..	..	..	206	157	222	92	45	11
	دول أعضاء أخرى														
	العراق	90	3.4	..	..	22.7	..	..	..	..	..	49	37	58	15
	كيريباس	268	13.0	..	..	41.7	..	..	..	..	..	..	..	60	..
	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	42	6.0	..	..	19.0	..	..	..	..	..	..	..	61	9
	جزر مارشال	589	15.1	..	15.8	42.4	..	..	..	..	..	..	..	53	..
	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	444	18.9	..	..	42.5	..	..	..	..	..	..	..	62	9
	موناكو	5,309	15.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	76	..
	ناورو	444	25.0	..	..	48.5	..	..	..	..	..	..	..	57	..
	بالاو	1,003	16.4	..	..	11.0	..	..	..	..	..	..	..	67	..
	سان مارينو	2,765	13.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	76	..
	الصومال	8	4.2	..	..	23.8	..	..	..	..	..	..	..	46	7
	توفالو	189	16.1	..	..	60.1	..	..	..	..	..	..	..	58	..
	زمبابوي	77	8.9	..	..	50.7	89.5	8.8	1.5	72	57	69	68	38	12

الملاحظات

a) تشير إلى تخصيص المعونة لتوفير الخدمات والبنية التحتية الاجتماعية بما فيها خدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والحكومة والمجتمع المدني وغير ذلك. و يخصص من الإجمالي ما يقدر بنسبة 50% للصحة والتعليم. وثمة اختلافات في تخصيص الأموال من بلد لآخر.

b) قد لا تكمّل النسب المئوية 100% إذ استُبعدت النسب غير المعلومة المتعلقة بمستويات التعليم التي وصل إليها السكان.

c) متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها شخص ما في «صحة تامة» مع الأخذ بعين الاعتبار السنوات المعاشة بمستوى صحي أقل من ذلك. نتيجة المرض أو الإصابة أو كليهما.

d) تشير إلى الاختلاف بين العمر المتوقع والعمر المتوقع في ظل حياة صحية، معبّر عنها بالنسبة المئوية.

e) تشير البيانات إلى سنة من السنوات خلافًا لتلك المحددة.

المصادر

الأعمدة 2-1 و13-9: منظمة الصحة العالمية.

العمودان 3 و4: معهد اليونسكو للإحصاء 2009c.

العمود 5: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدات الإنمائية.

الأعمدة من 8-6: معهد اليونسكو للإحصاء 2008b.

العمود 14: حُسبَ بناءً على بيانات العمر المتوقع لحياة صحية، الواردة عن منظمة الصحة العالمية 2009 ، وبيانات العمر المتوقع الواردة عن الأمم المتحدة 2009e

دليل القارئ

مؤشرات التنمية البشرية

تقدم مؤشرات التنمية البشرية تقييمًا لإنجازات البلدان في مختلف مجالات التنمية البشرية. وتتضمن الجداول - متى كان ممكنًا - بيانات عن 192 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلًا عن منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتُرتّب البلدان والمناطق في الجداول وفقًا لقيمة دليل التنمية البشرية الخاص بها. ولتحديد مكان بلد من البلدان في الجداول، ارجع إلى قائمة "مفتاح البلدان" الموجودة داخل الغلاف الخلفي من التقرير، حيث تُدرج البلدان حسب دليل التنمية البشرية في قائمة وفقًا للترتيب الأبجدي. وترجع أغلب البيانات الموجودة في الجداول إلى عام 2007، وهي تلك المتوافرة لدى مكتب تقرير التنمية البشرية اعتبارًا من 10 حزيران/يونيو 2009، فيما لم يحدد خلافًا لذلك.

ويبدأ المرفق الإحصائي هذا العام بسلسلة من الجداول (ا-و) التي ترتبط بالموضوع الرئيس للتقرير- الهجرة. ثم يليها الجداول (ز-ك) المعنية بالأدلة المركبة للتنمية البشرية: دليل التنمية البشرية واتجاهاته، ودليل الفقر البشري، ودليل التنمية الجنسانية، وقياس تمكين النوع الاجتماعي. وأخيرًا هناك ثلاثة جداول (ل-ن) تتناول الاتجاهات الديمغرافية، والاقتصاد وعدم المساواة، والتعليم والصحة، والمشاركة. وستُتاح مؤشرات إضافية منتقاة للتنمية البشرية، بما في ذلك بيانات السلاسل الزمنية والتجاميع على المستوى الإقليمي على الموقع: http://hdr.undp.org/en/statistics.

كما أن جميع المؤشرات المنشورة عنها في الجداول متاحة مجانًا على الموقع الإلكتروني في عدة أشكال: فردية، أو في جداول محددة مسبقًا، أو من خلال أداة استعلام تتيح للمستخدم تصميم جداوله الخاصة. بالإضافة إلى توافر الوسائط الإعلامية التفاعلية، بما فيها خرائط لجميع أدلة التنمية البشرية والعديد من البيانات المرتبطة بالهجرة وأشكال التحرك المنتقاة، فضلًا عن مواد تقدم مزيدًا من الشرح مثل صحيفة الحقائق السريعة للبلدان، وتفاصيل أكثر عن التقنية المتعلقة بكيفية حساب الأدلة. هذه المواد كافة متوفرة في ثلاث لغات: الإنجليزية (على الموقع: http://hdr.undp.org.en/statistics) والفرنسية (على الموقع: http://hdr.undp.org.fr/statistiques) والإسبانية (على الموقع: http://hdr.undp.org.es/estadisticas).

المصادر والتعريفات

يعد مكتب تقرير التنمية البشرية في المقام الأول مستخدمًا للإحصاءات وليس منتجًا لها، إذ يعتمد على وكالات إعداد البيانات الدولية التي لديها التفويض والموارد والخبرة في جمع البيانات الدولية وتصنيفها في مؤشرات إحصائية معينة. وفي نهاية كل جدول، يشار إلى المصادر التي استمدت منها جميع البيانات المستخدمة في تصنيف جداول المؤشرات. وتتطابق هذه المصادر مع المراجع الكاملة الواردة في قسم الببليوغرافيا من التقرير. كما تشير الملحوظات عن المصادر إلى مكونات البيانات الأصلية المستخدمة في أية حسابات قام بها مكتب تقرير التنمية البشرية. أما المؤشرات التي يمكن تعريفها تعريفًا موجزًا ومفهومًا، فهي تندرج في قسم "تعريف المصطلحات والمؤشرات الإحصائية". وتظهر معلومات أخرى ذات صلة في الملحوظات الموجودة في نهاية كل جدول. وللاستزادة من المعلومات التقنية المفضّلة حول هذه المؤشرات، رجاء الرجوع إلى المواقع الإلكترونية لوكالات المصادر، حيث يمكن العثور على الروابط المتصلة بها على الموقع: http://hdr.undp.org/en/statistics.

المقارنات على مدار فترة زمنية بين طبعات التقرير المختلفة

يعد دليل التنمية البشرية أداة هامة لرصد الاتجاهات طويلة الأجل في التنمية البشرية. وبغية تيسير إجراء تحليلات الاتجاهات عبر البلدان، اعتمد حساب دليل التنمية البشرية على فواصل زمنية مقدار كل منها خمسة أعوام خلال الفترة بين 1980-2007، وهذه التقديرات المقدمة في الجدول (ز) قائمة على أساس منهجية متسقة باستخدام البيانات المتوفرة وقت إعداد التقرير.

ونظرًا لمواصلة وكالات البيانات الدولية في تحسين مستوى سلاسل البيانات لديها، بما في ذلك التحديث الدوري للبيانات التاريخية، غالبًا ما تعكس التغيرات السنوية التي تطرأ على قيم دليل التنمية البشرية وترتيباته في كافة طبعات تقرير التنمية البشرية، المراجعات التي تدخل على البيانات، سواء المحددة ببلد من البلدان أو المرتبطة ببلدان أخرى، بدلًا من أن تعكس التغيرات الفعلية في هذا البلد. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التغيرات الطارئة في تغطية البلدان على ترتيب بلد ما في دليل التنمية البشرية. على سبيل المثال، قد يتراجع ترتيب بلد من البلدان في دليل التنمية البشرية تراجعًا ملحوظًا بين تقريرين متتابعين، غير أنه عند استخدام بيانات خضعت للمراجعة وأصبحت قابلة للمقارنة بهدف إعادة بناء دليل التنمية البشرية للسنوات الأخيرة، قد يُظهر بالفعل ترتيب دليل التنمية البشرية وقيمته بعض التحسن.

ولهذه الأسباب، يجب ألا يقوم تحليل الاتجاهات في دليل التنمية البشرية على بيانات مستقاة من طبعات مختلفة من تقرير التنمية البشرية. ويعرض الجدول (ز) أحدث اتجاهات الدليل المبنية على اتساق في السلاسل الزمنية للبيانات وفي المنهجية.

التباينات بين التقديرات الوطنية والدولية

عند تجميع سلاسل البيانات الدولية، تطبق وكالات البيانات الدولية معايير دولية وإجراءات توفيقية على البيانات الوطنية؛ مما يحسّن من مدى قابلية المقارنة بين البلدان. وفي حالة عدم توافر بيانات أحد البلدان، قد تعد إحدى الوكالات الدولية تقديرات، مستقاة من معلومات أخرى ذات صلة، إن أمكنها ذلك. وفي بعض الحالات، قد لا تُدرج سلاسل البيانات الدولية أحدث البيانات الوطنية. وهذه العوامل كافة يمكن أن تؤدي إلى اختلافات جوهرية بين التقديرات الوطنية والدولية.

وعند ظهور اختلافات في البيانات، ساعد مكتب تقرير التنمية البشرية على الربط بين هيئات البيانات الوطنية والدولية من أجل معالجة هذه التباينات؛ مما أدى في حالات كثيرة إلى توافر إحصاءات أفضل. ويواصل مكتب تقرير التنمية البشرية دعوته في النهوض بمستوى البيانات الدولية، ويقوم بدور فاعل في دعم الجهود الرامية للارتقاء بمستوى جودة البيانات. ولذا يعمل المكتب مع الوكالات الوطنية والهيئات الدولية بغية تحسين مدى اتساق البيانات، وذلك بالقيام بمزيد من العمل المنتظم في الإبلاغ والرصد لمستوى جودة البيانات.

تقسيمات البلدان ومجاميعها

بالإضافة إلى البيانات المعدّة على مستوى البلد الواحد، تبيّن الجداول عددًا من المجاميع، وهي عادةً متوسطات ترجيحية تُحسب لتقسيمات البدان كما هو موضح أدناه. وعموماً ، لا يُعرض مجموع من المجاميع التابعة لتقسيم بلد من البلدان، إلا عند توافر البيانات لما لا يقل عن نصف عدد البلدان، إذا شكلت هذه البيانات على أقل تقدير ثلثي الوزن الترجيحي في هذا التصنيف. ولا يلجأ مكتب تقرير التنمية البشرية إلى القيام بالتجميع بسبب غياب البيانات. ومن ثم، فيما عدا الحالات المحددة خلافًا لذلك، لا تمثل مجاميع كل تصنيف إلا البلدان التي تتوفر لديها البيانات. وفي بعض الأحيان، تشكل المجاميع إجماليات بدلًا من متوسطات ترجيحية (ويشار إليها بالرمز "T").

وتتضمن تقسيمات البلدان المستخدمة: تقسيم مستويات التنمية البشرية (مرتفعة جدًا، ومرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة)، وتقسيم العالم، وما لا يقل عن تقسيم جغرافي واحد - إما تقسيم على مستوى القارات (في جداول الهجرة) أو لمجموعات المكاتب الإقليمية (في باقي الجداول).

تصنيفات التنمية البشرية: جميع البلدان أو المناطق التي يتضمنها دليل التنمية البشرية مصنفة إلى فئة من أربع فئات من حيث الإنجاز في مجال التنمية البشرية. ولأول مرة، أدخلنا فئة جديدة - تنمية بشرية مرتفعة جدّا (دليل التنمية البشرية 0.900 أو أكثر)، وأشرنا في طيات التقرير كله إلى هذه المجموعة باعتبارها "البلدان المتقدمة". أما باقي البلدان فيشار إليها بوصفها "بلدان آخذة في النمو" وهي مصنفة إلى ثلاث مجموعات: تنمية بشرية مرتفعة (دليل التنمية البشرية 0.800-0.899)، وتنمية بشرية متوسطة (دليل تنمية بشرية 0.500-0.799)، وتنمية بشرية منخفضة (دليل تنمية بشرية أقل من 0.500). انظر إلى المربع 1.3.

القارات. صنف تقرير التنمية البشرية العالم إلى ست قارات، من أجل المساعدة على تحليل تحركات الهجرة: أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية، وأوقيانوسيا، بناءً على تكوين المناطق الجغرافية بالغة الكبر التي صنّفتها الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (ارجع إلى http://unstats.un.org/unsd/methods/m49regin.htm)

المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما هو متّبع في التقارير السابقة، نقدم لأغلبية الجداول التي أعددناها، تقسيمات جغرافية للمكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الدول العربية، وأوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة للكومنولث، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ملحوظات حول البلدان

فيما لم يرد ذكره، لا تتضمن البيانات الخاصة بالصين منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، أو منطقة ماكاو الصينية الإدارية الخاصة، أو إقليم تايوان الصيني. والبيانات الخاصة بالسودان مبنية في الغالب على المعلومات المجمّعة من الجزء الشمالي من البلاد فقط. ورغم أن صربيا والجبل الأسود أصبحتا دولتين مستقلتين في حزيران/يونيو 2006، استُخدمت البيانات الخاصة بالدولتين في إطار وحدتهما السابقة، إذ لا تتوفر بيانات منفصلة لكل دولة على حدة؛ وفي هذه الحالة، أُدرجت ملحوظة تفيد بهذا المعنى. كما أن البيانات الواردة في جداول الهجرة للفترة التي تسبق 1990، الخاصة بالجمهورية التشيكية الحالية فهي تشير إلى تشيكوسلوفاكيا سابقًا، والبيانات الخاصة بالاتحاد الروسي تشير إلى الاتحاد السوفييتي سابقًا، والبيانات الخاصة بصربيا تشير إلى جمهورية يوغوسلافيا سابقًا.

الرموز

تدل علامة (-) الموجودة بين سنتين، مثل 2005-2010، إلى أن البيانات المقدمة هي تقديرات للفترة بأكملها، فيما لم يحدد خلافًا لذلك. ومعدلات النمو هي في العادة متوسط المعدلات السنوية بين السنة الأولى والسنة الأخيرة في الفترة المبينة.

واستُخدمت الرموز التالية في الجداول:

..	البيانات غير متوفرة
0 أو 0.0	صفر أو قيمة لا تُذكر
-	غير مطبق
<	أقل من
T	الإجمالي

المصادر الرئيسية للبيانات الدولية

العمر المتوقع عند الولادة: تقديرات العمر المتوقع عند الولادة مستمدة من التوقعات السكانية العالمية: مراجعة 2008 (الأمم المتحدة 2009e)، وهو المصدر الرسمي للتقديرات والتوقعات السكانية للأمم المتحدة. وتعدّها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مرة كل سنتين، باستخدام البيانات المستقاة من نظم تسجيل وطنية حيوية، ومن التعدادات السكانية والاستقصاءات.

وفي مراجعة عام 2008، ظلت نسبة البلدان التي يسود فيها فيروس نقص المناعة البشرية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 متساوية دائمًا، أو أكبر من 1%، خلال الفترة ما بين 1980-2007، وهي بلدان تعتبر مصابة بوباء فيروس نقص المناعة، وتُعد توقعات الوفيات بوضع نماذج لاتباع نمط تطور الوباء، وبإعداد توقعات لحالات الإصابة السنوية بالفيروس. وكذلك في البلدان التي ظلت نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية فيها أقل من 1%، ولكن نظرًا لكثافة عدد سكانها للدرجة التي يتجاوز فيها عدد الأشخاص الذين يعيشون بالفيروس 500,000 في عام 2007 ، فهي بلدان تُعتبر من بين البلدان المصابة بالفيروس. وتتضمن البرازيل، والصين، والهند، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة. وهذا يصل بعدد البلدان التي تُعتبر مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى 58 بلدًا. ولمزيد من التفاصيل عن التوقعات السكانية العالمية 1950-2050: مراجعة 2008، ارجع إلى موقع: www.un.org/esa/populati/unpop.htm.

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين: يستخدم هذا التقرير البيانات بشأن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، الواردة عن معهد اليونسكو للإحصاء (2009a) الذي يدمج التقديرات الوطنية المباشرة مع التقديرات الحديثة التي أُعدت في 2007، والمبنية على نموذج المعهد الخاص بالتوقعات العالمية للإلمام بالقراءة والكتابة المحددة بالعمر. وكانت التقديرات الوطنية التي توافرت بفضل الجهود التي استهدفها معهد اليونسكو للإحصاء لجمع البيانات الحديثة المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة من البلدان المختلفة، قد استمدت من التعدادات السكانية الوطنية أو الاستقصاءات في الفترة بين 1995 و2007. وفي حالة عدم توافر تقديرات حديثة، فتُستخدم التقديرات الأقدم منها الواردة عن معهد اليونسكو للإحصاء.

وتوقفت الكثير من البلدان المتقدمة، التي حققت مستويات مرتفعة من الإلمام بالقراءة والكتابة، عن جمع الإحصاءات الأساسية بهذا الشأن؛ ومن ثم فهي ليست مدرجة في بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. وعند حساب دليل التنمية البشرية، يُفترض أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 99.0% في تلك البلدان التي لا تقدم ما يفيد من معلومات بهذا الشأن.

كما أن بلدان عديدة تقدر عدد الأشخاص الملمين بالقراءة والكتابة بناءً على البيانات التي تُبلغ شخصيًا. فالبعض يستخدم بيانات المستوى التعليمي بوصفها وسيلة بديلة للتقدير، غير أن المعايير المطبقة لحساب مقاييس المواظبة على الحضور المدرسي أو إتمام سنة دراسية قد تتغير من بلد لآخر. ونظرًا لاختلاف أساليب وضع التعريفات وجمع البيانات عبر البلدان، يجب توخي الحذر عند التعامل مع التقديرات الخاصة بهذا الموضوع.

ويسعى معهد اليونسكو للإحصاء سعيًا نشطًا، بالتعاون مع الوكالات الشريكة، إلى اتباع منهجية بديلة لاستصدار تقديرات عن الإلمام بالقراءة والكتابة أكثر موثوقية، وهي تُعرف باسم «برنامج تقييم ورصد معدلات محو الأمية»، وهو برنامج يبحث عن أساليب تتعدى حدود التصنيف البسيط الذي يستخدم حاليًا تصنيف «الملمين بالقراءة والكتابة» و«الأميين»، وهذا بتوفير معلومات عن سلسلة متصلة ومتدرجة من مستويات المهارات الخاصة بالقراءة والكتابة.

مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي: يقدم معهد اليونسكو للإحصاء بيانات عن معدلات الالتحاق الإجمالية بناءً على بيانات الالتحاق المجمّعة من الحكومات الوطنية (عادةً من المصادر الإدارية)، والبيانات السكانية الواردة في «التوقعات السكانية العالمية للفترة بين 1950-2050: مراجعة 2006 (الأمم المتحدة 2006b). وتُحسب المعدلات بتقسيم عدد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي على العدد الإجمالي للسكان، في الفئة العمرية الافتراضية المطابقة لهذه المراحل. فعلى سبيل المثال، يُفترض أن تكون الفئة العمرية للتعليم العالي هي فئة الخمس سنوات التي تتبع مباشرةً نهاية التعليم الثانوي العالي في جميع البلدان.

ولا يعكس مجموع نسب الالتحاق الإجمالية نوعية النتائج التعليمية، فحتى عند استخدام هذه المعدلات لتحديد مدى إمكانية الوصول إلى فرص تعليمية، قد تحجب هذه المعدلات اختلافات هامة بين البلدان نظرًا للتباينات في المدى العمري المطابق لمستوى معين من المستويات التعليمية، وفي مدة البرامج التعليمية المقدمة. كما أن معدلات إعادة السنة الدراسية وترك الدراسة قد تنال من دقة البيانات.

وكما هو محدد حاليًا، ما يقاس هو معدل الالتحاق في بلد الدراسة، ومن ثم يُقصى من الأرقام الوطنية الطلاب الدارسون خارج البلاد. وعلى ذلك، في حالات الكثير من البلدان الصغيرة، حيث يشيع البحث عن فرص للتعليم العالي في الخارج، قد تقدّر إمكانية الوصول إلى التعليم، أو مستوى تعليمي للسكان، بأقل من قدرها الفعلي.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (مقوّمًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار). يقدم البنك الدولي البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وينشرها في قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية العالمية التابعة له. فعند مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان، يتعين تحويل الإحصاءات الاقتصادية إلى تعادل القوة الشرائية بالدولار من أجل إزالة أية اختلافات في مستويات الأسعار الوطنية. والتقديرات الحالية مبنية على بيانات الأسعار الواردة في الجولة الأخيرة في "برنامج المقارنة الدولي" الذي أُجري في 2005 ويغطي إجمالي 146 بلد ومنطقة. وفيما يتصل بالعديد من البلدان التي لم تُدرج في استقصاءات برنامج المقارنة الدولية، استمد البنك الدولي التقديرات من خلال التراجع في الاقتصاد الإحصائي. وأما البلدان التي لم يغطها البنك الدولي، فتُستخدم تقديرات تعادل القوة الشرائية التي قدمتها "الجداول العالمية لجامعة ولاية بنسلفانيا" (Heston, Summers and Aten 2006).

ونُشرت لأول مرة التقديرات الحديثة لتعادل القوة الشرائية خلال عام 2008، إذ قدمت مراجعات جوهرية لتلك التقديرات المستخدمة في تقاريرنا المنشورة في عام 2007 وما يسبقها من أعوام، وهي مبنية على الجولة التي سبقت استقصاءات برنامج المقارنة الدولية، وأُجريت في أوائل التسعينيات، إذ لم تغط إلا 118 بلد. وتدل البيانات الجديدة أن مستويات الأسعار في بلدان عديدة (خاصة البلدان الآخذة في النمو) أعلى مما كان يُعتقد في السابق. فعلى سبيل المثال، أُجريت مراجعة لخفض نسبة الدخول للفرد الواحد في 70 بلدًا بما لا يقل عن 5%، حيث الكثير منها يقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك سبعة بلدان من الثمانية أُجريت لها مراجعة لخفض النسبة بما لا يقل عن 50%. وفي المقابل، شهد ما يقرب من ستين بلدًا مراجعة لرفع النسبة لما لا يقل عن 5%، بما في ذلك البلدان المنتجة للنفط حيث تجاوزت المراجعات نسبة 30%، بل صعدت القيم في أربعة بلدان لتصل إلى الضعف. وهكذا، تؤثر المراجعات الضخمة التي دخلت على الناتج المحلي الإجمالي للفرد تأثيرًا واضحًا على قيم دليل التنمية البشرية وعلى ترتيباته. ومن ثم، تتغير قيمة دليل التنمية البشرية بما يعادل 0.039، نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى النصف (أو ارتفاعه إلى الضعف).

وبناءً على ذلك، نشرنا في نهاية عام 2008 تقريرًا موجزًا عنوانه "المؤشرات الإنمائية البشرية: تحديث إحصائي 2008"، حيث شرحنا الأسباب وراء القيام بهذه المراجعة وآثارها على دليل التنمية البشرية وأدلّتنا المركّبة. ويوجد المزيد من التفاصيل على موقع: http://hdr/undp.org/en/statistics/data/hdi2008. أما التفاصيل بشأن منهجية "برنامج المقارنة الدولي" و"تعادل القوة الشرائية"، فيمكن الرجوع إلى موقع "برنامج المقارنة الدولي" على: www.worldbank.org/data/icp.

بيانات الهجرة. بيانات الهجرة في هذا التقرير مستقاة من مصادر لوكالات مختلفة.

وكان المصدر الرئيس للاتجاهات في حصيلة المهاجرين الدولية هو شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية. والبيانات مستقاة من الاتجاهات في إجمالي حصيلة المهاجرين: مراجعة 2008 (الأمم المتحدة 2009d)، ومبنية على البيانات الواردة في التعدادات السكانية التي أُجريت في الفترة بين 1955 و2008. ويقدم هذا المصدر بيانات عامة (الجنس والنوع) بشأن المهاجرين، على مدار فترة زمنية، وفقًا لبلدان المقصد التي يتوجهون إليها.

وبقدر الإمكان، يعرّف المهاجرون الدوليون باعتبارهم مولودين في بلد أجنبي. أما في البلدان التي لا تتوافر بيانات عن مكان الميلاد، فتعتبر بلد المواطنة الأساس لتحديد هوية المهاجرين الدوليين.

وفيما يتصل ببيانات بلدان الأصل (فضلًا عن بلدان المقصد) المتعلقة بحصيلة المهاجرين الدوليين، استخدمنا "قاعدة البيانات العالمية لأصل المهاجرين" (النسخة الرابعة)، التي صنفها مركز البحوث الإنمائية بشأن الهجرة والعولمة والفقر، حيث يقع مقره في جامعة ساسكس University of Sussex بانجلترا (الهجرة - مركز البحوث الإنمائية 2007). والتقديرات مبنية على التعدادات السكانية الوطنية التي أُجريت أثناء جولة 2000 للتعدادات السكانية، وتغطي الفترة ما بين 2000-2002. وجدير بالذكر أن قاعدة البيانات تقدم بيانات عن حصيلة المهاجرين، أي إجمالي عدد المهاجرين في كل من بلد الأصل وبلد المقصد، وليس

التدفقات السنوية (أو الدورية) للمهاجرين بين البلدان. فالحصيلة هي الأثر التراكمي للتدفقات على مدار فترة زمنية أطول كثيرًا من سنة واحدة، ومن ثم فهي عامةً أكبر كثيرًا مما قد تكون عليه التدفقات السنوية. وللاطلاع على التفاصيل، ارجع إلى موقع:
http://www.migrationdrc.org/research/typesofmigration/global_migrant_origin_databse.html.

وللاستزادة من البيانات المفصلة عن خصائص المهاجرين الدوليين، استخدمنا قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المهاجرين في البلدان التابعة للمنظمة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2009b). وصُنّفت قاعدة البيانات هذه من البيانات المجمّعة أثناء جولة 2000 للتعدادات السكانية، واستُكملت في بعض الحالات بالاستعانة باستقصاءات القوى العاملة. ويعرّف المهاجر الدولي، بقدر الإمكان، بوصفه مولودًا في بلد أجنبي، على الرغم من اختلاف التعريف لدى بعض بلدان المقصد اختلافًا طفيفًا عن تلك التعريفات المستخدمة في شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة. وقد اخترنا تقديم النتائج وفقًا لبلدان الأصل لهؤلاء المهاجرين؛ ومن ثم ليس ممكنًا عمل مقارنة مباشرة مع التقديرات المقدمة من المصدرين الآخرين. كما قدمنا بيانات عن معدلات الهجرة المرتبطة بمستويات التعليم والنشاط الاقتصادي، فضلًا عن معدلات هجرة المهارات العالية (مستويات التعليم العالي)، وفقًا لبلدان الأصل للمهاجرين، الذين يبلغ عمرهم 15 عامًا وما فوقه، في البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما بيانات المهاجرين الداخليين (أي الأشخاص الذي يتحركون داخل حدود البلد الواحد)التي تغطي بلدان مختلفة ويمكن مقارنتها، فهي ليست متوافرة بسهولة. ولهذا السبب أثناء إعداد هذا التقرير، استعنا بالتحاليل التي كلفنا (Bell and Muhudin 2009) بإجرائها بناءً على التعدادات السكانية الوطنية التي تقدم تقديرات قابلة للمقارنة لعدد 24 بلدًا من نسبة إجمالي السكان الذين تحركوا. وأكملت هذه البيانات تقديرات صنّفتها شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC 2007)، التي أقيمت أيضًا على أساس التعدادات السكانية وإجمالي السكان، فضلًا عن بيانات البنك الدولي المبنية على استقصاءات الأسر المعيشية، والسكان من الفئة العمرية العاملة (البنك الدولي 2009e). ونظرًا للتباينات القائمة في التعريفات عبر هذه المصادر، فيجب توخي الحذر عند التعامل معها. وفي حالة توافر تقديرات من أكثر من مصدر للبلد الواحد، فضلنا استعمال تقديرات Bell and Muhudin على المصدرين الآخرين.

البيانات المتوفرة عن الهجرة المستحثة بالصراع هي بيانات مستقاة من عدة مصادر، حسب نوع المهاجرين: هؤلاء الذين تحركوا عبر الحدود الدولية (اللاجئون وطالبو حق اللجوء السياسي)، وهؤلاء الذي تحركوا داخل البلد الواحد (الأشخاص النازحون داخليًا). والبيانات عن اللاجئين مستمدة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2009b)، باستثناء لاجئي فلسطين الذي يندرجون تحت اختصاص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (الأونروا 2008). وجدير بالذكر أن البيانات مصنّفة من مصادر مختلفة، بما فيها التعدادات السكانية والاستقصاءات الوطنية، بيد أن التسجيل الإعتيادي الذي يهدف إلى إعداد سجل قانوني أو إداري، أو لإدارة الاستحقاقات وتقديم الخدمات، يشكل المصدر الرئيس لبيانات اللاجئين. كما أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم تقديرات لعدد 27 بلدًا من البلدان المتقدمة التي ليس لديها سجلات معدة خصيصًا لهذا الغرض. وهذه التقديرات مبنية على معدلات الاعتراف بطالبي حق اللجوء السياسي وحق الحصول على الجنسية على مدار فترة زمنية من عشرة أعوام. والتحديات الأكثر وضوحًا التي تصاحب هذا الأسلوب في التقدير تُعزى إلى الافتراض الضمني بأن جميع طالبي حق اللجوء السياسي المعترف بهم هم بالفعل لاجئين، وإلى التوفيق بين الحد الفاصل الذي يبلغ عشر سنوات. وهذا الأمر صحيح، لا سيما لبلدان الهجرة الوافدة "التقليدية"، حيث يحتاج المهاجرون، بما فيهم اللاجئين، مدة لا تقل عن عشرة أعوام للحصول على حق المواطنة. وقد استُعين بمركز رصد النازحين داخليًا (2009a) لإعداد البيانات عن الأشخاص النازحين داخليًا، التي صُنّفت من مصادر مختلفة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتقديرات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والحكومات الوطنية. ونظرًا لصعوبة تتبّع الأشخاص النازحين داخليًا، ترتبط التقديرات بدرجات عالية من عدم اليقين، ومن ثم يجب توخي الحذر في تفسيرها.

دليل التنمية البشرية

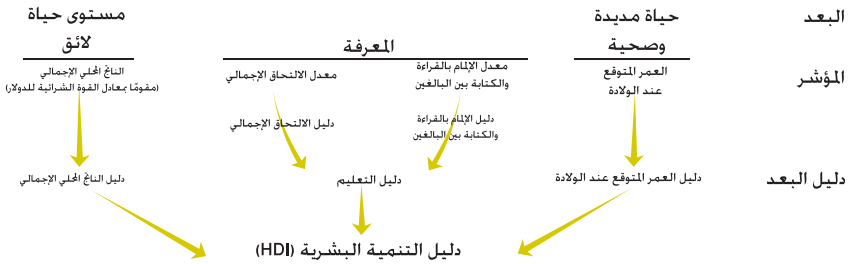

دليل الفقر البشري

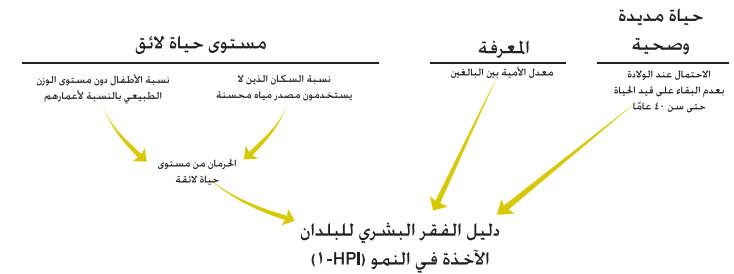

دليل الفقر البشري

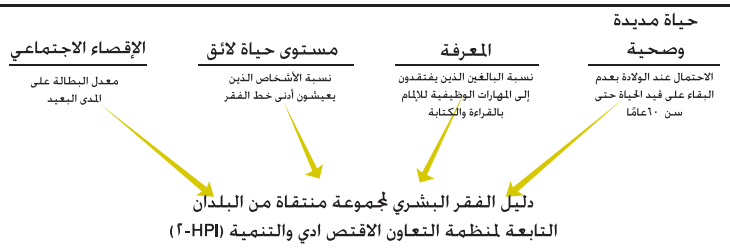

دليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي

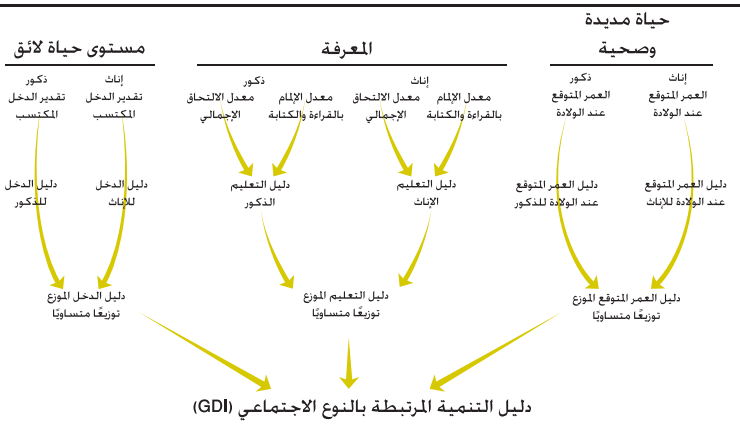

مقياس التمكين

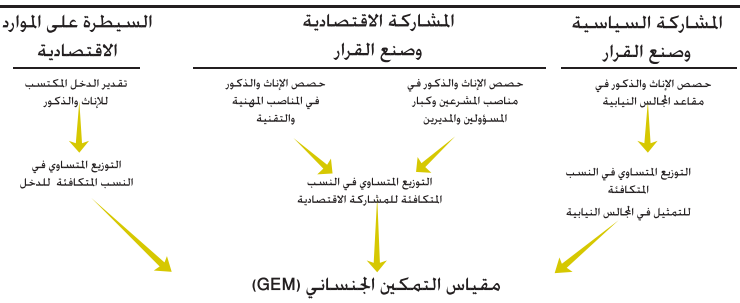

تعريف المصطلحات والمؤشرات الإحصائية

اللجوء السياسي يشير إلى الحماية الممنوحة من دولةٍ ما على أراضيها، للأفراد أو المجموعات الذين فروا من دول أخرى خشية الاضطهاد أو الخطر الشديد.

طالبو حق اللجوء السياسي هم الأفراد أو المجموعات الذين تقدموا بطلب اللجوء السياسي إلى بلدان أخرى غير بلدانهم. ويظل الشخص المتقدم بالطلب محتفظًا بوضع طالب حق اللجوء السياسي إلى حين النظر أو البت في طلبه.

نسبة الأطفال المعالين وهي عدد السكان دون سن 15 عامًا، ويُعبر عنها في شكل نسبة من عدد السكان من الفئة العمرية العاملة (من 64-15 عامًا)

حركة مستحثة بالصراع تعبر عن التحرك البشري الذي يترتب عليه تغيير مكان الإقامة المعتاد نتيجةً للصراعات المسلحة أو العنيفة، الدائرة أو وشيكة الاندلاع، والتي تهدد حياة البشر أو سبل عيشهم.

متوسط التغير السنوي في دليل أسعار الاستهلاك يعكس التغييرات في التكلفة بالنسبة للمستهلك العادي لشراء مجموعة من السلع والخدمات النمطية أو الثابتة.

بلد المنشأ يشير إلى البلد الذي يتحرك منه المهاجر الدولي إلى بلد آخر بغرض الاستقرار بصفة مؤقتة أو دائمة.

بلد المقصد يشير إلى البلد الذي يتحرك إليه المهاجر الدولي من بلد آخر بغرض الاستقرار بصفة مؤقتة أو دائمة.

تقدير الدخل المكتسب (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) يُستخلص على أساس نسبة أجر النساء عن الأنشطة غير الزراعية إلى أجر الرجال عن نفس الأنشطة، وحصص الإناث والذكور من السكان الناشطين اقتصاديًا، وإجمالي عدد السكان من الإناث والذكور، والناتج المحلي الإجمالي (باستخدام تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي؛ انظر تعادل القوة الشرائية). ويستخدم الدخل المكتسب التقديري في حساب دليل التنمية المرتبطة بالنوع، ومقياس التمكين الجنساني. للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا التقدير يرجى زيارة الموقع http://hdr.undp.org/en/ technicalnote1.pdf.

نسبة الدخل المكتسب التقديري للإناث إلى دخل الذكور تشير إلى نسبة الدخل المكتسب التقديري للإناث إلى نسبة الدخل المكتسب التقديري للذكور. انظر الدخل المكتسب التقديري (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

السكان الناشطون اقتصاديًا (أو القوى العاملة) يشير إلى جميع الأشخاص في سن الخامسة عشرة وما فوقها، الذين كانوا، أثناء فترة مرجعية معينة، إما يعملون أو لا يعملون في وظيفة معينة، ولكنهم يسعون سعيًا نشطًا للحصول على عمل. انظر القوى العاملة

الإنفاق على التعليم للتلميذ الواحد في المرحلة الابتدائية يشير إلى الإنفاق العام الحالي على التعليم الابتدائي، مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، بالأسعار الثابتة لعام 2005، بعد تقسيمه على إجمالي عدد التلاميذ الملتحقين بالمرحلة الابتدائية.

الإنفاق على التعليم باعتباره نسبة من إجمالي إنفاق الحكومة يشير إلى إجمالي الإنفاق العام على قطاع التعليم ويُعبَّر عنه في شكل نسبة من إجمالي الإنفاق العام من جانب الحكومة بكافة مستوياتها.

دليل التعليم هو أحد الأدلة الثلاثة التي ينبني عليها دليل التنمية البشرية، وهو قائم على أساس معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي. انظر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، ونسبة الالتحاق، ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي.

مراحل التعليم هو تصنيف لمراحل التعليم إلى مرحلة التعليم قبل الابتدائي (المرحلة "صفر")، ومرحلة التعليم الابتدائي (المرحلة "1")، ومرحلة التعليم الثانوي (المرحلتان "2" و"3")، ومرحلة ما بعد التعليم الثانوي (المرحلة "4")، ومرحلة التعليم العالي (المرحلتان "5" و"6") وفقًا للتصنيف الدولي الموحد للتعليم.

المستوى التعليمي يشير إلى نسبة توزيع عدد السكان من فئة عمرية معينة وفقًا لأعلى مستوى تعليمي أو مرحلة تعليمية استُكملت، استنادًا إلى مراحل التعليم التي عَرفها التصنيف الدولي الموحد للتعليم، وتصنّف في المعتاد إلى مستوى التعليم العالي (المستويان "5" و"6")، ومستوى التعليم المتوسط (المستويات "2" و"3" و"4")، ومستوى التعليم المنخفض (أقل من مستوى "2"). وتُحسب هذه النسبة بالتعبير عن عدد الأشخاص من فئة عمرية معينة، الذين وصلوا إلى أعلى مستوى تعليمي محدد، في شكل نسبة من إجمالي السكان الذي يندرجون تحت نفس الفئة العمرية.

المهاجر النازح هو الفرد المنتمي إلى بلد من بلدان المنشأ (أو بلد المولد) الذي غيّر بلد إقامته المعتاد، للإقامة في بلدٍ آخر.

معدل الهجرة النازحة يشير إلى حصيلة المهاجرين النازحين من بلدٍ ما في نقطة زمنية محددة، ويُعبر عنها في شكل نسبة من مجموع عدد السكان المقيمين في بلد المنشأ وعدد السكان المهاجرين النازحين منه.

مجموع النسب الإجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي وهو عدد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، أيا ما كانت سنهم، ويعبر عنه في شكل نسبة من عدد السكان المندرجين تحت فئة العمر المدرسي الافتراضي لتلك المراحل الثلاث (ارجع إلى مراحل التعليم).

معدل الخصوبة الإجمالي يشير إلى عدد الأطفال المفترض أن تنجبهم كل امرأة إذا قُدّر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات خصوبتها، وإذا كانت ستنجب أطفالاً في كل مرحلة عمرية وفقًا لمعدلات الخصوبة السائدة المرتبطة بعمر

معين، في سنة أو فترة معينة، في بلد أو إقليم أو منطقة جغرافية معينة.

صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يشير إلى صافي تدفقات الاستثمارات التي تهدف إلى اكتساب حصة دائمة في الإدارة (10% أو أكثر من الأسهم المانحة لحق التصويت في مجلس الإدارة) في منشأة تعمل في مجال اقتصادي، بخلاف مجال عمل المستثمر. وهو إجمالي حصص رأس المال، وإعادة استثمار الأرباح، وغيرها من رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل.

الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن إجمالي القيمة المضافة إلى الاقتصاد التي يولدها جميع المنتجين المقيمين، بالإضافة إلى أية ضرائب غير مدرجة على المنتجات في تقييم الناتج (مطروحًا منه الدعم). وبحسب الناتج المحلي الإجمالي بدون خصم إهلاك الأصول الرأسمالية التقديرية، أو استنزاف وتآكل الموارد الطبيعية. وتمثل "القيمة المضافة" صافي الناتج لأية صناعة بعد جمع كل النواتج وطرح المدخلات الوسيطة.

الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) يشير إلى تحويل الناتج المحلي الإجمالي إلى الدولار الأمريكي باستخدام متوسط سعر الصرف الرسمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويُطَّبق عامل تحويل بديل في حال وجود تفاوت كبير بين سعر الصرف الرسمي والسعر الفعلي المستخدم في التعاملات بالعملات الأجنبية والمنتجات المتداولة. وللمزيد من التفاصيل انظر(الناتج المحلي الإجمالي).

دليل الناتج المحلي الإجمالي هو أحد الأدلة الثلاثة التي ينبني عليها دليل التنمية البشرية. ويُحسب هذا الدليل بناءً على الناتج المحلي الإجمالي للفرد (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)؛ انظر(تعادل القوة الشرائية).

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) هو الناتج المحلي الإجمالي (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) مقسومًا على عدد السكان في منتصف العام. للمزيد من التفاصيل انظر(الناتج المحلي الإجمالي، وتعادل القوة الشرائية، وإجمالي عدد السكان).

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي) هو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي مقسومًا على عدد السكان في منتصف العام. انظر(الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) وإجمالي عدد السكان).

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد يشير إلى معدل النمو السنوي بـ"طريقة المربعات الدنيا"، ويُحسب من القيمة الثابتة للناتج المحلي الإجمالي للفرد وفقًا لوحدات العملة المحلية.

مقياس التمكين الجنساني يشير إلى دليل مركب يقيس عدم المساواة بين الجنسين في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتمكين وهي: المشاركة الاقتصادية وصنع القرارات، المشاركة السياسية وصنع القرارات، والسيطرة على الموارد الاقتصادية.

دليل التنمية المرتبطة بالنوع هو دليل مركب يقيس متوسط الإنجاز في الأبعاد الأساسية الثلاثة الواردة في دليل التنمية البشرية وهي: حياة مديدة وصحية، وإمكانية الحصول على المعرفة، ومستوى معيشة لائق، وهو معدل ليأخذ في الاعتبار أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

دليل جيني يشير إلى قياس الانحراف في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية في بلدٍ ما، عن التوزيع العادل التام. ويحدد منحنى لورينز النسب المئوية التراكمية لإجمالي الدخل المتحصَّل عليه مقارنةً بالعدد التراكمي للمستفيدين، بدءًا بالأفراد أو الأسر الأكثر فقرًا. ويقيس دليل جيني المنطقة الواقعة بين منحنى لورينز وخط افتراضي للمساواة التامة، ويُعبَّر عنها في شكل نسبة من أقصى منطقة تقع تحت هذا الخط. وتمثل قيمة الصفر المساواة التامة، فيما تمثل قيمة مائة عدم المساواة المطلق.

الإنفاق الصحي للفرد (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) يشير إلى الإنفاق العام على الصحة من جانب الحكومة بكافة مستوياتها (مقومًا بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) مقسومًا على عدد السكان في منتصف العام. ويشمل الإنفاق الصحي توفير الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة وأنشطة التغذية والمعونات الطارئة للأغراض الصحية، ولكنه لا يشمل توفير المياه والصرف الصحي.

الإنفاق الصحي العام باعتباره نسبة من إجمالي نفقات الحكومة يشير إلى الإنفاق العام على الصحة من جانب الحكومة بكافة مستوياتها، ويُعبَّر عنه في شكل نسبة من إجمالي نفقات الحكومة.

العمر الصحي المتوقع عند الولادة يشير إلى متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الشخص وهو "متمتع بكامل صحته"، مع الأخذ في الاعتبار عدد السنوات التي لم يتمتع فيها بكامل صحته بسبب المرض أو الإصابة أو كليهما.

دليل التنمية البشرية وهو دليل مركب يقيس متوسط الإنجاز في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي: حياة مديدة وصحية، وإمكانية الحصول على المعرفة، ومستوى معيشة لائق.

دليل الفقر البشري (HPI-1) وهو دليل مركب يقيس أوجه الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة لدليل التنمية البشرية وهي: حياة مديدة وصحية، وإمكانية الحصول على المعرفة، ومستوى معيشة لائق.

دليل الفقر البشري (HPI-1) للبلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهو دليل مركب يقيس أوجه الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة لدليل التنمية البشرية وهي: حياة مديدة وصحية، وإمكانية الحصول على المعرفة، ومستوى معيشة لائق، فضلًا عن الإقصاء الاجتماعي.

معدل الأمية بين الكبار يُحسب بطرح العدد 100 من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار. انظر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار.

المهاجر الوافد يشير إلى الفرد المقيم في بلد مضيف معين (بلد المقصد) غير بلده الأصلي (بلد المولد).

حصص الدخل أو الإنفاق تشير إلى حصص الدخل أو الإنفاق (الاستهلاك) المستحقة لمجموعات فرعية من السكان، استنادًا إلى الدراسات الاستقصائية الوطنية التي أُجريت على الأسر المعيشية على مدار عدة أعوام. وتوضح نتائج الدراسات الاستقصائية حول الإنفاق أو الاستهلاك مستويات من عدم المساواة بين الفقراء والأغنياء أقل من تلك التي قدمتها الدراسات الاستقصائية عن الدخل.

حيث يستهلك الفقراء بوجه عام حصة أكبر من دخلهم. ونظرًا لأن البيانات مستمدة من دراسات استقصائية تغطي عدة أعوام وتستخدم منهجيات مختلفة، ينبغي توخي الحذر عند عقد مقارنات بين البلدان.

سكان يعيشون تحت خط فقر الدخل تشير إلى نسبة من السكان الذين يعيشون تحت الخط المحدد للفقر، كما يلي:

- 1,25 دولاراً في اليوم ودولاران في اليوم- وفقًا لأسعار عام 2005 الدولية المعدلة وفقًا لتعادل القوة الشرائية.
- يُعتبر خط الفقر الوطني مناسبًا لبلدٍ ما حسبما تراه سلطاته. وهو التقديرات الوطنية المبنية على تقديرات المجموعات الفرعية المحتسبة احتسابًا ترجيحيًا من عدد السكان، الواردة عن الدراسات الاستقصائية حول الأسر المعيشية.
- 50% من متوسط الدخل - 50% من متوسط دخل الأسرة المعيشية المعدل والمتاح للإنفاق.

الهجرة الداخلية تشير إلى التحرك البشري داخل حدود بلدٍ ما، وتُقاس عادةً عبر حدود الإقليم أو المقاطعة أو البلدية، مما يؤدي إلى تغيير محل الإقامة المعتاد.

الأشخاص النازحون داخليًا يشير إلى الأفراد أو المجموعات التي أُجبرت على مغادرة منازلها أو أماكن إقامتها خاصةً من أجل تجنب آثار الصراع المسلح أو أوضاع العنف المتفشية، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو البشرية، أو نتيجة لذلك، والذين لم يتخطوا الحدود الدولية.

الهجرة الدولية تشير إلى التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة.

المهاجرون الدوليون باعتبارهم نسبة من السكان تشير إلى العدد التقديري للمهاجرين الدوليين ويعبر عنه في شكل نسبة من إجمالي عدد السكان.

معدل التحرك الدولي يشير إلى إجمالي حصيلة المهاجرين الوافدين إلى بلد محدد والمهاجرين النازحين منه، ويُعبر عنها في شكل نسبة من مجموع السكان المقيمين في هذا البلد والسكان النازحين منه.

القوى العاملة تشير إلى جميع الأشخاص الموظفين (بما فيهم الأشخاص الذين تجاوزوا سنًا معينًة وكانوا، خلال الفترة المرجعية، يعملون في وظيفة بأجر، سواء كانوا قيد العمل أو يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون في وظيفة معينة ولكنهم ليسو قيد العمل) والأشخاص العاطلين (بما فيهم الأشخاص الذين تجاوزوا سنًا معينًة وكانوا، خلال الفترة المرجعية، بدون عمل ولكنهم على استعداد للعمل ويبحثون جديًا عن عمل). انظر (السكان الناشطون اقتصاديًا).

معدل مشاركة القوى العاملة وهو مقياس لنسبة سكان بلد ما، من الفئة العمرية العاملة، المشاركين في سوق القوى العاملة مشاركة نشطة، إما بالعمل أو بالبحث الجدي. وتحسب بالتعبير عن عدد الأشخاص في القوى العاملة في شكل نسبة من عدد السكان من الفئة العمرية العاملة، ويقصد بهم السكان الذين تجاوزوا سن الخامسة عشرة (وفقًا لما هو مستخدم في هذا التقرير). انظر(القوى العاملة والسكان الناشطون اقتصاديًا).

المشرّعات وكبار المسؤولات والمديرات يشير إلى حصة النساء من شغل المناصب المعَّرفة وفقًا للتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-88)، وتشمل المشرعين وكبار المسؤولين في الحكومة، وقادة ورؤساء القرى التقليديين، وكبار المسؤولين في المنظمات ذات المصلحة الخاصة، ومديري الشركات، وأعضاء مجلس الإدارة والرؤساء التنفيذيين، ومديري أقسام الإنتاج والعمليات، وغيرها من الأقسام والمناصب الإدارية العامة.

العمر المتوقع عند الولادة يشير إلى عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الطفل المولود حديثًا، إذا ظلت الأنماط السائدة عند الولادة المرتبطة بمعدلات الوفيات لفئة عمرية معينة، على ما هي عليه طوال حياة الطفل.

دليل العمر المتوقع يشير إلى أحد الأدلة الثلاثة التي ينبني عليها دليل التنمية البشرية.

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار يشير إلى نسبة عدد البالغين من سن 15 عامًا وما فوقها، الملمين بالقراءة والكتابة، ويعبر عنه في شكل نسبة من عدد السكان لنفس الفئة العمرية (العدد الإجمالي أو عدد السكان من أحد الجنسين) في بلد أو إقليم معين أو منطقة جغرافية معينة، وفي نقطة زمنية محددة عادةً ما تكون منتصف العام. ولأغراض إحصائية يُعَّد الشخص ملمًا بالقراءة والكتابة إذا كان بإمكانه فهم ما يقرؤه أو يكتبه من تعبيرات بسيطة عن حياته اليومية.

توقعات المتغير المتوسط يشير إلى التوقعات الخاصة بالسكان التي تقوم بها شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة بافتراض مسار الخصوبة المتوسطة، ومعدل الوفيات الطبيعية، والهجرة الدولية العادية. وينطوي كل افتراض على الاتجاهات المتوقعة في مستويات الخصوبة والوفيات وصافي الهجرة بناءً على الخصائص الديموغرافية المحددة والسياسات المتصلة بكل بلد أو مجموعة من البلدان. بالإضافة على ذلك، يتضمن التوقع أثر فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك في البلدان التي لديها معدلات إصابة مرتفعة بهذا الوباء. كما تنشر شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة توقعات المتغير المنخفض والمرتفع. للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع http:// esa.un.org/unpp/assumptions.html

المهاجر هو الفرد الذي غيّر محل إقامته المعتاد، إما بالعبور لأحد الحدود الدولية أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل بلد المنشأ الذي ينتمي إليه.

معدل النمو السنوي في حصيلة المهاجرين يشير إلى المتوسط التقديري لمعدل النمو الأُسّي لحصيلة المهاجرين الدوليين على مدار كل فترة مشار إليها، ويُعبر عنه في شكل نسبة مئوية.

حصيلة المهاجرين باعتبارها حصة من السكان يشير إلى العدد التقديري للمهاجرين الدوليين ويعبر عنه في شكل نسبة من إجمالي عدد السكان.

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يشير إلى احتمال وفاة الأطفال في الفترة ما بين الولادة وعند إكمال سن الخامسة، ويحسب المعدل لكل 1,000 مولود حي.

المعدل السنوي للزيادة الطبيعية يشير إلى نسبة نمو (أو انخفاض) السكان الذي يُحدد استنادًا إلى نسبة المواليد والوفيات فقط دون غيرهما.

معدل صافي الهجرة الدولية يشير إلى إجمالي عدد المهاجرين الوافدين إلى بلدٍ ما مطروحًا منه عدد المهاجرين النازحين منه على مدى فترة زمنية، مقسومًا على

الشخص/السنين التي عاشها سكان البلد المستقبِل على مدار تلك الفترة الزمنية. ويُعبر عنها في شكل صافي عدد المهاجرين لكل 1,000 من السكان أو في شكل نسبة مئوية.

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية يشير إلى مدفوعات القروض التي توزع بناءً على شروط امتيازية (صافي سداد أصل الدين)، والمنح التي تقدمها الوكالات الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والبلدان غير الأعضاء في اللجنة الإنمائية الرسمية، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان والأقاليم الواردة في الجزء الأول من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية لمتلقي المعونات. للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع www.oecd.org/dac/stats/daclist.

المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية تشير إلى أموال المعونة المخصصة للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية (بما فيها الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والحكومة والمجتمع المدني وغيرها من الخدمات الأخرى)، ويعبر عنها في شكل نسبة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية.

نسبة كبار السن المعالين تشير إلى السكان الذين يبلغون 65 عامًا وما فوق ، ويعبر عنها في شكل نسبة من عدد السكان من الفئة العمرية العاملة (من 64-15 عامًا).

معدل النمو السنوي للسكان يشير إلى متوسط معدل النمو السنوي الأسّي للسكان عن الفترة المشار إليها. انظر (إجمالي عدد السكان)

إجمالي عدد السكان يشير إلى العدد الفعلي للسكان الموجودين في بلد أو منطقة أو إقليم، اعتبارًا من 1 تموز/يوليو من السنة المشار إليها. ويتضمن عدد السكان الفعلي أولئك الموجودين عادةً، بما فيهم الزائرون، في البلد أو المنطقة أو الإقليم، ولا يشمل المقيمين غير الموجودين بصفة مؤقتة.

سكان المناطق الحضرية يشير إلى العدد الفعلي للسكان الذين يعيشون في المناطق التي صُنِّفت على أنها حضرية وفقًا للمعايير المستخدمة في كل منطقة أو بلد. وتشير البيانات إلى 1 تموز/يوليو من السنة المحددة. انظر(إجمالي عدد السكان).

تعادل القوة الشرائية يشير إلى سعر الصرف الذي يأخذ في الاعتبار فروق الأسعار بين البلدان، مما يتيح عقد مقارنات لحجم الإنتاج والدخول بين الدول. وباستخدام تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (كما هو الحال في هذا التقرير)، يتمتع الدولار الأمريكي بقوة شرائية في الاقتصاد المحلي تعادل دولارًا واحدًا في الولايات المتحدة الأمريكية.

الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن معينة يُحسب بطرح العدد 100 من احتمالية بقاء مجموعة معينة على قيد الحياة (يُعبر عنها في شكل نسبة مئوية) حتى بلوغ سن معينة. انظر الاحتمال عند الولادة لبلوغ سن معينة.

الاحتمال عند الولادة لبلوغ سن معينة يشير إلى احتمال بلوغ الطفل حديث الولادة سنًا معينًة إذا خضع للأنماط السائدة لمعدلات البقاء على قيد الحياة المرتبطة بسن معينة، ويُعبر عنها في شكل نسبة مئوية.

المهنيات والعاملات الفنيات تشير إلى حصة النساء من المناصب المُعرَّفة وفقًا للتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-88)، التي تشمل المهنيين(أو المهنيين المساعدين) في الفيزياء والرياضيات والهندسة وعلوم الأحياء والصحة والمدرسين وغيرهم من المهنيين والمهنيين المساعدين.

اللاجئون هم الأفراد أو مجموعات الأشخاص الذين فروا من بلد المنشأ نتيجة لخوف مبرر من التعرض للاضطهاد، لأسباب عنصرية أو دينية أو بسبب الجنسية أو الآراء السياسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة، والذين لا يمكنهم أو لا يرغبون في العودة إلى بلادهم.

التحويلات المالية تشير إلى الدخول والموارد المادية التي يحولها المهاجرون أو اللاجئون الدوليون إلى متلقين في بلد المنشأ أو البلد الذي كانوا يقيمون فيه من قبل.

مقاعد المجالس النيابية التي تشغلها النساء تشير إلى عدد المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب أو العموم أو مجلس الشيوخ أو اللوردات، وفقًا لما هو مناسب.

معدل هجرة التعليم العالي يشير إلى إجمالي عدد المهاجرين من بلد معين، والذين يبلغون 15 عامًا أو أكبر وحاصلين على تعليم عالٍ. ويعبر عنه في شكل نسبة من مجموع الأشخاص في نفس العمر الحاصلين على تعليم عالٍ في بلد المنشأ وعدد السكان المهاجرين النازحين الذي حصّلوا على تعليم عالٍ.

التصديق على المعاهدات من أجل تفعيل أي معاهدة دولية، ينبغي أن يصدق عليها البلد، وغالبًا ما يتم ذلك بإقرار من السلطة التشريعية. والمعنى الضمني للتصديق على المعاهدة ليس مجرد تعبير عن الاهتمام كما يشار إليه في حالة التوقيع عليها، بل أيضًا تحويل مبادئ المعاهدة والتزاماتها إلى قوانين وطنية.

العاطلون عن العمل تشير إلى جميع الأشخاص الذين تجاوزوا سنًا معينًة ولا يعملون في وظيفة بأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، ولكنهم على استعداد للعمل ولم يتخذوا خطوات محددة للبحث عن وظيفة بأجر أو عن عمل لحسابهم الخاص.

معدل البطالة طويلة الأمد يشير إلى الأشخاص الذين تجاوزوا سنًا معينُة وظلوا بلا عمل لفترة لا تقل عن 12 شهرًا، ويُعبر عنهم في شكل نسبة من القوى العاملة (الموظفون زائد العاطلون). انظر(العاطلون عن العمل والقوى العاملة).

معدل البطالة يشير إلى العاطلين عن العمل ويعبر عنهم في شكل نسبة من القوى العاملة (الموظفون زائد العاطلون). انظر(العاطلون عن العمل والقوى العاملة).

عدد السكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة يحسب بطرح العدد 100 من نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة. وتشمل مصادر المياه المحسنة توصيلات المياه المنزلية، ومواسير المياه العامة، وشقوق المياه المحفورة، والآبار المحفورة المحمية، والينابيع المحمية، وتجمعات مياه الأمطار.

نساء يشغلن مناصب حكومية في مستوى وزاري تشمل مناصب نائبات رؤساء الوزراء والوزراء. كما يتضمن مناصب رئيسات الوزارات إذا كن يشغلن مناصب وزارية تنفيذية. فضلًا عن مناصب نائبات الرؤساء ورئيسات الأقسام أو الوكالات على المستوى الوزاري إذا كن يمارسن وظيفة وزارية في هيكل الحكومة.

فئات التنمية البشرية

تنمية بشرية مرتفعة جدًا
دليل التنمية البشرية (0.900) وما فوقه

أندورا
أستراليا
النمسا
بربادوس
بلجيكا
بروني دار السلام
كندا
قبرص
الجمهورية التشيكية
الدانمرك
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
اليونان
هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)
آيسلندا
آيرلندا
إسرائيل
إيطاليا
اليابان
جمهورية كوريا
الكويت
ليختنشتاين
لكسمبرغ
مالطة
هولندا
نيوزيلندا
النرويج
البرتغال
قطر
سنغافورة
سلوفينيا
أسبانيا
السويد
سويسرا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
الولايات المتحدة الأمريكية
(38 بلدًا أو منطقة)

تنمية بشرية مرتفعة
دليل التنمية البشرية (0.800 - 0.899)

ألبانيا
أنتيغوا وبربودا
الأرجنتين
جزر البهاما
البحرين
بيلاروس
البوسنة والهرسك
البرازيل
بلغاريا
شيلي
كولومبيا
كوستاريكا
كرواتيا
كوبا
دومينيكا
إكوادور
إستونيا
غرينادا
هنغاريا
كازاخستان
لاتفيا
لبنان
الجماهيرية العربية الليبية
ليتوانيا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
ماليزيا
موريشيوس
المكسيك
الجبل الأسود
عمان
بنما
بيرو
بولندا
رومانيا
الاتحاد الروسي
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
المملكة العربية السعودية
صربيا
سيشيل
سلوفاكيا
ترينيداد وتوباغو
تركيا
أوروغواي
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
(45 بلدًا أو منطقة)

تنمية بشرية متوسطة
دليل التنمية البشرية ما بين (0.500 – 0.799)

الجزائر
أنغولا
أرمينيا
أذربيجان
بنغلاديش
بليز
بوتان
بوليفيا
بوتسوانا
كمبوديا
الكاميرون
الرأس الأخضر
الصين
جزر القمر
الكونغو
جيبوتي
جمهورية الدومينيكان
مصر
السلفادور
غينيا الاستوائية
فيجي
غابون
جورجيا
غانا
غواتيمالا
غيانا
هايتي
هندوراس
الهند
إندونيسيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
جامايكا
الأردن
كينيا
قيرغيزستان
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ليسوتو
مدغشقر
ملديف
موريتانيا
مولدوفا
منغوليا
المغرب
ميانمار
ناميبيا
نيبال
نيكاراغوا
نيجيريا
الأراضي الفلسطينية المحتلة
باكستان
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
الفلبين
سانت فنسنت وجزر غرينادين
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
جزر سليمان
جنوب أفريقيا
سري لانكا
السودان
سورينام
سوازيلند
الجمهورية العربية السورية
طاجيكستان
جمهورية تنزانيا المتحدة
تايلند
تونغا
تونس
تركمانستان
أوغندا
أوكرانيا
أوزبكستان
فانواتو
فييت نام
اليمن
(75 بلدًا أو منطقة)

تنمية بشرية منخفضة
دليل التنمية البشرية (0.500) وما دونه

أفغانستان
بنن
بوركينا فاسو
بوروندي
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد
جمهورية الكونغو الديمقراطية
كوت ديفوار
إريتريا
إثيوبيا
غامبيا
غينيا
غينيا - بيساو
ليبريا
ملاوي
مالي
موزامبيق
النيجر
رواندا
السنغال
سيراليون
تيمور- ليشتي
توغو
زامبيا
(24 بلدًا أو منطقة)

تصنيف البلدان حسب القارات

أفريقيا
الجزائر
أنغولا
بنن
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
الكاميرون
الرأس الأخضر
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد
جزر القمر
الكونغو
جمهورية الكونغو الديمقراطية
كوت ديفوار
جيبوتي
مصر
غينيا الاستوائية
إريتريا
إثيوبيا
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا - بيساو
كينيا
ليسوتو
ليبريا
الجماهيرية العربية الليبية
مدغشقر
ملاوي
مالي
موريتانيا
موريشيوس
المغرب
موزامبيق
ناميبيا
النيجر
نيجيريا
ريونيون
رواندا
سانت هيلينا
سان تومي وبرينسيبي
السنغال
سيشيل
سيراليون
الصومال
جنوب أفريقيا
السودان
سوازيلند
جمهورية تنزانيا المتحدة
توغو
تونس
أوغندا
الصحراء الغربية
زامبيا
زمبابوي
(56 بلدًا أو منمطقة)

أسيا
ألبانيا
أرمينيا
أذربيجان
البحرين
بنغلاديش
بوتان
بروني دار السلام
كمبوديا
الصين
قبرص
جورجيا
هونج كونج، الصين (الإقليم الإداري الخاص)
الهند
إندونيسيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
العراق
إسرائيل
اليابان
الأردن
كازاخستان
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية كوريا
الكويت
قيرغيزستان
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لبنان
منطقة ماكاو الصينية الإدارية
ماليزيا
ملديف
منغوليا
ميانمار
نيبال
الأراضي الفلسطينية المحتلة
عمان
باكستان
الفلبين
قطر
المملكة العربية السعودية
سنغافورة
سري لانكا
الجمهورية العربية السورية
أقليم تايوان الصيني
طاجيكستان
تايلند
تيمور- ليشتي
تركيا
تركمانستان
الإمارات العربية المتحدة
أوزبكستان
فييت نام
اليمن
(51 بلدًا أو منطقة)

أوروبا
ألبانيا
أندورا
النمسا
بيلاروس
بلجيكا
البوسنة والهرسك
بلغاريا
كرواتيا
الجمهورية التشيكية
الدانمرك
إستونيا
جزر فارو
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
جبرلتار
اليونان
الكرسي الرسولي
هنغاريا
آيسلندا
آيرلندا
جزيرة مان
إيطاليا
لاتفيا
ليختنشتاين
ليتوانيا
لكسمبرغ
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
مالطة
مولدوفا
موناكو
الجبل الأسود
هولندا
النرويج
بولندا
البرتغال
رومانيا

الاتحاد الروسي
سان مارينو
صربيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
أسبانيا
جزر سفالبارد يان ماين (النرويج)
السويد
سويسرا
أوكرانيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
(49 بلدًا أو منطقة)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
أنتيغوا وبربودا
الأرجنتين
جزر البهاما
بربادوس
بليز
بوليفيا
البرازيل
شيلي
كولومبيا
كوستاريكا
كوبا
دومينيكا
جمهورية الدومينيكان
إكوادور
السلفادور
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
هايتي
هندوراس
جامايكا
المكسيك
نيكاراغوا
بنما
باراغواي
بيرو
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سورينام
ترينيداد وتوباغو
أوروغواي
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
(33 بلدًا أو منطقة)

أمريكا الشمالية
كندا
الولايات المتحدة الأمريكية
بلدان أو منطقتان

أوقيانوسيا
أستراليا
فيجي
كيريباس
جزر مارشال
ميكرونيزيا (ولايات ــ الموحدة)
ناورو
نيوزيلندا
بالاو
بابوا غينيا الجديدة
ساموا
جزر سليمان
تونغا
توفالو
فانواتو
(14 بلدًا أو منطقة)

تصنيف البلدان وفقًا للمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الدول العربية
الجزائر
البحرين
جيبوتي
مصر
العراق
الأردن
الكويت
لبنان
الجماهيرية العربية الليبية
المغرب
الأراضي الفلسطينية المحتلة
عمان
قطر
المملكة العربية السعودية
الصومال
السودان
الجمهورية العربية السورية
تونس
الإمارات العربية المتحدة
اليمن
(20 بلدًا أو منطقة)

أوروبا الشرقية والوسطى ورابطة الدول المستقلة
ألبانيا
أرمينيا
أذربيجان
بيلاروس
البوسنة والهرسك
بلغاريا
كرواتيا
قبرص
الجمهورية التشيكية
إستونيا
جورجيا
هنغاريا
كازاخستان
قيرغيزستان
لاتفيا
ليتوانيا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
مالطة
مولدوفا

تصنيف البلدان

الجبل الأسود
بولندا
رومانيا
الاتحاد الروسي
صربيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
طاجيكستان
تركيا
تركمانستان
أوكرانيا
أوزبكستان
(31 بلدًا أو منطقة)

شرق آسيا والمحيط الهادئ

بروني دار السلام
كمبوديا
الصين
فيجي
هونغ كونغ، الصين (الإقليم الإداري الخاص)
إندونيسيا
كيريباس
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ماليزيا
جزر مارشال
ميكرونيزيا (ولايات ــ الموحدة)
منغوليا
ميانمار
ناورو
بالاو
بابوا غينيا الجديدة
الفلبين
ساموا
سنغافورة
جزر سليمان
تايلند
تيمور- ليشتي
تونغا
توفالو
فانواتو
فييت نام
(28 بلدًا أو منطقة)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أنتيغوا وبربودا
الأرجنتين
جزر البهاما
بربادوس
بليز
بوليفيا
البرازيل
شيلي
كولومبيا
كوستاريكا
كوبا
دومينيكا
جمهورية الدومينيكان
إكوادور
السلفادور
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
هايتي
هندوراس
جامايكا
المكسيك
نيكاراغوا
بنما
باراغواي
بيرو
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سورينام
ترينيداد وتوباغو
أوروغواي
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
(33 بلدًا أو منطقة)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أنغولا
بنن
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
الكاميرون
الرأس الأخضر
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد
جزر القمر
الكونغو
جمهورية الكونغو الديمقراطية
كوت ديفوار
غينيا الاستوائية
إريتريا
إثيوبيا
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا - بيساو
كينيا
ليسوتو
ليبريا
مدغشقر
ملاوي
مالي
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
النيجر
نيجيريا
رواندا
سان تومي وبرينسيبي
السنغال
سيشيل
سيراليون
جنوب أفريقيا
سوازيلند
جمهورية تنزانيا المتحدة
توغو
أوغندا
زامبيا
زمبابوي
(45 بلدًا أو منطقة)

جنوب آسيا

أفغانستان
بنغلاديش
بوتان
الهند
إيران (جمهورية - الإسلامية)
ملديف
نيبال
باكستان
سري لانكا
(9 بلدان أو مناطق)

تقسيمات أخرى للبلدان

مجلس التعاون الخليجي
البحرين
الكويت
عمان
قطر
المملكة العربية السعودية
الإمارات العربية المتحدة
(6 بلدان أو مناطق)

الاتحاد الأوروبي (EU27)
النمسا
بلجيكا
بلغاريا
قبرص
الجمهورية التشيكية
الدانمرك
إستونيا
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
اليونان
هنغاريا
آيرلندا
إيطاليا
لاتفيا
ليتوانيا
لكسمبرغ
مالطة
هولندا
بولندا
البرتغال
رومانيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
أسبانيا
السويد
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وآيرلندا الشمالية
(27 بلدًا أو منطقة)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
أستراليا
النمسا
بلجيكا
كندا
الجمهورية التشيكية
الدانمرك
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
اليونان
هنغاريا
آيسلندا
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
جمهورية كوريا
لكسمبرغ
المكسيك
هولندا
نيوزيلندا
النرويج
بولندا
البرتغال
سلوفاكيا
أسبانيا
السويد
سويسرا
تركيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وآيرلندا الشمالية
الولايات المتحدة الأمريكية
(30 بلدًا أو منطقة)